٤٦.١

٤١٥

ح ٠ ح حاشية الحفنى على شرح الاشمونى لألفية
ابن مالك ، تأليف الحفنى ، محمد
ابن سالم - ١١٨١ هـ . كتب فى القرن الثالث
عشر الهجرى تقديرا .

٤٦٠١ ٣٠٠ ق ٢٣ س ١٦×٢٢٫٣ سم
نسخة حسنة ، خطها مغربى ، كلمة قوله
بالحمرة ، ناقصة الآخر .

دار الكتب المصرية ٢: ٩٥ الاعلام ٧: ٤
١ - النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف
ب - تاريخ النسخ جـ - حاشية على ألفية
ابن مالك د - حاشية على شرح
الاشمونى للالفية .

نحو ٤ نهر

أ

النصف الاول من حاشية [illegible] على الاشموني

عن الكتاب عفا [illegible]

[illegible]

الحمد لله تعالى دخل الكتاب المبارك في ملك العبد الفقير
العبد الفقير لرحمة ربه الغني عيسى محمد بن محمد حمودة بن عيسى
الجبيلي بن احمد بن محمد صالح اليمني بالشراء الشرعي
والثمن المعلوم القدر المقبوض الذي ابراه منه مالكه الفقيه
محمد الجعفري السمار اوايل شوال من
سنة [illegible]

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم: ٤٦٠١ ف ٢١٩١٦
العنوان: حاشية الحفني على شرح الاشموني لالفية ابن مالك
المؤلف: محمد بن سالم الحفني
تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ:
عدد الاوراق: ٢٠٠ ق ١٦×٢٢سم
ملاحظات: ٤١٥
٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

حمدا لمن رفع مقام من انتصب لنفع العباد. وخفض بالبراهين القاطعة أعلام أهل الزيغ والعناد. وصلاة وسلاما على من ميز بسنني أقواله وأحواله بين الهدى والضلال. وعلى من انتمى بالإضافة إلى جنابه الشريف من صحب وآل. وبعد فهذه حواش نفيسة. وتعليقات منيفة. على شرح العلامة الأشموني لألفية ابن مالك. تسلك بالمشتغل به أوضح المسالك. جردتها من هامش نسخة العلامة الأوحد. والفهامة الأمجد. قدوة السالكين ومحط نظر الواصلين. المشار إليه في كل فن بالبنان. والمعترف على أصحابه بكل فضيلة بألسنة البيان. الشيخ محمد الحفناوي. لا زال يطبب القلوب لكلوم القلوب بدواوي. ومتع الله المسلمين بحياته. وأعاد علي وعليهم من واجل بركاته. آمين قوله أما بعد حمد الله إن قلت هل يكون هذا حمدا أو هو لم يحمد وإنما ذكر أنه سبق منه الحمد قلنا نعم فإن الإخبار عن الحمد حمد ولذا جوز الزمخشري جملة الحمد خبرية نقله الإسقاطي عن شرح درة الغواص للشهاب لكن هذا لا يتوجه في الصلاة والسلام لأن المخبر بهما ليس مصليا ومسلما فلعله أتى بذلك لفظا على أنا لا نسلم أن الواقع من المصنف إخبار لأنه مجرد سلمنا أنه إخبار باعتبار المنطوق والمستلزم للقول لا نسلم أن كل إخبار حمد إنما يكون كذلك إذا كان إخبارا بثبوت المحامد أما الإخبار بوقوع حمد منه فيما مضى فلا يكون حمدا كما يظهر بالتأمل فيما قالوه في توجيه كون الإخبار حمدا فتأمل قوله من أسباب البيان البيان هو

المنطوق

المنطوق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالفصاحة وأسبابه كالنطق والفهم قوله من أبواب التبيان هو أبلغ من البيان على ما تقرر من أن زيادة المبنى توجب زيادة المعنى لأنه بيان مع دليل أو برهان قال الخطابي والقياس فتح التاء في التبيان كالتكرار وكسرها شاذ والمراد بأبوابه إما الإدراكات القوية أو الحركات ففيه استعارة مصرحة أو بالكناية في التبيان قوله على من وقع تنازعه كل من الصلاة والسلام وأعمل الثاني لقربه هكذا قيل وفيه نظر لأن التنازع لا يكون إلا في عاملين منصوبين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك قوله بماضي العزم العزم عقد الضمير على الفعل والماضي النافذ أو القاطع وإضافته من إضافة الصفة إلى الموصوف قوله في قواعد الإيمان إن أريد بالإيمان التصديق القلبي على ما هو المتبادر فقواعده براهينه الدالة على حقيقته لابتنائه عليها وإن أريد به الإسلام لاتحادهما ماصدقا فقواعده ما ينبني عليه من الأمور الخمس وعليه ففيه تلميح بني الإسلام على لحديث
خمس قوله بعامل الجزم الجزم القطع وعامله الله كالسيف و[illegible] الكذب والمراد بكلمته كلمة الكفر قوله المنتخب أي المختار والخلاصة واللباب بمعنى واحد وفي عبارته تفنن ومعد وعدنان من أجداده صلى الله عليه وسلم وإلى الثاني ينتهي نسبه الشريف قوله الكرام من زوايد حازوا المضمار الميدان أي محل كون الخيل وهو في الأصل الموضع الذي تضمر فيه الخيل أي تعد للسباق وكان من عادة العرب أن تغرز قصبة في آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أحرز في فرسه وأخذها عد
سابقا ففي الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه حال الصحابة في نخ
غلبتهم لمن فاوأهم في الإحسان بحال المتسابقين على الخيل في الميدان

التي قصبا بنصب اما مهم ليفوزن بالغلبة من سبق اليه ووجه الشبه
الطبعي بما به العلو والشرف او شبه الاحسان بساحة ذات
ميدان على سبيل الاستعارة المكنية واثبات المضمار تخييل واحراز
قصبات السبق ترشيح او شبه ما به من الشرف والعلو بقصبات
السبق على سبيل الاستعارة المصرحة الاصلية بجامع ان كلا يحصل
السبق باحرازه والاحسان يصح ان يراد به الانعام وان يراد به معناه
العرفي وهو ما فسر به في حديث جبريل **قوله** وابرز اي اظهروا
والمراد بضمير القصة والشان كلمة التوحيد واطلق عليها ذلك لانها
تفسير الضمير المذكور في نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله
فهو من اطلاق اسم المفسَّر على المفسِّر او في الكلام مضاف محذوف
اي مفسر ضمير الخ وعليه فلا تكلف بما تقدم **قوله** بسنان اللسان
السنان نصل الرمح وفيه استعارة بالكناية حيث شبه اللسان
بالرمح في القوة والاعتداد واثبت له السنان تخييلا والمراد بلسان
السنان طرفه الذي به التاثير وفيه استعارة مصرحة في اللسان
او مكنية في السنان كما لا يخفى وقد اشتمل كلامه من انواع البديع
على العكس وهو ان تقدم ما اخرت وتوخر ما قدمت كقولهم عادات
السادات سادات العادات **قوله** الخ استحضر الالفاظ او المعاني فهذه
التي سبق ذكرها على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة ليبانها واسماء
الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة
الحاضرة في مرائي المخاطب لكن لا بد من نكتة وهي هنا اما الاشارة الى
اتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة
عنده وبقدرته على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب
الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات واستحق ان يشار له الى

المعقول

المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل
المعاني ادام ذلك العطاء **قوله** بديع فعيل بمعنى مفعول اي مخترع لا على
مثال سابق فانه بالنسبة لهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال او ثاني
بمعنى فاعل كقوله بديع السموات والارض **قوله** على الهيئة ابن مالك
متعلق بمحذوف حال اي دال على معاني ما ذكر او على بمعنى اللام
متعلق بشرح اي كائنا **قوله** مهذب المقاصد اي منقاها من بمعنى شارح
اضافة الوصف الى مرفوعه بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير المو
صوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به كما سياتي بيانه في
شرح قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع الخ **قوله** امتزاج
الروح الخ اي امتزاجا مشابها الامتزاج المذكور **قوله** ويحل بضم
الحاء مضارع حل بالمكان اي نزل به واما حل مفاد بالحرم فمضارعه يحل
بكسر الحاء **قوله** محل الشجاعة اي محل الجراءة من الاسد وهذا كالذي قبله
كناية عن وصفا شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع العاطف
المنزج حتى صار كانه سار في اجزائها غير متميز عنها كما يدل عليه التش
بيه الاول او يجب ان تكون الاشارة الواحدة هما عين الاشارة الى الاخرى كما يدل
عليه التركيب الثاني **قوله** تجدي نشر التحقيق الخ النشر الرائحة الطيبة
والتحقيق اثبات المسألة بدليلها وقيل او علتها مع رد قوادحها والا
راجح بفتح الهمزة جمع درج بسكون الراء وفتحها ما يكتب فيه وقولهم
انفذت هذا في درج كتابي اي طيه كما في المختار وتعبق بفتح الباء مضا
رع عبق الطيب بكسرها عبقا من باب فرح ظهرت ريحه وفي كلا
مه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق في
تقاسيمه ونحوه بالمسك ونحوه والنشر تخييل وتعبق ترشيح **قوله**
ويدر النكت فيق الخ البدر القمر ليلة كماله والنكت فيوا ثبات في ليل المسألة

في ليل اخر وقيل اثبات المسألة في ليلها على وجه فيه دقة سواء كانت اثبا
الدقة لاثبات في ليل المسألة في ليل اخر او غير ذلك والابراج جمع برج
وهو محل سير الكواكب وفيه ايضا مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه
النكت فيه بالسماء من حيث الرفعة والعلو والمتانة وعدم تطرق الخلل
واثبات البروج تخييل وبينهما ترشيح وبين التحقيق والنكت فيه والابراج
والابراج الجناس اللاحق وهو ما ابدل من احد ركنيه حرف من غير مخرجه بعيد
من مخرج الاول معنى قرب المخرج ان يجمعهما جنس المخرج ويختلفان في
شخص ومعنى بعده ان يختلفا في جنس المخرج وهي السجع وهو من انواع البديع
في النثر حسن وهو مقابلة كل لفظة من صدر البيت او من فقرة النثر بلفظة
على وزن نظيرها او يعاد اعرابها غالبا من عجز البيت او فقرة اخرى من النثر
كقوله تعالى ان الينا ايابهم. ثم ان علينا حسابهم. وقول ابن النبيه
فخر بوجه نسيغه للمهتدي. ورجب وجهه سبيله للمقتدي.
قوله خلا من الافراط الخ الافراط مجاوزة الحد والمراد من الملل وهو السئا
مة والتفريط التقصير في اداء العبارة حقها وبين خلا وعلا الجناس
المضارع **قوله** وقوله فواما يدعي الا **قوله** ولم الجهد الخ الجهد
الهمزة من الالو يحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احد
احدهما العدم تعلق الغرض به والتقدير ولم امنع احدا جهدا اي
اجتهادا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وعليه فجهدا
منصوب بنزع الخافض او على التمييز وهو بفتح الجيم وضمها وفصل
الفرا فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وعن ابي البقاء ان لم
امن الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا خبرا بمعنى جاهدا
قوله والله اسال الخ اسال ان كان بمعنى استعطى كما هنا فهو ي
تعدى للمفعولين بنفسه فالله مفعول اول قدم للاهتمام او لافادة الحصر

وان

وان يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول بنفسه وللثاني
بعن نحو يسألونك عن الشهر الحرام او بمعناها نحو فاسأل به
خبيرا اي عنه والمراد بالوجه الذات العلية **قوله**
وما توفيقي الا بالله تحقيق التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببا
ت وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التعريف التوفيق بالخير اذ لا
يستعمل في جميع اسباب الشر ولا يجهل ان فاعل التوفيق هو الله تعالى وقد
استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم انه الة فلا
يحسن ضربي بزيد اذا كان زيد ضاربا وانما يقال ضرب عمرو زيد فه
والعربي هنا توفيقي الا من الله ونوجيهه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه يتقدر مضاف حيث قال وما كون
موفقا الا بمعونته وتوفيقه انتهى ذلك ابن قاسم **قوله** عليه
توكلت اي اعتمدت في جميع اموري كما يؤخذ من حذف المعمول الا على
غيره والاعتماد في جميع الامور مختص بالله تعالى لان بعضها لا يكون الا
به فلا حاجة الى ما اطال به بعض الحواشي واليه انيب اي ارجع **قوله** قال
محمد فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب الجمهور ان روعي
متعلق الجار في البسملة وعلى مذهب السكاكي ان لم يراع **قوله** جمال
الدين لقبه لا يقال كل من محمد وجمال الدين مشعر بالمدح فجعل احدهما
اسما والاخر لقبا تحكم لانا نقول اعتبار الاشعار والتصدي بالاول م
انما يكون بعد وضع ما يدل على الذات فقط ابتداء والذي يظهر ان
الموضوع للدلالة على الذات ابتداء لفظ محمد تامل **قوله** ابن مالك
الكثير حذف الفه خطا لانه علم مشتهر كثير الاستعمال قال بعض
واثباتها جيد واما مالك اخر البيت فلا يجوز حذف الفه لانه عقبة
وبينهما الجناس التام اللفظي والخطي كقوله. اذا ملك لم يكن ذا هبه.

بل عليه بل وله ذا هبة قوله الجبان بفتح الجيم وتشديد الباء نسبة
الى جيان بلد من بلاد الاندلس قوله دارا ووبابة هذا كالذي قبله نصبا
على التمييز من الفاعل وفي بعض الحواشي انه من تمييز المفرد وسيأتي
ان تمييز المفرد لا يكون محولا عن شيء، وفيه نظر لان فاعل الكل مشتق فلا
هو المصدر وهو غير الدار والوبابة فكيف يفسر انه اذ تمييز المفرد
غير مفسر في المعنى فغير بل الظاهر انه تمييز نسبة على مذهب
ابن هشام ومن وافقه ممن لم يشترط في تمييز النسبة التحويل عن شيء
قوله احمد الخ بفتح الميم مضارع حمد بكسرها وكان مقتضى الظاهر
ان يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم كما في المعرب
قوله بجلال عظمته الخ من اضافة الصفة الى الموصوف الذي بعده
والمراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي هذه النظم اثر من اثارها لانه
ليس اثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من افراده قوله واختار
صيغة الخ اي على الاسمية والماضوية قوله لما فيها من الاشعار
بالاستمرار التجددي المناسب للمقام كما بينه بعد وكل من الاسمية
والماضوية لا تفيد ذلك فان الاولى وان اشعرت بالاستمرار لكن
لا تفيد التجدد والثانية وان افادت التجدد لكن لا دلالة لها على الا
ستمرار كما هو ظاهر او يقال اختيارها لابلغيتها اذ هي تصدق بالثنا
على الله بجميع صفاته وببعضها الاعم بخلاف الاسمية فانها انما
تفيد الثنا على الله بصفة واحدة وهو مالكيته الحمد او استحقاقه
وانما ينبغي الفرق بينهما لان المقام مقام تعليم والمناسب له التعيين
بليس احدهما ابلغ على الاطلاق كما حققه ابن قاسم قوله والمحمود
عليه ربما يقتضي ان المصدر وقع حمدا في مقابلة نعم مع انه لم يذكر
ذلك ويمكن ان يقال المراد بقوله والمحمود عليه اي الذي يغلب

ووقوع الحمد

وقوع الحمد في مقابلته نعم بل قوله كذلك تأكيد لما استفيد من قوله
كما قوله نحمدك بمحامد الخ بجعل الجملة انشائية كما صرح به بعض
لا يظهر ما ذكر لان الحمد الانشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فاين
التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى قوله
فهو رجوع الى الاصل اي اختيار ما ذكر المجهول من اختار وهذا
وجه ثان لاختيار المضارع عليه على الاسمية فقط دون الماضوية
قوله ثم عدل الى الرفع الخ هذا يقتضي انه لو لم يعدل الى الرفع لا
تفيد الدلالة على الدوام والثبوت وهو كذلك كما صرح به الرضي
في باب المبتدا لان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل تقديرا وهو
يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول المذكور ولا يجوز
وجوب النصب كان ينافي افادته كما ذكره الرضي في باب المفعول
المطلق لما علمت قوله والله علم على الذات الخ اي بالغلبة الا انه
قبل حذف الهمزة والادغام غلبته تحقيقية وبعد ذلك غلبته
تقديرية وفي توصيف الذات بالواجب الوجود اشارة الى انه
يلاحظ الذات المعينة اعني اللازم المساوي له في نفس الامر
وان كان كليا عند العقل قال السعد ومن زعم انه اسم لمفهوم الوا
جب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا
يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله
الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو
كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد المو
جود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة
قوله اوقع الماضي الخ اعلم ان الماضي في مثل ذلك مستعمل في حقيقته
وانما التجوز في التنزيل على طريقة النحاة واما اهل البيان فالتجوز

عنده ثم في الفعل وقوله تنزيلا الخ لا يصلح علة للابقاء المذكور على
شيء من الطرفين لان مذهب النحاة كما علمت ان المجاز في التنزيل
ولا يجوز في الفعل وحينئذ فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل
كما ادعى الشارح ومذهب البيانيين لا تنزيل بل فيه تشبيه احد بل فيه
المصدرين بالاخر واستعارة الفعل تبعية لذلك التشبيه اللهم
الا ان يراد بالتنزيل التشبيه على ضرب من المسامحة وقوله اما
اكتفاء الخ لا يصلح ايضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى
التنزيل والعكس فكان الاولى ان يجعل مقابله علة للتنزيل علة
ثانية لا للابقاء تامل قوله وجملة هو ابن مالك قال في النهر يجوز كان
جوابا ان يتبع محمد على انه نعت له ولكنه قطعه عنه وجعله
خبر الضمير وانما يجوز ذلك اذا كان المنعوت معلوما بدون النعت
حقيقة او ادعاء وحينئذ فقطع فان كان لمدح او ذم وجب حذف العامل
وان كان لغير ذلك جاز قال الشاطبي وقول الناظم هو ابن مالك با
لقطع واظهار المبتدا اتى به كذلك تمييزا للصفة التي هي ابن مالك
صفة بيان وذلك فيها جائز وان كان قليلا قوله معترضة فائدة
معترضة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره لما في اسمه من الاشتراك
وبعض جعلها مستانفة وكانه قيل من محمد فقال هو ابن مالك وبعض
جعلها حالا لازمة اي حال كونه منسوبا لمالك بالبنوة قوله وفي
نصب ايضا بدل مرجوا ومن الله على مذهب غير الجمهور من جواز الابدال
من البدل قال بعضهم ولا نهاية فيه لان قصده وعدمه باعتبارين
وذهب الجمهور الى منعه في غير بدل البدا قوله اي لازمة كما يوخذ مما او حال
بعده وينبغي ان يكون منصوبا على المدح بفعل لا يجوز اظهاره لانه لا
متناع التعدد بل له عند المحققين في غير نعت التخصيص وكل من هذين

الاعرابي

الاعرابين اولى من الاول لان الغالب في البدل المعهود عليه ان يوخذ من كلام ابن
هشام وجوبه حيث قال في مغني بيان حد النعت والمشتق والمؤول به
مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بها ولا يصح ان
يكون بيانا ولا نعتا لانه نكرة والمتبوع معرفة قوله وموضع الجملة اي
مع ما عطف عليها من الجمل نظرا للمعنى لا لما تقتضيه قواعد النحاة
وهذا الملحظ قول بعض الحذاق ملغزا . حاجيتكم معشر جمع نبلا . المعنى
بين معربا وجملا . ما الذي يلفى غير شطر نصبت . بوتد منها رقيتم
للعلا . قوله مفعول القائل اي مفعول به على المختار لا مفعول مطلق كما سيا
تي ايضاحه ويجوز ان يكون نصبها على الحالية او مفعول القول الكلام وما
يتالف منه الخ قوله اي رحمته يعني المغفرة لانه بالتعظيم لان الرحمة اعم
كما قيل به في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة قوله
من النبوة اي فيكون واويا واصله نبيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء
وسبق احداهما بالسكون وادغمت احدى اليائين في الاخرى قوله اي الذي
وقع هكذا في كثير من الكتب والمنقول عن كتب اللغة ان النبوة هي المكان
المرتفع قوله لانه مخبر عن الله هذا ظاهر ان فسر النبي بانسان اوحي اليه
بشرع وامر بتبليغه سواء كان له كتاب او نسخ لشرع من قبله اولا واما
على مذهب من لم يعتبر الامر بالتبليغ في مفهومه فلا يظهر لان من لم يومر
بالتبليغ لا يلزم كونه مخبرا فمناط التسمية غير موجود هكذا قيل وفيه بحث
لان الاخبار لا ينحصر في الاخبار بالوحي على لسان الملك او دونه بل يعم الاخبار
عن الله تعالى بما يتعلق بالايمان به والاخبار عن الله بعصمة انبيائه في خلقه وغير
ذلك من الاغراض المقصودة فيكون مناط التسمية موجودا في الاحاديث قوله
بمعنى مفعول ويصح ان يكون بمعنى فاعل لحصول الرفعة به لاصحابه بل ولسائر
امته الاجابة قوله وعلى الثاني بمعنى فاعل ويصح ان يكون بمعنى مفعول لانه

مخبر مجز الله على لسان الملك او دونه قوله منوية اي مقدرة كما في قوله تعالى
لقد خلق المسجد الحرام الاية بالنسبة الى الحلق والتقصير لكن يلزم عليه
ان الصلاة لان المقصود وجودها بالفعل لا تقديرها فالاوجه حملها على
المقارنة ومقارنة لفظ لاخر معناها المعية فقال زكريا او حال معه
تحقيقية بمعنى احدهما بلساني واصلي بقلبي وقد يقال اذا اشتغل اللسان
بالحمد تبعه القلب فلا تتاتى الصلاة به فقد يسلم قوله واصلي بقلبي
فيه ان الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيه وقوله وقد يقال الخ لعله
باعتبار الغالب والا فقد يقوم بالقلب شيء ويتلفظ اللسان بخلافه
وحينئذ فالاوجه ان يراد بكونها تحقيقية المعبر عنها في كلام بعضهم
بالمقارنة ان الصلاة عقبت الحمد اذ مقارنة لفظ الاخر معناها البعدية قوله
وهو الخلوص ذكر الضمير لما قاله ابن الحاجب من ان ذكر العظيم وصف الشيء
وبحد واحدهما مونث والاخر مذكر وتوسطهما ضمير جاز تانيث
الضمير وتذكيره قوله لمجاورة الصاد التي هي احد حروف الاطباق
الاربعة التي ذكرها ابن الجزري في قوله وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة
والقاعدة ان التاء متى وقعت بعد احدها قلبت طاء قال ابن مالك طا تا
افتعال رد اثر مطبق قوله اي فانه الخ الاولى تفسيره بالاتباع ليشمل
سائر الاصحاب اذ هي احد معنى الآل كما قال العصام وح فلا يلزم على المص
اهمال الصحب بل يكون فيه من انواع البديع التورية وهي ان يذكر لفظ له
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينة والقرينة هاهنا على ارادة
البعيد وهو الاتباع عدم ذكر الصحب قوله المستكملين صفة كاشفة
لما ان من استكمل الشيء استتمه والمعنى هاهنا الكاملين اي التامين الشرف
فالسين ليست للطلب اذ لا يلزم من طلب الكمال حصوله وهو حاصل لهم
بل يقتضي عدم حصوله لان الحاصل لا يطلب وقد يقال يصح ان تكون للطلب

بان يراد بالكمال الزائد على ما حصل لهم اذ الكمال مقول بالتشكيك فالشرف
على الاول منصوب على التشبيه بالمفعول به كالحسن الوجه وعلى الثاني
منصوب على المفعولية بعضهم ضبطه بضم الشين جمع شريف فيكون
وصفا ثانيا فصل للضرورة ويكون معمول المستكملين محذوفا اي كل مجد ونحوه
وهذا الضبط اولى لما في الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح
قوله ثم قلبت الهمزة الفا لم تقلب الهاء ابتداء الفا لانه لم يجئ في موضع
اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشائع واذا زينتها قوله وقد صغر
في الخ القائل ان يقول اختصاصه باولي الشرف مانع من التصغير ويجاب
بان المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه كذا ودون انهم لو سلم فالتحقير
والتحقير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار اخر على ان الشرف تتفاوت
مراتبه بحسب الاضافات افاده الحفيد قوله وهو يشهد للاول رد
عليه ان الاستدلال بما ذكر فيه دور لتوقف المصغر على المكبر من جهة
الفرعية وتوقف اصالة الحرف في المكبر على اصالته في المصغر واجيب
بان التوقف الاول توقف وجود والتوقف الثاني توقف علم فاختلفت الجهة
قوله وعلى اويل هذا احتج في انه سمع من الثقات تصغيره على اويل
لبعض المحققين لانه لا نعلم يسمع اصلا او يل وسمع اهيل فلو لم يكن اصل
ال الاهل لسمع اويل في الجملة مردود لان من حفظ حجة على من لم يحفظ قوله
الا الرخ فيه نشر بغير مرتب ناطق قوله ولا يقال الاسكافي وهو بكسر
الهمزة واحد الاساكفة وفي اللب الاسكاف بالكسر العامل ما يصلح النعال
قوله جمعه الكسائي والنحاس قال الحجاري لعل شبهتهم ان الال انما
يستعمل في الاشراف وذوي الخطر والمخصص عن ذلك هو الظاهر لا الضمير والجواب
ان منع الجمع اذ حكم الضمير حكم مرجعه دلالة وعدما قوله واستعين
الله اي اطلب منه المعونة واصله استعون بكسر الواو نقلت كسرتها الى

ما قبلها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم لفظ الجلالة
على العامل لهيبة الحصر مع صحة الوزن للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام
كما قالوه في اقرأ باسم على بعض التفاسير **قوله** اوالمعاني لا يقال كان ينبغي
للمصرح ان يقول في البيتيه لما سيأتي من ان علامة التثنية والجمع تحذف
للنسب كما نبه عليه الناظم بقوله. وعلم التثنية احذف للنسب. ومثل
ذا في جمع تصحيح وجب. **قوله** من كامل الرجز او مشطوره الرجز بحر من
بحور الشعر المستعملة ووزنه مستفعلن ثلاث مرات لكن بعجز كونها
من مشطوره كمل بنظم بن علي او بن ونحه **قوله** ومعاهدة الجملة ايضا
نصب اي نظرا لما تقتضيه الصناعة ولا ينافي كونه جزءا في نظرا
للمعنى **قوله** والظاهر ان في بمعنى على الخ اي وحينئذ ففي كلامه استعارة
تبعية حيث شبه الاستعلاء المطلق الذي هو متعلق معنى الحرف بالظرفية
المطلقة واستعار في بتبعية ذلك التشبيه كما قيل به في قوله تعالى
لاصلبنكم في جذوع النخل **قوله** او انه ضمن استعين الخ اي تضمينا نحويا
وهو اشراب كلمة معنى كلمة اخرى او بيانيا بان يقدر حال من فاعل الفعل
المذكور تقديره يدل الحرف اي مستعينا او الاول من الوجهين في كلام الشارح
اولى لوجهين الاول ان الاستعارة تقتضي التجوز والمصرح جازم بشروعه
في الفعل على وجه خاص الثاني ان ارتكاب التجوز في الحرف اخف منه في
الفعل **قوله** وجلها انه اشار بذلك الى ان في كلام المصرح مضافا وان المراد محذوفا
بالمقاصد المهمات لا ما يعمها وغيرها وقصد بذلك دفع التوهم التنافي
بين ما هنا وبين قوله في اخر نظمها على جل المهمات اشتمل وانما او هنا
لان ما سياتي هو المطابق للواقع لانه حذف من المقاصد باب القسم
وباب التقاء الساكنين وغيرهما **قوله** اي فيها اشار به الى ان الباء بمعنى
في الظرفية من ظرفية المدلول في الدال لان المقاصد معان والابيات

ست مرات والشطر حذف نصفها فيكون وزن البيت مستفعلن ج بحور

اسم

اسم للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ويصح ان تكون الباء سببية وظلة
محوية محذوفة اي محوزة للمشتغل بها بسببها **قوله** فهو محوية اصلها
محوويه قلبت الواو الثانية ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما با
لسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء **قوله** النحو في الاصطلاح الخ اي
تعريفه الرسمي وانما ذكر لان تعاريف الادب كلها رسوم لا حدود كما بين
في محله وهذا احد الامور التي يتوقف الشروع على بصيرة عليها ومنها
موضوعه وغايته وفائدته فموضوعه الكلم العربية من حيث ما تعرض
لها الاحوال والهيئات التي تكون على ما ينبغي وفي لا تحصل اولا تتم دلالتها
الاجمالية على ما يقصد من معانيها الا بها فان البحث في هذا العلم عن العوارض
التي تلحق الكلم حال افرادها كصيغ الماضي والمضارع والامر والمصادر والصفا
ت والجموع والمثنى والمنسوب والمصغر ونحوها من التصاريف وكالاعلال
والادغام والحذف والابدال واصالة الحروف وزيادتها وشبه ذلك وعن العوا وزيادته
رض التي تلحقها حال تركيبها من الاعراب والبناء كالرفع والنصب والجر والجز
م والضم والفتح والكسر والسكون وغايته الاستعانة على فهم كلام
الله ورسوله وغايته وفائدته العصمة عن الخطأ في الكلم مفردة
ومركبة وهذا كله مبني على ان المراد بالنحو ما يشمل علم الاعراب وعلم
الصرف كما هو مذهب المتقدمين ومذهب المتأخرين ان النحو خاص بعلم الاعراب
والبناء وعليه فيعرف بانه علم يبحث فيه عن احوال الكلم من حيث التركيب
المفردة لاصل المعنى او يعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم
اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية من حيث تعرض لها الحركات
الاعرابية والبنائية والجار والمجرور اما صفة لتقدير العامل معرفا على
ما يفهم من كلام السعد في بحث ترك المسند او منكرا نظرا الى ان اللام في
النحو للجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة واما ظرف لغو متعلق

ولذا يقع الدور الذي أورده بعض المحققين **قوله** ابتلى منها صفة للأجل والضمير
في الصلة للكلام فكان الواجب إبراز الضمير لكونها صلة جرت على غير من هي
له هكذا قيل وأقول نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده البهوتي أن البصر
يين أوجبوا إبراز الضمير في صورتيهما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا (فصلوا في وجوبا)
وجوزه في الأول دون الثاني **قوله** فعلم أي من قوله التي معرفة أحكام أجزائه
لأن المراد بالأحكام ما يوجب الذاتية كالإعلال والعارضة كالتي يعم الأول (يشمل)
مدخل لعلم الصرف والثاني لعلم الإعراب **قوله** ما يراد في قولنا علم العربية
فيه أن علم العربية اسم لاثني عشر علما لا للنحو والصرف فقط وعبارة
البهوتي فيه نظر فقد صرح الزمخشري في الأساس والقسطلاني بأن علم
العربية ينقسم إلى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو
والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب
والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه
فلعل ما قاله الشارح بناه على أن غلبة الاستعمال خصته بذلك
كما خصت علم النحو فليحرر وعلم العربية من إضافة العام للخاص فتدبر
قوله لا قسيم الصرف الخ تقدم لك أن هذا عرف القدماء لأنهم يميزون
الأحكام الإفرادية من النحو بعلم الصرف والتركيبية منه بعلم الإعراب وإن
اشتمل على مباحث البناء أيضا تغليبا **قوله** وهو مصدر الخ قال البهوتي
انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى المفعول كما استعملوا المصدر
كذلك أو لا أقول لا مانع من الجواز وكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك
أو لا **قوله** وجاء في اللغة لمعان خمسة الخ عبارة المرادي للنحو في اللغة أربعة
معان الأول أن يكون مصدرا تقول نحوت كذا نحوا أي قصدته قصدا والثاني
أن يكون ظرفا أنشد أبو الحسن • يحدو بها كل فتى هيات • وهن نحو البيت
عامدات • قال أبو الفتح وأصله المصدر وذكر أن الثالث بمعنى مثل والرابع بمعنى

بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة وأما حال على ما جوزه بعض الأئمة
من مجيء الحال من المبتدأ **قوله** العلم المستخرج الخ اعلم أن للعلم عند المحققين
ثلاثة معان القواعد وإدراكها والملكة وهي الكيفية التي يقتدر بها على
معرفة جميع المسائل إما بالاستحضار لما كان معلوما مخزونا منها أو با
ستحصال ما كان مجهولا لا جائز أن يراد واحد منها لعدم استخراجه با
لمقاييس المذكورة فتعين أن يراد به فروع القضايا أي المسائل الجزئية
المستخرجة منها بالطريق المشهور وهو أن تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى
سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل والفاعل مرفوع فزيد من قام
زيد مرفوع وحينئذ فالمراد من العلم المعلوم أي ما من شأنه أن يعلم لا ما ثبتت
معلوميته لأن مدلوله حقيقة في نفسه سواء علم أو جهل وهو حينئذ
يشمل جميع العلوم نقليها ونظريها والمستخرج بالمقاييس أي القواعد
مخرج لغير النظرية والمستنبطة من استقراء كلام العرب مخرج للعلوم
النظرية كقواعد النحو والمنطق والعروض والموصلة وما بعده مخرج
للعروض وإطلاق العلم على تلك الفروع مجاز عند محققي الفلاسفة لأن علومهم
قواعد كلية لكنه حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما صرح
به الفاضل سري الدين في حاشيته على شرح تحفة الحكام وهذا كله على
جعل الباء في المقاييس للتعدية أو للسببية متعلقة بالمستخرج فإن
جعلتها للتصوير كان العلم بمعنى القواعد الكلية أي القواعد المستخرجة التي
الموصوف أي من كلمات العرب المتتبعة ولا بد من تقدير مضاف أي من أحكام
مفرداتها يظهر بالتأمل التي هي المقاييس **قوله** من استقراء كلام العرب
من إضافة الصفة إلى الموصوف أي من كلماتها العرب المتتبعة ولا بد من تقدير
مضاف أي من أحكام مفرداتها يظهر بالتأمل **قوله** الموصلة أي بالنسبة لما
بعد الصحة كما أن استخراجها من تلك الأحكام بالنسبة إلى الصحة الأول
الأول

القسم وظاهران المعنى الاول في كلامه هو المعنى الاول في كلام الشارح وان الثاني
هو الثالث لا معنى وهو ان نحو البيت وهو جهة البيت فلا يقال ان المعنيين
الذين يكون بين ايديه ان على النسخة التي كون وجهة واي يتعين لا بد التجنيس وهيا في
صباح وهو مجرور صفة لمعنى والبيت الكعبة وهو مبتدا اخبره نحو البيت
وعامده اي نصب على الحال وقيل تمييز اي عيني قال بعض المحققين ومن جعله
تمييزا فليس عنده من التمييز شيء لانه ليس عددا ولا مقدارا ولا هيئة
الى اخر انواع التمييز ومن احاط بمدارك التمييز لم يجعله تمييزا وان
زكريا على النسخة التي كون انه يطلق على البعض ايضا كالكل نحو
السهى وذكر ان الظهر معانيه واكثرها فائدة والا القصد وان اصح رب له
الشارح **قوله** وسبب تسمية هذا العلم بذلك اي اطلاق ذلك الاسم عليه
وليس المراد بالتسمية وضع الاسم للدلالة على معنا لان الذي كون علما بالقلة
كما يوخذ من قول الشارح وخصته غلبة الاستعمال الخ ولا وضع فيه **قوله** الذي
يلي ضبطه بعض المحققين بكسر الدال المشددة وسكون الياء التحتية **قوله**
تقرب بعد الالهية الخ نسبة التقريب اليها مجاز عقلي من اسناد الفعل الى
سببه العادي للملابسة والا فالمقرب حقيقة هو الله تعالى **قوله** اي الابعد
من المعانيين اي بعضهم بالبعيد اوليوهمه يقال الا يلزم ذلك لانها قد تقرب
الابعد لشدة خفائه اهنا ما به ولا تقرب البعيد وابن الناظم اخرجه عن
بابه حيث قال جمع القاصي قال محشيه انما فعل ذلك ليدل على البعيد
والابعد بالمطابقة اي لان البعد مقول بالتشكيك **قوله** الباء بمعنى مع
يصح ان تكون للسببية ايضا كما اشار لذلك ابن الناظم وعدل الشارح عنه
لما قاله البهوتي من ان وجازة اللفظ لا يظهر كونها سببا للتقريب الا المعنى
فتدبر **قوله** مع وجازة اللفظ اشار بتقدير المضاف الذي هو اتخاذ المصاحب
والمصاحب كما ذكره بعض ارباب الحواشي ونقل عن ابن قاسم ان رب المصاحب

بعض

الزبيدي القاموس نصه وفي شرح
اللمع للاصبهاني ابو الاسود
ظالم بن عمرو الديلي انما هو
بكسر الدال وفتح الهمزة نسبة
الى الدئل كعنب وهي قبيلة
من كنانة اهـ منه كذا بخط الشيخ
...بخط بعض من
المحققين نقله

بكسر الحاء الالهية والمصاحب بفتح الحاء اللفظ الذي هو خبر المبتدا الالهية وعليه
فلا حاجة في دفع الايهام الى جعل تقدير ذلك المضاف **قوله** وتبسط البذل الخ قال
بعضهم هو كناية عن ان تبان فيها بالنتائج والمنتج لها والا تيان فيها
بالكلام المقصود من غير تسويف ولا تشويق ويحتمل ان يكون في الكلام استعارة
تمثيلية حيث شبه حال الالهية في سرعة الاتيان فيها بالقواعد
عقب الترجمة بعبارة بينة يتوصل منها الى تلك القواعد بسهولة
بحال كريم يعطي سائله ويوفيه ولا يماطله او مكنية حيث شبه الا
لفية في سرعة ايصال معانيها عند سماع الفاظها الى فهم السامع
بانسان يفي بما يعد تشبيها مضمرا في النفس على جهة الاستعارة
بالكناية واثبت لها الوعد تخييلا والانجاز وما معه ترشيحا **قوله** منجز
بينه وبين الموجز الجناس اللاحق لبعد المخرج بين الواو والنون فما في
بعض الحواشي من ان الجناس مضارع غير سديد لما علمت **قوله** ووعد
للخير اي عند الاطلاق ايضا كما ذكره الشهاب الشدة وهي **قوله** وتقتضي
اي تطلب اسناد المقتضي الاقتضاء بمعنى الطلب اليها مجاز لان الطالب
حقيقة ناظمها ويصح ان يكون معنى تقتضي تستلزم لان اشتمالها على
المحاسن يستلزم الرضى بمعنى اعتقاد كمالها في الواقع وقال البهوتي الظا
هر انه بمعنى تذكر فهو من قبيل نطقت الحال بكذا اي دلت على جهة الا
ستعارة التبعية او المجاز المرسل التبعي كما حقق في محله قال بعضهم
ويحتمل ان يكون استعارة بالكناية حيث شبه الالفية بعاقل تشبيها
مضمرا في النفس واثبات الطلب تخييل ومتعلق الفعل محذوف اي من الله
او من قارئها **قوله** رضى بكسر الراء مصدر رضي على غير قياس والقياس
فتح الراء **قوله** بغير سخط صفة لرضى او متعلق بتقتضي والباء للمصاحبة
والسخط بضم فسكون مصدر سخط كفرح على غير قياس اذ قياسه فتح

بفتح السين والمد كجرح جرحا وهو تفرج النفس وانقباضها لاجل الثار وجاز اطلاقه
في حق الله تعالى والمراد لازمه وهو ارادته تعذيب المسخوط عليه وفايدته
بعد رضي دفع توهم انها تطلب رضى ما ولو من وجه ومثله قوله تعالى ولا
ينفعهم من قوله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم وفي كلامه من
انواع البديع المقابلة **قوله** فايقة اسم فاعل من فاق اي علا بالشرف
واعانه لبيتها يضعفه الاشتقاق وفي بعض النسخ فايقة من فاق
يفوق فقوا اي تبعه وعلى السند وتكون فايقة ماذكر بانها من معنى
بزوجها السبع في الرجز وهذه من بحر وحدة ويكون احكام الخلاصة اكثر
من احكامها **قوله** الملقب زين الدين يوخذ منه مع قوله في الديباجة
وقد لقبته بمنهج السالك ان لقب يتعدى بنفسه تارة وبالحرف تارة
اخرى **قوله** لا قرا الادب هو اسم لاثني عشر علما فيكون مرادا بالعلم
العربية **قوله** ومولده سنة الخ ان جعل المصدر الميمي بمعنى الحدث
فسنة منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف وان جعل بمعنى
زمان الولادة فسنة مرفوع على الخبرية كما هو ظاهر **قوله** خبر المبتدا
محذوف اي والجملة في محل نصب على الحال **قوله** بعد النعت بالجملة اي حد
جنسها فتصدق بما زاد على واحدة كما هنا **قوله** وواجبه بعضهم
فان قيل كيف يصنع هذا البعض في الاية قلت لعله يجعل مبارك فيه
خبر مبتدا محذوف **قوله** بسبق هو الوصول الى الشيء واصله التقدم
في السير ثم تجوز به عن كل تقدم وانشاد هذه الجملة لامر شرعي لقوله
عليه الصلاة والسلام بقوله من سن سنة حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها
الى يوم القيامة ولقول الشاعر لما رأى حمامة تنوح في وحدها ولو قبل مبكا
ها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل التندم ولكن بكت قبلي
فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم وحينئذ ففيه من انواع البديع

التلميح

التلميح **قوله** حايز تفضيلا حايز اسم فاعل من حاز الشيء اذا استولى عليه
وضمه والتفضيل مصدر فضله على غيره اي حكمت له بالتميز بالفضل
او صيرته فاضلا والفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة فان قلت
قد نسب اليه التفضيل الذي هو الحكم بالفضل وتصييره كذلك وذلك
صفة للمفضل بكسر الضاد لا لابن معطي فكيف جاز ان الله اذ الشخص
لا يجوز صفة غيره وليس نسلم انه صفة له لا يلزم من نسبة حوز الله
التفضيل نسبة حوز التفضيل الذي به المدح قلنا اذا اخذ المصدر
الذي هو التفضيل من المبني للمفعول كان صفة له اي كونه مفضلا على
غيره افاده الشنواني او يقال هو مجاز من باب اطلاق السبب وارادة
المسبب لان الفضل في العادة سبب للتفضيل وقوله وليس نسلم الخ قد
يقال لا نسلم عدم اللزوم بل يلزم عادة من حصول النسبة الاولى
حصول النسبة الثانية اذ المعتبر عند العقلاء انما هو التفضيل من
يعتد بتفضيله وهو لا يفضل الا من اتصف بالفضل **قوله** اما صفة المهدي
واي كاشفة على الظاهر القولين من ان الثناء يختص بالخير او مخصصة
على مقابله من الانتشار **قوله** طالب مستوجب السين والتاء للصيرورة
اي يجب له على ثناي الجميل على حد استحجر الطين **قوله** واما مفعول له
اي صفة لمفعوله المحذوف الذي هو مفعول مطلق والتقدير ثناء بي
الثناء الجميل او مفعول به بواسطة اسقاط الخافض اي ثنائي بالجميل
لان ثناء اسم مصدر اثنى وهو يتعدى الى مفعولين بواسطة الحرف اي على
في الاول والباء في الثاني والاول اولى لان النصب بنزع الخافض مقصور على
السماع **قوله** هي الطبقات من المراتب ظاهره سواء كانت علية او دنية
فهي اعم منها على تفسير ابن عبيدة وقول بعض ارباب الحواشي هذا يباين
لما في الصحاح فان المراتب تقال في ذي العلو غير سديد اذ كما تقال في ما

ذكر تفاوت في مقابله فيقال مرتبة علية ومرتبة دنية كما هو ظاهر قوله
لان هيهات جمع قلة اي لكونه جمع سلامة وجموع السلامة عند سيبويه
واتباعه من جموع القلة قوله والافصح في جمع القلة الخ نظم ذلك الاجهوري
فقال وجمع كثرة لما لا يعقل الافصح الافراد فيه يا فل وفي سواه
الافصح المطابقة نحو هيهات وافرات لا يفقه. وانما كان الافصح الافراد
في الاول لان عدم الاعتناء بشان ما لا يعقل اقتضى عدم النظر اليه فلم
يطابق والعاقل مطلقا منظور اليه فاعتني بشانه في المطابقة فان
قيل يرد على ما ذكرت جمع القلة من غير العاقل فانه يطابق قلنا لا يرد لانه
انما طوبق جبرا للقلة ولئلا يتوهم لذلك كونه مفردا تامل قوله
مما لا يعقل اي من جموع ما لا يعقل قوله وقال تعلى حكاية لعله انما
لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام للاشارة الى ان ما ذكر لا يصلح له
دليلا لكونه شرع من قبلنا وانما ذكر للاستيناس قوله لما عرفت
اي من ان تكاثره غير الافصح في وصفها هيهات بوافرة قوله لان التفهيم
مطلوب اجاب عنه السندوبي باحتمال انه عمم لفظا واسقط خطا
الكلام وما يتألف منه ما واقعة على الكلم والضمير في الصلة عائد
على الكلام فكان الواجب ابراز الضمير عند البصريين لكونها صلة جرت
على غير من هي له ويجاب عنه بما نقلته عن الراعي سابقا في مقام
تعريف النحو قوله اختص للوضوح اي حذف المبتدا ثم خبره وانيب عنه
شرحه ثم شرحه وانيب عنه الكلام ونظيره في حذف المضافين قوله تعلى
فقبضت قبضة من اثر الرسول والاصل من اثر حافر فرس الرسول فيقال به
ما ذكر على التدريج وقيل دفعة واحدة والاول اوفق في التفسير والثاني
اقل عملا افادة في التصريح وعلى الثاني فمرجع الكلام على ما ذكر فهل النيابة
بنيابة عن المبتدا لكونه انه ملاحظة من البقية او عن كل الحذف وبلزم

بيانه

حيا بالنص ووقع عرض هو نعم ومجرور معا وهو مشكل ويسأل جنيبه عن حكمة
رفعه دون جره او تسليم فراعاته بالجر ايضا حرره قاله البهوتي رحمه الله وقد
يقال هو بالرفع ليس الا وحكمته تنبيه بالرفع على الحمل لكونه حكم
العمدة فيكون اولى بالملاحظة قوله ايها النحاة اي مبنية على الضم في
محل نصب باخص محذوفا وجوبا وها للتنبيه والنحاة نعت له على
اللفظ كما سيأتي في باب الاختصاص قوله مشتمل على بعض الحروف
من اشتمال الكل على جزئيه العادي لا من اشتمال المطلق على المقيد او
العام على الخاص عكسوما توهمه بعض ارباب الحواشي كما يظهر لك
بالتامل قوله تخفيفا كذا ومن ذلك الحمد وغيره قوله كالضمير المستتر
فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة
لفظ المنفصل له للتدريب والتقريب وحينئذ فليس في اضرب مثلا الا
الفاعل المعقول واكتفى بعضهم من غير لفظ عن اعتبار لفظ فانه مقام
اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ ايضا فجعله جزء الكلام المعقول
فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما
او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول
بعضهم فالجامع ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
افاده العصام قوله فائدة يحسن السكوت عليها مراد الشارح بذلك بيان
ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن لئلا يلزم كون
التعريف قاصرا تامل والمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبحسنه عد السامع
مع اداة حسنها بان لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء اخر
لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه قوله فخرج
باللفظ غيره الخ قال البهوتي فيه انه كغيره لم يخرج غير اللفظ المفيد
مع انه كان الظاهر ان يقال خرج باللفظ غيره سواء اطلق عليه كلام لغة

كالدوال لا يلتفت ما الحكمة فيه ولعله لما اشتهر في مطلق الاطلاق كما في قوله
به اشتد اعتناء مما لم يطلق عليه كلام الخ وانما هو الاخراج به وان
كان جنسا وشان الجنس ان يخرج منه لا به لما قاله من ان الجنس اذا كان
بينه وبين فصله عموم وخصوص جاز ان يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الآخر
كما هنا اذ يجتمعان في زيد قائم وينفرد اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة
قوله من الكلم اما ان تكون من الاولى بيانية والثانية تبعيضية كما
هو ظاهر قوله والاشارة من عطف العام على الخاص لان المراد من الاشارة بالحا
جب او الهدب او الشفة خاصة كما في كتب اللغة قوله المعلوم مدلوله
بالضرورة هذا اختيار التفتازاني والحواشي ما علم بالضرورة كلام والا لزم ان يكون
التركيب الواحد كلاما وغير كلام فيما اذا خوطب به من يعلمه
ومن يجهله قوله وغير المقصود مبني على اشتراط القصد في الكلام والحق
خلافه قال ابو حيان في الارتشاف ليس من شرط الكلام قصد الناطق
ولا كونه صادرا من ناطق واحد ولا افادة المخاطب شيئا يجهله خلافا
لزاعمي ذلك بل اذا حصل الاسناد كان كلاما ولو من غافل وساه ومخطي
وناطقين او تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئا يجهله وقال في شرح
التسهيل ما اصطلحوا ايضا قال في النار حارة ولا قال زيد الكل اعظم من
من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يثبتون في
لا صدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا
يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل اعظم من الجزء على القول
بعدم اشتراط القصد والمراد بالمفيد ما دل على النسبة ايجابا او سلبا
سواء كانت حاصلة قبل ذلك او لا تامل قوله بمعنى المفعول لا الرمي مطلقا
او من الفم لانه فعل الرامي والكلام متعلقه وبما ذكر اندفع اعتراض ابي حيان
بان اللفظ جمع لفظة فلا يصدق الا على ما وجد فيه ثلاث كلمات فاكثر قوله

كالخلق

كالخلق بمعنى المخلوق اي من حيث اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول في كل منهما
وان كان استعمال اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية خلافا للخلق بمعنى
المخلوق فانه مجاز لغوي وعرفي والفرق بينهما انه ان هجر المعنى الاصلي بحيث لا
يستفاد من اللفظ الا بقرينة فالحقيقة العرفية والا فالمجاز اللغوي وبه
وبهذا اندفع ما يقال ان استعمال اللفظ مرادا منه المفعول مجاز فكيف
يحسن تصدير الحد به والحد لا يكون فيه الا بالحقيقة لان الحد ولكونها
لكشف المحدود وايضاحه يجب ان تصان عن المجاز ثم عند اهل الميزان
والاولى صيانتها عنها عند غيرهم قوله ان يكون تمييزا وعليه
هو خبر مبتدا محذوف ومجرور الكاف محذوف والتقدير وذلك كقوله
استقم قوله نظرا للواو لان الافادة تستلزم منها اي لان المفيدة الفائدة
المذكورة لا يكون الا مركبا وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون
قاصدا لما تكلم به قوله لكنه الخ استدراك على قوله فانه اقتصر
الخ لكن مع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه ايضا قوله صرح بهما
اما تصريحه بالافادة فظاهر واما التركيب فلذكره مرادا به وهو
الاسناد المفيد بضم كلمة الى اخرى قوله من الكلم من تبعيضية لا
بيانية وهي ومجرورها في موضع الحال من الضمير المستتر في تضمن والمراد
بالكلم الكلمات وبعضها صادق باثنين فاكثر قوله وهذا الصنيع اي النص
على اجزاء الماهية في الحد قوله ومن ثم جعل الشارح الخ قال البهوتي فيه اي
ولذا الناظم لم يصرح بما استند له الشارح كالمرادي بل في كلامه ما
يشير اليه اولا كان في كلامه اخر اما يشير الى ما صنعه غيره ونحوه
واعتذروا من انه لم يرد التمثيل فانه قال في اخر كلامه فاكتفوا عن
تتميم الحد بالتمثيل فجعله مثالا يكتفى به عن التتميم لانه من جملة اجزاء
الحد وهو ظاهر فيه بل قوله تتميما وعليه فهو في موضع النعت لمفيد

ومجرور الكاف محذوف وفي والتقدير يركعها بدءا استفهم قوله لانه المقصود بالذات
اي بخلاف الكلمة والكلم فانهما مقصودان بالعرض والمقصود بالذات اولى
بالملاحظة ومن ثم اي تعريف الكلمة على كونها جزء الكلام والجزء مقدم
ولكل وجهة هو موليها قوله لان التاليف الخ وقيل هما بمعنى وهو معنى
التاليف واليه ذهب السيد قوله وهي وقوع الالفة اي المناسبة والاشتراك
والارتباط بين الكلمتين في اسناد احدهما الى الاخرى او اضافتها اليها او
او وصفها بها خلافا لمن خصها بالفائدة وزنتين من ذلك كلام فادة الا
الشنواني وقال بعض المحققين الظاهر ان بين علام وزيد تركيبه لا تاليف
وعليه فالمناسبة والارتباط بالاسناد او بالوصف فقط قوله
الكلم مبتدأ خبره ما قبله الاولى لما ذكره بعض من ان المقسم الكلمة
لا الكلم ما قاله صاحب التمهيد من ان الكلم مبتدأ اول وخبره جملة واحده
كلمة وان اسم وفعل وحرف خبر مبتدأ محذوف وفاء ان في النظم تقديما وتا
خيرا وحذف فاء والاصل الكلم واحده كلمة وهي اسم وفعل وحرف الكوبري
عليه ان المراد بكلمة في قوله واحده كلمة الماصدق والمراد بالكلمة
التي تقع مخبرا عنها بالاسم الخ المفهوم وحينئذ يتغاير الضمير ومرجعه
قال العلامة البهوتي اللهم الا ان يقال ان هذا من شبه الاستخدام قوله
اي صادق على كل واحد اي يصح حمله على كل واحد منها لان الصدق في الجزئيا
ت بمعنى الحمل وفي الكليات بمعنى التحقق ويتعدى على الاول بعلى وعلى الثاني
بفي قوله من تقسيم الكلي الخ التقسيم ضم قيود الى امر مشترك
لتحصل امور متعددة كل منها بالنسبة الى الكلي قسم ولاحظ الحا
صل بضم قيد اخر قسيم والكلي الاعم بالنسبة الى تلك الامور مقسم
فان كانت الاقسام متباينة سمي تقسيما حقيقيا والا سمي
اعتباريا والكلي ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه والجزئي

تقسيمه

كل

تقسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء ما تركب منه ومن غيره والكلية
ثبوت الحكم لجميع الافراد والجزئية ثبوته لبعضها وبما ذكره من كون التقسيم
المذكور من تقسيم الكلي الى جزئياته اندفع ما قيل ان كلام المصنف يقتضي
ان الكلمة مجموع الثلاثة لان الواو توجب الجمع ووجه الاندفاع ان محل ذلك
في تقسيم الكل الى اجزائه اذ لا بد من اجتماعها في الوجود ليوجد الكل
بخلافها في تقسيم الكلي الى جزئياته فانها انما تقتضي الجمع في صدق المقسم
عليها اي على كل واحد منها لا اجتماعها في الوجود ليوجد المقسم كما هو
ظاهر فليست الواو فيه بمعنى او لان الانقسام الى الجزئيات ثابت للواحد
ها قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة اي باجتماع هذه الانواع الثلا
ثة لتحققه بدون اجتماعها في نحو قولك زيد قائم ابوه قوله بل هو
مقول على كل ثلاث كلمات الخ اي سواء كانت من الانواع الثلاثة او من نوع
واحد منها او مختلفة قال بعض المحققين بقي النظر في ان المراد بالكلمات
التي يستعمل فيها هل هي الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق على ثلاثة
الفاظ مهملة او اعم فيطلق على ذلك محل نظر ويظهر الثاني لان الظا
هر بيان معنى الكلم لغة لا اصطلاحا ويؤخذ من قول التوضيح وغيره ان القول
عبارة عن اللفظ الدال على معنى وانه اعم من الكلم عموما مطلقا الاوجه
ان المراد الكلمات الاصطلاحية اذ لو لم يرد ذلك كان اعم منه عموما من
وجه قوله وهو ظاهر ووجهه انه لو كان كذلك لزم وجود الكلم
في واحد من الاسم او الفعل او الحرف وهو باطل فالاسم ويمكن الجواب باختيار
الاول والمراد التقسيم الى اجناس الاجزاء في الجملة اي فلا يقتضي عدم تحقق
الكلم بدون اجتماع الانواع الثلاثة او يقال كما قال بعضهم هي اقسام اي
اجزاء اعتبارية وهي لا يجب اجتماعها ويجاب باختيار الثاني والمراد
بالاسم والفعل والحرف والاسماء والافعال والحروف ولا شك في صدق

المقسم على كل من الاقسام حينئذ لكن يرد عليه انه يبقى اقسام اخرى
خارجة عن الثلاث كلمات هي اسم وفعل وحرف وكاسم وفعل وعكسه
وعكسه وحرف وفعل واسم او فعل وعكسه فتامل **قوله** اما ان تطلق الخ
اما حرف تفصيل او ان تصلح في تاويل مصدر فتفسير ان على تقدير مضاف
اي ذات صلوح لان الكلمة ليست هي بالصلوح كما هو ظاهر واضح وهذا
اولى من تقدير المضاف في الاول اي حال الكلمة او صلوحها لان تقدير ذلك
لا يناسب المقام اذ الكلام في تقسيم الكلمة ولانه يقتضي عدم صحة
قوله الثاني الحرف الخ الا بصرفه عن الظاهر وعدم صحة المعنى لان حال
الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه ويصح ان يكون المصدر المؤول
مبتدا محذوف الخبر اي اما صلوحها فثابت والجملة خبر ان وان يكون المصدر
المؤول معمولا لاسم الفاعل على ان السين فيه للطلب وبتصريح المصدر وان
الفعل حينئذ فالمرجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من
غير تقدير او تاويل بخلاف الثاني **قوله** الثاني الحرف الخ استيناف
بياني كانه قيل فما الاول والثاني فاجاب بما ذكر وكذا يقال فيما
بعده **قوله** على هذه الخ على انحصار الكلمة في الثلاثة **قوله** الا من لا
يعتد بخلافه هو ابو جعفر بن صابر فانه ذهب الى ان الاقسام الى
اربعة بزيادة اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والجواب انه مما
صدقات المسمى نوع من الاسم **قوله** الوضعية فالمراد الخ الاضافة بيا
نية اي وضعية وحالة هي التالف المذكور وقوله فانه في محل نصب
على الحال او التبا للمنصوب اي حالة كون التاليف مصحوبا بما ذكر والمراد
بالضم الانضمام من باب اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد
انه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم ان التاليف
يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد به

الحكم

الحكم باحدهما على الاخرى والفائدة التامة المذكورة هي التي يحسن سكوت
المتكلم عليها **قوله** واقل ما يكون منه ذلك اسمان اي حقيقة كما مثل
به او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد
بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز حال التثنية والجمع بخلاف الفعل
مع مرفوعه المستتر فيسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا
اسمان فقط **قوله** وقام زيد انما مثل فيما مثل بالماضي والاسم
الظاهر لان الماضي على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
لان شرطه حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير
واجب الاستتار افاده في التصريح ولعله محمول على ما اذا لم يكن
الفعل المتحمل للضمير المستتر جوازا واقعا جواب سؤال والا فقولك
قام جوابا لمن قال ما فعل زيد كلام قطعا تامل **قوله** فانه من الثاني
اي من المركب من فعل واسم لان يا نائبة مناب ادعو وهو فعل واسم
واما المنادى فهو فضلة زائد على ما ينعقد به الكلام **قوله** اذ لا معنى
للتراخي الخ اي لان رتبة الحرف متحدة كونه قسما لا تراخي بينها
وبين رتبة غيره وان تراخت في نفسها عن غيرها **قوله** ويكفي في
الاشعار الخ رد على المرادي حيث جعل ثم على بابها للتنبيه على تا
خر رتبة الحرف عن الفعل والاسم **قوله** ان الكلم اسم جنس على المختا
ر لانه يدل على الماهية من حيث هي او رد عليه انه حمل الكلم فيما
سلف على ما يتالف الكلام منه وهو الكلمات النحوية والكلم بهذا ا
لمعنى غير الكلم الذي هو مورد هذا الكلام لانه ما تركب من ثلاث كلمات
فصاعدا افاد او لا فهو كلام نوع ثالث فليحرر افاده البهوتي **قوله**
وقيل جمع رد بان الغالب على صيغة التكسير كفعل منفعل والجمع يغلب
عليه التانيث **قوله** وقيل اسم جمع رد بانه له واحد من لفظه والله

والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك والفرق المعنوي بين هذه الامور على ما
افاده بعض المحققين ان الجمع ما دل على افراد دلالة تكرار الواحد
واسم الجنس ما دل على افراد دلالة الكل على اجزائه كقوم ورهط
واسم الجمع الافرادي ما دل على الماهية المطلقة اي من غير دلالة على
قلة وكثرة كماء وتراب والجمع ما دل على اكثر من اثنين ككلم وتمر **قوله**
انه اسم جنس جمعي قال اللقاني اعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية
من حيث هي ولا يخفى ان ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه في
الرضي في باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل للجمع في الجمع فهو
اسم جنس وضعا وجمعي استعمالا **قوله** وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة
ظاهره ان ضمير يقال للكلم لا لمطلق اسم الجنس الجمعي لانه جعله مقابلا
لقوله لانه لا يقال الا على ثلاثة الخ وتسليم ذلك متوقف على اثبات
قائل هذا القول من علماء العربية ولم نسمع ولم نر ذلك هكذا قيل
وقد يقال الشارح ثقة وقد نقل ذلك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
قوله وعلى المختار يجوز في ضمير اي الكلم كما هو الظاهر لا مطلق
اسم الجنس الجمعي لانه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب
فيه التانيث كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم كما في
بعض ارباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي
وبنى عليه ما بنى غير سديد لانه خلاف الظاهر كما علمنا **قوله**
ومن المخلوقات اي ما ليس للعبد مدخل فيه والا فالعبد وصنعته مخلوقان
لله تعالى **قوله** فاسم الجنس تفريع على قول المتن وحده كلمة الخ **قوله**
هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء ولم يغلب عليه التانيث
كما علم مما سبق فيرد بانه يرد ما قيل ان هذا التعريف غير مانع لدخول
التخم فيه فان واحده بالتاء مع انهم صرحوا بانه جمع تكسير

وحاصل

وحاصل الذي ان اسم الجنس اعتبر فيه ما ذكر فيدخل عدم غلبة التانيث
عليه والتخم قد غلب عليه التانيث فيكون جمعا لا اسم جنس كما صرح
بذلك في التصريح **قوله** والاحتراز بقال الثانية واما المحترز عنه بالقيد
الاولى فقد ذكره بقوله وقد يعكس الخ فيكون في كلامه لف ونشر على غير
ترتيب اللف **قوله** والزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستوا
الاستواء وجنوبيه وليس وراءهم عمارة وتمتد بلادهم من المغرب الى
قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر وهو بكسر الزاي والفتح
لغة انتهى مصباح **قوله** وحد الكلمة قول مجرد اي فقولهم يونث الخبر
مع ان المبتدا مذكور لاجل المطابقة في التانيث موجودة وهي كونه مصدرا ومولا به وكو
نه راجعا للضمير المبتدا وعدم استواء المذكر والمونث فيه لكونه
مصدرا واعتبار الاصل جائز في مثله **قيل** مقتضى اللام الجنسية
الدلالة على الكثرة ومقتضى التاء عكسها لكونها للوحدة واجيب
بان التاء ليست نصا في الوحدة فيجوز تجريدها عنها على انه لا منا
فاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالمسمى
بالجنسية بل ابدى العصام ان التاء ليست لوحدة الجنس اشار اليه اللام
بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطه بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا
يصح جعل كلمتين مثلا معا فردا له وهذا لا ينافي الكثرة التي هي مقتضى
قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا الخ الصواب اسقاط قوله في الاصطلاح
الاصطلاح لان كلا من الجزئين ان روعي حاله قبل العلمية كان كلمة حقيقة
لغة واصطلاحا وان روعي حاله بعد العلمية كان اطلاق الكلمة عليه
على سبيل المجاز لغة واصطلاحا لانه حينئذ جزء كلمة بمنزلة الزاي
من زيد **قوله** وتجمع على كلم الخ مبني على قول من القولين المرجوحين
المتقدمين او يقال مراده بالجمع ما دل على متعدد لا الجمع الاصطلاحي

ولا ينافي ما تقدم من ان المختار كونه اسم جنس جمعي قول بعضهم باب
الحواشي انه واسم جمع على الاظهر لانه لا واحد له لان هذا يخرجه الى خلاف المختار
الا ان يراد انه واسم الجنس الدال على جمع على الاظهر المتعدد منها وان كان خلاف
الظاهر وكذا يقال فيما بعده **قوله** على وزن سدرة بسكون الدال فيه
وفي اسم جنسه وبفتحها في الثاني خطأ لان ذلك يقتضي كونه جمعا
يفرق بينه وبين واحده بالصيغة لا بالتاء وتجمع السدرة على سدرات
بسكون الدال وكسرها وسدر بفتحها وسدور **قوله** في كل ما كان على
فعل انه من الاسماء تخالف اللغة الرابعة فانها جارية فيها وفي الافعال
كما صرح به الشارح وحينئذ فكونها رابعة لا يظهر الا بالنسبة
للاسماء تامل **قوله** وهو على الصحيح انه القول بمعنى المقول فهو مصدر
بمعنى المفعول **قوله** لفظ دال على معنى انه مجردا كان او مركبا حسن
السكوت عليه اولا والمراد باللفظ ما يشمل الحقيقي والحكمي فتدخل
كلمات الله لان من شأنها ان تتلفظ بل هي ملفوظة بالفعل بالنسبة بها
لغيره تعالى والمراد بالدالة الدالة بالوضع الشخصي كزيد وعمرو والنوعي
عي كالمركبات والمجازات وبهذا الاصل تشكيك صاحب التصريح فانه
بناه على ما اختاره من ان دلالة المركبات بالعقل لا بالوضع ونص عبا
رته وفي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم
الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات
وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كاخ فانه يدل على الم الصدر
فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع
خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفر
دات الحقيقية وقد يقال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد
مطلق الدلالة دخل نحو اخ واللفظ المهمل اذا فهم معناه كديز فانه

يدل

يدل على حياة الناطق به وذلك لا يسمى كلمة فضلا عن ان يسمى قولا ووجه
الضعف الا ان يقال نختار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية
لا نسلمه لان الحق انها موضوعة بالوضع النوعي كما صرح به **قوله**
و بمعنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول انه ما يعني من اللفظ ويقصد واوردوا
عليه انه نكرة في سياق الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا واجيب
بان الموضوع لمعنيين او اكثر موضوع لمعنى فيكون داخلا **قوله** عم هو
كغيره من الالفاظ المشددة الواقعة في الشعر يجب تخفيفه ولا يجوز الوقف
عليه بالتشديد لئلا ينكسر الوزن كما افاده ابن غازي وهو فعل ماض بمعنى
شمل انه شمل الثلاثة ثم يحتمل ان المراد مطلق الشمول فلا يستلزم انفراده
عنها في مادة سواء اريد شمل الثلاثة انه مجموعها او شمل كل واحدة
منها ويحتمل ان المراد شمولها شمولا مطلقا فيستلزم ما ذكر ويصح ان
يكون افعل تفضيل حذف تمييزه وحينئذ فاما ان يراد انه اعم من الثلا
ثة فيستلزم ما ذكر او اعم من كل واحدة فلا يستلزم لتحقق الانفراد في
اخص منها فان قيل المعهود لا تحذف الا من خبر وشبه فقط اجيب بانه يجوز ان
يكون محل ذلك كما هنا افاده اللقاني ويصح ان يكون اسم فاعل انه عام حذفت
الفه للضرورة كما قاله السنهوري او كما حذفت في بر والاصل بار كما قاله خا
لد قال بعض المحققين ومن حيث اللفظ المتقدم ومن حيث المعنى فيعين
الاول واسقطها لافادتها انه ينفرد عنها في المركب الاضافي كغلام
زيد لان افعل التفضيل يقتضي المشاركة والزيادة غالبا فجعله فعلا او اسم
فاعل فانه لا يفيد ما ذكر صراحة بل بملاحظة ان هنا عاطفا ومعطوفا
محذوفا وبين **قوله** عموما مطلقا انه لا من وجه اذ لا ينفرد كل من الثلاثة عن
القول في شيء **قوله** ولا عكس انه بالمعنى اللغوي يعني ليس كل قول كلاما او كلمة
او كلما لانفراده في مثل غلام زيد واطلاق القول على الامور الثلاثة انه كل واحد

لا تحذف في السعة اما في الضرورة فيجوز ذلك كما هنا صح

منها اعم من ان يكون بطريق الاشتراك او الوضع للقدر المشترك او الحقيقة
والمجاز والذي ينبغي ان يكون من قبيل الموضوع للقدر المشترك دفعا للمجاز ومن
المجاز والاشتراك الا ان يقوم دليل على خلافه ثم هل هذا المذكور لغة واصطلاحا
واصطلاحا ولغة فقط او اصطلاحا فقط فليحرر اه البهوتي **قوله**
وقد بان الخ اي من تعريف الكلام وقوله الكلم الخ قال البهوتي هذا ظاهر ان
اعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لانه حينئذ مستعمل في معناه الاصلي
وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا وان اعرب مبتدأ خبره ما قبله اي
كما مشى عليه الشارح اشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي
الاسم والفعل والحرف **قوله** بينهما عموم وخصوص من وجه وهو احد
النسب الاربع المذكورة في كتب المنطق ويعبر عنه بالتباين الجزئي لكونه
بالنسبة لمادتي الافتراق فقط وهذه النسبة هنا كما قال بعض المحققين
نعت من فضول الكلام وقد يقال لما ذكر الكلام والكلم تشوفت النفس
الى بيان النسبة بينهما ليتضح بذلك غاية الاتضاح قال ابن جماعة لا
بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من ثلاثة امور معنى وضبط وعارض وثلاث
ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره ان المعنى
وضبط الكلام والكلم والعارض ضبط العموم والخصوص والثلاث ماصدقات اجتماعهما
وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة من اجتماعهما كلمتين الفاضلة
او اكثر **قوله** على الصحيح الاولى اسقاطه لايهامه انه على مقابله وهما
القول بمرادفة الكلام والقول او انه اعم مطلقا منه ومن الكلم ليس كذلك
وليس كذلك كما مر **قوله** لانه اقرب من اللفظ اي لكونه اقل افرادا منه **قوله**
لانه حقيقة عرفية يشعر بانه مجاز فيهما وبه صرح بعض المحققين
وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
قوله وكلمة بها كلام قد يؤم كلمة مبتدأ اول وبها متعلق بيؤم وكلام

مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به كونه نائبا عن الفاعل في المعنى وجملة قد
يؤم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره
الضمير في يؤم وبين الاول وخبره مجرور الباء والاصل وكلمة كلام قد يؤم بها
في اللغة وقد اشتمل كلامه على جملة كبرى وهي وكلمة الخ وجملة صغرى
وهي قد يؤم وجملة صغرى وكبرى باعتبارين وهي كلام قد يؤم بها فانها كبرى
باعتبار وقوع الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبرا عما قبلها
وفي كلامه حذف متعلق يؤم والفصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر
المبتدأ الثاني ولو قال واحده كلمة وقد يؤم بها كلام لقلة والقول عم
لحرر العبارة **قوله** للتنويع حمل الكلمة على التنويع يقتضي انه اريد بها
معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها نفس اللفظ وحينئذ فما
قاله المكودي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط ويمكن ان يجاب بان لفظ
الكلمة فرد من افراد ما يسمى كلمة فان ما يسمى كلمة صادق بلفظ
الكلمة لانه من ماصدقاته وبمعناها كزيد وعمرو **قوله** وهو معرفة
اي بالعلمية على مذهب السعد من ان الالفاظ موضوعة لانفسها
تبعا لوضعها لمعانيها او السيد بما يعلم من محله وعلى علميتها
فتنوينها للضرورة لانها حينئذ ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث
قوله على الجمع اي جنسها الصادق بالواحدة او الاكثر **قوله** الهيئة
قال يس ليس بقيد فان العلامة الاتية تعينك ان اطلاقها على الجمع لا يختص
بذلك وان اشتهر في كلامهم التقييد بها قال بعض المحققين فيه ان اعتبار
العلاقة انما يناسب اذا كان الاطلاق مجازا وليس كذلك بل هو على
سبيل الحقيقة عند اللغويين **قوله** اصله وكلمة قالها الشاعر قال في
بعضهم واكد بابيت قاله الشاعر قول بعضهم اضاءت لهم احسابهم
ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه وبعده نجوم سماء كلما

انقض كوكبا في اثر كوكب تأوي اليه كواكبه. قوله كلمة لبيد هو ابن ربيعة
العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان قيل انه لم يقل شعرا منذ اسلم وهو
الصحيح عند الاخباريين وقد عمر في الاسلام دهرا وكان يقول ابدلني الله با
لشعر القرءان حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مدة خلافته يا
لبيد انشدني شيئا من شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد ان علمني الله
البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في
الاسلام هذا البيت. ما عاتب المرء الكريم كنفسه. والمرء يصلحه القرين
الصالح. افاده بعض المحققين قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل. تمامه
وكل نعيم لا محالة زائل. لا محالة بالفتح اي لا بد وقيل لا حيلة واعترض بان
الجنة نعيم وهو لا يزول واجيب بانه قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة قاله
او لا دوام لها او يقال المراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان بصدد
ذمها والشاهد فيه انه اطلق الكلمة على الكلام قال شيخ الاسلام وغير
خاف عليك ان الجواب الاول لا يلائم قوله عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة
اي الخ لان الكلام حينئذ خبر او بان يراد به ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن
كونه اصدق وعند ما تأملته فوجدته غير ظاهر لان قول النبي هو
الشطر الاول فقط وهو الواقع خبرا عن قوله اصدق دون الشطر الثاني
قوله وهو من باب الخ فيكون من المجاز المرسل الذي علاقته الجزئية وقال
بعضهم هو استعارة تصريحية لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصل
له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة قوله كتسميتهم ربيئة القوم
بالعين وتسمى في البلاد التمنية وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم
قوله وقد يسمون القصيدة الخ من ذلك قول معن بن اوس المزني في ابن اخته
اعلمه الرماية كل يوم. فلما اشتد ساعده رماني. وكم علمته علم
القوافي فلما قال قافية هجاني. استد بالسين المهملة اي قوي والمعجمة اظهر

المعايب

المعايب وكم خبرية ومميزها محذوف اي كم تعليم علمته اياه ذكره يس. قوله
وهو مجاز مهمل الخ عبارة السيوطي في الهمع وهذا الاطلاق منكر في اصطلاح
النحويين ولذا لا يتعرضون له في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح
التسهيل وذكره في الالفية قيل انه من امراضها التي لا دواء لها قال بعض
المحققين اي نظرا للاصطلاح والا فيحتمل ان مراده حكاية معنى لغوي والمعنى
وكلمة بها كلام قد يؤم لغة قوله وهذا اي المشروع في الكلام الاتي ليتبع
الجمل وفيه رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في المعنى اي ذو
مشروع قوله لتشريفها اي بوقوعه محكوما عليه وبه بخلافهما او
بكونه متعلقا لهما او غير ذلك قوله بالجر عرفوه بانه الكسرة التي
يحدثها عامل الجر واوردوا عليه ان فيه قصورا ودورا اما الاول فلعدم
تناوله نائب الكسرة من فتحة او غيرها واما الثاني فلاخذه المعرف
في التعريف المقتضي توقف كل على الآخر واجيب عن الثاني بانه تعريف
لفظي لمن عرف الحكم وجهل النسبة او بان الجر ليس من تمام
التعريف وانما ذكر لبيان العامل وتعيينه ثم هذا التعريف جار على
المختار من ان الاعراب لفظي وعلى مقابله يعرف بانه تغير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها قوله وهو اولى من التعبير الخ قال في
النكت قال ابن هشام يرجح ذكر حرف الجر بان عن وعلى والكاف يستدل
على اسميتها بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي الجر لكن يرد عليه
نحو من ان تقوم ويوم ينفع الصادقين صدقهم بان مدخول الاداة الحرفية
ليس باسم الا ان يراد ان العلامة دخول الاداة من غير تأويل فيخرج ما ذكر
الى الاحتياجه للتأويل قوله والاضافة يوهم انها العامل وهو خلاف الصحيح
واجيب بانه اطلق المصدر واراد اسم المفعول اي المضاف وذلك كثير
واما عكسه فقليل كقوله تعالى بأيكم المفتون اي الفتنة قوله وهو

في الاصل اي اللغة بمعناه اللغوي اي خال نون في الكلام و يطلق في اللغة على التصويت ايضا من قولهم نون الطاير اي صوت **قوله** ثم غلبت حتى صار اسما الخ اي فهو علم بالغلبة و بهذا اندفع اعتراض السهيلي بان التنو ين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه هكذا قال ارباب الحواشي تبعا لظاهر عبارة الشارح وانت خبير بان ما ذكره يصح اعتبار كونه علما بالغلبة لانه ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته و هذا ليس كذلك لان النون مغاير للاحداث ما صدق عليه وان كان لازما من اثاره فكان الصواب ان يقول الشارح ثم نقل وجعل اسما الخ كما يظهر بادنى تامل .. ولا يرد على هذه العلامة قوله الام على لو لا ان لو هنا علم على لفظة لو ولذلك نتنه اخرها وجرت **قوله** مخرج للنون اي الاولى التي هي زايدة للحاق بجعفر كنون رعشن وهو الطويل تعتبروا ما الثانية فتنوين **قوله** مع الضمير يستعمل بلفظ واحد للمذكر والمونث مفردا كان منهما او مثنى او مجموعا على الاصح فيه فال تعالى هولاء ضيفي فلا تفضحون **قوله** للقوافي المطلقة جمع قافية وهي عند الخليل من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وعند الاخفش الكلمة الاخيرة منه فقولا من قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل قافية على الاول وعليهما اقتصر الخ ~~فال~~ وقافية بل البيت الاخيرة من ان مجرى قبل الساكنين الى انتهاء **قوله** عوضا الخ علة للاحقة بناء على انه لا يشترط في نصب المفعول له كونه قلبيا او تقدير الارادة فهما قدرتا في ضمنا اي تاديبا تامل **قوله** في لغة تميم اي اكثرهم او جميعهم وقيس اي كثير منهم واما الحجازيون فلا لانهم يجرون القوافي على حالها في الترنم اي ادمة في التصريح **قوله** كقوله اقلي اللوم الخ قايله جرير بن عطية التميمي من فحول شعراء الاسلام وجرير في اللغة الحبل اللوم العذل وعاذل منادى مرخم اي يا عاذلة والعتاب معطوف

على

على اللوم وقوله لقد اصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف تقديره ان اصبت لا تقولي وقولي لقد اصاب واصبت بضم التاء كما في التصريح وبكسرها كما في الشمني **قوله** وكقوله العاتن الخ صدره اي التنرجل غير ان ركابنا قايله النابغة زياد بن معاوية سمي بذلك لكونه نبغ على قومه بالشعر بعد ما كبر اي لم يكن فصيح معناه قرب وادنى والترحل الرحيل والركاب الابل ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وكان قد اي كان قد زال النافية هنا بقي بينة لما قبل الاتصال والاستثناء منقطع اي قرب اوان فالنا الكروحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الارتحال **قوله** اي قطع الترنم الخ هذا مبني على مذهب من يقول ان التنوين جاء من الترنم وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك وجرى عليه الشارح وذهب بعضهم الى ان هذا التنوين محصل للترنم مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال شارح اللباب انما سمي به لو موجود وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منه التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم **قوله** كقوله احار بن عمرو الخ حار منادى مرخم واصله حارث وخمر بفتح فكسر اي كان خامر فوادا او وجع من الخمر بفتحتين ما يستتر من شجر او بناء ومنه الخمر لانه يستر العقل وما بالنمر زايد على بعض وما مصدرية اي ويعد وعلى المرء ايتمار وفي الكلام تقدير بدل عليه المقام اي ام ليس بمنسيه ولا شك ان ايتماره من ما يعده و يهلك والواو يصح ان تكون للاستيناف وان تكون للتعليل على راي من اثبت ذلك وان تكون زايدة على راي الاخفش والكوفيين **قوله** وقوله وقاتم الاعماق الخ قايله روبة والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق

وعليه فيقال الصواب ان يقال تنوين ذلك الترنم صح

الترنم

المهر الواسع الذي يتحمله الى ياسر لان الهاء تحتنرفه اي وربا مهمه فاخم الاعما والخ وجواب رب محذوف اي فطعنته اوجبته قوله وقوله فا لنا بنات العم الخ قابله رويه ايضا على ما قيل وقبله قالت سليمى ليتنا ليتني بعلا يمن ... يغسل جلدي وينسيني الحزن وحاجة ما ازلها عنه نهمن ميسورة قضا وهامته ومن البعل الزوج ويمن من المنة ومن اصله ومن حذف بنا ياوه للضرورة ونونه الثانية لصحة الوزن وقوله وان كان فقيرا يروي عييا من العي وهو العجز وقوله يمن جملة في محل نصب صفة بعلا وما بعده وما بعده جملتان كاشفتان له وحاجة بالنصب عطفا على بعلا واراد بها قضا الشهوة بدليل ما بعده وجواب الشرط الاول محذوف وي تقديره نرضين به وفي الثاني الشرط والجزا محذوف وبان تقدير هما وان كان فقيرا رضينا به قوله فان هذا نبين النو نين الملحقين للطلق والهيقة من القوافي وكان الاولى ان يوخر هذه الجملة عن قوله ويسمى التنو ين الغالي كما فعل صاحب التوضيح لتعلق الجملة الثانية بالنون الثانية التي الكلام فيها وتعلق الاولى بالنو نين جميعا قوله وهو زيادة على الوزن اي من يدعيه فهو في اخر البيت كالخزم في اوله وهو زيادة حرف او اكثر اول بيت اول البيت قال الخزرجي وان زدت صدر الشطر ما دون خمسة فذلك ... خزم وهو افبح ما يري قوله وزعم ابن الحاجب هذا ما الذي قبله مثبت لهذا النوع الخاص من التنوين وهو السيرافي والز جاج زاعمين ان الشاعر زاد ان في اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بجرح الطن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كصه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وهذا اشبه فيما ساعلم الا ان الهاء في العنق وجوز

بعضهم

بعضهم تسكين ما قبله زاعما ان الساكنين يجتمعان في الوقف وهو خلاف ما اجمعوا عليه واختلف في فايدته على القول باثباته فقيل فايدته الترنم ايضا ولا يمنع ان يكون فيهما وقيل الحق امارة على الهو الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن اخره او اصل التنام وافق قوله وقد عرفت اي من خروجهما بقيد معتبر في مفهوم التنوين قوله ان اطلقوا اسم التنوين اي من النحاة كما يصرح به قول التوضيح مع شرحه وزاد جماعة من النحويين الخ وقوله مجاز اي مرسل علاقته المشاكلة او استعارة هي نص بجيبة علاقتها المشابهة الصورية على ما قيل قوله دون الخط اي مذهب غير البصريين لان مذهبهم انها تكتب بالنون وعليه فهي خارجة بقوله لا خطا وحينئذ فيستغنى عن قوله لغير توكيد اجاد زكريا اي كما استغني عنه على المذهبين في خروج الواقعة بعد ضمة او كسرة فانها تصور نونا اجماعا فتكون خارجة بقيد لا خطا ايضا قوله منطبق على انواع التنوين اي المشهورة الغالبة وقوعها في الكلمات العربية فصح حصرها في العدة المذكورة وبطل ما اوردوا عليه من تنوين الحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ بتنوينه وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المنادى المضموم في قوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كحكي هولاء قومك بالتنوين فان هذه الاقسام وان كانت خاصة بالاسم وداخلة في حقيقة التنوين لكنها ليست بمشهورة ولا غالبة الوقوع في الكلمات العربية على ان بعضهم ادخل الاولين في تنوين التمكين زاعما في النوع الثاني من القسم الثاني ان الضرورة لما اباحت التنو ين اباحت الاعراب قوله وهو وهي اربعة اسقط بعضهم

تنوين المقابلة ووجهه بعضهم بانه يجوز تنوين جمع المونث
السالم تمكين وبعضهم اقتصر على الاولين قال بعضهم ولم يذكر
المقابلة والعوض وان اتفقوا اختصاصها بالاسم لان مراده ذكر
خواص تقتضي ذاتها الاسم وذاتهما لا تقتضي الاسم لان
تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام التي اسقط
لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة كلم يغز ولم يخش ولم يرم
وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في الفعل المضارع للمذكر المخاطب
الواحد في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما
لهما في الفعل واما تنوين التمكين والتنكير فتقتضي ذاتهما الاسم
لان معنى الاول كون مدخوله لا يشبه الفعل وذلك لا يكون الا في الاسم
ومعنى الثاني كون مدخوله غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا
يحتاج اليه **قوله** تنوين الامكنية من اضافة الدال للمدلول ويسمى
تنوين الصرف ايضا **قوله** كتنوين رجل وفاضل ونحوهما لانه يدخل
المعارف والنكرات وتوهم بعضهم ان تنوين المنكر للتنكير ورد
بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حين تسميته واللازم باطل
وقد يجمع بطاقته بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين
على انه لا منافاة بينهما فهو للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكون
لكونه موضوعا للشيء لا بعينه تامل **قوله** فيبنى منصوبا بان
مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي وكذا يقال
فيما بعده **قوله** وهو اللاحق لبعض المبنيات الخ المراد بذلك البعض
العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو قياسي في
الاول وسماعي في الاخيرين وانما نرى تعيين البعض لشهرة ذلك
فيه فلا نرد حينئذ ما ورد من تنوين هولاء نحو مبني ولبس

للتنكير

للتنكير ولا حاجة الى الجواب بان ما ذكر شاذ وهو لا يرد نقضا تامل **قوله** وايه
بغير تنوين الخ وحينئذ معرفة بالعلمية قال في التصريح وهو مبني على
ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع
الافعال نكرات ويرده قول بعض الفضلاء انما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع
انه بمعنى الفعل والفعل لا يعلم لذلك لانه اذا افيد معرفة كان علما للمعقولية
الفعل الذي هو معناه اي للفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار
الشخص المتلفظ به واذا افيد نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتلفظ
اللفظ به فتعريفه من باب تعريف علم الجنس وذهب بعضهم الى انه
من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه اسكت
السكوت الخاص وقيل العهدية نظرا الى ان المعنى اسكت السكوت
المعهود وانما لم يجز اعتبار التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق
لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فيه بخلاف اسم الفعل فانه من جملة
الاسماء فاجري مجراها **قوله** فيعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فتقول
غاق بلا تنوين اذا اردت حكاية صوت معين وبالتنوين اذا اردت حكاية
صوت ما من الاصوات **قوله** اذا استزدته اي طلبت الزيادة فيه والسين
والتاء للطلب **قوله** وهو اولى اي لان التعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا
عن شيء وقيل الاول اولى لان الاضافة فيه حقيقية على معنى اللام من اضا
فة المسبب الى السبب اي تنوين بسبب الاتيان به للتعويض بخلافها
على الثاني فهي بيانية والاولى هو الاصل والغالب **قوله** وذلك تنوين
نحو جوار الخ اي من الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل وما ذكره من ان
التنوين فيها عوض عن حرف فمبني على ان الاعلال مقدم على منع
الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من
احوالها بعد تمامها فاصله جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة

على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة الجمع الاقصى
موجودة تقديرا لان المحذوف للعلة كالثابت ولهذا لم ينون الاعرابا على الراء
فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
في المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه جمعا فعوضوا التنوين
من الياء المنقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى ان منع الصرف
مقدم على الاعلال فقال كما يشهد به لغة من اثبت الياء حال الجر مفتو
حة فاصل جوار جواري بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذ
فت واتي بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت الفتحة حالة الجر ثقيلة لنيا
بتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة
وهي الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح
المبرد والزجاج وقيل هو عليه ايضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت
على الياء الضمة فحذفت ثم وجد في اخره من بعد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها
وفقد اعلم مع الف الرفع والجر فتقديم اعرابه استثقالا فاذا خلا من ال
والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف فخفف بحذف الياء
وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة **قوله** في نحو
يومئذ قال المصرح اضافة يوم الى اذ من اضافة احد المترادفين الى الاخر
وفائدته لعل الاضافة للبيان اي يوم هو وقت كذا ومثله حينئذ **قوله**
فحذفت الجملة اي جوازا لا وجوبا والمقصود بذلك الايجاز والتحسين
قوله وبانها كسرت الخ اي وبانه يسوغها حكم البناء فيستصحب الى
ان يقوم دليل على خلافه وبان العرب بنت ما اضيف اليها ولا علة للبناء
الا الاضافة لمبني لعدم وجوب شبه الحرف فيه وبانهم قالوا يومئذ
نعم بالفتح منونا وهو مضاف اليه حكمه الجر فلو كان معربا لم يفتح

فيها

يدل على انه وقع بناؤه على الكسر مرة لالتقاء الساكنين وعلى الفتح مرة
اخرى للتخفيف **قوله** في قوله نهيتك الخ اي فلو كانت معربة لنصبها
وقالوا اذا لانها ظرف واجاب الاخفش عن هذا بان الاصل حينئذ فحذف
المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة افاده
في المغني **قوله** قيل ومن تنوين العوض الخ حكاه بقيل لما قاله في المغني
من ان المحققين ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عد
مها قال بعض المحققين ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف
اليه بلا مرية وتنوين تمكين لازم دخوله معربا فهذا كتنوين جيئ بعد
مثلا فانه تنوين عوض لا غير لازم دخوله على مبني ولم يذكر ما هو
عوض عن الف بجنادل اصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه
التنوين لانه الممتاز كما في المغني انه تمكين **قوله** لانه في مقابلة النون الخ
قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لا
قسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم فكما ان النون قائمة
مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك ومراده بالتنوين ما يشمل الظاهر
والمقدر ليدخل في ذلك ما لا ينصرف ولا يلزم من القيام المذكور كونه
في رتبتها بل هو اخفض منها بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون
لان النون اقوى واجلى بسبب حركتها كذا ذكر البيضاوي في سر قوله
فاذا افضتم من عرفات ان التنوين فيهما فيه تنوين المقابلة قيل معنى
كونه في مقابلتها ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المونث
لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوا
زن النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في
مسلمون ورد بان التاء التي في المفرد ليست هي التي في الجمع ولو سلم فهذا
الجمع لا يختص بما في مفرده التاء بل يكون فيما تجرد عنها كهندات وزينبات

وفي المذكر اصطلاحات والحكم في الجميع واحد قوله لتنبوغه فيما لا ينبغي
الخ اجيب عنه بان التاء التي كانت لمحض التانيث ذهبت وخلفتها علامة
الجمع والتانيث ضمنيا ورد بان من قلنا مثلا مؤنث بقطع النظر عن علامة
التانيث لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا قوله مرة ورد بان الكسرة
الخ اي وبانه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر قوله والنداء
بالفتح لغة في المد وقال الراعي والنداء يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر
وعلى الضم بوجهيه والكسر مع الفتح هو مصدر سماعي لان قياس مصدر
فاعل الفعال والمفاعلة قال في الخلاصة لفاعل الفعال والمفاعلة.
وبما ذكر علم ان قول بعضهم بالفتح وزن الوزن غير سديد قوله
وهو الدعاء اي طلب اقبال من دخلها عليه من هذه الحروف وليس المراد
دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء
قد يبان شرا لفعل الحرفي حين يحذف المنادى قوله يا رب ساري بات
ما توسدا اي رب مجتهد في تحصيل شيء متعلق قلبه به يبيتنا من غير
وسادة بل يضع راسه على كفه قليلا يغلب عليه النوم فيفوت
مقصوده قوله تقع بين جا هولاء اي في الابيات واما في البيت فيقدر ما
ما بينا سبب الوقوع قوله وهو مقيس اي حذف المنادى قوله والقطع
الهمزة لنقلها الى الاسمية والاخبار عنها مراد اللفظ وحينئذ فهي
همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة افاده في شرح الجامع
وهذا التعبير مبني على انه باق على الوضع وهمزته همزة قطع وصلت
لكثرة الاستعمال انه لا يحسن على هذا المذهب الا التعبير بال وعلى
القول بانه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة معتدة بها في الوضع يجوز
ان يعبر بال نظرا للاعتداد بها في الوضع وهو الاكثر وان يعبر بالالف
واللام نظرا لكونها زائدة وقد استعمل من هو كتابه العبارتين وعلى

القول

القول بان المعرف اللام وحدها لا يحسن الا التعبير بالالف واللام ابدا كما
المرادي قوله وسياتي الكلام على الموصولة حاصله ان المختار اختصاصها
بالاسماء ودخولها على المضارع ضرورة بل قيل انه من اقبح الضرورات وقيل
لا تختص ودخولها على المضارع جائز لكنه قليل وسياتي في الموصول بيان
ذلك وتمام الكلام فيه قوله لتكررها اي فلقلتها وقد صرحوا بان النادر لا
يرد نقضا فلا حاجة الى استثنائها قوله ومسندا اي من جهة المعنى
كما في الامثلة الاتية او من جهة اللفظ كما في زيد ثلاثي وضرب فعل
ماض ومن حرف جر وما اشبه ذلك لانك اذا نسبت حكمها الاداة حكمت
باسميتها قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب
واجعلنها اسما بان حكيتها ابقيتها على ما كانت عليه من حركة او
سكون وان اعربتها رفعتها على الابتداء وما اقتضاه كلامه من ان
المسند اليه لا يكون الا اسما احد اقوال ثلاثة وهو المختار ثانيها جواز
الاسناد الى الجملة مطلقا ثالثها الجواز بشرط كون المسند قلبيا
واقترانه بمعلق نحو ظهر لي اقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا
لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه واوله الاكثر بان في بدا ضمير البدا
قوله نحو انت قائم الخ اي على اللف والنشر المرتب قوله على اسناد هو
تعليق خبر بمخبر عنه في الاخبار او طلب بمطلوب منه في الانشاء ولشمو
له القسم الثاني اختير التعبير به على التعبير بالاخبار قوله وقائم اسم
المفعول الخ قال المصنف لا حاجة الى هذا التكلف اذ مصدر الميمي يستعمل
فيهما كما يقال ادخلته مدخلا اي ادخالا ومن خلا من وزن مفعل مشتركا بين
المصدر واسم المفعول واسمي الزمان والمكان قوله وحرف صلته اي الجار
والمجرور المتعلقين به اعتمادا على التوقيف نظر فيه المرادي بان الاعتماد
على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ويرد بان مثل ذلك لا يؤثر كما في

الجيئيات افاده زكرياء وانما اعتبر تلك الصلة لان الاسناد بقطع النظر
عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه الفعل فيه اذ كل منهما يسند وقيل قوله
للاسم متعلق بمسند واللام بمعنى الى ولا حذف في الكلام وهو صحيح لكنه
بعيد **قوله** فيتسع منسبك مع ان المحذوف فيه اي وحينئذ فيتسع في
موضع كما يدل عليه كلام الهمع فانه فرق بين حذف ان واضمارها بان الفعل
يرفع مع الحذف وينصب مع الاضمار لان المضمر في قوة المذكور بخلاف المحذوف
قوله زعموا مطية الكذب اي هذا اللفظ مطية الكذب اي هذه اللفظة التي
القول المحكي كما يركب الرجل في سيره الى بلد مطية ليقضي عليها حاجته
قال بعضهم لم اقف على هذا اللفظ في شيء من كتب الامثال ودون مظنة
الكذب بدل الظاهر المشار له والنون **قوله** مثل من حرف جر الخ اي اذا وقعت من
في غير هذا التركيب كسرت من البصرة والاوجه في هذا التركيب اسم فلا
يقال كيف حكم عليها بالحرفية مع حكمهم عليها بانها اسم حينئذ
ومثل ذلك يقال فيما بعده **قوله** اسم للفظ مبتدا اي من قبيل علم الجنس
على الصحيح كما افاده البهوتي **قوله** تمييز مبتدا والجملة بعده صفة الخ
في هذا احد اعاريب البيتين حاصلها ان تمييز مبتدا خبره بالجر او للاسم
او حصل او مجموعها وعلى الاول فيحتمل في الظرف الثاني ان يكون خبرا بعد
خبر او متعلقا بحصل او بمتعلق الظرف الواقع خبرا او في محل نصب على الحال
من الضمير في الخبر او نعتا للمبتدا او حالا منه على راي سيبويه او معمولا
له وعلى الثاني فيحتمل في الظرف الاول الوجوه المذكورة فهذه اربعة عشر
وجها ويتوجه في حصل خمسة اوجه كونه خبرا او صفة او حالا من
الضمير في الظرف الاول او الثاني او مستانفا والحاصل من ضرب الخمسة في الاربعة
عشر سبعون وجها وعلى تقدير فاعلية تمييز بما بعده على الراي الكو
في يزيد العدد افاده بعض ارباب الحواشي بالمعنى **قوله** الممنوع صفة

معمول

معمول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الموصوف على تقدير مضاف
اي الممنوع تقديمه **قوله** مخبرا عنه في المعنى مثلا اذا قلنا مررت بزيد فزيد
المجرور محكوم عليه في المعنى بانه ممرور به كانك قلت زيد ممرور به
وقس عليه نظائره **قوله** فلان معانيه الاربعة اي المعاني المتعلقة
بانواعه الاربعة وهي الامكنية والتنكير ومقابلة نون جمع المذكر
السالم وكونه عوضا باضافة المعاني الى مطلق التنوين لادنى ملابسة
قوله لا تتاتى في غير الاسم اما الامكنية فلان معناها كون المدخول التنوين
متمكنا اي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك مختص
بالاسم كما هو ظاهر واما التنكير فلان معناه دلالة التنوين على كون
مدخوله منكرا وذلك المعنى لا يكون الا في الاسم واما مقابلة نون
الجمع المذكور فلان الفعل والحرف ليس لهما جمع حتى يتصور فيهما
ما ذكر واما كونه عوضا فلان العوضية قد تكون عن مضاف اليه ولفظا
فلا يكون الا اسما فتلك المعاني الاربعة مما اختص به الاسم هكذا
ينبغي ان يقرر هذا المقام **قوله** والمفعول به لا يكون الا اسما اورد عليه
انه قد يكون جملة نحو ظننت زيدا ابوه قائم واجيب بان الجملة
ليست مفعولا به حقيقة بل المفعول المصدر الذي تؤول به في المثال
المذكور في معنى ظننت زيدا قائم الاب لكن هذا بعيد في مقول القول
فان قيل كان ينبغي التعبير بمطلق المفعولية لا بخصوص المفعول به اجيب
بان علامة المفعولية خفية لا يدركها المبتدي لتكثر الانواع بخلاف
النداء فتامل **قوله** وهو لا يكون الا للاسم اي لان المقصود به الاشارة الى
تعيين المدلول وغير الاسم لا يصلح لذلك لانه يتوقف على التوجه للشيء
وملاحظته بالذات واورد على ذلك ان معنى الفعل التضمني وهو الحدث جزء
ملاحظ بالذات فلم لم تدخله التعيينية كما دخلت المشتقات

لتعيين ذلك وأجيب بأن المعتبر في مفهوم الفعل الدلالة بالصيغة فلو عين
خرج عن أصله وصنعه بخلاف المشتقات أو يقال وهو الأحسن لما كان
الملاحظ أولا في المشتقات هو الذوات جاز دخول التعيين فيها بخلاف
الأفعال **قوله** بتاء الفاعل أي الدالة على من تعلق به الفعل تعلق قيام به
أو نحوه وقوع منه وليس المراد التاء التي هي فاعل اصطلاحا ولغة والأخص
جنس التاء في نحو ليست فإنها اسم للفعل اصطلاحا وليست بفاعل اصطلا
حا وهو ظاهر ولا لغة لأن الفاعل لغة من وقع منه الفعل ومدلول التاء
منفي عنه الفعل بما ذكرناه يندفع الدور الذي أورده وهو أنه أخذ
الفاعل في علامة الفعل فقد أخذ الفعل فيها سببا في تعريف الفاعل
ووجه الاندفاع أن الفاعل المأخوذ في علامة الفعل من تعلق به الفعل لا الفاعل
الاصطلاحي الذي أخذ في تعريفه الفعل لكن يرد عليه أنه يصدق على
التاء من أنتما فيما قام إلا أنتما أنها تاء الفاعل لأنها منسوبة إليه فلا
بد من جعلها من علامات الفعل وكان عليه أن يقول بتاء ضمير الفاعل كما
قال صاحب التصريح لدفع هذا الإيراد **قوله** متكلما كان كفعلتُ قال نحو
البهوتي صنيعه كالصريح في ضبط التاء في كلام المص بالضم على
أنها تاء المتكلم حيث أوقع المتن مثالا لقوله متكلما والرواية
بالفتح والدراية تقتضي الضبط لكل ما يشمله الإطلاق ويصح إرادته
من الضم والفتح والكسر وهذه طريقة المحققين ولعل الشارح المعرب
إنما خالف الرواية والدراية نظرا للداعي والأنسب وذلك هو
المتكلم والضم **قوله** الساكنة قال الشنواني إنما سكنت للفرق بين تاء
الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل **قوله** والا
حتراز بالأصالة عن الحركة العارضة قال البهوتي كان الظاهر أن يقول وأدخل
بقوله أصالة التاء في نحو قالت امة الخ فإنها وإن كانت متحركة الآن لكن نظرا

العروض

العروض ونحو هذه العبارة مما يدل على أن قيد أصالة مدخل لا مخرج إلا أن يجاب بما أجاب
به شيخنا الشنواني من أن المراد والاحتراز بالأصالة عن خروج المتحركة
بالحركة العارضة كقالت امة فقد يقال يكون الاحتراز المراد بالاحتراز
التحرز لا الاحتراز المصطلح عليه الذي هو بمعنى الإخراج **قوله** بفتحها لأنك
كان الظاهر أن يقول المناسبة الأخف وإن التخلص من التقاء الساكنين كما
يحصل بالفتحة يحصل بالكسرة بل الأصل فيه أن يكون بالكسرة **قوله** وإن كانت
غير إعراب أي حركة بناء في المثال الأول والثالث أو حركة بنية في المثال الثاني
قوله حرفية عسى أي قياسا على لعل بجامع الترجي **قوله** اسمية نعم
قوله حرفية ليس أي قياسا على ما النافية بجامع النفي
وفيه نظر فيه بأن تاء التأنيث الدالة على لزوم دخولها فعلا هي الدا
لة على تأنيث فاعل الفعل والفعل هنا للمدح أو الذم وفاعله المتكلم لا مدح
لو المرفوع بعده وأجيب بأن المراد الدالة على تأنيث الفاعل بحسب
الأصل الغالب ولا شك أن الأصل والغالب دلالتها على ذلك **قوله** أو ربما
في قبول التاء الخ قال صاحب التصريح وهذا الزعم مسهو عنه إذ لا
فاللغة لا تثبت بالقياس أقول أنت خبير بأني قائل بأن ما ذكر ليس من
ثبوت اللغة بالقياس حتى يعترض ذلك من أنه أي معرفة بالأصول فيه أي
حال علامة في فعل يصلح لدخولها ومن المعلوم أن مثل ذلك لا يتوقف على
سماع بل هو أمر قياسي إلا لتوقف دخول التاء في كل جزئي من جزئيات
الفعل الماضي على ورود ذلك عن العرب إذ لا فرق بين تبارك وغيره من الأفعال
ولا قائل به تأمل **قوله** ويا افعلي بالفصل لضرورة الوزن وإنما لم يقل ويا
الضمير أو ياء المتكلم لأنها يشترك في كل منها الاسم والفعل والحرف نحو مي
بي أخي وأكرمني وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري أن هات بكسر
التاء وتعال بفتح اللام أسماء أفعال للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل قال اللام
في التصريح والصحيح أنهما فعلا أمر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة

تقول هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من
آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعالى الالف فهما
كاخش ومحل هذا في امر المذكر اما في امر المؤنث فهما مبنيان على حذف
النون قوله يعني بالمخاطبة اي فهو من باب اطلاق الاخص وارادة الاعم
ولذا احتاج للعناية قوله واما لما فيه اسم الفاعل الخ المسوغ لذلك مع
شذوذه شبهه بالمضارع لفظا ومعنى ولم يبن كالمضارع لكون البناء خلاف
الاصل في الاسماء قوله انشاهد زيد فيه ان السيوطي صدره . يا ليت شعري عنكم
كم حنيفا . شعري معناه علمي والحنيف المسلم وقوله انشاهد من شهر
سيفه اذا انتضاه من غمده وقوله اي ليتني اشعر فبنا بان شعري مناب
الخبر وهو اشعر ونابت الياء في شعري فيها باسم ليت وحنيفا معمول
المصدر وعنكم في محل النصب على انه صفة لحنيفا هكذا افاده العيني
وفيه ما فيه فالاولى اعراب شعري اسم ليت وكل من عنكم وحنيفا معمول
له والخبر محذوف اي موجود او نحو ذلك والمعنى ليت شعري موجود مسلم
عنكم فيتضح فيه ان السيوطي بالمثال فان الاحكام موجود تامل قوله افا
ئلن احضروا الشهودا قائله روبة وقبله اريت ان جاءت به املودا .
مرجلا ويلبس البرودا . قوله اريت اصله ارايت حذفت الهمزة الثانية
تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين
الجعودة والسبوطة تقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب بين وجها
رجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم اآمر انت باحضار الشهود لعقد
نكاحها عليه فتكون وقوع ذلك منه وقائلن يحتمل ان يكون مفردا امر
فوعا بالضمة الظاهرة لما علمت من ان نون التوكيد انما تقتضي البناء في الفعل
وهذا هو الظاهر والمتبادر لقوله اولا ارايت الخ وان يكون جمعا والاصل قائلون
حذفت نون الجمع لتوالي الامثال والواو لالتقاء الساكنين قوله فشاذ اي

كشفة

كشفة وذلك فيها الماضي في قوله . دام سعدك لو رحمت متيما . لولاك لم يك للـ
للصبابة جانحا . اي مائلا قوله فصل الجنس اورد عليه ان الجنس الذي هو الما
هية الذهنية لا تلحقها العلامات لعدم وجودها في الخارج وانما تلحق الما
صدقات ويمكن ان يجاب بان انجلاء الجنس وانكشافه بتلك العلامات باعتبا
ر انكشاف ماصدقاته لكن يرد عليه انه ان اراد ان جنس الفعل ينجلي
بكل واحدة من المذكورات بعينه اي الفعل المضارع مثلا لا ينجلي اي لا يتميز
عن الاسم والحرف بتاء فعلت فلا يتميز الجنس لانه في ضمنه ولم يتميز على
ان ذلك غير صحيح لان المقصود بيان ما يعرف به كل فرد من افراد الفعل عن
غيره وان اراد الجنس في ضمن جميع الافراد على سبيل الاستغراق الحقيقي
والمعنى ان كل فرد من افراد الفعل يتميز بكل واحدة من تلك العلامات فهو
غير صحيح لان المضارع كما علمت لا ينجلي بتاء فعلت تامل اذا علمت ذلك فالاولى
ولى ما ذكره في التصريح من ان المسوغ كونه قسيما للمعرفة او ما ذكره
المكودي من ان المسوغ التنويع اي لانه نوع من الكلمة وقد نوعه الى
ماض ومضارع وامر قوله وبتا متعلق بينجلي يلزم عليه تقديم معمول
الخبر الفعلي على المبتدأ ويجاب بانه ظرف فيغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره او يقال .
قدم للضرورة كما قاله في التصريح على ان ذلك ليس ممنوعا اتفاقا على احد بل
مذهبين للنحاة فيكون كلام الناظم جاريا على المذهب الثاني قوله هو
من باب الحكم بالجميع اي كل فرد فرد لا بالمجموع اي الكل والجملة قوله سوا
ها الحرف سوى مبتدأ والحرف خبر بناء على ان سوى متصرف كما في قوله .
واذا تباع كريمة او تشترى . فسواك بايعها وانت المشتري . ومنه
وبناء على انه لا يتصرف فالعكس وهو اولى لان الحرف هو المخبر عنه في المعنى
افاده في التصريح وقضية العلة ان العكس اولى حتى على الاول الراجح واورد على
كلام المصنف انه لم يف بما اراد ان يبني على ما افاده الكلام السابق لانه قسم الكلمة

او الكلم الى اسم وفعل وحرف فقط وذكر الاسم وعلامته والفعل
وعلامته فعلم ان الباقي بعدهما هو الحرف قال المرادي وهذا الحل
نظير ما اتى في قوله وما سواه ناقص وقد يقال ان الآية ثم قوله سوا
هما الحرف بعد ما سبق التمهيد لتقسيمه الى الاقسام الثلاثة
كما ان الآية ثم قوله وما سواه ناقص التمهيد لقوله والنقص في
فتى الخ لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيئا مما ذكر لانا نقول
جنس هذا التعريف هو الكلمة بقرينة ان الحرف من اقسامها فكانه
قال الحرف كلمة سواهما والجملة ليست بكلام واورد ايضا ان لنا كلمات
لا تقبل العلامات التسع وليست بحروف كمن واخواته وقطا واجيب
بان هذا التعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز
في الجملة قوله العلامات التسع المذكورة واورد عليه ان القص على
ذلك مود لخطا المبتدي اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء واجيب
بان التوقيف كاف في بيان اسمية ما تخلفت عنه العلامات المذكورة
قوله اي علامة الحرفية ان لا تقبل الخ هذا بيان للمعنى المراد اذ ما يقتضيه
كلام المصنف ان الحرف تمييز لما قبل العلامات من الاسم والفعل ويلزم
هذا ان علامة الحرفية عدم قبول العلامات المذكورة فهو تفسير
باللازم واورد عليه ان عدم قبول ما ذكر من قبيل الاعدام والحرف وجو
دي وقد صرحوا بان العدم لا يصح ان يكون علامة للوجودي واجيب
بان محل ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد لا يقال علامات الاسم
والفعل حروف غالبا فلا يكون عدمها علامة للحرف والا لزم توقف
الشيء على نفسه وذلك دور لانا نقول للحرف جهتان جهة كونه حرفا
وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف
لا من الاولى يدلك على ذلك ان المصنف يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف

بل عين الفاظ يمكن فهم قصدها به وزعموا ان كونها حروفا وحكم بكونها علا
مات قوله ثم الحرف على ثلاثة انواع اي اصناف لان الحرف نوع والكليات
المندرجة تحت النوع اصناف لا انواع ونرجع بالتقسيم الثانوي الى
ثمانية لان المشترك اما مهمل لا يعمل شيئا على الاصل فيه كهل وبل
او عامل على خلاف الاصل كما ولات وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء
اما عامل العمل الخاص كفي او العمل المشترك كان واخواتها او مهمل كلام
التعريف والمهمل والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل
منها وهو المشترك المهمل والمختص الذي يعمل العمل الخاص لا يسأل عنه وما
عداه يسأل عن جهة خروجه عن الاصل وسيأتي بيان ذلك في الشرح والكلام
فيه قوله لا نظر الى اصلها من الاختصاص بالفعل لما كان اصلها ما ذكر لانها
في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها
لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص قوله
الا ترى دليل على اختصاصها في الاصل بالفعل قوله في نحو هل زيد اكرمته
هذا او الخبر بعده يدل لان على ان هل يجوز ان يليها اسم بعده فعل اختيارا
مرفوعا كان او منصوبا وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه ان الفعل
متى وجد في حيزها لا يجوز ان يليها الاسم اختيارا وان وقع يفعل مضمر
يفسره المذكور قوله وذلك الخ لاذهابه الخ اي وبيان انها مشتركة نظرا
الى ما عرض لها في الاستعمال مختصة بحسب اصلها ثابت لاجل انها
الخ فقوله زيادة ثم بيان على قوله الا ترى الخ قوله في حيزها اي الحيز المجاوز
لها لانه لا يتاتى وجود شيئين في حيز واحد ويحتمل ان يراد بحيزها التركيب
الذي اشتمل عليها وعليه فلا حاجة الى التاويل لان يشتمل التركيب على كل
منهما تامل قوله تنسلت عنه ذاهلة اي ناسية اخاه قابلة من غاب
عن العين غاب عن الخاطر وذلك لما بينهما من الوضاعة وخسة القدر

لكونها تستلزمه للجهل بمضمون ما دخلت عليه وذلك سبب اختصا
صها في الاصل بالوضع وهو الفعل لان الطبع مجبول على حب الملايم والمنا
سب لكنها ارادت ان تتشبث باذيال الكرام وتصحب الاشرف وهو الاسم لاسم
شركها غيرها من الهمزة فصحبته مدة غيبة الفعل عنها فاذا راته حنت
اليه ورجعت الى طبعها الاصلي قوله لسابق الالفة اي الالفة السا
بقة فهو من اضافة الصفة للموصوف قوله الا بمعنا فنقه اي من غير
فاصل بناء على مذهب سيبويه المختار او معه بناء على مذهب الكسا
يي الذي عليه الشرح سابقا قوله حق الحرف المشترك الاهمال قيل الظا مشى
هر ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا وذلك صادق بالاهمال
وبعمله العمل المشترك قوله ان يعمل العمل الخاص الخ اي ليظهر ان الاختصا
ص اذ اختصاص الشيء بالشيء دليل على تاثيره فيه معنى فيكون فيوثر
لفظا ليكون اللفظ على طبق المعنى قوله لعارض العمل اي للعمل العارض
او لعارض هو العمل اي القياس على ليس بجامع ان كلا منهما يفيد النفي قوله
ها التنبيه بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من ها والب
ثم نقل ذلك العلم واضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو قرئ بالمد انتفى
ان لنا هاء تكون للتنبيه وليس كذلك افاده بعض قوله وال المعرفة
كان الاولى حذف الوصف ليعم الزايدة والموصولة لانهما مختصان بالا
سماء ايضا كما سبق الا ان يقال مراده المعرفة بحسب الاصل والغالب لك
قوله لتنزلهن منزلة الجزء الخ اما ها التنبيه والف الاحرف المضارعة فلان
العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها واما قد فلانها تدخل على الماضي والحال
والمستقبل ثم انها تقرب الماضي من الحال وهذا قاض في زمان الفعل فهي
معه بمنزلة فعل موضوع للدلالة على الزمن القريب واما السين وسوف
فلان الفعل كان دالا على الزمان المحتمل وهما يخصصانه فهما معه بمنزلة فعل

موضوع

موضوع للدلالة على الزمان المستقبل من غير اشتراك قوله لما في كي
في موضعه اي من نيابتها عن الفعل لان معنى ان اؤكد وليت اتمنى ولعل
اترجى وكان اشبه ولكن استدرك وحرف النداء ادعو قوله لانها
بمعناها اورد عليه ان لا لنفي الجنس ولن لمطلق النفي واجيب بان
المراد بالمعنى مطلق النفي قوله بمضارعته الاسم اي المصوغ للفا
عل من جهة اللفظ والمعنى اما الاولى فلجريانه عليه في الحركات والسـ
كنات وعدد الحروف مطلقا واما الثانية فلدلالة كل منهما
على الحال والاستقبال افاده الشنواني قوله لم الناصب فوضعه في
شيء لانها لا تستعمل في غير النفي قوله وجاء ايضا من باب نص ينص
من ذلك قول فاطمة رضي الله عنها في رثا ابيها عليه افضل الـ
صلاة والسلام ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غوا من
ليا صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا قوله
وماضي الافعال هو من اضافة الخاص للعام ان اريد بالافعال مطلقها او
من اضافة الصفة للموصوف ان اريد به نوع خاص منها وهو مجموع
المتقدم بعض قوله بالتاء المذكورة فيه اشارة الى ان ال في التاء للعهد
الذكري وصرح به في المعرب فال السنة وفي الاولى ان تكون للجنس لا يقال
اذا جعلت للجنس شملت المتحركة مع ان الفعل لا يتميز بها لانا نقول
المقام مخصص لتاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة وقال بعض نقلا عن
الراعي ال للعهد الذكري ولا يجوز ان تكون للجنس لدخول التاء الخاصة
بالاسماء فيه قوله فهم من اللفظ اي من صيغته فلا يرد الامر باللام ان
لان دلالته فهمت من اللام لا من الصيغة واورد على كلامه انه لا يشمل
ما استعمل من صيغ فعل الامر في غير الامر كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد نحو اعملوا ما شئتم واجيب بان استعماله

في غير الامر اي الطلب مجاز واستعمال اللفظ في معنى مجازي لا يمنع فهم
المعنى الحقيقي منه كما تقرر في محله **قوله** فالامر منتف اي الحاصل من توقف
النون على الامر وتوقف الامر على النون ووجه انتفا به بما ذكره ان ما
توقفت عليه النون هو الامر اللغوي الذي هو الطلب والمتوقف على النون
هو الامر الاصطلاحي هكذا قيل وفيه نظر لان المتوقف على الامر هو المتعلق
بالنون كما يستفاد من قوله وسم بالنون الخ لا النون وبالجملة فمتعلقه
وحينئذ فالاولى ان يقرر الدور باخذ الامر في تعريف فعل الامر وجعله باب
باختلاف الامر بن تامل **قوله** نحو احسن بزيد كان الاولى ان لا يمثل به لان
دخول نون التوكيد على فعل التعجب شاذ كما صرحوا به **قوله** وليس بلام
اي على المختار من انه فيهن للتعجب بل فعل ماض مبني على فتح مقدر منع من
ظهوره السكون العارض لمجيئه على صورة الامر **قوله** والامر مبتدا خبره
هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وغلط من قال ان قول
المصنف هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء ضرورة لان القاعدة انه
متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا مقدما فان لم يقترن ما وقع بعده
بالفا ولم يكن صالحا لان يباشر الاداة فخبر والجزا محذوف وان اقترن بالفاء   كان
او كان صالحا لان يباشر الاداة جعل جواب الشرط وكان الخبر محذوفا **قوله**
اي اللفظ الدال على الطلب اشار به الى ان المراد بالامر الامر اللغوي وهو الطلب
على تقدير مضاف اي دال الامر او مفهم الامر وحينئذ فلا تنافي بين قوله
والامر وقوله بعد هو اسم لكن يرد عليه ان الامر لفظ دال على الطلب
وضعا فيقتضي كلامه انه اسم وليس كذلك كما هو ظاهر الا ان يراد
ودال الامر او مفهمه استقلالا فلا ترد اللام لافتقارها الى ما تدخل عليه
قوله محل اي حلول الخ مكان حلوله فيه على الاول متعلق به وعلى الثاني بمحذوف
وفي اي اعني فيه او فيك لان اسما المكان لا تعمل **قوله** نحو صه بسكون الهاء

كما تقدم وكان الاولى ان يقتصر على ما مثل به صاحب التوضيح وهو نزال ودراك لان اسمية
ما ذكره المصنف معلومة مما تقدم لانهما يقبلان التنوين **قوله** وحيهل بسكون
اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام الناظم يحتمل الثلاثة اداء العربي لكن
الاحتمال الثاني فيه لا يتغابه على لغة قليلة وهي الوقف على المنصوب
المنون بصورة المرفوع والمجرور **قوله** معناه اقبل الخ ويتعدى على الاول بعلى
وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء ومنه اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر
قوله ولا محل للنون فيهما كان الاولى ان يقول وليس كل منهما محلا للنون الا ان يجعل
المحل بمعنى المحلول فيه فيتضح ما ذكره **قوله** كذلك ناكية لما استفيد من الكلام قبله
كما سبق نظيره وهو كون الانتفاء الاول مقيسا عليه والثاني مقيسا **قوله**
فكان الاولى ان يقول الخ قال ابن غازي قلت ولو شاء الناظم لصرح بالثلاثة فقال وما يري
منها الذي غير محل فاسم كهيهات ووي وحيهل اي وما يكون من الكلم الدالة على
معنى المضارع والماضي والامر غير محل لعلامات الفعل التي هي لم والتاء والنون
فهو اسم كهيهات بمعنى بعد ووي بمعنى تعجب وحيهل باحد المعاني الثلاثة
الماضية **قوله** كما سنقرره قريبا في باب اسم الفعل فقال الناظم هناك وما بمعنى
افعل كامين كثير وغيره كوي وهيهات نزر **قوله** لان علامة قبول التاء الخ علامة
قبول سيما ان وليسك ونحوها خواص الاسماء الاعراض التي ليس طريقة لان انها   والحمرة
قوله والعلامة ملزومة لا لازمة اي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده والانتفاء
الملزوم لا يستلزم انتفاء لازمه لجواز كون اللازم اعم كالضوء للشمس **قوله** فهي
مطردة الخ الطرد هو التلازم في الثبوت والعكس التلازم في الانتفاء بقول الشارح لم
الخ بيان للطرد والعكس على اللف والنشر المرتب وقوله لكونها مساوية علة
لقوله لا **قوله** وهي اخص منه اي يلزم من وجودها وجوده وليس مراده با
لاخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه **المعرب والمبني**   قف
قال الشنوائي من الاسم بدا بذكر المعرب من الفعل في اثناء الكتاب وبدليل

قوله والاسم منه معرب ومبني وما قاله غير ظاهر بل الظاهر ان المراد من الاسماء
والافعال الا ان الناظم قد ذكر في هذا الباب المعرب والمبني من الافعال ايضا بقوله
وفعل امر ومضيا بنيا واعربوا مضارعا الخ الا ان يقال ذكر ذلك استطرادا بعد
ليبان انه اكتفى عنه بالذكر الاجمالي **قوله** يوجب ان يقدم بيان الاعراب والبنا
قال البهوتي هذا يقتضي ان معرفة المشتق منه فرعه على معرفة المشتق منه
من كل وجه وهو ممنوع ويمكن ان يقال ايضا ان المراد بالمعرب ذات المعرب لا مع
وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن
من غير وصف الاعراب وكلام الشيخ يوهم ان المصنف اغفل الكلام على الاعراب مع
انه سياتي في قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا وانما قدم المعرب
على الاعراب لانه عرض لا بد له من محل يقوم به وهو المعرب وايضا فلا يهتدي — ض ورة تقيد العمل على العامل الخ / الا على اباعن ضرورة
الى معرفة الحكم بقبول الاثر الا بعد معرفة القابل لذلك من بدايع ابن قاسم
قوله ابانة يقال بعضهم وهذا المعنى انسب بالمقصود اذ الغرض بانة المعاني
المختلفة **قوله** او اجالة يقال اعربت الدابة اي جالت في مرعيها وانتقلت
من مكان الى مكان واعربها اي اجالها **قوله** او ازالة عرب الشيء وجد في بعض
النسخ بضم اوله وسكون ثانيه وقال بعض شيوخنا الذي سمعناه فيه
بفتحها تقول اعربت الشيء ازلت عربه فالهمزة للسلب **قوله** ما جيء
به ما موصول او نكرة موصوفة بمعنى شيء نطوية وليس المراد حدوثه
بعد ان لم يكن لعدم صدقه حينئذ على ابوك مثلا اذا دخل عامل الرفع
عليه كانت موجودة قبل دخوله **قوله** لبيان مقتضى العامل خرج — اذا الواو
به حركة النقل والاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فلا تكون اعرابا
ولكن تقول التعريف غير متناول اعراب الفعل اذ مقتضى العامل وهو الفا
علية والمفعولية والاضافة لا تتاتى فيه فلا يكون جامعا واجاب بعض
المحققين انما اقتصر على الثلاثة في المقتضى مع كون فعل

العامل شاملا للعوامل الفعل لكون الاعراب اصالة للاسماء اوغالبا فيها
فلم يلتفتوا الى غيره او لان المراد هذه وغيرها كالنهي عن كل من الامر بن
او الجمع بينهما الاول او الاول فقط في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن والعا
مل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واورد عليه انه يلزم اخذ كل من
الاعراب والعامل في تعريف الاخر وذلك دور واجيب بانه تعريف
لفظي لبيان المعنى الذي وضع له اللفظ وقوله من حركة الخ بيان لما
قوله والحركات اي والحروف واقتصر على الحركات لانها الاصل في — لكونها
الجملة والا فقد تكون فرعا كالفتحة في ما لا ينصرف والكسرة في جمع
المونث السالم والمراد بالحركات وجودا او عدما فيشمل السكون
قوله ... او رد عليه ان التغيير وصف الفاعل فلا يعم حمل الفاعل جملة
على الاعراب الذي هو وصف الكلمة الا ان يقال المراد به المعنى الحاصل
بالمصدر او هو مصدر المبني للمفعول فقول هذا مشكل ايرادا وجوابا لان
الاعراب مصدر اعرب اي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا الكلمة
بذلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المبني للمفعول وفيه
صحوا بان المحول الاصلي المعاني الاصطلاحية كونها اخص من اللغوية لا
مباينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب
التاويل فيه تامل **قوله** اواخر الكلم اي او ما نزل منزلة الاخر لتدخل الا
فعال الخمسة لان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخرا
ولا متصلة بالاخر بل بالضمير المنزل منزلة الجزء من الفعل والمراد ما يعم الا
خر ذاتا بان يتحرك او يجر حقيقة وهو ظاهر او حكما كالمثنى نصبا
وجرا وصفة بان تتبع اخر كلمة بحركة حقيقة او حكما كما لا ينصرف
نصبا وجرا او اراد بالاخر ما يشمل الاخر حكما ليدخل الجزء الاول من العلم المر
كب تركيبا اضافيا وما غير جهة ب... اخره كبعلبك ودم واضافتهما واخر الكلم

جنسية تبطل معنى الجمعية ولا يتوقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث اواخر
وانما جعل الاعراب في الاخر لكونه دليل وصف اللفظ بكونه عمدة او
فضلة والوصف متأخر عن الموصوف فكذا ما يدل عليه **قوله** لاختلاف
العوامل اي تغيرها ودخول احدها بعد الاخر او وجودها وان لم تختلف
لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل المعرب في اول احواله وال في العوامل
للجنس فتبطل معنى الجمع او هو من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة
على الاحاد **قوله** الداخلة عليها اي المتحققة معها فيدخل العامل المتأ
خر والمعنوي **قوله** لفظا او تقديرا يحتمل كون ذلك تفصيلا للعوامل حالا منها
اي حالة كونها ملفوظا بها او مقدرة ويراد بالمقدرة ما ليس ملفوظا
فيشمل المعنوي ويحتمل ان يكون تفصيلا للتغيير حالا منه اي ملفوظا
او مقدرا باعتبار محله منه او نائب مفعول مطلق اي تغييرا ملفوظا الخ او
تمييزا محولا عن المضاف اليه والاصل تغير لفظ او تقدير الخ والاضافة
للتقدير لادنى ملابسة اذ الاخر محل التقدير فهو متعلق به ويحتمل ان يكون
خبرا لكان المحذوفة مع اسمها اي سواء كان ذلك لفظا او تقديرا **قوله**
اقرب الى الصواب يقتضي قرب الثاني الى الصواب وهو كذلك اذ اول الا
ختلاف بقبوله او وجود العوامل كما قيل به لكن قد يقال لا معنى لقولنا تغير
اواخر الكلم لقبول اختلاف العوامل الا ان يراد بالتغيير قبوله وهو غير
صحيح لان الاعراب التغيير بالفعل لا قبوله كما هو ظاهر فيتعين الثاني ويلـ
الثاني قوله اقرب الى الصواب يقتضي كون كل منهما غير صواب لكن احد
هما اقرب لما ذكر من الاخر الا ان يراد اقرب للحكم بكونه صوابا للعلة فلا يرد
عليه وقوله لان العوامل الخ يقتضي فساد المذهب الثاني لا قربه الى الصواب
فيكون افعل التفضيل ليس على بابه وبعد التأويل السابق يكون فاسدا و
يبين لا اقربية لاحدهما من الاخر الا ان يقال الاقربية باعتبار عدم الاحتياج

على

على الاول الى قائل او بل قائل **قوله** على صفة اي ادبها الثبوت في موضع الحال من وضع
احترز به عن الوضع على تلك الصفة فلا يسمى بنا لغة كوضع ثوب على ٢
ثوب وكان الاولى التعبير بالثبات لكثرة استعمال الثبوت في مقابل النفي
تامل **قوله** لا لبيان مقتضى العامل خرج به الاعراب وقوله من شبه الا
عراب بيان لما وهو بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنى الشبيه
اي الامر المشابه له في كونه حركة الخ **قوله** وليس حكاية اي ليس ما جيء
به لاجل الحكاية نحو من زيدا او للاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال او للنقل نحو من
ابوك بضم النون او للتخلص من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا فهذه الحركات
ليست اعرابا ولا بناء مع كون الاسم معربا فقد يكون للتخلص ان كان غير مشبه
للحرف ومثله المضارع والا فهو مبني وقد ورد على ذلك انهم ذكروا فيما سيأتي
الاتباع و التخلص من الساكنين من اسباب البنا وهو مناف لما هنا ويجاب
بان محلها يأتي اذا كان الاتباع او الساكنان في كلمة بخلاف ما هنا ويرجع
لذلك قول بعضهم ما هنا فيما اذا لم يكن اللفظ مستحقا لحركة اخرى كلين
ومنذ وامس وما هناك فيما اذا كان مستحقا لذلك او لسكون كلم يكن الذين
كفروا فيقتضي انه اخر وهو ان التعريف المذكور ينتقض بسكون الوقف والتخفيف
نحو فتوبوا الى بارئكم ويجاب بانه تعريف بالاعم وتقدم انه جائز عند
المتأخرين **قوله** لزوما اخر الكلمة كان الاولى اسقاط اخر لان المبني قد يكون
حرفا واحدا كتا المتكلم وقوله حركة او سكونا كان الاولى حركة او حرفا او
سكونا او حذفا ليدخل هؤلاء وجلس وكم واغزوا وورد عليه حيث ونحوها من المبنيا
ت لم يلزم حالة واحدة واجيب بان المراد باللزوم عدم تغير الاخر بسبب
ما يدخل على اللفظ من العوامل او يقال تلك الحركات لغات وكل منها من حيث
كونه لغة مستقلة لازم **قوله** لغير عامل خرج به نحو سبحان والظرف الغير
المنصرف والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فانها وان لزمت حالة واحدة

قوله ... تا المتكلم ... العدم ... قوله ... الكلمة ... صح

لكن ذلك اللزوم للعامل وهو استيفاء الاول متعلق الطلب في الثاني والابتداء في الثالث وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه في اخراج المعتل لانه ممتثل الآخر نفي بها
قوله والمناسبة في التسمية الخ وذلك لان ما جيء به للبناء ولا للبيان من الحركات او ما ناب عنها من ملفوظ به والتغيير واللزوم امران معنويان كما هو ظاهر قوله ويسمى متمكنا اي في الاسمية وهو المتمكن غير الامكن او فيها وفي الاعراب وهو المتمكن الامكن قوله اي وبعضه الآخر مبني هذا يقتضي ان قولها منه كذا يقتضي الحصر وليس كذلك بل بما يقال انه يقتضي عدم الحصر بقرينة خارجية وهي ذكره ان المبني ما اشبه الحرف وان المعرب ما لم يشبهه قوله ولا واسطة بينهما على الاصح سيأتي مقابله قبيل قوله ومعرب الاسماء الخ قوله وبناؤه اي الواجب فلا يرد على الناظم انه ذكر في باب الاضافة من اسباب البناء الاضافة لمبني لانها مجوزة لا موجبة واشار للشرط بتقدير ما ذكر الى ان قوله متعلق بخبر مبتدا محذوف وهو اولى من تعلقه بالمبني لان مقابلته للمعرب من غير تقييد تقتضي عدم تقييده وانما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف شبها واحدا ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل شبها واحدا بل لا بد ان يشبهه من جهتين جهة اللفظ والمعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف واورد على التعليل المذكور انه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على معدوم ولا معنى لذلك قال البهوتي قلنا لا نسلم ما ذكر بل يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم اولا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ولم سلم فيجوز ان يكون باعتبار تعقل الواضع ذلك وما رتبه في عقله بان تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ

ومنه كذا

لشبه

معانيها

معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم قوله وهو الذي عارضه شيء الخ وذلك كاي فانها تكون موصولة وشرطية واستفهامية وهي في هذه الاحوال مفتقرة بمنزلة الحرف كاخواتها ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل مع النكرة وبمعنى بعض مع المعرفة فاعربت لافادة المراد قوله في الشبه الوضعي المنسوب الى الوضع ذكره جمع ولا ينافيه قول سيبويه اذا سميت بالضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل والاعراب لان شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه لعروضه مع شيء في التسمية ضعف عن تاثير البناء نعم استشعر بقاء همزة الوصل مع تحرك الآخر بحركات الاعراب لافادة الطبلاوي واشار بقوله قول سيبويه الى الموقفا بله وهو انه يوتى بالحرف الذي كان قبل الحرف المجعول اسما تقول في التسمية بالتاء من قلت قتا وبالباء من ضرب بار وقد ذكر الرابين في التسهيل لما كان التعبير بالوضعي منبها على شرط تاثير هذا الشبه كان اولى من التعبير باللفظي وان حسن ذلك مقابلته بالمعنوي وانما قدم الوضعي مع انه كالمجمع على عدم اعتبار تقدمه بما للاوضع وهو الحسي لينتقل منه الى المعنوي او اهتماما به لكونه في مظنة المنع قوله بان يكون قد وضع على حرف الخ بقرا بالتنوين او بالاضافة على حد ربع ونصف درهم وقطع الله يد ورجل من قالها قوله كما في اسمي قولك الخ اي كالشبه او الوضع الكائن فيما ذكر وانما قدر القول ليكون التركيب مستعملا في معناه ويصح التمثيل اذ لو اريد لفظه كان علما كما سلف في التاء وتانيه على الزائد من ذي قوله وانت خبير بانه لا ضرورة لذلك بان يراد كاسمي هذا اللفظ اذا استعمل في معناه كما قال الواو قولك من جرى جر و ضرب فعل ماض تاما قوله كعن هذا مبني على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا قوله والاصل في وضع الحروف

الخ اي الاكثر والغالب وما تقيد في الكثرة الخارجة وليس المراد به ما هو الملايم
للطبع كما صرح به الصبان فعلى هذا لا يرد ما قالوه من ان الاصل في كل كلمة ان تكون
موضوعة على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون
واسطة بينهما وظاهر كلام الشارح ان الاصل فيه وفيما بعده ما ذكر
مطلقا وهو مذهب غير الشاطبي كما علمت وسياتي في كلام الشاطبي نفي
تقييد الاول بما اذا كان الثاني حرف لين المقتضي ان الوضع على حرفين ليس
ثانيهما كذلك كعن من وضع الاسم الا ان يكون معنى قوله واصل الاسم الخ اي
الاصل المختص به لان الوضع على حرفين ليس ثانيهما حرف لين مشترك بين
الاسم والحرف لكن بنا عليه الاطلاق في وضع الحرف وتمثيله بعن تامل **قوله**
واعرب نحو دم ويد قال البهوتي راعوا في اعرابها الاصل الاصيل وراعوا في
التثنية الاصل المستعمل فقالوا يدان ودمان ولم يردوا اليا في باب التصغير
والنسب راعوا الاصل الاصيل كما هنا في الخمسة وقد يقال لما كانت الكلمة
بمقتضى التثنية لم تعد اليا ليلا تثقل ابنية التثنية ولغة العرب مبنية على
التخفيف ما امكن **قوله** قال الشاطبي ما قاله هو الحق الذي عليه جمهور المحققين
قوله وضعا اوليا اي لا ثانويا ليخرج نحو ما بالقصر فانه وان كان على حرفين
لكن بحسب الوضع الثانوي لا الاولي فلا يعتد به **قوله** وان نسبا الخ تعليل
لمحذوف اي وانما بنيت لما ذكر والمراد من الاسما الاسما الصرفة اي التي
لم يود بها معنى الحرف فلا يرد ان من اسما الشرط والاستفهام ما هو على هذا
النحو لانها ادت ما حقه ان يودى بالحرف لكن يرد عليه ما الموصولة فانها
اسم صرف وقد وضعت على حرفين وضعا اوليا وقد يقال مراده الاسما
الاسما المعربة فلا يرد ما ذكر **قوله** وبهذا يعينه اي كون وضع الحرف المختص الحرفي
به ان يكون الثاني حرف لين **قوله** من اعتل البنا الخ اي اظهر علة ما ذكر او
علله والصحيح على ما ذكره الشاطبي ان علة بنائهم الشبه المعنوي وهو

الاستفهام

الاستفهام او التكثير وعلة بنا من الشبه المعنوي في الاستفهامية والشر
طية والافتقاري في الموصولة والنكرة الموصوفة قال بعضهم وهذا ظاهر
في الاخيرة ان وصفت بجملة فان وصفت بمفرد فما علة بنايها ثم ظهر عدم
ظهوره حيث وصفت بجملة ايضا لما سياتي من اشتراط كون الافتقار
الى الجملة لازما فلعل بنايها للشبه اللفظي الذي اثبته الناظم في بعض كتبه
حيث قال بنيا على الاسمية لشبهها بمعلى الحرفية وقع — وبينا قد الاسمية لشبههما بحرف الحرفي فيه صح
يقال الذي اثبته الناظم شبه الاسم للحرف في اللفظ لا شبه اسم باسم
استحق البنا تامل **قوله** بمعنى الجملة الخ اي اقول قولا مشتملا على الاجمال والجملة
الاحوال وسايرها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص كون القصد من الحروف
ان تكون الة للغير فلوحظ في وضعها التخفيف **قوله** قد تضمن معنى الخ اي تضمنا
لازما للفظ في نفسه فان لا ينتقض بمثل مخصوص كمتى فانها متضمنة لمعنى
الحرف في كل محل وقعت فيه او للمحل بان ينتقض بالمحل المخصوص كالمنادى فانه
متضمن لمعنى الحرف حال استعماله في الندا خاصة واورد عليه ان الكلمة المتضمنة
لمعنى الحرف متضمنة لمعنى اسم معه فلم رجح جانب الاول على الثاني واجيب جانب
بان الحرف قاصر فاذا جاء لم يتنزل منزلتها بستحقه ولا كذلك الاسم فكل بنية
كثير منه والعفار ولم تعقه من غيره بالملاحظة وانما جعلت الالفاظ
المتضمنة لمعنى الحرف فاسما الاصل وفي الكون وضعت لغير هذه المعاني اولا
وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ولذا قال تضمن دون وضع **قوله** بل بمعنى انه
خلف حرفا في معناه اي في الدلالة على معناه وفي نسخة على معناه بوضع
ذلك عبارة الشارح في المجعول فيه ونصها تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين
الاول يقتضي البنا وهو ان يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه
والثاني لا يقتضي البنا وهو ان يكون الحرف منظورا اليه لكون الاصل في الموضع
ظهوره **قوله** كان من حقهم ان يضعوه الخ اورد عليه انهم هم واضعوا ان اللام الخ

العهدية موضوعة لأن يشار بها إلى معهود ذهنا فقد وضعوا للإشارة حرفا
وأجيب بأن الكلام في الإشارة الخارجية وهذه إشارة ذهنية وقد يقال إن كون
الإشارة إلى معهود خارجا أيضا فلا يتم الجواب إلا بأن يراد بالإشارة الإشارة
الحسية ولم يضعوا لها حرفا بل أسماء حيث قالوا اسم الإشارة ما وضع لمسمى
وإشارة حسية إليه **قوله** قوله لأن الإشارة معنى الخ بيان ذلك أن الإشارة تقتضي
معنى نسبيا بين المشير والمشار إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخا
طب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل با
لمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف وقوله كالخطاب والتنبيه عدل إليه عن
قول الأكثر كالتمني والترجي لكون الخطاب والتنبيه يكتنفان الإشارة في بعض
المواضع نحو هذاك وقد وضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف ولم يضعوا للإشارة
حرفا مع استحقاقها لذلك حصوتها **قوله** وكنيابة عن الفعل الخ أي وكشبه
ذي نيابة كما يفيده ذلك عطفه على ما قبله المقتضي كونه مثالا للشبه
المعنى كشبه الاسم الحرف في النيابة المذكورة **قوله** بلا تأثر أورد عليه
أن التأثير قبول الأثر والأثر هو الإعراب فهو بمنزلة أن يقول بنوا إذا لم يوجد
فيه الإعراب وذلك غير مستقيم وأيضا عدم التأثر مسبب عن البناء فهو
متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهما متنافيان وأجيب بأن
المراد بعدم التأثر عدم تسلط العامل قاله شيخنا وفيه نظر لأن عدم
تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فكيف يجعل سببا له والسبب
متقدم ولا يتصور كون الشيء الواحد متقدما على الشيء ومتأخرا عنه ويمكن
أن يقال المراد بعدم التأثر وعدم تسلط العامل عدم قبولهما بحسب المعنى
بأن لا يقبل معناه شيئا من ذلك لأن ما هو كذلك لا يقبل الإعراب فيستحق
البناء حتى يرد ما تقدم وقيل لم يرد المصنف بقوله لشبه من الحروف بيان سبب
البناء بل بيان ضابط محله أعم من أن يكون سببا أولا والمعنى مبني عند وجود

شبه

شبه من الحروف مدني ثم فصل الشبه الذي جعله ضابطا يعرف به البناء بقوله
كالشبه الوضعي الخ لكن بعض أمثلة هذا الضابط أمثلة للسبب أيضا وبعضها
ليس كذلك فقوله وكنيابة مثال للضابط الذي ليس سببا فلا إشكال فإن
قلت لا فائدة في جعل عدم التأثر علامة يعرف بها البناء لأنه معلوم ضرورة
إذ ما لا يتأثر لا يكون إلا مبنيا لأن من لازم الإعراب التأثر قلت بل له فائدة
وهي دفع احتمال أن عدم التأثر بحسب اللفظ فقط وأن إعرابه مقدر أفاده
الشنواني **قوله** ويسمى الشبه الاستعمالي قال بعضهم في هذا الشبه
نظر لأن وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وليس العمل في الغير
بلا تأثر أصلا في الحرف ولك أن تقول نسلم الأمر المذكور لأن الأصل في الأسماء ٧
الإعراب فالأصل فيها التأثر لا عدمه فثبت كون عدم التأثر أصلا في الحرف
المقتضي كون العمل في الغير المصاحب لعدم التأثر أصلا فيه تأمل **قوله** ولا يعمل
غيرها فيها يوهم أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العوامل اللفظية لا
تدخل على أسماء الأفعال لا اتفاقا ولا وفاقا ولا يدخل عليها عامل لكان أولى ولا
يرد قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر لأنه
من الإسناد إلى اللفظ أي دعيت بهذه اللفظة وذكرت **قوله** على الصحيح من
أسماء الأفعال الخ ومقابله أنها منصوبة بأفعال مضمرة وقيل مرفوعة بالابتدا
وأغنى مرفوعها عن الخبر **قوله** كالمصدر النائب الخ مبني على أحد مذهبين
والمذهب الثاني أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وحينئذ
فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وسيأتي إيضاح ذلك في باب المفعول
المطلق والتقييد بالنائب عن الفعل لتحقق العمل ولزومه له وإلا فغيره من المصادر
يتأثر بالعوامل أيضا تأمل **قوله** وكافتقار أصلي وكشبه ذي افتقار موصل
المعنى كشبه الاسم الحرف في الافتقار المذكور نظير ما سبق وإنما قيدنا لا
فتقار وفيه ضمير مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار والألف

فيه للاطلاق ولو جعلت ضميرا عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغني عن
قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه
عارضة في بعض التراكيب دون بعض ولذلك كان معربا بافادة المعنى قوله
وهو ان يفتقر الخ الضمير راجع الى الافتقار المنسوب اليه الشبه ليصح
الحمل ويصح رجوعه الى الشبه وبقية مضاف اي ذو ان يفتقر قوله الى الجملة
اي او ما يقوم مقامها كالوصف في ال الموصولة او عوض عنها كالتنوين في
اذ قيل اخذ الشارح التقييد بالجملة من التنوين في افتقار بجعله للتنويع
اي نوع من الافتقار وهو ما ذكر وفيه نظر اذ النوع من الافتقار لا يتعين
من الافتقار الى الجملة واجيبا بان القول لا يفتقر في الى الجملة تقول قلت قصيدة
او شعرا قوله اي لازما ورد عليه ان المؤكد ما ليس بالحصر بعارض وغيبه
العارض فقد يزول فكيف فسره باللازم واجيب بان من شان الموصول الدوام
واللزوم فاطلق الملزوم واراد اللازم قوله كالحرف قال في التصريح انما افتقرت
الحروف في افادة معانيها الى الجملة افتقارا متوصلا لانها وضعت لنسبة
معاني الافعال الى الاسماء وقوله كما في اذ الخ اي كالافتقار الذي في هذه
الالفاظ قوله كسبحان اي على احد مذهبين وهو المشهور وهو
مصدر لا فعل له او اسم مصدر لسبح ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة
الالف والنون لانه علم جنس على التسبيح والمذهب الثاني انه يستعمل
مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخر اي براءة منه قوله
فلا يبنى جواب اما وهو بالنسبة الى سبحان على اطلاقه وبالنسبة
الى يوم مقيد بالوجوب فيما سياتي من جواز بنائه وبه قرا نافع قوله
وعند زوال عارض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف وكان الاولى
ان يقول عارض الوصفية من اضافة وكان الاولى ان يقول عارض الموصوفية
لان الكلام في افتقار الموصوف الى الصفة وليلائم قوله قبل انما هو لعارض

واورد على كلامه القول ما دابه
حكاية ما بعده صح

لعارض كونها

لعارض كونها موصوفة بها قوله من لزوم الاضافة الى المفرد فلا ينافي
ما تقدم من ان علة بناء اذ واذا وحيث لزوم الاضافة الى الجملة واورد عليه
في الاسمية فانها تضاف بقطع لا عارضة اضافتها تشبه الحرف واجيبا
بان المعارض لزوم الاضافة وعلى تقدير تسليم لزومها انما تعارض في
البناء لا جوازه وهذه يجوز اعرابها ومثل ذلك يقال في لدى على انهم لم
يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد يمنع المعارضة فيما هو
على صورة الحرف فانه اقوى مما ليس على صورته وان كان على وضعه
كما افاده البهوتي قوله وفي الموافي من وجود صورة التثنية اورد
عليه ان من قال بالاعراب حكم بتثنيتهما حقيقة والقايل بالمبني على صورة
المثنى حاكم بالبناء وهو الاصح لان من شرط التثنية الاعراب وقبول
التنكير وما ذكر مبني وملازم للتنكير ولان هذه الالفاظ معارف والمثنى
ليس كذلك بدليل انك لو اردت تعريفه ادخلت عليه الاداة المعرفة بخلافها
فيها ولان نونها تثبت في الاضافة بخلاف نون المثنى افاده زكرياء وبوبكة كا ايضا وقياس
تثنيتهما ذيان وتيان بقلب الالف ياء كفتيان والذان واللتان فيما ذكره الشا
رح ملفق من قولين كما افاده في التصريح واجيب بان المبني على صورة المثنى
لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية
الامر انه موهم في التلفيق ممنوع على انه يمكن منع الاشتراك المذكور
ولو سلم فيكفي في الثاني تقدير التنكير وفرضه كما افاده الشنواني قوله
كصارت فانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية اما الاول فللتنوين المذكور
واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا قوله مع قيام
الموجب للبناء المقتضي له وهو شبه الحرف تشبيها قويا وقوله من لاحظ
ذلك اي وجود موجب البناء من غير معارض كالتنوين المذكور وقوله ومن لاحظ
الحقيقة اي وجود المعارض لشبه الحرف وهو الاضافة اللفظية من غير نظر

البواقي التي تبنى بل والى هذا اشار الناظم فيما سياتي بقوله وبعضهم اعرب مطلقا
قوله بلو حذف ما تضاف اليه اي سواء ذكر صدر الصلة او حذف اعربتها ايضا
اي كما اعربت حال الاضافة مع حذف صدر الصلة **قوله** لقيام التنوين مقامه
اي مقام المضاف اليه ومقام بفتح الميم لكونه من الثلاثي بكسرها لان المراد القيام الذي
هو مصدر قام **قوله** مردا اي ما ادعاه من الامرين وهما كونها مقطوعة عن
الاضافة وانهم اشد مبتدا وخبر فقوله برسم المصحف الضمير متصلا
رد للثاني لان الضمير المتصل لا يصح الابتداء به وقوله والاجماع على انها
اذا لم تضف كانت معربة رد للاول لان عدم الاضافة فيما ذكر لا يصلح علة
للبناء بل للاعراب ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف **قوله** وان كان الجمع
من خواص الاسماء المراد بالجمع ما دل على جماعة فلا ينافي ما سياتي من
ان الذي ليس بجمع لاجمع **قوله** لانه لم يجر على سنن الجموع اي طريقتها
لما ذكره من ان الذين مخصوص باولي العلم اي والذي عام للعالم وغيره بخلاف
المثنى فانه جار على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى فقوله لانه اخص من
الذي علة للعلة **قوله** ومن اعرب به اي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا كقول
الشاعر نحن الذون صبحوا الصباحا نظر الى مجرد الصورة اي صورة الجمع
المجردة عن النظر للمعنى من كونه اخص من مفرده **قوله** على هذه اللغة
اي لغة من ينطق بالواو وحالة الرفع المعلوم ذلك من المقام **قوله** التشبيه الاهمالي
سمي بذلك لاهمال المشبه والمشبه به فيه عن العمل اي كونه معمولا او عاملا
قال في التصريح وادخله ابن مالك في التشبيه المعنوي وادخله غيره في
الاستعمالي ووجه الاول انه لا يراد بالتشبيه المعنوي ما تقدم بل ما يعم ما
والتشبيه بالحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما ان الحرف كذلك
ووجهه في الثاني ان يراد بالاستعمال ما يعم ما تقدم وشبه الاسم الحرف
في كونه لا عاملا ولا معمولا وعد بعضهم من انواع التشبيه التشبيه الجمودي

وهو ايضا

وهو ايضا يرجع الى ما ذكر هكذا قيل وانظر لاي نوع يرجع وعد بعضهم ايضا
التشبيه اللفظي وقد ذكر الناظم ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية
في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية **قوله** ومثل
ومثل له بفواتح السور اي بالكلمات المفتتح بها السور نحو ق وص و ن
وهذا مبني على القول بان تلك الالفاظ اسماء لا محل لها من الاعراب لكونها من المتشابه
الذي لا يدرى معناه ومقابله انها في محل رفع على الابتداء والخبر
او نصب باقرا او جر بالقسم هكذا قيل وانت خبير بان كونها من المتشابه لا
يقتضي عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه تامل
قوله والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب دفع به ما يوهمه سابقه من اختصاص
هذا النوع بفواتح السور ومراده الاسماء التي تستحق الاعراب بعد التركيب
ليخرج المبنيات فانها مع العامل مبنية اتفاقا فكذا قبل دخوله والمراد بالتي
كيب ما يعم الاسنادي والاضافي كما افاده الغنيمي **قوله** وبعضهم يرى انها
معربة حكما اي قابلة للاعراب في الحال بالنظر له ولما قبله لفظي لان الاول لا
ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فلا
خلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها تامل وفي بعض الحواشي نقلا عن
شرح الجامع ان التقابل بين المبني والمعرب على هذا القول من تقابل العدم والملكة
وبينه وبين المعرب على المشهور وهو ما تغير اخره لوجود العوامل من
تقابل التضاد وهو غير سديد بل هو على الاول ايضا من تقابل التضاد لان المبني
ما اشبه الحرف والمعرب ما قبل الاعراب سواء اتصف به بالفعل اولا وكلاهما
وجودي تامل **قوله** ومعرب الاسماء الاضافة بمعنى من وضابطها موجود
وهو ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي بان يصدق
واقول ذكر في باب الاضافة ان من شرط هذا النوع صحة حمل المضاف على الاول
الثاني كما هنا ثم حديد وهذا غير كاف هنا لا ينطبق فالاحسن ان يكون من اضافة

تستحق ب

الثاني

كما

الصفة للموصوف قوله مافقد سلما من شبه الحرف اورد عليه ان التعريف نشا
من الحرف لانه يصدق عليه ما ذكر ان الشيء لا يشبه نفسه فلا يكون مانعا
واجيب بان ما واقعة على الاسم وقوله بعضا وباب الحواشي ثم ان الاعتراض
يقطع النظر عن المعرف والا فهو مندفع بقوله ومعرب الاسماء الكلام لا مساغ
له لان المعرف لا ينظر اليه في الادخال والاخراج والاكان كل تعريف جامعا
مانعا واضافة شبه للحرف من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله اي
شبه الاسم الحرف وهي للعهد الخارجي كما اشار اليه الشارح بقوله اي
الشبه المتقدم لان الاضافة تاتي لما للام والمعهود خارجا الشبه المعني نائبي لصاح
اي الذي لم يعارضه شيء من خواص الاسماء فاندفع ما اورد من ان ايا معربة
وقد تسلم من شبه الحرف ووجه الاندفاع انها وان شبهت الحرف لكن
عارض الشبه لزوم الاضافة كما تقدم وتعريف الناظم اولى من تعريف بعضهم المعرب
بالذي يختلف اخره باختلاف العامل لان ذلك تعريف للشيء بما الغرض من
معرفته معرفته قوله صحيح بظهر اعرابه اي لم يمنع من ظهوره مانع
من نحو وقف او ادغام او حكاية او تخفيف او اتباع قوله وفيه عشر لغات
اوصلها بعضهم الى ثمانية عشر وجها وجمعها الطبلاوي في قوله
الاسم عشر لغات مع ثمانية بنقل جدي خير الناس كلهم: سم سماة
سم اسم وزد سمة كذا اسماء بتثليث لاولها قوله وفي التعليل بالمبني
الخ هذا يقتضي ان في قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما تعليلا وفيه نظر
بل هو تعريف للمعرب صريحا اذ قوله لشبه من الحروف مدني تعريفه
ضميرا وكان الظاهر ان يقول وفي التعليل التعريف الا ان يقال ان تعريف الحكم
بالمشتق يوذن بالعلية فكانه قال المعرب بعض الاسماء السالم منه من شبه
الحرف قال شيخنا عرس وفيه بعد بحث لا يخفى لا دلالة المبوتين قوله وللماني
افراد معلول علة البناء الخ علة البناء شبه الحرف ومعلولها المبني في موصوف

معلولها

معلولها لان شبه الحرف علة موجبة للبناء كما هو ظاهر وافراد النوعية محصورة
في ستة ابواب المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء الاشارة
واسماء الافعال والاسماء الموصولة ويصح ان يراد الافراد الشخصية لان جزئيات
هذه الانواع محصورة ايضا خلاف افراد معلول علة الاعراب فانها غير محصو
رة لا بالنوع ولا بالشخص واورد عليه اسم لا والمنادى فان افرادهما الشخصية
غير محصورة واجيب بان الكلام في البناء الاصلي وبناؤهما عارض قوله وفعل
مضى اشار به الى ان في كلام الناظم تقديرا وقوله بنيا خبر عن المذكور والمحكوم
فلا يلزم الاخبار بالفعل المتحمل الضمير المثنى عن مفرد وعلى هذا يحتمل في مضي
الجر ابقاء له على ما كان عليه قبل حذف المضاف لان شرطه الاتي وهو كونه
مماثلا للمعطوف عليه موجود ويحتمل الرفع اقامة له مقام ما حذف في
ويصح جعل الالف للاطلاق وفي بني ضمير يعود الى الفعل المذكور مرادا به
الجنس ومضي مصدر مضى واصله مضوي فعول فعل به ما اقتضته الفا
عدة السابقة غير مرة قوله الا وعلى ما يجزم به مضارعه تبع فيه التو
ضيح واورد عليه امر جمع المؤنث فانه مبني على السكون مع ان كاضربن
او معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما والبناء به لان شرط اعراب
المضارع في النظم او لا يتصل بنون الاناث وكونه في محل جزم على السكون
يعني ومالا حظته مجردا من نون النسوة لا يصح في المعتل لان المجرد
منها يجزم بحذف اخره اورد عليه الامر المؤكد بالنون فان مضارعه ليس
يجزم وما والامر الذي لا مضارع له كهات وتعال قوله من سكون بيان لما والمراد
به ما يشمل الملفوظ به كاضرب والمقدر كمن بني قوله لو حذف اي حذف
حرف علة او نون وقد لا يبقى منه الا حرف كما اشار اليه المص مبنيا للمفعول ب
بقوله اقول بالاسماء قولي ثم باني قل وذلك لان اصل قل قول بمعنى عد ثم قلي
حذفت اليا للبناء ونقلت حركة الهمزة الى اللام قبلها وحذفت قوله لهشا بثلاثه

المضارع في وقوعه صفة الخ اورد عليه ان الواقع صفة وصلة وحالا هو الجملة
لا الماضي واجيب بانه لما كان المقصود بالذات من الجملة هو الفعل اعتبر وقوعه
او المراد وقوعه في كلها او المراد في الصورة وتمام التعليل ان المضارع معرب والا
صل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحق ان يبعد عن السكون الذي هو اصل البنا
الى الحركة التي هي اصل الاعراب قوله واما نحو ضربنا وانطلقنا واستبقن اشار
بالامثلة الثلاثة الى ان الماضي انما يسكن اخره في ثلاث صور الاولى ان يسند
الى تا الفاعل مطلقا كضربت بتثليث التا وضربتما وضربتم وضربتن الثا
نية ان يسند الى ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك الثالثة ان يسند
لنون جمع النسوة ضميرا كانت او علامة كالهندات ضربن او ضربن الهندات
على لغة قليلة قوله كراهة اربع متحركات اي في الثلاثي مطلقا وفي توالي
بعض الخماسي كانطلق ثم حمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي عليه وانما
حمل الاكثر على الاقل لانه لا يلزم عليه المحذور وهو التوالي في ذلك الاقل
اورد عليه ان التوالي لم يهمل في نحو علبط وجندل ولو كان هو الداعي لاهمل
لم يتغير قوله دون ضربوا وانه يلزم عليه سد باب التانيث بالتا في نحو
شجرة فالاولى ان يكون الموجب تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا
بفتح الميم في احدهما وسكونها في الاخر وحملت التا والنون على نا للمساواة
في الرفع والاتصال واجيب عن الاول بان علبطا وجندلا من الاعن اصلهما
والاصل علابط وجنادل وعن الثاني بان التا كالزائدة عن اصل الكلمة وليست هكذا
اورد عليه ان نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم انفصالها اذ لو كانت
كذلك لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة لتطرف الواو والمتطرفة المضموم
ما قبلها قوله فيما هو كالكلمة الواحدة لطرو التوالي لاربع متحركات لئلا
يلزم ظرفية الشيء لنفسه في بعض الامثلة نحو ضربنا واما نحو انطلقنا
فلا يلزم ذلك لان الاربع بعض ما هو كالكلمة الواحدة فيكون من ظرفية الجزء

في الكل

في الكل قوله وكذلك ضمة ضربوا عارضة الخ هل يأتي مثل ذلك في ضربا فيقال هذه
الفتحة عارضة لاجل الالف وهو مبني على فتحة مقدرة على البا ونظير ذلك من رمت
بقلا مي فانهم قدروا كسرة للميم غير الموجودة لاجل المناسبة او يقال هو مبني
على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو غلامي الظاهر الثاني بعروض حركة
المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل فلم يمكن الا التقدير بخلاف
الفتحة في ضربا فانها موجودة في اخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل
ولم يغير الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه قوله اوجبها مناسبة الواو
اي لانها تقتضي انضمام ما قبلها واورد عليه نحو غزوا ورضوا واجيب بان ما
قبل الواو مضموم تقديرا والاصل غزووا ورضيوا فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا لالتقاء الساكنين قوله وذهب الكوفيين
الى انه معرب الخ رد بان حذف الجازم ضعيف كحذف الجار وبان لهذه الهيئة عن علة
اعراب المضارع حتى في المضارعة فيما تقدم به فينتفي الاعراب ويمكن الجواب
عن الثاني بان المقدر كالثابت قوله وتبعا حتى في المضارعة اي في دفع اللبس
بالمرفوع في الوقف وذلك في الصحيح وحمل المعتل عليه قوله حقه اي
يؤدى بالحرف فقد يقال ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضي معنى والاستقبال
معنى وقد اديا بغير الحرف ويجاب بان المراد بالمعنى الذي حقه ان يؤدى
بغير الحرف المعنى الغير المستقل بالمفهومية وكل من المضي والاستقبال
ليس كذلك بخلاف الطلب فانه امر نسبي بين الطالب والمطلوب قوله
ولانه اخو النهي اي نظيره في مطلق الطلب وان كان الامر فعلا والنهي طلب ترك
قال في التصريح ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم نطقوا بذلك الاصل كقولهم لتقم انت
يا ابن خير قرشي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك
فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخشوا رم او

اواض با واض بوا واضي بع كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت اي فهذه سبع علل
بعضها ظاهر الرد وبعضها يوخذ رده من الكتب المطولة فلا جعلها ان شئنا
قوله واعربوا اي العرب او النحاة يعني نطقوا به معربا في الاول وحكموا با
عرابه او اطلقوا عليه لفظ المعرب في الثاني **قوله** يطرد بوا الحمل على الاسم
اي يطرد هو القياس على مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل **قوله** لشبهه
بمعنه اياه في الابهام والتخصيص اما الاول فلاحتماله الحال والاستقبال
وعدم تعين احدهما الا بقرينة كالوصف واما الثاني فلقبوله التخصيص
باحد معنييه بواسطة السين او سوف كما في الاسم واورد عليه انهم
ذكروا في باب الاضافة انها تختص بالاسم لكونها تفيد تعريفا او
تخصيصا وكلاهما مختص بالاسم وحينئذ فما معنى قوله والتخصيص حيث
اثبته في الفعل واجيب بان المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة
التخصيص الحاصل باللام المقدرة فان غلام رجل مثلا معناه غلام لرجل وهذا المعنى
لا يكون في الفعل ويغاير ما هناك بالنظر للمجموع اي مجموع الامرين من التعر
يف والتخصيص لا يكون الا في الاسم او ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ورد
المصر التعليل المذكور بما حاصله ان الاول يرد عليه الماضي لانه يقبل ما ذكر
تقول ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد تخصص بالاول
وان الثاني يرد عليه ان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام فان الماضي تقترن
بها اذا وقع جوابا للو وان الثالث ليس بمطرد ولو سلم فالماضي قد يجري
على الاسم فيما ذكر كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا
فحاصل ما ذكر ان التعليل ليس بتام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك
الامور الاربعة ليست علة الحكم في الاصل وهو الاسم حتى يترتب على تحو
نها في المضارع وهو المضارع حكم الاصل فيكون القياس قياس علة لان من شر

وقال رجل لا يتعين المراد منه الا بقرينة صح

شرطه

شرطه ان يكون الجامع فيه سبب الحكم وعلته ولك ان تقول ما ذكر انما هو في قياس
العلة وهو ما كانت العلة فيه موجبة للحكم اي مقتضية له اقتضاء تاما بحيث
لا يحسن عقلا تخلفه عنها لا في قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه
بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان قياس الشبه لا
يصار اليه مع امكان قياس العلة الا ان يقال قياس العلة هنا متعذر لان
علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب مطلقا وذلك غير
موجود في المضارع لما سياتي في الشرح تامل **قوله** والجريان على لفظ اسم
الفاعل اي لفظا وتقديرا ليدخل يقوم مثلا فانه جار على لفظ قائم فيما ذكر
تقديرا لان اصله يقوم نقلت حركة الواو لما قبلها للثقل قوله في الحركات
والسكنات اي مطلقها لا خصوصها ليدخل يقتل مثلا **قوله** وتعيين الحروف
الاصول والزوائد اي فيما زاد على الثلاثة فانه شابهه ايضا في انه عليه
في تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى وهي
حروف المضارعة كما يظهر لك بمقابلة المثالين النصيبي فانه يعلم
به ان ما قابل الفاء والعين واللام اصول وما عدا ذلك زوائد ويعلم بذلك تعيين
محالها ايضا كما هو ظاهر **قوله** بجواز شبه ما وجب له هذا مقابل قوله فيما
سبق في الابهام والتخصيص الخ فتكون المشابهة مسلطة عليه بحسب
المعنى واما في عبارة التسهيل فالجار والمجرور متعلق بشابه ونص عبارته
فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له وانما قال شبه لان المعاني
التي اوجبت الاعراب للاسم ليست هي المعاني المجوزة لاعراب الفعل بل شبهها
في كون كل معاني نظرا بعد التركيب يكون الاعراب سببا في تمييزها واعلم
ان ما مشى من ذكر الشبه فاسد لان الجائز هنا غير الواجب هناك وهو القبول
للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وانما يتم ذكر الشبه لو نص في الاسم على
معان مخصوصة وانت خبير بالتامل في قوله يعني من قبوله اي الاسم معاني

مختلفة لولا الاعراب لا التبست ان المعاني التي اعتبرتها الموجبة للاعراب
في الاسم هي المعاني المختلفة التي لا يغني عن الاعراب في تمييزها بشيء اخر ومعلوم
ان هذه غير المعاني المختلفة في الفعل لانها تغني عن الاعراب في تمييزها وضع اسم
موضع الفعل وحينئذ فيكون ذكر الشبه متعينا خلافا للدماميني تامل
قوله يعني من غير انه بصيغة واحدة معاني مختلفة واورد عليه ان الما
ضي قابل للمعاني المختلفة ايضا نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى
ما صام وما اعتكف فيكون النفي منصبا على كل منهما او ما صام معتكفا فيكون
النفي للمصاحبة او ولكن اعتكف فيكون النفي للاول فقط فلم لم يعرب
واجيب بان توارد المعاني عليه نادر والنادر لا حكم له فلا يرد نقضا قوله
فالى ان سبب الاعراب واجب للاسم الخ انت خبير بان سبب الاعراب قبول
المعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك لا يتصف بوجوب ولا جواز وانما
يتصف بذلك الاعراب كما هو شأنه كذلك قوله لان الاسم ليس له ما يغنيه عن
الاعراب فان ذلك يدل على ان المتصف بالوجوب هو الاعراب اللهم الا ان يقال هذا
من وصف السبب بوصف مسببه على سبيل التسامح او يقال المراد بكون ذلك
واجبا للاسم كون تلك المعاني مقصورة عليه ولازمة له كالفاعلية والمفعولية
والاضافة في نحو ما احسن زيد فبنصب زيد على المفعولية عند ارادة التعجب
ورفعه على الفاعلية عند ارادة النفي وجره باضافة احسن اليه عند ارادة
الاستفهام قوله مقصورة عليه اي لا توجد في غيره ولا تحصل الا بلفظه الدال
على معناه فلا يقوم غير الاعراب مقامه في بيانها وتمييز بعضها من بعض قوله
لا تعتني بالبناء للمفعول لانه من الافعال الملازمة لذلك قوله فان يحتمل المعاني الثلا
ثة في نحو لا تاكل السمك الخ هي النهي عن كل منهما وعن الاول مصاحبا للثاني وعن الاول
فقط مع اباحة الثاني ودفع اللبس بغير الاعراب في لا تاكل السمك الخ ان
تقول لا يكن منك اكل سمك وشرب لبن عند ارادة النهي عن كل منهما او مع

وبكونه جائزا للفعل كون معانيه غير
مقصورة عليه وغير لازمة له كالمعاني
في المثال الاتي فانها كما تكون في
الفعل تكون في الاسم كما سياتي
في الشرح هذا ما ظهر لي فتامله
قوله لان معانيه اي معاني
الاسم المحتاج في بيانها الى
الاعراب كالفاعلية والمفعولية
والاضافة في نحو ما ع

شرب

شرب اللبن عند ارادة النهي عن الاول فقط قوله ومن ثم ابى من جاز ان الاسم ليس له
ما يغنيه عن الاعراب والفعل يغنيه عنه وضع اسم مكانه كما يخفى في المثالين السا
بقين قوله خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الخ وذهب بعض الى ان الاعراب اصل في
الفعل فرع في الاسم وهو ابعد الاقوال واضعفها وعللوا ذلك بوجوده في الفعل
من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو تعليل باطل لما علمت من ان سبب الا
عراب فيهما توارد المعاني المختلفة المحتاجة في تمييزها الى الاعراب قوله اي
عريا بكسر الراء ماضي يعرى بمعنى خلا يخلو واما عرا يعرو فمن باب نصر ينصر ومعناه
حل ونزل ومنه واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
قوله فيما تشرايه ولو تقديرا الخ قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه اصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة قوله ومن نون اناث اشهر من
تعبير غيره بنون النسوة لشموله من يعقل وما لا يعقل كالكتب والاثنى والمراد
نون الاناث اصالة وان استعملت في الذكور كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم
ويرجعن من دارين بجر الحقائب الدهنا ودارين موضعين والعياب
الاوعية وبجر الحقائب ممتليها قوله لم يعرب اي لم يتاثر بدخول العوامل
لفظا بل يكون في محل نصب او جزم قوله فيما هو من خصائص الافعال ورد
عليه انه يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة
لان شبه الاسم عورض بخواص الاسم الفعل فيها ايضا فالاشتراك الثاني ويمكن
الفرق بين النون وما ذكر بان النون لما اتصلت بالاخر وصارت كالجزء تعذر
الاعراب بالحركة والحرف وتقديرهما لا حاجة اليه فرجع الى الاصل الخ وانت
خبير بان هذا الفرق انما يظهر بالنسبة لغير ياء المخاطبة اما هي فهي متصلة
بالاخر كالجزء من الفعل تامل قوله لتركيبه معها تركيب خمسة عشر
علة لكون البناء على الفتح لا لاصله اذ لا يحتاج الى تعليل لكونه الاصل في
الافعال فقد يقال لما كان الاعراب فيه فالمناسب بسبب المشابهة السابقة

احتاج الى وجه عنه الى علة كالبنا اصل فيكون ما ذكر علة لاصل البنا ايضا
وقول بعض ارباب الحواشي لا لاصل البنا اذ التركيب لا يستدعي البنا بدليل
بعلبك وانما يقتضي التخفيف انما يظهر لو اطلق التنزل في التركيب ولم
يقيده بالعددي كخمسة عشر ووجه التخفيف ان المؤكد بالنون لم
يشبه الا هذا النوع الخاص لتعدد المعنى في كل نحو قائما نحو معد يكرب فان
المعنى بعد التركيبا واحد غير منظور فيه لتعدد تأمل **قوله** حملا على
الماضي المتصل بها اي في كون كل ساكن الاخر لا في البنا على السكون فلا ينافي
ما سبق من كون الماضي معها مبنيا على الفتح تقديرا والسكون لكراهة
توالي اربع متحركات فسقط قول بعض ارباب الحواشي ثم ان هذا مبني على
ان الماضي المتصل بنون النسوة مبني على السكون وهو خلاف الصحيح
من انه مبني على الفتح تقديرا لانه مبني على ما بعده من ظاهر العبارة
قوله لانهما مستويان في اصالة السكون علة للحمل على الماضي في سكون
الاخر لا في البناء عليه كما علمت وكانه قال انما حمل عليه في سكون الاخر
لان كلا مبني اصالة والاصل في كل مبني السكون فان حرك فلعارض فان قلت
اي حاجة للحمل على الماضي وهلا علل باصالة السكون في المبني قال الشنوا
ني قلنا لما استحق المضارع الاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون
التوكيد على حركة دل ذلك على ان الحركة هي المنظور اليه فيه والسكون
ملغى الاعتبار فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه لاخرا
جه ولا يكفي ان يتمسك بان الاصل في البنا السكون وانت خبير بان كلام
الشنواني في السؤال والجواب صريح في ان علة البنا الحمل على الماضي وان قوله
لانهما مستويان الخ علة للعلة لا للمعلول وهو الحمل وكذلك على هذا قوله
اي حاجة اي في التعليل للحمل على الماضي وهلا علل اي المدعى باصالة السكون
وحينئذ فلا معنى لا مساغ لقول بعض ارباب الحواشي وبهذا تعلم ما في كلام

الشنواني

الشنواني بانه مبني على ان قوله لانهما مستويان الخ علة لاصل البنا وليس
كذلك فهم كلام الشنواني يفيد ان الحمل علة للبنا على السكون كما هو ظاهر
العبارة ومشى عليه ذلك البعض ايضا وليس كما فهما بل هو علة لكون كل
ساكن الاخر بقطع النظر عن البنا كما قدمته والجاري للعبارة عن ظاهرها
نص بعد فيما سبق بان الماضي مع نون النسوة مبني على الفتح تقديرا وان
سكونه عارض تأمل **قوله** حذفت نون الرفع لتوالي الامثال اي الممنوع
عندهم اورد عليه جئنني فان فيه ثلاث نونات واجيب بان الممنوع
توالي الامثال الزائدة وجئنني ليس كذلك لان الزائدة فيه الاخيرة فقط
قوله لعوات المقصود منها بحذفها اي ولعدم ما يدل عليها عند الحذف
بخلاف نون الرفع فانها وان تم بها المعنى المقصود لكن لا يفوت بحذفها لكونها
ملاحظة عند الحذف ولوجود الدليل عليها وهو ان الفعل معرب لم يدخل عليه
ناصب ولا جازم فيعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان النائبة لا تصلح ان
تكون علامة اعراب لكونها مشددة تارة او ساكنة ونون الرفع ليست
كذلك **قوله** لئلا يلتبس بفعل الواحد اي الفعل المسند اليه او ردّ ان نون عليه
التوكيد تكسر لمشابهة نون المثنى الواقعة بعد الالف والالتباس مند
فع بما ذكر فلا ضرورة لبقائها في دفع اللبس واجيب بان الالف اذا زالت
رجع الفتح لان الكسر لا يكون الا بعد الالف على ان الكسرة قد تزول للوقف ولا
يحصل التمييز ومقتضى التعليل المذكور ان التقاء الساكنين ههنا على غير
حده وهو كذلك بناء على ان شرطه ان يكون الاول حرف مد والثاني مد
غما والساكنان في كلمة وهو المشهور اما على مقابله من عدم اشتراط
ما ذكر فلا حاجة للتعليل المذكور لجواز ذلك من غير مقتض كما هو ظاهر **قوله**
لالتقاء الساكنين اي لدفعه لانه العلة الباعثة على الحذف كما هو ظاهر **قوله**
والضابط ما كان بعده بالضمة الخ الضابط والقاعدة والاصل مترادفة معناها

واحد وهو قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها بالطريق
السابق بان يقال هنا مثلا يضرب فعل مضارع يعرب بالضمة وكل ما كان كذلك
بالضمة اذا اكد بالنون بني فينتج يضرب اذا اكد بالنون بني وقس على ذلك
وسمينا تلك القضية ضابطا من الضبط وهو الجمع لاشتمال موضوعها
على الجزئيات او لاشتمالها على احكام تلك الجزئيات **قوله** لان العرب لم
تركب ثلاثة اشياء ورد عليه ان غاية الامر عدم الاطلاع على ما ذكر
لا الاطلاع على عدمه فكيف ساغ له الحكم المذكور ولو سلم فالذي
يظهر ان ذلك من قبيل الجائز اذ لا مانع منه على انه قد وجد في كلام العرب
تركيب ثلاثة اشياء في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح
كما سيأتي في باب لا واجاب عنه بان لا انما دخلت بعد تركيب
الوصف والموصوف وصيرورتهما كالشيء الواحد وعلى هذا الجواب هل
يصح ان يقال هنا ركب الفعل والفاعل ثم ادخلنا نون التوكيد ويجري قول
الظاهر المعروف بان لا فعلها وتأثيرها فيما دخلت معه صارت معه كالشيء
الواحد كما قالوا في الفعل مع فاعله فساغ القول بالتركيب ولا كذلك نون
التوكيد بالنسبة لما دخلت عليه تأمل **قوله** من التفرقة بين المباشرة
وغيرها اي بالنسبة لنون التوكيد اما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة ولذا لك
لم يقيدها الناظم **قوله** الى البنا مطلقا اي سواء باشرت اولا وانظر هل
البناء على الفتح حتى في المسند لواو الجماعة وياء المخاطبة او على الضم في الاول
والكسر في الثاني لمناسبة الواو والياء وعلى فتح فقد رمنع من ظهوره ما
ذكر لم ار في ذلك نقلا **قوله** ما عرض فيه اي السكون الذي عرض فيه وقوله
من التشبيه بالماضي اي لاجل ما ذكر فمن تعليلية ويحتمل ان تكون ما واقعة على
التشبيه فيكون الجار والمجرور بيانا لها **قوله** للبنا يستحيل هنا نية للوقف
وليس من قصد المد وللضرورة كما قال بعضهم افاده البهوتي اقول الظاهر

ما قاله

ما قاله البعض لان الهمزة المسهلة موجودة وثبوتها يختل الوزن تأمل **قوله** الذي
به اشار به لرد اعتراض صاحب النصح على الناظم حيث قال وقول المصرح ابن
هشام والحروف كلها مبنية احسن من قول صاحب الالفية وكل حرف مستحق
للبنا معللا ذلك بانه لا يلزم من الاستحقاق استعمال المستحق وجه الرد ان الذي
البنا للعهد المذكور اي البنا الحاصل في الحرف كما اشار اليه الشرح بالوصف المذكور
فيكون كلام المصنف مفيدا لتبين احدهما ان كل حرف مبني الثانية ان بناءه بطريق
الاستحقاق والاصالة **قوله** لانه لا يعتوره اي لا يعتريه ولا ينوب ورد عليه
ومن المعاني بيان لما تقدم عليه **قوله** ما يحتاج الى الاعراب قال البهوتي الظاهر
ان يقول ما يحتاج فيه اذ المعاني لا تحتاج وانما المحتاج الكوال الا ان يقال تحتاج
في تمييز بعضها من بعض **قوله** والاصل في المبني ان يسكنا الاصل بمعنى الراجح
او الاولى او المستصحب مبتدا وان يسكنا في تأويل مصدر خبره اي الاصل في
المبني تسكينه وقول الشارح السكون اشار به الى ان الناظم اطلق الملزوم
واراد اللازم لكونه عبارة النحاة ولان وصف الكلمة السكون لا التسكين اذ
هو فعل الفاعل ولانه يشعر بازالة حركة موجودة **قوله** لخفته اي ولان
الاصل في الاعراب الحركة فالمناسب ان يكون الاصل في ضده وهو البنا السكون
قوله والمبني ثقيل اي لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي فيكون
مركبا **قوله** ومنه اشار به الى عدم الانحصار فيما ذكر لان من المبني ما يبنى
على ما ينوب عن المذكورات كبناء الامر على الحذف وبناء اسم لا والمنادى على الحرف
قوله وذو الضم نحو حيث جاز فلت من اين يعلم ان الناظم اتى بها مثالا للضم
من ان فيها غير الضم قلت لان ابن تعين فيها الفتح وامس تعين فيها الكسر
فلم يبق الا الضم فتكون مثالا له وفيها لغات اخر الفتح والكسر مع الالف والواو
والياء والضم مع الالف والواو وحيث بالسكون فجملة اللغات عشر وما احسن قول
بعضهم يمدح لنا خليل له خصال تنبيء عن اصله الاخس كأنه مثل

لا حينئذ كعود د تلو انها كامس **قوله** والساكن نحو كم اقول اما الطب فول
الناظم والساكن كم من غير ان تبان بكا في ونحوها الاحتمالة التمثيل والاشارة
الى كثرة امثلة الساكن لكونه الاصل **قوله** لا الفعل ولا يرد عليه ثم وسنز لبنائها
بهما على الحذف ووجد بعض الكلام البناء فيها على السكون نعكير او الضمة لا
تباع وحض بتو البنا آية على فتح مقدر والضم لمناسبة **قوله** لثقلها
وثقل الفعل اما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى
طرفي الشفة والكسر انما يحصل باعمال العضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل
بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم واما الثاني فلدلالته على الحدث والزمان
والنسبة الى فاعل ما او فاعل مخصوص على الخلاف مطابقة وعلى الفاعل
التزاما ولطلبه المرفوع لفظا بالاصالة بخلاف اسم الفاعل فان دلالته
وطلبه عارضان بواسطة حمله على الفعل **قوله** وبني امس عند الحجاز
بشرط خمسة ان يراد به معين وان لا يضاف ولا يدخل عليه ال ولا
يكسر ولا يصغر فان فقد شرط اعرب وصرف اجماعا كما اذا استعمل
ظرفا واما بنو تميم فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية
والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في
غيرها **قوله** لتضمنه معنى حرف التعريف قال البهوتي هذا يشكل بما
سبق من انه ليس المراد بالتضمن انه حل محلا هو للحرف كتضمن الضرب معنى
في والتمييز معنى من بل بمعنى انه خلف حرفا على معناه اي اريد به معنى
حقه ان يؤدى بالحرف فكان مقتضى عدم تأتي ذلك هنا ان يقول يقول المبعد
انه بني لشبهه الحرف في الافتقار اذ هو مفتقر الى اليوم الذي بعده فجرى
مجرى الحرف الذي لا يدل على معنى في غيره اقول يوخذ من كلام الشنواني ان الفا
بالتضمن معنى الحرف بقول بنا دينه معناه وان الحرف مطروح غير منظور
اليه في الكلام حينئذ قال والفرق بين العدل والتضمن ان العدل يجوز معه الاظهار

الخطاب

التضمين

الخطابي ولعله لكونه خلاف الظاهر نظر اللفظ لم يقول عليه البهوتي **قوله**
وبني لتم للشبه الوضعي اي على غير مذهب الشاطبي وقوله ولتضمنه الخ
اي على مذهبه **قوله** وما بني من الافعال الخ غير ظاهر بالنسبة للفعل الماضي
رغم لما تقدم لك من انه لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة
استحق ان يستثنى عنه اذا سكن كما يدل عليه قول الشارح سابقا ومع
الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها اي بنون النسوة وتقدم
ايضاح ذلك **قوله** خمسة زاد بعضهم سادسا وهو قوة الطلب للحركة
كحيث وكيف كما يتميز عن الحديث لان الثانية تطلب تحريك ما قبلها
فهي اولى به وسابقا وهو الفرق بين احد الثنتين كالهوكة وان العشر همه
وخصت الاولى بالحركة لمزية دخولها على الاسما **قوله** التقا الساكنين
اي دفع التقا بها فهو على حذف مضاف وقد نبهناك سابقا على دفع
المنافاة بين ما هنا وبين قولهم في تعريف الفعل البنا ولا تخلصا من سكونين
قوله او عوضا عنه لان يبتدا بها قال البهوتي هذا عين ما قبله فالاولى
اسقاطه وجعل الاسباب اربعة كما في كلام غيره كابي البقا وما ذكره غير
ظاهر بل هما سببان متغايران وان امكن اجتماعهما في محل نحو كيما الجر لك
على هذا ان بعض الطلبة كلما الفاعل لا يصح ان يقال بسبب تحريكه كونه عوضا
لان يبتدا به كما هو ظاهر تامل **قوله** اولها في التمكن هذا يناقي ما سبق من
ان ما يدل تنوين التمكين الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية حيث لم
يشبه الحرف فيبنى وقولهم ان المبني لا متمكن ولا امكن فانه يدل على ان
المبني لا تمكن فيه والظاهر ان يقال بدل هذا او كونها لها حالة اعراب او كونها
متمكنة في بعض الاحوال فانهم لم يمثلوا له الا بما يبنى تارة ويعرب
اخرى قاله الشنواني وقال بعض ارباب الحواشي وقوله او كونها متمكنة قد
يقال هذا معنى قوله او لها اصل في التمكن فلا اعتراض عليه غفلة عن قوله في

اصل

بعض الاحوال او مبني على ان المنادى بالاصل الحال التي لها حالة تمكن لكن يرد عليه
ان الاقتصار على الثاني قصور تامل **قوله** كالاولى اذا حذف ما اضيفا اليه
ونوى معناه نحو ابدأ به اولا بالضم **قوله** نحو يا مضار على لغة من
ينتظر قال الشمني وفيه نظر لان حركته هذه ليست حركة بناء وان
كان المنادى مبنيا على الفتح **قوله** والفرق بين معنيين الخ كالمستغاث
والمستغاث من اجله في المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذ
وف صفة لمعنيين اي مدلول عليهما باداة واحدة ولا يصح ان يكون ظرفا لغوا
متعلقا بالفرق لان الفرق انما هو باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة
كما هو ظاهر **قوله** نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث به وكسر ما بينها
وبين لام المستغاث منه واورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب
بان المستغاث به منادى والمنادى كالضمير ولام الضمير مفتوحة او يقال
المستغاث به المطلوب منه النصر والفتح بفتح لامه للمناسبة بخلاف
المستغاث من اجله فان المطلوب كسره ولذلك كسرت لامه **قوله** والا
تباع نحو قيل ان قيل لم مثل الشارح للاتباع بكيف ولطلب الخفة بان مع
انهما على حد واحد في ان اخر كل منهما وبين الاول بساكن وذلك حاجز
غير حصين اجيب بان الاسباب قد تتعدد في كل من كيف وان يصلح مثا
لا لكل منهما وجه التخصيص ان همزة ان لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل بها
لطلب الخفة بخلاف كاف كيف فانها خفيفة فناسب ان يمثل بها
للاتباع افاده المنوفي **قوله** فانها في الفعل نظير تنوين الاسم اي في كون
صورتهما واحدة وان كلا منهما لا دخل له في الخاص في مدخوله **قوله** والانتقاد دالتنا
نيث نحو انت كان وجه انتقاد الكسر بالتاء نيث في ما ذكر فيما مر ذلك على
تا الفاعل اذا كانت لمونث او كون الكسر بالنظر للمعنى يناسب تامل المونث
قوله ومشابهة الغايات اي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل

وبهذا

وبهذا سميناه بذلك لتصيرونتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق وانما
لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين
قوله نحو يا زيد ويا عمرو واما باب المنادى فانه انما بني العلم المجرد العلم والنكرة المقصو
دة على حركة للاعلام بان البناء غير اصلي وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين
المنادى المضاف في بعض لغاته اذ لو كان البناء على الكسر لحصل الالتباس به عند
حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لحصل الالتباس به عند حذف
الالف اكتفاء بالفتحة عنها افاده البهوتي ولا تنافي لما سبق لك من ان الاسبا
ب قد تتعدد ولا يخفى ان ما ذكر سبب لكون البناء على الضم لا لاصل البناء ايضا فلا ينا
في ما ذكروه في باب المنادى من ان علة بنائه وقوعه موقع الكاف الاسمية
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
قالوا وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة
الاسم المبني فقد يقال هذا يوجب الاستعارة من المستعير وذلك ممنوع
وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان في الصورة والمعنى وكانهما متح
متحدان فليس احدهما بمستعير من الاخر افاده البهوتي **قوله** وقيل من جهة
ان لا تكون له الضمة حالة الاعراب هذا مغاير لما قبله لان الملحوظ في الاول جهة
كونه متمكنا اي معربا في حالة بقطع النظر عن كون الضمة ثابتة له حالة
الاعراب اولا والملحوظ في الثاني كون الضمة ليست له حالة الاعراب وبينهما
بون بعيد نعم قول السيد اي الاتي بمعنى القيل الاول الاخر وبينهما الا بالاجمال
والبيان كما لا يخفى وبذلك تعلم رد ما وقع في بعض الحواشي او وقفت عليه
قوله ومن هنا حينئذ اي مما مر بالضمة لمشابهة الغايات ولما كان تشبيه
تشبيهها بالغايات ليس من الجهات السابقة احتاج الشارح الى بيان وجه
الشبه بقوله فانها انما حذفت الخ **قوله** وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها

اي مناسب للواو في كون كل يكون علامة رفع او في كون الواو تنشأ عن الضمة عند
اشباعها **قوله** نحن ونظيرتها هو احاصله ان نحن ضمير لجماعة الحاضرين
وهو ضمير جماعة الغايبين فهما نظيران ولما بنوا نحن على حركة لالتقاء
الساكنين اختاروا الضمة لتناسب ما في نظيرتها وهو الواو وكون علة الضم
ما ذكر مذهب بعض النحاة وقال الفراء وثعلب لانه تضمن معنى التثنية والجمع فقوي لها
باقوى الحركات وهو الضمة وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجمع الواو والضمة
من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع يجوز بالتثنية للمرفوع وقال
المبرد تثنيتها بقبل وبعد لانها متعلقة بشيء وهو الاخبار عن اثنين وقال
هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء الى النون فسكنت
الحاء **قوله** وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها قال بعضهم الظاهر ان التحرك
لالتقاء الساكنين وكون الحركة خصوص الضمة لمجانسة الواو وكما قالوا في
لتبلون **قوله** نحو اخشوا القوم الخ حاصله ان كلا من اخشوا وقل وقالوا مع
واعلمه اخره ساكن فيهما نظيرتان وقد ضموا اخر قل عند وصله بنحو ادعوا
اتباعا للثالث ما اتصل به لانفصال لان الهمزة همزة وصل فهما ارادوا الخروج وواوه
اخشوا عند اتصاله بالقوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره نظرا
الى تنزيل الفاعل مع فعله منزلة الجزء الواحد الهنوبي اورد على كلام الشارح ان
ضمة واخشوا ضمة مناسبة وضمة قل اتباع وكل منهما مبني على سكون
مقدر وكلامنا في اسباب حركات البناء فكان الاولى اسقاط هذا الاخير **قوله**
وقد يقال انه يختص من قوله والاصل في المبني ان يسكن ومنه ذو وفتح وذو وكسر
وضم وحينية فكان الاولى التعبير بالفاء التنويعية **قوله** ان القاب البناء الخ التعبير بعينه
قال السنهوري القاب البناء والقاب الاعراب في مسمياتها وحده في الصورة
لكن الفرق بينهما من وجهين الاول ان القاب البناء لا تتغير باختلاف العوامل
والقاب الاعراب بخلافها التغير باختلافها الثاني انهم اصطلحوا على تسمية

الضمة

الضمة في الاعراب رفعا وفي البناء ضما ومثل ذلك في النصب والفتح والخفض والكسر والجزم
والسكون فلا يطلق لقب من القاب الاعراب في موضع لقب من القاب البناء ولا العكس
فحصل الفرق بينهما في التسمية والتغيير واورد على ما ذكر وه ان حق الالقاب
ان يطلق كل منها على الحقيقة وعلى اللقب للمساواة بينهما كان يقال الضم الفتح
والبناء الضم وذلك ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على ما يباينه والثاني حمل
الاخص على الاعم فكان الاولى التعبير بالانواع ولا شك ان هذه الامور انواع
داخلة تحت البناء وهو جنس لها ومثل ذلك يقال في القاب الاعراب واجيب
بان في كلامهم مضافا محذوفا واي القاب انواع البناء والقاب انواع الاعراب واورد
عليه انه يشكل على القول بان البناء معنوي فان اللزوم ليس متنوعا الى الضم واخوا
ته واجيب بان النوع مثلا لزوم ضم الخ وقد يقال البناء لان الاصل في البناء
السكون وهو عدم الحركة والاصل في الاعراب الحركة وهو امر وجودي والعدم
سابق على الوجود واورد عليه ان هذا لا يظهر بتقدير المضاف المتقدم
وهو اللزوم الا ان يقال معنى لزوم السكون عدم تغييره ويرجع الى امر عدمي تامل
بقي شيء اخر وهو ان الضم لا يختص بالالف في نحو يا زيدان وان الفتح لا يختص بالياء
في نحو لا رجلين وان السكون لا يختص بالحذف في نحو اغز واغزوا واغزوا مع انها
بنائية فيحصر انواعه في الاربعة المذكورة وليس لاحد ان يقول المراد
انواعه الاصلية اذ الاصالة والفرعية لا تتعلق بالانواع افاده البهوتي ويمكن
ان يقال المراد انواع البناء باعتبار ما هو الاصل فيه على انا لا نسلم عدم تعلق
ما ذكر في الانواع مطلقا تامل **قوله** ان الجزم ليس باعراب لان الاعراب اثر يجلبه
العامل او تغير مخصوص يحصل بسبب وجود العامل ولا يتاتى ذلك في الجزم لكونه
من قبيل الاعدام ورد بان محل ذلك في الاعدام المطلقة اما المقيدة فلا مانع من تاثير
ذلك فيها تامل **قوله** والاسم قد خص بالجر الباء داخلة على المقصور وهو معنى
بن جنيه فلا حاجة الى ما ادعاه بعضهم من القلب للاختلاف في قبوله وان تضمن

معنى لطيفاً أي هنا وهو المبالغة في دعوى اختصاص الجر بالاسم حتى كأن الاسم
مقصور عليه وكذا في قوله . ومقتضى مغيرة ارجاوه كان يجعل لونه سهاوه . قوله ارضه
لأن عامله أي عامل الجر وهو الحرف أصالة لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به قوله فيعمل الجر وهو
بالنصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب النفي وقوله غيره عليه
أي غير الجر في الاسم وهو الجزم في الفعل لو كان على الجر علامة في الاسم قوله بخلاف الرفع والنصب أي لقوة عاملهما بالاستقلال بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر فقبل
رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما مشاركة المضارع في حكمهما بخلاف
الجر لما علمت من عدم استقلال عامله بافتقاره الى عامل آخر يتعلق به ولذلك
إذا حذف الجار نصب معموله وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف
بضعف عن تفريع غيره عليه قوله أي الجزم أشار به الى أن الناظم أطلق المصدر
المنسبك وهو الانجزام وأراد غيره ومعه لأنه المستعمل في اصطلاحهم قوله
لكونه فيه كالعوض من الجر أي جبراً لما فاته من المشاركة فيه ليحصل لكل من الاسم
والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب كذا قيل يلزم اختصاص الأنسب بالمرجوح وهو
الجر لعدم استقلال عامله أجيب بأن له جهة راجحة وهو كونه ثبوتياً
متعادلاً وعلل غيره اختصاص الجزم بالأفعال بأن الجزم فيه يكون بإداة
النفي والذي ينفي الأحداث لا الذوات وهي من الشيء وللمحوج لم يدخل الجزم
في الأسماء قيل لأن المنون منها إن جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك
الساكن الأول فيعود في وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقال
أبو حيان الصواب في ذلك ما قرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر في
الفعل والجزم في الاسم ونحو ذلك المسائلة للناظم وأخويه وأشباه ذلك
من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات وذلك ممنوع لأنه يؤدي
الى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذلك وإنما يسأل عما
كان يجب فيما سابقاً فامتنع والذي يجب فيما ساهنا خفض المضارع إذا أضيف

اليه

اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الأسماء التي لا تنصرف
لشبهها الفعل وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا
الفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف
التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة اه ما في المهمع نقلاً
عن همع الهوامع وفيه أن ذلك ليس من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ
اللغات بل المقصود به أنه حكم عقلية بعد الوقوع يظهر بها مناسبة
كل لما اختص به وعدم مناسبة للآخر لتسكن النفس اليه وتطمئن في ثبوت
تلك الأحكام ولا مانع من ذلك عقلاً كما هو ظاهر تأمل قوله فارفع بضم أي رفعاً
مصوراً بضم لأن مذهبه أن الإعراب لفظي قوله وانصبن فتحاً وجر كسراً أي
فتحاً وكسراً منصوبان على الظرفية الاعتبارية أي وقت فتح وكسر وهذا
أحسن من نصبهما بنزع الخافض ومن جعلهما حالين مؤولين باسم الفاعل لأن
النصب بنزع الخافض ومجيء المصدر حالاً مقصوران على السماع قوله
لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً أي كما هو مذهبه لأنها اقتضاه قوله
اجعل إعراباً لأنه جار على المذهبين والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها
فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب وعلى أنه معنوي علامات إعراب وقوله ويبنى
جعلها علامات إعراب أي كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ وكلامه يقتضي
أن القائل بأن الإعراب لفظي يسوغ له أن يقول وعلامة رفعه كذا مع أن المشهور
أنها عبارة من يقول أنه معنوي ومن قال بأنه لفظي يقول ورفعه كذا قوله
وعلامات إعراب من حيث الخصوص نظر فيه المحشي بأنا لا نسلم أنها من
من هذه الحيثية علامات إعراب بل أنواع له والأنواع ليست علامات
الأجناس إذ الإنسان مثلاً من حيث خصوصه نوع للحيوان وليس علامة عليه أجاب علامة
بأن المراد بأنه علامة على وجوده لأن الغرض وجود الكلي الطبيعي بمعنى
وجود أفراده في ضمن وجود الأفراد علامة على وجود الجنس أي الكلي

بنفسه لا وجود له خارجا ولا في ضمن افراده خلافا للشيعة فانه ذهب الى وجو
ده في ضمن افراده ورده السيد والمحققون بوجوه منها انه يلزم عليه تعدد
الكلي الطبيعي بتعدد افراده وهو باطل ولا يصح ان يدعي ان هذا تعدد محال
والحال لا بتعدد بتعدد المحال لان يكون للشيء الواحد محال كثيرة لانه يرده
اتحاد الاول ولا يمكن حلول الشيء في محال متعددة في ان واحد تامل ودفع تشبيه
الاسماء المبنيات بوجه اخر حيث قال العلامة هي الحركات والسكنات البنا
ئية وذو العلامة الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحدا في الخارج بمعنى
ان العلامة وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا اي من حيث الجميع له
لمقتضى العامل ولا لمقتضاه وهو كلام ظاهري لانه يقتضي ان الضمة مثلا
حال الاعراب من حركات البنا ولا معنى له لانها انما جيء بها لمقتضى العامل
ويلزم عليه ان لا وجود لحركات الاعراب في اللفظ اصلا على هذا القول وهو باطل
فتامل **قوله** من الاعراب بالحركات والسكون بيان لما وقوله مما سياتي بيان
لغير **قوله** فرع عما ذكر قال المهوني هو مع اشكاله في نفسه لا معنى
لزيادته مع كلام المص الا ان يقال انه بيان له سابق عليه وهو بعيد جدا
[illegible] ووجه اشكاله في نفسه اقتضاؤه فرعية كل من الامور الاتية
عن كل مما ذكر فيقتضي فرعية الالف عن الكسرة مثلا ومثل لا يرد على كلام هذا
الناظم كما يظهر بادنى تامل **قوله** نحو جا اخوا بني نمر بالقصر وهو تثنية
مثنى في مثل ذلك لان احدى الهمزتين تبدل فا لكثرة اذا اجتمعتا في كلمتين
واتفقتا في الحركة فيقول بعضهم بالقصر للضرورة وعلى لغة قليلة في
حذف الهمزة ونمر بفتح النون وكسر الميم اسم لابي قبيلة من قبائل العرب
تسمى به اليمنيا **قوله** وعلى هذا الحذو واي القياس من حذا [illegible] بمعنى حذوا
بمعنى تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره في الظرف قبله او مجرور لانه من
اسم الاشارة اي واجر على هذا الحذو او هو منصوب بفعل محذوف **قوله**

علو حده

على حده اي حد المثنى وظن بقه من الاعراب بالحروف وهو جمع السلامة واحترز
بذلك عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات **قوله** على الاصل في الاعراب بالفرع
من كل وجه اي لان الاصل في المعرب بالفرع ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء فيما انس الفرع الاصل **قوله** اي نيابة عن الحركات الثلاث يتعين كونه
مفعولا لمحذوف على انه مفعول مطلق اي تنوب هذه الاحرف نيابة عن الحركات
او على انه ظرف باعتبار في اعراب ما ذكر بالحروف الثلاث وقت نيابة ولا
يصح كونه مفعولا للمذكور انه على سبيل التنازع لعدم صحة انفراد احد
ها بالعمل فيه نظرا للمتعلقة ولا مفعولا لمجموعها لامتناع اجتماع عوامل
على معمول واحد **قوله** ما من الاسما اصف بالقصر للضرورة لعدم اتفاق الهمزتين
في الحركة وقد تنازعه الافعال الثلاثة فاعملنا الاخير واضمرنا فيما
قبله ضميره وحذف فيه لكونه فضلة ولا يجوز كون المعمول الاول والثاني
لوجوب ابراز الضمير فيما بعدهما سبا نيا في التنازع **قوله** ان صحبه
ابانا مفعول لمحذوف ويفسره المذكور لان ان لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقد
را واشتهر الطاهر كون الشاغل ضميرا اكثريا لا كليا او الضمير مقدر وعلى حد
افحكم الجاهلية يبغون **قوله** لا ذو الموصولة الطائية لا يقال كيف احترز
عنها مع انها مبنية وكلامه في المعرب لانا نقول الكلام مع المبتدئ الذي
لا يفرق بين المعرب والمبني فاذا سمع لفظ ذو توهم انها المبنية فاده
الشنواني وقال الشنواني انما احترز عن ذو الموصولة لان لها حالة اعراب
اذ فيها وجهين الاعراب والبناء وذلك كقول منظور ابن سحيم الفقعسي
الفقعسي فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا من قصيدة قالها في امراته حين
حلق شعرها ورفعته الى الوالي فجلده واعتقله فدفع جنايته وجاء اليه
واطلقه وامها اذ ذهبت الى الشيطان تخطب بنته فادخلها من شقوتي
في حبالتها فانا نبي منها حادثا وجفني جزاه الله خيرا جفنني وحار جا

ولست بهاج في القرى اهل منزل على زادهم ابكي وابكي العواليا وعرض ابن عصفور ما
اذا خرت ام خبيث و بطني طويه كطي ردا بيبا جا ما كرام موسى وزعم ذنبهم
وام اليتام فجا دخرت حياتها وام اكرام موسى وزلفتهم فحسبي من ذخ و
عندهم ما كان نيل قوله والفم حيث الميم منه بان نجوهم ان الاصل الفم
الميم وليس كذلك بل الاصل فوه كما سياتي فكان الاولى ان يقول وفوه اذا
ابدل من واوه ميم واستعمل حينئذ في الزمان وهو راي ابي الحسن والجمهور
على انها لحن قاله مكي زفال ابن قاسم اقول هذا غير لحن لانهم قد يجوزون انه
استعملها في الفعل ان الاعتبار وهو التركيب والفم في تركيب مما رفعته
فيه الميم و بين بانواع الجناس الناقص كقوله: طرفي وطرفي بالنجم
يبكي كلاهما ساهر وساهي وافاد البهوتي ان كلامه لا يستقيم لوجهين
احدهما ان هذه اللفظة بعينها لا وجود لها عند مفارقة الميم حتى
الوجود لفظة اخرى فهو من مناطقها والاخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخا
ص لفظة الفم نفسها والمحكوم عليه بالاعراب المذكور لفظة اخرى
وهي التي قبلها الواو والالف والياء فالمحكوم عليه شيء لم يثبت
له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه واجاب الشوبري بان
المراد ما يدل على المسمى وهو اعم من ان يكون مع ميم وما يكون بدونها
قوله اعرب بالحركات الظاهرة كان الاولى اسقاط الظاهرة ليشمل لغة
النقص قوله وفيه حينئذ عشر لغات اي حينئذ لم تنفصل عنه
الميم واوصلها بعضهم الى عشر من قال ان التضعيف باني على كل من
لغة نقصه وقصره فهو متوقف على نقل عن العرب قال البهوتي ثم رايته
في شرح الشذور لشيخ الاسلام قوله وقصره اي اعرابه بالحركات المقدرة
على الالف في الاحوال الثلاثة كعصى قوله ونقصه اي اعرابه بالحركات
الظاهرة قال الخ في شرح التسهيل وهي اضعف اللغات قوله واب واخ

وحم

وحم كذاك مبتدا وخبر وسوغ الابتداء بالنكرة شمولها افاده البهوتي
بعضهم ولا حاجة اليه لان المراد بالمذكورات لفظها لا معناها فهي معارف
والحم اقارب الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجة قوله وهن مبتدا محذوف
الخبر اي كذلك فهو من عطف الجمل قوله عن اسماء الاجناس الاولى حذف اجنا
س اسماء الاجناس اذ ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهري الهن
كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك اي شيئك قوله عما يستقبح ذكره
اي فرجا وغيره كالافعال القبيحة قوله ولهذا تنبيه اي لكونه ليس متعين
الاعراب بالحروف مطلقا بل انما يثبت له ذلك في حالة وقال في التصريح
وجعلوه في برخ ولم نسلم بينهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان
ذو لا تضاف الى ياء المتكلم وفو تضاف اليها فلذا انحط عن درجة ذو و
اخر عنه قوله من تعزى بعزاء الجاهلية الخ قال الموضح في شواهد ابن الناظم
يقال تعزى بتاء مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى
وهو الذي يقول يال فلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهن
بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة اي قولوا
له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي نهيكم بذكر ابيك الذي انتسب اليه عسى ان ينقطع
بما فعله ولا تخيبه ولا تكنوا اي تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا
له صريح اسم الذكر وهو الاير بفتح الهمزة وسكون الياء وتكنوا بفتح
التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استـ
ـعمله منقوصا افاده التصريح قوله وهو مجموح اي مقام عليه
الحجة بما ذكر قوله بابه اقتدى عدي الخ عدي هو ابن حاتم الطائي كان من
الصحابة اسلم هو واخته وهي القائلة مخاطبة لافضل المخلوقات فقيد واما
بعل يهما امرت واعرض عن الجاهلية وليزين الكلام بجمع الانام فهو مستحسن

مرة وفي البيت ليلا والشاهد في البيت الحجى لاب الاول بالكسرة ونصب الثاني
بالفتحة وهو مقتبس من المثل السابق من اشبه اباه فما ظلم قيل فما ظلم
في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه
حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلم امه اي حيث لم تزن
بدليل مجيء الولد على شبه ابيه لكن يبعده تذكير الضمير العائد
الى المؤنث المعلوم من المقام قوله وقصرها اجود هنا واتى بصيغة الجمع
فيها بعد اشعار بجواز الامرين لا ان الاكثر عودها الى جمع الكثرة وهو
الى جمع القلة قوله من نقصهن اشهر يفيد ان النقص شهير وهو
كذلك ولا ينافيه قوله وفي اب وتاليه يندر لان الشهرة هي الجوا خبر التقصا
ولا تنافي الندرة قوله اكثر واشهر من استعمالها منقوصة يفيد ان
النقص فيهن كثير وهو مناف للتصريح المصنف بندرته فيها وقد يقال
ندرته بالنسبة للنقص والاتمام وذلك لا ينافي كثرته في نفسه قوله
ومن القصر قوله ان اباها الخ الشاهد فيه من وجهين الاول انه استعمل
الاب مقصورا وهو المراد هنا الثاني انه استعمل المثنى بالالف في حالة
النصب فقال غايتاها وكان القياس ان يقول غايتيها ابادي العيني وذكر
الشمني ان الالف فيه للاطلاق لا علامة تثنية اذ المجد له غاية واحدة
وقد يلتزم باعتبار المبدا والغاية ليصح ما ذكروه ويكون شاهدا
على استعمال المثنى بالالف حالة النصب قال الدماميني وهذا يقتضي ان
الضمير في غايتاها للمجد وفيه ان المجد مذكر والضمير مؤنث اهـ وقد يقال
تانيث الضمير باعتبار كونه صفة والشاهد في الاب الثالث واما
الاول والثاني فيحتملان النصب بالالف على المشهور والنصب بفتحة
مقدرة على الالف على لغة القصر قوله مكره اخاك لا بطل اخاك مبتدا خبره
ما قبله وقد استعمله بالالف على لغة القصر لا بالواو واول من قاله عمرو

ابن العاص

ابن العاص لما عزم عليه ليمضي حين ~~معاوية~~ المبارزة علي كرم الله وجهه فلما معاوية
التقيا قال له عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه الامام وصار ذلك مثلا
يضرب لكل من يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله ابو حنش حين
قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلوا اخيه
ابي حنش هل لك في غار فيه ضباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى قام به
على فم الغار ثم دفعه وقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل
فقال مكره اخاك لا بطل ومن استعمال الاخ مقصورا قوله . اخاك الذي ان
تدعه لملمة . يجبك لما تبغي ويكفيك من يبغي . ويحتمل ان يكون منصوبا
بفعل محذوف وما والذي نعته اي الزم اخاك فلا يتعين كونه دليلا للقصر
قوله وان في هن لغتين زاد في الهمع ثالثة وهي تشديد النون كقوله
. الا ليت شعري هل ابيتن ليلة . وهني جاذ بين لهزمتي هن . وهو اهمال
القاف وانكرتها قوله واخوا باسكان الخاء ومنه قول رجل من طي . ما المرء
اخوك ان لم تلفه وزرا عند الكريهة معوانا على النوب . قوله وفم حم
حمو اخي الزوج والقرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو القصد والتتبع ويطلق
على قدح من خشب وعلى ميلغة الكلاب بفتح القاف وسكون الراء وبالضم
الجمع والحيض وقد تضم فاؤه كما في القاموس قوله وزنها فعل بالتحريك
باصلها ذوي بدليل قولهم في التثنية ذوانا اي لان الالف منقلبة عن ياء
نظرا للغالب من ان معتل اللام بالياء اكثر من معتلها بالواو وحذفت الياء
لتطرفها وللتخفيف وبقيت الواو حرف الاعراب وانما قيل الاصل ما ذكر
اخذا من قول سيبويه الاتي انها معربة بحركات مقدرة على
تلك الاحرف ثم التزم الاضافة الى اسم الجنس والاتباع فقولوا في الرفع
هذا ذو مال بواو مضمومة للرفع وذال مضمومة للاتباع استثقلت
الضمة على الواو والمضموم ما قبلها فسكنت كما في نحو يغزو وفي النصب

ذ ومال بفتح الذال والواو ولنظيره ما تقدم تحركت الواو وانفتح ما قبلها
قلبت الفاء وفي الجر ذو ومال بكسرها حذفت كسرة الواو لثقلها بواسطة
كسر ما قبلها ثم قلبت ياء لسكونها بعد كسرة قوله اذ وزنها فعل
بالاسكان اي مع فتح الفاء فان الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بثبت
واجيب عن حجة سيبويه بان الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني لا ترد عليه
عينه الى سكونها اي في المقتضي لقلب اللام الفا موجود قوله من باب
من قوة اي باب ما عينه ولامه واو وفي الاصل واصله ذو بالتشديد في
حذفت الواو الثانية لما تقدم وضمت الذال لمناسبة الواو قوله
واصله فوه اي بدليل قولهم في الجمع افواه وفي التصغير فويه حذفت
منه الهاء اعتباطا ثم اذا لم يضف يعوض من واوه ميم لما سيأتي لانها
من مخرجها واقوى منها على الحركة واذا اضيف جاز التعويض وتركه
وهو الاكثر واذا لم يعوض يلزم الاتباع كما في اخواته قوله ورد
بسماع قصرها اي الموجب لفتح العين والاسم يوجد مقتضى لقلب اللام
الفا قوله ويجمعها على افعال اي حيث قالوا اباء واحماء وفعل الصحيح
العين لا يجمع على افعال قال الناظم لفعل اسما صح عينا افعل قال الشاطبي على افعال بل
ليس في هذا رد على الفراء بالنظر الى اب واخ لانه من زمان على
وزن فعل بالاسكان وفاء وهن يجوز جمعه على افعال وافعل اما بالنظر
الى حم فالرد فيه ظاهر لانه ليس فاهن قوله فيه يستثنى الاسماء اي
ذكر الشارح لما علمت من وروده كما في فيه تفخيم المجهول قوله وشرط
ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة اخذ الشارح من كون الكلام في الاعراب
بالنيابة والمقام مقام تعريف عن رجوع اسم الاشارة الى اقرب مذكور
وهو الفم والمثال شاهد صدق على ذلك قوله ان يضفن اورد عليه
ان هذا الاشتراط في ذو تحصيل الحاصل لانها ملازمة للاضافة واجيب

بان الشرط

بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه وهو ما عدا ذو لدلالة العقل ولا
في ذا لا ابالك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور واورد
عليه انه لو كان مضافا للضمير لكان معرفة ووجب الرفع وتكرار لا كما
سيأتي في باب لا النافية للجنس واجيب بان الغرض من هذا الفصل ان نفي
الاضافة كلا اضافة فلا يستنكر عن نزل الرفع والتكرار لكونه في صو
رة النكرة والخبر مقدر اي موجود ويكون الغرض ما ذكر انه وقع ايراد لا ابا لي
بالاعراب بالحرف مع اضافته للياء قوله لا للياء معطوف على متعلق بمعنى
المحذوف والتقدير ان يضفن لسائر الاسماء مظهرها ومضمرها لا للياء
وانما لم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون الا اليها لكون ياء المخا
طبة مختصة بالفعل قوله مع ما هو عليه الخ اشار به الى دفع اعتراض
على الناظم في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع انه اسـ
استغنى عن التصريح بهما لكونه ذكرها كذلك وزاد بعضهم على ما ذكر
ان لا تكون منسوبة اليها ورد بانه يغني عنه شرط الاضافة قوله
ذا اعتلال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه واعتلال مصدر
اعتل يعتل اعتلالا قصره للضرورة ومعناه الرفعة والشرف قوله
على انواع غير الياء اي انواع المضاف اليه المغايرة للياء قوله فانها تكون
منقوصة معربة بالحركات الظاهرة يرد عليه ان فا جا معربا بالحرف
مع انه غير مضاف في قول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا صهباء خر
طوما عقارا قرقفا والاسماء الاربعة من اسماء الخمر ويجاب بان ذلك شا
ذ فلا يرد نقضا وقال ابن مالك حذف المضاف اليه في المعطوف والمعطوف
عليه ونوى ثبوت لفظه فيكون المذكور اي فيها شبيها وفاؤها وقال ابن
كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين اي لاجل القافية ولنية
المضاف فيمد فاي التنوين يبقى مجردا على حرف فان الالف هي المنقلبة الاضافة

عن غير الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد بخلاف ما لو قلنا المحذوف التنوين له فانه كانت تمحى الالف لاجله فتبقى الكلمة على حرف واحد فيؤدي الى الاجحاف **قوله** يصح ضمان من في البحر فمه فبله كالحوت لا يروبه شيء فيلقمه اي يبتلعه وضمان خبر يصح منع من الصرف للوصفية والالف والنون والجملة بعده في محل نصب على الحال **قوله** تخلوف فم الصائم اي تغير رائحته ومعنى الطيبية عند الله ثناؤه عليه ورضاه ولا يختص بيوم القيامة كما قاله الخطابي والبغوي وابن الصلاح وذهب الشيخ عز الدين بن عبد السلام الى اختصاصه به لتقييده بيوم القيامة في رواية مسلم واجيب بان ذكر يوم القيامة لكونه محل الجزاء كذا افاده ع س على م نقلا عن ابن ابي شريف **قوله** وفيها نضاف للياء الخ اي مع جواز رد ما حذف منها وقلبه وادغامه في الياء **قوله** وانما تضاف لا اسم جنس اي نكرة او معرفة ومن الثاني والله ذو الفضل العظيم وانما اختصت بذلك لانه سبب وضعها التوصل بها الى الوصف بمعانيها باسماء الاجناس ولا ينافيه قول الفاكهي ومثله وقال المضافة الى اسم جنس ذو المضافة الى علم نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو ذو قوى علم او جملة نحو اذهب بذي تسلم لان مراده التمثيل في جواز النطق به لكونه واردا في لسان العرب وان كان الاول والثالث شاذين تامل **قوله** كما هي اختير له عن الضمير العائد لا اسم الجنس فانه يعامل معاملته والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا **قوله** غير صفة المراد بها ما اخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها وهذا القيد لا بد منه في اخراج الصفات لانها اسماء اجناس بقول بعض الحواشي والظاهر ان التقييد بغير صفة لبيان الواقع

لان اسم

لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد **قوله** او مجموعة جمع سلامة اي لمذكر او مؤنث فان جمعت جمع سلامة لمذكر اعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم وان جمعت بالالف والتاء فهاتان زائدتان مع لام الفعل اعربت اعراب الجمع بالالف والتاء افاده ابن قاسم قال المصنف وما ذكره من سماع جمع الحم هذا الجمع تبعا لابن هشام مخالف فيه قول المصنف ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه انتهى وقد يجاب عن ابن هشام بانه حجة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ لكن اقتصاره على هذه الثلاثة بخلاف حكاية غيره سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه لا يقال فم جمع فمون وفيمون قال ابو حيان وهو في غاية القلة انتهى **قوله** قال في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب الخ وابعده فيه بان الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل والحروف الظاهرة وافية بالدلالة المطلوبة فلا معنى لالغائها وجعل امر مقدر منتزع فيه دليل لا قال الفاكهي ولا ممتنع في جعل الاعراب حروفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسها وهو علامة التثنية والجمع **قوله** ثم انقلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما **قوله** وهذا اولى الخ يرد عليه ان حركة هذه الفاء عارضة فلا تنهض موجبا لقلب الواو المتحركة الفا واجيب بان حركة الفاء في الاصل غير عارضة والحكم بذهابها والاتيان بحركة اخرى للاتباع امر فرضي تقديري او فيه حرج يأباه بناء على سنن واحد وعلى تسليم عروضها فقال انما كانت عوضا عن حركة اصلية اعطيت حكمها **قوله** وذكر في التسهيل ان هذا المذهب اصح اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه الاسماء افاده الدماميني فيلزم بمكن تمشية كلامه هنا

عليه بأن تجعل الباء في قوله وارفع بواو للمصاحبة لا للاستعانة قال ابن
هشام قلت يأبى ذلك قوله وغير ما ذكر ينوب نحو جا اخو الخ وانه ذكر
هذا الباب في عداد ابواب النيابة لا فيما فقد راعا به اه افادة البهوتي
قوله من جملة عشرة مذاهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
وبالحروف وبالاشباع وعليه المازني والزجاج ورد بأن الاشباع انما يكون
للضرورة وبأنه يلزم بقاء فيك وذي مال على حرف واحد الرابع كالثالث
والحركات منقولة من الحروف ورد بأن شرط النقل الوقف وسكون المنقول
اليه وصحته وصحة المنقول منه وبأنه يلزم عليه جعل الاعراب في غير الآخر
مع وجوده الخامس كذلك ولا نقل بل هي الحركات التي كانت قبل وثبتت
الواو في الرفع لاجل الضمة وقلبت الفا لاجل الفتحة ويا لاجل الكسرة ورد
بأن هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فسا
ده وان كانت لاما لزم جعل الاعراب في العين مع وجود اللام السادس
انها معربة بالحركات والحروف معا ورد بأنه لا نظير له السابع انها معربة
بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع
ورد بأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا وبأن العدم لا يكون علة الثامن
ان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف والبقية معربة بالحروف
ورد بأن الفرق تحكم التاسع انها معربة بحركات مقدرة قبل حروف
العلة منع من ظهورها طلب حروف العلة لحركات من جنسها العاشر
ان الحروف دلائل اعراب هكذا رأيته وانظر ما المراد به **قوله** للفرق
بينها وبين المجرد ان قلت يحصل الفرق بالعكس قلنا انما لم يعكس
ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع **قوله** لانها تشبه المثنى الخ اي ولما
فيه من الاشارة الى تفضيلها على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف
الثلاثة لاصالتها بالافراد افاده البهوتي **قوله** فلا تستثنى ام كل

منها

منها الخ ح يظهر هذا في هن وذو وهكذا قال بعضهم وقد يقال الهن يستلزم
مثله ذلك وذو يستلزم مصاحبا بفتح الحاء تأمل **قوله** فيمن ابي بالتشديد
كقول الشاعر فلا وابي لا انساك حتى ينسى الواله الصب الحبيبا وخصه
البصريون بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع سلامة وعلى
الجواز فالظاهر ان رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها يا والياء لا تصلح للرفع
كما قالوا في جمع المذكر السالم اذا اضيف للياء جاء مسلمي ففي ان الفعل اذا اضيف
للياء دنت واوه وقلبت يا فهل يقال هو معرب بالحروف وبالمقدرة رفعا ونصبا
والظاهرة جرا او معرب بحركات مقدرة الظاهر الثاني لانا فهم انها اذا اض
اضيفت للياء اعربت بحركات مقدرة ولان الاعراب لو كان بالحروف لظهرت
الالف حال النصب ولم تقلب بالعدم المقتضي للقلب كما لم تقلب الف
التثنية في نحو يداي ورحاي في الاشباه والنظائر يفرق بين الالفين بان
الف التثنية وجد فيها سبب وحكم يقتضي قلبها يا وهو وقوعها
موقع مكسور وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا سببان ما ذكر وانكسار
ما قبلها في التقدير من جنسها فان الفا تكون مانعة لما بعدها فقوي سبب
القلب فلم يعتد بالعارض **قوله** بالالف ارفع المثنى اي سواء اضيف الى
ظاهر او مضمر او لم يضف وسواء كان تثنية اسم مجرد مذكر كالزيدين
او مؤنث كالهندين او صفة كالمسلمين والمسلمتين او جمع تكسير
كالجمالين او اسم جمع كالركبين او اسم جمع جنس كالغنمين واشترط
الاول الاكثرون لكل ما يثنى ثمانية شروط الافراد فلا يثنى المثنى والمجموع
على حده وجمع التكسير الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى
المبني واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للدلالة على اثنين
وليست مثنيات حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ونقله من
ادلته واما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل

للحكاية به لبل حذف منها وصل الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب
اسناد مثلا اتفاقا ولا تركيب مزج على الاصح وان زيد الدلالة على اثنين
ما سمي بهما اضيف اليهما ذوا او ذوات واما المركب تركيب اضافة
فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير
فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل يقصد تنكيره ثم يثنى ولذلك لا تثنى
الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس
اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فمن باب التغليب السادس
اتفاق المعنى فلا يثنى الحقيقة والمجاز ولا المشترك اي مع اختلاف
المعنى اما مع الاتحاد فلا يمتنع واما قولهم القلم احد اللسانين
فشاذ السابع ان لا يستغني بتثنية غيره عنه فلا يثنى سواء لانهم
استغنوا بتثنية سي عنه واما قوله فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا
سواءين فاجعلني على حبها جلدا فشاذ وان لا يستغنى بالملحق
بالمثنى عنه فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا قال الناظم
واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا الثامن ان يكون له
ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس
والقمر فمن باب التغليب وزاد بعضهم شرطين اخرين ان يكون له
فائدة فلا يثنى كل ولا الاسماء المختصة بالنفي كاحد وعريب وديار
وان لا يشبه الفعل فلا يثنى افعل من ورد بعض المتاخرين بان الشرط
الاول معلوم من اتفاق المعنى فهو مغنى عنه وان المانع في الشرط
الثاني عارض نشأ من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته
يصح ان يثنى **قوله** نيابة عن الضمة انما نابت عنها لانها
لما صلحت للاعراب بتغيرها والرجع اسبق انواعه جعلت
علامة عليه نيابة عن الحركة الاصل وهو الضمة **قوله** والمثنى اسم

الخ

الخ اي اصطلاحا واما لغة فبمعنى المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته **قوله**
ناب عن اثنين اي دل عليهما وضعا ولا دلالة للعقل في التعريف على [illegible]
حيثما وقع في التعاريف يراد به الاشتمال فلا يرد ما سمي به من المثنى **قوله** اتفقا
في الوزن والحروف اي مع اتفاقهما في المعنى لتخرج المشترك بالنسبة لمعنيين
مختلفين كعينين للباصرة والجارية والحقيقة والمجاز وصحح ابن مالك الجواز
معللا ذلك بان الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز
بالاتفاق والعدول عنه اختصار فاذا جاز في احدهما فليجز في الاخر فيما سما
وبعضهم بنى المسألة على القولين في استعمال المشترك في معنييه **قوله**
بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف اي بالواو خاصة وهو اصل مرفوض
لا يرتكب الا لضرورة كقوله كان بين فكها والفك او لقصد تكثير كقوله
لو عد قبر وقبر كان اكثرهم ميتا او بقصد ظاهر كمار رجل طويل ورجل قصير
او مفرد كقول الحجاج انا لله محمد ومحمد في يوم وحد ولو اراد محمد
ابني ومحمد اخي وقد يكون للتكثير بدون عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وله
واورد عليه اللقاني انه صادق بالضمير في انتما فانه ناب عن اثنين والتثنية
اذ هي مغنية عن انت وانت ورجل ورجل وامرأة وامرأة واجيب عن الاول بان
المراد بقوله اسم معرب بقرينة المقام اذ الكلام في المعرب وعن الثاني
بان المراد كما هو ظاهر العاطف والمعطوف من لفظه لا من معناه **قوله**
فاسم ناب عن اثنين الخ هذا ظاهر في ان مجموع الموصوف والوصف جنس
في التعريف والاولى والاحسن ان يجعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول
مخرجا لنحو رجل ان يع ما ثنيا فانه يدل على اقل من اثنين ولنحو صنوان فانه
يدل على اكثر وليس منه ما يرجع البصر كرتين لان دلالته على الكثرة ليس
بالوضع كما هو ظاهر فسقط ما في الحواشي **قوله** نحو العمرين في عمر وعمرو
وان قلت عمر واخوه من عمر بسكون عينه فلم لم يراع في التغليب قلت

لمثنى الثاني بدلالته على الاثنين كما قيل به في قوله عليه افضل الصلاة والسلام
والسلام اللهم انصر الاسلام باحد العمرين وقيل انما غلب عمر في الحديث
الشريف للاشارة بطريق الكشف النبوي الى انه هو الذي سبقت له
السعادة الازلية **قوله** وبالثاني نحو العمرين في ابي بكر وعمر فقد يقال هو
خارج بالاول للاختلاف في الوزن ايضا فلا حاجة لاخراجه بالقيد الثاني
قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ اي كما خرج به نحو شفع وزوج لان انتفاء
الزيادة المذكورة يصدق بصورتين بما لا زيادة فيه اصلا كزوج وشفع وما
فيه زيادة لا تغني كاثنين واثنتين **قوله** في كلت رجليها سلامى
واحدة نهاهم كلتاهما مقرونة بزائدة السلامى بضم السين وتخفيف
اللام وفتح الميم واحدة السلاميات وهي العظام التي تكون بين مفصلين
من مفاصل اصابع اليد او الرجل **قوله** وكلا هذا انشو وعم في ذكر بعضها
حمل على المثنى مما خرج بقيد التعريف واقتصر على المشهور واصل
كلا كلو قلبت الواو الفا واصل كلتا كلوا قلبت الواو تاء والالف للتانيث
ولزم ان لام الكلمة وهي الالف المنقلبة عن الواو في الاولى والالف التانيث في
الثانية اعرابا بالالف البصريين وقيل الالف في الاولى والتاء في الثانية
منقلبتان عن ياء وقيل التاء زائدة للتانيث ورد بوقوعها حشوا وبعد سا
كن غير الف وانما وقعت حشوا في نحو بنتان مثلا مع انها للمؤنث
بالذكر واستدل على كون اصل الواو في الاولى ياء بقلبها تاء في التثنية عند
سيبويه اذا سمي بهما **قوله** حال موكدة لان كلا مثنى وقيل بعضهم لا يكون
الا مضافا اليه وقيل هو سببية واحترز بها عن نحو المكبرين كلاهما بان يقال ان
وكلا بعد ما من كلا ورد بانه لا يقال كلا وانما يقال كل كيفما وعلى التنزل
وارخاء العنان فكلامنا في اعراب الاسماء وكلا الفعلية لم تكن خارجة حتى تخرج
الا بدءا التاويل ثم قال وقال فقيمتنا التوابع احترز به عما اذا اتصلنا بالضمير

غير

غير مضافة اليه كقولك زيد وعمرو وهما كلا الرجلين فان الانتصال يشمل الفعلي
والبعدي وهو ظاهر لا محيد عنه **قوله** واوقع بالالف كلا الخ اشار به الى ان
كلا معطوف على المثنى وان مضافا حال من نائب فاعل وصلوا ان متعلق مضافا
محذوف لدلالة الكلام عليه **قوله** وكلتا كذلك يحتمل ان يكون مبتدا وخبرا
وان يكون كلتا معطوفا على كلا وكذلك حال **قوله** وبعضهم يعرب بها اعراب
المثنى في هذه الحالة ايضا اي حالة الاضافة الى ظاهر وهي لغة كنانة
وفيها دلالة على ضعف القول بانهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة
وان انقلاب الفهما جرا ونصبا كانقلاب الف لدى فانه لو كان كذلك لم تنقلبا
مع الظاهر في لغة ففيها الحاقهما بما شبههما به جرا قوي **قوله** ومنه
قوله نعم الفتى الخ الشاهد في كلانا فانه تاكيد لنا المجرور بالباء ولم يضفه
اليا مع اضافته للضمير فدل على انه معرب اعراب المقصور وعليه فيكون
الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى **قوله** ملازما للاضافة
اي الى ما دل على اثنين نحو كلاهما وكلتا الرجلين او ما هو في قوة ذلك نحو
كلانا واما قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فعلى التاويل
بالمذكور وسياتي بيان ذلك في شرح قول الناظم لمفهم اثنين معرف بلا
تفرق اضيف كلتا وكلا **قوله** وقد اجتمعا اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
قوله كلاهما حين جد الجري بينهما الخ الضمير للفرسين وجد الجري بينهما
من المجاز العقلي اي جدا في الجري واختار كلا فانه المبالغة في شدة الجري
لها الا نجفى واقلعا كعبا ورابي من ربا العرس بي بوادر بوا اذا انتفخ من عدو او فزع
والشاهد فيه حيث اعتبر في اقلعا المعنى فثنى وفي رابي اللفظ فافرد **قوله**
وبه جاء القران ظاهره ان القران لم يجي باعتبار المعنى وليس كذلك فان قوله
كلتا الجنتين آتت اكلها جاء على اللفظ ثم قال عز من قائل وفجرنا خلالهما نهرا
جريا على المعنى ويمكن ان يقال مراد الشارح وبه جاء القران نصا والضمير في

خلافهما يحتمل رجوعه للمثنى فلم يكن رجوعه لكلتا متعينا وان كان رجوع
الضمير للمضاف اكثر من رجوعه للمضاف اليه قوله اسماء من اسماء
التثنية اي من الاسماء الدالة بالوضع على كون المدلول اثنين ولما لم يكن
من جملة المقصود عقبه بقوله وليسا بمثنيين حقيقة قوله يجريان
مطلقا اي سواء افردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان اي شهادة
اثنين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم او ركبا نحو فانفجرت منه
اثنتا عشرة عينا او اضيفا نحو اثناكم وثنتاكم ولا يقال اثناهما
لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة اثنين اليه اضافة الشيء
الى نفسه ولا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في عدد مخصوص فا (هو)
ضافة اثنين اليه من اضافة العام الى الخاص وبخلاف كلا وكلتا فانهما (التام الذي)
ليسا بنص في التثنية حتى يقال فيهما على ضمير التثنية لان لفظهما
مفرد ومعناهما مثنى فحصل الفرق بينهما وبين اثنين قوله وتخلف
اليا الخ اي تكون في موضعها وقائمة مقامها من حيث انها دالة على
مقتضى العامل لا في النوع الخاص الذي ثبت لها وهو كونها علامة
للرفع وفي لبيك ونحوه خلفت اليا الالف تقديرا قال المهوني فقد يورد
نحو لبيك فانه مثنى منصوب باليا ولا يقال خلفت اليا الالف لانه
لم يستعمل مرفوعا والجواب خلفتها في التقدير فان قلنا هذا مثنى
فان مجرده فلتا فقد انشد دعوت فيا لبي اذا دعوتني لهم . نعم (هدرت)
ينبغي ان يعد تثنيتها بالمثنى لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير وكلام
الناظم يشكل بقول الشاعر ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد
عقعقان وبوم والجواب ان العرب قد تنزع الفاعل المفعول معا لجمعهم
المعنى نص عليه صاحب البسيط وانشد عليه هذا البيت وعندي
اجود منه وهو ان الاولى جا على لغة قصر المثنى فتبعه المعطوف على

ظاهر

ظاهر اللفظ وهو على التوهم اه قوله في هذه الالفاظ جميعا يوهم ان لفظ
جميع في كلام الناظم توكيد حذف مؤكده وهو ممنوع كما قال الشارح
في خاتمة التوكيد لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح لان
المؤكد مريد للتطويل والحاذف مريد للاختصار فتنافيا وجاز الخليل
نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما وقدرهما صاحباي انفسهما
فيحتمل ان يكون الشارح هنا جرى على مذهب الخليل ويحتمل ان يكون
حل معنى لبيان مرجع الضمير تأمل قوله بعد فتح فقد الغافل انه حشو
لا فائدة فيه قال في النكت وليس كذلك بل فيه فائدتان احداهما التنبيه
على ان ما قبل يا المثنى والملحق به مفتوح بخلاف الجمع والملحق به فانه
مكسور الثانية تعليل الفتح وهو انه لما كان ما قبل اليا مفتوحا مع
الالف لمناسبتها ابقوه مع اليا على ما كان لو في فيه قبل مجيئها العدم
ما يقتضي زواله قوله نصبا على الحال الاولى جعلهما منصوبين على الظرفية
الاعتبارية اي وقت جر ونصب لان مجيء المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور
على السماع كما سيذكر غير مرة وقال في النهر بل مفعول لاجله اي ارادة
نصب وجر فيكون قلبيا وبعضهم نصبهما بنزع الخافض وهو مردود
لانه لا ينقاس الا مع ان وان وكي لا غير كما سيأتي قوله من المجرور يعني فيه
ان المجرور يعني مذكرا كان الظاهر مجرورا او منصوبا الا ان يقال اكتسب التانيث
من المضاف اليه قوله وسبب فتح ما قبل اليا اي ابقاء فتحه قوله الا ثنتان فانها
خلف الخ اي ولئلا تقع اليا بين كسرتين لو كسر ما قبل اليا مع كسر النون وذلك
مستثقل جدا قوله وهي لزوم الالف اي والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور
ومن عجب هذه اللغة من يجعل الاعراب بحركات مقدرة ظاهرة على النون اجرا
له مجرى المجرد حكى الشيباني هذا عن قبيلة قوله لصها بالصاد المهملة اي
عضو نيب كما في القاموس قوله وجعل منه ان هذان لساحران لدلالة

فيه على ما ذكر لاحتمال أن يكون اسم إن ضمير الشأن وساحران خبر مبتدأ محذوف و
أي لهما ساحران والجملة خبر إن لهما ساحران خبران وأن تكون إن بمعنى نعم
كقول ابن عمران وراكبها حين قال له اعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك
قوله ويمنع الصرف أي مع العلمية وزيادة الألف والنون قوله كأن تسميها
بإن اسم للمستثنى المحكي بتين المثنى المثنيين لعدم النظير فيهما كما في القاموس
قوله وبيانا تنازعه كل من الفعلين بعده وأعمل الثاني لا الأول على قياس ما
سبق قوله نيابة عن الكسرة والفتحة مفعول لمحذوف وجوبا أي نابت
الياء فيما ذكر نيابة أو أعرب بما ذكر بالنيابة وقت نيابة أو لأجل النيابة
ولا يصح عمل المذكور فيه لتنظير ما سبق لك في الأسماء الستة قول بعض أرباب
الحواشي أي حال كونها نائبة عن الفتحة والكسرة غير سديد لوجهين
الأول لزوم كونه معمولا للمذكور وهو غير صحيح لما علمت الثاني أن نيابة
مصدر ومجيئه حالا سماعي وقدم الجر لأنه الأصل والنصب محمول عليه
قوله سالم جمع الخ من إضافة الصفة للموصوف والإضافة على معنى من
وشرطها موجود والاحتراز بالسالم عن المكسر وهو ما تغير فيه بناء
واحده بأحد ستة أمور زيادة فقط كصنو وصنوان أو نقص فقط كتخمة
وتخم أو تبديل شكل فقط كأسد وأسد أو بالثلاثة كغلام وغلمان أو باثنين
منها كرجل ورجال ورسول ورسل ولا فرق في التغيير بين الظاهر كما مثل والمقدر
كفلك وشمل أنه بأنواعه معرب بالحركات الظاهرة وسيأتي الكلام
مبسوطا في بابه قوله ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم أي باعتبار
معناه لا لفظه فلا يرد نحو زينبا وحبلى لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون
وحبلون ولم يحده اكتفاء بحد المثنى لأنه يعلم منه بالمقايسة وحده الجا
مع الثاني يدال على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده وشرطه شرط
المثنى مع ما يأتي قوله لسلامة بناء واحده أي إلا لإعلال فلا يرد نحو الأعلون

وواضون

وواضون قوله لأن كلا منهما الخ علة للثالث أو لمحذوف أي إنما يكون كل على حد
المثنى وما يلحق به لما ذكر قوله ما كان كعامر علما أي شخصيا لأن العلم الجنسي
يستعمل استعمال أسماء الأجناس أي أفراده المجهولة المنوي فقال في النص يجمع ودخل
في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو أجمع فإنه يقال أجمعون واشترطت
العلمية لأن هذا الجمع غير العلمية التي أثبتها لأجله فإن قيل إذا ثني العلم أو جمع
زال معنى العلمية منه لأن تثنيته وجمعه يقتضيان ذلك إذ العلم دال على الوحدة
كما يؤخذ من حده والتثنية والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان وحينئذ
فلا معنى لذلك الاشتراط وأجيب بأن ما ذكر من العلمية شرط للإقدام
على الحكم وزوال معنى العلمية شرط لثبوت ذلك الحكم بالفعل قال الدماميني
وقد عن لي أن أنظم ذلك لغزا فقلت يا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يعلوا
في منازل سعده ألم بكم شخص غريب لتحسنوا بإرشاده عند السؤال
لقصده فبينوا ما أمر شرطتم وجوده لحكم فلم تقض النحاة برده فلما
وجدتم ذلك الأمر حاصلا منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده وهذا لعمري في
الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون برده ويجاب بما تقدم وقد نظمه
بعضهم مضمنا المدح فيه الإشارة إلى الجواب أيضا فقال أمام العلا يا من
من غير إلى الحمى سؤالا جعلت الفضل أي عقده وفي جمع آي السبق قدمتا
ناصبا له علما يهدي إلى سبل رشده وزدت بما الفكر وحده ما بما مضى
اقتضينا مبادئه إذا ثبتنا أحكام عده والغزت في جمع السلامة ما
حكيت اشترطنا مبنى الشرع الوارد إذا شئت طوى جمعها علمية
لنجو بن إقدام لكي روم طرده وبعد انتفاء شرط الثبوت فهاكه
جوابا بوجه بين عند قصده فلا زلت في أوج المعارف راقيا مع الشرف
الأسنى منازل سعده وفيه الحاذ في العلم بكونه غير معد ولعله منع
تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال القول جائز أن رجلان كلاهما عمر

وكلهم عمي قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه **قوله** لمذكر اي في المعنى لا في
اللفظ فلو سميت رجلا بزينب وسعدى قلت زينبون وسعدون كما انك
اذا سميت امرأة بزيد مثلا جمعته مؤنثا بالالف والتاء وقلت زيدات **قوله**
عاقل لا يرد عليه جمع اسماء الله وصفاته لانه مقصور على السماع
لكونها توقيفية وخص اولو العقل بجمع التصحيح لشرفهم من غيرهم
والصحة اشرف من التكسير **قوله** في التسهيل وكون العقل لبعض مثنى او
مجموع كاف وكذا التذكير مع اتحاد المادة اي لا مع اختلافها فلا يقال
رجلان في رجل وامرأة **قوله** خالية من تاء التانيث قيد به لان المؤنث
بالالف كحبلى وحمراء علمين لمذكر يجمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب
الهمزة واوا فيقال حبلون وحمراوون قال ابو حيان فلو سمينا رجلا
بزينب او سلمى او اسم جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسماها
فتجوز الا اذا اعتبار اللفظ قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع طلحون
وقيل طلحات فاعطي حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة
طلحات بالحاق عدده مع التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا
بمعناه ولاي شيء قيل زينب فلم تزد التاء في التصغير تنزيلا للحرف
الرابع منزلة تاء التانيث ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينب
تنزيلا له منزلة طلحة اهـ واجاب البعض بان المراعى عندهم اولا وبالذا
ت انما هو المعنى فيتعين مراعاته اذا لم يوجد مانع منها والا روعي
اللفظ ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحات
فراعوه وقالوا ثلاثة طلحات بالتاء وفي جمع المذكر السالم وجد ما
يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التانيث فلم يقولوا طلحون وراعوا
اللفظ فجمعوه جمع المؤنث السالم لئلا يكون له المعنيان زيادة
المؤنث **قوله** ومثل التركيب ومن الاعراب بحرفين الاولى حذفها لانها

شرط

شرط المطلق الجمع مصححا او مكسرا وكلاهما ينافي شرط جمع السلامة فخصو
صه ولذلك حذفها المرادي معللا بما ذكر **قوله** واجازه بعضهم اي مطلقا
وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فقيل تلحق العلامة
بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول وتحذف في الثاني فيقال سيبيون
قوله او الاسنادي كبرق نحره اي لمع عنقه ومثل الجمع التثنية فان اريد الد
لالة على اكثر من اثنين مما سمي به اضيف اليه ذو واضافة المسمى
الى الاسم كذات مرة وكذا يقال في المركب المزجي وسكتنا عن المركب
الاضافي اذا جعل علما وحكمه انه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني
فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة
جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما
قوله او الاعراب بحرفين كالزيدين والزيدون ان اعرب كل منهما اعرابه
قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين في كلمة واحدة فان اعرب
بالحركات جاز جمعهما لانهما لا يجمعان حينئذ لكن عن نهاية زيادة الاسم
وهي سبعة احرف **قوله** خالية من تاء التانيث اي الموضوعة له وان
استعملت في غيره ليصح اخراجه علامة فانها لتاكيد المبالغة
لا للتانيث **قوله** ليست من باب افعل فعلاء الاضافة لادنى ملابسة
اي افعل مذكر فعلاء ومثله ما بعده من ما ذكر يعني قول صاحب التوضيح
قابلة للتاء او تدل على التفضيل وانما اعتبر في الصفة قبول التاء لتقوى
لها بعد على شبه الفعل وانما جمع هذا الجمع ما اشبه الفعل لحاقه في نحو
واو الاخرة اذا وصف به مذكر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه
وهو فرع التنكير فاشبه الفعل **قوله** كصبور وجريح الاول بمعنى فاعل
والثاني بمعنى مفعول فان جعلا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع **قوله** اجاز
الكوفيون ان يجمع نحو طلحة الخ اي مما فيه التاء من اعلام المذكر فيقال

طلحون جمع في التنا استدلوا على ذلك بالسماع والقياس اما السماع فقولهم
في علامة للرجل المشهور رجعنا للعلامة الفامة علامون ومعنوي اما القياس
فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير قالوا في عقبة اعقاب ورد بان ما سمع
شاذ وجمع التكسير يعقب تا التانيث التا المحذوفة وفي جمع السلامة
لا تا التانيث فيه فلا يتم القياس لوجود الفارق وعلى ان جمع التكسير لم يرد
منه الا ما ذكر فلا يقاس عليه **قوله** يستثنى مما فيه التا الخ ولا ينافيه
ما سياتي من ان ما ذكر ملحق بالجمع لا جمع لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما
سياتي في غير العلم ويشهدها هي ولا يخفى لاكن سياتي عن النص ان محل
جواز جمع ثبة اذا كان علما والا كان جمعه شاذا وقد يقال ما سياتي
فيما اذا استعمل قياسا كما يصرح به الشارح فكلام النص يخ موافق لما
ذكرنا تامل **قوله** فانه يجوز جمعه هذا الجمع على مذهب الجمهور وخالف
المبرد فقال لا يجوز في عدة الا عدات ولا يجوز عدون **قوله** يقوم مقام
الصفة التصغير اي لانه يؤول الى الوصف في المعنى فقولنا رجيل معناه
رجل حقير او غير ذلك مما يقتضيه المقام **قوله** من الذي هو ما ان
طر شاربه الخ ما نافية وان زائدة وطر بالفتح اي نبت يطر طرورا
كمد يمد مدا ويقال طر بالضم ايضا بهذا المعنى وبمعنى قطع ومنه طر
النبات والعانسون جمع عانس وهو الذي يبلغ اوان التزوج ولم يتزوج
والمرد جمع امرد وهو من لم يبلغ اوان الانبات فليس مكررا مع قوله
ما ان طر شاربه لان المراد مع بلوغه اوان الانبات فلا يحتاج لدفع
التكرار بجعل ما بمعنى حين **قوله** وبه عشرين الخ هذا شروع في
ذكر ما الحق بالجمع الخ وهو اربعة انواع اسما جموع كعشرين واولو وجموع
لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجموع جعلت اعلاما كعليين
وجموع تكسير كارضين وسنين والمراد بباب عشرين الجاري على سنته

وطي بقيته

وطي بقيته من اسماء الاعداد المعربة بالواو والياء والنون وكلها في التنزيل قال
تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة فتم ميقات ربه
اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا
ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون
نعجة وهذه اسماء جموع لانها لا واحد لها من لفظها ولا من معناه **قوله** الحق
خبر المبتدا قال المعرب وكان حقه ان الحقا بالتثنية ولكنه افرد على ارادة
ما ذكر **قوله والا** لزم صحة اطلاق الخ وذلك لان المعدود على تقدير جمعيته
ما ذكر ثلاثة وعشرة واقل ما يصدق عليه الجمع ثلاثة **قوله** وهو باطل اي اللازم
المذكور وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم وهو كونه جمعا **قوله** فاهل
ليس بعلم ولا صفة اي بل هو اسم جنس جامد واورد عليه قولهم الحمد لله
اهل الحمد واجيب بان الاضافة في الاهل بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء
قوله لانه اسم جمع اي لذي وقيل جمع له على غير لفظه قال تعالى نحن اولو قوة
ولو كانوا اولي قربى قوم اولي باس شديد قال السندوبي وكتابته بالواو
اي بعد الهمزة لمناسبته اللفظة رفعا وللفرق بينه وبين الى الجارة اي في الرفع
نصبا وجرا **قوله** اما ان لا يكون جمعا لعالم اي بل يكون اسم جمع له **قوله** او يكون
جمعا له غير مستوف للشروط كما يدل عليه ما بعده والمراد منه اصناف العقلاء
على راي صاحب الكشاف قال العالم اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين
وانما جمع ليشمل كل جنس مما سمي به او اصناف العقلاء وغيرهم على راي ابي
الحسن وعليه حمل الشارح ولذا قال باعتبار تغليب من يعقل وهو حينئذ مساو
لمفرده والمحذور انما هو كون المفرد اوسع دلالة من الجمع ولا ينافيه قول الشارح
رح ويجب ان يكون الجمع اعم من مفرده لانه ناظر الى الغالب **قوله** فهو جمع
لغير علم ولا صفة وسوغ الجمعية المذكورة ما فيه من معنى الوصفية وهي الدلالة
على معنى العلم **قوله** وانما هو اسم لا على الجمع فيه ان الاية تدل على انه

اسم للكتاب الذي فيه الاعمال فعلى هذا قوله ان كتاب الابرار لفي عليين على حذف مضاف اي محل كتاب ... فقوله
ان كتاب الابرار لفي عليين وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه كل
ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وقيل جمع على اختلاف في معناه فقيل
هو اسم مكان وعليه فهو جمع غير مستوف للشروط لفوات شرط
العقل وقيل هو اسم ملك فيكون جمعا حقيقة وعليه فيقدر مضاف في
الآية اي لفي حفظ عليين اي ملائكة اسم كل واحد منهم علي قوله وارضون
مبتدأ خبره شذ اي من باب سنين لعدم استيفائه لانه لا واحد له ولا
تعويض فيه وليس ارضون معطوفا على ما قبله وجملة شذ محلها الانتصاب
ان هذه اللفظة من الملحقات وليست داخلة تحت ضابط وليس كذلك
لما علمت ان فائدة يبين الظاهر ان فائدة ما ذكر في احد الاعراب يبين هذا الاخير
بحكم قال ثم ان هذه الملحقات لا تشذ وذ فيها في ملحقات المثنى وجعل الشاطبي
شذ خبر قوله والاهلون وما عطف عليه وقوله والسنون مبتدأ خبره
محذوف اي شذ وفي شرح العمدة للمصنف ما ملخصه ان عالمين واهلين مستوفيان في
الشذوذ واما ارضون وسنين فشذ منهما افادة المسند وبه تم قال وبقي من
الملحق بجمع المذكر وليس جمعا ما اخبر الله تعالى به عن نفسه تعظيما نحو
فنعم الماهدون ونحن الوارثون وكنا به عالمين افادة الناظم في شرح العمدة قوله
بفتح الراء وقد تسكن في الجمع ضرورة كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني
سدوس خطيب فوق اعواد منبر وانما فتحت الراء في الجمع تنبيها على
ان حقه ان يجمع على ارضات ولم يقع في التنزيل مجموعا بل ورد في حديث
من غصب قيد شبر من ارض طوقه من سبع ارضين يوم القيامة افادة الا
السندوبي قوله جمع ارض مسكونها وجمع ارض هذا الجمع لانه ربما يورد
في مقام الاستعظام كالبنين قوله قياسا اي لا شذوذا وهو منصوب على التمييز
والشاذ قياسا ما خرج عن القواعد واستعمالا ما قل وقوعه وان دخل تحت ضابط

ضابط قوله بدليل انه وبدليل ما عباده اي ان رضي وتسعة قوله كذلك اي كالارضين
في كونه شذ قياسا فما ذكره بعد بيان لوجه الشبه قوله ولم تكسر اي تكسر
تكسيرا يعرب بالحركات وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت
لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والنون او الياء والنون جبر حذف لامه
وشرط بعضهم شرطا اخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون
ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو ايضا التبس المؤنث
بالمذكر قوله اطرد فيه الجمع اي كثر وشاع استعماله وهذا بناء في قوله انما شذ
قياسا قوله سنوا وسنهات الظاهر ان التمثيل لان كلا منهما له دليل يقتضي
كون الاصل ليست الشفة العارض من الجمع او من مجيء الفعل على ما ذكر
لاقتضائه ان الاصل في الواقع احدهما وشذوذ احد الجمعين والفعلين لا على الحد
التعيين وانما حذفوا لام الكلمة وعوضوا عنها التاء كراهة تعاقب حركات
الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها قوله لقولهم في الجمع سنوات
وسنهات اورد عليه ان فيه دور التوقف الجمع على المفرد من جهة الجمع
الفرعية وقد توقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع
واجيب بان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود وتوقف الحكم باصالة
الحرف توقف علم فلم تتحد جهة التوقف قوله وفي الفعل سانيت وسانهت
اي والفعل المسند لتاء المتكلم او المخاطب يرد الاشياء الى اصولها كالجمع قوله
الشاطبي وان ردت اليك الفعل فاذقنا هنا قوله واصل سانيت الخ جواب
عما يقال اما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على ان الاصل الياء لا الواو فاجاب بان الياء
في الفعل منقلبة عن واو فجمع الاسناد قوله واصل عضة عضو بدليل جمعه
على عضوات قوله يقال عضيته وعضوته الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف
اذ لو كان مشددا قلبت واوه بالمجاورة منطوقة ثلاثة احرف وحينئذ
فقوله تعضية مصدر الفعل الاول ومصدر الثاني عضو بفتح الاول وسكون الثاني

وقوله او بي قتة تجي فتة تفسير لهما على ما يفهم من القاموس **قوله** لانهم
يرفعوا الغا ويلطمون فيه اي الغي ان علة لقوله جعلوا القرآن اعضا اي معنى فـ
فبعضهم قال ساحر الاولين وبعضهم قال شعر وبعضهم قال سحر وقد
يقال هذا الدليل لا يثبت المدعى لانه انما يدل على كون الاقوال متفرقة لا على
كون القرآن متفرقا الا ان يقال المراد تفرق وصفه تفريق الاقوال برأيه في شانه تامل
قوله اوعضة وبدليله تصغيره على عضيهة **قوله** اعوذ بربي من النافثات
في عقد ذي العاضه العضه . النافثات جمع نافثة من النفث وهو البصاق
اليسير يقال نفث في العقدة عند الرقي اي بصق فيها بصاقا يسيرا والعضه
مبالغة العاضه بمعنى الساحر **قوله** وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق
المختلفة لان كل فرقة تعتزي اي تنتسب الى غير ما تعتزي له الاخرى **قوله** عزو الذي في
التصحيح ان اصله عزي والذي في التصحيح فلامه يا **قوله** واصل ثبة الخ قال
في التصحيح ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتا نحو فانفروا ثبات
قوله وهي الجماعة اي لا وسط الحوض لانها ليست مما نحن فيه على الصحيح
لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام
ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بها **قوله** وشذ
اضون بكسر الهمزة وحذف الالف لا يقال فيه شذ وخذ اخر وهو كونه قد كسر
على اضاة لان ذلك في محذوف اللام لتكون عوضا عن لامه المحذوفة اما ما لم يحذف
منه شيء فتكسيره وعدم تكسيره سيان **قوله** واحرون جمع احرة جـ
بحسب الاصل واما في الحال فجمع حرة كما في التصحيح قال واحرون بكسر الهمزة
وحكى يونس فتحها وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات
حجارة سود كانها احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري
وكانها جمع احرة واورد انه باعتبار ذلك الاصل ما جمع سلامة وقد مثلوا
به لجموع التكسير الملحقة بجمع الصحة واجيب بان ذلك الاصل ترك وصار

نسيا

نسيا منسيا **قوله** والاوزن بكسر الهمزة وفتح الواو فيه وهي مفردة **قوله** ولام نحو
عدة وزنة اي غير علمين واصلها وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما استثقلت
الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء فان
كانا علمين لم تجمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون كما تقدم التنبيه عليه
قوله وهي العضة ظاهره مطلقا وقيدها الطيبي بالكراهم البهض وبه **قوله**
وهي اللثة بالي الهسا وبه في السن قال في القاموس اللثة التي بالي والجمع لثات ولثون
والتصغير ولبدات ولبدون لدبات كما غلط فيه بعض العرب اي نسبة واخرجه
عن القياس **قوله** ولام نحو يدة ودم اصلهما يدي ودمي بسكون عينهما **قوله**
وشذ ابون واخون اي وهنون لانها لم يعوض من لامها شيء **قوله** ولام نحو ابنم
واخت اصل الاول سمو من السمو هو العلو والثاني اخو بضم الهمزة وسكون
الخا **قوله** وشذ بنون في جمع ابن قال في التصحيح وقياسه جمعه جمع السلامة
ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية
ادت الى حذف الهمزة اه قال الجوهري اي لان ابنا اصله بنو حذفت لامه للتخفيف
وعوض منها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى اصولها فلما جمع رجعت الواو
فذهبت الهمزة وحذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تات الهمزة
واما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي
حذفها لانها متحركة بالفتح وهو خفيف وقد حذفناها لقصد التخفيف
فلو رجعت لزال ذلك الغرض او فيه ما تقدم في احوزان اراد وجوابا
فلا عود ولا اعادة **قوله** ولام نحو شاة وشفة اصل الاول شوهة بسكون
بسكون الواو فعجمة كصحفة فلما القيت الواو والها لزم انفتاحها وقلبت
الفا ثم حذفت لامها وهو الها وعوض منها ها التانيث اي قصد تعويضها
واصل الثاني شفهة حذفت اللام وهي الها وعوض منها ها التانيث **قوله**
على شياه وشفاه اي بالها فيهما واصل شياه شواه قلبت الواو يا لوقوعها

بعد كسرة **قوله** في جمع ظبة قال في التصريح بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة ما
طرف السيف او السهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة
وقال في القاموس الظبة كثبة حد سيف او سنان ونحوهما فيستفاد منها
ان كل ظبة يجوز فيها الضم والكسر **قوله** كسرت فاؤه في الجمع اي ما لم يكن
مضعف العين فيبقى على الفتح كمر وزح حرة وقد يقال ان الكلام في المطرد وهي
ومما شذ قياسا واستعمالا افاده البهوتي **قوله** على الافصح راجع لكل من
قوله كسرت فاؤه في الجمع وقوله لم يغير في الجمع بدليل قوله وحكي الخ وحاصل
ما ذكره ان مفرد باب سنة ان كان مفتوح الفاء او مكسورها جاز في فائه
الكسر والضم والكسر افصح وما كان منه مضموما جاز فيه وجهان على حد
سواء كذا رايت في حاشية البهوتي نقلا عن الشرح التوضيح ان الكسر اكثر
قوله نحو مائين جمع مائة وفئين جمع فئة ان مائة من باب سنة وبه صرح
في النكت وانظر هل لامه المعوض منها الهاء واو او ياء **قوله** ومثل حين
قد يرد ذا الباب اي باب سنة مثل حال من ذا او صفة لمحذوف اي ورودا
مثل ورود حين **قوله** على النون اي منونة وغير منونة ولا تسقطها
الاضافة **قوله** دعاني من نجد الخ دعاني امر ومعناه اتركاني وهو من
خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم والرواية في سنينه
باثبات النون ولم تسقط للاضافة فعلم ان نصبه بالفتحة لا بالياء
والالقاب سنينه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر
وانهم يجوز الفعل اللام بحركة على النون مع لزوم الياء لانها
اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب
موجودا لكان الاعراب فيه فكذا ما قام مقامه **قوله** في احدى الروا
يتين والرواية الاخرى كسني يوسف بسكون الياء مخففة ولا يجوز
تشديدها لانه لا يخفى **قوله** اي مجيء الجمع مثل حين الاولى ان يقول اي

الورود

الورود لان المجيء لم يتقدم له ذكر صريحا ولانه ضمنا بخلاف الورود على حذاء عدلوا
هو اقرب للتقوي **قوله** يطرد في جمع المذكر السالم الخ هذا اعم من جعل الضمير
يقتضي زيادة في التعبير وكانه قال ومجيء جمع المذكر السالم مثل حين
يطرد في جمع المذكر السالم فكان الظاهر ترجيع الضمير للاعراب بالحركات
مع الياء المعلوم مما سبق وهذا الظاهر ان يرد لمجيء الجمع في مرجع الضمير
مجيء جمع سنة وبابه والاول هو الظاهر فلا زيادة **قوله** رجوع عكس
الخ العكس ضد الشيء ولذا سميت الناقة الشديدة عكسا والاسم
ايضا والطلال بفتح الطاء المهملة الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب
بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الحديد والخشب واللبد ونحوها
وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين القباب ويروى في
ضاربين القباب حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم انه معرب
بالحركات **قوله** وقد جاوزت حد الاربعين فبله ما احل الذي هو حل وارتحال
اما يبقى على ولا يقين وماذا تبتغي الشعراء مني. الخ قوله حل اي حلول
وهو مبتدأ خبره ما قبله ويجوز جعله بالضمير بالرفع للاعتماد وقوله
لا يقيني اي لا يحفظني من وقايتي وقاية والشاهد في الاربعين حيث كسر
باضافة حد اليه **قوله** تنبيهان الاول الخ قال البهوتي نقلا عن شركان
حقه ان يقدم على هذا التنبيه على علة جعل الاعراب تارة بالحركات
وتارة بالحروف ثم يرتب عليه لم خص بعض المعرب بالحركات وبعضها بالاعراب
وبعضها بالحركات وبعضها بالاعراب بالحروف **قوله** من حيثما ان وقع المثنى
الخ بكسر الهمزة على راي الجمهور من اختصاصها بالجمل وبفتحها على راي
الكسائي من عدم الاختصاص وعلى انها مع معموليها في تاويل مصدر
مبتدأ والخبر محذوف اي من حيث ذلك موجود **قوله** لزم ان يكون للفرع مزية
على الاصل قال بعضهم فيه نظر من وجهين الاول انا لا نسلم ان التثنية والجمع

بفرعان لكل مفرد بل فرعان لمفرد تلك التثنية والجمع واذا كان كذلك لا تلزم المزية
حيثية الثاني انه لو كان سببا اعرابهما بالحروف مجرد الفرعية لوجب ان
يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فتامل واجيب عن الاول بانه يلزم
عليه المزية بالنسبة لمجرد التثنية والجمع وذلك كاف وعن الثاني بان
ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها **قوله** ولانهما فارعي اخرها الخ اي وجه فكان
تامة وفي نسخة لما كان الحرف لا يلايمها قوله فجعل اعرابهما بالحروف لان حروف
لما لا يغني زيادة **قوله** اخف منها اي من الحروف اي الاعراب بها مع الحركة
والظاهر زيادة الحركة الظاهرة وان اعرب بها بالحروف فقط اخف من اعرابه
بها وبالحركات الظاهرة معا ويدل له ما في بعض النسخ لان الحروف بغير
حركة اخف منها مع الحركة كذا قال بعضهم وفيه ان المسؤول عنه انما
هو الاعراب بالحروف وحده دون الحركات لا دون الحركات والحروف معا فلعل المراد
اخف منها اي من وجودها مع الاعراب بالحركة لان الاعراب بالحركات الظاهرة
مع وجود تلك الاحرف فيه ثقل تام **قوله** قل حروف الاعراب اي في الاسماء
لا مطلقا والا فالنون في الافعال الخمسة من حروف الاعراب فلا يتم الحصر
قوله ثلاثة هي الواو والالف والياء **قوله** والاعراب ستة اي رفع ونصب وجر
في المثنى ومثلها في الجمع **قوله** في نحو ابنا زيد اي من كل مثنى او مجموع
اضيف سواء كان مع الالف او الواو او الياء **قوله** لكونها مدلولا بها على
التثنية الخ اي ولكثرة دورانها في الكلام فهي اولى بالتخفيف وانما كانت
اكثر لشمولها لاولي العلم وغيرهم وللمذكر والمؤنث **قوله** لان كلا منهما
فضلة اي اعراب فضلة او المراد لان كلا من محليهما اذ الفضلة هي المجرور والمنصوب
لا الجر والنصب **قوله** ومن جنس المخرج حيثية تعليل فهو من عطف علة
اي ولان بينهما تناسبا في المخرج **قوله** لان الفتح الخ غير ظاهر لان الحركة تابعة
للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وفسر

على ذلك

على ذلك فتامل **قوله** بحركات مقدرة على الاحرف ورده الناظم بلزوم ظهور النصب
في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب
ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة
كما قدروا الكسرة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها خوف اللبس بين المثنى
وغيره ولذلك لا حظه من يلزم المثنى الالف وذهب الاخفش الى انهما معربان بحركات
مقدرة على ما قبل الاحرف ورده الناظم بان تلك الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت
لمعنى كالف التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان مقدرا فيما
قبلها لم يحتج الى تغييرها وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف
كخمسة عشر ويبطله اعراب نحو مسلمان ورجلان اتفاقا مع وجود ما ذكر فيهما
قوله وافتح يحتمل ان تكون الفاء زائدة لتزيين اللفظ وان تكون في جواب شرط
مقدر اي واما نون مجموع وما به التحق فافتح كما قيل به في قوله تعالى وربك فكبر
والحول الظهر والاولى زيادة الجزء الاول لان ما بعدها فيما قبلها قال المهوني ونون يحتمل
رفعه على انه مبتدا والابيض فتنازع الخبر بالفاء لانها زائدة ولا يكون الخبر طلبيا
ولا عدم ذكر الرابط لانه يجوز حذفه وليس منتصبا بافتح ونحوه خلافا لظاهر كلام
ابي البقاء او معمول لافتح بعده وان قرن بالفاء التي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبله
لانها زائدة اي اه **قوله** من ثقل الجمع اي لاجل ثقله فهو تعليل **قوله** وجر وبينه
وبين نون المثنى اي مبالغة في الفرق والا فالفرق حاصل بحركة ما قبل الياء ولا يتخلف
ذلك في نحو المصطفين لحصول الفرق فيه بحذف الالف في الجمع وقلبها ياء في المثنى
قوله وقل من بكسره نطق اي مع الياء اذ لم يحفظ ذلك بعد الواو وبعضهم ان
ان يجوز لاجرائه في الثقل **قوله** لغة جزم بذلك في شرح الكافية وحكاه في شرح
التسهيل وقال ابن الناظم انه ضرورة ونبه الموضح **قوله** عرفنا جعفرا الخ جعفر
وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو
القصير والمراد بهم الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا وقيل هم الفرق والمنزلة زعانف

الاديم اي اطرافه واخرتهم جمع اخرت بفتح الفاء بمعنى مخالب قوله وقد جاوزنا حد الاربعين
تقدم الكلام عليه ولا منافاة بين ما هنا وجمعه ما تقدم من كون الكسرة اعرابا لان
هذه الامور يكفي فيها الاحتمال كما مر جوابه قوله وهو اثنان واثنتان الخ
كان الاولى ان يقول كاثنين الخ لان بقية الملحقات التي فيها النون كذلك قوله
بعكس ذا اي النون استعماله قيل هذا لا يتمشى على العكس اللغوي ولا المنطقي
لان المراد ان هذا القسم من كسر فيه اكثر ممن فتح والاول من فتح فيه اكثر ممن
كسر ولو قال ونون ما ثني وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق لسلم
من ذلك افاده المصوني قوله فانتبه لذلك اي للفرق بين النونين قوله على
احوذيين الخ تثنية احوذي وهو الخفيف في المشي لحذقه وقيل الراعي المشتغل
بالرعاية الحافظ لها ولي واراد بهما جناحي قطاة يصفها بالخفة ومضى
استغلت للقطاة وقوله فما هي الا لمحة وتغيب اي ما مسافة ورودها الا
مقدار لمحة قوله اعرف منها الجيد الخ قبله ان لسلمى عندنا ديوانا اخبرنا
فلان عن فلان ان جانت عجوز اعمر زمانا فهي ترى سيئها احسانا اعرف
الخ والجيد بكسر الجيم العنق ومنخرين بفتح الميم وكسر الخاء ويجوز ضمهما وفتحهما
واما كسر الميم وفتح الخاء فلم يوجد في كتب اللغة وظبيان اسم رجل وليس
تثنية ظبي قوله يا ابتا ارقني القذان الخ بعده من عض برغوث
له اسنان وللجموش حولنا تطنان ارقني اي اسهرني والقذان بكسر
القاف وبالذال المعجمة جمع قذذ كبطون هو البرغوث وقال الخليل جمع قذة والح
والجموش البعوض يقال للواحد والاكثر سمي بذلك لانه يجمش الجلد قوله عوضا
عما فاته الخ هذا مذهب سيبويه لان حرف المد عنده حرف اعراب فلا تقبل
الحركة فاتي بالنون بعدها عوضا عن الحركات والتنوين التي كان المفرد يستحقها
والحركة وان قدرها بعضهم فانه لكنها عنهم تعدم ظهورها ومراده بالتنوين
ما يشمل الظاهر والمقدر فيما لا ينصرف واورد عليه ان حرف العلة فيه مقام

الحركة

الحركة ففيه جمع بين عوضين وهو لا يجوز واجيب بان الحرف عوض عما فاته من
الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن التنوين معا قوله وحذفت مع الا
ضافة الخ حاصله انه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع
الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فتثبت
مع ال كما تثبت الحركة معها ولم يعكس بان يغلب مع الاضافة جانب الحركة
ومع ال جانب التنوين للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون في قوله وهو
ممتنع بغير الامور الاتية في قول الناظم فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا
او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين وفي نحو جاءني رجلان هي عوض عن التنوين فقط
وفي جاءني الرجلان عوض عن الحركة فقط كما انها في جاءني رجلان يا فتى عوض
عنهما وهو الاصل وفي رجلان وقفا ليست عوضا عن شيء لعدم وجودهما حالة
الوقف في المفرد وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض عن حركة البنا وذهب الرضي
الى ان نون المثنى والجموع عوض عن التنوين في الواحد لان كلا منهما دال على
تمام الكلمة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى ينقسم الى
اقسام كما تقدم بخلاف النون وانما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم
عليه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير
ومع ذلك فيه لا يخفى والنون لا تكون للتنكير اصلا فلذلك تثبت معها وما ذهب
اليه هو الحق لان حرف العلة نائب عن الحركة تامل قوله لدفع توهم الاضافة
في نحو الخ وجه ما لا يتوهم فيه على ما فيه التوهم ليجري الباب على سنن
واحد وهذا اختيار الناظم قوله ودفع توهم الافراد ورد عليه انه لو اعتبر
دفع ذلك التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص نصبا وجرا لياء فاضيك
ومررت بقاضيك واجيب بالفرق بانه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس
بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك القصد
بن قوله في نحو جاءني هذان مبني على انه مثنى وتقدم ان الراجح خلافه الا ان يقال

اراد بالمثنى هنا ما دل على اثنين مطلقا فيشمل الملحق **قوله** لتغليبه في نحو القطرين
الخ تقدم لك ان هذا التغليب لا يمنع حصول الفرق بحذف الالف في الجمع وقلبها ياء في
التثنية كما سيأتي في باب تثنية المقصور والممدود وجمعهما على انه اذا
كان الفرق بحركة النون لم يتغلب المذكور ورد عليه حال اضافة القطرين لسه
لسقوط النون التي حصل بحركتها الفرق وكان ينبغي ان يقال لم يكتف بما ذكر
مبالغة في الفرق **قوله** والاول اكثر يقتضي ان مقابله كثير مع انه لا وجود
له الا في موضع واحد وهو ما لا ينصرف ولعل كثرته باعتبار افراده فتدبر
قوله وما بالالف للضرورة والتنوين وحذفه منه للوصل بنية الوقف
سائغ ومثل ذلك سائغ لغة وهو هنا اسلس واخف افاده البهوتي
قوله فجمعا اي تحققت جمعيته بما ذكر فهو وصف للجمع يسقط ما
يقال الذي جمع بالالف والتاء هو المجرد وهو لا يعرب هذا الاعراب وقدم التاء
على الالف لضرورة النظم وهذا الجمع مقيس في خمسة امور الاول ما فيه تاء التأنيث
تأنيث مطلقا الثاني ما فيه الف التأنيث كذلك الثالث مصغر مذكر ما لا يعقل
كدريهم الرابع علم مؤنث لا علامة فيه كزينب الخامس وصف غير العاقل
كأيام معدودات ونظمها الشاطبي فقال وقسه في ذي التا ونحو ذكرى
ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل
ويستثنى من الاول اربعة اسماء لا تجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء وهي امرأة
وامة وشاة وشفة استغنوا بتكسيرها عن تصحيحها ومن الثاني فعلاء افعل
وفعلى فعلان لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء
وافاد النظم ان ما عدا هذه الخمسة مقصور على السماع وهو كذلك خلافا
لابن عصفور القائل بان مذكر ما لا يعقل لم تكسره العرب يجمع بالالف والتاء
قياسا نحو حمامات وسرادقات وان كسرته استغنوا به ورد عليه بان التجميع
فيها قليل والواجب الرجوع الى وسع الباب افاده الشاطبي **قوله** اي ما كان

جمع

جمعا الخ اشار بهذا التفسير الى دفع توهم ورود ابيات وقطاة والدار ان الباء
للسببية وان في الكلام مضافا محذوفا واوهمها انما يكونان سببا في الجمعية اذا كانا
تاء مزيدة تبين قال البهوتي وفي كلامه شبه تناف فان قوله اولا بسبب
يقتضي ان الباء للسببية وقوله ثانيا ملابسته يقتضي كونها للملا — كون
بسة الا ان يكون عين قوله ملابسته ليس بيانا لمعنى الباء بل بيان للمتعلق
وفيه ان ظاهر كلامه انه لغو متعلق بجمع لا بمحذوف وبه يمكن ان يقال مراده
المتعلق المعنوي وهو في الواقع متعلق بمحذوف على انه حال من الضمير في — مستقر
جمع اي ما جمع حالة كونه ملتبسا بالالف والتاء ويبقى المتعلق على حاله
ويكون قوله ملابسته ليس بيانا لمعنى الباء بل بيانا للجهة السببية كما
يرشد اليه قول الشارح اي كان لهما دخل الخ **قوله** يكسر في الجر وفي النصب
سكت عن الرفع لانه داخل في الكلية السابقة في قوله فارفع بضم
واما الجر فانما ذكره وان كان كالرفع فيما ذكر ليبين ان النصب محمول
عليه ولذا قدمه **قوله** معا منصوب على الحال بمعنى جميعا اي
حال كونهما مجتمعين في هذا الحكم فسقط اعتراض ابن هشام بان
هذا التعبير فاسد لان الجر والنصب لا يمكن اجتماعهما على انا لا نسلم
لو تنزلنا وسلمنا افادة مع ذكره ذلك العلامة فان مجازا في بينة
استحالة اجتماع حالتي النصب والجر ولا يقول عاقل بفساد التجوز
قوله اذ لا موجب لبنائه اي لا سبب موجب من الاسباب الطارئة
اي مجوزهما ياتي التنبيه عليه في باب الاضافة ولا يصح اعتبار
تضمن معنى حرف العطف لما سلف لك ولانه لو صح ذلك لبني حالة الرفع
والجر ايضا اذ لا فرق وتامل **قوله** ليجري على سنن اصله الخ اي على طريقه
ولانه لو حمل النصب على الجر فيه للزم مزية الفرع على اصله ولم تنحط
المزية لها تحملت مزية كون جمع المؤنث السالم معربا بالحركات لانحطاطها

ثم لفرض وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف ولا غرض ههنا
تأمل قوله مطلقا أي سواء كان محذوف اللام أولا قوله ونحو سنة فيما حذفت
لامه لعل وجهه أنه لما شابه المجرد حيث لم يجئ على صيغ نوعه عومل
معاملة المجرد وما يلزم عليه من الإجحاف بالكلمة حيث يجتمع عليها تغيير
إن نصبت بالكسرة ولعل الأول أوجه أفاده المحوشي قال في التصريح وإنما
نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف
هاء وجبر الناقص ما فاته من حذف لامه كما عرب نحو سنين بالحروف جبرا
لما فاته من حذف لامه قوله ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم
أي بفتح التاء ورأيت بناتهم كذلك حكاه ابن سيدة كقوله فلما جلا
ها بالأيام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والأيام الدخان
وثبات الجماعة متفرقة فمنصوب على الحال بالفتحة والكثير أن ينصب
بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمير المؤنثة للنحل بالحاء المهملة
والمراد بيان حال الطائفتين يوخذ عسلها أفاده في التصريح واللغات
جمع لغة وأصلها لغو ولغي تحركت الواو فقلبت لامها وعوض عنها
الهاء وزعم أبو علي أنه مجرد من تاء لامه وقلبت الياء ورد بأن التاء عوض
عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه إلا أن يقال تلك التاء
لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام لأنها حينئذ ثابتة قوله لم يعبر
بجمع المؤنث السالم الخ قد يقال من عبر به نظر إلى أنه لشهرته من بين
تلك الأنواع صار علما بالغلبة على ما جمع بالف وتاء من دون تغيير ونظير
ذلك تعبيرهم بالمفعول الذي لم يسم فاعله فإنه اشتهر فيما رفع
بالنيابة عن الفاعل فلا يشمل ما ذكره من المفعول الثاني من باب ظن
حالة إنابة الأول كما سيأتي قوله نحو بنات وأخوات إنما ردت
اللام في جمع الأخت حيث قالوا أخوات ولم ترد في جمع بنت بل قالوا بنات

حملا

حملا المؤنث على المذكر في الموضعين ويوضحه أن بنتا أصله بنوة حذفت
لامه حذفا لازما وعوض عنها الهمزة ولم ترد وحينئذ قالوا أبناء فحملوا
بنات عليه في عدم الرد وأخت أصله أخوة حذفت لامه حذفا غير لازم يعني
بغير تعويض فردت في الجمع حيث قالوا الإخوة فحملوا المؤنث عليه وقالوا
أخوات قوله لا دخل لها في الدلالة على الجمعية إذ لا دلالة على ما ذكر
فيها بالصيغة فهما خارجان بقوله جمع بالف وتاء لأن معناه ما استدل
على جمعيته بهما قوله كذا أولات يجوز تنوينه نظرا إلى المراد به
لفظه فهو معرفة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي أو
نظرا إلى ما حكاه بنتا ما وقعه حال الإضافة قال المحوشي وفي حكايتها
من غير تنوين إشارة إلى استعمالها مضافة قوله لا واحد له من لفظه
أي بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير أولو في المذكر ~~قوله~~
قال المكودي إلا أن أولي مختص بالعاقلين بخلاف أولات وأصله أولو بضم
الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء
المزيدتين فوزنها فعات قوله وإن كن أولات حمل أولات خبر كان وهو
منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون التي هي غنة في نونها
وأصل كن كون نقل الرباب فحذف الضم العين استثقلت الضمة على الواو
فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين قوله والذي اسما قد جعل أي اسما مجردا بعد أن كان جمعا
أو اسما علما فلا يرد أن جعل بمعنى صير وأذرعات لم يكن غير اسم
ثم صار اسما ثم لا فرق بين أن يكون لمذكر وأنثى كما صرح به ابن عقيل
في شرح التسهيل وقال كهندات علم رجل أو امرأة ونظر فيه سم واعتمد
ما قاله الشارح في شرح التوضيح من أن قضية منعه الصرف اختصاصه
بما إذا سمي به مؤنث قال المحوشي أقول عنها ذكر ذلك أستاذنا د القول

الشارح في شرح التوضيح للعلمية والتأنيث ووقع بقال الا مستند له
في ذلك لجواز حمل التأنيث على الأعم من المعنوي واللفظي فقط **قوله**
ايضا أي كما قيل في أولات ونحوه ويحتمل كما قيل فيه غير هذا الاعراب
فيكون منعهما على الاعراب الأخير من الثاني أولى لا جاد له ما ذكر **قوله**
قبل أي قبولا قياسيا لأنه انما يتكلم في الأصول القياسية ولم يحك في
التنوين لأنه تنوين مقابلة وهو يجامع منع الصرف **قوله** ومن العرب
من يحذف التنوين الخ أي لأنه وإن كان للمقابلة مشبه لتنوين الصرف
في الصورة ونبه بوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وبعضهم
يعلله بالتخفيف فيهما **قوله** ويجره وينصبه بالكسرة وتكون في
الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لأنه غير منصرف عند هؤلاء
للعلمية والتأنيث **قوله** تنورتها من اذرعات الخ أي نظرت بقلبي
لا بعيني النار التي كانت توقد في اذرعات مدينة بالشام وقوله
واهلها بيثرب جملة حالية ويثرب مدينة النبي صلى الله عليه
وسلم سميت باسم من نزلها من العمالقة وهو يثرب ابن عبيل وورد
في السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لأنه مادة التثريب وهو
الحرج واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عما قاله من المنافقين وقوله
ادنى دارها يحتمل ان يكون مبتدأ من يثرب ونظر فيه مبتدأ ثانيا و
أي وهو نظر عال ويحتمل ان يكون مبتدأ خبره ما بعده والجملة حال من الضمير
في تنورتها **قوله** جاز عند الكوفيين هو الحق لوجود العلتين فيه وورود
السماع به فلا وجه لمنعه **قوله** قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى
الخ وكذا تقدم اعراب ما جمع بالف وتاء اذا تسمي به وظاهره ان اعراب حكم
الجمع على حد المثنى اذا سمي به لم يتقدم حكمه وليس كذلك لتقدمه
في قول الناظم وعليون الا ان يقال المراد لم يتقدم بسط اوجهه بل المتقدم

وجه

وجه وحده وهو اعرابه قبل التسمية **قوله** ان يكون كغسلين الخ هو ما يسيل
من جلود اهل النار **قوله** والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة أي ان لم يكن
اعجميا كنيرين وعليين فان كان اعجميا منع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
كقنسرين على لغة تبع الناظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول
على النصب في المعدل عن التثنية بحين الى التثنية بغسلين لأنه يشبه
الجمع في كونه ذا زيادة تلي الياء والنون **قوله** ان يجري مجرى عربون الخ هو معرب
عربون وفيه ست لغات فتح العين والراء وهي فصحاهن وضم العين وسكون
الراء وعربان بالضم والاسكان ايضا وابدال العين همزة مع الثلاثة واما فتح
العين واسكان الراء فمن لحن العوام **قوله** في لزوم الواو والاعراب الخ من ذلك قوله
طال ليلي وبت كالمجنون واعترت تني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم
التنوين لوجود العلمية ويحتمل ان يكون من باب هارون والماطرون اسم موضع بالشام
وهو في الأصل جمع ماطر مسمى به **قوله** ان تلزمه الواو وفتح النون الخ انظر
هذا الاعراب بحركات مقدرة على الواو والنون في النصب مع ان هذا نظير من
يلزم المثنى الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب وقضيته ان تقدر الحركات هاهنا
على النون لكن يلزم عليه تقدير الاعراب في وسط الكلمة وذلك كقول يزيد
ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت ترهبت في دير خراب عند الماطرون
ولها بالماطرون اذا . اكل النمل الذي جمعا . بفتح النون في الماطرون وان الضمير للنصر
انية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والخرفة ما
تخترفه من الثمار وتجتنيه **قوله** وجر يحتمل كونه فعل امر ناصبا ما لا ينصرف
على المفعولية وكونه ماضيا مبنيا للمجهول رافعا له بالنيابة عن الفاعل يؤيد الأول [illegible]
والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كاحمد والمقدرة كموسى **قوله**
وهو ما فيه علتان الخ العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير
طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه

وهو الحكم وليست علة تامة بمعنى الموجب فعلى هذا اطلاق العلة على كل من الامرين
مجاز لان كلا منهما جزء علة اذ الحكم انما يحصل باجتماع الامرين شيئين او ما يقوم
مقامهما ولم يكتف بواحد كما اكتفي في البناء بمشابهة الحرف من جهة واحدة
لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ ليستا من خصائص الفعل الظاهرة
فلذا لم يكتف بعلة الا اذا قامت مقام علتين بخلاف شبه الحرف وسياتي تمام
الكلام في ذلك مستوفى في بابه **قوله** وامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين فاذا
نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما حذف تبعا له وقيل يعدم العود وجر
بالفتحة منونا قال المهوتي قال شيخنا العلامة وهو اولى اذ التنوين الذي حذف الجر
بالكسرة تبعا له ليس هو الموجود الان لان ذاك تنوين تمكين وهذا تنوين ضرورة
وانما جوزنا الجر بالكسرة على القول به نظرا الى صورة التنوين **قوله** ولتعاقبهما
على معنى واحد اي في ان المعنى في كل منهما على التمييز وذلك ان رافود ان نون
لم يجر على الاجر والرافود دن طويل الاسفل يطلى داخله بالقار وهو
معرب ويجمع على رواقيد قاله الجوهري **قوله** نحو مما باحسن منها ما الطف
التمثيل بها اذ فيه اشارة الى ان الفتحة احسن من الكسرة لخفتها ولو حذف نحو
ازداد الكلام حسنا **قوله** ما لم تضف الخ ظاهره انه يجر بالفتحة وان تنجي
احدهما الا ان القطع بان بعد النفي لا يتسلط الا على الامرين او الامر واجيب
بان هذا بالنظر الى اصل اللغة واما في عرفها فيتسلط عليهما كما قيل في قوله
تعلى ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وليس قوله ردف حشوا لان
المعية لا تستلزم الاتصال قاله ابو حيان في بعض المواضع ويصح على اسم
تعلى لغة هو لا يكون لنا جر بفتحة اصلا وقال ابن عصفور في شرح المفصل
الاسم لا ينصرف في المنصرف وغيره لان جمع المذكر السالم وما اعرب بالحروف من
الاسماء وما فيه الالف واللام لا يقال انها منصرفة او غير منصرفة فعلهنا من
هنا ان في المسالة اقوالا اربعة اعلى الاقوال الثلاثة الاتية في التنبيه

الثاني

الثاني **قوله** بان اضيف او ردف الخ وجه شبه الفعل الخ ان قيل حروف الجر من خصائص
الاسماء فهلا صرف الاسم اذا دخلت عليه قلنا اجاب صاحب الضوء بان اللام والاضافة
اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف
الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان
حروف الجر تاتي لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت
زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة ما فكانه لم يتصل بالاسم بخلاف
الاداة المهوتي **قوله** ما انت باليقظان ناظره الخ من الطويل دخله الخرم وفي
نسخة وما انت وعليها فلا خرم والناظر انسان العين والمراد هنا البصيرة
بدلالة الشرط **قوله** بنا على انه حذف اي من التمثيل بما ذكر لا ال الموصولة
بنا الخ **قوله** توصل بالصفة المشبهة اي تكون الصفة المشبهة صلة لها
وهو خلاف الاصح قال في التصريح انها حرف تعريف على الاصح كما قاله المغني وغيره
قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله الاعباء
جمع عبء بكسر العين وسكون الموحدة وبالهمزة الثقل والمراد به امور الخلافة
الشاقة والكاهل ما بين الكتفين **قوله** ان نسبت من نحو الخ يحتمل ان تكون مصدرية
حذفت منها لام التعليل وان تكون شرطية ونسبت نظرت وبي يقاربا التصغير
لمعانا وناو الولايع ونبيت جواب الشرط وا ولقا جنون والجملة حال من المجرور
لانه معرفة لفظا او صفة لانه نكرة معنى **قوله** يكون باقيا على منعه من
الصرف بناء على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والاضافة **قوله**
الى انه يكون منصرفا مطلقا اي ان التنوين منه احدى العلتين او بناء على ان الصرف
هو الجر بالكسرة **قوله** واختار الناظم الخ هو المختار ان لان منه علة اي يكون
بان كان احدى العلتين فيه العلمية لان الاعلام لا تضاف ولا تدخلها ال حتى تنكر
قوله واجعل لنحو يفعلان الخ انما اعرب هذه الافعال وامثالها بالنون لمشابهتها
حروف العلة التي الحركات ابعاضها من حيث انها تدغم في الواو نحو من واق

الياء نحو ومن يقفن وتبدل الالف من النون في الوقف على الاسم المنصوب المنون على
المشهور ومن نون التوكيد الخفيفة ومن نون اذن في الوقف ايضا فان قلت
الاعراب يحذف للوقف وهو هنا منتف لان الحرف الموجود اعراب قلت
انما يحذف اليه اذا كان حركة لانها تقوم بنفسها بخلاف ما اذا كان حرفا
وقد تحذف هذه النون تخفيفا كما في الفعل المسند الى الواو والالف والياء اذا
اكد بالنون المشددة وكما في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو اتامروني واتحاجوني
بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو مذهب سيبويه
وذلك الحذف جائز لا واجب بخلافه مع نون التوكيد واذا لم تحذف جاز
الفك والادغام وقد قرئ بالاوجه الثلاثة قوله تعالى اتامروني وحركة تلك
النون الكسر بعد الالف على الاصل في التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثنى
والفتح بعد اختيها الواو والياء للخفة وقيل تشبيها بالجمع **قوله** الف اثنين
اي شخصين سواء كانا مخاطبين او مخاطبتين او غائبين **قوله** النون رفعا
في الصحيح ان النون نفس الرفع وهو موافق لمذهب الجمهور من ان الاعراب لفظي فقوله
قوله وحذفها للجزم والنصب سمة بان الموافق لكون الحذف نفس الجزم والنصب
ويمكن تاويله بحملها على المعنى المصدري والمعنى ان حذف المتكلم النون علامة
ودليل على كون الفعل مجزوما ومنصوبا فلا ينافي ان الحذف نفس الجزم والنصب
بمعنى الاثر وهذا المسلك في تفسير كلام الناظم اولى مما سلكه الشارح لوجهين
الاول موافقته لمذهب الجمهور الثاني ان المناسب للتاويل الثاني ليوافق
الاول لانه الذي حصلت به المنافاة **قوله** اتصل به ياء المخاطبة ترك التعميم
هنا لانها لا تكون الا اسما **قوله** واو الجماعة اولى من قول غيره كابن عقيل واو الجمع
لشمول الجماعة نحو الزيدون يقومون وزيد وعمرو وبكر يقومون بخلاف الجمع فانه لا
يشمل الصورة الثانية اصطلاحا ومثل ذلك يقال في قوله سابقا الف اثنين **قوله**
والامثلة خمسة اي التي اشار اليها الناظم معبرا عن بعضها بمثنيه لضيق النظم

على

عليه وانما عبر عن تلك الافعال بالامثلة لانها امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها
فالمقصود في الحقيقة ما وازنها وكان على صورتها تفعلان وتفعلون وتفعلين
وليس المقصود هي باعيانها كالاسماء الستة وقول بعض ارباب الحواشي لانها
ليست افعالا باعيانها لا معنى له الا ان يراد ليست افعالا مقصودة في هذا
المقام وحصرها في الخمسة بالنظر للاجمال والا فهي عند التفصيل اثنا عشر باعتبار
ان تفعلان مثلا بالتاء الفوقية تصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين وفي الثالث
تكون الالف اسما وحرفا ويفعلان مثلا بالياء التحتية للغائبين فقط اسما كانت
الالف او حرفا وتفعلون خاص بجمع الذكور الحاضرين ولا يكون الواو فيه الا اسما
ويفعلون بجمع الذكور الغائبين سواء الواو اسما او حرفا وتفعلين بالمخاطبة
ولا يكون الياء فيه الا اسما عند الجمهور خلافا للمازني في كونها حرف خطاب وان
نظر الى تغليب المذكر على المؤنث والمخاطب على الغائب وبالعكس والى انقسام
المؤنث الى حقيقي وتانيث ومجازيه زاد العدد **قوله** رفعها بثبات النون اي
النون الثابتة واختار التعبير بالثبات لاجل مقابلة الحذف وانما جاز وقوع
علامة الرفع بعد الفاعل لكونها ضميرا مرفوعا متصلا فكان كالجزء خصوصا وهو
حرف ومن حروف المد واللين فالكلمة معه كمنصور ومسكين وعماد **قوله** وحذفها
بها للجزم الخ اللام بمعنى على متعلقة بسمة فقدمنا عليه ولو كان مصدرا لان الحق
جواز ذلك في الظروف والمجرورات نحو فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رافة وقد يحذف النون على قلة حيث لا ناصب ولا جازم كقوله ابيت اسري
وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي الاصل وتبيتين تدلكين فحذفت النون
ويحتمل ان تكون الواو للمعية واقعة في جواب استفهام مقدر ويكون الفعل منصوبا
بان مضمرة بعدها وتدلكي بدلا منه وفي الحديث والذي نفسي بيده لا
تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تومنون
وقرئ قالوا ساحران تظاهرا بادغام التاء في الظاء والاصل تتظاهران **قوله** مظلمة

بفتح اللام على القياس لكن الكثير الكسر قوله والحذف للنصب محمول عليه
اي تبعا لحمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصا
ص قوله بحركات مقدرة على لام الفعل اي وثبوت النون وحذفها بدل على تلك
المقدرة وبعضهم ان الجزم على هذا القول بحذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع
وقيل الاعراب بالواو والالف والياء كما في المثنى والجمع السالم ورده صاحب
البسيط بانه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة لا مقتضي لحذ
فها وقيل انها معربة من غير علامة اعراب قال العبادي وسببه لانه لا جائز ان تكون
حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل
ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللام لان اللام منها لحركة ما بعدها
من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا ان
تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قوله واصله تفعلو اي بواوين الاولى
لام الكلمة والثانية علامة الجمع استثقلت الضمة على الواو فحذفت ثم حذفت
الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة قوله وسم
معتلا سمي ما نصب فيه يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه والثاني تارة
بنفسه وتارة بالباء تقول سميت ابني محمدا وبمحمد فالموصول مفعوله
الاول ومعتلا مفعوله الثاني واصله معتللا بكسر اللام سكنت اللام الاولى
وادغمت في الثانية والمعتل في عرف النحاة ما اخره علة وفي عرف اهل الصرف
ما فيه علة اولا او وسطا او اخرا قوله الف لينة دخل فيه المثنى على لغة حرف
من يلزمه الالف قوله لازمة اي في الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا واورد عليه
انه لا يشمل الالف العارضة بالانقلاب عن همزة كالمقرى اسم مفعول من اقرات
الكتاب لان الفه غير لازمة اذ يجوز النطق بالهمزة التي هي الاصل واجيب
بان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يرد نقضا
قوله كالمصطفى وموسى والعصا قبل العلم حكمة تعداد الامثلة الاشارة الى

انه

انه لا فرق في العلم الواجب كالاول والاعجمي كالثاني وغير العلم كالعصا ولا بين المذكر
او العاقل كالاول وغيره كالثالث قوله او ياء لازمة فيه ما تقدم في الالف اشكالا
وجوابا قوله كالداعي والمرتقي الاول مثال للثلاثي والثاني مثال المزيد فيه قوله مكا
رما جمع مكرمة بضم الراء مفعول المرتقي او حال منه على تقدير مضاف اي درج
مكارم على الاول وذا مكارم على الثاني او تمييز محول عن الفاعل اي ترقيه
مكارمه او مفعول لاجله بناء على انه لا يشترط كون المصدر فيه قلبيا
او منصوب على الظرفية توسعا اي المرتقي في المكارم قوله والثاني بفعل اي
بالحذف اي يغير بحذف الياء للتنوين ويرد عليه ان فيه قصورا لان الاول كذلك قوله
يخرج بالمعرب الخ انما لم يخرج الفعل والحرف بالاسم فيستغنى وعلى ما يرى ان
الاجناس لا يخرج بها فيستغني بالحد بالاسم لم يبق خلاف حتى يحتاج الى اخراجها
وبعضهم اخرجها به نظرا الى ان بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا
لان الاسم يكون معربا ومبنيا والمعرب يكون اسما وفعلا قوله وغلاميك بكسر
الميم وفتحها وعلى الاول فيستغني عنه ببنيك او به عنه وعلى الثاني فهو
خارج باشتراط الكسرة قبل الياء قوله نحو ظبي وكرسي اي من كل اسم اخره
ياء قبلها ساكن صحيح كالاول او ساكن معتل كالثاني قوله جميعه بالرفع توكيد
للاعراب ولا يضر الفصل بما ذكر لكونه معمولا للمؤكد على حد ولا يحزن ويرضين
بما اتيتهن كلهن او توكيد لنائب فاعل قدر او هو نائب فاعله يجعله حا
لا من الضمير المستكن الياء فيه او بالجر توكيد للضمير المجرور بفي وكلامه كالصريح
في تقدير الكسر وينبغي ان يقيد بغير ما لا ينصرف اما هو فيقدر الفتح فيه
حال الجر خلافا لابن الحاج فانه قال بتقدير الكسر معللا بانه لا نفع للتقدير
قوله على الالف اي موجودة كالفتى او محذوفة كفتى قوله لتعذر تحريكها اي
لكونها هوائية تخرج مع النفس والحركة مانعة من الجري قاطعة عن الاستطا
لة فلم يجتمعا ولذا اذا حركت الالف انقلبت همزة قوله لانه محبوس عن الهمز

فيه انه يشمل الفعل كيخشى ولا يسمى مقصورا واجيب بان وجه التسمية
لا يوجب التسمية وهذا التعليل اولى منها بعده لوجود الثاني في غلامي قاله
شارح الجامع الا ان يجاب بما تقدم الآن **قوله** والثاني منقوص قال البهوتي
الراعي فيه تورية من جهة ان لفظ الثاني منقوص ايضا **قوله** تحذف لامه
للتنوين الخ قال المصنف في كلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو فتى
حذفت لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو يدعو ويرمي
نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا ويجاب بما مر فيها قال
البهوتي قد تقلب الف لدى يا فيقال لديهم وعليه فهل تقال تقدر الفتحة
على الياء اذا نصب او على الالف المنقلبة يا ينبغي ذكر النظر في ذلك والميل الى
الثاني فيها من انخرام القاعدة وهي ظهور الفتحة على الياء وتقدر ايضا على الياء
في نحو معديكرب وقالي قلا اذا اعرب اعراب متضايفين قال في همع الهوامع
بلا خلاف واما الوقف على اخر الجزء الاول منهما او اجعل هو كالياء الظاهر انه مثله
قوله ورفعه ينوى عبرا ولا يقدر وثانيا ينوى تعينا قيل قوله ونصبه
ظهر يغني عن قوله ورفعه ينوى وليس كذلك اذ مفهومه ان غير النصب
لا يظهر لا ان الرفع والجر يقدران وعلى التسليم فيقال دلالة المنطوق اقوى
او صرح به للرد على من منع التقدير محتجا بان الحركة مقدرة وعلى اظهارها بلا
فائدة في تقدير جرها **قوله** ولا يظهر فائدته دفع توهم ان المراد ينوى جوازا
قوله بكسر منوي اي اذا كان منصوبا والا فقدرت الفتحة حال الجر **قوله** فيوما يوا
فينا الهوى غير ماضي تمامه ويوما ترى منهن غولا تغول يوافينا بمعنى يجازينا
بالزاي المعجمة كما في رواية الزمخشري فقال الزمخشري فقال ابن مراد ويروى يجارينا
بالراء المهملة اي يجارينا الهوى في المستحسن ولا يمضينه وقوله غير ماضي
اي نافذ صفة لمفعول مطلق محذوف اي وفاء غير ماضي والشاهد فيه حيث
حرك الياء للضرورة ويروى غير ما صبي من صبا يصبو بالصاد المهملة

ايمن

اي من غير صبا منصرف اليه قال ابن القطاع هو الصحيح وقد صححه جماعة قال البهوتي
قلت وهكذا هو في ديوانه وعلى هذا الانشاد فيه والقول بالضم اخبثنا السعالي
واصل تغول تتغول حذف منها احدى التاءين من تغول الغول الانسان اي ذهبت
به واهلكته يصفهن بانهن يوما يجئن بالعشق فيوصل مقطع ويوما يهلكنهم
بالصدود والهجران والسعالي جمع سعلاة وهي ساحرة الجن **قوله** من العرب
من يسكن الياء الخ بهذا يتلخص في المنقوص ثلاثة احوال الاول تقدير الحركات الا
الفتحة لخفتها الثاني ظهور الحركات الثلاث وهو مختص بالضرورة كما صرحوا
به الثالث تقدير الحركات الثلاث على لغة فيه **قوله** ولو ان واش الخ واش اسم
ان منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين العارض سكونها
اجرا المنصوب مجرى المرفوع والمجرور **قوله** وهو من احسن ضرورات الشعر
مقتضاه انه لا يجوز في السعة ويرده قراءة جعفر الصادق ومن اوسط ما تطعمون
اهاليكم بسكون الياء **قوله** واي فعل اي مضارع وانما لم يقيد به لان الكلام فيه بعده
قوله اي شرطا اي مبتدأ خبره جملة الشرط والجواب او جملة الجواب فقط
او الشرط فقط وهو الصحيح وانما توقفت الفائدة على الجواب من جهة التعليق
لا من جهة الخبرية **قوله** وكان بعده مقدرة جواب عما يقال ان الشرطية
لا تدخل على الجمل الاسمية قال المعرب قوله يعني المكودي وكان بعده مقدرة
مخالف لما اطلقوه من انه لا يحذف الفعل بعد شيء من ادوات الشرط غير ان
ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد **قوله**
مفسرة للضمير المستتر فيها ليس المراد انها لا محل لها بل محلها النصب خبر
كان لانها عمدة اما التفسيرية التي لا محل لها فهي الواقعة فضلة **قوله** او نافية
في كونها مقابلة للشانية نظر لان الشانية هي المسندة لضمير الشأن والجملة
الواقعة بعدها خبرها وفي بعض النسخ بدل نافية ناصبة وعليها فلا نظر
قوله والفا خبرها فهو منصوب وحينئذ فيقرا قوله او واوا او يا بالنصب

عطفا على البلى وهذا ظاهر ان لم تكن الرواية غير النصب والا اشكل الا ان يقال
او خبر مبتدا محذوف وهو ضمير يعود على آخر الفعل وكذلك قوله او ثاوها
جعلنا ان معطوفتان على ما قبلهما **قوله** ومعتلا حال الخ اي ان كان زعمي منعديا
لواحد فان كان منعديا لاثنين فهو مفعوله الثاني **قوله** فالالف انو فيه هذا
مذهب سيبويه ومن وافقه وذهب ابن السراج الى انه لا تقدير لانه انما
قدر في الاسم لكون الاعراب اصلا فيه فوجبت المحافظة بخلاف الفعل اذ لا
حاجة لتقدير ذلك فيه **قوله** ابا الله ان اسمو بام ولا اب قبله فما سودتني سودتني
عامر عن وراثة فعامر بني عامر القبيلة ولذا انث الفعل المسند اليها
وعن وراثة متعلق بسودتني على انه صفة مصدر محذوف والتقدير ما سو
دتني عامر سيادة حاصلة عن وراثة يعني ان سيادته من نفسه لاجل
كرمه وشجاعته لا انها وراثة من ابيه وابا من الاباء وهو شدة الامتناع
قوله ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول هذا
البيت ساقط في بعض النسخ وما اقدر صيغة تعجب ومعناها الطلب
والتمني ويدني من الادناء وهو التقريب وفيه الشاهد حيث قدر النصب
والشحط بفتح الشين المعجمة والحاء المهملة البعد واصله ساكن العين
لانه مصدر شحط يشحط والحزن بفتح الحاء وسكون الزاي اسم موضع ببلاد
العرب والصول بضم الصاد ضيعة من ضياع جرجان يقال لها جول بالجيم
ايضا **قوله** واحذف جازما ثلاثهن فان قلت لم لم يلحق النصب بالجزم في
الفعل المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة واجيب بانه انما الحق به ثم
لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل
وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع **قوله** الرفع لان الجازم
عندهم حذف الرفع في الاخر والرفع فيه محذوف للاستثقال فلما دخل
الجازم فلما دخل لم يجد في الاخر الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه

ومذهب

ومذهب سيبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم
لا به فرقا بين صورة المجزوم والمنصوب والمرفوع ولا يحذف حرف العلة بالجازم او عنده
الا اذا كان متاصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرئ ويوضؤ فان ابدلت الهمزة من
جنس حركة ما قبلها بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمزة ويمتنع
الحذف لان العامل اخذ مقتضاه وان كان قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة
متحصنة بالحركة ففيه حذف حينئذ قولان الاعتداد بالعارض وتنزيله منزلة
الاصلي فيحذف للجازم وعدم الاعتداد به وهو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون
وذهب الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم امتنع الحذف لذلك الحرف المبدل
مطلقا لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **قوله** لا حرف العلة ويحتمل رجوعه للافعال
بتقدير مضاف اي اواخر ثلاثهن **قوله** او يكون مفعولا للحال الانسب في المقابلة
ان يقول او للحال **قوله** ان كان نقص الخ من قضاء عن بها الكبرى اداء والحكم على هذا
بمعنى المحكوم به لا بمعناه المصدري **قوله** ومفعول مطلقا الخ وعليه فمفعوله
محذوف والتقدير يقتضي بما ذكر النحاة حكما لازما لان الحكم يتعدى بالباء
وحاصل ما ذكر ان الاعراب يقدر في الاسماء في موضعين المقصور والمضاف والمنقوص
في بعض احواله وفي الافعال في موضع واحد وهو الفعل المعتل حالة رفعه
ولا ينحصر مواضع التقدير فيما ذكر اذ منها في الاول ما سكن اخره للادغام نحو
وقتل داود جالوت بادغام الدال في الجيم والمحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا
ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادي على مختار السيد وسيأتي في العلم وما سكن
للوقف وما اشتغل اخره بحركة الاتباع او النقل وما سكن للتخفيف والمضاف لياء
المتكلم لفظا او تقديرا او لبدل الياء حكمها نحو يا غلاما ويا ابتا ويا امتا وفي الثاني ما
سكن للادغام نحو ضرب بكر والوقف او للتخفيف نحو يامركم بسكون الراء ولا يختص
ذلك بالشعر بل يجوز ذلك في النثر لما ذكر خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه في
النثر وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما ادغم اخره كلم يشد

وما جرى من القوافي كقوله وانك منها القلب بفعل الوغير ذلك من المواضع وظاهر نامى
سكوته عن تقدير الحرف انها لا تقدر وليس كذلك اذ تقدر الحرف في الاحرف الثلاثة
في الاسماء الستة اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن كابي الحسن والالف في المثنى
والواو والياء في الجمع اذا اضيف المذكر والواو في الجمع اذا اضيف لياء المتكلم وانما
لم تجعل الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما جعلت علامة الجمع لان جعلها
علامة الجمع من حيث عموم كونها حرف علة وذلك باق بخلاف جعلها علامة
رفع فانه من حيث خصوص كونها واوا وقد زال قوله وتضحك مني شيخة
الخ الشيخة العجوز والعبشمية المنسوبة الى عبد شمس ويمانيا اصله
يمنيا حذفت احدى ياءي النسب وعوض عنها الالف قوله الم ياتيك الخ الا
نبا جمع نبا وهو الخبر وتنمي مضارع نما بمعنى زاد والمشهور الكنبس
تنمو قوله هجوت زبان الخ زبان اسم رجل مشتق في الاصل من الزبب وهو
طول الشعر وكثرته وقوله ولم تدع اي لم تترك من الهجو واراد بهذا الا
نكار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يستمر على حالة واحدة والشاهد
في لم تهجو حيث اثبت الواو مع الجازم قوله فقيل ضرورة وقيل لغة قوله
وقيل بل حذف حرف العلة الخ قال الشنواني في هذه المقابلة نظر لان المقابل
للقول بالضرورة انما هو القول بان ذلك لغة اه وقد يقال ليس مقابلا لقوله
قيل ضرورة وانما هو مقابل لقوله سابقا وقد تثبت حرف العلة الخ وعلى كل
من الضرورة واللغة فقيل ان الذي حذفه الجازم الضمة الظاهرة لانها قد تظهر
على الواو والياء في الشعر وقيل المقدرة النكرة والمعرفة هما في الاصل اسما
مصدرين لنكر وعرف نقلا للاسم المعرف والاسم المنكر وال فيهما للعهد الخارجي
اي المعهود عند النحاة كما تقول جاء الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد افاده الجهوتي الشنشوري وبه تعلم ما في قول بعض ارباب الحواشي فكل
من النكرة والمعرفة علم منقول من المواخذة واعلم ان تقسيم الاسم اليهما على

سبيل

٧٧

سبيل منع الخلو بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع الجمع ايضا بمعنى انهما لا يجتمعان
في شيء من افراد الاسم لثبوتهما في المعرف بال الجنسية فقد يجاب بان المعرف
بال الجنسية وان اعطوه حكم النكرة لكونه في المعنى كالنكرة الا ان مقتضى التحقيق
انه معرفة حقيقة نظرا الى ان المراد به الجنس باعتبار تعينه وان وجد في
ضمن فرد ما وباعتبار تلك الارادة قالوا انه في المعنى كالنكرة فالحاصل ان
ما استعمل فيه اللفظ حقيقة معين وهو الماهية ومما يدل على التباين
بينهما وان الانفصال حقيقي تعبير المص بالغيرية فانها صريحة في التباين
قوله نكرة قابل ال الخ تعريف بالخاصة وعرفها ابن هشام بالحد بقوله ما شاع
في جنس موجود كرجل او مقدر كشمس واورد على الاول الاسماء المتوغلة
في الابهام واسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع
ما يقبلها ويجاب بان التعريف بالخاصة رسم ولا يشترط فيه الانعكاس
لكنه قد يشكل بقوله وغيره معرفة هكذا قيل وقد يقال عدم دخول ال الاسماء
الاسماء المتوغلة في الابهام كاحد وعريب لا لعارض على انها واقعة موقع
ما يقبلها كرجل وشخص وما قاله في اسماء الفاعلين والمفعولين من انها لا
تقع موقع ما يقبل المؤثرة ود لان كلا منهما واقع موقع شيء تثبت له الفعل
في الاول او واقع عليه في الثاني وذلك يقبلها على انهما يقبلان ال المعرفة
في الجملة وذلك اذا كان بمعنى المضي وقوله لكنه يشكل الخ لانه حينئذ يدخل
في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة ولعله اشار بقوله الى امكان الجواب
بان ضمير غيره للنكرة لا القابل ال الخ لكن يرد عليه انه يصير الغير مبهما
فانه لما لم تعرف النكرة بضابط جامع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف
واورد على التعريف ايضا الضمير العائد لنكرة كضربت رجلا واكرمته فانه
واقع موقع ما يقبل ال وهو رجل مع انه عندهم معرفة والمراد بالجنس في
الثاني المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كالحيوان

او اتفقتا كالانسان وسواء كان المفهوم ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا
كالابيض لا ما اصطلح عليه المناطقة وهو الذاتي المقول على الكثرة المختلفة
في جواب ما هو لخصوصه عمرادا المراد **قوله** كرجل وفرس الخ حكمة تعداد
الامثلة الاشارة الى انه لا فرق بين العاقل وغيره وفي غير العاقل بين ذي الروح بين
وغيره وفي العاقل بين المؤنث والمذكر والاشارة الى انه لا فرق بين ما وجد
منه افراد في الخارج كالاولين او فرد واحد كالاخيرين ولا بين المذكر والمؤنث
من كل منهما وقدم في النوع الاول المذكر لشرفه بالعقل والتذكير وفي الثاني
المؤنث لشبهه بكثرة الانتفاع به في الحقيقة وخفته بسكون وسطه
قوله او واقع معطوف على قابل موقع مفعول فيه ولا يصح ان يكون مفعولا
مطلقا لان المعنى ان يقع في محله لا ان يقع وقوعا كوقوعه اذ لو كان كذلك
لدخلت ال عليه نفسه ثم انه يحتمل ان تكون النكرة موضوعة لكل من الامرين
فهو اشتراك لفظي ويحتمل انها موضوعة للقدر المشترك وهو ما دل
على شايع في جنسه فهو متواطي **قوله** وذلك كذي بمعنى صاحب قال
شيخ الاسلام لا يقال صاحب اسم فاعل فال الداخلة عليه اقوال اصحها انها
موصول اسمي فلا يكون ذو نكرة لان ال فيه معرفة لانا نقول صاحب
من الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية فال فيه معرفة اه وقد يقال ذو
موضوعة للوصف بها فهي بمعنى صاحب المستعمل في الوصف لا الاسم
فال الداخلة عليه موصولة لا معرفة فالاولى ان يجاب بان المراد واقع موقع
ما يقبل ال ولو في الجملة وذلك يقبلها باعتبار معناه الاسمي **قوله** فانها
عند معرفتان اي لان جوابها يكون معرفة وشرط الجواب مطابقة السوال
فاذا قيل من عندك قيل في الجواب زيد او ماذا عاوى قيل الفاوي ورد بمنع
بمنع الاشتراط اذ للمجيب في الاول ان يقول رجل وفي الثاني ان يقول الرحمن
واستدل ابن كيسان للاول بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى

اذ الصفة

اذ الصفة اما مساوية واما دون الموصوف ولا قايل بالمساواة فثبت الثاني اجاب
المصنف ان الذي يقال او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة لان المعنيين بالخطاب
بنوا اسراييل وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة فيلتحق بالاعلام افادة
الدهوني اذا تاملت في الدليل والجواب تجدهما بمعزل عما نحن فيه لان كلامنا في
من الموصوف والوصف غير ما نا مل **قوله** لكنه تقع موقع ما يقبلها وايضا
من وما تقع بمعنى اي انسان واي شيء وهما نكرتان فكذا ما قام مقامهما وايضا
الاصل في الاسماء التنكير افاده الدماميني **قوله** ولا يوثر فيهما خلوهما
اي انسان وشيء جواب عما يقال كيف يكون من وما في الشرط والاستفهام
واقعتين موقع انسان وشيء مع عدم دلالة كل من انسان وشيء على الشرط
والاستفهام وقوله فان ذلك اي تضمن ما ذكر **قوله** نكرتين موصوفتين
اي بالمفرد كما مثل او بالجملة كمررت بمن قام ومررت بما رايت اي بانسان
قام وشيء رايته **قوله** وهو سكوتا او نكفا اي قال في التصريح بناء على ان
التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري ومذهب الجمهور
على ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال قال اللقاني اعلم ان صه منونا وقع
في مكان طلب سكوت ما فقوله سكوتا ان اريد به المصدر النايب عن فعله
اي اسكت لم يقع في موقع صه منونا بل في موضع طلب السكوت من حيث
هو فقد فات التنكير وان اريد به المصدر المجرد عن النيابة فالامر فيه
اظهر لفوات الطلب المقصود من صه لا يقال الواقع موقع ما يقبل ال
يشترط ان مرادفته لما يقع موقعه كما في من وما في الشرط والاستفهام
لما علمت من ان التعليق وطلب الفهم عارضان والملحوظ انما هو الموضوع له
وقول بعض ارباب الحواشي وقد يقال ان المصادر التي هي مدلولات
لاسماء الافعال المصادر النايبة عن افعالها لا يجدي نفعا في رد كلام اللقاني اذ
هو مدلول اسم الفعل النكرة طلب حدث ما ومدلول المصادر النايبة عن

ايما لها طلبا للحدث من حيث هو كالفعل ولم تقع موقع اسماء الافعال النكرة
والاولى ان التنكير فيما مر قوله والمسوغ قصد الجنس اي باعتبار ما صدقاته
ليصح الاخبار لان الجنس باعتبار ذاته لا يقبل الرواة يقع موقع ما يقتضيها وقيل
المسوغ وقوعها في معرض التقسيم او كونها جارية على موصوف محذوف اي
نفكر برة اسم نكرة ولذا قال قابل بالتذكير ولم يقل قابلة لان وصفي النكرة
والمعرفة قابلان بالاسم وهو مذكر كما تقول العلامة عاض يحتمل ان يكون
قابل مبتدأ مؤخرا او نكرة خبرا مقدما على افادة المعرب واضافة قابل الى ال
من اضافة الوصف لمعموله وقول بعض ارباب الحواشي اي حاجة الى هذا
مع ان نكرة معرفة بالعلمية للاسم المنكر كما صرح في التصريح فيعترض
عليه بمثل ما اعترض هو به على المكودي فيما سبق على قوله وكلمة الخ
غير سديد لان الحق انه اسم جنس فيها وعلى تنكيره بدليل دخول ال عليه
ونقله من معناه الاصلي الى الاسم المنكر لا يقتضي جعله علما تامل
قوله لضرورة او لمح وصف الخ فالزائدة للضرورة كقوله باعد ام العمرو
من اسيرها حراس ابواب على قصورها والتي للمح الوصف كالحارث
والعباس فان قلت ال في الحارث ونحوه موثرة للمح الوصف فهي واردة على
اطلاقه قلنا التي للمح الصفة لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه اثرا
من تعريف او غيره وانما نبهت على اصله وانه كان صفة على ان المتبادر
من قوله موثرا اثباتا التعريف ولذا قال الشارح فانها لا تؤثر فيه تعريفا
قوله لانها الاصل اي السابق والغالب ولا نظر الى معارضة اصالة النكرة
بالنسبة للمعرفة لان النكارة لا تتزاحم وهذا مذهب البصريين وزعم
الكوفيون ان كلا منهما اصل قوله الا وله اسم نكرة اي دال على معناه حتى المضمر
فانه ان كان مرجعه نكرة فظاهر وان كان معرفة فلتلك المعرفة اسم نكرة
قوله ويوجد كثير من النكرات الخ اي كاحد وعريب وديار وطايف وحصي

وحصاة

وحصاة الرغيف لذلك قوله والمستعمل كان الظاهر ان يقول والكثير بدل المستعمل
قوله ثم بعد ذلك يوضع الاسم العلم واللقب والكنية هكذا في النسخ وكان
الاولى يوضع له العلم الاسم الخ كما سياتي في قوله واسما اتى وكنية ولقبا وعبارة
شرح الجامع وقدم النكرة لما قاله سيبويه من انها الاولى والمعرفة طارية عليها
قيل الا ترى انك لا تجد معرفة الا ولها اسم نكرة ولا عكس لان الشيء اول وجوده تلزمه
الاسماء المشتقة العامة كذكر وانثى وانسان ثم تعرض له الاسماء الخاصة كالاعلام
والكنى والالقاب وقال الكوفيون وابن الطراوة ان انقسام الاسماء الى ما لزم التعريف
كالمضمرات والى ما التعريف فيه قبل التنكير كزيد وزيد اخر والى ما التنكير
فيه قبل التعريف يبطل ما ذكره سيبويه قال الشلوبين لم يثبت سيبويه الا
حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء واذا انظر الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف
لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذ الجنس والنوع لا
يختلط بغيره والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها
ببعض افادة المهوني قوله شيء موجود كان الظاهر ان يقول ثم شيء بعد
مذكور افادة المهوني وفيه ان الشيء مساو للموجود عند اهل السنة قوله
ثم حيوان كان الاولى ان يقول ثم نام ثم حيوان قوله فكل واحد من هذه الثلاثة اعم
الخ قال بعضهم الضابط ان النكرة اذا دخل تحتها غيرها ولم تدخل تحت شيء
فهي انكر النكرات فان دخلت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى
ما دخل اعم والى ما دخلت تحته اخص قوله كل عالم رجل ولا عكس فيه تامل
لصحة اطلاق لفظ عالم على الملك والجن بل على الله سبحانه وتعالى ولا يطلق رجل
على ما ذكر وقد يقال المراد العالم من بني ادم قوله وغيره اي غير الضمير مع كون
المرجع متعددا لكون العطف باو قوله اذ لا واسطة اي على الاصح وبعضهم
اثبت واسطة وهو الاسم الخالي من ال والتنوين كمن وما ومتى واين وكيف قوله
واستغني بحد النكرة الخ يوخذ منه ان قول المصنف نكرة قابل ال الخ تعريفا فيكون

من قبيل التصور الساذج اي الذي لا حكم له معه وحينئذ فيسقط اعتراض
ابن هشام ومن تبعه بان قوله نكرة نكرة وقعت مبتدا من غير مسوغ
ولا حاجة الى تمحل مسوغ من قصد الجنس او غيره لانا نمنع كونه مبتدا
اذ الجزآء التعريف ليس بشيء، منها محمول على المعرف لا جل مواطاة ولا جل
اشتقاق كما صرح به ارباب الميزان **قوله** عجز عن الوصول اليه دون استدراك
اي اعتراض عليه وعلل ذلك بان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا
كقولك كان ذلك عاما اول وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان كواحد
امه وعبد بطنه فبعض العرب نظر لمقتضى الاضافة فعرف وبعضهم
نظر للاصل وقطع النظر عن ذلك العارض فنكر باد خال رب عليهما ونصبها على
الحال ومثل ذلك المعرف بال الجنسية فالاحسن استقصاء انواع المعرفة ثم
يقال وما سوى ذلك نكرة قال الدماميني هو كلام ظاهري حال عن التحقيق
اي لان الاول في الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف والثاني مكلوله معنى
وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق في الثالث التعريف بالاضافة
ودخول رب عليهما ونصبها على الحال شاذ وتقدم الكلام على المعرف بال
الجنسية فقول سعد الدين المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة
وضعية وقول غيره ما دل على معنى لا يشيع فيه او ما دل على شيء بعينه
شامل لجميع انواع المعارف مخرج لسائر النكرات وحينئذ فقوله دون
استدراك اي عليه فيه استدراك اي عليه **قوله** على ما ذكره هنا اي في
الخلاصة لانه زاد في شرح الكافية كما سياتي سابعا **قوله** المنادى
المقصود اي الذي قصد به معين بخلاف غير المقصود كيا رجلا خذ بيدي
بانه باق على تنكيره والعلم فان الصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية
وزادة النداء وضوحا وقيل زال منه تعريف العلمية وخلفه تعريف النداء
قوله واختار في التسهيل الخ بيان لوجه زيادته وانه ليس من المعارف

السنة

بال السنة **قوله** اي المحضورة ونابت حرف النداء منابها **قوله** واف على الناظم
كان الاولى حذف على لان وافى يتعدى بنفسه **قوله** فاعرفها المخصص
اورد عليه ان افعل التفضيل لا يصاغ الا من ثلاثي ومادة التعريف رباعية فكان
الاولى ان يقول كغيره فاعرفها الخ **قوله** على الاصح ومقابله ان اعرفها العلم
وقيل اسم الاشارة وقيل ذو الاداة ولم يقل احد ان المضاف اعرف من المضاف
اليه لانه به تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى اما هو فاعرف المعارف
مطلقا اجماعا ويليه ضمير واختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فمذ
هب الجمهور انه معرفة كالضماير وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته
ولذا دخلت عليه رب في ربه رجلا واجيب بالاختصاص من حيث هو معهود
بالذكر فاورد عليه ان هذا انما يتم ونظهر فايدته اذا كان المرجع
مخصوصا قبل الحكم نحو جاءني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشيء
نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه فينبغي ان يكون نكرة وفصل اخرون بين
العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد
على غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة افاده الشنواني **قوله** ثم
العلم قيده في التسهيل بالخاص ولا بد منه ليخرج نحو اسامة قال ابو حيان
قال بعض اصحابنا اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسي ثم اسماء
الاجناس وهذا يقتضي ان العلم مطلقا اعرف مما بعده خلافا لما في
التسهيل وهو الظاهر **قوله** ثم اسم الاشارة واعرفه واعرفه ما كان
للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد **قوله** ثم الموصول واعرفه ما كان مختصا
وقد يعرض له ما يصيره فايقا لعدان كان معهودا نحو سلام الله على من نزل عليه
القرءان فهو موصول مساو للعلم كما يجوز ان تكون فايقا له كمن تقول
انا فهذا الضمير دون العلم افاده المناوي في شرح التوضيح **قوله** ثم المحلى
واعرفه ما كانت الاداة فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم في جنس قاله

ابو حيان **قوله** وقيل هما في مرتبة واحدة واختاره الناظم لان تعريف كل
منهما بالعهد **قوله** وقيل العلم اعرف الخ قايله ابن كيسان واستدل
بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى ووجه بما تقدم
ورد بما سبق **قوله** وعند الاكثر ان المضاف الى المضمر الخ قال ابن هشام
بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف المضمر في رتبته
للزم ان تكون الصفة اعرف من الموصوف وبقي قول ثالث وهو ان المضاف
دون ما اضيف اليه مطلقا ورد بنحو وعد ذلكم جانب الطور الايمن
والنعت لا يكون اخص بل مساو او دون **قوله** واعرف الضماير ضمير
المتكلم اي لانه يدل بنفسه على المراد لمشاهدة مدلوله وعدم
صلاحيته لغيره وتمييزه بصوته بخلاف **قوله** ثم المخاطب اي لانه
على المراد بنفسه بسبب مواجهة مدلوله وبصلاحيته لغيره انحطت
رتبته عما قبله **قوله** ثم الغايب السالم عن الابهام اي لان ما فيه ابهام
كجاء زيد وعمرو ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثاني ونظر
فيه بعضهم بانه ان كان ثم دليل على عوده الى الاول فلا ابهام والا فهو
للاقرب حتما فلا ابهام ايضا واختلف فيه فقيل هو في رتبة العلم وقيل
موخر عنه في الرتبة **قوله** وجعل الناظم هذا اي السالم من الابهام وما
ولو ما فيه ابهام فعنده ان العلم اعرف من ضمير الغايب مطلقا وهذا من
جهله مقابل قوله سابقا فاعرفها الضمير على الاصح **قوله** بما وضع
لذي غيبة الخ الفاء مفصحة عن شرط مقدر اي اذا اردت معرفة الفارق
وتمييز بعضها من بعض فما وضع لذي غيبة الخ اي فهو ضمير ذي غيبة
فيكون الموضوع له كليا وان كانت لا تستعمل الا في جزئي وهذا معنى
قول السعد ان المضمرات واسماء الاشارة كليات وضعا جزئيات استعمالا
ويحتمل ان يكون التقدير ما وضع لماصدق ذي غيبة فيكون الموضوع

له الجزئي فانه جزئي باتفاق وضعا واستعمالا وهو مختار السيد تبعا للعضد
قالوا لان الاول يلزمه كونها مجازات لا حقايق لها ورد بان استعمال الكلي في
الجزئي لا يتعين كونه مجازا الا انه اذا لوحظ استعماله فيه من حيث اشتماله
على الكلي كان حقيقة على ان الحق كما ذكره العلامة ابن الهمام في تحرير
الاصول ان الكلي المستعمل في الجزئي حقيقة مطلقا لان اللام في قولهم الحقيقة
اللفظ المستعمل فيما وضع له لام الاجل لا للتعدية ولا شك ان اللفظ المو
ضوع للمعنى الكلي انما وضع لاجل ان يستعمل في الجزئي وخرج بقيد الوضع الا
سماء الظاهرة فانها وان دلت على ذي غيبة في نحو زيد فعل كذا لكنها
لم توضع للمعنى معتبرا فيه الغيبة او على ذي حضور في نحو قول امير
المومنين لجليسه امير المومنين يامرك بكذا مريدا نفسه لكن الحضور لم
يعتبر في معناه وان تحقق في هذه الصورة وقوله تقدم ذكره مخرج للفظ
غايب لانه وان وضع لذي غيبة لكنه لم يعتبر فيه تقدم ذكره وقوله
او لذي حضور اي من حيث كونه ذا حضور يكون الحضور معتبرا في معناه
فيخرج لفظ مخاطب لانه وان استلزم الحضور باعتبار كون معناه ذاتا
اتصفت بالمخاطبة ومن لازمها الحضور لكن ليس معتبرا فيه والاحسن
ان يقال في الجواب عما ذكر وعن ايراد لفظ حاضر ان المراد ما وضع بخصوصه لما ذكر
لخصوصه وكل من غايب ومخاطب وحاضر انما وضع لذات ثبت لها
معنى قام بها ووقع عليها لان وضع المشتقات نوعي ولكن لزم من
خصوص ذلك الوصف ان يكون غيبة او حضورا **قوله** تقدم ذكره لفظا
الخ قيل التقدم اللفظي ان يكون المرجع ملفوظا به قبل الضمير سواء كان
من حيث الرتبة والمعنى ايضا مقدما كضرب بنت هند غلامها او لا كضرب
هند غلامها والتقدم المعنوي ان يكون هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير
كتقدم الفعل المقتضي للمرجع نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل وكسياق

الكلام المستلزم له استلزاما في بيانحو ولا بوبه ابي الهورث فان الكلام السا
بق في بيان الميراث وهو يدل على الهورث او بعبد انحو حتى توارت بالحجاب
اي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل عليها و يمعنى الفاعلية والابتدا
المتضمنين لتقدم الفاعل والمبتدا على المفعول والخبر كما في ربه عمي
دار زيد ويمعنى المفعول الاول في باب اعطينا فانه يقتضي تقدمه
على المفعول الثاني كاعطيتا جبته زيد والتقدم الحكمي ان يتاخر المر
جع عن الضمير لفظا ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير الطالب
باصل وضعه لتقدم المرجع الحرفة خولف ذلك الاصل لنكتة الابهام
ثم التفصيل هكذا قال بعض المحققين وهو يقتضي ان الضمير العايد على ما
رتبته التقديم مما تقدم مرجعه معنى لا حكما وذلك مخالف لما صرح
به النحاة ولما مثل به البيانيون لغير الفصيح وهو ضرب غلامه زيد بعد قولهم
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما تامل **قوله** او لكونه حضور اي حقيقة
او تنزيلا **قوله** كانت وانا وهو قال بعضهم ليس من جنس الكاف للضمير
المنفصل على وجه ما لا كانت لان المراد بهنا اللفظ لا المعنى **قوله** سمي
بالضمير والمضمر والتسمية الثانية اوفق بالقياس لنص بعيه لانه من
اضمر اي اخفيته فهو مضمر واما الضمير فهو كقولهم عقدت العسل
فهو عقيد اي معقد هكذا قيل وهو مبني على انه ماخوذ من اضمر
بمعنى اخفى واما على القول بانه ماخوذ من الضمور وهو الهزال فالاوجه
الاولى وبالنظر يجوز ان لاخذ من كل منهما بتنسا وبان من الموافقة تدبر
قوله رفع ابهام دخول اسم الاشارة الخ فيه نظر اذ التمثيل لا يكتفي به في
الرفع اللهم الا ان يقال انه كفى به منضم الى التنبيه على الشيء ونحو غيره
واجاب الشارح بان هذا الابهام يرفعه افراد اسم الاشارة بالذكر **قوله**
وذو اتصال منه الخ اورد عليه اللقاني ضمير الغايبة في نحو ضربتها وضربتهما

بانه متصل و يبتدا به و يقع بعد الا نحو ما ضرب الا هم وهم ضربوا واجاب
بان الضمير حال الاتصال هو الهاء فقط وفي حال الانفصال هو المجموع لكن
قد يقال هذا الجواب انما يتاتى على مذهب من يجعل المنفصل هو المجموع
لا على مذهب من يجعله الهاء فقط مع ان الظاهر ان تعريف المنفصل والمتصل
بما ذكر لا يختص بمذهب وقد يجاب بان المراد ما لا يبتدا به باقيا على
معناه الذي كان عليه والضمير في ضربتهم لم يبق على المفعولية حال تقدم
به **و**اورد على الحد ايضا انه يخرج عنه الضمير المستتر في مثلا فا
نهم قد روه بانت وحكموا بسروزه في نحو زيد هند ضاربها هو وذلك
يمكن لامتناع النطق به ووقوعه بعد الا **و**اجيب بان التعريف جانتا
للتعليم والتقريب والا فالبارز ليس بفاعل فيها قال ابن الناظم بل توطية
للضمير المستتر **قوله** الا ستثنائية هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز
عن غيره لانها لا تكون الا للاستثنا وقيل للاحتراز عن الا بفتح الهمزة واللام
مخففة او مشددة والظاهر ان الوصفين اللذين في المتن مثلا زمان
كفا يليهما فاحدهما يغني في التمييز وقد يقال مراده باحكام المتصل
وكل منهما حكم مستقل لا يلزم الاخر **قوله** وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
الخ المبالاة الاكتراث بالشيء ومل الثانية زايدة وان لا يجاورنا الخ مفعول
على نية الجار اي ما نبالي بعدم مجاورة غيرك ايانا اذا كنت جارتنا **قوله**
كالياء والكاف الخ شملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب
والغايب ومحاله الثلاثة من رفع ونصب وجر وهذا حكمة التعداد والقصر
في بهاسلنيه التمثيل للغايب لا المنصوب لحصوله للكاف مراكما ومرتبا
سلنيه التمثيل للمجموع لا للمخاطب لحصوله للكاف مراكما ايضا **قوله**
وكل مضمر الخ فايدته هذا مع انه اسلف بناء الضماير اول باب المعرب والمبني
في قوله كالشبه الوضعي وهو غير مطرد في جميعها ربما يتوهم ان ما

كان موضوعا على أن يقدم حرفي جزأي عليها والثاني غير مبني على ما فيه لا يكون
مبنيا دفعه بهذه القاعدة الكلية للإشارة إلى أن لبنائها أسبابا أخر
وإنما لم يذكرها بعد تعريف الضمير ولم يؤخرها إلى آخر الباب لأنه لما
ذكر الإشارة إلى تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب كان مظنة أن يتوهم
إعرابها فدفع ذلك للإشارة إلى أن ذلك التقسيم باعتبار محلها **قوله** له
البناء يجب استشكل بأن هذا لا يعطي أن الضمائر مبنية بالفعل إذ لا يلزم
من الوجوب الإعطاء على قياس ما استشكلوه في قوله السابق وكل حرف
مستحق للبناء ويجاب هنا بما يصلح ما أجيب به هناك ولعل الشارح لم
ينبه هنا كما نبه هناك اكتفاء بما أسلفه وبعده البعد إفادة الثبو
تي **قوله** وهي من معاني الحروف أي المعاني النسبية التي حقها أن تؤدى بالحروف
وقد أدي بنا بالياء ونا والكاف والهاء في أبي وأبانا وأباك وأباه وقضيته
أن ما ذكر كلمات اصطلاحية وهو كذلك **قوله** لأن المضمر لا تتم دلالته لا تتم
إلخ في هذا التعليل نظر لما سلف من أن الشبه الافتقاري المقتضي للبناء إلا
أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا لازما والضميمة المذكورة ليست
جملة **قوله** الجمود أي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ وذلك
مناسب للحروف كما سيأتي في قوله حرفا وشبهه من الصرف بري **قوله** لا
استغناء عن الإعراب أي شبه الحرف في الاستغناء المذكور لعدم توارد معان
تفتقر إلى الإعراب **قوله** باختلاف صيغه لاختلاف المعاني أي بسبب ما
ذكر والمراد باختلاف الصيغ اختلاف ألفاظ الضمائر مادة أو هيئة وباختلاف
وباختلاف المعاني اختلافها حقيقة لأن المتكلم والمخاطب أو باختلاف محالها
من الإعراب فالمتكلم حالة الرفع والنصب والجر مثلا المتكلم له حال الرفع
تاء مضمومة وحال النصب والجر ياء والمخاطب له حال الرفع في التذكير
تاء مفتوحة وفي التأنيث تاء مكسورة وحال النصب والجر والتذكير

كاف

كاف مفتوحة وفي التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لأن
المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل ولا يضر اشتباه صيغ المنصوب بصيغ
المجرور كما لم يضر اشتباه النصب بالجر في كسرة جمع المؤنث السالم وفي
وفتحة ما لا ينصرف **قوله** ولعل هذا هو المعتبر إلخ إنما رجح ذلك أخذا من المقام
والتعقيب الآتي وإلا فيؤخذ مما تقدم أن سبب بنائها الشبه الوضعي حيث
قال الشبه الوضعي في اسمي جئتنا **قوله** ولذلك عقبه إلخ أي لكونه المعتبر
عنده قيل عليه كيف يستقيم هذا وهو إنما عقبه بصلوح المجرور
المتصل للنصب وبصلوح نا للثلاث وبصلوح الواو والألف والنون للغائب
والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للإعراب ويجاب
بأنه عقبه أيضا باختلاف صيغ الضمائر لاختلاف معانيها كأنا للمتكلم
وأنت للمخاطب وهو للغائب والحق أن تلك الضمائر المشتركة كنا والكاف
طرد للباب وأورد عليه أن هذا التعقيب يقتضي الإعراب لا البناء فكيف
يجعل علة البناء وأجيب بأنه لما ذكر التمييز باختلاف الصيغ علم
منه أنها مستغنية عن الإعراب فبذلك الاعتبار صح أن يكون علة للبناء
قوله بحسب الإعراب أي باعتبار الإعراب المحلي **قوله** ولفظ ما جر كلفظ
ما نصب جعل بعضهم هذه الإضافة بيانية فرارا من جعلها بمعنى اللام إذ
يلزم عليه أن يكون المحكوم عليه بالجر والنصب المدلول لكن يبقى النظر في
كونها من قبيل الإضافة البيانية فهل هو مبني على مراد فيها الإضافة الأعم
للأخص أو على الفرق أو سواء قلنا بهذا أو بهذا محل تأمل والظاهر أنه
مبني على عدم الفرق وأن اللفظ أعم مما جر قطعا لإفادة المهوية وورد
أن ما ذكره المصنف خاص بالمتصل وإطلاقه يوهم جريانه فيه وفي المنفصل لا
سيما مع قوله وكل مضمر له البنا يجب فإنه عام للنوعين وأجيب بأن
الكلام في المتصل والكلية وقعت في البيت لنكتة السابقة في المقام دافع للإيهام

للابهام ولم يقل لفظا ما نصبا كلفظا ما جر لينبه من اول وهلة على ان الكلام
في المتصل المجرور من خواصه **قوله** للرفع والنصب والجر ان قيل لم عرف هنا
ونكر فيما ياتي في قوله والفا ولم لم يعكس الكل معارفا او نكرات ليسلم من
عطف النكرة على المعرفة والعكس واجيب بان هذا من الحمل المعجز ودقة من
محاسن الادبية فانه نبه بذلك على جواز هذا الامر والدليل على ذلك
قصده ذلك التنبيه عدم التعرض لما ذكر في باب العطف **قوله** صلح خبرا
والجار والمجرور قبله معموله وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا
وهو جائز عند البصريين اذا كان منصوبا كما هنا وان لم يجز تقديم عامله
وقولهم جواز تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل امر غالبي ويصح جعل
الجار والمجرور خبرا وجملة صلح حالا من الضمير في الخبر وفيه الفصل بين
العامل والمعمول باجنبي وهو جائز عند الرضي والتقديم على كلا الاعرابين
مفيد للحصر نافي الاحوال الثلاثة او الصلاحية فيها لا يحصل الاحوال الثلاثة
فيها فلا حاجة للتقييد المذكور في الشرح وقول بعض الافاضل وعلى هذا الاحتمال
اي الثاني يكون التقديم للحصر متفرع عليه اليا وهم فاحتياج الشارح للتقييد قيد
المذكور واما على الوجه الاول فلا حصر فلا حاجة الى ذلك التقييد ناشئ
عن سهو وجل من لا يسهو **قوله** صلح بفتح اللام وضمها **قوله** بالفاعلية
الاولى منه قول المرادي رفع بالفعل لان العامل هو الفعل والفاعلية مقتضى
ويمكن حمل الفا على السببية **قوله** الا انا ليستا فيها بمعنى واحد هذا
صحيح بالنسبة لما ذكره من المثال لا مطلقا لانها تكون بمعنى واحد في نحو قولك
عجبا زيد من كونه مسافرا او اكرمني خالد ومر بي عمرو فانها في الجميع للمتكلم
وهي في محل رفع في الاول ونصب في الثاني وجر في الثالث ولك ان تقول وقوع اليا
في ما ذكره في محل رفع عارض نشا من كون المضاف يطلب اسما وخبرا والكلام
فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة **قوله** ضابط رفع بارز اي

اذا اتصلن

٨

اذا اتصلن بالافعال كما في مثاله واما نحو الضاربان والضاربون فالالف والواو حرفان
والفاعل مستتر لان احرف العلة اسماء في الافعال احرف في الاسماء **قوله** وهو
ماله وجود في اللفظ اي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف والفرق بين المستتر
والمحذوف ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر كما افاده
الشنواني **قوله** وهو ما ليس كذلك اي سواء كان واجب الاستتار او جائزه
لان العرب لم تضع للمستتر بخصوصه لفظا بل اكتفوا بالتعبير عنه بلفظ
البارز **قوله** اي للنصب ولا الجر هذا الحصر مستفاد من تقديم الخبر على المبتدا
لان تقديم ما حقه التاخير يفيد ذلك **قوله** وجوبا او جوازا اي استتارا ذا وجوب
وجوبا او جوازا وحاله كونه واجبا او جائزا والاول اولى لما علمت فيصح
ولا يصح ان يكون تمييزا او الا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان يكون الموصوف بالاستتار
الوجوب والجواز وليس كذلك **قوله** هو الذي لا يخلفه ظاهر اي لا يصح ان
يخلفه ويقع موقعه **قوله** وهو الي رفع بامر الواحد خرج المرفوع بامر الواحدة
او الاثنين او الجماعة فانه بارز لا مستتر وكالامر النهي نحو لا تفعل واما نحو
اسكن انت وزوجك فانت تاكيد للفاعل **قوله** مبدوء بهمزة المتكلم اي مذكور
لانه اذا حذف انفصل الضمير لتعذر الاتصال بالمحذوف كقوله اذا انا لم اطعن
اذا الخيل كرت وكذا يقال فيما بعده **قوله** او نا المخاطب نحو انت تفعل ويحتمل
ان تكون التاء في مثال المثنى الغائبة فهند تفعل بل هو اولى ليكون
مثالا للمستتر جوازا ايضا **قوله** او بفعل استثنا قال بعضهم انما وجب الا
ستتار بعده لانه واقع موقع الا فكما لا يظهر الضمير بعدها لا يظهر بعده
وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق او غيره مما ياتي في باب
الاستثنا **قوله** او بافعل التفضيل نظر بعضهم بان افعل التفضيل يرفع الظا فيه
هر في مسالة الكحل كما سياتي واجيب بان هذه في ما ذكر والنظر للغالب
احواله وهو ما عدا ذلك **قوله** او باسم فعل ليس بمعنى المضي زاد بعضهم

بفعل نعم وبيس إذا كان ضميرا والمرفوع بعده جارية على هذه الفعل أو غيره
لأن بروزه حينئذ يوهم خلاف المقصود والمرفوع بالمصدر الواقع بدلا من
فعله قال بعض مشايخنا في زيادة نعم فإن فاعل نعم وبيس نظر لأن ضابط
المستتر وجوبا غير صادق عليه لأن الظاهر يخلفه بكثرة **قوله** بفعل الغا
ئب أو الغائبة أي غير ما تقدم ماضيا أو مضارعا مذكرا أو مؤنثا **قوله**
أو الصفات المحضة أي التي لم تغلب عليها الاسمية كقائم ومضروب وحسن
ومثلها ما جعلناه أكثر وتشبهه نحو زيد عندك أو في الدار أو باسم
فعل ماض نحو زيد أو هند هيهات فهذه المذكورات ترفع الظاهر والضمير
البارز لا اسم الفعل فإنه لا يرفع الضمير البارز ولا الظاهر المحصور كما في الارتشاف
قوله إذ الاستتار في نحو زيد قائم واجب أي على مقتضى تعريفهم إذ معنى قو
لهم لا يخلفه الظاهر إلخ لا يقع في موقعه ولا يحل في محله محكوما عليه بحكمه
ونحو زيد قائم لا يقع في موقعه ولا يحل محله المستتر ومحله ظاهر ولا ضمير
بارز لأنه عند وجود الظاهر تختلف الموقع والمحل وكذا البارز المحصور وعند
وجود البارز الغير المحصور وإن وقع في موقعه ومحله لكن لم يحكم عليه بحكمه
بل على خلاف الجملتان التنويعية والشرطية **قوله** فإنه لا يقال قام هو
على الفاعلية أي بل على التأكيد على الخفاء وإن أجاز سيبويه في مررت برجل
مكرمك هو كون الضمير فاعلا وتوكيدا للمستتر في الوصف إلا أنه يشكل بأن القا
عدة أنه لا ينفصل مع إمكان الوصل إلا في ما استثني وليس هذا منه **قوله** فتركيب
إخراجه وكلامهم في تعريفها واجب الاستتار وجائزه بما ذكروه يقتضي أن
التركيب واحد ولم يصرحوا به لأن معنى كونه يخلفه الظاهر والضمير البارز
أنهما يحلان محله بالقيد المتقدم ولا يكون ذلك إلا إذا كان التركيب واحدا فعلمت
من ذلك أن نظم العلامة مالك رحمه هذا الأمر متوجه ولذلك نقله الشارح المحقق
وأقره ولم يقف القوم على مراده الناطقة به السنة النحو يعني فالواجب لما

بعد المستتر

بعد المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل لم يرد هذا الاعتر
اض وإنما يرد لو قيس بما يجوز بروزه على الفاعلية ولا مشاحة
في الاصطلاح فالنظم الصحيح يقتضي أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام
وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو إما أن يريد بجواز الاستتار أنه يجوز بروزه منفصلا
وذلك متعذر ومنفصلا لمخالفة القاعدة المقررة من أنه إذا أمكن الاتصال
لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا في ما استثني وليس هذا منه والجواب
عنه باختيار الثاني وقوله لمخالفة القاعدة إلخ ممنوع لأن الكف المراد بقرينة
الأمثلة جواز بروزه مع مسوغ أقول كيف هذا التجريد في النظم الصحيح
بحسب الأمر عامع قولهم الجائز الاستتار ما يخلفه الظاهر أو الضمير البارز
إذ يعلم منه أنهم لم يعولوا فيه على جواز بروزه متصلا أو منفصلا بل على
حلول الظاهر والضمير البارز في محله ويلزمه لزوم العرض للجوهر ما ورده
عليه ذلك العلامة فتأمل **قوله** والذي ما يرفعها أي الضمير والظاهر وعبارة
التوضيح والذي يرفعه وغيره وهي أولى **قوله** يجب ذكره أي لفظا وتقد
يرا والمراد بوجوب ذكره وجوب ملاحظته واعتباره **قوله** كذا أي
فهو ذاك أو فذاك ظاهر **قوله** وذو ارتجاع قال أبو حيان هذه التسمية
ليست بجيدة لأن الضمائر مبنية والمحكوم عليه بالإعراب محالها وأجيب
بأن التسمية مجازية من تسمية ما للموضع للفظ والعلاقة التعلق الدالية
لأن معنى قولهم أن المبني في محل نصب رفع معناه أنه في موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا فالرفع غير ثابت للفظ الضمير ولا لمحله **قوله**
أنا إلخ أورد عليه أن الألفاظ الثلاثة جاءت لغير الرفع نحو ما أنا كأنت ولا
أنت كأنا وقوله بالبيتين وهما تخلوا بمنزله وأجيب بأنها في تلك المواقع
نائبة عن غيرها وأما أن زيد هو الفاضل فليس ضميرا على الصحيح بل حرف
أتي به للفصل ولا يبتغض به تعريف الضمير أنه للغيبة لا للغائب **قوله**

وهو بضم الهاء فيهما إذا كان بعد الياء والواو واللام وإسكان الواو ولا وجه
لاستقامة الوزن إلا في السعة وبين قوله والتفريع وفي الثاني والتفريع
يع تفننا في العبارة قال بعض المغاربة بل لحكمة هي أنه ذكر في الأول
أصول الثلاث فناسب مقابلتها بالفروع بخلافه في الثاني فإنه لم يذكر
إلا أصلا واحدا فلم يناسب المقابلة بالفروع لأنه لم يتقدم عرف
التنظير على ذلك فعبر عنه بالتفريع وفيه نكتة لطيفة أفادها البعوبة
وفيه أن النكتة لا تتم إلا بكون الأصل له فروع وأمر وأنت ترى أنه
إلا الأصل الواحد له فروع إلا أن يراد التناسب اللفظي ويراد
بالفروع الجنس فيشمل ما ذكر قوله فيتحصل أي من كلامه حيث أشار لـ
المتصل في المنصوب والجر وبقوله كإياه والكاف إلخ وقوله ولفظ
ما جر إلخ وإلى المتصل المرفوع بقوله وذو ارتفاع إلخ البيتين قوله
أن الضمير على خمسة أنواع وأفراد كل نوع اثنا عشر فتكون جملة
الضمائر ستين وزاد بعضهم في ضمائر الرفع المتصلة بالمخاطبة
ولعل عدم ذكر الجمهور لها نظر للقول بأنها حرف قوله مذهب
البصريين أن الياء أنا زائدة احتجوا لها بحذفها وصلا وزيدت وقفا
لبيان الحركة ولذا عاقبتها السكتة في قول حاتم هكذا فصدي أنه قوله
أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة أي بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم قوله
قال الناظم من قال فإنه قلبا أنا أنه نام عمارته وليست الألف إشباعا
لأنه لا يكون غالبا إلا في ضرورة قال ثم إنما كونها الألف ليست إشباعا فكأنها
هي وأما أنه على القلب فلا يثبت بتقدم عليه وأن نسبه الحرف فينا فيه القلب
لأنه نوع من التصرف والحروف وما أشبهها غير قابلة له قوله وقيل غير
ذلك وهو أن الهاء هي الضمير والحروف بعدها إشباع وهو مذهب الكوفيين
قالوا بدليل التثنية والجمع فإنها تحذف فيهما ورد بأن حروف الإشباع

لا تجري

لا تجري ولا تثبت إلا في الضرورة وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة مستقلة
إذ لولا الحركة لكان إشباعا على الأثر أنك إذا أردت عدم استقلالها إذا اتصل
الضمير بغيره سكنت الواو والياء وحذفتها خطا نحو أنه وبه وكان
قياس المثنى والجمع هوما وهوم وهين فخففوا بحذف الواو والياء وذهب
البصريون إلى أن الميم والألف في هما والميم في هم والنون في هن حروف
زائدة وأن الضمير الهاء قوله بمذهب البصريين أن الضمير أن وذهب
الكوفيون إلى أنه بجملته ضمير وقال بعضهم الضمير هو التاء عليها وادعوا
انفصالها فرقوها بأن تستقل في العطف قوله أي كالتاء الواقعة اسما
في نحو قمت فإنها مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة
للمخاطبة فكذلك تاء أنت وأنت ولا تستعمل للمتكلم حتى يقال أنت له فيا
للعطف والتصرف كل منهما وحده في الجملة قوله المراد هو الضمير أورد
عليه أن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وإيا وحدها لا تدل
على ذلك وأجيب بأنها وضعت وضع المشترك فاحتاجت في
الاستعمال إلى قرينة تعين المراد ولا يتوقف عليها أصل الدلالة وتلك
القرينة هي الحروف اللواحق بالتكلم والخطاب والغيبة مدلولا لا بها
والمبين لها في الاستعمال تلك اللواحق ولا يلزم بصحة تعريف الضمير عليها
ومثل ذلك يقال في أنت وأمثاله بدليل على ذلك قول الشارح في ويدل على
المراد به إلخ قوله وذهب الخليل إلخ هو مذهب من مذاهب ثلاثة مقابلة
لمذهب سيبويه ثانيها ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين
أن اللواحق هي الضمائر وكلمة إيا عماد زيدت ليتميز المنفصل من المتصل ثالثها
ما ذهب إليه الزجاج أن إيا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضمائر
أضيف إليها إيا قوله المراد أنها ضمير وإنما مضافة إليها إضافة العام
للخاص لأنها مشتركة فإياي مثلا ضمير أضيف أحدهما للآخر لظهور

الاضافة في قوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب وهو مع وحده
لشذوذه ولم يعهد اضافة الضمائر ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها
لانها ملازمة لما ادعوا انها مضافة اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب
قوله واختاره الناظم اورد على نفسه ان هذا المذهب مقتضى لاضافة الضمير
وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف ولا يكون الا في اسم عامل عمل الفعل
واما للتخصيص ولا تكون الا في نكرة واياه من اعرف المعارف فهي مستغنية
عن ذلك ولان ايا لو كانت مضافة لزم اضافة الشيء الى نفسه واجاب
باختيار كونها للتخصيص لانها ازدادت وضوحا بها كما في قوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم وقد يقال عليه لا اشتراك فيه على تقدير
وقوع الاشتراك الموجب للزيادة الوضوح فيما عن الثاني فهاقد تقدم
قوله اذ اذا تأتى ان يجيء المتصل هذا القيد معطل في المفهوم اذ لا يمتنع ان يقال هو
الاضطرار يجيء المنفصل اذا تأتى المتصل الا ان يراد بامكان الاتصال ونا تنبيه عدم
المانع الصناعي غير الوزن فيكر على الاول قول الشاعر الا جيئنا لم يتأت الاتصال
لضرورة نظم قوله وما اصاحب من قوم الخ اي وما اصاحب قوما فاذكر لهم
قومي الا يزيد قومي حبا الي لكثرة ثنايهم على قومي واذكر بالنصب جواب
النفي ويجوز رفعه عطفا على اصاحب والشاهد في هم الاخير قوله بالباعث
الوارث الاموات البا متعلقة بحلفت في البيت قبله وهو قوله
اني حلفت ولم احلف على فند فناء بيت من الساعين معمور الفند بفتحتين
الكذب والمراد بالبيت الكعبة والاموات تنازعه كل من الوصفين قبله
وهو منصوب بالفتحة على انه مفعول او مجرور بالاضافة وشرط
اضافة الوصفين بال موجود والدهارير الشدائد والشاهد في ضمنت اياهم
هم قوله وكونه محصورا فيه قد يقال ما قبله محصور فيه ايضا واجاب
شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعاني اما النحاة فانها يكون ذلك

عنهم

عندهم بانها او ما او لا قوله لنا الرابح الحامي الذمار اي الرابط المانع والحامي من
الحماية وهي الدفع تفسير له والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به
والحسب الفعل الحسن للشخص ولابائه ماخوذ من الحساب لانهم يحسبون
مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قال السعد ولما كان غرضه ان يخص المدا
فع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار
المعنى انما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود قوله تكون
واياها بها مثلا بعدي قبله فآليت لا انفك احذو قصيدة قاله خويلد بن
خالد الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن اخته حين استمال معشوقته اليه
وافسدها عليه واولها تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان
ويحك في غمد اخالد ما راعيت مني قرابة فتحفظني بالغيب او بعض ما
تبدي دعاك اليها مقلتاها وجيدها فملت كما مال المحب على عمد
فكنت كرقراق السحاب اذا جرى وقد بات المطي بهم يخدي البيت حلفت
واحذو بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذو النعل بالنعل حذوا اذا جعلت
احداهما على قدر الاخرى ومعناه واحد واما بالدال المهملة فمعناه في اثر البعير له
ليسوقه في السير واياها عطف على اسم تكون والضمير فيها عائد على القصيدة
قوله بك او بي استقلت قلب ياء الخ والربلي ولانه محذوف نحو العلة اي قلبوه
وابتغى اي طلب قوله ان وجدت الصديق الخ ان مخففة من الثقيلة قوله
او نصبه عامل الخ زاد بعضهم كون العامل حرفا نفيا نحو ما هن امهاتهم
وكون الضمير مرفوعا بصفة اضيفت الى مرفوعه نحو عجبت من ضرب
الامير اياك وكونه مرفوعا بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد عمرو
ضاربه هو قوله وصل او فصل اي للاصالة في الاول وجرا من توالي اتصالين
في فصلتنيه في الثاني والانفصال حقيقي اذ لا يمكن اجتماع الاتصال والانفصال
او لا ان تناقضها وقد الوصل لانه ازيد مع الفصل الذي فلا فيه وقوله

او اتصل اي اتت بالكلام بالضمير المنفصل بدلها لان هاء سلنيه لا يمكن وصلها
الا مع الانفصال لا وجود لها ومعنى سلنيه اسقطنيه وجواز الامرين
مشروط بشرط يعول تمثلنا فان رتبة الضمير يرد تقدم اعني بهما ثم اصرح
بهما الشارح اخذا من قوله وقدم الاخص الى اخر البيتين **قوله** وغير
مرفوع اي يتصل بلام مر نحو حبيبك في البيت الاتي فانه وان كان في محل
رفع هو في محل جر ايضا بالاضافة **قوله** والاتصال حينئذ ارجح اي لانه
الاصل فيما يستفاد من قول الناظم سابقا وفي اختيار لا يجي المنفصل الخ واما
له الشيء تقتضي رجحانه عند الاطلاق ولا يرد كون الانفصال ارجح مع
الاسم لان الناظم لم يذكر الا الفصل فكلامه فيه **قوله** انلزمكموها ان
يسئلكموها الوا وفيه ما تولد من اشباع الضمة والسوال في المثال
الثاني بمعنى الاعطا **قوله** واذ يريكهم الله الخ لم يمثل التمثيل به لان الكلام
في غير نواسخ الابتدا او يري في الاية من راي الحلمية وهي من النواسخ وقد
يجاب بان الاول والثاني مفعولا غير او رعلمية او حلمية كمفعولي كساه
وتشبيهه اذ النسخ انما هو للثاني والثالث لا للاول والثاني لان الاول فاعل
في الاصل فيكون مما نحن فيه **قوله** او اسما اي وصفا او مصدرا **قوله**
والانفصال ارجح اي لاختلاف عاملي الضميرين لان الوصف والمصدر انما
يطلبان الفاعل والمفعول المنشأ بمشابهة الفعل لا لذاتهما بالفعل فضعف
شبههما في اتصال الضمير به **قوله** ومنعكها بشيء يستطاع. قبله
ابيت اللعن ان سكاب علق. نفيس لا يعار ولا يباع. فلا تطمع ابيت
اللعن فيها. ومنعكها الخ ابيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية اي ابيت
ان تاتي من الامر ما تلعن عليه وسكاب اسم فرس والعلق بالكسر النفيس
من كل شيء ومنعكها مصدر مضاف لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل
والها مفعول ثان له ومنعكها **قوله** وبابه اي اخوات كان سوا كان الاول

ضميرا كالمثال ام لا نحو الصديق كانه زيد وبذلك فارقت المسئلة الاولى
وجزم في شرح التسهيل ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها وان
قولهم ليسي وليسك شاذ وعلى جواز الوجهين في كان واخواتها في غير الا
ستثنا والا وجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه ولا يجوز
ليسه ولا يكونه فيما لا يكون نحو ان الا اذ لا يقع المتصل بعد الا وكذا اما
وقع موقعها والظاهر ان كان واخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها
يجب كونه فعلا مضارعا الا في ندور **قوله** بلا يطعمنها وخشنه الخ قبله دع
الخمر يشربها الغواة فانني. رايت اخاها مغنيا بمكانها. قاله ابو
الاسود الدؤلي يخاطب غلاما له كان يحمل له تجارة الزبيب الا هوا روكان
يتناول الخمر فاضطرب امر البضاعة فقال له ذلك ينهاه عنها ويا
مره بشربها النبيذ والغواة جمع غاو وهو الضال واراد باخيها النبيذ
واللبان بكسر اللام اللبن وبالفتح الصدر وبالضم الحاجة **قوله** واما المحا
جة الانفصال في باب خال الخ كان الاحسن في السبك ان يقول ومن الانفصال
في باب خال خلتنيه وظننتكه ومنه قول الشاعر الخ **قوله** وهو ظاهر
اي ماذكر من المثنا بعده لان كلا من الضميرين في البابين منصوب واولهما
اخص **قوله** بلغنا صنع امرء الخ بلغنا مبني للمجهول والبر بفتح البا المحسن
واخالكه اي اظنكه بكسر الهمزة على الافصح وان كان القياس فتحها
ومتنكرا اي مستترا **قوله** لان الضمير في البابين خبر في الاصل الخ فقد يقال لا
والمبتدا في الاصل وحق المبتدا الانفصال ايضا ويجاب بان الاول المفعول من
الفعل وجب اتصاله ولم يراع فيه الاصل بخلاف الثاني **قوله** ليس كان اياه الخ
قال البهوتي اللام فيه هي الداخلة على اداة الشرط للابتدا ان يان الجواب
بعدها مبني على قسم قبلها لا الموطئة والموطئة ايلان الموطئة هي
لام لعه **قوله** اخي حسبتك اياه الخ الا رجا جمع رجا كعصا الناحية والا

والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر ففتح
جمع احنة بكسر فسكون وهو الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين
على الاخر قوله وقد يجيء عن الفعل اي فصل بينه وبين الفعل منصوبا اخي
قوله وقدم الاخص الخ من فوائد التنصيص على تقييده بباب سلنيه تقدم
فيه الاعرف بان يجيء قوله وما اشبهه لا يفيده صريحا بجواز ان لا يعتبر ذلك
في وجه الشبه ما افاد بهذا البيت ان جوازا لوجهين منفي وطا يتقدم
الاخص لتعين احدهما وهو الاتصال عليه كما افاد انه تقدم غير الاخص اذا
وجب الانفصال فقد افاد النص بذلك الفيد وبيان مفهومه قوله في
الابواب الثلاثة احترز به عن غيرها فانه لا يجب تقديم الاخص كضربونا
فان الاول وهو الواو ضمير غايب والثاني وهو نا ضمير متكلم اخص من الاول
والثاني قوله ولا يجوز تقديم الها على الكاف الخ اي الا ما نقل من قول عثمان رضي
الله عنه اراهمني الباطل شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدما تقديم
الاخص مع الاتصال ويحمل ما ذكر قوله وقد من ما تبينا في انفصال اي شرط
امن اللبس كما قال ابن عقيل فان خيف اللبس وجب تقديم الفاعل منهما في
المعنى نحو زيد اعطيتك اياه اذا كان المخاطب اخذا فان كان هو زيد الاخذ
وجب ان يقال زيد اعطيته اياك قال البهوتي او يقال هذا غير منظور اليه
لانه من جهة المعنى واما من جهة الصناعة فلا مانع منه على ان سيبويه
لا يرى اللبس من الموانع فتدبر وفيه ما فيه قوله او ثاني ضميرين اولهما اخص
وغير مرفوع اي سواء كان العامل ناسخا للابتداء او لا قوله وغير مرفوع
اي لانه مفعول او الضيف اليه المصدر بعد حذف الفاعل كما سيؤتى فيسقط
تنظير البهوتي بانه في محل رفع لانه فاعل اضيف اليه المصدر واجاب بان
الفاعلية قد اضمحلت عند الاضافة حتى صرح بعضهم بانه لا يعطف
على محله بالرفع فيجمع ما ذكر نعم محتاج اليه في قوله لقد حببك حقا كان

٥٠

يقينا قوله وفي اتحاد الرتبة الخ متعلق بباب سلنيه وباب خلتنيه اشارة
الى جواز الامرين فيهما مقيد باختلاف رتبة الضميرين قوله الزم فصلا
اي لعدم وجود شرط الاتصال وهو كون المتقدم اخص عند اتحاد الضميرين
رتبة لا ينافي ذلك قوله وخلته اياه اورد عليه ان خال يجب ان يتعدى من
مفعوليه مبتدا او خبر وهنا لا ينافي ذلك واجيب بالانعقاد غاية الامر
انه مثل تغيير وذلك جائز قوله اذ كونها للغيبة كان الظاهر ان يقول اذ
ضمير وجود غيبة فيكون لفظ المصدر فيه فائدة اذ على تفسير الشارح فهي
غايبة لانه قد علم اتحاد الرتبة من كونها ضميري غيبة نعم يحتاج الى
تاويل الغيبة بذي الغيبة ولا يصح ابقاؤه على ظاهره لان الضمير للغيبة
يصير للوصف ليس الغيبة بل وجود ضمير الغيبة افاده البهوتي قوله
وانضم فهو هنا الضمير الثاني للوجود وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا
فيكون جاريا على القول بان الضمير العايد الى النكرة مطلقا نكرة او على المذهب
الكوفي فانه لا يشترط في التمييز ان يكون نكرة قوله لوجهك في الاحسان
الخ اي في وقت الاحسان والبسط المشاشة والبهجة الحسن والفخر لا
نزاع والمراد ذلك ورانه مرابابه وليس عارضا فيه قوله وقد جعلت
نفسي الخ هذا البيت من قصيدة رثا بها الشاعر اخاه واشتكى من هم يبقى
يوذن بانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لان من عض تناله شدة
بعض على يد به واللام بمعنى البا وقد جعلت نفسي تطيب بشدة يفرع
العظم نابها لاجل ضغم الشدة اي اصابتها وعضها اياها كاصابتها
وعضها اياي قوله ولم يكن الا ولي فوعا احترز به عن نحو زيد ضربه عمرو
فانه لا يجوز الفصل فان اتحد الضميران غيبة وافرادا وتذكيرا لان الاستتار
في الاول مانع من توالي المثلين واختلاف العامل مانع من ايهام التاكيد قوله
لم يجز في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم اعطاه

اي باء **قوله** ازداد الاتصال حسنا وجودة يقتضي ان الانفصال عند عدم تقارب
الضمائر حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم **قوله** في نحو اعطاهوها قال البهوتي فيه نظر اذ ليست الواو لازمة
في مثل هذا المقام فالمراد على فرض وجودها **قوله** على معنى نوع من الوصل
اي وكل بيان لك النوع للموقف **قوله** بانه لا يستباح الاتصال الخ اي على
المختار وبعضهم اباح الوصل عند اتحادهما في الغيبة مطلقا كاتحادهما
في التكلم او الخطاب وهو ضعيف كما نبه عليه المرادي **قوله** وقبل يا النفس
اي يا المتكلم لان الظاهر من التقييد عدم ارادته بالنفس المعنى الاعم من
المتكلم او المخاطب والا فكان الظاهر ترك التقييد لعدم الحاجة اليه وعلى
ذلك التقدير فالظاهر ان المراد احدهما او امثلته المذكورة بقوله وليسي
قد نظم وليتني فتنا الخ قرينة على ارادة يا المتكلم افاده ابن قاسم قال
البهوتي وفيه نظر لانه يجوز ان يريد بالنفس المعنى الاعم ويكون
التقييد للاحتراز عن اليا التي هي حرف كيا بعض وبرجي ومراده بالمتكلم
المنتصب بغير صفة من فعل او غيره والمفعول له جر با وغيره اضافة
او ساكنة مذكورة او محذوفة نحو ربي اكرمن ربي اهانني نقرا وصلا
فيهما بنون مكسورة **قوله** مطلقا اي ماضيا او مضارعا او امرا متصرفا
او جامدا او رد عليه اسم الفعل المتعدي فانه تلزم معه نون الوقاية
كالفعل كما ذكره في التسهيل لتي على نصب اليا كدراكني وعليكني **قوله**
التزم نون وقاية قال بعضهم والظاهر انها حرف مبني لا حرف معنى **قوله**
ان قد رتهن فعلا لا جاز قد رتهن حرفا وفيها سقطت نون الوقاية **قوله** وعليه
رجلا ليسني قاله بعضهم وقد بلغه ان انسانا تهدده فعليه اسم فعل
بمعنى الامر ورجلا مفعول به اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز
اغراء الغائب وهو شاذ لان امره ليس بفعل موضوع للامر بل بفعل مقرون

بلام الامر

بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا واسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون
بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم **قوله**
وندر ليسي بغير نون وجوز حذف نون الوقاية تشبيهها بالحرف في عدم التصرف
قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي قبله عددت قومي كعديد الطيس
الرمل الكثير واسم ليس ضمير مستتر والياء خبرها **قوله** وجوز الكوفيون
ما احسني ولذلك لما قال المبرد لتلميذه كيف تتعجب من حسنك على المذ
هب الكوفي قال اقول ما احسني فقال المبرد من جهلنا بيانك باحسنه اذ
قال ما احسني وبالذلك اللفظ ما عديته **قوله** واما نحو تامروني اي من
كل فعل اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية وحذفنا احداهما للتخفيف
قوله فالصحيح ان المحذوفة نون الرفع اي لانها نائبة عن الضمة وقد حذفنا
الضمة تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم بسكون الراء فحذف النائبة عنها
اولى وللاحتياج الى تغيير النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع
وهذا مبني على ان نون الوقاية تلزم الافعال الخمسة وانه لا يغني عنها
نون الرفع ويؤخذ من كلام الجامي عدم لزومها حينئذ قال نون الوقاية تلزم
مع المضارع العاري عن نون الاعراب لتقي اخر المضارع الكسرة بخلاف كسرة
نص بين فانها في الوسط حكما وانتا مع النون الاعرابية الكائنة فيه
اي في المضارع مخير بين الاثبات لنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية
وبين تركها فرارا عن اجتماع النونات اهـ وقيل المحذوفة في نون الوقاية لان
منها نشا الثقل فكانت اولى بالحذف ولانها لا مر استحساني بخلاف نون الرفع وقيل
والمحذوف بقوته احد ثلاثة اوجه في ذلك ثانيها العف وثالثها الادغام
وقد تقدمنا في اعراب الافعال **قوله** لانها تقي الفعل الكسر اي التي يدخل
مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم المتصلة بها لاستدعائها
كسر ما قبلها للمجانسة والكسر اخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر

اما كسر لا يدخل الاسم مثله كالكسر لياء المخاطبة فلا حاجة الى صونه عنه
لانه خاص بالفعل افاده في شرح الجامع واما كسرة تضربين وهي في الوسط
حكمها كما تقدم عن الجامع وكسرة لم يكن الذين كفروا وقل ادعوا عارضة واعلم ان التعليل
المذكور ظاهر في غير المعتل الاخر اما فيه اما نحو ادعو وارمي فلا كسرة فكان ينبغي ان
يقول والنحو المعتل بغيره طردا للباب او تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان
الاعراب كذلك وما الطف قول بعضهم موريا وحاجبه نون الوقاية ما وقت
على شرطها فعل الجفون من الكسر قوله ثم حمل الماضي الخ ظاهره انه لا لبس
مع الماضي وليس كذلك لوجود اللبس في نحو ضربني اذ لولا النون لالتبس
الماضي بالاسم اذ الضرب نوع من العسل قوله لتشابههما في المعنى والعمل
وهذا اولى من قول صاحب التصريح لانها تغير معنى الابتداء وتنقله من الخبر الى الا
نشاء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها لان ذلك لا يوجد في الفعل قوله مع عدم الهفا
رض هو الجبر وتوالي الامثال قوله كمنية جابر اذ قال ليتي تمامه اصادفه واتلف
جل مالي وقبله تمنى مزيد زيدا فلاقى اخا ثقة اذا اختلف العوالي والمراد
بزيد زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير كان كل
من مزيد وجابر يتمنى لقاء زيد لعداوة بينهما وبينه فلما لقياه طعنهما
وهربا فشكر زيد البيتين والمنية التمني اي كتمني جابر قوله وهو
ضرورة يعيبه ان قول الناظم تكرار معنى وقع في الضرورة وفيه نظر
بان للناظم ان يقول ليس كونه نادرا وعليه فيجوز في النثر بقلة وكونه ضرورة
فلا يجوز الا في الشعر والظاهر انه جرى في النظم على الاول قوله فقلنا اعني
في القدوم الخ القدوم الة ينحت بها اخشاب والقبر العلاف والاكبر
السيفا والماجد العظيم قوله لانها تستعمل جارة الخ ولتعدد العارض
فيها قوي على المشابهة بخلافه في اخواتها الباقيات تامل قوله وحذ
فها اي نون الوقاية وهو احد مذاهب ثلاثة وقيل المحذوف النون الاولى

نوع

لانها الطا اعتلتا بالسكون اعتلتا بالحذف وقيل الوسطى لانها في محل اللامات
التي تلحقها التغيير غالبا قوله لسنا من قيس ولا قيس مني سمع غير مصر
وف ومصروف على ارادة القبيلة او ابيها قوله ومنه قراءة نافع وقد بلغت
من لدني عذرا قيل يجوز ان تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن
انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا كما في الاية على ان بعضهم
قال لا يجوز ان تكون النون في الاية على قراءة نافع نون الوقاية لانها لا تتحرك
الاخر والنون انما اتي بها في مثله لتصون الاخر من الحركة قوله بمعنى حسبي
راجع للاسمين قبله اعني زيد عن قد الحرفيه وقط الظرفيه فانهما لا يتصل
بهما ياء المتكلم وعن قد وقط اسما فعل بمعنى يكفي لانه تلزمهما حال اتصال
الياء بهما النون قوله قد يقي اي بالتاء كما في القاموس وقوله قد لا يقتضي ان
قد للتقليل فيكون مفادها مكررا لاستفادته من ايضا قوله قدني من
نصر الخبيبين قدي تمامه ليس الامام بالشحيح الملحد قيل اراد بالخبيبين
عبد الله واخاه مصعبا ابني الزبير وقيل اراد بهما خبيب ابن عبد الله
بن الزبير واباه عبد الله ويروى الخبيبين بالجمع خبيب بن عبد الله ومن
كان على رايه وكلاهما تغليب والشحيح البخيل والملحد الجائر الحائد عن
الحق والشاهد فيه حيث اثبت نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني
وقيل لا شاهد في الثاني لحمله على حذف نون الوقاية لجواز ان يكون الاصل
قد ثم الحق به ياء القافية وكسر داله للساكنين او للمناسبة الياء
قوله وفي الحديث قط قط لصحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من
مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول قط قط وعزتك ويزوي
بعضها الى بعض قوله مطالا وفي نسخة مكانات بطني مطا اسم مصدر اهل
وفي نسخة وجهلت قد ملانت بطني تعليلية والتاء اما مفتوحة
او مضمومة قوله بمعنى اكتفي كان الصواب بمعنى يكفي ليكون متعديا

لغة واجيب بان حذف نون لدن زعم

امهل

قوله كغير هما من اسماء الافعال اي الذي مدلولها الافعال المتعدية كما
ركني وعليكني اي ادركني وخذني والزمني فلا يرد على الشارح صه وآري
وهيهات لانها لا يتصل بها ياء المتكلم اذ مدلولاتها افعال لازمة **قوله**
وفعلنا نون الوقاية اي قليلا اخذا من قول المرادي ولا يقاس عليه **قوله**
مع الاسم المعرب ظرف متعلق بوقعتا او صفة لياء النفس او حال منها
قوله وليس المرافيين الخ ليرفه اي يعطي علة الوصف قيل وخالفيا خبر
ليس **قوله** فلما منعوها اي لتزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف
قوله غير الدجال اخوفني عليكم روي بحذف النون واثباتها وهما
لغتان فصيحتان قيل ظاهر الحديث يقتضي ان الدجال خائف لان افعل
التفضيل كونه من اثلاث المبني للفاعل مع ان المراد انه مخوف
منه واجيب بانه من خبيث المبني للمفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين ماخوذ
وازهى من ديك وذلك جائز عند بعضهم وان كان المشهور امتناعه
لالباس بالمبني للفاعل والتقدير اخوف مخوفاتي عليكم ثم حذف المضاف
في الياء المتكلم وبذلك التقدير اندفع ما قيل اورد من ان افعل التفضيل
بعض ما يضاف فتطلبه والياء لا تقبل ذلك وقيل يجوز ان يكون من خائف
المبني للفاعل ويكون من وصف المعاني بوصف الذوات كشعر شاعر
والتقدير خوف غير الدجال خوفي ثم حذف الخوف الذي خلفه
غير والياء ويحتمل ان يكون من خاف ومعناه غير الدجال اشد موجبات
خوفي عليكم **قوله** لهنا بهذا افعل التفضيل لفعل التعجب اي معنى ووزنا
واختصاصا **العلم** يطلق على الجبل منه قوله عن مزقا بقوله الجواري المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء وان صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم في راسه
نار وعلى الراية والعلامة نقل في اصطلاح النحاة الى ما سيأتي والظاهر ان النقل
من المعنى الثالث اخذا من قولهم لانه علامة على مسماه **قوله** اسم يعين المسمى
لغة

الخ هذا التعريف على راي المصنف خاص بالعلم الشخصي لان الجنسي عنده نكرة معنى ولا
تعيين فيه وعلى ما هو المحقق شامل لهما ويراد بالتعيين ما يعم الذهني الاسم يطلق
على ما قابل الفعل والحرف وهو المراد هنا وعلى ما قابل الكنية واللقب وهو المراد
بقوله واسما اتى وعلى اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قوله عز من قائل وعلم
آدم الاسماء كلها **قوله** ومطلقا حال الخ يجوز ايضا ان يكون صفة مصدر
محذوف اي تعيينا مطلقا **قوله** ويجوز ان يكون علمه مبتدأ مؤخرا الخ هذا
اولى مما قبله بل هو المتعين لوجهين الاول انه معرف واسم الخ تعريف له
الثاني انه معرفة ولا يخبر عن النكرة بالمعرفة **قوله** وهو اي التركيب حينئذ
اي حين اعرب علمه مبتدأ واسم خبرا **قوله** ملتبسا بضميره اي ضمير
ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى وفيه في الاضافة لامية
ويحتمل رجوع الضمير للاسم وحينئذ فالاضافة بمعنى من لان العلم نوع من
انواع الاسم ويحتمل كما قال بعضهم عوده الى الشخص المفهوم من المقام
ومن قوله الآتي كعلم الاشخاص **قوله** فخرج بقوله يعين المسمى النكرة اذ
كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما اصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا مدلولهما
لكن ذلك التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو انفراد المسمى واما بحسب الوضع
فلا تعيين فيهما ودخل في هذا القيد نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار
كل وضع معين لمسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع فهو امر عارض
ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج في مسماه الى قرينة من وصف
او اضافة لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى اصل الوضع لبقية المعارف
قوله كان هذا ظاهر في غير الذي للعهد الذهني لان مدخولها لا تعيين فيه
الا ان يقال الحقيقة معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين
قوله كالحضور اي في ضميري المتكلم والمخاطب وفي اسم الاشارة **قوله** والغيبة
فيه ان الغيبة ليست معينة فكان الظاهر ان يجعل القرينة تعين المرجع وفي

بقال ما ذكر لانه ظاهر ايضا فيما اذا كان المرجع معرفة اما اذا كان نكرة فلا لان الضمير
تابع لمرجعه نكرة قوله مما جولف بيان للغير ويحتمل كون من تبعيضية قوله
جعفر هو في الاصل اسم للنهر الصغير نقل لما ذكر قوله وخرنقا بكسر النون
الخاء والراء وهو في الاصل اسم لولد الظبية ومنه قوله لبينة الهبر كهبر الخرنق
نقل لما ذكر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث والالف للالحاق قوله
اختناطه بفتح الراء في القاموس قوله وقرن للقبيلة ولا يختص بالموجود
ومنها حال الوضع ومن هذا تعلم ان المعتبر في العلم كون مسماه معينا خارجا
او ذهنا ولا يختص بما كان مسماه فردا حقيقيا ولا بما هو متشخص في الخارج
لان الموضوع له فيما نحن فيه المجموع وهما مفقودان وقولهم متشخص العلم
خارجي منظور فيه للغالب قوله ينسب اليها او يس القرني التابعي
المشهور وقول الجوهري منسوب الى قرن المنازل سهو لانه خلاف
الواقع ولانه لو كان منسوبا لما ذكره لم يكن وجه لفتح رائه قوله وعدن
لبلدة في ساحل اليمن قوله ولاحق لفرس لمعاوية ابن ابي سفيان رضي الله
قوله وشذقم بالذال المعجمة وقيل بالدال المهملة لجمل كان للنعمان ابن المنذر
واليه تنسب الابل الشذقمية قوله وواشق لكلب ذكر في النظم سبعة
اعلام وجعل ثامنهم اسم الكلب ليكون موازنا وملمحا لقوله تعالى وثامنهم
كلبهم وما الطف قول بعضهم من هذا المعنى يهجو احد ملوك بني العباس
ملوك بني العباس في الارض سبعة ولم تنبئنا عن ثامن لهم الكتب كذا
كل اهل الكهف في الكهف سبعة كرام اذا عدوا وثامنهم كلب قوله وهي
ما صدر الخ اي علم مركب مضاف صدره نحو جاء ابو زيد قائما وابن زيد قائم
اذا سميت بهما لان الاضافة في الاول لجزء العلم لا لكله وفي الثاني لا اضافة
قوله باب او ام زاد بعضهم او ابن او بنت كابن حنبل وبنت وهب في اعلام
الاشخاص وابن داية للغراب وبنت طبق لنوع من الحية في اعلام الاجناس

قوله وهو

قوله وهو ما اشعر الخ بحسب وضعه الاصلي لا العلمي واورد عليه انه يرد
عليه بعض الاسماء كحمزة وصالح وبعض الكنى كابي الخير وابي لهب واجيب
بان الفرق بين الاقسام الثلاثة بالحيثية او يقال ما وضع اولا اسم مطلقا ثم ما
صدر باب او ام كنية مطلقا ثم يعتبر الاشعار في الباقي اسم قوله او ضعته
اي خسته وهو بفتح الضاد وكسرها والهاء عوض من الواو قاله الجوهري
قوله لان اللقب في الاغلب الخ وقيل لانه صفة في الاصل وحقها التاخير
ولانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد معنى الاسم وزيادة قوله
فلو قدم لاوهم الخ هذه مقتضى هذا وجوب تاخيره عن الكنية ايضا
لجريانه فيه واختاره بعض المتاخرين بل خصصه انه اذا انتفى
ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك
كقوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم وقول القسطلاني وقالون
عيسى ولا حاجة الى دعوى البدل ونحوه وهذا ظاهر بالنسبة
لتعليل الشارح اما بالنسبة لما علل بعضهم من ان اللقب
في الاصل صفة فلا يظهر ولو اشتهر لان الصفة مقتضية التقديم
على الموصوف مطلقا قوله انا ابن مزيقيا الخ قاله اوس بن
الصامت الصحابي اخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما
وهو الخزرجي كما هو من احد اجداده وقيل انه يلقب به عامر
صلى الله عليه وسلم او بكعب لحسنة عشقوها على من يشعر
على ستين عصا مكتبة ومن يعتبر احد اجداده او بمعنى الحية كرو
وكان من ملوك اليمن وسبب تسميته بذلك انه كان
يلبس في كل يوم حلة فقط فاذا امسى مزقها كي لا يلبسها
ثانيا وان يلبسها غيره وقوله ابوه معزو اليه الخ واريد احد اجدا
ده من جهة الام وهو مفرد من اصحاب الضيف من الشعراء

ابن ماء السماء كان من ملوك الحيرة وعمال الاكاسرة واراد او بسرية لكانه
كريم الطرفين نسيبا الجهتين ولقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل لقب
امه واشتهر المنذر بامه فالاصل ابن ماء السماء **قوله** بان ذا الكلب عمرا فبله
ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب قالته جنوب
اخت عمرو وذي الكلب من قصيدة ترثي بها اخاها واولها كل امرئ بمحال
الدهر مكذوب وكل من غالب الايام مغلوب وبمحال الدهر بكسر الميم كيده
ومكره ومكذوب مغلوب وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها
اسم موضع دفن فيه عمرو والشرى بان يحسن شجر تتخذ منه القسي **قوله** وعن
كاليه اسمها اولقبا لها بدل عليه ما بعده وتقدم لك ان بعض المتاخرين اختار
ان الكنية مع اللقب كالاسم معه **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر الخ بعده فا
غفر له اللهم ان كان فجر انشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله
عنه اسا قتبي ونقبت ما حملني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب
والدبر رقة الخف وجرح حتى حصب في يمينه **قوله** وما اهتز عرش الله
الخ قاله حسان بن ثابت الانصاري يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله هالك اي ميت واهل الهالك الصعلوك واراد بسعد سعد بن معاذ الا
نصاري الذي استشهد زمن الخندق بسهم اصابه في اكحله فمات قليلا ومات
والاكحل عرق في اليد يقال له عرق الحياة كما في القاموس وصح انه عليه
الصلاة والسلام قال اهتز العرش لموت سعد بن معاذ ومن هذا اخذ حسان
افاده العيني **قوله** وقد دفع توهم الخ قال ابن يسع الرفع ممنوع لصحة قوله
وان يكونا مفردين بن مع عموم قوله سواء اي وان يكن اللقب وسواء مفردين
كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض افراد سواء لا يجوز الا مركبا كما
في الكنية **قوله** مفردين المراد بالمفرد هنا كما في الكافية ما قابل المركب كما في
باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي باب

المبتدا

فا بل المبتدا ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والشبيه به واما
اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي **قوله** باضي
حيثما يقتضي الاطراد وقوله في باب الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد
يقتضي عدم الاطراد فبينهما تناف وحيثما مفعول مطلق على حذف مضاف
اي اضافة حيثما او صفة مصدر محذوف مؤول باسم الفاعل اي اضافة مقتضية
قوله نحو هذا سعيد كرز وهو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم
والحاذق **قوله** يتاولون الاول بالمسمى الخ اي في الغالب وان اتفق يتاولون الاول
بالاسم والثاني بالمسمى في نحو كتبت سعيد كرز من كل تركيبه لا بناء نسبا بيقاع
الحكم فيه الا ذلك وانما الطلق ولم ينظر لما ذكر من وجه عن قاعدة كل حكم
ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الا لقرينة **قوله** وذهب الكوفيون الى
وبعض البصريين الى ما يدل عليه سابقه وهذا المذهب هو الحق **قوله** على انه
بدل منه او عطف بيان قال البهوتي ولم يجوزوا فيه ان يكون نعتا بالمراد فاول
مانع منه **قوله** والقطع اي الرفع او النصب فالمراد بالقطع عدم الاتباع ابتداء
لا القطع المصطلح عليه لان البدل والبيان لا يقطعان الا نشد وذا هكذا قال بعضهم
ويؤخذ من كلام الشنواني جواز قطعهما اصطلاحا تامل **قوله** والا اتبع مقتضاه
كما صرح به الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا او الثاني مركبا والوجه
خلافه كما صرح به الرضي حيث قال وان كانا معرفين او اولهما جاز نا اضافة
البيه الاسم الى اللقب لان المضاف يجوز ان يكون مركبا ككلام عبد الله بخلاف المضا
ف **قوله** اتبع جواب الشرط وهو ان يكون الذي عطفه في لا ولم يقرنه بالفاء للضرورة
قوله ركب فاي تبع ولا يلزم تحصيل الحاصل لان الاتباع الاول اصطلاحي والثاني لغوي
ووجوب الاتباع المستفاد من صيغة الامر بالنسبة لامتناع الاضافة فلا
ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع **قوله** عن شيء سموا استعماله
فيه مقتضاه ان ما وضع ولم يستعمل ثم سمي به لا يسمى منقولا ويؤخذ من

قول صاحب الجامع وما سواه وضع، أي فهو منقول لتسميته منقولا وهو الظاهر
قوله قبل العلمية أي قبل التسمية المخطورة وخيبة والحمد منقولان لما استعمل
قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما للشخص قوله أبوك حباب
أي الحباب الجبان وساور الضيغم من إضافة الوصف لفاعله ويرد مفعول به
والشاهد في فارس شمر وقد يقال لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون منقولا
من جملة فعلية وفاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب
والشيء يحمل على الكثير الأعم الغالب الأغلب ومثل هذا يقال فيما بعده قوله وبعضه
الأخرى وارتجال مأخوذ من ارتجال الخطبة والشعر وهو ابتداؤهما من غير
تهيء لهما قبل قوله إذ لا واسطة على المشهور علة لحصر أي إنما زدنا لفظ
الأخرى المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تفيده لأنه لا واسطة قوله لا منقول
ولا مرتجل أما الأول فلأن النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه وأما
الثاني فظاهر قوله أي الأعلام كلها منقولة أي لأن الأصل في الأسماء التنكير ولا
يعرف جهل أصلها قوله كلها مرتجلة أي لأن الأصل عدم النقل وما وافق وضعا
أو غيره فبالتوافق والمراد بالارتجال على هذا المذهب عدم ملاحظة معنى أول
إن كان قوله هو ما استعمل من أول الأمر علما أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه
على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيها وغير مانع لصدقه على علم
الشخص المنقول عن علم الجنس كأسامة وخيبة فكان الأولى أن يقول هو ما وضع
للشيء ولم يسبق وضعه لغيره قوله وأد ممنوع عند سيبويه من الود
وهو الحب فهمزته بدل من الواو وعند غيره مرادف بفتح الهمزة وكسرها
وهو العظيم والظاهر ذلك نازع بعضهم في كونه مرتجلا قوله ومن المنقول
ما أصله أي أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله
المقتضي كونه قسيما للمنقول والمرتجل ويحتمل كونه معطوفا على ما قبله
مشارا به إلى تقسيم آخر للعلم أي كما ينقسم باعتبار النقل والارتجال إلى قسمين

منقول

منقول ومرتجل ينقسم باعتبار النقل والارتجال إلى قسمين منقول ومرتجل ينقسم
باعتبار التركيب والإفراد إلى ثلاثة أقسام جملة ومركبا مزجيا ومركبا إضافيا وجه
ولا تنافي بين التقسيمين قوله وشاب قرناها أي ذوائبها شعرها قوله
على أطرقا باليات الخيام فيها منه إلا الثمام وإلا العصي والجار والمجرور
يتعلق بعرفت في قوله عرفت الديار كرقم الدوي يزبرها الكاتب الكاتب
الحميري والشاهد في أطرقا فإنه تسمية المفازة بذلك لأن السالك فيها يقول
فيها لصاحبيه أطرقا أي اسكتا وانظرا إلى الأرض مهابة وخيفة وباليات
الخيام حال من الديار ويحتمل كونه مبتدأ خبره في الظرف قبله والثمام بضم
الثاء نبت يحشى به فرج البيوت والمعنى عرفت ديار المحبوبة أنها
مرقومة أي مكتوبة يرقمها الكاتب الحميري بعض أنكر بعض آثارها وعرفت
ثم بأطرقا على هذه المفازة فدللنا خيامها إلا ثمامها وعصيها
قوله نبئت أخوالي بني يزيد أي القديمة الصياح المعنى خبرت أن أخوالي
الذين يكون لهم صياح من أجل ظلمهم علينا وبنو يزيد بدل من أخوالي
أو عطف بيان عليه ووجه الشاهد في أن يزيد علم منقول عن الجملة كما
يدل ضمة الدال قوله ومنه أصمت قال الرضي بكسر الميم منه والمسموع عليه
في الأمر الضم لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل قوله أشلى سلو
قيه أي أشلى فعل ماض من أشليت الكلب بالصيد إذا أغريته به ومنه
قوله زياد أتيتنا باعم وبأشلى كلابه علينا وسلوقية صفة مو
صوف محذوف وبادية كلابا سلوقية بمعنى منسوبة إلى سلوق قرية
باليمن تنسب إليها الكلاب السلوقية كذا في المختار والباء في قوله
بها للسببية وفي قوله يوحش بمعنى في وقوله قام أهلاؤها بدل من ها
قبله والأود الاعوجاج قوله أن يجعل أصله ظاهره أنه لا معربا ولا مبني
وهو موافق لقول ابن الصائغ أن العلم الجملة لا يوصف بإعراب ولا بناء

بل هو محكي وذهب بعضهم وهو المشهور الى انه مبني والحق انه معرب
بحركات مقدرة في آخره كالاسم في شاب قرناها واليه ذهب السيد قال السعد ثم
اجاز بعضهم في نحو قمت على الاعراب بالحركات الثلاث على البناء والتنوين
ووجه ذلك بان الكلمتين كالكلمة الواحدة لانهما في الاصل فعل وفاعل وقد
غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بني من قال كنتو ويؤخذ من التعليل انهما
كذلك فيعرب اعراب المفصول بخلاف ما اذا قال او لو سمي بعامل ومعمول
كغلام ابواه اعرب فاعلم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله ولو سمي بتابع
ومتبوع نحو رجل عاقل اعرب الاول وتبعه الثاني في اعرابه ولو سمي بعا
طف ومعطوف نحو زيد او ثم زيد حكي قوله ثم لا ثالث لهما من الاوزان
اورد عليه انه لا يدخل فيه نحو معدي كرب وسيبويه قوله ومعدي
كرب بكسر الدال الشهير وذو القياس فتحها كما هو مقتضى قوله والجزء الاول
يبنى على الفتح كان الاولى ان يقول الجزء الاول يبقى على ما كان عليه من فتح
او سكون لان كلا منهما اصلي في الكلمة لا بنائي قوله تشبيها بالخمسة عشر
تضمنه ان المركب العددي ليس من المزجي وهو المناسب لظاهر تعريفه
لكن بنائيته خص القوم المركب في الاسنادي والمزجي والاضافي قوله
وانه مبني على الكسر لانه اسم صوت واسماء الاصوات مبنية
لعدم تاثرها بالعوامل وانما كان البناء على الكسر لانه سلك في اسباب
البناء من انه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين قوله وهو على ضربين
الخ نبه به على حكمة تعدد الامثلة ويحتمل ان يكون حكمته الاشارة الى
انه لا فرق في الجزء الاول بين ان يكون معربا بالحركات او الحروف وفي الثاني
بين ان يكون منصرفا او غير منصرف قوله واعرابه اعراب غيره من
المتضايفين لانهم اجروا على لفظه احكامهما باعتبار الجزئين وعلى
كل منهما حكم العلم ومن ثم منعوا صرف ادبر وقرة وهضن في بنات

اوبر

اوبر وابن اوى وابي هريرة قوله وضعوا اي العرب واسند الوضع لهم مع
كون الواضع على الاصح هو الله تعالى على سبيل التجوز لان الكلام لا يظهر
الا على السنتهم قوله والحمو شر جمع وحنشر بمعنى حنو حنشر والاحناشر جمع
حنشر محركا وهو كما في القاموس الذباب والحية وكل ما يصاد من الطير
والهوام وحشرات الارض وما يشبه راسه راس الحيات والحشرات
جمع حشرة صغار دواب الارض قوله لعدم الداعي علة للعواف
المذكور والداعي هو الاحتياج قوله فلا يضافان ما دامت علميته
فان نكر جازت وكذا يقال فيهما بعده ويثنى ويجمع فيقال الاسامتان
والاسامات قوله في الاذهان بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي
الذهني لاستحالة ذلك فيه قوله بعد انما قيد به لان تقدم
الحال مسوغ لمجيئها من النكرة قوله في بنات اوبر علم على ضرب ردي
من الكمأة قوله وابن اوى علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب
ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب
والاظفار وصياحه يشبه صياح الصبيان قوله علم التسبيح رد ابن
هشام علميته بملازمته للاضافة واجاب الدماميني بان الاضافة
المبطلة للعلمية هي التي للتعريف او التخصيص واما التي للبيان كحاتم طي
ومجنون موسى فلا والبيضاوي بان علميته انما هي عند قطعه عن الاضا
فة فاذا اضيف كان اسم جنس بمعنى التسبيح اي التنزيه قوله ولعطفا
تهجين هذا اولى مما قاله المعرب من انه منصوب بنزع الخافض قوله
علم الاولى كونه فعلا ماضيا لان جعله اسم تفضيل حذفت همزته للض
رورة يقتضي ان يكون في المفضل عليه وهو علم الشخص عموم وليس كذلك
الا ان يقال المستر على بابه قوله هي امته اي جماعته وافراده قوله من
ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وتبعه الموضح فقال ويشبه

النكرة ثم مقابلة المعرفة لانه متعارف في اصطلاحهم لا يجتمع به واحد
دون آخر ولا ينافيه قوله فعلم ان العلم الجنسي اسم يعين
مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي
الاداة الحضورية تقول اسامة اجرأ من ثعالة فيكون
بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاولين
للجنس وتقول هذا اسامة مقبلا فيكون بمنزلة قولك
هذا الاسد مقبلا وال في هذا لتعريف الحضور لانه
نظيره ذلك لا يستعمل الا للوضع والا لزم كون علم
الجنس من المشترك ولا قائل به وعن بعضهم ما ذكره
ابن مالك والسعد لا ينافي كون علم الجنس موضوعا
للماهية بقيد حضورها في الذهن لان مقتضى المعنى
النكرة الواقعة في كلامهم باعتبار الماصدقات لا باعتبار المفهوم
لا يقع مع قوله ثم تنزيلا للتسهيل هو مذهب قوم من النحاة **قوله** نوذن
بالفرق بينهما من جهة المعنى اي نعلم بذلك وتدل عليه لانها اثر به
يستدل على المؤثر وايضا لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى يلزم التحكم
قوله الاشارة الى الفرق بكالهم يبين في هذا الكلام اسم الجنس حين تبيين
الفرق واقول لما بين ان علم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن اي
بقيد حضورها فيه ومعلوم ان اسم الجنس موضوع للحقيقة من حيث
هي او للفرد المنتشر على الخلاف علم الفرق ولذا قال الاشارة الى الفرق والحا
صل ان الحقيقة لها جهة عموم وهي لها خصوصية باعتبار تعيين فمن الجهة الاولى
وضع لها اسم الجنس ومن الجهة الثانية وضع لها علم الجنس وهذا معنى
ما قالوه من ان علم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني
بمعنى ان الحضور جزء مفهومه واسم الجنس موضوع للحقيقة من حيث

هو

٩٢

هو بمعنى ان الحضور لم يجعل جزء مفهومه وان كان لا بد منه في الوضع وهذا زبدة
ما ذكروه في الفرق بينهما وهو التحقيق كما قال الولي فيه وفيه ان اسم الجنس
على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة من
حيث هي متحدة في الذهن فتكون معينة وعدم اعتبار قيد الحضور معها
لا يخرجها عن التعيين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدي نفعا في
اجراء احكام المعارف على علم الجنس دون اسمه يدل على ما قلناه حكمهم على
مدخول ال الجنسية في قولك الرجل خير من المرأة بانه معرفة مع ان المراد
به مدخولها الحقيقة من حيث هي والذي يختاره الفاضل ويميل اليه ما تضمنه البحث
في الاول من كون اسم الجنس موضوعا للفرد المبهم والا كانت تفرقة الواضع
بينهما في الاحكام اللفظية تحكما اذ جعله قسيما للنكرة فيما ذكره
من التحقيق بناء على حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومن ثبت هذا
التحقيق ليس من مثبتي الواسطة هناك تدبر واما النكرة فالفرق بينها فالحق
انها موضوعة للفرد المبهم وقيل للحقيقة من حيث هي وعليه فاسم
الجنس والنكرة مترادفان **قوله** ان هذه الاسماء اي اعلام الاجناس وقوله
موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن اي بقيد حضورها كما تقدم لك
قوله ومثله الخ اي جعله مثل المعهود ونظيره من حيث الحضور والتعيين
والتعيين في كل منهما وذلك يقتضي ان ما ثبت لاحدهما من الاحكام يثبت
هو او نظيره الآخر ولذلك قال بعضهم ان يعرف ذلك المعهود باللام اي
التي هي احد طرق التعريف فلا يبعد ان يوضع له اي النظير وهو الحقائق
المتحدة في الذهن علم لانه احد طرق التعريف ايضا تدبر **قوله** لا بعينه
اي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعيينه في اصل وضعه **قوله** اطلقته
على اصل وضعه اي اطلاقا جاريا على وضعه **قوله** الاصلي اي على
مقتضاه ويحتمل ان يكون المراد بالاصل المعنى الحقيقي وبالوضع الموضوع له

والاضافة بيانية وعليه فيكون الظرف لغوا متعلقا بالفعل قبله وعلى
التعقيب المتقدم من كونه موضوعا للحقيقة اذا اطلق على الفرد المبهم او
المعين من حيث اشتماله على الحقيقة كان اطلاقا على اصل وضعه فيكون
حقيقة والا كان مجازا وتقدم لك ان كونه حقيقة مطلقا لو قلنا انه
قوله فانما اريد الحقيقة اي لاحظت حال اطلاقه عليه ما تضمنه من الحقيقة
بالذي استعمل فيه اللفظ واطلق عليه حقيقة هو الحقيقة فظهر قوله
ولزم من اطلاقه الخ قوله فجاء التعدد ضمنا اي في ضمن المعنى المراد في الاستعمال
من حيث اعتبار الوجود وكان المناسب لقوله لا باعتبار اصل الوضع ان يقول
فجاء التعدد باعتبار الاستعمال قوله ام عريط من اعتز طائح الارض اذا
ذهب فيها قوله وشبوة من الشباة وهي الحدة في سمها من الحدة قوله
بمعنى العجوزة اي بمعنى المرة وانما عبر بالعجرة لان معال من اعلام الهوية فاشار
بالعجوة الى بيان تعيين ثان ثبت المسمى قوله انا اقتسمنا الخ انا بفتح الهمزة
لانها وقعت مفعولا لعلمت في قوله اعلمت يوم عكاظ حين لقيتني تحت
العجاج فما شققت غبار يا والخطة الخصلة وانما قال في الاخبار عن
نفسه فحملت وفي خطاب زرعة ابن عمرو واحتملنا لان فعل يصلح للقليل
والكثير وافتعل للكثير خاصة فاراد النابغة ان يهجو زرعة بكثرة عمله
وايثار العجز وذكر اللفظة التي يراد بها الكثرة خاصة ليكون ابلغ في الهجو
واما قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فالوجه فيه انه لما كان
الانسان يجازى على القليل والكثير من الخير فيما استعمل فيه اللفظ الصالح لهما
ولما كان لا يجازى الا على الكبائر دون الصغائر غالبا في عمل العفو استعمل معها
اللفظ الذي لا يصلح الا للكثير قوله اذا ما دعوا كيسان الخ دعوا مبني
للمجهول وكيسان مفعول له على اسقاط الجار اي لكيسان ويحتمل كونه
مبنيا للفاعل وكيسان مفعوله اذا طلوا الغدر الخ قوله وكنى الم فتنهم

للهون

للهون الخ من ذلك ابو خلف للفرد وابو صامت للغراد وام عامر للضبع وابو
جعدة للذيب وابو الندوى للقنفذ وبنات طبق للضرب من الحيات وجاء في بعض
المؤلفات انني من ذلك قالوا ابو الاثقال للبغل وابو ايوب للجمل وابو صابر
للحمار وام جعفر للدجاجة وام الاشعث للشاة وام الاموال للنعجة وابو
الصواعق للسحاب وابو جابر للخبز وابو صالح للخبيص وابو جالس للباب
لم جامع للسكينة وام الحرب للراية اي ذات العارض قوله يكون للذوات
والمعاني اي باعتبار المصدق لا المفهوم كما علمت من ان علم الجنس موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن نعم هو تقسيم للموضوع له على راي الناظم قوله
ويكون اسما وكنية لم يقل ولقبا لانه لم يقع التلقيب في العلم الجنسي بخلاف
الشخصي مذكرا او مؤنثا وقول بعضهم لم يقع تلقيب الاناث في الاعلام الشخصية
الشخصية مردود بنقل الثقات بانهم نقلوا ان جميل القب الصديقة وع
وعتيقة لقبا فاطمة محبوبة تامر في القيس قوله فيان ابن بيان هو من اسماء
الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هية بينة وقد يقال هي
كذلك من حيث العقل لها جهتان قوله وهو قليل اي لم يثبت منه الا
الفاظ محصورة وقد قدمنا جملة منها اسم الاشارة عرفه
بعضهم بما دل على حضور عيني او ذهني كهذا البيت وتلك الجنة
وعرفه ابن الناظم بما دل على حاضر او منزل منزلة الحاضر وليس كذلك
متكلما ولا مخاطبا وادخل بقوله او منزل منزلة الحاضر مثل قوله ٥ اولئك
اباي فجئني بمثلهم ٥ اذا جمعتنا يا جرير المجامع وعرفه بعضهم
بما وضع لمسمى واشارة اليه وبعضهم بما وضع لمعين حال الاشارة
وبعضهم باسم ظاهر دل على حاضر بذاته وهذا اولاها قوله ما وضع
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية لان الاشارة حقيقة فيها
مجاز في الذهنية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله لان الاشارة فيها الى معاينة

ذهنية لا حسية ومثل ذلك لكم الله ربكم محمول على التجوز واورد على
التعريف بان فيه اخذ المعرف في اجزائه وذلك دور واجيب بان المحدود الاشارة
الاصطلاحية وما في الحد الاشارة اللغوية فلا دور ورد بعضهم بان معنى
قولهم اسم الاشارة اسم تصحبه الاشارة الى مدلوله ومعلوم ان الاشارة
المذكورة هي اللغوية بالضرورة فالاحسن ان يقال الاشارة جزء المحدود
ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف كل من اجزائه عليه لجواز
ان تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية كما هنا **قوله** في اصله ذيي قيلا
تنوين لبنائه وثنى يا عينه في لين قلبها الفا حذفت لامه اعتبا
طا فهو ثلاثي واليه ذهب البصريون قالوا التصغير على ذييا با
عادة اللام وقد يعارض بانك اذا سميت به قلت ذاي بزيادة [illegible]
اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسما
التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها الفا وسمي بها فلو كانت
ثلاثية لقيل ذاي اي اذا سمي به وداله الى اصله وذهب الكوفيون
وذهب ان الف ذا زائدة لقولهم ذان وذين في التثنية فالالف او اليا
والنون للتثنية فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت لالتقاء ال
ساكنين ولذا شددت النون عوضا عنها **قوله** لمفرد قال البهوتي
اقام اللام مقام الى ومثله انه لما اتى لنا الى من غير وغيبي قال الزمخشري
عدي وغير باللام على تضمنه معنى منتهيا او ظاهره لا لان الاشارة لا
تتعدى باللام والمراد بالمفرد ما يعم المفرد حقيقة او حكما فيدخل فيه ذا الجمع
وذا الفريق وقد يعنى بها المثنى كقوله عوان بين ذلك
اي الفارض والبكر والى الجمع كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها
وسؤال هذا الناس كيف لبيد والنكر وتحذ ما ذكر محمله على القول
بان كلا منهما باق على اصله **قوله** مذكرا اي ولو بحسب التاويل كقوله

نبيت

نبيت نعي على الحجل ان رأيه سخفا ورعيا على لذلك الغايب الزاد فعان العي
لذلك الشخص او الانسان **قوله** بها مكسورة بعد الهمزة اي المكسورة او
مضمومة بعد الهمزة المضمومة كقوله هذا وذي الذي فتى خبر د فيتم في قوم
ماجد مصدر بردي بكسر الهمزة والها وبضمها **قوله** بذي في ذي المكسورة
وبا ساكنة منقلبة عن الف ذا **قوله** وذه يقلب يا ذي ها وقفا لانها للتانيث
وهي يصير له التاء فاطهة وعلامة التانيث حقها ان تقلب في الوقف ها
ثم اجري الوصل مجرى **قوله** وذات بالبنا على الضم وهي اغرب بها واسم الاشارة
ذا والتا للتانيث كالتا في امراة قال ابن هشام هي في بعض النسخ مضبوطة
بكسر التا ولست على يقين من ذلك فان صح فتكون حركة التقاء الساكنين
ساكنين وهو ظاهر خفا **قوله** على الانثى المفردة اي ولو حكما فيدخل
في الجماعة وذي الفرقة ولما كانت الاشارة كناية عن المشار اليه ولا
تتحقق حقيقتها ناسبت كثرة الفاظ اسمائها قال بعضهم وقد يشار للمؤنثة
بلفظ المذكر كقوله تعلق قلبها اريا الشمس بانه فاذا ريي قال ابو حيان
اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابن هيم ولم يحكم على لسانه بين المذكر
والمؤنث لان قاعدة اللغة العربية ان الفاظ المذكر والمؤنث فيها سوا قال وهذا
احسن ما يعتذر به عند التذكير في الاية **قوله** فلا يشار بها اي العشرة
التي اشار بها الى ان البا داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا ظا
هر ان لوحظ كل واحد من الالفاظ العشرة على حدته وان لوحظ المجموع
فلا وقد يقال **قوله** للمثنى الذي فيه ان وجد في المثنى الدال على اثنين والنسبة
التي افادتها اللام من نسبة الجزئي لكليه وان اريد به المعنى فالنسبة من
نسبة الدال للمدلول وقوله الذي فيه اي بلفظه او داله **قوله** والثاني للمؤنثه
لا يرد عليه قوله تعلى فذانك برهانان من ربك وان كان المشار اليه اليد
والعصا وهما مؤنثان لان المشار اليه الخبر في المعنى والخبر مذكر او داء في المغني

ولا يثنى من اسماء الاشارة غير ذا وتا قوله وفي سواه متعلق باذكر اي اذكر
هذه من اللغتين في سوى المثنى فتقع اي في جره ايا ت سواه او في حال ارادة الد
لالة على مسواه ان ريد بالسوى المعنوي الاول وظاهر كلام الشارح المثل
الى الاول قوله يجوز ان يكون باحد نا وبيات سبعة الاول انه اسم ان ضمير الشان
على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه
انه هذان لهما ساحران وضعف بان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام
فلا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه الا في باب ان المفتوحة اذا
خففت الثاني ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا
اسم لها ولا خبر ويشكل عليه حينئذ دخول اللام في الخبر اللهم الا ان
يقال تشبيها بان العاملة الثالث انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون
الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر الرابع ان الالف الموجودة الف المفرد
والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء هكذا
قيل ولعل المراد هذه الالف الموجودة والاقتصار الف المفرد ان تقلب جا
في التثنية الخامس انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في تنا وقبل
التركيب السادس ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا كما بيته السابع
انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب قوله مذكرا كان
او مؤنثا اي عاقلا كان او غيره قوله والمد اولى فيه من القصر وفيه حينئذ
ثلاث لغات اخرها بالبناء على الكسر بالهمزة بيانها والا بضم الهمزة نبيزو ولا بالك
بالكسر والتنوين وتسهيله مد وتجوز لانه المد والقصر حاصلان بالمعرب
وهذا مبني قوله ذم المنازل الخ ذم امر من ذم وفي فيه الحركات الثلاث
الفتح للتخفيف والضم للاتباع والكسر على الاصل والمنازل جمع منزل او منزلة
كماجد ومساجد والثاني اولى بقوله بعد وبعد حال ضا المنازل على تقدير
اي بعد مبارقة منزله اللوى بكسر اللام اسم موضع والشاهد في

قوله بعد

قوله بعد اولئك الايام حيث استعمل اولئك في غير العاقل كما في قوله تعالى
ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا والايام بدل او عطف
بيان ويروى الاقوام وحينئذ فلا شاهد فيه قوله علو اي الناظم اي تبعا
لبعض النحاة وذهب الجمهور الى ان للاشارة ثلاث مراتب قربى ولها المجرد
ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام لان زيادة الحرف
تشعر بزيادة المسافة وقد يستعمل ما للبعيد في القريب لمجاز العظمة
المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى او لعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله
ربي وبالعكس لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه قوله
بالكاف حرف خطاب ذكر صاحب المغني ان هذه الكاف تلحق ارايت بمعنى اخبرني
نحو ارايتك هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل وهي حينئذ اسم مجرد عن
الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير لاستغنائها عن علامات الفروع بالكاف
عن تعاقبها بالتاء كما ابادة ثم قال ابن هشام وهي مفعولة من اول ان بمعنى
اعلمني لا التي بمعنى ابصرت لانها تتعدى لمفعولين وهو من الانشاء المنقول
الى انشاء اخر والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وعكس ذلك الفرا
ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة في موضع
حتى يقاس عليه هذا قوله للدلالة على الخطاب اي بالمادة وقوله وعلى
حال المخاطب اي بهيئته وبما يخصه من الحرف قوله فذلك ستة وثلاثون
اي بالنظر الى القسمة العقلية واما بالنظر للواقع فالاقسام اربعة
وعشرون لانه يسقط من ستة المشار اليه احد الجمعين لاشتراكهما
في لفظ واحد فيبقى خمسة ومن ستة المخاطب احد المثنيين لذلك فيبقى في ستة
المشار اليه فجملة الساقط اثنا عشر واذا نظرت الى احوال المشار اليه
من القرب والبعد والتوسط كانت الاقسام مائة وثمانية من ضرب ثلاثة
في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون لانه يسقط منها

ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنا عشر السابقة في الاحوال الثلا
ثة أعني البعد والتوسط على نسبتها هل فيه لان الغرض خطاب فيها وباعتبار
ذلك تقل الاقسام الخارجية تدبر **قوله** مبينة لعينها اي من احوال المشار
اليه الستة **قوله** وانما قضي اي حكم على هذه الكاف بالحرفية على اختلا
ف مواقعها اي حكمها جاريا عليها في جميع مواقعها المختلفة ومع
اختلاف مواقعها قال في التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تتصرف
تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبيين بها احوال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تبين بها لو كانت اسمية
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية و...
والجمعين ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا
يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذه ان تفتح مطلقا ولا يلحقها
علامة تثنية ولا جمع وتمثيلها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة
وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة **قوله** لكان اسم الاشارة الخ ولكان
للكاف محل من الاعراب واللازم منتف لانتفاء العامل **قوله** لان اسم الاشارة
لا يقبل التنكير بحال اي لكونه مبهما اي ولو نكر ازداد ابهامه وقال
بعضهم لانه معين تعيينا لا يقبل الشياع باعتبار تضمنها له على الاشارة
الحسية **قوله** وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة فصيحة مطلقا نقل
عن الكافية ما معناه انها لا تلحق من اشارات المؤنث الا تي وتا وذي فقالوا
تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما
وتالك وذيك وانكر الاخيرة ثعلب وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه
خطأ وظاهر ذلك بعض نحويي بفتح التاء للغريب الا ان يدعي اختصاص
ذلك بالمتوسط والبعيد **قوله** وهي لغة تميم اي بانهم لا يأتون
باللام الا في الجمع بدليل تمثيله بذلك كذا قال بعضهم لكن قال الموضح

وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا قال ابنا رحه لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع
حكاه عنهم الفرا وتقييد الجمع بلغة من مد احتراز من لغة من قصر فعن بعض
التميميين كقيس وربيعة انهم يأتون باللام انتهى فقول الشارح ومع
اولا مقصورا اي عند غير بني تميم من بعضهم **قوله** بل مع البعد مطلقا
اي مذكرا كان او مؤنثا وانما زيدت هذه اللام مع الكاف قيل للبعد
المشار اليه وقيل للبعد المخاطب وقيل لتأكيد البعد والمبالغة فيه
وهو المناسب لمذهب الناظم واصلها السكون كما في تلك وكسرت في الها
لالتقاء الساكنين ولم تحرك بالضم لاجتماع الكسرتين والياء اذا
وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين وقيل فرقا بينها وبين لام الجر
من نحو ذلك بفتح اللام ولم تحذف الالف لكونها خفيفة
وكذا يقال في تيلك بفتح التاء لان الياء بعد الكسرة خفيفة **قوله**
واللام ان قدمت ها الخ اللام مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط
محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه **قال** المكودي ويحتمل ان يكون
ممتنعة خبر مبتدأ محذوف مع الفا تقديره فهي ممتنعة والجملة
جواب الشرط على حد قوله تعالى وان مسه الشر فيؤوس اي
فهو يئوس وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ قال وهذا اولى لسلا
منه من فصل المبتدأ من خبره بجملة الشرط وجوابه ومن هذا يعلم حكمة
تقدير الشارح فهي واذا تذكرت ما سبق لك عند قول الناظم والامر ان لم يك
للنون محل فيه هو اسم حكمت بوجوب الاول ومنعت الثاني فضلا او لو به
نزل **قوله** كراهية كثرة الزوائد وقيل لانه يتوهم في نحو هذلك انه كلهاء
اسم اشارة داخل على مجرور وقيل لان ها التنبيه تدل على قرب المشار اليه واللام
على بعده وهما متنافيان ولا ينتقض بها والكاف لان في التوسط قربا
نسبيا تأمل **قوله** وعلى الصاحب لها وحدها قيده في شرح التسهيل

بان يكون زمنيا او مجموعا فلا يجوز هنا انك ولا هو لابك واما قوله من هو لبيا يكن
والسمي فيشار وحم فيتهنيل الشارح بهذا انك غير ظاهر **قوله** للقرب هنا
الثاني قليل الا ان التوسع معه نوع بعد عن بعا يجول بين المخاطب والمشار
اليه شيء يمنع الابصار والانساولا ينبه لا يرى ما البصر نهره ولانه لنا
لا تجامع اللام التي هي للبعد **قوله** رب بنت بني غبراء الخ قيل اراد بهم اللصوص
وقيل الفقرا والصعاليك وقيل الاضياف وقيل اهل الارض لان الغبرا اسم الغبراء
للارض وصفة لها وبنوها اهلها وقوله لا ينكر ونفي حال الزكان رايت بمعنى
ابصرت ومفعول ثانيا ان كان بمعنى علمت وقوله ولا اهل الخ رفع عطف الضمير
المرفوع في لا ينكر ونفي للفصل بينهما بالمفعول اراد باهل الطراف الاغنيا
غنيا وهو بكسر الطا البيت من الادم والشاهد في هذاك حيث ادخل
ادخلوا ها التنبيه على المصاحب للكاف افاده المجهور في العيني **قوله**
وبهنا اشرع في ذكر الفاظ موضوعة للاشارة الى الامكنة والازمنة الخ
بخلاف خاصة ما تقدم فانه عام لكل مشار اليه زمانا ومكانا ولا ينافي ذلك او غيرها
تقدم المفعول العبيد تخصيص الاشارة الى المكان في هذه الالفاظ لان ذلك
باعتبار كونها ظروفا للفعل ولا يشار اليه من هذه الحيثية الا بها واما
الالفاظ السابقة فيشار بها الى الامكنة من حيث تشخصها واجرامها
واجراؤها مجرى الاناسي افاده اللقاني **قوله** وبه الكاف صلا ظاهره ان
مساوات هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه الكاف تلزم
الفتح والافراد **قوله** او بثم فيه بالفتح والتشديد ولا تلحقها الكاف وقو
لهم ثمت خطا ولا تتقدمها الها ولا تجر عن الظرفية ومن ثم غلطوا من
زعم انها من قوله تعالى واذا رايت ثم مفعول رايت بل مفعوله محذوف
اما اختصارا اي واذا رايت ثم الموعود به او اقتصارا اي واذا حصلت
رويتك في ذلك المكان رايت نعيما وملكا كبيرا وقد تجوز بها عن المكان

والعرب في قولهم ومن ثم كان كذا **قوله** واذ تعلقتم اللاذي اي فوجدها
في المعلة التي سلكها موسى وقومه فنجوا وفرعون وقومه فغرقوا
ذلك المعلة ما بين الماء بنوبه وسط البحر **قوله** او هنا بالفتح
والتشديد وقد تلحقها الكاف وتصحبها الها وزاد عليها الفا العصا
كثيرة فتجرد الها الا للعصا كثير **قوله** نحو هنالك ابتلي المومنون
قضيته ان ها في الاية للمكان وعليه ابو حيان وذهب ابن مالك الى
انها للزمان واية التذكير في قوله وازواجا نحم قبله **قوله** هنا وهنا ومن
هنا الضمير لعل بالنحو في بها اي فيها للاوجه في البيت فيلمعو المنهل
بل جمع منهل على غير قياس والايعلاق جمع يعني والمضو الصوت
الخفي **قوله** وبها جاءت الكاف طوى البيت الثلاثة **قوله** في سر الجامع وقد يستشار
غير ثم للزمان وفي التسهيل ان هنالك وهناك وهنا بالتشديد قد يشار
بها للزمان كقوله واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك تعترفون
ابن المنذم ونحو هنالك تبلوا كل نفس وكقوله حنت نوار ولات هنا حنت
قاله شبيب ابن جعيل التغلبي حين اسر يخاطب امه نوار بفتح النون
والواو المخففة وحنت من الحنين وهو الشوق ونوار النفس واحنت اي
سترت في جنانها من المحبة والشوق منه الجنة لاستتارها بالاشجار
والجنان لاستتاره بالصدر والجن لاستتارهم عن اعين الناس **قوله** ويبني
اسم الاشارة ظاهره مطلقا وفيه في التسهيل ما يفيد انه يقال هاتا
ذاك لا تدخلها التنبيه على المصاحب للكاف قليل كما تقدم بل يحتمل
التوسع **قوله** ويجيء قليلا يستثنى من الغير دون ان يقع الفصل بينهما
بها كثيرا احداها الكاف نحو ها هكذا عن شيء وقوله ها هكذا انور دباسه
الابل الثانية اسم الله في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لاها الله
ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الف ها وحذفها **قوله** نحو ها انذا جي

عذرة اي في قول النابغة ها ان ذي عذرة الا تكن نفعت فان صاحبها
مشارك النكد والعذرة بكسر العين المعذرة كما في القاموس الموصول
اي الاسمي لئلا يلزم كون الناظم ترجم لشيء واهمل شيئا ذكره وهو معيب
قوله موصول الاسما الخ موصول مبتدا والاسما مضاف اليه بنقل حركة
الهمزة الثانية الى اللام ثم حذفها لالتقاء الساكنين والذي مبتدا ثان
حذف خبره تقديره منه والجملة خبر الاول قوله يخرج بقية الاسماء
رده بعضهم بان الاسماء حين العطف ليس فيه ام التعريف فلا يخرج
به فالصواب اخراجه بقوله الموصوفة قال بعض الافاضل يمكن ان
يقال مراده الاسماء التي هي محل وضع الواقعة في التعريف لا الاسماء
الواقعة في العطف ويصح الاخراج به وان كان جنسيا لما بينه وبين فصله
من العموم والخصوص الوجهي ولا ينافي ذلك قوله بقية الاسما لانه
من حيث الخصوص فصل لا من حيث الاخراج به قوله ما ورد فيه الربط
بالظاهر اشار بذلك الى انه شاذ يقتصر فيه على ما ورد كما سيصرح
به الشارح عند قول الناظم على ضمير لائق مشتمله قوله واراد جا
لموصوله الظرف الخ اورد عليه ان كلا من الثلاثة ليس جملة ولذا جنح
اخر فالصواب ان يقول جملة ملفوظ بها او مقدرة او مفرد مؤول
بالجملة قوله نوابت مختص بمعنى وضع له وهو مدلوله معنى مذكرا ومؤ
نثا او مثنى ومجموعا فذلك المشترك ما يصلح بحسب الوضع للواحد
وغيره قوله الذي اصله عند سيبويه لذي بوزن عمي وعند الكوفيين
الذال فقط واللام والياء زائدتان قوله للعجز للمذكر ولو حكما كالجمع له
والعلم بنو قوله عاقلا كان او غير عاقل فيه حذف منه ما اطلق على الذات
العلية كالحمد لله الذي خلق السموات قوله وحذف الياء بقاء
الكسرة قوله لا تعدل الثلاثة بيانك متنسبا جهة او لو كان لا يبقى ولا

بجهة

مفرد وقوله تشفعت بي الك تيممت جبلا وطابت ما بها من لوعة
وغرابة وحز مجامع اسمائه لي كقوله علم او شيئا كان احسنه
لهجة من الاولى له عن الاخرة عاصيا وقوله اي حفوا الله اوتي
ذوي العقل والذين ما خلوا خوب عنق واعتزاز قوله وتشديدها
مكسورة اي لالتقاء الساكنين كقوله وليس المال فاعلمه
بمال وان ارضاك الا للذي ينال به العلا ويصطفيه لاقرب
اقربيه وللقصي ومضمومة اي للبناء كقوله لعضواه مستطعت
جا العزيم القوي بالبعر اهلم او جباه العبري وفي التسهيل ان
اذ الياء على لغة التشديد اما مكسورة او جارية بوجوه ما
الاعراب وهو مشكل لفظه ووجوب البناء قوله اذا ما تثنيا اي
في غير تصغير لان الياء تقلب فيه فيقال الذيان واللتيان وفي
يقع به لا الا انه حكم على لفظ الذي والتي وهما مكبران ولم يقل
او جمعا لان الجمع جاء على الغياس فلا حاجة لذكره على انه رمد
معية كحكم الجمع في قوله جمع الذين الخ فيعلم ذلك من هنا قوله
لا تثبت بضم التاء الاولى على انه مضارع للضمير المخاطب
ولا ناهية ولا يصح فتحها على انه مضارع للضمير للياء
ولا نافية لان الواجب حينئذ رفعه ولا ضرورة ملجئة عند الناظم
قوله بل ما تليه تحذر بمعنى ما قبله وبل للانتقال لا للاضراب
قوله اولا العلامة اي اجعل العلامة والية له وواقعة بعده قوله
وكان القياس الذيان لان مقتضاه بينا وهما على الوجه المحكي
معرباق وبعضهم لا يورد لانهم يعولون هذا مبنيا ومعربا وان الدلا
لنه على اتثنيه مبنيا قوله محذوفة لالتقاء الساكنين اي
ولقصد الفرق بين تثنية المعرب والمبني قوله والنون ان تشدد

ولا ملاحة اي في اليوم اسم لا وخبرها محذوف واشار اليه الشارح بقوله على
منتفي ذ ها وحاصل ما ذكره لغتان وبقي ثالثة وهي حذف النون كقوله
كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال وقوله هما اللتا اردت
ولا ان تهيم لقيل خل لهم صهيم ورابعة وهي لذا ولتان بحذف ال قوله
ربنا ارنا اللذين بسكون الراء لان من يشدد ذا النون من القراء يسكن الراء قوله وفي
قربي هذه العبارة في مسامع العرب نقص بان قراءة التشديد في ذون
غيرها شهيرة مع انها اشهر من التخفيف قوله وتعويض مبتدأ خبره
فصيح او سوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما فصيح
في ذلك الا التعويض على حذف شيء جا بك اي ما جابك الا شيء وفائدة
هذا الحصر الرد على القول الضعيف ومقتضى ما ذكره الناظم انه لا يجوز
التشديد في المصغر لعدم الحذف فيه وانما لم يعرض في تشبيه في
ودم لان التعويض سماعي وعلى تقدير كونه قياسيا فانما يكون
فيما كانت التثنية فيه سبب الحذف وفي اذ ودمان ليسا كذلك
قوله على الاصح من جملة مقابله ان التشديد في لتأكيد الفرق بين تثنية
المعرب والمبني وقيل للدلالة على البعد في ذلك وثانيك وحمل غيره عليه قوله
وتبلو الالى الخ قبله فتلك خطوب قد تهلت شبابنا قديما فتبلينا المنون
وما نبلي الخطوب جمع خطب وهو الامر العظيم وتهلت استهمتنا والمنون
المنية ومفعول تبلي محذوف اي وما تبليها بفتح المنون والالى بعد ان العلي
مفعول تبلو يكتب بغير واو ويستلئمون يلبسون اللامة وهي الدرع
وعلى الاولى حال اي حاله كونهم على الخيول الاولى والروع الفزع والروع
والقبيل بضم القاف وسكون الموحدة الاثنى في اعينهن قبل وهو الحول قوله
ابى الله للشم الالاء الخ الشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة
الانف مع استواء اعلاه والغر الحذا ذو الصفات الجلال قوله محي حبصا الخ تمامه

وحلت

وحلت محالهم بكل مدى من قيل ما لبنا على الضم قوله والثاني الذين قال المعرب
يكتب بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى ولم يعكس لان المثنى سابق الجمع فبقي
على اصله من اجتماع اللامين قال العجيبي في حواشي المطول ان الذين على القول
باعرابها تكتب بلامين وعلى القول ببنائها تكتب بلام واحدة ووجه ذلك
بان المبني ملازم لحالة واحدة وذلك يوجب الثقل فخفف بحذف احدى
اللامين قوله وهم هذيل او عقيل والمتنبي كما في التصريح وجا عنهم
اللاؤون رفعا واللائين جرا ونصبا بالواو قوله بالواو ورفعا نطقا اي
وبالياء جرا ونصبا قال في التصريح وهي حينئذ معربة لان شبهه الحرف
عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء والحق البناء ايضا على هذه اللغة
الا انه اتي به حال الرفع على صورة المرفوع وحال النصب والجر على صورة
المجرور والمنصوب لضعف المعارضة بكونه لم يجر سنن الجموع كما
تقدم قوله نحن الذون الخ قبله نحن قتلنا الملك الجحجاحا دهرا فجعنا
به انواحا لاكذب البوم ولا مزاحا نحو الذون الخ ويروى قوم الذون
والجحجاح بفتح الجيم بعدها حا ساكنة السيد ودهرا بدل او عطف بيان
والانواح جمع نوح وهو الصياح والمزاح بالزاي المعجمة من المزح
وقال ابو حاتم بالراء المهملة من مرح اذا بطر وصبحوا الصباح اي اتوهم
وقت الصباح والمراد بالنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم
من الاغارة على العدو ومنصوب على انه مفعول له او حال اي مغيرين والملحاح
بكسر الميم من الح السحاب اي دام مطره والمراد غارة شديدة لازمة اما
ذو الطائيين تبوت الخ في هذه اللغة مخالف لما ذكره في علم الرسم من
ان الحذف من الموصول لا مثنى الذي فرقا بينه وبين الجمع قوله مجازا
اي بالحذف والاصل اسم جمع الخ وبعدا ان يكون ذلك من عموم المجاز بان
يراد به ما دل على جماعة فيشمل المعنى الحقيقي والمجازي ثم يخص بالثاني

او استعارة مصرحة قوله فيهما اي العالم والعالمين اي فيكون جمعا غير
مستوف للشروط او اسم جمع كما سبق قوله باللات الخ الباء بمعنى
او للملابسة اي جمعا ملابسا لما ذكر ملابسة الكلي للجزئي قوله اي التي
قد جمع باللات لم يقل الناظم باللات بلا ياء اشارة الى ان اثبات الياء هو
الاصل توطئة لقوله واللاء باللائي وبتبيين اليه قوله باثبات الياء
وحذفها حيث قدم الاثبات قوله وقد تقدم انها تجمع على الاولى اي
فيكون مشتركا بين جمع الذي وجمع التي والاولى فيهما كما يعلم
مما تقدم والاولى جعل الذين قوله وكالذين متعلق به وبعض جعله حالا
كما افاده المعرب قوله الملوان اللا وقع جمعا للتي اي اسم جمع له وكذا
يقال فيما بعده ويحتمل ان يكون مراد الناظم مشبها بضمه للذين في زيادة
ياء ونون اخره فيقال اللائين جرا ونصبا واللاؤون رفعا كما يقال اللذون وكقول الشاعر
هم اللاؤون فكوا الغل عني واقتصر الشارح على الاول لكونه المتبادر قوله
فما اباؤنا بامن منه الخ اللاء صفة لاباؤنا والمعنى ليس اباؤنا الذين
جعلوا حجورهم لنا كالمهود بامن علينا من هذا الممدوح قوله وال
قال المرادي نقلا عن شيخه الشمس بن ... الخلاف الجاري في المعرفة من انها
ال بجملتها او اللام فقط يجري في الموصولة وقد نقل ذلك عن السعد قوله
اي في الموصولية كان الاولى ان يقول في الاتيان بها للمذكر والمؤنث
والمجرد وتثنيتهما اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في كونها
موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود قوله بمعنى الاتي
النساء المفهوم من الفعل قبله قوله في العالم هذا اولى من تعبير
غيره بالعاقل لان من تطلق على الله ولا يوصف بالعقل نحو ومن يخلق
ومن عنده علم الكتاب ومن هنا يعلم جواز اطلاق المبهم عليه تعالى خلافا
لمن منعه قوله تشبيه به من اضافة الوصف للموصوف قوله اسرب

القطا

القطا الخ قبله بكيت الى سرب القطا اذ مررن بي فقلت ومثلي بالبكاء
جدير الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شيء ... السرب وشكواي
اليه وطلب اعارة الجناح تقتضي تشبيههن بالعاقل واطلاق من عليه
قوله الا عم صباحا الخ عم اصله انعم حذفت همزته ونونه تخفيفا
والطلل ما شخص من اثار الديار ويعم اصله ينعم والعصر ... الدهر
وما الطف قول بعضهم مضمنا ولما اتتني من تشببنا من طول هجره واصبح
مثلي سيء الحظ والحال قلت له من فرط حزني متعجبا الا عم صباحا
ايها الطلل البالي وقلنا اجزيا خدي فاجابني وهل يعمن من كان في العصر
الخالي قوله في اختلاطه اي في حال اختلاط العاقل بغيره وفي كون
الاطلاق مجازيا لما ذكر ما وقع للمعرب ... جني برجليه فالجني بي وجنه
ساكن الياء ان كان يقال له المعرب ولو كان ... ودابة فقال جني برانها
نلت من ولم اقل ما وجه الدلالة ان جني ... لكون المتبادر من اللفظ ما
وضع له وهو العاقل فقط قوله فقط ... الموصولة او الجارة قال بعضهم
وهو الظاهر لانها المتقدمة ولانه لو كان المراد الموصولة لقال بها بالا
فمار لان الكلام فيها قوله وهو الاكثر في ضميرها اي مراعاة لفظ الموصولة
بدليل التمثيل بقوله تعالى ومنهم من يستمع قوله تعين ... الخ نزل
المعري في بادية فاتاه ذئب فرمى اليه من زاده وانشد ابياتا و لا
ناهية بان المناسب في هذا المقام التعبير بلا النهي اذ المعنى ... تنبيه
على عدم الخيانة لم تخنني قوله فانها في الاصل لغير العالم ... ما
روي ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد
عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل قال

قال في التلويح ويكون من لغير العقلا قول بعض ايمة اللغة والاكثر من على انه
للعقلا وغيرهم قوله وتستعمل في غيره اي غير العالم وهو العالم مجازا
ويكون من مجاز التغليب لا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما يدل
له ما سبق في نظيره قوله في صفات العالم اي في ذواتهم ملحوظا فيها
حال الاستعمال الصفات والمراد بها ما عدا الصلة كالبكارة والثيوبة
والاصالة والجهالة والانسب ان يكون كل موصول استعمل في العالم كذلك
نحو جاءني من قام فعلمنا من هذا فساد قول بعض ارباب الحواشي ان
هذا من عطف الخاص على العام لان صفات العالم من جزئيات غير العالم
وان جعل الشارح ما حكي عن ابي زيد من ذلك غير صحيح تحكم وما عيب
به الشارح اولى من قول بعضهم وقد تكون لانواع من يعقل نحو فانكحوا
الخ لوجهين الاول عدم شموله لنحو سبحان ما سبح الرعد بحمده فانها
اطلق فيه الموصول على الذات العلية لانها لا انواع لها الثاني تعبيره
بمن يعقل يقتضي عدم الشمول لذلك ايضا قوله وحكى ابو زيد سبحان
ما سبح الرعد بحمده الخ تقدم لك ان هذا لا يصح التمثيل به لما نحن بصد
ده بالوجه في اطلاقها على العالم ما قاله بعضهم من ان الشيء اذا قصد
ولوحظ من حيث ذاته لا من حيث علمه بان لا يحتاج فيه الحكم عليه
الى ملاحظة العلم يعبر عنه بما كقوله لما خلقت بيدي فان الملحوظ
الذات المنسوب اليها ما ذكر من الحكم وهو التوبيخ على مخالفة الامر
بالسجود لا يحتاج في ثبوته الى ملاحظة صفة العقل قوله لذوات
من يعقل الاولى يعلم لما سبق قوله وتستعمل في المبهم امره اي الذي لم
يدر انسان هو ام غيره قال المحرر وكذا لو علمنا انسانيته ولم ندر اذكر
هو ام انثى كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وفيه ان كلا من الذكر
والانثى من معاني من فلاي شيء مع ذلك للجهل بصفته مع عدم خروجه

عن

عن الامرين الا ان يقال لما ابهم معناه في الجملة لعدم تعين احد من الجهتين
الصنفين نزل منزلة المبهم على الاطلاق بجامع مطلق الابهام افاده سم
ويمكن ان يقال لم يقصد ما في بطنها من حيث عقله ذكورته فساغ اطلاق
ما عليه لما تقدم يؤيد ذلك ما قاله بعضهم من انها لم تقصد بما بطنها
الا ذكرا ولم تظن نحس فوته رجا بها فوته رجا بتقاعد المعه الاذاك واحتمال
الانوثة كان عندها ضعيفا بل كالعدم لقرينة قولها محررا لان التحرير هو
العتق لخدمة بيت المقدس وكان خاصا بالذكور ويقال هذا جار على ما
ذكره ابو عبيدة وغيره من ان ما تقع على احاد من يعقل مطلقا حقيقة قوله
وتكون بلفظ واحد الخ اي والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ كما في الامثلة
المتقدمة ويجوز اعتبار المعنى كقوله اعجبني ما ركبوا بالبنا للمجهول قوله
تقع من وما الخ اعلم ان من جاءت لخمسة معان موصولة وشرطية واستفها
مية ونكرة موصوفة او تامة وما جاءت لثلاثة عشر معنى كما في شرح
الفارضي هذه الخمسة المتقدمة ونافية وتعجبية وكافة وزائدة ومصد
رية ومصدرية ظرفية او غير ظرفية ومغيرة اي ناقلة للفظ
عن معناه الى معنى اخر كقوله لو ماض بنا زيد قوله وما تفعلوا من خير
يوف الصواب يعلمه الله لان يوف اليكم لم يقع في القرءان الا جوابا لقوله
وما تنفقوا من خير فما ذكره ملفق من ايتين قوله الا رب من تغتشه لك
ناصح تماما له وهو تمن بالغيب غير امين قوله لما نابع بسعدى الحبيب
الخ الحبيب الغافل وجهه ال... واصله الياء على زنة افعلا نقلت حركة
الياء الاولى الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام احد المثلين في الاخر وبعده
مرفوع بيعيد قوله ربما تكره النفوس الخ من لامية ابن ابي الصلت المه
المشهورة قيل فيها ان الامر عنه فاعرفه بعده بفتح الفاء بانكر عليه
الحجاج وقال لم تاتني بشاهد من كلام العرب يدل على وقوع ... في

الكلام والافتنان فخرج الرجل لها بما يطلب شاهدا من لسان العرب فبعد
أيام سمع رجلا ينشد. صبر النفس عند كل ملم. إن في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالأمور ذرعا فعسى يكشف غمها وها بغير احتيال. ربما تكره
الخ وسمع عقب ذلك نعي الحجاج فقال لهما أدري بأيهما كنت أكثر سرورا
الملم الأمر النازل بالشخص والغمة بالضم الغم والعقال الحبل الذي تشد به
القرابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة قوله وعلى
رأي أبي علي متعلق بمحذوف دل عليه ما تقدم أي فتكون نكرة تامة قوله
وهو هو المخصوص أي ولفظ هو هو المخصوص بالمدح وخبره الجار
والمجرور والجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على الحال قوله خبره
هو أخبر أي والجملة صلة للموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف
لما فيه من معنى الفعل أي ونعم من هو الثابت في حالتي سر وإعلان قال
ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح خبره
الجار والمجرور بعده أو الجملة قبله والجار والمجرور حال نظير ما تقدم أو
هو رابع محذوف على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره محذوف قوله على
حد شعري شعري أي على طريقته في تأويل الثاني بما يخرجه عن الاتحاد
قوله الا الخ فيرد بانه لا يمنع ذلك بل يجوز ويجوز كونه موصولة والجملة
بعدها صلته ونكرة موصوفة والجملة بعدها صفته ونكرة موصوفة
والجملة بعدها صفته وعليهما فالخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره شيء
عظيم ونحوه قوله اذ المعنى شيء حسن الخ اي على رأي البصريين اما اداة
الشارح ذهب بعضهم الى ان ما التعجبية نكرة موصوفة بالجملة والجملة
محذوف وسيأتي في التعجب تمام الكلام في ذلك قوله وفي باب نعم وبئس
الخ زاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار
عن احد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي من امر كتابته

بما يعني

بما يعني شيء، وان صلتها في تأويل مصدر بدل من ما والمعنى انه ملازم للكتابة
حتى كأنه خلق منها قوله وما نصب على التمييز ورد عليه ان ما
مساوية للضمير في الابهام فكيف تميزه واجيب بان معناها شيء عظيم
فلا مساواة وبهذا الاعتبار حصل التمييز قوله واما الخ مذهب الجمهور
انها اسم برأسها وليست مقتطعة من الذي قوله هو مذهب الجمهور
محل الخلاف اذا لم يكن للعهد اما هي فلا خلاف في حرفيتها كقولك جاءني
ضارب فاكرمت الضارب قوله الى انها حرف موصول رده بعضهم بانها
لو كانت موصولا حرفيا لأولت مع ما بعدها بمصدر ولم يؤولوها بالاستقراء
واللازم باطل قوله عود الضمير عليها الخ اي والضمير لا يعود الا على الاسماء
لان الضمير ومرجعه شيء. ومرجعه شيء. واحد والضمير من جملة الاسماء
فيكون معناه مستقلا وذلك يستلزم استقلال معنى مرجعه قوله على
موصوف محذوف اي الشخص المنفي به قوله بان الحذف في الموصوف مضاف
اي موافق وهو كون النعت صالحا لمباشرة العامل او كون المنعوت بعض
اسم مخفوض بمن او في كقوله ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات وقوله
منا ظعن ومنا اقام. اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام وقوله لو قلت ما في
قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي ما في قومها احد يفضلها
وقوله الا ضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل
وقوله كأنك من جمال بني اقيش يقعقع بين رجليه بشن اي كأنك
جمل قوله وليس هذا منها فقد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة
العامل فتدبر قوله نحو جاء الكريم ابيه اذ الكريم صفة مشبهة وال
المتصلة بها حرف تعريف قوله لكان منع اسم الفاعل اي منع عمل اسم
الفاعل بمعنى المضي حينئذ اذا كانت غير موصولة فان كانت معرفة
وقوله احق منه اي من منع عمل اسم الفاعل بكونها وانما كان منع اعمالها

ذي معها احو من المنع بد ونها لانها مبعدة له عن شبه الفعل ومقربة
له من الجوامد اذ هي جبيئة من خصائص الاسماء النبي الاصل فيها الجمود
لان اصل وضعها ان تكون للذوات فقط والتزم الاخفش كون اسم الفاعل
بمعنى المضي لا يعمل معها قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ونها مله
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل وقبله يا ارغم الله انفا انت حامله يا ذا
الخنا ومقال الزور والخطل قوله واستدل على حرفيتها اي على القول بان لا
خبر قوله لكان لها موضع من الاعراب اي واستغنوا عن تقولها عدم الا
عراب لكون العامل الذي مقتضاه كما يوخذ مما بعده قوله قال الشلوبين
جواب سوال نشا مما قبله تقديره من اين لك تخطى العامل لها ويحتمل
ان يكون تقوية لما قبله بالدليل له ولا يقال الذي في علامة تكرار لانه تعبير ما
سبق قوله واستغنوا فيه البناء اي عدم الاعراب بدليل ما بعده قوله لا دد
يتسلطا عليها عامل الموصول اي لا خذه مقتضاه من العمل في الموصول
قوله وانا اجاب اي الناظم في شرح التسهيل عن دليل الشلوبين بان مقتضى
الدليل اي الواقع في كلام النحاة الذي محصله ان نسبة الصلة من الموصول
كنسبة عجز المركب من المركب وليس المراد بالدليل دليل الشلوبين اذ
مقتضى دليله الاهمال للصلة لا ظهور اثر الاعراب في اخرها فافهم ولا تغتر
بما كتبه بعضهم بانه ناشئ عن قلة التدبر قال الدماميني وفي ذلك
المقتضى نظر لان محل الاعراب انما هو على الموصول لانه المقصود وانما
جيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي الموصولة نحو
جاءني ايهم ضربته وكذا في الذين والتين على القول باعرابهما والذان
واللتان على لغة قوله كنسبة عجز المركب اي المنزجي لانه الذي يظهر
فيه اثر العامل قوله واصله بكسر اللام وحذف السلام وهي الحجارة قوله
بقول الهذلي الى اخر ساعيا اي اخذ الصدقات الاموال المنتم في السيف دد

المنسوب

المنسوب الى مشارف موضع بارض العرب والمرابض جمع مربض ما ربض فيه
السائمة من الصدقة قوله والمشهور فيها البناء اي على السكون قوله
وبعضهم يعربها اي في الاحوال الثلاثة وبعضهم خص ذلك بحالة الجر
قال لانه المسموع قوله الحوبكو نا التانيث اي بعد قلب الواو الفا قوله
مع بقاء البناء على الضم الاولى مع البناء على الضم فان فيه ما لفظ بقاؤهم ان
لفظ ذو مبنية على الضم وليس كذلك لبنائها على السكون كما مر وفي
التوضيح وحكي اعرابها اي ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صا
حبة اي مع التنوين لعدم الاضافة قوله بالفضل اي سلكم بالفضل وقوله
به بفتح الباء وسكون الهاء اي جيها نقلت حركة الهاء الى الباء فسكنت الهاء
وحذفت الالف قوله جمعتها اي النون والابن جمع نافة واصله انوق
قدمت الواو وقلبت ياء للتخفيف وجمع ابنوع على ايانوق والهوار جمع ما
رقة من مرق السهم اذا خرج من قوسه وبروى بسوابق قوله غير معنى
المثنى والذي اي غير المعرف المونث والجمع المونث مطلقا او بعد
المثنى مطلقا او جمع المذكر فقد علم ان بعض طهوا لنما خالف بمقصوده
في حالة استعمال الصاي المعنى دون المونث والجمع المونث واجمع
فيها عدو ذلك فيقال ذو وفي وفاما وفاما ومقا وفاصوا قوله والطلق
ابنو عصعور انه يحتمل ان يكون قوله في تثنية ذو وذات وجمعها متعلق
بالطلق ومتعلق القول محذوف اي القول في ذو ذوات عن الاعراب او
والتذكير والمعنى انه يعني الخروج المذكور بالمعنى والمونث وجمعه
بان جعله شاملا للمثنى مطلقا وجمع المذكر ايضا ويحتمل ان يكون الجار
متعلقا بالقول والمراد بالاطلاق عدم تقييده ما ذكر بعض طي يدل
عليه قول الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي
واما كون ذو تثنى وتجمع وتوقف عند بعض طي فهو ثابت لا كثرة قول الشلوبين

قال الناظم واظن الحامل الخ بابا لانه كالصريح في ان المثنى مطلقا وجمع
المذكر لم يسمع من العرب وانما قاله ابن عصفور قياسا على ما
سمع فقط بل قوله فاض بنت عنه لذلك اي لكونه قاله قياسا ولم
ينقله عن العرب قوله من انها تستعمل الخ انما قصر وجه الشبه على ذلك
دفعا لتوهم ان من وجه الشبه كونها لغير العاقل لانهم بان ذا بعد من للعاقل
قوله على الاصح اي لان كلا المسموع وقيل لان كلا من ما ومن للاستفهام وجرى
المانع بان ما مجانسة لذا لما بينهما من الابهام ومن لا ابهام فيها لاختصاصها
بمن يعقل وكل من التعليل والفرق فيه شيء اما الاول فلانه لا يختص بهما بل بقية
ادوات الاستفهام كذلك واما الثاني فلان اختصاص من بالعاقل لا يخرجها
عن الابهام والاتم من وجه ما عنه ايضا لاختصاصها بما لا يعقل في الوجه
الاعتماد على السماع وقد سمع فيهما قوله والمراد بالغاية الخ حاصل
ما قيل في الالغا انه اما ان يكون حقيقيا او حكميا فالاول يتقرر بزيادة او
جعل ما استفهامية على رأي الناظم تبعا للكوفيين لان البصريين لا يجوزون
زيادة شيء من الاسما والثاني بتركيبها مع ما او من وجعلها اسما واحدا
وفي ذلك وجهان احدهما ان يكون المجموع اسم استفهام وعليه اقتصر
الشرح فلا يعمل فيه ما قبله ويكون على ما يقتضيه العامل من نصب او رفع
وتثبت الف ما لتوسطها حينئذ كقولك عماذا تسال ولولا
اعتبار تركيبها لحذفت وكقول الشاعر • يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم
وقول الاخطل ابلغ ابا سعد اذا ما لقيته • تذكيرا وماذا يفعل تذكير اذ لا
يصلح في ذلك الموصولية لان حرف الجر لا يدخل على الجملة ولان الفعل الواقع
صلة لا يؤكد بالنون الثاني ان يكون مجموعهما اسما واحدا موصولا او نكرة
موصوفة على اختلاف بين السيرافي والفارسي في بيت الكتاب دعي
ماذا علمت سأتقيه • ولكن بالمغيب نبئيني الا ان الاول انها فيه موصولة ∴

والثاني

والثاني انها نكرة موصوفة بالجملة بعدها قال الا ان التركيب انما ثبت في الاجناس
دون الموصولات قوله الا تسالان المرء الخ يحاول اي يطلب والنحب بفتح النون
وسكون الحا المهملة اصله النذر والوقت يقال قضى نحبه اذا مات وقضى
مدة حياته والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسالان المرء ماذا يطلبه ويحا
وله باجتهاده في دار الدنيا انذرا وجبه على نفسه فهو يسعى في قضا
به ام هو في ضلال وباطل ويرفع العقوبات على المختار وكذا يقال فيما بعده لان
حق الجواب ان يطابق السؤال في الاسمية والفعلية قوله كما هي في قوله
تعالى الخ اخذ بعضهم من النصب في هذه الاية ومن الرفع في قوله تعالى قالوا
اساطير الاولين ان شرط النصب ان يقصد الجواب كما في الاية الاولى فان
الخطاب فيها مع المومنين وهم معترفون بان الذي انزل خير بخلافه في الاية
الثانية فان الخطاب فيها مع الكافرين ولو قصدوا الجواب اعترفوا بانه
منزل وليس مقصودهم بل مقصودهم انه اساطير الاولين وليس منزلا من
عند الله افاده بعض الافاضل قوله واجاز الكوفيون الخ كما اجازوا في بقية
اسماء الاشارة ان تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون
اي الذين تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك اي التي بيمينك اجيب بان
تقتلون وبيمينك نصب على الحال قوله عدس ما لعباد الخ عدس بمهملات
اسم صوت يزجر به البغل والامارة بكسر الهمزة الحكم قوله ان هذا طليق
جملة اسمية اي لان ها التنبيه لا تدخل على الاسما الموصولة قوله وتحملين
حال اي من ضمير طليق بناء على جواز تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة
مشبهة وهو المختار وان منعه صاحب المفصل قوله مع ما سبق من تقدم
من او ما وعدم الغائها قوله ان لا تكون مشارا بها اي لان اسم الاشارة يدخل
على المفرد وهو لا يصلح ان يكون صلة ويشترط ايضا ان لا يليها موصول
والا كانت ملغاة كقوله عز من قائل من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه

قوله بعده اي على اثره فلا يجوز الفصل بينهما وبينه ذكر ابن هشام انه يجوز
الفصل بينهما وبينه بالجملة الاعتراضية كقوله ذاك الذي وابيك يعرف
مالكا وشذ الفصل بينهما بالنداء كقول الفرزدق نكن مثل من يا ذيب يا
يصطحبان قوله نعرفه وينتم بها معناه اي لكونها معلومة في نفسها
معهودة الانتساب بين المتكلم والمخاطب الى معهود بينهما بانتسا
ب مضمونها اليه فالمعتبر في الصلة ان يكون معلومة في نفسها وكو
نها معلومة الانتساب الى معين بخلاف الجملة التي هي صفة للنكرة فانها
لا يشترط فيها الا الاول فقط فحصل الفرق بينهما فمعنى لقيت من ضربته
اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي
موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واذا كانت موصوفة لقيت انسا
نا مضروبا لك فتخصيص الموصولة وضعي والنكرة خارجي بالوصف
العارضي بل علو ذلك لزوم الافتقار الى الصلة دون الصفة فسقط ما قيل
لو كان الموصول معرفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بالجملة بها نكي
قوله انه لا يجوز تقديم الصلة الخ مقتضاه جواز بعض تقديم الصلة على اجزاء
بعض وهو كذلك قوله ولا شيء منها اي ولو ظرفا او جارا ومجرورا قوله
دلت عليه صلة ال لا يرد على ذلك ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانه خاص
بباب الاشتغال قوله والنفع بي وكانوا فيه من الزاهدين يحتمل
ان يكون الظرف خبرا ثانيا لكان وان يكون صفة موكدة للوصف قبله
او مبينة والمعنى من المعدودين في الزاهدين بل بلغوا فيه رتبة الكمال قوله
ان يكون معهودة اي ان اريد بالموصول معهود فان اريد به الجنس فصلته
كذلك كقوله تعالى كمثل الذي ينعق وقوله او منزلة منزلة المعهود اذ لكون
المقام يقتضي الابهام ولذا افاد التوضيح معهودة الا في مقام التفخيم او
والتهويل فيحسن ابهامها وقد يقال الا عرفت الصلة الموصول مع ابهامها

في نحو ذلك

في نحو ذلك فلا معنى لاشتراط العهد والا فكيف يكون الموصول معرفة بها
والتنوين المذكور لا دخل له في التعريف قوله في معرض التهويل والتفخيم
اي في مقام يناسبه التخويف والتعظيم قوله وربما خلفه اسم ظاهر
سياتي ان الجملة تقوم كذلك مقام الضمير كقولك الذي يطير الذباب فيغضب
هو زيد والظاهر ان بقية الروابط الاتية في الابتداء تاتي هنا ايضا قوله
سعاد التي اضناك حب سعادا تمامه واعراضها عنك استمر وزادا قوله
وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته او رحمته وصدره فيا رب انت
الله في كل موطن قوله وهو الاكتفاء في غير الصلة تقدم من انه يلزم فيها ما
عاد المعنى قوله فان لزم لبس الخ مثل ذلك ما اذا لزم من مراعاة قبح نحو من
هو حمراء امك ويختار مراعاة المعنى ان عضده سابق كقوله. وان من النسوان
من هي روضة ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا والعكس
قليلا ومنعه بعضهم قوله وجملة خبر مقدم والذي وصل مبتدا و ه
او مبتدا او سوغ الابتدا به عطفا او شبهها عليه ومن شبه الجملة
الصفة واما قول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل فهو
مع المرفوع به جملة واقعة صلة فباطل الا ارادة سم قوله تاما من المراد
بالتام ما يفهم بانضمامه الى المتعلق العام معنوي وبالناقص ما لا يفهم ذلك
الا بانضمامه لمتعلق خاص كما يظهر ذلك من مثاليهما قوله يعطيان معناها
اي يعيد ذلك قوله ان تكون خبرية لفظا ومعنى اي لانه يجب ان يكون مضمون
الصلة حكما معلوم الانتساب الى الموصول والجمل الانشائية ليست
كذلك لانها لا يعلم مضمونها الا بعد ايراد صيغتها قال السيد وفي اطلا
فهم الخبر به على جملة الصلة تجوز لعدم الحكم المجهول فيها ومن ذلك
الجمل الواقعة اخبارا ونعوتا واحوالا فليست اخبارا اي كلاما مقابلا للطلب
لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات وان كانت خبرية بان الحكم يحتمل في

مفهومه جعل الحكم والا لم يكن ما قصد به افادة لازم الحكم خبرا وليس
كذلك بل عدم خبرية الصلة لكون نسبتها ليست مقصودة بالافادة
تامل نحو التسمية صلة فتكون مستثناة من الانشائية نحو وان منكم
لمن ليبطئن ففي الصلة جملة الجواب وهي خبرية **قوله** ولا يجوز جاء الذي
اضربه الخ حكمة ذلك ان المثال الاشارة الى انه لا فرق بين الطلبية وغيرها
وفي غير الطلبية بين الانشائية لفظا ومعنى او معنى فقط **قوله** فمن حجم
على اضمار قول في الاول وعلى ان الصلة ان وما بعدها وخبر لعل ومعمولها معترضة
قوله وان تكون غير تعجبية اي لما في التعجب من الابهام المنافي للتعريف لانه
انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من
التبيين **قوله** وان لا تستدعي كلاما قبلها فيه من الشيء وطان لا تكون معلو
منه لكل احد نحو جا الذي حاجباه فوق عينيه **قوله** اسم الفاعل واسم
المفعول اي الذين يريد بهما الحدوث فان اريد بهما الثبوت كالمؤمن والصابغ
كانت ال الداخلة عليهما حرف تعريف لصيرورتهما حينئذ صفة مشبهة
قوله وجه المنع اي منع كونها صلة لال ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار
رفعها الظاهر باطراد بخلاف افعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا
مسئلة الكحل **قوله** نحو ابطح واجرع وصاحب فابطح مذكر بطحا وهو
في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة
واجرع مذكر جرعا وهو في الاصل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية
فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب
في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل ونحوه وعلى راس الجبل
قوله الشاطبي والدليل على ان هذه الاسما انسلخ عنها معنى الوصفية
انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا **قوله**
العقيل اي من الموصولية وحق المشابهة الصورية **قوله** اي صلة المتصل

كون الضمير عائدا لاي وكونها موصولة يمنع باب الافعال **قوله** يمنع باب الافعال
من اضافة الصفة الى الموصوف وبمعنى من ولا يكون ماضيها الا في العطف
كما في الابيتين السابقين **قوله** التي ضي حكومته بادغام الذي التا وعدمه
بخلاف الحرفية فانه يجب ادغامها تخفيفا لكثرة الاستعمال **قوله** وهو
مخصوص عند الجمهور بالضرورة وهي عندهم ما وقع في الشعر وعند
ابن مالك ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال التكملة
من ان يقول المرضي فلم يتوارد على محل واحد **قوله** ووافق البعض الكوفيين
اي في جواز اختيارها الا في القلة لان الكوفيين لا يقولون بها كما في النص **قوله**
من لا يزال شاكرا على المعه الخ اي الذي معه ويجب تقديم المتعلق اسما لما
تقدم فيكون مستثنى من اطلاقهم ان الظرف اذا وقع صلة وجب تقديره
بالفعل لا بالاسم ومرادي حقيقة وحكما **قوله** خلافا لابي حيان الخ يرد عليه
قوله فسلم على ايهم افضل لانهم لان اياته مبنية عليه وغير الموصولة
لا تبنى **قوله** لا تستعمل الا شرطا واستفهاما اي لا موصولة فالحصر اضافي
في والا فهو لا ينبغي استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه ال **قوله**
وتكون بلفظ واحد الخ اشار بذلك الى ان وجه الشبه بما
ناقص والاسما موضوعة لغير العاقل ولي لها وما مبنية مطلقا واي مبنية
في حالة معربة في غيرها **قوله** لمعنتها الناس من ذلك قوله اذا التبسته
الرمت في الحلق ذات عارض با بنتها فقد ر **قوله** يثنونها ويجمعونها
فيقال ايان وايتان وايون وايات وعلى ذلك فلا تكون من المشترك وبعضهم
يمنع صرفها حينئذ للتانيث والتعريف بالصلة او بنية الاضافة
اذا قطعت عنها **قوله** واعرب ان الخ ان قلت سبب البنا وهو الافتقار
موجود في هذه الاحوال فهلا بنيت مطلقا اذ سبب البنا مانع من الاعراب
المانع والقاعدة عندهم تقديم المانع على المقتضي قلت اجاب عن مثل ذلك

العز بن جماعة بان محل القاعدة المذكورة ما لم يتعدد المقتضي فان تعدد
قدم على المانع والمقتضي للاعراب هنا هو الاسمية والاضافة فقد تعدد
فقدم على المانع افاده البهوتي نقلا عن ابن هشام **قوله** ما لم تضف الخ اي
مدة عدم الاضافة المقيدة بتحقق حذف صدر الصلة بان لم تضف اصلا ذكر
صدر الصلة او حذف او اضيفت ولم يحذف المنطوق ثلاث صور لان النفي
اذا دخل على مقيد بقيد اما ان ينفي كليهما او المقيد فقط او القيد فقط
وهو الغالب **قوله** بنيت على الضم اي لمشابهة الحرف في الافتقار لا يقال
هذه المشابهة معارضة بما هو من خواص الاسماء وهو الاضافة لانا
نقول الحذف في صدر الصلة نزل ما هي مضافة منزلة فكانه اضافة وبهذا
يعرف وجه اعرابها في الاوجه الثلاثة الاتية اما في الاولى فلوجود
الاضافة التي يقوى بها المعارضة للشبه مع ضعف المفتقر عن التنزيل
واما في الاخير فلوجود صدر الصلة فلا ينافي القول بالتنزيل **قوله**
وصدر وصلها ضمير الخ الظاهر ان الظاهر كالضمير نحو جاء ايهم زيد ضاربه
في مقام عهد ان زيدا ضارب وتحرر من الجماعة افاده سم **قوله** مطلقا
حال من مفعول اعرب المحذوف وهو ايا **قوله** اي وان اضيفت الخ اليه ذهب
الزجاج قائلا ما تبين ان سيبويه غلط الا في هذه اي بنائها ونصبا غدوة
بلدن لانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يبنيها اذا اضيفت قد
تقدم لك ما يوخذ منه الجواب في ايا فتنبه **قوله** واما يونس فجعلها
استفهامية ايضا الخ يعني راي ثالث في الاية وهو ما ذهب اليه الاخفش
والكسائي من ان من زائدة في المفعول بناء على راي الكوفيين ان من تزاد في
الايجاب وجملة الاستفهام مستانفة **قوله** وبهذا اي ما ذكر من البيت
يبطل قوله الخ **قوله** لا تضاف اي لنكرة اي بل يجب اضافتها لمعرفة لفظا او
نية فالاول كقولك اقصد ايهم او اي الرجال هو اكرم وتحتمل الافراد وضديه

والثاني

والثاني كقولك صاحبهم ايا لقاه وتحتمل الافراد والتذكير وضديهما ورد
على ذلك ان الموصولات معرفة بصلاتها فيلزم عليه اجتماع معرفين فاجيب
بان ايا محتاجة الى تعريف جنسها وقعت عليه والى ما يعرف عينه فالاول
بالمضاف اليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها فانها محتاجة الى الثاني فقط
قيل وانما التزم في المضاف اليه التعريف لان الموصول مراد تعيينه واضافته
الى النكرة تقتضي الابهام فيحصل التدافع في الكلام في اي الموصولة اما غيرها
فالمنعوت بها والواقعة حالا لا تضاف الا الى النكرة كمررت بفارس اي فارس
ومررت بزيد اي رجل والاستفهامية والشرطية تضافان الى المعرفة والى
النكرة نحو ايكم ياتيني بعرشها ايما الاجلين قضيت فباي حديث واي
رجل جاءك فاكرمه ولا تضافان لمعرفة الا اذا كانت مثناة او مجموعة
لا مفردة الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن اي اجزائه او
عطف عليها مثلها بالواو نحو ايي وايك فارس الاحزاب وسياتي في الاضا
فة **قوله** ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم اي على راي الكوفيين واما
البصريون فمذهبهم جواز اعمال المستقبل المتاخر فيها **قوله** اي كذا
خلقت اي وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه
ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني
ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي اتصف بالقيام في الخارج
فيخرج ذلك عما وضعت له من العموم وانما تشترط فيها كون العا
مل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لتميزها عن الشرطية والاستفها
مية لانها لا يعمل فيها الا متاخرا افاده في التصريح وانت خبير بان
الابهام في قولك يعجبني ايهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع
للحال والاستقبال كما يدل على ذلك قوله كما بينا ما كان يقول بعض ارباب
الحواشي لكن فيه انه يعمل فيها الماضي وليس فيه ابهام لانه للاستقبال

بفقط بخلاف المضارع فانه يحتمله والحال فلم يزل الاشكال الا بقطعه عن الا
عتبار فانتم عن فلة التدبر **قوله** الاعلى الكمال اي فيما اليه مشتقا او جا (اضيف)
مدا والثنا على الموصوف في الاول باعتبار الوصف الدال عليه بالمضاف
اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح الجيد به من اوصاف الكمال كمن رنت
بها دسراي فارس وبرجال اي رجل **قوله** اذا كان مبتدا الخ من التعبير بالصدر
فلا يجوز الحذف في نحو اضرب ايهم غلامه قايم وايهم زيد غلامه **قوله**
ان يستطل وصل بالبنا للمجهول اي بعد طويلا او بالبنا للفاعل اي يطل الاسم
والمبين والثانية تاء وانما لم يشترط الطول في اي للزومه لها بلزوم اضا
فتها لفظا او تقديرا **قوله** اي هو في السما اله قال سم انما احتيج الاضمار
لان لم يوقع اذا قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير البتة اي يكون عايدا للموصول
او مبتدا اي في الظرف ضمير المبتدا لا الموصول قال في شرح الجامع ولا يحسن
جعل الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض
اله معطوف وذلك لتضمنه الابدال من ضمير الكاين من تبين وفيه
بعد حتى قيل بامتناعه ولا يجوز ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبر
لفساد المعنى ان استونفت وخلو الصلة عن ضمير الموصول ان عطفت
والظرف في الاول وفي الثاني متعلق باله لكونه بمعنى معبود **قوله** وان
لم يستطل الوصل فالحذف نزر الخ فيستثنى منه لا سيما زيد فانهم
جوزوا ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا اي هو
زيد وهو مقيس وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية
فناسب الا يصرح بعدها بجملة فان قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء
لطول الصلة حينئذ بالنعت **قوله** وابن السماك بالكاف ان صدر بايروه بالام
ان صدر بالباء كما ذكره العراقي **قوله** لا سوا الا للذي خير الخ الشاهد في الا
ول الاول وفي الثاني لطول الصلة بمعمول الخبر **قوله** من يعن الخ بالبنا للمجهول

لانه

لانه من الافعال اللازمة لذلك وقوله بالجد اي باسبابه ولا يعد اي لا يهمل **قوله**
لوصل مكمل بكسر الميم الثانية اي مكمل الموصول **قوله** على ان المراد هو يحذف
الخ اما على قطع النظر عن الضمير جعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز
قوله ان لا يكون معطوفا ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مجرد بمعنى **قوله**
لكن اجاز البعض الخ رد بانه لم يسمع وبانه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا
والاخبار عن مجرد بمعنى صورة **قوله** ان لا يكون بعد لولا اي لان الخبر بعدها محذوف
وجوبا فيقع في الاتي فلو حذف العايد لادى الى الاجحاف ويبقى شرطان اخران
ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جا الذي ما هو قايم وان لا يكون بعد حصر نحو جا الذي
ما في الدار الا هو وانما في الدار هو **قوله** ايهم كلامه اي حيث عبر بالصدر **قوله**
فلا يجوز جا الذان قام الخ اي لان ضمير التثنية لا يستتر فيكون محذوفا وفاعل
ونايبه لا يحذف فان الاول في مواضع ليس هذا منها كما سياتي في باب الفاعل **قوله**
في عايد متعلق بمنجلي اي منكشف وفيه من عيوب الشعر التضمين وهو
تعلق البيت بما بعده في المعنى قال الغزي وتضمنها احوام معنى لذي وقد ا
قوله ان انتصب بفعل تام من ذلك قوله تعالى خلق لكم من الفلك والانعام ما تر
كبون اي تركبونه قال الزمخشري فان قلت يقال ركبوا وركبوا في الفلك وقد
ذكر الجنسين فكيف يقال اي ما تركبونه قلت غلب المتعدي بغيره لسطف
قال ابن هشام وهذا النوع من التغليب اقول ان ما تركبون اعم منها فهو
غيرهما اذ ما يصدق على الشيء غيره ولم يثبت له حكم غيرهما قطعا
ثبت له حكم احدهما وقد ذكر وان ركب يتعدى بنفسه الا استعمل
مع الفلك وقد استعمل هاهنا مع غير الفلك فيكون متعديا بنفسه ام بالمعنى
قوله او وصف اي تام ايضا ليخرج جا الذي انا كاينه **قوله** هو غير صلة ال
خرج بذلك المنصوب بصلتها فلا يجوز حذفه اي ان كان عايدا الى ال لان اسم
اسميتها خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف

فان هذا المعنى نحو جاء الضاربه زيد فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذي
انا الضاربه وبذلك يعلم ما اطلقه الشارح الا ان قوله **قوله** وا هذا الذي بعث الله رسولا
قال بعضهم لم يقع في القرآن اثبات العائد المنصوب بفعل الا في ثلاثة مواضع
وهو الذي يتخبطه الشيطان من المس كالذي استهوته الشياطين وانزل
عليهم نبا الذي اتيناه اياتنا **قوله** وخرج عن ذلك نحو جاء الذي اياه اكرمنا
اي فلا يجوز حذف الضمير فيه لانه منفصل وحذفه يوقع في الالباس بالمتصل ..
ويفوت ما قصد به من الحصر عند البيانيين والاهتمام عند النحويين ويفوت
خفة من العلة ان محل ذلك في المنفصل بسبب التقدم او الحصر فان كان بسبب
اخر جاز حذفه لعدم الالباس والفوات المذكورين ومن ذلك قوله تعالى ولا
يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن اي اتيتهنه اياه وقوله تعالى فاكهين بما
اتيهم ربهم اي اتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من ان اتصال الضمير بعد
المتحد في الرتبة ممتنع في غير الغيبة شاذ فيها فلا يحمل التنزيل على ما
عليه وهذا معنى قول بعضهم يجوز حذف منصوب الفعل منفصلا لغرض
لفظي فان الاحتراز بقوله لغرض لفظي عن المنفصل لغرض معنوي كالمحصور
في قولك جاء الذي لم اضرب الا اياه والمخصوص في قولك جاء الذي اياه اضرب
فلا يجوز الحذف فيهما لما علمت **قوله** وجاء الذي انه فاضل اي فلا يجوز الحذف
فيه لكونه منصوبا بغير فعل ووصف اورد عليه انهم نصوا في قوله تعالى اين
شركائي الذين كنتم تزعمون انه يجوز ان يكون التقدير تزعمون انهم شركائي
وهذا الاشكال فيه وان يكون التقدير تزعمون انهم شركائي وعلى هذا
فعل يقدر حذف العائد المنصوب بغير فعل ووصف واجيب بان الذي اغتفر عليه
في الحذف المعمول المشتمل على الضمير لا الضمير وحده ورب شيء يجوز تبعا
ولا يجوز مستقلا وانما امتنع حذف معمول الحرف لعدم تفصيله وعدم
استقلال الحرف بدونه وعدم ما يدل على حذفه كما افاده سم **قوله** ما الهمه ..

الهوى

الهوى الخ ما بمعنى ليس حجازية والمستثنى من الاستثناء ان وهو الاستثناء والهوى
فاعله ومفعوله محذوف اي ما المستثنى الهوى وفيه الشاهد ومحمود عاقبة
خبرها واتبع اي قدره وفي الكلام حذف ما عطف عليه الجملة الشرطية اي
ان لم يتبع له صفو ولو اتبع وحذف جواب الشرط لدلالة الاول البيت عليه
اي لا تحمد عاقبته والمعنى ليس الذي استثناه الهوى محمودا عاقبته وان
قدر له صفا بلا كدر **قوله** في المعقب البغي الخ اي في التشبيه الذي يعقبه البغي
ما ينفع الرجل الضابط ان يهرى من سلوى لحق بي السداد والعقب اسم فا
عل من اعقب وهو يتعدى الى مفعولين قال تعالى فاعقبهم نفاقا والبغي فاعله
واهل البغي مفعوله الاول والمفعول الثاني محذوف اي المعقبة وفيه الشاهد
والجار والمجرور خبر ما في قوله ما ينتهي وازيسا ما معمول ينتهي اي ينهاه عن
السامة في سلوى ما طي بي السداد **قوله** باطالة الفعل في ذلك اي النصب
الذي هو نوع من العمل وحذف المعمول نوع من النصب والاصل تكثير نصبا
او المراد في النصب في معموله بالحذف لانه اصل في العمل **قوله** لا يجوز حذفه
اي ان كان عائدا الاول كما تقدم التنبيه عليه وتقدم من علته **قوله** وعبارة
التسهيل وقد يحذف الخ الظاهر ان مراده كون صاحب التسهيل خالف
الجمهور وقد يقال لا مخالفة لجواز ان يكون كلام التسهيل في منصوب صلة
ال العائد الى غيرها الكرفد يقال التعبير بقد يشعر بان الكلام في عائد ال
وانه يجوز ذلك على قلة **قوله** لم يجز حذفه به نحو جاء الذي ضربته في داره
اي لان الضمير المجرور يغني عنه في الربط فلا يقدر هنا حذف اولا ولا يرد
ايضا ان لو الموصول هو المضروب او غيره اذ يحتمل ان يكون المعنى او فعل
الضرب على غيره في داره ويذلك علم ان محل الامتناع اذا اريد حذفه مع
ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود حينئذ على ذكره وانما ذكر الناظم
ما ذكره لانه لا يختص بما نحن فيه وقال في التصريح لان العائد احدها لا

بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا الخ قوله الخامس اذا حذف العائد
المنصوب الخ في جعل هذا من الامور الواردة على عبارة المصنف نظر وكان
الاولى ان يجعله تنبيها ثانيا والمراد بشرطه ما تقدم من كون الناصب
فعلا تاما او وصفا كذلك قوله ففي توكيده والعطف عليه الخ الاول كقولك
جاء الذي ضربت نفسه اي ضربته والثاني كقولك جاء الذي ضربت وعمرا
قوله ما يوصف عامل اي ناصب للعائد تقديرا بان يوجد فيه شروط
العمل الآتية والمراد بالوصف اسم الفاعل لا نائب الفاعل نحو جاء الذي انا
مضروبه لا يجوز حذفه كذا افاده في التصريح وفيه ان الهاء ليست نائب
فاعل بل نائب الفاعل الضمير المستتر فتدبر قوله كانت قاض اي كقولك
انت قاض فالجملة محكية بقول مقدر وبعد متعلق بقضى وفي حال اي حالة
كون ذلك البعض كائنا بعد فعل امر ومن قضى متعلق بقضى وقاض ايضا اي ماخوذ
من مصدر قضى ويحتمل ان يكون قضى مصدرا قضى للضرورة ولا حذف فيه قوله
فاقض ما انت قاض اي قاضيه ويحتمل ان تكون ما مصدرية ظرفية او غير
ظرفية اي فاقض قضاءك او مدة قضائك وعلى كل فلا حذف فيه الا ذلك قوله
بعد انما تقضي هذه الحياة الدنيا افاده في التصريح وقد يقال الاولى
له على ما ذكر ان يناسب كلا من الاحتمالين قوله ويصغر في عيني تلادي الخ
التلاد بكسر المثناة الفوقية ما ولد عندك من المال او نتجت اي انصرفت
اي يحقر في عيني اعز اموالي اذا طمعت بادراك ما انا طالبه قوله فلا يجوز
حذفه اي لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا تقديرا وهو غير موجود
في ما ذكر قوله يجوز حذف العائد يدخل معنى شارحه الى وجه الشبه
لاجل العمل به والاول الذي في كلام الناظم مبتدأ خبره كذا اي الذي جر بالجار
الموصول كالموصول المجرور بالوصف في جواز حذفه قوله
وليس عمدة ولا محصورا زاد بعضهم ان لا يكون هناك ما يصلح للربط نحو

مررت بالذي مررت به في داره قيل وهو مستغنى عنه ضرورة ان المحذوف لا بد
له من قرينة ولا قرينة مع ذلك تدل على المحذوف وهذا الشرط للحذف اتفاقا
سوى كلام المرادي قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده اي به لان الحذف فيه سماعي
وقد يقال حذف الجار اولا فصار العائد منصوبا على المفعولية توسعا ثم حذف
قياسا للناصب وانما كان الحذف قياسيا عند وجود الشرط لان الضمير عبارة
عن الموصول والجار لهما متحد فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما
قوله بما الموصول جرا اي بمثله لفظا ومعنى كما يوخذ من كلام الشارح الاتي قوله
لفظا ومعنى اي لا نوعا كما يوخذ من الامثلة قوله اي منه انما قدر ذلك ولم يقدر
منصوبا اي تمشي بوته لان ما كان تمشي وبالعين هم وقد يقال يحمل على معنى
يمشي بو زجنسه قوله لقد كنت تخفي الخ سهم اسم امراة وحقبة بكسر
الحاء وسكون القاف والموحدة اي مدة طويلة وتطلق في الاصل في اصل اللغة
على ثمانين عاما او بريخفيه من خفي الشيء اذا استتر وقوله فيم جواب
شرط مقدر اي اذا كان كذلك فيم الخ وان اصله الا ان حذفت منه الهمزة تاني
وقيل هو لغة في الان قوله وشرت بالذي فرحت به اجاز بعضهم حذف
العائد في هذه الصورة وهو الوجه فيخرج عليه قوله تعالى [illegible] مما تو[illegible]
اي به وقال الاول الحذف تدريجا فالمحذوف في الاية انما هو العائد المنصوب
لا المجرور قوله ومن حيث يجور الخ من تعليلية متعلقة بيجور كالتي في قوله
تعالى مما خطاياهم اغرقوا والشاهد في قوله ذو لم يحسنه وفي جاز العائد
حذف نشد وذلك لان الموصول لم يجر بما قوله وان لساني الخ معناه وان لساني
مثل العسل الشهد يشتفي به الناس ولكنه مثل العلقم اي الحنظل في المرارة
على من صبه اي سلطه الله عليه وهو بالتشديد لغة فيه والشاهد
في قوله على من صبه الله بانه حذف العائد شذوذ لاختلاف متعلق
الحرفين فان على الاول متعلقة بعلقم والثانية المحذوفة متعلقة بصب

قوله فيشترط اه رد بان محل الشرط التقدم ما لم يتعين المحذوف والمحذوف
متعين في البيتين فلا تشترط ذ قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ مثال ذلك
المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت به والمضاف للموصوف بالموصول
كمررت بغلام الرجل الذي مررت به قوله واختلف في المحذوف من الجار و
والمجرور أولا ثم حكى بأن محل الخلاف ليس المحذوف أولا لأن حاصل القول
الثاني حذفهما معا فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف
قوله فقال الكسائي الخ نظير ما يأتي من الخلاف في قوله ذلك الذي يبشر الله
عباده فعلى رأي الكسائي يكون الحذف قياسيا لأن المحذوف عائد منصوب
وعلى رأي غيره يكون شاذا عند عدم استيفاء الشروط إذ الموصول فيها
لم يجر بالحرف الذي جر العائد قوله حرفا أول مع صلته بمصدر ا ورد كل
عليه همزة التسوية نحو سواء عليهم أنذرتهم فيكون التعريف غير
مانع وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا بعضها معها أو يدعى عد
ها من الموصولات الحرفية وأورد عليه أيضا أن فيه دورا لأن العلم بالصلة
متأخر عن الموصول وأجيب بأن المراد بالصلة اللغوية أي ما اتصل به فلا دور العلم
قوله ستة وذلك ستة أي بعد الذي من الموصولات الحرفية والحق أنها اسم
وقد نظمها العلامة السنهوري بقوله . وهي أن وما المصدر أو لو .
وكي لها خمسة أتى كما رووا . وهاهي أن بالفتح أن مشددا . وزيد عليها
كي فعدها وما ولو . قوله أن أي المفتوحة الهمزة المشددة وتوصل بمعموليها النون
وتؤول بمصدر من خبرها مضافا إلى اسمها إن كان خبرها مشتقا أو بلـ
تكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدا ومثلها المخففة منها قوله وأن
أي بفتح فسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا
أو مضارعا أو أمرا قوله وما تكون ظرفية وتوصل بالماضي والمضارع
المتصرفين وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قوله وكي أي الناصبة للمضارع

وتغني عن

وتغني عن لام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة قوله ولو وتوصل
بالمضارع بالماضي والمضارع المتصرفين قوله والذي أي على وجه والحق
خلافه ومن أصرح أدلة حرفيته قول الشاعر فالبيت من جهة المعنى
بمعناه . حتى يكون وقد جالتم مما صنعوا . وليت رزق رجال مثل نائلهم . قوت
كقوت ووسع كالذي وسعوا . أو أن المراد فالوسع الذي وسعوه واستدل
على اسميته بكون أل داخلة عليه وهو جمع أقسامها من خواص الاسم
قوله وخضتم كالذي خاضوا قال في التصريح وأما ما استدل به هذا
البعض من قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا فلا يجدي نفعا لأنه يحتمل أن
الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف
الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاضوه فقال الذي باعتبار لفظ
الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على
قول الأخفش المعرف بأداة التعريف كان الأولى أن يقول والأداة ليجري
على سنن قياس المتقدمة لأن ما ذكره لا يناسب الأول بل الإيهام المعرف
بالإضافة الخ قيل ولا حاجة لإضافة الأداة إلى التعريف لأن تعلق الجار بالوصف
يفيد مفادها وأجاب بعضهم بأن الباء للمصاحبة لأنه تكلم في الباب على كليهما
فلا يستبعد كونها للتعريف بمجرد ذكرها والأداة ما يتوصل به إلى غيره
والأداة بأداة التعريف أو لو من التعريف بأل الصفة على جميع الأقوال وعلى
أم الطائية قوله كما هو مذهب الخليل الخ بناء على ما هو الخ ولا يصح جعلها
للتشبيه لاتحاد المشبه والمشبه به حقيقة قوله أو اللام أو لتنويع الخلاف
وتفصيله بأنه قولان كما أفاده صاحب النكت وليست للتخيير والإباحة
حكاية لقول ثالث في المسألة قوله فقط الفاء جواب شرط مقدر أي إذا
عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أي فهو حسبك أي كافيك قوله فنهما
عن مثل الخ نحو مبتدأ وسوغ الابتداء به الوصف بما بعده فقل الخ خبره

والنهطا مقول القول وصح نصبه المهملة لان المراد لفظه وهو نوع من البسط
ويطلق على الجماعة من الناس امرهم واحد وعلى الطريقة **قوله** على الاول
اي كونها بجملتها حرف تعريف عند الاول اي الخليل **قوله** همزة قطع اطلية
اي كهمزة ام **قوله** وعند الثاني اي سيبويه زائدة وصلته متعدية بها في
الوضع كهمزة استمع حيث اعتد بها فلم يعد رباعيا حتى يضم مضارعه
مع انها زائدة واورد عليه اللقاني انه معتل لكون الجملة معرفة الا انها
موضوعة للتعريف وذلك مناف لزيادة الهمزة واجيب بان المنافي له
للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا فيه بتعليل ما ذكره في لعل
من انها موضوعة للترجي مع ان لامها الاولى زائدة **قوله** وعلى الثاني اي كون
المعرف اللام فقط الفرق بين هذا ومذهب سيبويه السابق ان المعرف على هذا
اللام وحدها واجتلبت الهمزة توصلا الى النطق بالساكن وعلى مذهب سيبويه
الجملتها والهمزة معتد بها في الوضع وتظهر ثمرة الخلاف في قولك قام القوم
فعلى الاول لم يكن هناك همزة البتة لعدم الاحتياج اليها وعلى الثاني حذفت
الهمزة لتحرك ما قبلها وقيل ان المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام فتخلص في الادات اربعة اقوال قول الاحادي بان
وقولان ثنائيان **قوله** فيما لا اهلية فيه للزيادة اي الميم هنا لا ان يراد فيه
شيء لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما سياتي في قول الناظم
حرف وشبهه من الصرف بري ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة
لانها خارجة عن القياس فلا يحمل عليها **قوله** وان تحتمت بلعارض فقد يقال غيرها
فتحها هنا ايضا العارض وهو كثرة الاستعمال **قوله** وللوقف عليها في التذكر
اي تذكر ما بعدها وللعرب في الوقف عليها طريقان سكون اخرها كما في اداة
البيتين والحاق مدة تنشعر باستئناف في الكلام بقولون الرجل ثم يتذكرون
فيقولون الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل اي يوقف على ما كان على حرفين

اداة صاحب الهمع وهو يقتضي ان الوقف للتذكر معه اعادة ال وكلام الشارح هو
خلاف ذلك حيث مثل للوقف في التذكر بالبيتين الاولين ولا عادتها بالبيت الثالث
قوله يا خليلي اربعا الخ اربعا امر من ربع يربع بفتح العين فيهما اذا وقف
وانتظر اذا وقف والدارس العافي وحال بكسر الحاء وتخفيف اللام اي حالي ومثل
بالنصب صفة لمنزله والسحق بفتح فسكون الثوب البالي والبرد نوع من
الثياب وعفي بالتشديد اي ابلي ومعناه اي انزله والشمال بفتح الشين ريح
تهب من جهته وتاوبها ترددها عليها بسرعة **قوله** دع ذا الخ ملئاه
بكسر اللام الاولى من الملل وهو السآمة وبجل بفتح الباء والجيم بمعنى حسب
او الباء الجارة والخاء المعجمة تكون اقرب وانسب **قوله** ودليل الثاني من قول المتن وهو
وهو ان المعرف اللام فقط **قوله** ولو انه على حرفين الخ اي ولو ثبت انه الخ
واورد عليه ان لا تفعل وبلا مال ونحوها ان لا موضوعة على حرفين وقد تخطاها
العامل واجيب بان هذا الحكم خاص بما كان من حروف واما نحو فيما رجعة من
الله فلانه لما لم يغير لفظا ما معنى ما قبله وما بعده عد فصله كلا فصل
قوله ولو انه ثنائي لقام بنفسه فيه ان قيام ال بنفسها لا يقتضي بان ما
بعدها نكرة فالابطال مدفوع والاستدلال ممنوع وذلك لان دخول ال
معرفة سواء قلنا ان المعرف ال او اللام والمعرفة والنكرة مختلفان في المعنى
والا ينكر بين اللفظ والمعنى كما هو المرجح عند العروضي **قوله** وعلم التنكير
اي علامته **قوله** وايضا فهو لا يقوم بنفسه اي فلا يلزم من كون اللفظ ثنائيا
ان يقوم بنفسه **قوله** واعلم ان اسم الجنس الخ ظاهر كلام الشارح بل صريحه
ان اقسام ال اربعة وانها متباينة لام الحقيقة ولام العهد الخارجي الشامل
للعلمي والحضوري ولام الاستغراق الشامل للحقيقي والمجازي ولام العهد الذ
هني وهو احد احتمالات تابيتها ان اللام قسمان لام العهد الخارجي باقسامه
وهي المشار بها الى حصة من المسمى معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا

كاثنتا او اكثر ولام الجنس وهي المشار بها الى المسمى وتحتها ثلاثة اقسام فان
قصد المسمى من حيث هو فلام الحقيقة وان قصد من حيث وجوده في ضمن
فرد مبهم بان قامت قرينة البعضية فلام العهد الذهني وان قصد من
حيث وجوده في ضمن جميع الافراد بان قامت قرينة الكلية او لم تقم
قرينة اصلا فلام الاستغراق وثالثها ان اللام موضوعة للماهية لا بشرط
شيء وتتشعب منها تشعبا اربع **قوله** فقد يشار به الخ اي يراد به نفس
حقيقته والا فالمشار به الى المراد الحقيقة الا مدخولها **قوله** نحو
الرجل خير من المرأة اي هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة وهذا لا ينافي
كون بعض افراد الجنس المفضول خيرا من افراد بعض الجنس الافضل لخصوصية
اقتضت ذلك ومن هذا القسم الداخلة على المعرفات نحو الانسان
حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف
للماهية من حيث هي **قوله** ومدخولها في معنى علم الجنس في بمعنى المطابقة
اي مطابق لهذا المعنى مطابقة الدال للمدلول الا ان علم الجنس يدل عليه بجوهره
والمعرف باللام يدل عليه بواسطة الاداة **قوله** الى حصة اي بعض مما ذكر واحدا
او اكثر وهذا التعبير اولى من قول بعضهم الى حصة معينة من الحقيقة واحدا
او اكثر لان الظاهر ان مراده فردا واحدا او اكثر لان الظاهر ان مراده فرد او حصة
او اكثر فيقال عليه الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية مع ما ينضم اليها
من التشخص فلا يصدق الحصة المعروضة الا ان تحمل الحصة على المجموع المركب مجازا
من باب اطلاق اسم الجزء على الكل **قوله** لتقدم ذكرها متعلق بمعينة **قوله**
مكنيا عنه بها اي باعتبار تقييده بالمرور لانه نكرة وان كان عاما لكنه با
عتبار تقييده بما ذكر يكون مطلقا وما التذكر لان المرور لا يكون الا ذكرا المراد بالكنا
ية الكناية الاصطلاحية على راي صاحب التلخيص قال الغزي وهو من الكناية
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بان يتعين في صفة من الصفات اختصاص

بموصوف

بموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التعبير من الاوصاف
الخاصة بالذكر وبه يعلم ان مطلوبها هو الذكر وهو ليس بكناية كرمز بيانه في
طلق وما هو التعبير بل هو ولا ينافي تصريح بانها على راي السكاكي من ان اللفظ المراد
به طلق وما وضع له لان التعبير بل يستلزم الذكر فلا يصح ان يقال الطلوع اي باعتبار
اللفظ واريد طلق وما هو الذكر **قوله** فان ذلك خاصا بالذكر الاشارة راجعة
للنكرة المقصود من نكرت **قوله** في علم المخاطب اي الناشئ عن غير المشاهدة
والذكر بما يوخذ من المقابلة **قوله** او حسه اي البصر فيحصل العهد وتبين الا
قسام **قوله** ومدخوله في معنى علم الشخص قال البهوتي قضيته انه لا يجري في
في التركيب في التعريف كعلم الشخص فليتأمل وجه تاخيره عن اسم الاشارة وقد
يقال لا يلزم من كونه بمعناه ان يكون في رتبته لانحطاط رتبته بكونه ذلك
التعيين ليس بجوهر اللفظ بل من خارج كاللام **قوله** بل هي الذهني اي باعتبار ما فيه
من الحقيقة والا فذات الفرد ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا **قوله** ومدخولها
في معنى النكرة اي بعد وجود القرينة لان البعضية انما هي مستفادة منها وهو عام
مخصوص بالقرينة والا فهو بحسب الوضع معرفة لانه موضوع للحقيقة ولذا
جرت عليه احكام المعارف فالفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس ا
المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا **قوله** ولقد
امر على اللئيم يسبني انما لم تجعل الجملة حالا لان المعنى ان ذلك دابه لا انه
يسبه في حال المرور نعم ان جعلت موصوفة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك
قوله وقد يشار به الى جميع الافراد اي ان لم توجد قرينة البعضية سواء وجدت
قرينة الكلية او لم توجد لكن لا بد من قرينة تدل على ان المراد الحقيقة باعتبار
وجودها في الخارج **قوله** او مجازا اي عن الخصائص لان الشمول والاستغراق في
الحقيقة انما يرجعان اليها لا الى الافراد كما يدل عليه قوله بعد وفي الثاني لاسم
لاستغراق خصائصه **قوله** انت الرجل علما وادبا اي كل رجل من جهة العلم والادب

وفيه ان هذا البيت مستغنى فالخطاب للرجال بل هو خاص بالوصفين المذكورين
وقد يقال المراد استغراق افراد هذين الوصفين والعنوان الجامع لجميع افراد العلوم
والاداب الموجودة في جميع الناس **قوله** لا تستغرقه افراد الجنس اي احاده
سواء كان من دخولها بها او غيره على التحقيق **قوله** ولهذا عم الاستثناء منه
قضية تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء ان الثاني ليس كذلك وقد يقال
لا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة مثلا **قوله** وقد تزاد ال في التعظيم
والضمير في تزاد عائد على ال كما اشار اليه الشارح لا بقيد التعريف لجمع علامة
استخدام كما في قولهم عندي درهم ونصفه وتانيث الضمير باعتبار الكلمة
وتذكيره في قوله دخلا باعتبار الحرف او اللفظ والمراد بزيادتها كونها
غير معرفة لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط **قوله** بتعيين
معرفا بغيرها اي كالعلم والموصول وغيرها **قوله** وباقيا على تنكيره اي كالتمييز
قوله لازما صفة موصوف محذوف اي زيدا لازما والزيد مصدر زاد يزيد زيدا
وزيادة **قوله** وهو الاعلام التي قارنت الوضع اي سواء قارنت نقلها كالنضر
والنعمان او ارتجالها كالسموأل واليسع والحكم بزيادتها مع كونها مقارنة
للوضع في نحو علم باعتبار انها ليست للتعريف كما تقدم التنبيه عليه
قوله علم رجلين الاول علم شاعر يهودي والثاني علم نبي وهو مصروف لوجود
الوزن كانت زائدة وهو علم منقول من مضارع وسع او اعجمي قولان ولا يرد على
الاول ما ذكروه في موانع الصرف من ان اسماء الانبياء اعجمية الا شعيبا وصالحا
وهودا ومحمدا لان كلامهم في المتفق عليه ولا على الثاني ان العربية يجب
تقارن الاسم الاعجمي لان الصحيح ان واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع من ان يضع
كلمة بعضها من كلام العرب وبعضها من كلام العجم على انه قد يقال الرحمن
توافقت فيه اللغة قيل انه علم يوشع فتى موسى عليه الصلاة والسلام **قوله**
والاشارة اي اسم الاشارة ومعلوم انه ليس المراد اسم الاشارة الاصطلاحي

نسخة

هل

لان الان ليس من افراده بل المراد انه اسم يدل عليه به على الزمن الحاضر ولذا عبر
بعضهم بدل الاشارة بقوله اسم للزمن الحاضر **قوله** او انه متضمن معنى اداة
التعريف اي لان ال الموجودة زائدة وفيه غرابة اذ كيف يتضمن معنى شيء هو فيه
لفظا ولذا قال بعضهم ملغزا. مولاي في قد ابدينا احجية. ما الها دورا في
الكلام منطوقة. ما كلمة قد ذكروها وهي حاصلة في اللفظ موجودة مع انه
النطق مفهومه **قوله** والذين ثم اللاتي المناسب لقوله سابقا وهي لا
علام والاشارة ان يقول هنا والاسماء الموصولة نحو الذين ثم اللاتي فان قلت
قد حكي في التسهيل حذف ال من الذين واللاتي وذكر في شرحه ان ذلك لغة فكيف
جعلها لازمة قلت كانه اراد انها لازمة عند اكثر العرب وهو صحيح وجزم
هنا بقصر اللغتين في شرح ابن عقيل بجعل ان تكون حذفت شذوذا واركانا
معرفتها حذف فنادى قولهم سلام عليكم بغير تنوين يكون السلام
عليكم افاده البهوتي **قوله** والا فسقيتها افادت الظاهر شمول ذلك
لاول الموصولة فتكون معرفة بنية ال العربية كم ان توقف فيه
بعضهم لا اذ لا مانع منه كبنات الاوبر جمع ابن اوبر جمعوه بهذا الجمع فا
بين جمع من يعقل وغيره كما قالوه في جمع ابن عرس بنات عرس **قوله** ولقد
جنيتك الخ اي جنيت لك واكموا جمع كمء وعساقل جمع عسقول بضم
العين وهما نوعان جيدان من الكمأة **قوله** ليس بعلم اي بل نكرة لا مجردة وهو
ابن اوبر نكرة كابن لبون وبرد ما قاله انه لم يسمع بنات اوبر
الا ممنوع الصرف لا مجردة ابن اوبر هو علم على نوع من الكمأة
ردي ثم جمع على بنات اوبر وقيل ال فيه للمح الصفة لان اصله وصف
خاص ثم صار علما كذا بهامش وهو يدل على ان ابن اوبر ايضا علم
كبنات اوبر بل افاده تسم **قوله** السمر اي الشرب **قوله** رايتك لما ان عرفت
وجوهنا الخ اي اكابرنا وقيل خواتنا وطبت النفس اي رضينا بقتل

قوله صح

تقديمه بعض فهم قوله عن عمر ابن المقتول وكان صديقي يوفيس قوله راد طبت
نفسا الخ قيل لا يتعين ما ذكر لجواز ان يكون النفس في البيت مفعولا صدى
في ذلك قوله بصد وكم عن المسجد الحرام وقوله وطبت اي على نفسا قوله
خلافا للكوفيين اي فانهم يجيزون وقوع التمييز معرفة ويلتحق بما ذكر
الناظم ما زيد نشد وذا في الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاءوا الجما الغفير
اي واحدا فواحدا وجاءوا جميعا افاده السنهوري قوله عليه د فلا يجعل كون
الالف للتثنية فيكون فيه اعاد الضمير على معنى الامة في قوله الحرب نعريبي
ومثله ومن ذريتنا امة مسلمة لك وبعد ربنا وابعث فيهم رسولا منهم
جما على معنى الامة لا على لفظها ويحتمل ان تكون الالف اشباعا فيكون
جا على تذكير الاداة بمعنى اللفظ وهذا عندي احسن لانه يؤدي بنا سبب
حينئذ قوله نقلا افاده ابن هشام قال البهوتي وتوقف شيخنا في الاول
بانه مع كون لا معنى للبيس الالف واللام وانما هو التعريف لبيس بظاهر وغير
محتاج اليه والداعي لم يراع هذا المعنى بل قال الالف واللام المعهود مما من ال
قوله للجم اي ملاحظة ما اي المعنى الذي قد كان هو اي بعض الاعلام كما اشار اليه
الشارح بالعلة او الصفة جارية على غير من هو له فكان الواجب ابراز الضمير
وتقدم جوابه غير مرة لو كنت اذا تنبه وقوله مما يقبل الخبر مبتدأ محذوف
اي وذلك البعض مما يقبل او لا يظهر تعلقه بنقله هو ظاهر ولا كونه بيانا
لما كما ذهب اليه بعض ارباب الحواشي لما علمت من انها واقعة على المعنى
والمنقول والقابل لا اللفظ تذكيره قوله كالفضل الخ وجه ترتيب الامثلة المذكور
ان الدلالة على المطروح في الاول مطابقة وفي الثاني تضمن وفي الثالث التزام
وقيل سلوك التدلي لان زيدا اقل مما بعده تجربة وتمثيله بالنعمان معارض
لما مثل له به في شرح التسهيل وهو ما قارنت ال وضعه فان مقتضى
تمثيل الشارح عروضها وكونها غير لازمة لكونها للمح ومقتضى تمثيل

التالي

الثاني لزومها واجيب باحتمال ان العرب سموا بالنعمان فتكون الاداة لازمة
وبنعمان فتكون عارضة فلا معارضة قوله الشمني في حواشي المغني ان المشار
به لما قارنت الاداة نقله غير المشار به لما لم تقارنه وان كان في اللفظ
واحدا وذلك لان المشار به لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم
يسمع بدونها والمشار به لما لم تقارنه غير ذلك العلم مما نقل اليه اسم
النعمان مجردا عن ال وقد خلت فيه للمح اصله اي كما في قوله ابا جبلي نعمان
بالله خليا نسيم الصبا يسموا الي نسيمها قوله على نحو محمد وصالح
ومعروف اي على هذه الالفاظ ونحوها من كل ما لم يرد دخول ال عليه
للمح كما يدل عليه التعليل بقول بعض ارباب الحواشي نقلا عن الشارح
في شرح التوضيح ولا معنى لا ثباتها بلفظه نحو في نحو محمد وهو ظاهر
لم يتبين لي وجهه فتدبره قوله اذ الباب سماعي قال سم قد يقال حيث
كان الباب سماعيا لا يتميز حاجة او فائدة في التقييد بالمنقول عما يقبلها
والاحتراز عن غيره قال بعض الفضلاء وقد يجاب بان الحاجة والفائدة في ذلك — من
التنبيه ان المقصود دخول ال للمح الاصل والاصل في نحو اليزيد الفعلية وهي
لا تجامع ال فتعين ان يكون دخولها للضرورة لا للسماع وهو وجيه تامل
قوله بضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اي فيكون دخولها للمشاكلة وقيل
هي فيه للتعريف لانه قصد تنكيره ثم ادخل عليه قال الشيخ خالد وفيه — عندي
نظر لانه ان بني وان نكر لا يقبل التعريف النظر الى اصله وهو الفعل بخلاف زيد
اذا نكر قوله ثم قوله للمح الخ هذا التنبيه مفرع على كون اللام في للمح للعلة
الباعثة او العلة الغائية فبنا الشق الاول على الاول والثاني على الثاني قوله
اذ لا فائدة مترتبة على المذكور قال البهوتي فيه نظر لانه عند وجود
ال يكون في كلامه قرينة لفظية تدل على السامع على المتكلم لمح الاصل
بخلاف المجرد منها لانه وان لمح الاصل قبل الوضع ليس في الكلام ما يدل على ذلك

وليسا بسببين فتأمل قوله قال الخليل الخ دليل على أن الدخول بسبب اللمح الأصل
لا مسبب عنه والمبرد ليلا على جهل كلامه على أنهما سببان من حيث عدم
إفادة التعريف قوله لتجعله الشيء بعينه أي لتجعل العلم الداخلة عليه
المعنى المنقول عنه بعينه والمراد أنها تجعله كذلك فيما ينتجه الواضع قوله جا
لغلبة عليه هي أن يكون للاسم عموم وضعا فيعرض له الاستعمال الخصوص ثم
إن استعمل في غير ما غلب عليه فغلبة تحقيقية وإلا فتقديرية وظاهر كلام
الناظم الحافظ أنه قسم ثالث من العلم وعليه بعض النحويين ذهب ابن عصفور
إلى أنه ليس منه بل جار مجراه فتقسيم العلم إلى منقول ومرتجل خاص على هذا
دون الأول قوله وابن مسعود الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو وابن العاص
لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى هكذا
قيل وقد يقال هذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة لا على من قال كا
لشارح غلب على العبادلة فإن المراد على الأشخاص الذي يسمى كل منهم
بعبد الله قوله العهدية أي بحسب أصلها والأمر لا الآن زائدة وأورد عليه
الناصر أن اللفظ الذي يستحقه كل من الأفراد بالوضع هو المجرد من ال فكون
بعضها الآن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه لأن العهد قد
لا يتعلق إلا في ذلك الفرد فلا دليل حينئذ على أنه علم عليه بالغلبة قوله لعقبة أيلا
بالقصر والذي في التصريح أيله بالتاء آخره قوله وخويلد بن نفيل كان رجلا يطعم
الناس فنهاه وصبت ريح فنفت في جفانه أي أوعيته التراب فسبها
فرمي بصاعقة فلذلك سمي الصعق قوله وحذف ال الخ أي اعلم أن ذا الغلبة
نوعان ذو أداة وذو إضافة ولكل منهما حالتان بقاء على العلمية والاختصاص
وزوال ذلك فأما ذو الإضافة الباقي على حاله فلا يجوز في حال من الأحوال أن
يفارقه ما عرف به في الأصل وهو المضاف إليه فيما يأتي في النثر وأما غير الباقي
على اختصاصه فيجوز استعماله بغير ما عرف به في الأصل ألا ترى أنه يقال
بدل

بدل الرعم أبي العاص ونحو أما ذو الأداة الباقي على اختصاصه فيلزم ما عرف به
في الأصل غالبا ومن غير الغالب قد تزول وجوبا في النداء نحو يا رحمن وشذوذا
في غيره نحو هذا يوم اثنين وهذا عيوق وأما غير الباقي على اختصاصه فنوعان
ما قصد تعريفه بعد ذلك وما لم يقصد وكلاهما يجب نزع ال منه
لكن الأول يضاف نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان والثاني يبقى على تجرده
وتنكيره كقول بعض المشركين يوم أحد إن لنا العزى ولا عزى لكم إفادة البهوتي
نقلا عن الدماميني قوله لأن أصلها المعرفة أي وأما الأوزان بدة لأن الأعلام لا تدخل
عليها ال المعرفة لعدم الفائدة وما أحسن قول بعضهم وقائلة أراك
بغير مال وأنت مهذب علم إمام فقلت لأن ما الأعلام لام وما دخلت
على الأعلام لام فإن قلت كون أصلها المعرفة لا يقتضي وجوب حذفها
في النداء لا سيما في من أن مصحوب ال في ندائه ثلاثة أوجه ما ذكر والتوصل
باسم الإشارة والتوصل بأي أجيب بأن شرط ال التي يتوصل بأي وباسم الإشارة
إلى نداء مصحوبها أن تكون جنسية وال في نحو النابغة والصعق ليست كذلك
فلم يبق إلا الحذف قوله كما هي في نحو اليسع الخ أي فإن تبقى في النداء والإضافة
وتقطع الهمزة لأن الأداة لما قارنتها الوضع صارت من بنية الكلمة قوله إن أحفظ
إن أخطلكم هجاني صدره الأبلغ بني خلف رسولا رسولا حال من الفاعل و
اسم مصدر من الرسالة فيكون مفعولا ثانيا لأبلغ والهمزة في أحفظ للتوبيخ
وحفاظ بالفاء أي حقوا وصفه لمصدر محذوف أي هاجني هجوا حفا قوله
وتقول الأعشى تغلب أصله الأعشى حذفت منه ال وأضيف إلى تغلب اسم
قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده قوله هذا عيوق وطالعا
عيوق فيعول بمعنى فاعل فيوم يعوق أي بطلوعه في الأصل على كل شيء
عائق ثم غلب على هذا النجم وإنما سمي بذلك لأنهم يقولون
الدبران الذي هو اسم لخمسة كواكب في الثور يطلب الثريا النجم هو اسم

لسبعة كواكب والعيون يعرفه عندها لكونه بينهما واصل ثريا ثروى تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها اي اعلمن قوله وهذا يوم اثنين الخ اصله يوم الاثنين حذفت ال منه وليس منادى ولا مضافا فالمراد وجب الحذف منه في الكلام الفصيح يوضح فساد ما قاله المبرد من ان قولهم الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح ان اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران قوله ما يدعوا الى ذلك اي الى نزعه عن الاضافة لانه بناء ذي ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباس قوله فيضاف طلبا للتخصيص اي عند تجرده من ال فلا يقال الزمن العلم بالغلبة ما اضيف سابقا على علميته وقوله فهاسيزاد من نحو اعشى تغلب ونابغة ذبيان قوله فانه نظم العلامة الاجهوري محصله فقال وعدد تريد ان تعرفا فالجزء يه حل ان عطفا وان يكن مركبا فالاول وفي مضاف عكس هذا يفعل وخالف الكوفي في الاخير فعرف الجزئين بان يسمير والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثاني وهو المركب لان الكوفي خالف فيه ايضا فاي حاصل كلام الشرح قوله عرفنا الاخر بكسر الخا وانما قال الاخر ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه اكثر من اضافة نحو قبضنا خمسمائة الف دينار ولا يقال فقد اضاع الشرح هذه النكتة بقوله وهو المضاف اليه لان الاخر عند تتابع الاضافات يصدق عليه انه مضاف اليه ومن لا يضيف يقتصر على الاول في التعريف فيقول هذه الخمسة اثواب والمائة درهم والالف دينار قوله مازال مغرى عقد تابعة الخ اسم زال ضمير مستتر يعود على من في البيت قبله وخبرها يعني في بيت بعده والشاهد في قوله خمسة الاشبار قال العيني واراد بها السيف قوله وهل يرجع التسليم الخ يرجع بضم الياء اي يرد والاثافي جمع اثفية بالضم والكسر وهي احجار يوضع عليها القدر قيل هو بالتا الفوقية والنور اصله اتان بن حذفت نونه الاخيرة للضرورة وهو جمع

اتون كتنور وقد يخفف اخدود الحفار والبلاقع جمع بلقع وهي الارض المقفرة اي والمعنى وهل يرد التحية اثافي ونوب المحبة مواضع خيم الاحباب ودبارهم هم الخالية قوله واجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب اي بتعريف الجزئين فقال الدماميني يعني ههنا التنبيه على حالة اخرى وهي انه هل يجوز ان يقال الف الالف درهم بتعريف المضاف دون المضاف اليه حكى ابن عصفور عن قوم من الكتاب انهم اجازوا ذلك وهو ردي قبيح في الصورة لاضافة المعرفة الى نكرة ومن ثم امتنع الحسن وجه قال ثم قال قلت وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم الذي كان اسلفه واتى بالالف دينار هكذا ثبت في الرواية بتعريف الالف وتنكير دينار وقد يقال يقدر الخفض في مثل ذلك بمضاف مقدر مبدل من المعرف اي بالالف الف دينار ولا يقال الزائد لان ذلك لا ينقاس قوله تشبيهها بالحسن الوجه يرد بان الاضافة في ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد قوله عند اصحابنا اي البصريين ومنه يعلم ان الزمخشري بصري قوله عن القياس واستعمال الفصحاء اما الاول فلان تعريف المضاف بتعريف المضاف اليه فيكون دخول ال على المضاف ضايعا واما الثاني فلان المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف قوله ولذلك بينا عليه منع ظاهر بالنسبة لاثني عشر اذا ثنيا معرب باعراب المثنى كما تقدم قوله عرفنا الاسمين معا لم يذكر فيه خلافا وفي الدماميني واجاز قوم تركها من المعطوف نحو الاحد وعشرين واختاره الامدي ولا يجوز الا الاحد والعشرين ورد بهما ابادة المهوني قوله كما عرفت اي من التمثيل سابقا بقوله وما بقي الدرهم والالف الدينار قوله لاضافتها اي الى ما بعدها سواء اضيفت لمعرفة او نكرة لان ال لا تدخل على المضاف في مثل ذلك الا بتدا هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب الهجي يرجع الى جملتين اسمية ومنها اسم

الفعل مطلقا مع مرفوعه وفعلية ومنها الفدائية وقدم المبتدا لانه
اصل المرفوعات لكونه مبدوا به وقيل اصلها الفاعل لان عامله لفظي
وقيل كل منهما اصل وتظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قال من قام
فعلى الاول يترجح كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا
بفعل محذوف وعلى الثالث يستوي التقديران ثم الابتدا اسناد عن
مبتدا او هو اسناد عن خبر اي الجهة التي جهة به تادية المقصود مع الاختصار
وايضا فقد لا يكون المسند خبرا اصلا كما في قولهم اقل رجل يقول ذلك اذ هنا
اقل رجل التسمية بالمبتدا والخبر هي المشهورة وسيبويه يقول المبني
والمبني عليه واهل الميزان يقولون الموضوع والمحمول قال البهوتي ومن
المبتدا او الخبر قولهم ناهيك بزيد فان بعض النحاة اعرب ناهيك خبرا
مقدما وزيدا مبتدا موخرا زيدت فيه الباء وهو ظاهر لان المعنى
ان زيدا ناهيك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل العكس وفيه
وجهان كون الباء زائدة وكونها متعلقة بمحذوف خبر ناهيك بمعنى
كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك بزيد ناهيك بي وناهيك به اه قوله
هو الاسم العاري اورد عليه اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع
صفته على المحل فهو مبتدا وليس عاريا واجيب بانه باعتبار رفع
الصفة مجرد لان الحرف كالعدم باعتباره والمراد العري ولو تقديرا
ليخرج زيد جوابا لمن قال من قام اذا قدر فاعلا فانه وان عري لفظا لم يعر تقديرا
قوله عن العوامل اي جنسها فيشمل الواحد والمتعدد قوله اللفظية
اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان اريد باللفظ ا و
الجزئي الملفوظ ان اريد به الملفوظ قوله غير الزائدة كان الاولى ان يقول او
شبهها ليدخل مجرور رب ولعل الجارة قوله مخبرا عنه اورد عليه
ان فيه دورا لان فيه اخذ الخبر في تعريف المبتدا وسياتي اخذ المبتدا

ع

في تعريف الخبر واجيب بان المراد هنا الاخبار اللغوي ولا يرد الفاعل النحوي وجه
لخروجه بقيد التجرد قوله او وصفا الخ معطوفا على مخبرا الواقع حالا من الاسم فيعلم
منه صراحة اشتراط التجرد في الوصف فيخرج عنه نحو لاهية قلوبهم والمراد
الوصف ولو تاويلا ليدخل نحو لا تولك ان تفعل لان تولا وان كان مصدرا بمعنى
التناول الا انه هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك
ان تتناوله فتولك مبتدا وان تفعل فاعله اغنى عن الخبر وقال ابو حيان تولك
مبتدا وان تفعل خبره وليس فاعلا ولا نائب فاعل اي لكون تولك مصدرا لا وصفا
وبقي قولهم اقل رجل يقول ذلك واردا على التعريف لانه ليس له خبر ولا
مرفوع اغنى عن الخبر الا ان يقال صفة النكرة مغنية عن الخبر فهي قائمة
مقامه قوله والهو وقد يدعى انه اسم حقيقة فلا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز في الحد او يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك قوله وتسمع
بالمعيدي خير الخ اي لانه على تقدير ان وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح
ان يسند اليه اه ويكون اسما حكما والمراد بالاسم ما هو اعم من الحقيقي
والحكمي وجعل منه في الاوضح قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم الاية ويمكن
ان يجعل من ذلك قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا قوله لا دخل
نحو بحسبك درهم اي مما يلي حسبك فيه نكرة فحسبك مبتدا وهو اسم
بمعنى كافي استعمل استعمال الاسماء نحو فحسبهم جهنم فان حسبك الله
وبهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء
الافعال وقد يستعمل استعمال الصفات فيوصف به النكرة فيقال مررت برجل
حسبك من رجل فان ولي حسبك معرفة نحو بحسبك زيد فقال ابن مالك المبتدا
زيد لانه معرفة وبحسبك نكرة لانه لا يتعرف بالاضافة وقد يقال هو وان لم
يتعرف بالاضافة يتخصص بها والتخصيص من مسوغات الابتدا بالنكرة
وان كان الخبر معرفة ورده ابن قاسم بانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة

وان تخصصت الا فيما استثني كقولهم مالك وخير منك زيد لكن يرد عليه
ان الباء لا تزاد في الخبر في الايجاب قال الحفيد في حواشي المطول ما نصه في الصحاح
ليكن عملك بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت بمعنى وزن
تحرك في الجر فتحت سينها ولا تسكنها وربما تسكن في ضرورة الشعر على
الوجه الاول والظاهر ان هذا المعنى لا يصح ههنا بل يتعين ما تقدم وسكون
السين فتح بل **قوله** وهو من خالق غير الله خالق مبتدا وغير صفة له والخبر
محذوف اي لكم وانما احتيج الى تقدير الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره
فعل الا نادرا وجوز بعضهم ان يكون غير هو الخبر ولا حذف **قوله** مجموع
لاسماء الافعال التي بعد تركيبها مع معمولاتها والا فهي قبل التركيب الذي كون
داخلة في الاسماء قبل التركيب افاده شيخنا المنوفي **قوله** ورافعا لمستغنى
به يشمل الخ اولى ومستغنى به يشمل الفاعل الخ لان الفاعل ونائبه من صدق وقد
المستغنى الرابع كما هو ظاهر **قوله** غير مستغنى به لانه اي لا يحسن السكوت
عليه لالتباسه بالضمير العائد على زيد فيكون مفتقرا اليه وحينئذ فزيد
مبتدا مؤخر وقائم خبر مقدم وابوه فاعل به ولا يجعل من هذا الباب قال الدماميني
وفيه نظر وكان وجهه انه لا مانع من كون زيد مبتدا وقائم مبتدا ثانيا
وابوه فاعل اغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد واعلم ان قولهم الوصف مع
مرفوعه في معنى الفعل فاستثنوا منه صورتين احداهما الوصف الواقع مبتدا
مستغنيا بمرفوعه عن الخبر الثانية الوصف المحلى بال الموصولة لانها تقربه
من الفعل **قوله** لا للتي ديك اي لانها لا يجوز وقوعها في الحدود ولهذا فاتها المفهوم
بالتعاريف مع ما في ذلك من القصور لاقتضائها خروج احد نوعي المعرف الا على
التعيين فلا يكون التعريف جامعا **قوله** واول مبتدا وسوغ الابتداء به كونه قريبا
للثاني المعرف بال **قوله** اغنى عن الخبر ورد عليه انه لا خبر يغني عنه هذا المرفوع
لان الوصف كالفعل والفعل لا خبر له لانه يتم بفاعله واجاب سم بان الاغناء

يستلزم

لا يستلزم وجود خبر بالفعل بل يكفي ان يكون بواسطة حصول التمام به
استغنى المبتدا عن ان يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى يصدق بعدم الامكان
قوله افاطن قوم سلمى الخ فاطن اي مقيم وظعنا اي رحيلا **قوله** امنجز انتم
الخ افتعينهم اي تبعهم والنهج الطريقة وعرقوب رجل يضرب به المثل في
اخلاف الوعود **قوله** او صفة مشبهة اي او اسم تفضيل او منسوب فا
نحو اقائم الزيدان وما مضروب العبدان وهل حسن الوجهان وهل احسن منك
جهلا في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما قرشي ابواك **قوله** ان يكون
بالهمزة او بهل الخ تقدم مثال كون الاستفهام بالهمزة او بهل وامثلة الباقي
كيف جالس العمران ومن راكب البكران وما ضارب العمران وكيف في محل نصب
على الحال وما ومن في ما بعده في محل نصب على المفعولية والتمثيل لمن بما ذكر
اولى من تمثيل بعضهم بمن ضارب زيد لانه يحتمل وجهين المطابقة في الافراد
كما سياتي ومثل ما ذكر اي نحو اوجل ضارب الزيدان **قوله** او ضمير منفصلا
اي بارزا وانما قيد بذلك لان المستتر لا يسد مسد الخبر فاذا قلت اقائم زيد
ام قاعد لا يجوز جعل قاعد مبتدا والضمير المستتر فيه سد مسد الخبر وهو
من كلام ابن هشام ان قاعد مبتدا لانه عطف بام المتصلة على المبتدا وليس
له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في التوابع اهـ ويجوز
ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هو قاعد ويكون من عطف الجمل **قوله** وكا
ستفهام الفعلي اي ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم
الا الزيدان وهل تقدم النفي والاستفهام شرط في العمل او في الاكتفاء با
لمرفوع عن الخبر قولان ارجحهما الثاني افاده في المغني ولا فرق فيهما
ذكر بين كونه بمعنى الحال والاستقبال او لا بخلاف عمل النصب فانه يشترط
فيه كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال كما سياتي في باب اعمال اسم الفاعل
ولا يكفي ههنا مطلق الاعتماد فلا يقال في زيد قائم ابواه ان قائم مبتدا وما

بعده فاعل اغنى عن الخبر وان اعتمد على المخبر عنه كما افاده شارح الجامع قوله
الصالح لمباشرة الاسم الاولى ان يقول بلفظ صالح لمباشرة الاسم لان النفي مصدر
كالاستفهام والنفي يصلح لمباشرة الاسم داله لا هو وليطابق قوله حرفا فان
الخ فاحترز به عن نحو ليس ولم مما يختص بالفعل قوله بل يقع على انه اسمها اي
او خالة في ما نحن فيه باعتبار كونه مبتدا في الاصل وقوله يغني عن خبرها
اي لكونه خبر مبتدا في الاصل وفيه اغنا مرفوع عن منصوب جنبية قوله
غير لاه عداك فاعل لاه اغنى عن خبر غير والسلم الصلح واضافة عارض اليه
من اضافة الصفة الى الموصوف قوله غير ماسوف على زمن الخ قبله انما يرجوا
الحيوة فتى عاش في امن من الاحداث الاحن الاحن جمع احنة بكسر الهمزة وهو
وهي الحقد وقوله على زمن نايب فاعل الوصف اغنى عن خبر غير قوله وقد
يجوز الابتدا الخ اي من غير استحسان لان الاعتماد على النفي والاستفهام شرط
لاستحسان الابتدا بالوصف عند سيبويه لا لجوازه وقوله خلافا للاخفش
والكوفيين اي فانهم يجوزون ذلك مع الاستحسان هكذا يؤخذ من عبارة
التسهيل لكن لا يساعد على ذلك قول الشارح ولا حجة في قوله الخ لانه يقتضي
ان غيرهم يمنع ذلك فالمناسب لما ذكر ان يقال وقوله خبير الخ قليل ويؤخذ
من كلام الاوضح ان الاعتماد عند سيبويه شرط لجواز الابتدا بالوصف فان
لم يعتمد فهو خبر مقدم وما بعده مبتدا مؤخر والاخفش والكوفيون لا
يشترطون الاعتماد وهذا ابعد عن كلام الناظم وان لائمه قول الشارح ولا حجة
الخ فتدبر فان كلام الشارح مع النظم متناف قوله بنو لهب بكسر اللام وسكون
الهاء حي من الازد قوله على حد والملائكة بعد ذلك ظهير جواب عما يقال كيف
صح الاخبار بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وحاصله انه على طريقة ما ذكر
في الاية وقد قال الواحدي في الاية انما صح الاخبار لان ظهيرا على وزن المصدر كصهيل
والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكمه ما هو على زنته

والمسوغ

١٢٧

والمسوغ لوقوع خبير مبتدا مع كونه نكرة عمله في المرفوع بعده وقد صر
حوا بان الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء فسقط ما اورد
من ان العمل مشروط بالاعتماد وقد تغلبي هنا قوله ان صدق بواقع مبتدا
وخبر وفيه ما تقدم ومثال ذلك قوله نصبن الهوى ثم ارتمين فلو بنا باعين
اعدا وهذا اصدق قوله مطابقا الموصوف بعده اثنان به الى ان طبقا
في النظم حال من فاعل اسم الفاعل وتقدم لك ان هذا اسماعي والاحسن
جعله منصوبا على التمييز المحول عن الفاعل والاصل ان استقر طبقه اي مطا
بقته وسياتي ان التمييز يتقدم على عامله اذا كان فعلا متصرفا كقوله
انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا او يقع فيه حالا بالرفع
على انه فاعل محذوف يفسره المذكور على حد وان احد من المشركين استجا
رك قوله فان تطابقا في الافراد الخ مثل ذلك ما اذا تطابقا في جمع التكسير
نحو اقيام الرجال وما اذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو اجنب
زيد او الزيدون هكذا قال في الهمع والظاهر ان جمع التكسير من القسم
الاول وهو التطابق في سوى الافراد به صرح في التصريح قوله جاز الامران
اي كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا اغنى عن الخبر وكون الوصف خبرا مقد
ما وما بعده مبتدا مؤخرا ورجح الاول بكون الاصل عدم التقديم والتاخير
وبان تاخير المبتدا في الثاني يلزم عليه التباس المبتدا بالفاعل وقد منعوا
تاخير المبتدا في قولك زيد ضرب لذلك كما سياتي في قول الناظم كذا اذا
ما الفعل كان الخبر واجيب عنه بان زيدا فيما نحن فيه يحتمل امرين كل منهما
خلاف الاصل وذلك اجمال لا التباس ويستثنى من التطابق في الافراد مسئلتان
يتعين فيهما الوجه الاول الاولى ان يكون الوصف مذكرا والمرفوع بعده مو
نثا نحو احاضر القاضي امراة فانه لا يجوز كون الوصف خبرا مقدما والا لوجب
تانيثه كالفعل الثانية ان يتاخر عن المرفوع معمول الوصف نحو اراغب انتا

عن المعنى فالراجح بأنه لا يجوز كون الوصف خبرا مقدما أيضا والا لزم الفصل
بأجنبي بين الوصف ومعموله لأن المبتدأ أجنبي عن الخبر محل ذلك ان لم يقدر
الجار والمجرور متعلقا بالحاصل الأمر أن الحاصل أن الصور سبعة أما بها أن الثلاث التي
يكون فيها الرافع بارزا فحكمها وجوب التقديم والتأخير الا على لغة
أكلوني البراغيث وأما في زيد وحكمه جواز الأمرين لما تقدم من أنه لم يمنع
مانع وأما في الزيدان وأما في الزيدون فحكمها تعين كون المرفوع فاعلا
أغنى عن الخبر وأما بها زيد وأما في زيد وهما تركيبان فاسدان اذ لا
يصح فيهما اعتبار شيء من الوجهين كما هو ظاهر قوله أي العرب
فيه أن العرب لا يقع منهم حكم بأن العامل في المبتدأ والخبر ماذا وانما نطقوا
بكلامهم فاختلف النحاة في الرافع فالأولى أن يقول أي النحاة وقد يقال رفع
المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ لم يحكم به جميع النحاة الا أن يقال أل في
النحاة للعهد أي النحاة المعهودون وهم سيبويه ومن تبعه وهنا بقوله
وواضح من هذا أن يقال في تفسير ضمير رفعوا أي سيبويه ومن وافقه
وضعف مذهبهم بأن الخبر قد يكون عين المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك
فلو رفع الأخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه ورد بأن الرفع من عوارض
الألفاظ واللفظان مختلفان على أنهما مختلفان مفهوما أيضا لأن مفهوم
الأول الذات فقط ومفهوم الثاني ذات متصفة بالأخوة تدبر قوله وهو
الاهتمام الخ هذا معنى لغوي ومعناه اصطلاحا ما ذكره السيوطي في شرحه
وهو كونه معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه قوله لم
يسند اليه ليشمل المبتدأ الوصف الرافع مبتدأ اذ الوصف لا يسند اليه
شيء بل هو مسند فلو قال للاسناد لكان أولى قوله كذا أي رفع خبر المبتدأ
يحتمل أن يكون كذا أي خبرا مقدما أو رفع مبتدأ مؤخرا أو بالمبتدأ متعلقا به
أي رفع الخبر بالمبتدأ كرفع المبتدأ بالابتداء في كونه منسوبا للعرب ويحتمل

ان يكون

ان يكون رفع مبتدأ وبالمبتدأ خبرا عنه في وكذا أي حالا وهو الأحسن والأوفى
بالمقصود كما لا يخفى قوله فأما الذي الخ الذي صفة موصوف محذوف أي المبتدأ
الذي والضمير الأول للشيء والثاني للذي وأشار به الى أن الخبر عين المبتدأ في
المعنى وقوله فان المبني عليه أي على الذي بني عليه وعليه ظرف لغو متعلق
بالمبني وليس نائب فاعل لفساد المعنى لأن المبني عليه هو المبتدأ وأما الخبر
فهو مبني أي على المبتدأ وقوله كما ارتفع هو أي الذي بني عليه شيء قوله
لأنه اقتضاهما أي استلزمهما لما تقدم من أن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ
يستلزم خبرا قوله ونظير ذلك أن معنى التشبيه الخ في جعل ما ذكر نظير المسـ
ـألة أن العامل في النظير لفظ كان والتشبيه المقتضى كما ذكر فلا فأما الخبر فيه نظر
ولا يتم التنظير الا لو كان التشبيه هو العامل قوله وهو قول بما لا نظير له
أي من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بأن العمل عنده منسوب للمجموع
الأمرين لا لكل منهما فالعامل واحد قوله الى أنهما مترافعان أي كل منهما رافع
للآخر قالوا فأجاب البصريون بقولنا مع اتفاقهم معناها أسماء الشرط فانها تجزم
الفعل وهو ينصبها نحو أيا ما تدعوا وأجيب بأن الجازم في الحقيقة ما تضمنته
من معنى ان وليس هو المنصوب وفيه شيء ومما أورد على مذهب الكوفيين أنهم
قالوا ان زيدا قائم فتنصبوا زيدا مع أن رافعه موجود وقالوا ظننت زيدا قائما
فتنصبوا الاسمين مع أن رافع كل موجود أيضا فقد يقال العامل دخل الفعل أبطل
طلب كل للآخر وعمل فيهما لأنه الأصل في العمل ولزم معنى الفعل تدبر قوله وهذا
الخلاف لفظي قال بعض الأفاضل بل هو معنوي لأنك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس
وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بأن العامل في الخبر هو الابتداء
بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله والخبر
الخ انما لم يكتف بما استفيد من قوله السابق مبتدأ زيد الخ من الاشارة الى
تعريف الخبر كما اكتفى بذلك في تعريف المبتدأ اهتماما بالخبر لكونه محط الكلا

العايدة وتوطية لتفسيمه الى مجرد وجملة **قوله** المتم العايدة اورد عليه انه
غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني كقايم في قولك زيد ابوه قايم لانه لا تتم
به فايدة مع مبتداه لان الجملة الواقعة خبرا ليس اسنادها مقصودا لذاته
فلا يكون خبرها متمما للفايدة وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب
ابوه فانه تتم به الفايدة مع مبتداه مع كونه ليس خبرا وانما الخبر الجملة
واجيب عن الاول بان المراد المتم للفايدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة
خبرا خبرها في الاصل قبل جعلها خبرا كذلك وعن الثاني بان المراد من غير (تحت)
تغيير كما هو المتبادر واورد ايضا ان التعريف لا يصدق الا بالفضلات لان التتميم
في الاصل الحصول بعد حصول والفايدة حصلت بالمسند والمسند اليه وتتميمها
اي زيادتها بالفضلات واجيب بان المراد بالمتم المحصل للفايدة التامة والمراد
الفايدة ولو بحسب الوضع او التاويل فدخل بالاول نحو النار حارة وبالثاني
نحو شعري شعري اي شعري الان هو شعري الذي تعرفه **قوله** مع مبتدا
خرج به الفاعل ونايبه كذا قيل ولو قيل اخرج به الفعل بالنسبة للفاعل
ونايبه لكان حسنا لانه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل منهما حديثا
عن غيره **قوله** بدلالة المقام اما في الاول فلانه علم من التعريف سابقا ان الخبر
يصاحب المبتدا دون غيره واما في الثاني فلان قوله اغنى يستفاد منه ان الوصف
لا خبر له تدبر **قوله** كالله بر اي محسن والايادي اي النعم شاهدة بذلك **قوله**
ومفردا حال من فاعل ياتي بعده **قوله** وهو الاصل اي لانه جزء الجملة وجزء
الشيء سابق عليه فيكون اصلا له ولانه الذي يظهر فيه الاعراب واثره لفظا
او تقديرا في الجملة فلا ترد المبنيات **قوله** والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة
اي كما يوخذ من المقابلة فيشمل المثنى والجمع والمركب باقسامه والوصف مع
مرفوعه الا ما استثني وقد تقدم التنبيه عليه **قوله** وياتي جملة هي ما تضمن
اسنادا مفيدا وليس لعوامل الاسماء تسلط على لفظ جزئيها واحدهما

ولا يجوز في الاسناد فيها ان يكون مقصودا لذاته اولا فهي اعم من الكلام عموما مطلقا
وسيأتي الظرف والمجرور لا يخرجان عن المفرد والجملة **قوله** وهي فعل مع فاعله اي سواء
كان ظاهرا او ضميرا بارزا او مستترا او رد على الحصر المذكور في الشرح اسم الفعل
مع ضميره نحو العقيق هيهات والفعل مع نايب الفاعل كزيد يضرب وكان مع اسمها
وخبرها وان كذلك فلعل غرضه مجرد التمثيل لا الحصر افاده البهوتي ولا يمتنع
وقوع الجملة الخبرية بقسميها طلبية ولا قسمية ولا مصدرة بحرف تنفيس
وذهب ابن السراج الى ان الجملة الطلبية اذا وقعت خبرا يلزم تقدير قول قبلها
كالنعت وفرق الجمهور بان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يتميز
الا بما هو معلوم له قبل الخطاب والطلبية ليست كذلك لما علمت من ان مدلولها
لا يحصل الا بها بخلاف الخبر وهو انه هل يمتنع في الجملة الفعلية ان يكون فاعلها عايدا
على بعض المبتدا ومفعولها عايدا على البعض الاخر نحو زيد وهند يضربها وفي
ذلك خلاف واختار في التسهيل الصحة ومحل الخلاف اذا كان العطف بالواو فان
كان بغيرها كالفاء وثم امتنعت المسألة اجماعا فان حذف العاطف صحت اجماعا
والوصف كالفعل في جميع ما ذكر **قوله** وذلك اي احتووها على معنى
المبتدا **قوله** السمن منوان بدرهم السمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ
الابتداء به الوصف المقدر اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره
خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن **قوله** البر مسرا ومرتبا اي كرم
الجانب ليس الحريكة والخلق وحسن العشرة **قوله** والريح ريح زرنب نوع من
الطيب او نبات طيب الرايحة او الزعفران اقوال ثلاثة قيل كنتا بذلك عن لين
بشرته وطيب عرقه **قوله** والا لزم جواز نحو زيد الاب قايم فقد يقال جواز ذلك
لازم على الصحيح ايضا فالفساد لازم على المذهبين اللهم الا ان يقال المراد هنا
المذهب لا يجوز النطق بمثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا اليه من تقديره برابطه
او منه انه لم يلزم لبس والا وجب التصريح بالرابط وقد يقال للكوفيين ان يقولوا

ان لحمه ... ثيابه
... زرنب

بنظير ذلك اي مثل ما ذهبوا اليه من جعل الخلف عن الضمير اذا لم يحصل اللبس والا
وجب التصريح قوله وهو ما سكتا اي لا يهامه ان الاب صفة لزيد مع كون المراد
انه ابو زان الاب مبتدا ثان فلما كان موهما لخلاف المراد كان تركيبا فاسدا قوله
نحو ولباس التقوى ذلك خير اي في قراءة من رفع اللباس فهو مبتدا وذلك مبتدا
ثان وخير خبره والجملة خبر الاول والرابط الاشارة هكذا قال ابن مالك فتبعا لابن
عصفور ويحتمل كون اسم الاشارة بدلا او بيانا فيكون الخبر مفردا وجوز الفارسي
كونه صفة ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف قوله او اعادته
بلفظه لا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان كثيرا فيها لان وضع الظاهر موضع
الضمير قياسي مطلقا وان لم يكن بلفظ الاول الا انه في مواقع التفخيم اكثر وذهب
سيبويه الى انه في غيرها مختص بالشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قوله
نحو الحاقة ما الحاقة ما مبتدا ثان خبره ما بعده وفي الابتدا بها وان كانت نكرة
عند الجمهور لعمومها قوله او اعادته بمعناه اي حالة كون الاعادة ملتبسة
بمعناه بان يكون المعنى بلفظ اخر قوله نحو زيد نعم الرجل مثله نعم الرجل زيد
على القول بان زيد مبتدا خبره الجملة قبله فزيد داخل في عموم الرجل بناء
على ان ال للجنس المستغرق لا للعهد كما هو المشهور ويوخذ من كلام السيد ان العموم
في ذلك بدلي حيث قال ان اللام في ذلك للجنس اي الماهية التي هي جنس لزيد
يطلق عليه وعلى غيره بما ذكر في الخبر عن زيد على انه هو فيكون رابطه
بزيد الظاهر انه على هذا ليس من اعادة المبتدا بمعناه لان الماخوذ من فحوى
كلامهم ان الاعادة بالمعنى ان يكون بلفظ دال على المعنى بخصوصه بحسب الوضع
تدبر قوله فاما القتال لا قتال لديكم تمامه ولكن سيرا في عراض المواكب
فقوله لا قتال لديكم خبر المبتدا ولا ضمير فيه لكن لما كانت لا لنفي الجنس استلزم
نفيه نفي كل فرد من افراده فدخل تحته الفرد المذكور وحذفت الفاء للضرورة
والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة الناحية قوله وهو غير جائز

قد يقال

قد يقال لا مانع من التزام جوازه اخذا من هذا الكلام كما افاده يس قوله فالا
ولو ان نجعل المثال الخ الظاهر ان المراد به زيد نعم الرجل بدليل قوله وعلى ان ال
الخ ويحتمل ان يراد به ما يشمل البيت بجعل ال في المثال للجنس ولا ينافي هذا
التعين بكون لا لنفي الجنس لجواز ان يراد بالمبتدا الجنس ايضا ويحتمل كون القتال
في البيت مرفوعا بفعل الشرط المقدر والمعنى مهما يذكر القتال فلا قتال
لديكم على حد ما قاله سيبويه في اما علما فعالم قوله بناء على صحته اي
صحة ما قاله ابو الحسن وقوله وعلى ان ال الخ اي وبناء على ما ذكر قوله لا للجنس
قد يقال يصح كونها للجنس وندعي ان الجنس هو زيد مبالغة قوله وانسان
عيني الخ انسان العين المثال الذي في سوادها ويحسر بضم السين اي ينكشف
ومصدره الحسور والماء فاعله ويجم بضم الجيم وكسرها اي يكثر ويجتمع
والشاهد في قوله فيبدو وان ضميره عائد الى المبتدا او يحتمل ان يكون فاعله
يحسر الماء عنه وانما اكتفي بوجود الرابط في الجملة المعطوفة بالفاء لان الفاء
لشدة ربطها احدى الجملتين بالاخرى صيرتها كالجملة الواحدة قوله
واما اشتراط الخ انما اكتفي بوجود الرابط فيها لانها مفيدة للجملة قبلها
فهي بمنزلة الجزء منها قوله وان تكن الخ قال البهوتي في الجملة ان كانت نفس
المبتدا في المعنى لم تحتج الى رابط وقد جعلوا من ذلك الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان كقوله عز من قائل قل هو الله احد على احد الاقوال فيه ومعلوم
انه ليس المراد بها اللفظ لكن فيها اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة
المركب ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون
الجملة الذي هو مفرد مثلا الظاهر في المثال انه ليس الشان مجموع معنى الله
ومعنى احد والنسبة بل الوحدانية وان جعل الخبر مضمون الجملة الذي هو مفرد
فكل جملة كذلك لان الخبر لابد من اتحاده مع المبتدا بحسب الذات ولا يتحد به
كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتجه هذه التفرقة اه وقد

يقال قوله بكل جملة كذلك الى اخر ما ذكره غير ظاهر لان مضمون الجملة في
قولك زيد ابوه قائم مثلا قيام الاب ولم يتحد بالذات مع زيد والتعريف فيه متجه
متجهة نكرة قال ابن قاسم لا يقال الجملة حينئذ حاوية معنى الذي سيقت
له فليس هذا غير ما تقدم لانا نقول معنى كونها حاوية ان فيها ما يدل عليه
وما نحن فيه ليس كذلك وان تحدث مع المبتدا اذا ثنا لان المتحد مع غيره ذاتا
لا يلزم ان يدل عليه الا ترى ان الناطق متحد مع الانسان مع انه لا يدل عليه
وكذا هي لا تدل على المبتدا الا باجزائها ولا بجملتها قوله معنى منصوب على
التمييز وهذا احسن من جعله منصوبا بنزع الخافض لما علمنا غير مرة
قوله كنطقي الله حسبي اورد عليه ان المراد بالجملة لفظها فيكون من
قبيل الاخبار بالمجرد وليس مما نحن فيه كما نبه عليه ابن هشام في المغني
واجيب بانها وان كانت كذلك باعتبار اللفظ لكن يطلق عليها الجملة باعتبار
انها مركب اسنادي وغايته التجوز والعلاقة اعتبار ما كان قال بعضهم ان اراد
الناظم انها متحدة ان مفهوما فلا نسلم ذلك لان النطق ليس محصورا في هذه
الجملة وان اراد انها متحدة ان صدقا فكل مبتدا وخبر كذلك وقد يختار الاول
ونجعل الاضافة في نطقي للعهد والمعهود ما ذكره ولا يخفى ما فيه قوله
وكفى فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به
حسيبا لان الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة قوله واخر دعواهم ان
دعايهم وان مخففة من الثقيلة اي اخر دعايهم ان يقولوا ذلك ثناء على الله
في مقابلة تحية الملايكة او الله قوله منه فيه للاشارة الى ان الجامد مبتدا
تارة لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون الصفة وللخوجوا ان
كون الجامد صفة للمفرد ولا صفة ورد عود الضمير للموصوف بدون الصفة وان
كانا كالشيء الواحد والقرينة استحالة كون الجامد مشتقا ويحتمل عود
الضمير في منه ويشتق للمفرد الواقع في التقسيم فلا يكون فيه اشارة لما

تقدم

تقدم لكنه بعيد قوله ~~جعله~~ يعني بما شابه من المصدر الخ هذا هو المشتق بالمعنى الاخص
وهو المراد هنا واما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات
وحدث او هو بهذا المعنى يتناول اسماء الزمان والمكان والالة فلا يصح ارادته في هذا
المكان والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي
اهملت مصادرها قوله فهو ذو ضمير اي وحده كما هو المتبادر نعم ان تعدد
المشتق وجعل الخبر المجموع ففيه خلاف وان اعتبر كل واحد خبرا على حدته
ففي كل ضمير قوله مستكن اي وجوبا الا لعارض يقتضي البروز كالحصر في نحو زيد
ما قائم الا هو كما علم من باب الضمير ومذهب سيبويه جواز الابراز كما بوخذ
من نحو برد في نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر
قوله يرجع الى المبتدا الظاهر ان المراد الى مبتدا ذلك الخبر قال اللقاني ولا يخفى
انه ينتقض بنحو زيد عمرو ضاربه هو فان الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدايه
بل المبتدا الجملة اعني زيدا واجاب سم بان المراد الى مبتدا ذلك الخبر وما في
حكمه كالمبتدا الاول او يقال هذا كالمستثنى وقد نبه على ذلك بقوله وابرزنه
الخ فيكون كالمخصص لما هنا وقول بعضهم ربما بالعوانسي وقد يقال ان هذا لا يرد
لان كلام الناظم في الضمير المستتر وهو في نحو زيد عمرو ضاربه هو بارز ~~منفصل~~
منفصل لبيته ما قاله لانه لا يجيء نفعا في المقام عند من له معرفة بمواقع الكلام
ادنى المقام قوله وفي هذه الاخبار ضمير المبتدا اي بدليل رفعها الظاهر اذا وقعت
اخبارا للغير من هي له كقولك زيد اسد ابوه وكذا مشتغل حره خود ومال صاحبه
واعلم ان الجامد المؤول بالمشتق ليس من محل الخلاف بين البصري والكوفي بل هو متحمل
للضمير باتفاق وانما وقع الجامد المحض بالمشتق ان كان واجبا عند اهل البيان
لا يقتضي تحمله للضمير لان التاويل انما هو لكون الحمل الحقيقي لا يكون محمولا عندهم
البتة فلابد من تاويله بكلي يصح حمله وان كان في الواقع منحصرا في جزئي قوله
وعلامتها على باب كما هنا في الرجال الذين قوله وابرزنه قضية كلامه ان ذلك

خاص بالضمير في الخبر المجرد وليس كذلك بل يجب الابراز في الجملة ايضا نحو زيد عمرو
ضاربه هو لان المحذور موجود فيه ايضا قوله اي الضمير المذكور مثال ذلك
الظاهر فيخلف الضمير فيما ذكر نحو زيد عمرو ضاربه زيد ذهب ابو حيان الى جواز
ذلك ورده المرادي بان وضع الظاهر موضع المضمر في غير مواقع التفخيم ضعيف
واجاب ابن جماعة بان محل كونه ضعيفا اذا لم يكن لمعنى مقصود كرفع الابهام
ههنا قوله اي وان امن اللبس قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذا لم يلتبس
استتاره بعموم قوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل قوله حين تلا الخبر مثله
الحال والنعت والصلة كزيد عمرو الفرس طارده هو ومررت برجل ضاربه هو زيد
الفرس الراكبه هو قوله معطا بصيغة المفعول اي محكوما بحصوله له اي صادر
منه قوله مثال اي الابراز المفهوم من ابرزنه قوله ومعناه وهو الضاربه لزيد
اي فالضمير المتصل عائد على عمرو والمنفصل عائد على زيد وقد ارتفع على الفاعلية
بضارب وقال الرضي بل على التاكيد للضمير المستتر قيل وهو مخالف لجميع النحويين
قال ابو حيان لو كان كذلك لم يلزم لان التاكيد غير لازم قوله وقال الكوفيون
لا يجب الخ وعلى قولهم يجوز في زيد هند ضاربها هو كون الضمير فاعلا وكونه
تاكيدا واما زيد عمرو ضاربه هو فالضمير فاعل لا غير واما البصريون فيمتنع التا
كيد ويوجب الفاعلية في كليهما اي اسلوك وتظهر فائدة ذلك في التثنية
والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير
كونه تاكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف
في مثل ذلك الا على لغة اكلوني البراغيث قوله واستدلوا لذلك بقوله الخ وجه
الاستدلال به ان قومي مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها خبر الثاني والجملة
خبر الاول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر في بانوها
فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مامونا فيه
فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف

فالفعل

١٢٦

فالفعل اذا اسند لظاهر او ضمير منفصل مثنى او مجموع يجب تجريده من علامة
التثنية والجمع ولا حجة لهم في البيت لاحتمال ان يكون ذرى المجد معمولا لوصف
محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها لا يقال يمنع من ذلك ان بانوها
ماض مجرد من ال فلا يعمل وما لا يعمل لا يفسر عاملا لان التحقيق ان بانوها يحتمل في ضميره
ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا بالاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة
المقرونة بالالف واللام او المجردة منها اذا وقعت مثناة او مجموعة واتصل بها ضمير
وجب تجريدها من النون وجاز في الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضي اذا تقرر
هذا فلا مانع من ان يراد بالوصف في البيت الدوام والاستمرار فيكون متضمنا
ما يراد به الحال او الاستقبال في صحة العمل والذرى جمع ذروة وهي اعلى الشيء والمجد
الكرم وبانوها جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون
وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قال
في التصريح فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ
ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون او يبين ففيه سهو
باين بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع باينون لا بانون قوله فقد عرفت اي
من مفهوم قوله ما ليس معناه له محصلا قوله واخبروا بظرف اي مكاني كما يؤ
خذ من البيت بعده بشرط ان يكون تاما كما يستفاد من تعبيره في الخبر السابق
ومن قوله الاتي وان يفد فاخبرا ومثل ذلك يقال في المجرور قوله مع مجرور اي فقوله
او بحرف جر من باب اطلاق اسم البعض على الكل وعلى التحقيق الخ قاله الرضي من
ان المجرور مجرور لا له مع الجار لان الجار لتوصيل معاني الافعال الى الاسماء كالهمزة
والتضعيف في اذهبت زيدا وفرحته فيكون قد اطلق الجار واراد به المجرور لعلاقة
المجاورة على طريق المجاز المرسل ايضا افاده البهوتي قوله اذ هو الخبر حقيقة
اي كما صححه جماعة اي لانه المقصود في الاخبار بالكائن والضارب والمجرور فيه ازله
وصحح جماعة ان الخبر المجموع لان المقصود الاخبار بوجود شيء مقيد بالظرف او المجرور

الا انهم حذفوا بعضها لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا واختار ابن الهمام
تبعا للرضي ان الحاصل ان الاقوال ثلاثة كون الخبر الظرف والمجرور او المتعلق المحذوف
او المجموع قال بعضهم وقد يقال الخلاف لفظي لان القايل بالاول نظر للظاهر وكل
منهما مع العامل لا بد من اعتباره والقايل بالثاني نظر لكون العامل هو الاصل
والمقصود بالذات وان فيه بقية لا بد من اعتباره والقايل بالثالث نظر الى المعنى
المقصود للمخبر واعلم ان كلا من الظرف والمجرور قسمان مستقر ولغو فان
كان العامل محذوفا وجوبا فمستقر سواء كان عاما او خاصا والا فلغو وقيل المستقر
ما كان عامله عاما واجب الحذف واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب
حذفه كيوم الجمعة صمت فيه او جاز كزيد راكبا على الفرس والاول هو المشهور
وسمي الاول مستقرا لانه لما حذف متعلقه انتقل الضمير منه الى الظرف او المجرور
واستقر فيه فاصله مستقر فيه حذف فيه صلته اختصارا لكثرة الاستعمال وانما سمي
الثاني لغوا لان الضمير لما لم ينتقل من العامل الموجود في اللفظ كان ملغى عن الاعتبار
قوله حذف وجوبا هذا يقتضي ان المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب حذفه في
هذا المقام قال سم والوجه التعميم لان المحذوف اعم من العام والخاص كما
اوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشاف قوله وانتقل الضمير
الذي كان فيه قال سم ان قلت هل انتقاله قبل الحذف او بعده او معه قلت
يحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تجريد العامل من الضمير وهو ممتنع لانا لا نسلم
امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ منه الا ان يجاب بانه بعد الحذف نايب
الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه
بعده ولا يضر انه يلزم حذف العامل الذي فيه الضمير المتصل مع بقايه وذلك
غير ممكن لانه امر اعتباري تقديري ويحتمل انه معه ولعله اولى لانه لا يلزم
عليه شيء قوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان لفظ
اجمع المرفوع لا يصح ان يكون توكيدا للفؤاد ولا للدهر لانهما منصوبان ولا لل

للضمير

للضمير وفي للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان لان التوكيد
مقصود للطول والحذف مقصود للاختصار ولا لاسم ان باعتبار محله قبل دخول
الناسخ لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ فتعين كونه توكيدا للضمير المنتقل
الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل على ذلك الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جايز
في الضرورة قوله ما في معنى كان الخ ما هو متلبس بمعناه من كل وصف دال على
معنى عام ولو بمعنى الماضي فانه يعمل في المجرور اتفاقا وفي الظرف على الاصح
لان الظرف اذا صح ان يعمل فيه الظرف فعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي احرى واولى
وقال المانع الظرف منصوب نصبا ظاهرا فهو حينئذ بمنزلة المفعول واعلم انه
اذا قدر متعلق الظرف والمجرور كاينا او كان فهو من كان التامة لا الناقصة والا
كان كل منهما في موضع الخبر لها فيقدر متعلق اخر وهكذا فيتسلسل التقدير
قوله او الجملة الظاهر ان الانفصال حقيقي فالاخبار باحدهما لا يخرج عن احد
القبيلين وانما اورده الناظم قسما براسه لانه لا يتعين فيه احد التقديرين بل هو
متردد بينهما ونظر للظاهر كما يعلم في الصلة لا نظرا لما في نفس الامر قوله
والمختار عند الناظم الاول واختاره غيره ايضا معللا بان الاصل في الخبر الافراد قال
زكريا وهو اولى لانه المتبادر عند الاطلاق واللفظ والمفهوم منه وذلك علامة
الحقيقة فان اريد المستقر في الماضي لفظ ثبت نزل عليه قدر استقر وكان ذلك
مجازا وذهب ابن هشام الى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يقدر بحسب
المعنى قوله لا يترجح التقدير بواحد بالاضافة اي التقدير باسم فاعل ونحو
قوله بالتقدير اي التقدير بشيء اخر قوله وتقديره بالفعل محوج الى ما قد يقال
كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد ويظهر فيه
الاعراب بل تكفي في ذلك بموقعها موقع المفرد محلا اعادة الدماميني
قوله والوضع المحكوم عليه به الخ اي الوضع الذي يحكم به على محل الجملة اي
يظهر الخ قد يقال هذا يقتضي ان كل ما لم يظهر فيه الاعراب لا بد من تقديره

بما يظهر فيه ولو مقدرا ولم يذهب احد الى ذلك ولا فارق بالجواز تقديم الفعل
لا يخرج الى تقديم شيء اخر كما تقدم قوله واذا الفجائية اي الدالة على المفاجأة
جاءت وفي بعض النسخ واذا المفاجآت وهو من اضافة الدال الى المدلول قوله
يتعين التعلق باسم الفاعل اما في الاول فلان اما لما قرن بها بكر وكان ما
بعد الفاء جوابا تعذر ان يليها الفعل لان اداة الشرط لا يليها فعل الا اذا كان
جوابا وقد علمت ان جوابها ما بعد الفاء واما في الثاني فلان اذا الفجائية مختصة
بالجمل الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية وقيل انها تدخل على الفعلية
المقرونة بقد وقيل مطلقا قوله في بعض المواضع اي مواضع الخبر كما نبه
عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة والصفة قوله وجب
وجبا رد المتصل اي تزحزح لان الخلاف انما هو في المختار قوله لا دلالة فيه ظاهره
ان المعارض لا يدل وليس كذلك لا يدل وليس كذلك لان المعارضة مانعة من العمل
فقط الا ان يقال مراده لا دلالة معمول بها قوله معارض بان اصل العمل للفعل فكذا
يقال يتقوى الدليل الاول بكون الاصل في الخبر الافراد الا ان يقال هذه الاصالة لا تنافي
البهام اصالة العمل لكونها اقوى منها وفيه ما فيه قوله كما ان وجوب
كونه فعلا الخ مراده ان تعين المقدر في بعض المواضع ليس خاصا باسم الفاعل
بل الفعل كذلك فقوله سابقا ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع في حيز المنع
ورد بان المراد ببعض المواضع فيما تقدم بعض مواضع الخبر ولم يتعين في شيء
منها تقدير الفعل ويحتمل ان المراد بقوله لخصوص المحل ان ذلك التعين لامر خارج عارض
لا تعلق له بوقوع الظرف خبرا وقوله كما ان الخ ذكر نظير لكون التعين لامر خارج
عارض تدبر قوله كذلك اي لخصوص المحل قوله في نحو جاء الذي في الدار لم يجز
تقدير الوصف على ان يكون خبر مبتدا محذوف وفاعلي حد قراءة بعضهم تماما على
الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا قوله الواقعة مبتدا اي او مضافا
اليها المبتدا كما في المثال واما قوله كل امرئ مباعدا ومكان مهبوط بقفرة البتالي

فنادر

لا يليهما معمول العامل ولا مقدر مكانه
فالاسم بعدهما الخ بل يليهما الفعل

بنادر قوله على ابن جني الخ اي وعلى من وافقه على ما ذكر وهو منع لقول الناظم في شرح الكافية
المقدر قوله ايلاء اذا الفجائية الفعل بلا فصل بقد وفي الظرف الواقع مضافا الى المفرد
معموله الاول او الفعل بالنصب معموله الثاني فهو كقول الناظم الاتي وبعد ما ايلاؤه
الفعل غلب قوله اذ يجوز الخ ظاهره انه يجوز ايضا تقديره قبل الظرف وليس كذلك
لنصهم بان الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه لا في هذين الموضعين ولا في غيرهما
كما سياتي في قوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا فكان الصواب ان يقول اذ يجب الخ
ولا يرد ان علة امتناع تقديم الخبر الفعلي خشية الالتباس وذلك مامون مع
الحذف والتقدير لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد فيه
قوله ليس هو مركزه اي محله الاصلي اي بل مقدم عليه فتاخيره الموالي لا في الحقيقة
والرتبة هو المبتدا وحاصل ما ذكره الشارح ان كلا من التقديرين فيه مساو للاخر
وهو مذهب ابن هشام كما تقدم قوله انما يجب حذف المتعلق الخ في هذا الحصر
نظر فانه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه وقد تقدم ومثل
ذلك الواقع في مثل وشبهه نحو الكلاب على البقر او معمولا نحو الاستفراد
الفعل لا يكون الا واجب الحذف قوله وجب ذكره اي لعدم ما يدل عليه دليل
كما يوخذ من التعليل فان دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس
اي راكب قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة لانه لا يفيد فاسم الزمان
والجثة نظير الفعل مع ان اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى
لا عن الجثة وان ظرف المكان يفيد الاخبار به عن كل منهما فلو قيل
يفيد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا او حينا وبالمكان
عن الجثة او المعنى نحو زيد او القتال مكانا ناصحا ومن المعنى الزمان
نحو اليوم الجمعة والمراد بالجثة الجسم فاعدا كما ان الظاهر ان الجسم
فاما فلان الاولى ان يقول العين من الشارح نحو جسم كذا قال بعضهم
وقال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة الفاظ متقاربة

والمراد بها ما يقابل المعنى ومثل الخبر الحال والصفة والصلة أي لا يكون كل منها اسم
زمان وصاحب الحال والموصوف والموصول جثة والجواب أبو البقاء بذلك البدل أورد
بذلك على من أعرب إذ في إذ انتبذت نابذة لأمر من يوم وليس بشيء إذ لا يلزم من عدم
صحة الخبرية عدم صحة البدلية بدليل أنه يصح أن يقال سر زيد ثوبه على البدلية
مع أنه لا يصح أن يقال زيد ثوبه على الخبرية واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع
برجع في الغالب ويجوز نصبه وجره بفي بقلة إن استغرق المعنى جميع الزمان أو
أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر
أو كان الزمان معرفة كان الغالب النصب أو الجر بفي نحو الصوم اليوم أو في اليوم
والخروج يوما أو في يوم وقد يرتفع بقلة وصح قوله عز من قائل الحج أشهر
معلومات أي معظم الحج أشهر معلومات تأول على حذف المضاف مدة
المنصب فإن أخبر به عن اسم عين يجوز فيه الرفع بوجه من وجوه النصب
بعض جوهية إن كان في الصفات ونكرة نحو المطلقون جانب والمقيمون كوف
جانب ويجوز جانبا فإن كان معرفة أن يعضد الحال نحو زيد أمامك
ودارك خلفك دارك فالنصب ويجوز الرفع والأكثر مع المعرفة
يكونا بعد اسم مكان وكما علمت من التفصيل خلافا للكوفيين
قوله لعدم الفائدة أي لأن منفصلة الذوات أن لا تجمع الأزمنة
على حد سواء لأن الزمان على الكل على الكل شيء فلا فائدة في الإخبار
بالزمان عنها إلا أنه إخبار بما يعلمه المخاطب ضرورة وصحت بعد أو لم تصح
بخلاف الأحداث فإنها أفعال وحركات وغيرهما ولا بد لكل فعل أو حركة
من زمان وتختص ببعضها الإخبار به عنه قال بعضهم والظاهر أن هذا
مبني على مذهب من يشترط تجدد الفائدة ولا يكتفي بالفائدة الوصفية
ومحل عدم الفائدة في الإخبار عن الذات بالزمان إن لم يشبه الحدث في
التجدد كما أشار إليه في النظم أو لم تخصص بإضافة أو وصف فإن أشبهت

الحدث

الحدث في التجدد نحو الورد في أيار بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع
من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي جاز لوجود الفائدة ومثل ذلك ما
إذا تخصص الزمان بإضافة كنحن في شهر كذا أو بوصف كنحن في زمن طيب سواء
كان المبتدأ عاما كما أو خاصا كزيد في يوم طيب والمراد بالعموم في المثال الأول مثل
العموم البدلي باعتبار صلاحيته لكل متكلم لا الشمولي ومن سقط قول الناظم
الجيش إن العموم في نحن لا يعقل ويتعين في هذا النوع الظرف ولا يجوز أن يقال
نحن شهر كذا بالنصب قوله بخبر بواسطة تقدير مضاف ظاهره سواء
اشتبهت العين المخبر عنها بالزمان المعنى في تجددها وقتا فوقتا كقولهم
الرطب شهري ربيع أو لا كقولهم اليوم خمر والجواز الأول لا يفيد فيه مضاف
لوجود الفائدة بدون تقدير بخلاف الثاني فإنه يقطع فيه مع بتقدير المضا
ف وعليه يحمل كلام الناظم في تسهيله والحاصل أن الفائدة تحصل بأحد أمور
ثلاثة الأول وصف الزمان أو إضافته مع جره بفي نحن في شهر كذا أو في يوم طيب
الثاني أن تكون الذات متشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا كقولهم الورد
في أيار الثالث تقدير مضاف هو معنى كقولهم اليوم خمر قوله الليلة الهلال الليلة
أي طلوع الشمس اليوم لأنه غير متوقع ولا يتضمن الدلالة على الحدث قاله ابن السراج
ونظم فيه الذي ما مبني أعلم أن نحو الجمعة والسبت والعيد والأفطار مما تضمن عملا
إذا أخبر عنه بالزمان كاليوم الجمعة أو السبت جاز رفع الزمان ونصبه لما فيها
من معنى الجمع والقطع والعود وتعاطي الفطر ومثل ذلك قولهم اليوم يومك
لأنه على شانك الذي تذكر فيه به وأما الأحد وما بعده إلى الخميس فيتعين رفعه
رفعه لعدم تضمنها العمل وأجاز الفراء وهشام النصب في ذلك أيضا فإذا قيل
اليوم الأحد فرفعه بجعله نفس ما بعده ونصبه على أنها بمعنى اليوم بمعنى
الآن والمعنى الآن حدث يقع في هذا الوقت الذي هو الآن وذكر أبو حيان أن مقتضى
قواعد البصريين أن أسماء الشهور يتعين رفعها نحو أول السنة المحرم والوقت

والوقت الطيب المحرم **قوله** وعدا امر من تتمة المثال ولا شاهد فيه لانه من الاخبار بالزمان عن المعنى **قوله** نظرا الى ان هذا الا شيئا الخ في هذا العموم نظر بالنسبة لقولهم اليوم خمر كما يعلم مما تقدم **قوله** ولا يجوز الابتدا بالنكرة اي لان معناها غير معين والمبتدا مخبر عنه والاخبار عن غير المعين لا يفيد الا اذا اقترن به ما به يحصل نوع فايدة كالعهدية في المحلى بال الذهنية ولان القصد من الكلام اعلام السامع بشيء يجهله ولو لحقها لا ونسبة شيء الى الامور الكلية فلان يجهلها احد والمجهول غالبا انما هو النسبة الى الامور الجزئية ولا يرد علي الفاعل نكرة وهو مخبر عنه في المعنى لتخصصه بالحكم واورد عليه انه يقتضي كونه غير مخصص قبل الحكم فيلزم الحكم على الشيء قبل معرفته والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته واجاب ابن الحاجب بان حكمه لما كان متقدما عليه حصل بذلك التقديم تخصيص لكون المحكوم عليه لم يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن وظاهر كلام الناظم ان عدم جواز الابتدا بالنكرة عام في كل من الجمل الاخبارية والانشائية والذي في المطول ان المنع خاص بالجمل الخبرية ونص عبارته الا ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجمل الخبرية قال العلامة العبادي قوله في الجمل الخبرية احترز عن نحو من ابوك وكم درهما مالك ومررت برجل افضل منه ابوه فان من وكم وافضل مبتدا عند سيبويه مع كونها نكرات اه وقد يقال انما صح الابتدا بها لوجود المسوغ وهو الاستفهام في الاولين والعمل في الثالث فالعموم في كلام الناظم مسلم ولا وجه للتخصص الواقع في كلام السعد على ان كلام الناظم في النكرات التي لم يخبر عنها بمعرفة لنص النحاة على امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة وان وجد مسوغ الا فيما استثني وهو الثلاثة المذكورة تدبر **قوله** ما لم تفد اي مدة عدم افادتها فما مصدرية ظرفية وقوله كما هو الغالب الكاف بمعنى لام التعليل وما مصدرية والمعلول مقدر اي انما قيدنا بما ذكر في جانب النكرة وان كان حصول الفايدة شرطا لجواز الاخبار مطلقا

لتغلبه

لغلبة ذلك في النكرة وذلك لان الفايدة في الاخبار عنها تتوقف غالبا على وجود قرينة لفظية او معنوية بخلاف الاخبار عن المعرفة فان الفايدة فيه لا تكاد تتوقف على ذلك كما افاده شارح الجامع **قوله** الا حصول الفايدة قال الناصر ينبغي ان الشرط هو العلم بالحصول لا حصول بغير الحصول الناشي عن الابتدا والشرط مقارن **قوله** فمثل مثل الخ خبر مبتدا محذوف ومن تبعيضية ومثل مثل معنا للموصوف محذوف والتقدير بعضهم بعضهم مثل كذا ويحتمل ان يكون من بمعنى عن متعلقة بمحذوف اي لم يخرجوا عن حيز مثل كذا ويمكن الخ افاده الدماميني في الاول من الاحتمالين نظر لان جميعهم ليس بعضا من قوم الخ وافاد البهوتي انه يجوز في اعرابه وجهان الاول ان تكون من زايدة وما بعدها صفة بعد صفة لمحذوف هو مبتدا خبره محذوف ايضا والتقدير رجل مثل منهم الثاني ان تكون زايدة جارة لمبتدا محذوف فامنا صفته مقامه ومثل بالرفع خبره ومثله ما بعده قالوا استظهر شيخنا الاول مع ما يلزم عليه من حذف ركني الاسناد والاجتزا بصفة المبتدا بخلاف الثاني فانه لا يلزم عليه الا حذف احد ركني الاسناد والاجتزا عنه بالصفة ويلزم على كل من الوجهين زيادة من في الاثبات ولا قايل به الا الاخفش **قوله** ان يكون الخبر مختصا قال الدماميني عقب قول التسهيل او تاليا ظرفا مختصا نحو ولدي بنا من بكر ويلزم المرا جازة عند رجل مال لان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص والصواب ان يقال او ظرف يصلح مجرورا للاخبار عنه اه وبه يعلم ما في قول الشرح ان الاختصاص الى الخ قال البهوتي اقول كلام الدماميني مبني على ان المراد مطلق الاختصاص وليس كذلك بل المراد ان يختص بما يصلح للاخبار عنه وعلى هذا فلا اعتراض على الشرح فقوله فان فات الخ تدبر **قوله** او جملة قال ابو حيان لا اعلم لابن مالك سلفا في ذلك **قوله** قيل ولا دخل للتقديم الخ قايله ابن هشام في المغني وحينئذ فالمسوغ عنده مجرد اختصاص الخبر والحوان له دخلا في التسويغ كما يؤخذ من قول الجامي ونحو في الدار

رجل مختصة بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة **قوله** فان قلت الاختصاص
الخ لم يمثل لعوات الاختصاص في الجملة فاوهم كلامه انها لا تكون الا مختصة
ويمكن ان يقال انها تكون غير مختصة ويمثل له بمثل قولنا مات في يوم رجل افا
ده البهوتي **قوله** لعدم الفائدة الا ان مضمونه لا يجهله احد وعبارة شرح الجامع
اما شرطية الاختصاص فلان غير المختص نحو اما ما رجل وفي دار رجل لا يفيد اذ الوقت
لا يخلو من ان يكون رجل فيه رجل امام شيء ما وفي دار ما فلا فائدة في الاخبار
بذلك وهذا مبني على القول بان نشترط الفائدة الجديدة اما على مقابله فلا يمتنع
ما ذكر ومقتضيه جواز ذلك على الخط وجيء حصلت فائدة بان جعل مخصوصة
قوله ومنه يفعل ... مجاز في هذا المثال نظرا لان ما يعقوا صفة لا فعل فلا يكون
مما نحن فيه ويكون التقدير اعمله قاله الاصل **قوله** وهي الواقعة في سياق
الاستفهام في عموم نظم الانتاج في سياق الاثبات والنكرة الواقعة
في سياق الاثبات لا تعم ... واجاب الشمني بانها واقعة في حيز نحو نكرة
خصوص جرادة او يقال انها مستعمل على الحكم على واحد من الجنس
من غير خصوصية لعود على وجود فصل التشبيه وفي شرح جمع الجوامع الاصولي
عموم النكرة في الاثبات بدليل وفي النفي تعميم لي وفي الشرط منه وقد
قال البحور بيونس نقلا عن الوصي لم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي
او النهي او الاستفهام استغرقت الجنس ... ظاهرا ...
معدودة او ... او مجموعة واو ... في سياق غير الاشياء الثلاثة
... الاستغراق وقد تكون للاستغراق ...
كتمرة خير من جرادة ... **قوله** وما احد اغير من الله
الا نسبت بالفعل ... لان العامل في المبتدا في الحال وان
هي كونه مجازية **قوله** ان تخصص بوصف مقتضاه جواز ...

واستغنا

وامتناع ادمي في الدار لكون المبتدا موصوفا في الاول وغير موصوف في الثاني فمنهم
لمعنى الموصوف والصفة ولا يجوز بينهما الا بتعدد اللفظ واتحاده واجاب بعضهم بان
العرب اعتبروا التخصيص بالوصف لنكتة توجد في بعض المواضع وحملوا
بالاطراد وان لم يظهر اثر النكتة في بعض المواضع **قوله** نحو وطائفة قد اهمتهم
انفسهم الواو للحال فهيبها مسوغان وقوله من غير كم المراد بالغير المنافقون
قوله شر اهر ذا ناب اي جعله مصوتا وهو مثل يضرب في ظهور اما
رات الشر والمراد بذي الناب الكلب وقيل المسوغ فيه كون النكرة في معنى الفا
الفاعل لكونها مرجع الضمير الواقع فاعلا **قوله** او معنى الفرق بين الموصوف تقدير
بان الموصوف محذوفا معنى ان الاول يصح التصريح معه بالوصف دون الثاني **قوله**
لعدم الفائدة اي لان الوصف المذكور لم يفد معنى زائدا على النكرة اذ من المعلوم
لكل احد ان الرجل من الناس **قوله** نحو قائم الزيدان اذا جوزناه اي بجوازه على راي
الاخفش والكوفيين من غير اعتماد وتعقبه الدماميني بان الكلام في المبتدا الذي
المخبر عنه اما الوصف فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل
بنحو ضرب الزيدان يحسن **قوله** خمس صلوات كتبهن الله اي اوجبهن والجملة
خبر او نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا اولى لا نجعله علوا لا
ان يكون الظرف متعلقا بكتب فيستلزم كون الكتب والفرض في اليوم والليلة
وليس كذلك لان الكتب سابق على ما ذكر اذ هو في ليلة الاسرى **قوله** ومثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود لا يقال هذا مما وقع المبتدا فيه معرفة لا نكرة مسوغة
لان الاضافة الى المعرفة تفيد التعريف لانا نقول مثل وغير متوغلان في الابهام
لا تفيدهما الاضافة تعريفا **قوله** بشرط ان يكون احد المتعاطفين يجوز الابتدا
به اي بان يكون احدهما معرفة او نكرة مسوغة فتحته اربع صور الصورتان
المذكورتان في الشرح ونحو زيد ورجل قائمان ورجل وزيد قائمان ونظر الدماميني
في كون العطف في مثل ذلك مسوغا بانه اذا امتنع نحو رجل قائم فاي اثر للعطف

لعطفه على ما يجوز الابتداء به او عطفه ذلك في نحوي مع قيام المانع واجاب
الشمني بان حق با العطف لما كان مشركا جعل المتعاطفين كالشيء الواحد
فالمسوغ في احدهما مسوغ في الاخر ولا نسلم قيام المانع لان صيرورة الكلام
كالشيء الواحد اقتضى جواز ذلك من اول الامر لان رجل وامرأة قايم ممتنع وبالعطف جاز
قوله نحو طاعة وقول معروف جوز بعضهم ان يكون طاعة خبر مبتدا محذوف
اي المطلوب منكم طاعة قوله ان يراد بها الحقيقة اي الماهية من حيث هي
كما يوخذ من المقال وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين
فتعم حقيقة جميع الافراد اذ ليس البعض اولى بالحمل من البعض الاخر ولذا عبر
ابن مالك عن هذا المسوغ بالعموم بقولك رجل خير من امرأة معناه كل رجل
خير من كل امرأة لامتناع التخصيص بدون مخصص والمراد كل فرد باعتبار جنسه
خير الخ فلا ينافي كون بعض افراد الجنس المفضول باعتبار ما اشتمل عليه من
الخصوصيات خيرا من بعض افراد الجنس الفاضل قوله ان تكون في معنى الفعل
اي متلبسة بمعناه التضمني التلبس الدال بالمطابقة لول قوله لما يراد بها الدعا
اي للشخص او عليه قوله نحو سلام على ال ياسين مثال للاول وليعمر منه سلام
هو كان السلام بمعنى الدعا لا يكون خبره الا على ومجرورها ولان النكرة المحضة
لا يخبر عنها بالمعرفة اجماعا قوله وويل للمطففين اي هلاك وويل وهو مثال
للثاني قوله عجب لتلك قضية الخ عجب مبتدا خبره لتلك وقضية منصوب
على الحال او التمييز ومجرور على البدل من تلك ويجوز ان يكون عجب خبر مبتدا
محذوف اي امري عجب وقضية خبر مبتدا محذوف وفيها ايضا اي هي قضية والوجه
نصب عجب بالفعل المحذوف وجوبا كما في نحو حمدا وشكرا واما الرفع فكلام
سيبويه يقتضي انه غير مطرد في مثل ذلك قوله ولنحو فاجم الزبير ان اي من
كل وصف في معنى الفعل اللازم يعتمد على نفي او استفهام وقوله فيكون حينئذ
مسوغا هاهنا كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وتقدم لك ما فيه

فما في نحو وعنده قتاة حبيبها اي كالمسوغين في نحو ما ذكر وهما الوصف وكون
الخبر مجرورا مختصا مع التقديم قوله وقوع ذلك اي معنى الخبر والتكلم في المثال
بان وقوعه من افراد المبتدا غريب معتاد وفي الاخبار به فايدة قوله ان تكون
في اول الجملة الحالية اي لحصول الفايدة بجعل نسبة تلك الجملة قيدا لما قبلها
قوله سرينا ونجم الخ المحيا الوجه والنشار والكوكب قوله الذيب يطرقها الخ
قبلها تركتنا ضاني تورد الذيب راعيها وانها لا تراني اخر الابد والشاهد في
قوله مكرية يبعجه ومنون وروي مكرية بالنصب مفعول الحال منه وفيه اي حافظا او مهدما
ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء والطيور والمحي ليلا والهداية المسكين قوله حسبتنك
في الوغي الخ الوغي الحرب وبردي تثنية برد ولكون الخبر وهو مبتدا خبره الظرف
بورك وسعفا اي بعدا قوله لا ظرفا مكان الخ وعلى هذين القولين تكون هي الخبر
والمسوغ تقديم الخبر المختص والوصف بقوله لديك في البيت وبالباب في
المثال هذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدا اسم معنى واما في المثال
فلا يظهر الا على القول بانه ظرف مكان لكون المبتدا اسم عين اما على القول بانه ظرف
زمان فالخبر الجار والمجرور قوله لولا اصطبار الخ تمامه لما استقلت مطاياهن للظعن
اودى هلك والهه المحب واستقلت مضت والظعن الرحيل وانما كان ما ذكر مسوغا
لحصول الفايدة بتعليق امتناع الجواب على وجود الشرط قوله ان تقع بعد لام
الابتدا اي لانها تعينه ان ما دخولها مختص بالتاكيد لكون الحكم منكرا قوله كم عمة
لك يا جرير الخ يجوز في عمة الجر على ان كم خبرية وعمة مميز لها والنصب على ان
كم استفهامية وهي مميز لها والرفع بالابتدا وفيه الشاهد وقد حلبت خبره ولك
صفة عمة والمميز محذوف وكم في محل نصب على الظرفية او المصدرية اي كم وقتا
او كم حلبة والفدعا المراة التي اعوجت اصابعها من كثرة الحلب والعشار
عشرا وهي التي اتى عليها من حملها عشرة اشهر واضافه بعلو اليها لانه كان حكمها
على ان يحلب عشاره امثال عمة جرير فالتيه لانها عنده ادنى من ذلك قوله ادنى

ان تكون مبهمة اورد عليه ان ابهام النكرة هو المقتضي لعدم صحة الابتداء بها فـ
كيف يكون مسوغا اجيب بان المراد مقصود ابهامها وقصد الابهام من
جملة مقاصد البلغا فاذا وجد في كلامهم نكرة مبتدا بها ولم يظهر لها مسوغ
جعل المسوغ قصد الابهام قوله من رسغه بين ارساغه المرسغة على صيغة
اسم المفعول المنهية التي تعلق على الرسغ مخافة البلا والموت وان تفاءله بالابتدا
وبيه المشاهدة وبين ارساغه خبره والارساغ جمع رسغ وهو ما بين الكوع
والكرسوع وعصم بفتح العين والسين اي بيسرة الرسغ وزيغ وينبغي ان يطلب
والارنب حيوان معروف قوله وليقس الخ حاجة اليه مع كاف التمثيل في قوله
كعندك زيد نمرة ويمكن ان يقال اشار بالكاف الى بقية امثلة الانواع المذكورة في
النظم ضمنا وبقوله الخ الى بقية الانواع التي تتفق معها الفايدة قوله
والاصل في الاخبار ان تؤخر اشار بذلك الى ان للخبر في نفسه حالتين التقديم والتا
خير والاصل منها التاخير من حيث هو بقطع النظر عن كونه واجبا او جائزا وباعتبار
ذلك يكون له ثلاثة احوال وجوب التقديم ووجوب التاخير وجوازهما وقد
اشار الى الجواز بقوله وجوز التقديم اذ لا ضررا والى وجوب التاخير بقوله فامنعه
الخ والى وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الخ قوله من حيث انه الخ حيثية
تعليل او تقييد وهو الظاهر وقوله لما هو له اي للمبتدا الذي هو خبر له قوله دال على
الحقيقة اي الذات على تقدير مضاف اي صفة الحقيقة ويحتمل ان يراد بالحقيقة
الصفة ولا تقدير قوله اي على شيء من سببا وصفة من صفات سببيه اي الملتبس
بضميره قوله ولما لم يبلغ درجتها الخ لا يخفى ما في هذا من القصور لان الاية في التعليل
انها تم بيان سبب عدم بلوغه درجتها قال ابن قاسم ولعل السبب ان الخبر
لا يجب ان يتبع المبتدأ في التعريف والتنكير ونحوهما ولا في اعرابه المتجدد بخلاف
الصفة فانحطت درجته عنها لذلك وكان الصواب حذف قوله في وجوب
التاخير لا تنتظر به ان كلا منهما واجب التاخير لكن درجة الخبر في ذلك احط

وان

وان نزول ذلك غير صحيح في نفسه وغير ملايم لما بعده تذنيب قوله وجوزوا
التقديم اي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من ان التاخير
هو الاصل قوله في ذلك اشار به الى خبر المبتدا قوله فان يحصل في التقديم
ضرر الخ هذا يقتضي ان اذ تعليلية وان المعنى وجوزوا التقديم لانه لا ضرر في ذلك
ويحتمل ان تكون ظرفية اي حين لا ضرر قوله اي في التعريف والتنكير اشار به
الى امرين الاول ان عرفا ونكرا اسما مصدرين بمعنى التعريف والتنكير اشار به
الى امرين الاول ان عرفا ونكرا اسما مصدرين بمعنى التعريف والتنكير الثاني انهما
منصوبان بنزع الخافض وفيه ان ذلك مقصور على السماع فالاولى جعلهما منصو
بين على التمييز المحول عن المضاف والاصل حين يستوي عرفا الجزئين ونكرهما والمراد
باستوائهما في التعريف ان يستويا فيه مطلقا وان كان احدهما اعرف من الاخر
ولو كان الاعرف هو الخبر هذا ما عليه النحويون وذهب اهل المعاني الى تعيين
الاعرف للابتدا والمراد باستوائهما في تنكير ان يكون كل منهما نكرة محضة
او نكرة مسوغة كما يدل عليه قول الشارح وان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر
وانظر هل يجري هنا الخلاف الاتي في الفاعل والمفعول ان حصل اللبس بتقديم المفعول
على الفاعل نحو ضرب موسى عيسى او لا الظاهر الجريان وقد يقال الاتحاد ويفرق
بان العامل ثم اقوى لانه لفظي واصل في العمل فيقتضي ما هو معمول له بالتقديم والتا
خير بخلاف هنا قوله [illegible] اصل العلم على [illegible] كما يدل
عليه قول الشارح اي قرينة الخ ويحتمل ان يكون [illegible] المضاف معقود [illegible]
[illegible] فهو [illegible] المستوي في التعريف وكل [illegible]
[illegible] المعنى باختلاف العوض [illegible]
[illegible] المستوي [illegible]
في التنكير [illegible] المعنى [illegible]
في محل [illegible] المعنى باختلاف العوض [illegible]

اللبس علة لا صفة قوله نحو رجل صالح حاضر انما لم يكونا مستويين لوجود
التسويغ بالوصف في احدهما دون الاخر فلم يستويا تنكيرا وذهب ابو حيان
الى ان المراد بالاستواء في التنكير الاستواء في مطلقه كالتعريف فيكون هذا
المثال خارجا بقوله عادم بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة قوله نحو
ابو يوسف ابو حنيفة القرينة معنوية وهي كون العقل قاضيا بان المقصود
تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة رضي الله عنهما فيكون ابو يوسف مبتدا
تقدما وتاخر قوله للعلم بخبرية المقدم اي بسبب القرينة اللفظية وهي
الوصف في الاول والقرينة المعنوية المتقدمة في الثاني وكونه من التشبيه
المقلوب كقوله. وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ. وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ. لا نظر
اليه لانه نادر الوقوع وخلاف الاصل فلا يحمل الكلام عليه الا اذا اقتضى المقام المبالغة
لنكتة في المدح قوله اذا ما الفعل الخ ظاهر كلام الناظم يقتضي جواز التقديم في
نحو ما زيد قائم لتقييده بالفعل والاوجه ما قاله بعضهم من ان غير الفعل كالفعل
في ذلك فلا يجوز التقديم في نحو زيد قائم وما زيد قائم بخلاف زيد قائم ونحوه
مما لا اعتماد فيه لضعف الفاعلية عند التقديم وبعضهم اعتمد ظاهر كلام
الناظم وفرق بان اللبس في الفعل اشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية
بخلاف المشتقات واورد انهم لا يلتفتون الى رفع الفاعل بل الى اعمال معتمدا ومنفردا
ووضعا او للشك والمشتقات واجيب بان الحاصل في امثال ذلك اهمال الالباس
والدليل على التزامهم رفع اللبس برفع الفاعل ونصب المفعول ووجوب ابراز
الضمير في الوصف الجاري على غير من هو له ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة علم
على لغة من لا ينتظر وقد يقال رفع اللبس انما يراعى اذا عاد اللبس للمعنى
وهنا الامر في بين الجملتين في المعنى ورد بانه عند تقديم المسند اليه يحصل
تكرر الاسناد فيستوي الحكم بخلافه عند التاخير فاختلف المعنى لذلك لا يقال
قد اجازوا الفاعلية والابتدائية في نحو في الدار زيد لانا نقول لا لبس في ذلك لكون

ظاهر

١٢٤

كل من الوجهين مثل الفاعل للاصل فلا يتبادر الى الذهن احدهما بخلاف ما نحن فيه فانه عند
التاخير احد الوجهين موافق للاصل وهو الفاعلية بخلاف الاخر والذهن يسبق الى
الموافق من غير معارض فيحصل اللبس فتدبر قوله من جهة الصورة المحسوسة
دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده وحاصل الدفع
ان الحكم على الخبر بكونه الفعل انما هو بالنظر الى الصورة المحسوسة والا فـ
والضمير المستتر لا يظهر في الصورة ولا يسمع قوله لايهام تقديمه الخ علة
لامتناع التقديم وقوله والحالة هذه اي كون الخبر الفعل في الصورة وقوله فاعلية
المبتدا اشار الفاعل نائبه فيمتنع تقديم الخبر في قوله زيد ضرب لايهام التقديم
كون المبتدا نايب فاعل قوله الا على لغة اكلوني البراغيث يحتمل رجوعه لقوله
جاز التقديم ولقوله للامن من المحذور الذي هو اللبس ذلك اي وجود المحذور
على هذه اللغة ويحتمل كون اسم الاشارة راجعا للعلة بتاويلها بالمذكور مانعا
من تقديم الخبر وظاهر كلام الشارح انه اذا قطع النظر عن هذه اللغة يكون
المحفوظ صورتان في جمع الضمير وليس كذلك الموجود في المغني بسبب
محفوظ الالف [illegible] عند التقديم وقد يقال [illegible] فيكفي
دفعه في نحو [illegible] الوقف على الالف والوصل بنية الوقف على ان اللبس
انما يحصل [illegible] التوضيح [illegible] نحو قاما اخوالك
قوله لان تقديم الخبر [illegible] اللغة او من كون الظاهر بدلا الا انه
خلاف الظاهر ولذلك قال [illegible] فكانهم عملوا وصلوا [illegible] وقوله
قالوا [illegible] النحويون الذين [illegible]
فعلها خبرا [illegible] او [illegible] الظاهر انه يحصره
الحاصر [illegible] المبتدا او الخبر محصورا فيه فيما نحن فيه [illegible]
قال [illegible] بجعله الخبر محصورا وانما هو محصور فيه واجب
[illegible] بما [illegible] المقصود كون [illegible] من الاخبار [illegible]

ويرجح

محصلة

فيها النزاع منحصر فيما ذكر وعليه فالمحصور الخبر الكلي والمحصور فيه الخبر الجزئي
واورد عليه ان الناظم حكم بامتناع تقديم الخبر المحصور المنحصر والمنحصر هو
هو الامر الكلي وهو لا يوصف بالتقديم فضلا عن امتناعه والموصوف بذلك انما
هو الجزئي وليس منحصرا بل محصور فيه واجيب بانه لا مانع من صحة وصف الكلي
بامتناع التقديم باعتبار وجوده في ضمن الفرد ولو جعل مفتوح الصاد محذوف
الصلة اي منحصرا فيه لا يستغني عن هذا التكلف وفي نسختنا العلامة المنوفي
رواية الكسر مما لا تكلف فيه حيث قال او يراد بمنحصر بكسر الصاد مقرونا
باداة الحصر بندور وبانحصاره المبتدا اي انحصار جملة ما يصلح ان يكون مبتدا
مخبرا عنه بالخبر المذكور في الفرد المخصوص على طبق ما تقدم في الايراد والجواب
او الانحصار في المبتدا اي كون المبتدا محصورا فيه على قراءة منحصر اسم مفعول
قوله وهل الا عليك المعول صدره فيارب هل الا بك النصر يرتجى عليهم
والشاهد في الصدر والعجز لان الحصر في الصدر وان كان في المتعلق الا انما ثبت للمتعلق
للمتعلق ههنا فيثبت للخبر قوله فبشاذ اي لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا
والاصل هل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار
والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد
لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى لانه اذا امتنع في المحمول عليه وهو الفعل
فامتناعه في المحمول وهو الجار والمجرور اولى قوله ينل العلا ويكرم الاخوال الخير من
اجل ممدها وان كانت من موصولة لشبهها بمن الشرطية وجزم اخرها بالكسر
لالتقاء الساكنين وحذفنا الالف من ينل لذلك ايضا قال العيني ويجوز في يكرم الرفع
على تقدير وهو يكرم وانظر هل الفعلان مبنيان للفاعل او للمفعول او مختلفان قوله
او مقرون اي بتقدير مبتدا اي لهو انت كما افاده سم او بجعل اللام زائدة كما
في التصريح وهو اولى لان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين
وزيادة اللام خاصة بالشعر وقيل اللام من حلقة للضرورة والاصل لما لي انت قوله

لمبتدا

لمبتدا لازم الصدر من ذلك ضمير الشان والقصة وافاد في التسهيل ان مثل ضمير الشان
ما اشبهه نحو كلامي زيد منطلق قوله ومنه قوله كم عمة الخ اي على رواية
جر عمة لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع
لا يكون مما نحن فيه لان كم عليها منصوبة على الظرفية او المصدرية كما تقدم
قوله ما اضيف اليها اي لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والـ
والشرطية بالاضافة الى اسم استفهام او شرط فالشرط والجواب
حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما افاده الناصر وعليه فمن مجردة والحالة
هذه عن الاستفهام والشرط لانها خلعت ذلك على المضاف قوله يجب ايضا
الخ بقي مواضع اخر يجب فيها التاخير منها كونه انشا كزيد اضربه او هلا
تضربه وكونه دعا نحو ويل للمطففين وسلام على آل يس وكونه مخبرا به عن
مذ ومنذ نحو ما رايته مذ يومان ومنذ شهران وكونه من الاسما الموصولة
او نكرة ومعرفا بال ومبتداه ضمير متكلم او مخاطب وقد عاد الضمير من
الخبر مطابقا لذي التكلم او الخطاب نحو انت الذي تضرب زيدا او رجل تضرب زيدا
وانا الذي اضرب زيدا او رجل اضرب زيدا او الرجل اضرب زيدا قوله المقرونة
بالفاء اي لان الفا انما دخلت في الخبر لشبهه بالجزا والجزا لا يتقدم على الشرط
فكذا ما اشبهه وقيل لان الفا تابعة لا متبوعة قوله في المسايل التي يجب
فيها تقديم الخبر انما اخرها لكونها مخالفة للاصل من وجهين اصل التقديم
وكونه واجبا بخلاف مسايل وجوب التاخير فانها على خلاف الاصل من
الوجه الثاني فقط لان التاخير هو الاصل كما تقدم قوله ونحو عندي درهم
الخ فقد يقال هذا معلوم مما تقدم في قوله كعند زيد نمرة ويجاب بانه لم يصرح
هناك بوجوب التقديم بل لم يتعرض له بالكلية على ان ذكره هناك لبيان
تسويغ الابتدا بالنكرة وهنا لبيان ان التقديم واجب لدفع اللبس وعلى
ان التقديم داخل في التسويغ كما هو الحق لا مانع ان يحصل به دفع اللبس ايضا

لان الشيء الواحد قد يكون له اسباب وعلل متعددة والوطء الحاجة **قوله** في
مقام الاحتمال اي في مقام يحتمل فيه كونه نعتا كما يحتمل ان يكون خبرا **قوله**
لانه نكرة محضة اي الظاهر انه علة لمحذوف والتقدير وكونه نعتا اقرب
لانه الخ **قوله** ولهذا اي لكون التزام التقديم للعلة المذكورة وهي دفع
الابهام ويحتمل ان يكون المراد ولكون احتمال التعقيبية اقرب لما ذكر من التعليل
وفيه بعد لا يخفى والوجه الاول **قو** فيفيدا حالا من الضمير المجرور بالباء
العائد الى المخبر ويلزم عليه الفصل بين الحال وصاحبها باجنبي
وجملة يخبر صلة ما والعائد الضمير في عنه ولا يبعد كون صفتيه
مفعولا مطلقا اي اخبارا مفيدا الا انه يمتنع تقديمه على عامله **قو** فهو على
التمييز متعلقا زيد اي منصوب على التمييز ويجوز فيه بعد لا او بيانا او
صفته او مفعولا بالظرف وعليه يقال منصوب على الحال من المنعوت
الموخرة وصفته اي اب او بنيا **قو** لما فيه من عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة اي وهو غير جائز من هنا تعلقا فلا تقل في نحو في داره زيد
بان فيه خلافا والفرق ان ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني
دون الاول **قوله** هو على حذف مضاف الخ الاولى ابقاؤه على ظاهره ويكون اخبارا عما
اذا عاد الضمير على ما اتصل بالخبر فان فيه تفصيلا ان لم يمكن تقديم المفسر وحده
بان كان مجرورا او مضافا اليه وجب التاخير والاجاز كقولك في غلامها هند اذ يجوز ان
يقال هند غلامها فافهم ومثل هذا وارد على تقديم المضاف اذ الملابسة اعم من ان
يكون بالاضافة او غيرها الا ان يقيد الملابسة بما لا يمكن فصله **و** في التسهيل
وتقديم المفسر وحده على المبتدا ان امكن مصحح لتاخير الخبر سواء كان جائزا
نحو في الدار صاحبها او واجبا نحو زيد الجلد اجمع خلافا للكوفيين الا هشاما
ووافق الكسائي في جواز الاول دون الثاني واحتج البصريون بقوله خير المبتغيه
حاز وان لم يفضوا السعي في الرشاد رشادا **قوله** يستوجب التصدر اي فيه

يستفيد

اي يستفيد اما لذاته او لغيره كما اشار اليه الشارح **قوله** والمراد استغراق التصديق
في جملته فلا يرد نحو زيد ابو مسكنه ولا يحتاج الى التقييد بالمجرد **قوله** وصح
وصيغة اي يوم سعي يجوز في صيغة الرفع والنصب والنصب عند ائمة
البصريين لاستغراق المبتدا الزمن وكونه نكرة واوجب الكوفيون الرفع وتقدم
التنبيه عليه **قوله** المحصور اي فيه فصلة الوصف محذوفة او المحصور اي
في جزئيه على ما ذهب اليه ابن الناظم فيما تقدم **قوله** لما سلف اي لنظير
ما سلف من انه لو قدم المبتدا والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود الخ وانما
قلنا لنظير لان الذي سلف تعليل امتناع تقديم الخبر وما هنا تعليل الوجوب
تقديمه **قوله** كذلك يجب تقديم الخبر الخ بقي من مواضع وجوب التقديم
ما لو كان المبتدا مقرونا بفاء الجواب الجزا نحو اما عندي فزيد او استعمل في
مثل نحو في كل واد بنو سعد او كان تاخير الخبر يخل ببعض المعنى المقصود نحو لله
درك فانه لو اخر لم يفهم منه التعجب قيل او كان الخبر اسم اشارة نحو هنا زيد
وثم عمرو ولا وجه له **قوله** التبست ان المفتوحة الخ لعل المراد الالتباس في
الخط اذ اللفظ لا لبس فيه اي بالنسبة للاول دون الثاني **قوله** ولهذا اي لكون
علة وجوب التقديم حصول اللبس وهذا احسن من قول بعض ارباب الحواشي
اي للالتباس المذكور اي لا تنفك عنه كما لا يخفى **قوله** كان من يبني بفتح الفاء المضارعة
من بنى القلم اي نحمله **قوله** لا بد خلافا هنا اي لانه لا يفصل بين اما والفاء بجملة
وكان من ان المؤكدة وان المفتوحة التي هي لغة في لعل مع معموليه جملة **قوله**
وحذف ما يعلم اي علما تفصيليا اذ العلم الاجمالي وهو ان يعلم ان في الكلام حذفا وهو
ولا يعلم عين المحذوف غير كاف **قوله** من الجزئين اي المبتدا والخبر لان المبتدا الرافع
لمستغن به لا يحذف هو ولا مرفوعه **قوله** كما تقول الخ اورد عليه ان الظاهر
تقولان ليوافق عندكما واجيب بانه يحتمل ان احد المسؤولين يجيب ويسكت
الاخر ونظيره قوله عز من قائل وقال موسى ربنا انك اتيت فرعون وملاه

الاية ثم قال فهذا اجيبت دعوتكما فنسب الدعوة اليهما لتامين هارون عليها
ويمكن ان يكون الفعل بالنون ان لم تثبت الرواية عن الحضرمي بالتاء وحينئذ فيحصل التطابق
بين الفعل وقوله من عنده كما **قوله** لك كان الاولى لهما لان المخاطب اثنان
وان كان المجيب واحدا **قوله** فان الخبر ايضا بعده يكون المسوغ وقوعه
في جواب الاستفهام او الاخبار بظرف مختص على راي صاحب التوضيح
من ان التقديم لا دخل له في التسويغ **قوله** ولا يجوز ان يكون التقديم لاجل اي
جواز مستوي الطرفين بل هو خلاف الاولى والانسب لانه يلزم عليه عدم
مطابقة السؤال للجواب في عدم ترتيب اجزاء الجملة ومخالفة الاصل في تاخير
الخبر من غير مقتض لان التقديم انما وجب لدفع ايهام الوصفية وذلك
مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب وحينئذ فالصعب
خلاف الاولى والانسب **قوله** ذنب هو بكسر النون المبيض من العنق
قوله والتقدير هو ذنب انما قدره الشارح ضميرا تبعا للنحاة لئلا تتوهم
المغايرة وظاهر كلام الناظم يقتضي ان المقدر الظاهر وهو الصحيح لكونه الاصل
وان كان مخالفا لعادة النحاة قوله اذا حصل حصر المعنى دليس بقيد بل لبيان صحته
قولك نعم لمن قال ازيد قائم **قوله** كقوله تعالى واللاء لم يحضن انما لم يجعل
اللاء معطوفا على اللاي قبله وما بينهما خبر لاقتران الخبر بالفاء وتقدم
ان الخبر المقرون بها يجب تاخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط
وايضا لو جاز ذلك لاستند عن جواز زيد فابان وعمرو مع انه لا يجوز للفصل
اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو **قوله** لدلالة الجملة الخ علة لحذفت بعد
تعليله بما سبقها لدفع الاعتراض بانه لا يجوز تعلق حرفي جر بعامل واحد
لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد هكذا قيل وانظر هل مثل هذا يكفي عند
النحاة في الاختلاف العامل ولو جعل علة لمحذوف دل عليه ما تقدم
لكان احسن **قوله** وبعد لولا قال المكودي متعلق بحذف وفا او بخبر وقصره

الشاطبي

الشاطبي على الثاني ويلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه قال التفتازاني والحق
جواز ذلك في الظروف والمجرورات لانها يكفيها رائحة الفعل وقصد ابن هشام
في شرح بانت سعاد فقال ما حاصله ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع
مطلقا والا جاز ثم قال وكثير من الناس يغلط عن هذا فيمنع تقديم
معمول المصدر مطلقا افاده المعرب **قوله** الامتناعية احترز به عن لولا
التحضيضية ومثلها لوما فانها لا يقع بعدها المبتدا لاختصاصها با
لافعال كما سياتي في قول الناظم واولينها الفعل **قوله** وهو اي غالب احوالها
كون الامتناع الخ اشار بذلك الى دفع ما يسبق من كان التقييد بالغلبة ينافي
الوجوب لاقتضائه عدم التخلف في جميع الافراد وحاصل الدفع ان الغلبة
هنا مضبوطة فيتعين محل الوجوب ولا يكون هناك تخلف فيه فتامل **قوله**
العلم به علة للحذف والمراد ان ذلك معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع
لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب وعلى وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك علم ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وبما
ذكرته سقط ما قيل ان العلة موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا او دلت القر
ينة الخارجية عليه لان علم ذلك من القرينة لا من مقتضى لولا **قوله** وسد جوابها
مسده علة لوجوب الحذف اي فيكون عوضا عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض
عنه ولا يرد في ذلك بين كون الجواب مذكورا وحده وبا فحو فلولا رجال مومنون الاذن
لكم في الفتح وانما ساغ ذلك مع انه يلزم عليه حذف العوض والمعوض لان القرينة
نصيرة في فهم المذكور وزعم ابن الطراوة ان الواقع بعد المبتدا هو الخبر ولا حذف
ورد بانه خال من الرابط فان وجد في بعض التراكيب كقولك لولا زيد لاكرمته فهو
اتفاقي وذهب الفراء الى ان الاسم بعد لولا مرفوع بها لنيابتها عن لو لم يوجد وذهب
الكسائي الى انه مرفوع بفعل مضمر والتقدير لولا وجد زيد **قوله** على الوجود المقيد
اي بان كان الامتناع لمعنى زائد على وجود المبتدا كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول

لولا زيد لهلكنا ترتيب لولا زيد محسن الي بالهلاك امتنع لاحسان زيد وهو معنى
زيد علو وجود المبتدا قوله لولا قومك حديثو عهد بكفر اي لم يبعد عهدهم
بالكفر في اسلامهم والخطاب لعايشة رضي الله عنها وقد اعتبر في الخبر امر
زايد على الوجود وهو الحداثة قوله لولا انصار زيد حموه ما سلم الدليل فيه كون
الناصر من شانه ان يحمي من ينصره قوله في يب الرعب الخ الرعب الخوف والعضب
السايف القاطع ويمسكه خبر المبتدا وهو امر زايد على الوجود والمبتدا
دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه قوله هو مذهب الرماني قال
السندوبي وهو الحق الذي لا محيد عنه وشواهده كثيرة علو الصبر قوله مطلقا اي في
كل تركيب وليس الاطلاق في مقابلة التقييد السابق لان الخبر يكون مقيدا عند
الجمهور قوله فتقول لولا مسالمته زيد الخ اي واما لولا زيد سالمنا فلحن فيجب
في هذه كيفية التراكيب التي وقع فيها الخبر كونا مقيدا قوله لمرعى المعنى
يدل على ذلك ما قاله الربيع لم ار هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طرق
صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا ان قومك حديثو عهد
بجاهلية ونحو ذلك وهذا انما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربا والا وهو الظاهر فلا
لقيام الحجة بلسانهم قوله ولحنوا المعري رد بورود مثل شعره في الشعر الموثوق
به كقوله لولا زهير جفاني كنت معتذرا ولم اكن جانحا للسلم ان جنحوا وقول
الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم اتلعثم وقول الشا
عر ولو الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد قوله استقر الظاهر
الكون العام هنا ضرورة كقوله فانت لدى بحبوحة الهون كاين فقال مراده
بالاستقرار التمكن وعدم التزلزل فيكون كونا خاصا على حد ما قاله ابو البقا
في قوله فلما راه مستقرا عنده قوله لعمري بفتح العين لانه المستعمل مع
اللام لكثرة استعمال القسم فناسبه التخفيف واما الضم وان كان بمعنى الفتح
لكن لا يستعمل مع اللام من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل

في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك قوله وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم وهو من اليمين
البركة اي بركة الله قسمي وايمن الله مبتدا خبره محذوف خبرها وجوبا قوله للعلم
به اي من كون ما ذكر نصا في اليمين قوله نحو عهد الله الخ انما لم يكن نصا فيما ذكر لكونه
غير ملازم للقسم اي يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به قوله وعهد
الله علي لافعلن كذا ذكر مثالين لحذف الخبر واثباته على اللف والنشر المشوش
اشارة الى جواز حذفه على واثباته ولا اثر لانكار بعض المتاخرين اثباته وقد حكى
سيبويه علي عهد الله افاده شارح الجامع قوله وفيه نظر اذ لا يستدعي
الخ اجاب سم بانهم لم يدعوا القيد والمثال يكفيه الاحتمال والامكان قوله
لجواز كون المبتدا هو المحذوف قال سم ولعل الحذف غير واجب اذا لم يسد الجواب
مسده قوله لمكان لام الابتدا مكان مصدر ميمي بمعنى الكون اي لوجود لام الابتدا
وفيه نظر انه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر بينها وبين عمرك ونحو
وجودها لا ينافي كون مدخولها خبرا كما قالوا في ام الحليس لعجوز شهربه ان
التقدير لهي عجوز وتقدم لك ما فيه وقد يجاب بما ذكره صاحب التصريح من
ان دخول اللام على شيء وتحققه لفظا وتقديرا اولى من جعلها في اللفظ داخلة على
شيء وفي التقدير على شيء اخر قوله تعينت مفهوم مع اي كانت ظاهرة في
افادة المعية اذ الواو فيما ذكر تحتمل غير المعية كان يقال كل صانع وما صنع مخلو
قان معا او معلومان قوله وضيعته اي حرفته قوله تقديره مقرونان اورد عليه
ان الظرف مستقر محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسده واجا
ب سم بان المبتدا الثاني اي المعطوف يسد مسد الخبر من حيث هو خبر فيجب
حذفه من هذا الوجه وان كان المعطوف لا يسد مسده من حيث هو خبر
ولا يشترط لوجوب الحذف ان يسد الشيء مسد المحذوف من كل وجه او يقال الخبر
المثنى من حيث هو خبر الاول محله قبل المعطوف قوله تمنوا لي الموت الخ الظاهر
ان الواو هنا لمجرد الجمع لا للمعية والمعية انما استفيدت من خصوص مادة الخبر

بذلك على هذا انه لو قيل كل امرئ والموت اي معه لم يكتف به مع ان الواو المفيدة
للمعية بمعنى الاكتفاء بها في افادة المعية وتشعيب بفتح العين اي بتفرقة قوله دال
مستغن عن تقدير خبر الخ رده بان كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها
بمنزلتها الا ان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو فلا يستغنى عن تقدير خبر
قوله وقبل حال اي مفردا او جملة او ظرفا لا لا ان في النظم والشرح الثالث كما في
البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما
يكون في رمضان برفع اجود الثاني على انه اسم كان والخبر محذوف وجوبا وفي
رمضان سد مسده اي كائنا في ابادة القسطلاني قوله لا تصلح خبرا الخ اي بالنسبة
بالنظر لها فتدخل المثال الثاني فانه مع ايراد ان المثال الثاني في كلام الناظم تصلح
الحال فيه للخبر به وانما لم تصلح الحال في الامثلة للخبر بها لجريانها في المعنى
على غير المبتدا قوله قد اضمرا اي حذف وليس المراد الاتيان به ضميرا قوله
عاملا في اسم اي ظاهر او مضمر كالمضمر في اباه مسيئا قوله اذا جعل مسو
ظرفا جارا على المحذوف ان قيد بذلك ليكون صاحب الحال ضمير الاسم المعمول للمصدر
اذ المراد بكونه جارا على المبتدا المحذوف كونه حالا من ضميره اما لو جعل جاريا
على المبتدا اي من متعلقاته فيكون محله قبل محل الخبر فلا يسد مسده
فلا يكون الحذف واجبا وبما تقدم لك من ان المراد بعدم صلاحيته للخبر
ما هو اعم من ان يكون للذات او لقصد المتكلم بقرينة المقام اندفع ما قيل
ان الضابط السابق لا يصدق على منوطا لانه يصلح ان يكون خبرا ولا يرد تمثيله
الاتي الصالح للخبر به بضربي زيدا شديدا مع انه في هذه الحالة ليس وصفا
للمبتدا لان المراد فيما ياتي صلاحيته اذا تغير قصد المتكلم او بالنظر لذاته
فلا منافاة بين الوضعين تامل قوله التقدير اذ كان واذا كان الخ الاول لارادة
المضي والثاني لارادة الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق ذلك الظرف من
وصف او فعل الدال على ما في تعين الخبر كون المراد الاخبار عن المصدر دائما

بالكون

بالكون مقيدة اما القيام ولا يمكن التقييد بقيد الا بعد الحصول فدل على ان الخبر حاصل
او نحوه مما يفيد مفاده فقد وجد شرط وجوب الحذف وهو العلم بالمحذوف
وسد الحال مسده والاصل ضربي زيدا حاصل اذ كان او اذا كان قائما ولست اذا
للاستقبال هنا بل للاستمرار كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذ واذا مع شرطه
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرف اذ معنى قائما
في وقت القيام والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر بواسطة
وانظر هل يجوز تقديره اذا ان بدل المضي او يتعين تقديره اذ الظاهر الثاني قوله
التي هي الخبر فيه مسامحة لان الخبر انما هو الظرف المضاف الى جملة كان مع
متعلقة على الصحيح وقوله وسد الحال مسدها اي لقيامها مقام الظرف القائم
مقام الخبر كما تقدم قوله لما ينتضها المبتدا اي بالنظر لذاتها او لقصد المتكلم كما
علمت فسقط ما قيل ان ما ذكر قاصر عن المثال الثاني الا بما يتم التكلف قوله
لجاز ان تكون معارف ونكرات الخ فقد يقال طالما لزمتها التنكير والاشتقاق وامرا تعافي
فلا دلالة فيه على كونها تامة ويجاب بان ذلك بقية قوله وقوع الجملة الاسمية
مقرونة بالواو موقعه اي موقع هذا المنصوب وهو كما قال المرمي قوي الادلة
على ان المنصوب حال لان الخبر لا يقترن بالواو قوله اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد اي اقرب اكوانه وانما قدرناها وصلتها بالجمع لاجل اضافة افعل التفضيل
لانه بعض ما يضاف فلا بد من تعدده قوله خبرا قبتي من الولي الخ الحليف
المعاقد باليمين والشاهد في الشطر الثاني واما الشطر الاول فعلى حذف تبيين
تبييني الحق منوطا بالحكم قوله لكانت من صلته اي من متعلقاته وتوابعه فمحلها
قبل الخبر حينئذ ولذلك فرع على كونها من صلته قوله فلا تسد مسد
الخبر خبره لما علمت سابقا من ان الشيء لا يسد مسد غيره الا اذا كان واقعا
في محله وقضيته ما ذكره ان يقدر لكل من المعطوف والمعطوف عليه خبر وحينئذ

فيكون المحذوف وجوبا خبر الاول لسد المعطوف مسده بخلاف خبر الثاني
لعدم سد شيء مسده وتقدم لك قريبا انه يصح تقديره بعدهما ويكفي
في سد المعطوف مسده ليكون الحذف واجبا اعتبار كونه خبرا عن الاول
قوله الى تقدير خبر اي بعد الحال لانه لو قدره قبلها لكان هو العامل في الحال لا
المصدر والفرض ان العامل فيها المصدر ولذا قال المص عمل الحال في المصدر اي
كما هو المدعى قوله وهو اي تقدير الخبر بعد الحال راي كوفي وعلى كلامهم
يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شيء مسده قوله الى ضمير ذي الحال
بالاضافة البيانية لان الضمير هو صاحب الحال في المعنى لا في الصناعة النحوية
لان الضمير ومرجعه شيء واحد وفي بعض النسخ الى ضمير ذي حال بالتوصيف
وهي ظاهرة قوله ضربه مسيئا فالمصدر الثاني هو الخبر وهو مضاف لمعموله
الذي هو صاحب الحال وبالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر المصحح للاخبار قوله
واختلف في التقدير فقال صاحب المغني وهو اولى لان فيه تقدير شيئين بخلاف
الاول فان فيه تقدير خمسة اشياء الوصف ومرفوعه والظرف وكان
ومرفوعها ولان التقدير من اللفظ انسب قال شارح الجامع ولان تقدير اذ
مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع وللعدول عن الظاهر
من تقدير كان الناقصة الى التامة الا انه يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله
والجمهور على منعه قوله واجازه سيبويه هو المختار لانه لا وجه للمنع ولا يمنع
وقوعها جملة اسمية كما تقدم ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا للسكاكي
نحو ضربي زيدا الشديد قائما ويمتنع توسطها بين المصدر ومعموله على الاصح
كما سياتي في بابه قوله وان يعين العقل الخ اي بحيث يصح ومنافيا عليه
والعين معمولا به او عطف بيان قوله المفعول هو في قوله يعطي
الجزيل اي العطاء الكثير وعليه فذاك اي النوع ما عليه ابو حيان
اعطاء الجزيل قوله وانه يتعين كونه خبرا لظاهره مطلقا وسيبويه كذلك

بل انما يتعين

بل انما يتعين ما ذكر عند قصد الخبرية فان قصد جعله حالا نصب على الحالية لكن يجب
ذكر الخبر لفوات شرط وجوب الحذف قوله وشذ قولهم الخ اي لم يجزه الجمهور عليه
واجازوا حكمه وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون
الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قوله
اي ثبت قائما وجالسا اي ان لم تكن الهاء جانا ناطق فامكان على القول به والا
فهو الخبر ولا حذف قوله وعدها في غير هذا الكتاب اربعة حصرها في الاربعة
اضافي اي بالنسبة لعد البعض والا فقد بقي موضعان يحذف فيهما المبتدا وجوبا
احدهما ما اخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما نحو اكرم العلماء لا سيما زيد ثانيهما
ثانيهما ما اخبر عنه بمبين فاعل او مفعول المصدر الواقع بدلا عن الفعل نحو سقيا لك
سقيا لك ورعيا لك خبر مبتدا محذوف وجوبا ليلي الفاعل او المفعول في المعنى
المصدر كما كان يلي الفعل قوله ما اخبر عنه بنعت مقطوع الخ انما وجب الحذف
ليعلم انه كان نعتا في الاصل فقطع لاجل انشاء المدح والذم والترحم قوله
في معرض مدح خرج بذلك ما اذا كان النعت للايضاح والتخصيص فقطع
فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه قوله ما اخبر عنه بمخصوص نعم انما وجب
لصيرورة الكلام بعد حذفه للانشاء المخرج العلم بجوازه مجرى الجملة
الواحدة قوله من قولهم في ذمتي لافعلن انما وجب الحذف فيه لدلالة
الجواب عليه وتعقبه مسده لان المعتبر فيه وجوب التاخير
عن الجواب حال محله ولم يعتبر هنا الصراحة في القسم بدلالة المقال
ومعناه في الجملة الغرضية لا تعجب العوض والمعتاد قوله وجب به
بدلا من اللفظ بالفعل انما كان بدلا عن الفعل المعلوم ان المبتدا
فيه لا مرة العامل فيه هو الحكم الذي يقتضي الرافع ولا يعيده الا
الجعل بالمصدر وانه صوغ الجملة الخبرية عن الفعل قوله
نحو سمع وطاعة اي امري سمع وامري طاعة عن الفعل الخ

بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام او وجوبا حذف المبتدا استعملا
بالحالة واجرا للحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية **قوله** وقالت حذار كذا وقع
في نسخة والذي في نسخة البهوتي قالت بعد وزوا ورجعية من علل النقص التام والمناز
الرجعة اي قالت له رجعة به ما ان يك الخ لتلقته الحجة وتوهم انها لا تقربه **قوله**
واخبروا باثنين الخ اي سواء كان الخبران فاكثر من قبيل المفرد او الجملة او مختلفين
فالاول نحو وهو الغفور الودود الاية وفي كل من الاخبار ضمير يعود على المبتدا
والثاني نحو زيد ابوه قائم اخوه خارج او زيد قام خرج والثالث نحو زيد منطلق
ابوه قائم **قوله** لان الخبر حكم اي محكوم به والمانع للتعدد كابن عصفور
يعلل بان الخبر كالفاعل من حيث ان كلا منهما جزء ثان من الجملة فكما امتنع تعدد
الفاعل يمتنع تعدد الخبر ولو جعل في الفاعل كالفعل من حيث ان كلا منهما محكوم
به لكان اولى وانسب وحينئذ فيقدر لكل واحد من الاخبار مبتدا او يجعل
الثاني وما بعده صفات للاول بعد التجرد **قوله** الاول تعدد في اللفظ والمعنى
علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الجزئين او الاخبار كما افاده الدماميني
قوله كهم سراة الخ اي كقولك فالجملة مقول قول مقدر رجح ورجاله فاسراة
بفتح السين قد تضم اصلها سروة جمع سري اي شريف على غير قياس
لان فعيلا لا يجمع على فعلة كشريف وشرفاء وقيل هو اسم جمع **قوله** ومن
يك ذا بت فهذا بتي الخ من موصولة مبتدا خبره قوله فهذا بتي والبت
الكساء الغليظ المربع ومقيظ وما بعده على صيغة اسم الفاعل اخبار
والمراد من يك ذا بت فانا مثله لان هذا البت يكفيني لقيظي وهو
شدة الحر وللصيف والشتاء فحذف المسبب واناب السبب منابه **قوله**
ينام باحدى مقلتيه الخ الضمير للذيب وقوله فهو هاجع احدى روايتين في
البيت ويروى نائم وهو وان كان بمعنى الاول لكنه مخالف لابيات القصيدة
لان رويها العين قال العيني ولم كان الذي رويه هذا لم يطلع على القصيدة

قوله

قوله يجوز فيه العطف وتركه قال البهوتي بلا خلاف وقدره ابن الحاجب بالخبر
المشتق لان المقصود منه المعنى والواو تشعر بالتعدد فجاز التعدد لا الاتيان
بها وجاز تركها نظرا للكون الذات واحدة لا تعدد فيها والا واما الاسماء
فالظاهر انه لا يجوز فيها العطف اذ لا تعدد تدخل اعتبارة نحو زيد اخوك
ابو عمرو بل لا يصح الا العطف على المبتدا وتعدد خبر المعطوف **قوله** اي
من المزادة وهي قربة متوسطة بين طرفي العلاوة وصوف المحوضة
اذ هما ضدان لا يجتمعان **قوله** اي اضبط يعني في العمل لكونه يعمل بكلتا
يديه قال الجوهري ولا يقال اعسر ايسر وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اعسر يسر **قوله** لا يجوز فيه اي لان الخبر في المعنى شيء واحد والعطف ينافي
ذلك **قوله** وزاد ولده الخ زاده الناظم ايضا في شرح التسهيل فلعل مراد الشارح
زاده على ما في شرح الكافية تبعا للناظم في شرح التسهيل **قوله** نحو بنوي
كاتب الخ قال قد يقال لا فرق بين هذا المثال ومثال الناظم اذ المبتدا متعدد فيه
فيه ايضا ويجاب بان كلا من افراد المبتدا في مثال الناظم متصف بكل من الشرف
والشعر فلم يتعدد الخبر لتعدد ما هو له بخلاف ما نحن فيه فان كلا من الافراد
اختص بوصف من الصفات الثلاثة تدبر **قوله** يداك الخ يد خبر المبتدا واخرى
معطوف عليه وما بعده صفة له **قوله** واما حكما كقوله تعالى الخ انما كان
التعدد حكميا في الاية لكون المبتدا المجرد في حكم متعدد اذ نظر الكون اجزائه
باعتبار انقسامها الى ما ذكر في حكم الذوات المنفاصلة **قوله** واعترضه
اي ما ذكر من النوعين او ابن الناظم والاول اولى لانه انما الاعتراض على ابن الناظم
نوع من الجوار انما هو تابع لوالده كما عرفت **قوله** وان يتوسط الخ اي وان يتقدم
على المبتدا هكذا قال بعضهم ولا وجه **قوله** في قوله مبتدا بان الخ انما لم يرده
بكونه الثاني تابعا للاخبار كما في الاية التي ذكرها اخرا وهو قوله تعالى والذين
كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان ما ذكره هنا يرجع التعدد معنى له

واصطلاحا بخلاف ما ذكر في الابة فانه انما يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى اذ
المعنى فيهما ان كل فرد من الصنف بمنزلة بحكم في الظلمة كما افاده الناص
قوله الثاني تابع اي الثاني منه تابع فالرابط محذوف قوله وفي هذا الاعتراض
اي جنسه فيشمل الثلاثة كما يفيده التفصيل بعد وقوله اذ لم يصادم اي لم
يعارض قوله واما الثاني اي دفع الاعتراض الثاني وكان المناسب المقابلة
ان يقول واما ما قاله في الثاني قوله لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا
اي كما اعتبره ابن الناظم لان المعتبر عنده في اتحاد المبتدا اتحاده بحسب
الاصطلاح فيدا في البيت مبتدا واحد قطعا وكونه في المعنى اجزاء لا يمنع
الحكم على لفظه بانه مبتدا واحد ان المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده
بحسب الاحكام اللفظية كما تقدم في الرفع الاول فحلو حامض خبران قطعا
لا خبر واحد والا لزم ان يقع الرفع في الخبر الواحد في وسطه واخره من جهة
واحدة وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف
مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد
اعم من التعدد الذي هو محل الخلاف ولذا قسم مطلق التعدد الى اقسام
بعضها خارج عن محل الخلاف بقول الموضح ليس منه ان اراد ليس من التعدد
الخاص فمسلم لكن ابن الناظم انما جعله من مطلق التعدد لا من التعدد الخاص
وان اراد ليس من مطلق التعدد بناء على ان التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع
افاده الناص ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان
احدهما ان يجرد كل من المبتدات عن اضافته لضمير ما قبله نحو زيد عمرو
هند ضاربته في بيت داره من اجله فيوتى بعد خبر المبتدا الاخير بروابط
المبتدات والمعنى هند ضاربة عمرو في داره من اجل زيد الثاني ان يضاف
كل من المبتدات لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله اخوه ظاهر قوله لان نسبة
الخبر من المبتدا نسبة الخ يحتمل ان تكون من ابتدائية اتصالية او بمعنى الى وهو

الاقرب

الاقرب ان تكون بمعنى اللام ونسبة منصوب بنزع الخافض اي كنسبة الفعل بالنسبة
بالنسبة الى الفاعل في ان كلا منهما محكوم به فكما لا تدخل الفا على الفعل من
غير مقتض يقتضي دخولها لا يجوز دخولها على الخبر بهذا علمت فساد التي
دبي الواقع في كلام بعض ارباب الحواشي حيث قال المراد ان الفعل لا تدخل عليه
الفا فكذا الخبر الذي هو مثله فغير مسلم اذ لا مانع من نحو قام زيد فخرج عمرو
وان اراد عدم دخول الفاعل فليس الخبر كالفاعل نعم ان اراد كالفاعل من حيث الفاعلى
انه ثاني الجملة الذي هو فيها اصح لكن الذي في كلامه لا يساعده ووجه فساد
ذلك ان كلام الشارح كالصريح في الشق الاول فهو المراد وقوله فمسلم غير مسلم بغير
لان دخول الفا فيما ذكره لمقتض وهو ان المقصود افادة تسبب الدخول
على القيام وهي بعيدة لان الفا بدليل انه لا يجوز ان يقال قام زيد ابتدا انكر قوله
الا ان يشبه بعض المبتدات اي تشبيها وانما الشرط الخ هذا لا يظهر في المبتدا الو
قع بعد اما لان الفا انما دخلت بعدها لتضمنها معنى اسم الشرط وهو
مهما لشبه المبتدا باداة الشرط قوله فيفتقر خبره للفا اي ان تاخر عن
المبتدا فان تقدم عليه كقولك له درهم الذي ياتيني لم تدخل لان الجواب الص
يح لا تدخل عليه الفا الا اذا تاخر افاده البهوتي قوله وذلك بعد اما اي وجوب
اقتران الخبر بالفا كاين بعد اما قوله فضرورة قال البهوتي وقد تترك
الفاء في نادر من الكلام الذي ليس بشعر نحو اما رسول الله لم يقل فاله الحا
فيبني ومثل له سم بقوله عليه الصلاة والسلام اما بعد ما بال رجال الحديث
قلت وهو سهو لان هذا ليس من المبتدا والخبر في شيء الخ قوله وذلك اي الاسم
المبتدا الذي يفتقر خبره بالفا جوازا كما يدل عليه التفصيل بعده وجملة
صوره خمس عشر موصول بفعل بغيره موصول بظرف او موصول بجار ومجرور
موصوف باحد هذه الثلاثة مضاف الى الموصول او الموصوف المذكورين
ونكتته ست صور موصوف بالموصول باقسامه الثلاثة فهذه

خمسة عشر صورة سنشير بعلي امثلتها عند الكلام عليها قوله اما
موصول بفعل لا حرف يشترط معه نحو قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة
بما كسبت ايديكم بدليل على ان ما موصولة سقوط الفا في قراءة نافع وابن
عامر انما قيد بقوله لا حرف فيشترط معه لان الفا انما دخلت لشبه
المبتدا بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط لا يجوز دخوله على اداة
الشرط اجاز بعضهم دخول الفا جينية نحو الذي ان ياتني اكرمه فهو مكرم
ورد بما تقدم ويشترط في الفعل الواقع صلة ايضا ان لا يكون مصدرا بعلم
استقبال او بقد ولا بما النافية فلو قال كما في التسهيل بفعل صالح للشرطية
لكان اولى ليفيد اشتراط ما ذكر قوله او بظرف المراد به ما يشمل الجار والمجرور
كما يوخذ من كلام الشارح فانه انما مثل للمجرور ومثال الظرف قول الشاعر
ما الذي الحازم اللبيب معا فمصون وماله قد يضيع . ويوخذ من كلامه ان الصلة
ان كانت غير هذه الثلاثة امتنعت الفا فلا يجوز الذي ابوه محسن فمكرم خلافا
لابن السراج ولا القايم فزيد وقاص به خلافا للناظم في التسهيل فانه
صرح بجوازه ومثله في الشر بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وجعل الجمهور الخبر فيها الا بقية محذوفا اي مما يتلى عليكم حكم
السارق قوله واما موصوف بها اي اسم منكر موصوف بفعل لا حرف
شرط معه او بظرف بقسميه فقوله بها اي بواحد منها او بظرف بقسميه
وليس المراد بمجموعها كما هو ظاهر قوله او مضاف الى واحد منها اي الموصول
او الموصوف فاقسامها المضاف الى الموصول بالفعل او الموصوف به مثاله
النثر ومثال المضاف الموصول بالظرف او الموصوف به كل الذي في المسجد او عندي
فله خير وكل رجل في المسجد او عندي فسعيد قوله واما موصوف بالموصول
المذكور اي الموصول بفعل لا حرف شرط معه كمثال الشرا لاتي او بظرف بقسميه
نحو الدرهم الذي في الكيس او عندي فلمن ياتي قوله بشرط قصد العموم في كذا

جميع

في جميع ما قبله وكان الاولى ان يقول بشرط العموم ليحذف فيه القصد كما يوخذ من
قوله في بيان المحترز فلو عدم العموم الخ وعدمه باحد امرين اما بتخصيص الصلة
او الصفة كالسعي الذي تسعاه في الخير فستلقاه وكل رجل ياتيني في المسجد فله
كذا او بتخصيص الموصوف بنوع خاص نحو كل رجل كريم ياتيني فله كذا قوله
واستقبال معنى الصلة ابهم ان المراد معنى انه لا يشترط استقبالها لفظا وهو
كذلك نحو وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم قوله وكذا الوعد ام لا
ستقبال الخ معنى كما عرفت نحو الذي زارنا امس له كذا قوله ان الفا من خبره
اي لزوال الشبه باسم الشرط من جهة عمل ما قبله فيه والمراد ان الجواز دخول
الفا وحكمها الا ان النواسخ دخلت على تركيب فيه الفا فان التها قوله جاز
بقا الفا اي لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتدا ولذا
جاز العطف معها على معنى الابتدا بخلاف اخواتها الباقيات وهي ليت ولعل وكان
فانها قوية العمل لتغييرها المعنى فقوي شبهها بالافعال فيسا ونها في امتناع
دخول الفا وقيل يجوز دخولها مع لعل [illegible] لم يتغير المعنى قوله
قل ان الموت الذي تفرون منه الخ كان الاولى تقديم هذا المثال على قبله كما لا يخفى
قوله من عمرو اي نحو كان واخواتها اي نظايرها من العوامل وفي افراد كان بالذكر
وعطف اخواتها عليها اشارة الى انها ام الباب ولذا اختصت بزيادة احكام
وفي اطلاق الاخوات على النظاير استعارة مصرحة اصلية قوله ترفع كان المبتدا
اي تجدد بدخولها عليه رفعا غير الاول لما ندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل لان المبتدا
كان مرفوعا قبل دخولها وهذا مذهب البصريين وحجتهم ان كل فعل يرفع وقد
ينصب وقد لا ينصب واما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا واتصال اسمها بها
اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بحسب الاستقرا انما يتصل
بعامله والى المبتدا للتجرد لانها لا تدخل على كل مبتدا بل على ما وجدت
فيه شروط خمسة عدم لزوم التصدير والحذف وعدم التصرف والابتدائية

بنفسه او غيره كاسم الشرط والمخبر عنه بنعت مقطوع وطوبى للمؤمن واقل
رجل يقول كذا ذلك ومصحوب اذا الفجائية افاده في التصريح والمراد بعدم التصرف
هنا لزوم صيغة واحدة لا لزوم وجه من اوجه الاعراب فلا تكرار مع الشرط الرابع
ويستثنى من لازم الصدر ضمير الشان فانها تدخل عليه كما سيذكره قوله ويسمى
ويسمى اسمها الخ اي حقيقة وفاعلا مجازا لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر
مضافا للاسم ولهذا لا تخلو اخبارها غالبا عن الخبر المشتق فمعنى كان زيد قائما
ثبت قيام زيد في الماضي قوله وقال الكوفيون الخ ما عدا الفراء فانه قائل برفعه
بالناسخ كالبصريين ورد مذهبهم بان العامل اللفظي اقوى من المعنوي فنسخ
حكمه قوله والخبر تنصبه اي بشرط ان لا يكون جملة طلبية نحو زيد ا
ضربه واما قوله وكوني بالمكارم ذكريني فمؤول وان لا يكون مجردا طلبيا
في دام وفي المنفي بما مطلقا فلا يجوز ان تقول ابن ما دام زيد او ابن ما زال زيد او ابن ما
يكون زيد لان ما المصدرية والنافية لها الصدارة فيمتنع تقدم الخبر عليهما
وهو لازم الصدارة ايضا فيتعارض امران لكل منهما الصدارة بخلاف غير المنفي بما
والمنفي بغير ما نحو ابن لا يزال زيد وابن لا يكون عمرو وابن كان زيد ويشترط ايضا
ان لا يكون ماضيا في صار وما بمعناها وفي دام وزال واخواتها فلا يقال صار زيد
علم الخ بخلاف بقية افعال الباب قال تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه
قد الى غير ذلك من الآيات افاده شارح الجامع قوله باتفاق وان اختلفوا
في نصب المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وقال البصريون هو شبيه
بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وقال بقية الكوفيين هو به
هو حال حقيقة ورد بما مر وبانه لا يستقيم الكلام ولا يتم بدونه وعلى
مذهبهم فاين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده قوله ويسمى
خبرها حقيقة ومفعولا مجازا وتسمية المرفوع اسمها والمنصوب
خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا في كان زيد قائما

اسم

اسم للذات لا للكون والافعال لا يخبر عنها فالاضافة في اسمها وخبرها لادنى
ملابسة باعتبار عملها فيهما قوله وكان في ذلك اي في العمل المذكور ومعنى
كان كما في شرح الجامع اقتران مضمون خبرها وهو الحدث المطابق لاسمها
بزمان صيغتها قوله ومعناها اي مع معمولها وقوله بالخبر اي بمضمونه
ومدلوله التضمني وقوله بالخبر نهارا اي ماضيا وكذا يقال فيما بعده قوله
وصار تقدم ان شرط عملها كدام وزال واخواتها ان لا يكون الخبر ماضيا لانها
تدل على دوام الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يدل على الانقطاع وهما
متنافيان قوله ومعناها التحول من صفة الى صفة اورد عليه ان التحول
لازم للحدث الذي دل عليه خبرها فاي فرق واجاب سم بانه فيها مدلول
وفي غيرها لازم المدلول قوله وليس شرط الناظم لدخولها على الماضي
ان يكون اسمها ضمير شان نحو ليس خلق الله اشعر منه ورده ابو حيان
بان سيبويه حكى الاتفاق على الجواز من غير تقييد ويختص بكثرة مجي اسمها
نكرة محضة كليس شيء باقيا ويجوز الاقتصار عليه دون خبر حكى سيبويه
ليس احد اي هنا ويجوز اقتران خبرها بالواو ان كان جملة كقوله ليس شيء
الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار قوله لنفي الحال اي لنفي الحدث في
الحال وهو معنى قول بعضهم لنفي مضمون الجملة في الحال قوله ماضي بات الى
اخره نبه على ان الماضي من بات بمعنى اوى لانه فعل تام متعد بمعنى ماز وعن
زال الماضي من يزول فانه فعل قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر
الثاني الزوال واما زال التي الكلام فيها فلا مصدر لها قوله وفتي بتثليث التاء
وافتاء ذكره الصغاني قوله ملازمة الخبر اي مضمونه ومدلوله قوله على ما
يقتضيه الحال اي ملازمة جارية على ما ذكر والمعنى على ما يطلبه الحال من استمرار
خبرها لاسمها من مذ قبله نحو ما زال زيد عالما اي منذ صلح للعالمية لشهادة
الحال انه قبل ذلك لم يك عالما ونحو ما زال زيد ضاحكا اي من وجود سبب

الضمى فيه وهو التعجب قوله لا تعمل إلا بشرط كونها الخ إنما اشترط في
عملها نفي تقدم النفي أو شبهه لأن المقصود من الجملة الإثبات وهي متضمنة
ونفي النفي إثبات قوله والمراد به النهي والدعاء إنما كانا شبيهين بالنفي
لأن المطلوب بكل غير محقق الحصول قوله اسم مفعول من أتبعه أي جعله تابعا
قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز الخ يحتمل أن تكون ليس مهملة وأن تكون عا
ملة واسمها ضمير الشأن وعلى الأول ينفك وذا خبرها والجملة خبر ليس ولا يصح
أن يكون كل اسم ليس والجملة خبرها لليس كما تقدم في باب المبتدأ وقنوع فعول
بمعنى فاعل من القناعة وهي الرضى باليسير قوله فقلت يمين الله الخ يمين
الله مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما تقدم والشاهد في قوله أبرح قاعدا لأن الت
التقدير لا أبرح قاعدا والأوصال جمع وصل وهو العضو وقد يقوم مقام النفي قلما
لتضمنها معناه كقوله قلما يبرح المطيع هواه وجلا ذا كآبة وغرام قوله إلا
في القسم أي بشرط كون الفعل مضارعا وكون النافي لا والشروط ثلاثة نظمها
الأجهوري في قوله ويحذف ناف مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل المضارع في قسم
قوله وأبرح ما أدام الله قومي الخ أي لا أبرح مدة إدامة الله قومي ومنتطقا مجيدا
أي صاحب نطاق وجواد وهما خبران لأبرح بناء على جواز تعدد الخبر والثاني نعت
للأول بعد تجريده قوله صاح شمر الخ صاح منادى مرخم وشمر أي استعد للموت
ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال مبين أي ظاهر والشاهد في قوله ولا تزال ذاكر الموت
قوله ألا يا اسلمي الخ ألا حرف تنبيه ويا للنداء والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف
تنبيه مؤكد لألا ومي اسم محبوبته وعلى البلى معه أو بمعنى من وهو الأظهر
ومنهلا أي منسكبا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر
المطر وقد عيب على الشاعر عدم الاحتراس وكان عليه أن يقيد بما يفيد دفع
الضرر كقوله فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي قوله
المصدرية الظرفية إنما قيد بذلك لأنها لو كانت مصدرية فقط لم تعمل ذا أم

بعدها

بعدها العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
ولا يلزم من اجتماع القيدين وجود العمل بدليل ما دامت السموات والأرض إذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط وإفادة في النص يج قال بعض أرباب الحواشي
وقضيته أنه لا يلزم من وجود النافي مع زال وأخواتها وجود العمل المذكور أقول
هو ظاهر في غير زال وفي لما سيأتي من أن منهما النقص والعمل لازم لها تدبر
قوله كأعط ما دمت مصيبا درهما مفعول أعط الأول محذوف أي أعط المحتاج
ودرهما مفعوله الثاني ودمت أصله دوم بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح
العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال الضمير البارز به فنقلت ضمة الواو إلى الدال
بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ومصيبا أي وجد الـ
حذف المتعلق والأصل أعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا له وفي الكلام تقديم
وتأخير وحذف قوله وفي ماض الخ أي على المشهور وبعضهم منع ذلك في ماض
وعاد وقال إنهما فعلان تامان والمنصوب بعدهما حال وصحح في التسهيل منع ذلك
في قعد مطلقا أي سواء كان خبرها مصدرا بكأن كما في المثال الأول أولا وفي غدا وراح
قال الدماميني ولا حجة في الحديث لاحتمال كون المنصوب فيه حالا لا سيما ولا يوجد
الأنثى قوله وبالمحض الخ المحض اللبن الخالص والجعد اللين كما في القاموس والمراد
به في البيت الغليظ والقفنقط الطويل وعارت الجمل أهله قوله فاستحالت
غير باء أي ولو أعطيته كما في القاموس من استعمال المتحول بمعنى صار قوله إن العدا
وقد تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات قوله أرهف شفرته الخ يقال
أرهف السيف رهفه سنه وأرق حده والشفرة السكين وكأنها حربة خبر
فعدت بمعنى صارت وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عملها هذا العمل إلا إذا كان الخبر
مصدرا بكأن كهذا المثال ولا يجوز أن يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار واستحسنه
الرضي قوله وبكت فرحا الخ بكت مبني للمجهول وفرحا مفعوله الثاني وهو بفتح
القاف وضمها الجرح ودامية أي سائلا دمه والنعمى بضم النون جمع نعمة والأبؤس

كابلس جمع بابس قوله تغدوا خماصا وتروح بطانا في التمثيل به لكن نظر لان
الظاهر ان تغدوا بمعنى تذهب وتروح بمعنى ترجع فليسا بمعنى صار وعليه
فانتصاب ما بعدهما على الحال كما تقدم التنبيه عليه قوله ما جاءت حاجتك
ذكر الرضي انه مبني على انه لا يستعمل بمعنى صار الا في خصوص هذا التركيب
فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار قوله وادخل التانيث على ما اي على الفعل
المسند لضميرها او المراد اعتبر التانيث فيها بدليل اسناد الفعل الى ضميرها
مصحوبا بالتانيث والاول اظهر قوله بنيبها فيه الخ البيهاء الارض المضلة
والقفر الخالية والمطي جمع مطية وهي الدابة التي تمطو في سيرها اي تسرع
والقطا جمع قطاة طائر معروف والحزن ما غلظ من الارض وفي خاخبر كان بمعنى
صار وبيوضها اسمها قوله ثم اضحوا كانهم الخ اضحى بمعنى صار والواو اسمها
وجملة كانهم ورق جف خبرها والورق اي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلان
قوله باصبحوا فكذا عاد الله نعمتهم الخ في التمثيل به نظر لما تقدم لك من اشتراط
ان لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا قوله امست خلاء وامسى اهلها احتملوا
الخ الشاهد في امست خلاء في امسى اهلها احتملوا الخ فيكون الخبر ماضيا واخنى
عليها اهلكها وبعدها كان نسرا عمر طويلا قوله وهو المضارع الخ سكت
عن اسم المفعول لانه لا يبنى الا من متعدد وهذه الافعال ليست منه واما قول
سيبويه مكون فيه فقال في شرح اللمحة ان ابا الفتح سال ابا علي عنه فقال ما كل
داء يعالجه الطبيب قوله مثله منصوب على انه حال من فاعل مفعل مقدم على عامله
لانه فعل متصرف وقال المكودي نعت لمصدر محذوف اي مفعلا مثل فعل الماضي
ونص بعضهم على ان الفعل المضارع يعمل قبله قوله استعمالا اي جاز
استعماله فان لم يعلم انهم منعوه وان يستعملوه بالفعل قوله عمل الماضي
مقتضاه ان كان الماضي مذهب الجمهور انها لا دلالة لها على استمرار او
انقطاع بل ذلك موكول الى القرينة قوله وهي في ذلك اي في النقص وثبوتها

اونبيا

اونبيا قوله ودام على الصحيح ولا يرد يدوم ودم ودايم ودوام لانها من تصرفات
دام التامة ولا قولهم ان النقص في عبارة عن نقل معنى الكلمة الى امثلة اخرى مشتملة
على مادتها اعم من ان ينتقل معه عمل الكلمة اولا الاترى اذا فعل التفضيل من المتعدي
مشتق منه وان لم يعمل عمله فيتخلف العمل في يدوم وما ذكر معه لا يوجب تخلف
النقص فلا ان مرادهم الى امثلة اخرى موافقة لها في المعنى والتام في هذا الباب مخالف
للناقصة في المعنى غالبا قوله لا يستعمل منها الامر والمصدر اي لان النفي شرط
في عملها وهو لا يصاحب الامر ولا مصدر لها لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور
البصريين قوله لم اك بغيا اي اصله اكون مضارع كان حذفت ضمته للجازم
والواو لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف وبغيا اصله بغويا فعل به ما تقدم لك في غير
مرة قوله والمصدر اعلم ان مصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى واصبح وامسى
الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر ظل الضحى والصبح ورة ومصدر بات البيات
والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان قوله ببذل وحلم الخ البذل الاعطا
وكونك مبتدأ او هو مصدر مضاف الى اسمه واياه خبره من جهة نقصانه
على تقدير مضاف الى فاعله فلما حذف المضاف انفصل الضمير وفيه رد على من
زعم ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا يقع حالا وفيه نظير
فيه من جهة الانفرادية وعليه متعلق بيسير قوله وما كل من
يبدي البشاشة البيت البشاشة طلاقة الوجه والبشر وقلما يرى
تجد بغير مضي اخ وهو ان ان فعل مع فاعله عمر وفاعل جعل
مبتدأ الاعتماد على النفي وتحتاج لها يغنيه عن خبر جملة
هو مجهول الاسم والخبر والاسم فقط ومنه على الاول
اضافة موجود وعلى الثاني فالعائد لا للانفصال الا بالمجرور الاسم
قوله فضلوا المصدر الاعمال انه فضل بين فعل واسمه بالمجرور اسم مجرور
وان بحقيقة من الثقيلة واسمها ضمير الشان ويستغن عليه

خبرها وخبرها واجب خبر زيد بلا وما بعده كناية عن الهوتا اي الزوال زاموت قوله
أجل اي لا تمنع والمراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب فقولك لا اصحبك
ما دام في الدار صاحبها وكلام الشارح يقتضي ان الجواز جار على معناه الظاهر
حيث قيد بما اذا لم يعرض ما يوجب ذلك او يمنعه قوله لا طيب للعيش
ما دامت منغصة الخ الشاهد في منغصة بانه خبر دام وقد توسط بين
دام واسمها وهولنا انه يحتمل ان يكون من باب التنازع واعمل الثاني واضمر في الاول
وحينئذ فلا شاهد فيه ومثله فيما ذكر قوله ما دام حافظ ودي من وثقت
به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا قوله منع ابن معطي الخ علله بان ما
مصدرية ودام وما بعدها صلتها وهو مبني على انه يرى وجوب الترتيب
في اجزاء الصلة ولا اعلم احدا اوجب ذلك وعلى فرض الوجوب فالحق عدم الو
جوب قوله نحو كان غلام هند مبغضها في التمثيل به لما يجب فيه توسط الخبر
نظر لان تقديم الخبر على الناسخ غير ممنوع فالصواب ان يمثل بنحو يعجبني ان
يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع
من التاخير فوجب التوسط ويمكن ان يقال مراد الشارح بعدم التوسط
امتناع التاخير واما المثال الثاني فظاهر لامتناع تقدم خبر ليس عليها
كما سياتي قوله لما عن قريب اي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من
لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة لو اخر الخبر قوله الا مثالا صحيحا قوله
وان يكون في الخبر ضمير الخ رد بانه يجوز تقديم الخبر حينئذ لان الضمير يعود على
متقدم رتبة وان تاخر لفظا وقوله لما عن قريب مراده في شرح قوله كذا اذا عاد
عليه مضمر وهو سهو وجل من لا يسهو والحاصل ان للخبر احوالا ستة وجوب
التاخير نحو كان صاحبي عدوي وما كان زيد الا قائما ووجوب التوسط او التا
خير نحو هل كان زيد قائما ووجوب التوسط او التقديم نحو كان غلام هند بعلها
ووجوب التوسط بعينه يعجبني ان يكون في الدار صاحبها وجواز الثلاثة نحو

كان زيد

كان زيد قائما قوله وكل الخ يؤخذ من اجماعهم على منع تقديم خبر دام امتناع وقوع
خبرها اسم استفهام لانه يلزم عليه تاخيره عما له الصدارة ومثل ذلك المنفي
بما فلا يقال اكلك ما دام زيد ابرولا ما كان زيد ابرو وقد تقدم لك التنبيه على
قوله وهذا اي تقديم خبر دام عليها كما يدل عليه ما بعده قوله مسلمه
اي لان ما موصول حرفي والجملة بعده صلته وتقديم الخبر يلزم تقديم بعض
اجزاء الصلة على الموصول وهو ممنوع فلا يقال قائما ما دام زيد
قوله بدليل اختلافهم في ليس اي في امتناع تقديم خبرها عليها فان سم قد
يقال اختلافهم في ليس مع ما ذكر لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها اقول
اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف
والكلام فيه على ان ما ذكر لا يتم الا ببيان ذلك المدرك والا كان شاهد زور لك
لا عليك قوله اذا كان غير عامل احترز به عن نحو ان في نحو قولك يعجبني ان
تضرب زيدا والفرق ان العامل اشد اتصالا بصلته من غير العامل بواسطة
التاثير بالعمل فلذلك امتنع الفصل في الاول دون الثاني قوله كذاك سبق خبر
الخ يبتني على هذا امتناع كون الخبر بعد ما اسم استفهام لان له الصدر فيعارض
لصدر ما قوله ما النافية مفعول المصدر ومثل ما في ذلك همزة الاستفهام
فلا يقال قائما اكان زيد وفي ان النافية خلاف فالرضي جعلها كما وخالفه السيو
طي فجعلها كلا قوله كذلك تالية لما استفيد من الكاف كما تقدم نظيره قوله
ولا فرق في ذلك اي في امتناع تقدم الخبر على قوله لان نفيها ايجاب رده في
التصريح بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدر اعتبارا باصل الوضع
وليس مراده انها غير مفيدة للنفي في ما ذكر بل مراده ان الكلام بدخولها
صار ايجابا لان مدخولها النفي وهو النفي ونفي النفي ايجاب فسقط قول الرضي
لو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام على انه قد يقال
ان الضمير في نفيها عائد الى ما زال لا الى لفظ ما قبلنا مثل قوله ابهم كلامه الخ

اي فيها ابهم جواز تقدم الخبر على غير المنفي الا المانع فيها تقدم **قوله** بقي
ما مثلها ان على مذهب الرضي كما تقدم **قوله** وحج الفتى الخ رجع فعلا ماضي
من الرجا والفتى الشاب يقال فتي وهو فتي بالقصر والمراد بالسن هنا العمر
وخبرا معمول لرجي يعني انك اذا رايت الشاب رجيت خير اكلما زاد عمره
رجاه للخير **قوله** تقدم معمول الخبر وهو خيرا انما اقتصر على ذلك مع ان
قوله على السن معمول الخبر لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض تقدمه
دليلا **قوله** غالبا احترز به عن نحو ان في الدار زيدا جالس وعن نحو زيدا
لن اضرب ولم اضرب وعن نحو زيدا عمرو ضرب على راي البصريين مع قولهم
لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فقد اجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل
وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر بتقديم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه
لان ما لا يليها الفعل كما تقدم بيانه **قوله** لكنه الخ استدراك على قول
المصنف شرح الكافية اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم عند الجميع وفي التوضيح
ضعيف عموم الفرا المنع في جميع حروف النفي ويرده على السن خبر الاجرالي حرزيدا
قوله ومن شواهده اي شواهد جواز التقديم اذا كان النفي بغير ما **قوله**
بمثل او احسن الاصل بمثل شهر النهي الخ فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه
الظاهر ان او بمعنى بل **قوله** بين ما والنفي بها كان الاولى ان يقول بين ما
والفعل لان المنفي بها هو الخبر كما يدل عليه تصريح الشارح في الخاتمة
بانه اذا دخل على غير زال واخواتها من افعال هذا الباب فان كان المنفي هو
الخبر فاذا قلت ما كان زيد قائما فالمنفي القيام **قوله** وانما اراد التشبيه
الخ متفرع على محذوف والتقدير وليس مراده ما ذكر وانما اراد الخ **قوله** لما سبق
عرفت من الخلاف اي خلاف الكوفيين وابن كيسان **قوله** ومنع خبر ليس الخ
اصطفى محل الخلاف في غير الاستثنائية اما هي فلا يتقدم عليها الخبر اجماعا
لانها حينئذ بمنزلة الا ومثلها لا يكون في الاستثنا وان كان قبل ذلك يجوز

تقدم

تقدم الخبر عليه اجماعا فقد علم من التقييد بليس ان كان واضحى واصبح وظل
وبات وصار وامسى يجوز تقدم الخبر عليها ما لم يرفع ظاهرا نحو كان زيد
كريما ابوه فيمتنع تقدم الخبر وحده على كان للفصل بينه وبين معموله
باجنبي ما تقدمه مع معموله فالظاهر انه لا مانع منه ووقع خلاف
في جواز تقدم الخبر اذا كان جملة اسمية والصحيح الجواز **قوله** وتشبيهها
بما النافية لا يصح تعليلا لمنع التقديم عند الكوفيين لما سبق من انهم يجوزون
التقديم على ما النافية واجيب بان ما ذكر من التعليلين موزع فالاول للمنع
عند الكوفيين والثاني للمنع عند البصريين غيرهم ممن ذكر معهم وهو
المبرد ومن معه **قوله** الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم نفي للحجة
منه اذ يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول يؤذن
بجواز تقديم العامل اي غالبا كما سبق فلا يرد نحو زيدا لن اضرب **قوله** وقد علم مما
واجيب بان معمول الخبر الخ اجيب ايضا بان يوم ياتيهم معمول لمحذوف
تقديره الا يعرفون يوم ياتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤكدة
او مستانفة وبان يوم في محل رفع بالابتداء وبني على الفتح لاضافته الى
ياتيهم وليس مصروفا عنهم خبره ولا يجوز ان يكون الظرف متعلقا بليس
لانهم احتجوا بان كان عن جواز تعلق الظرف والمجرور به لضعفه بالنقصان
قال الناظم والحق الجواز لانه لا مانع منه اذ هي تدل على الحدث عند المحققين
ويدل له قول الرضي انه لا مانع من تعلق يوم في الاية بليس تامل **قوله** وايضا
فان عسى الخ ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة وانما هو في قوة
تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فهو معطوف على قوله لضعفها
قوله مع عدم الاختلاف في تعليقها يرده ما تقدم في شرح قوله فتا فعلت
من ان بعض الكوفيين زعم حرفية عسى **قوله** كما عرفنا اي من قوله وليس

في محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبرا مضافا الى ليس لكان في محل جر تامل
قوله وهو ممنوع لكراهتهم ذلك ولانه يلزم عليه حذف في سائر الوقت وهو
ممنوع لا سيما في الحشو كما يعلم من فنه قوله اي يستغني بمرفوعه الخ اشار
به ان الرفع في كلامه لمصدر بمعنى المفعول ويحتمل ان يكون على تقدير مضاف
اي ذي رفع وان يكون على ظاهره مبالغة وكلامه صادق بنحو كان بمعنى كفل
وغزل لاستغناء الفعل المتعدي لفاعله وعدم توقفه على المفعول قوله اي ما سوى
المكتفي بمرفوعه الخ والنقصان عدم الاستغناء بالمرفوع وقيل معنى نقصانها
تجردها عن الحدث وتمامها دلالتها على الحدث والزمان قال بعض المحققين
والحق انها مجردة عن الحدث المقيد الذي يقوم بالفاعل ويقع على المفعول
لدلالة خبرها عليه ولا ينافي انها دالة على مطلق الحدث حتى ليس موجودها
الاسما واستدل المصنف لدلالتها عليه بعشرة اوجه منها انها يستعمل
منها الامر وهو لطلب الحدث واسم فاعل وهو يدل على ذات متصفة بحدث
وتمامها دم واعلم انه اذا قيل لاضربنه كاينا ما كان فقد ذهب بعض
المعربين الى انها تامة في الموضعين وما مصدرية فاعل اي كاينا كونه وذهب
بعض اخر الى انها ناقصة في الموضعين وفي كاينا ضمير هو الاسم وما
موصولة خبر وخبر كان محذوف تقديره اياه وتقدير الكلام حينئذ
لاضربنه كاينا الذي كان اياه واجاز بعضهم ان تكون ما نكرة خبر كاينا
وكان صفة لها والتقدير لاضربنه كاينا شيئا كان اي وجد والمراد على
اي صفة كان من غير نظر الى حال دون حال اي دام المعنى قوله بحال اي في
ساير الاحوال لانه نكرة في سياق النفي فتعم قوله اي حدث اعلم ان كان التا
مة بمعنى ثبت وثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنها بحدث او قدر
نحو ما شاء الله كان وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة اي حضر وذهب
الراغب الى انها في الاية ناقصة اي وان كان ذو عسرة غريما لكم محذوف

لكلالة

لكلالة الكلام عليه عليهم قال وهذا اجود لان كان التامة انما تتعلق الا
بالاحداث دون الاشخاص غالبا نحو قولك كان الخروج قوله وبات وباتت
له ليلة الخ قال الفارضي فبات الاولى تامة ومقتضاه ان الثانية ناقصة بمعنى
صار له وصارت له ليلة فله خبر مقدم وليلة اسمها والعاير بالعين المهملة
اسم فاعل من العور بسكون الواو وهو القذى في العين نكرة مع له وقيل الرمد فما
لا رمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني اي كليلة الشيخ
ذي الطرف الموصوف بما ذكر وقيل العاير اسم عين وهو القذى قوله اذا الليلة
الشهباء اي جليدها صدره من قصيدة لبني حسن القرمي والشهباء التي
لا غيم فيها والجليد البرد الشديد قوله تضطره اليه من ذلك قوله تعالى فصرهن   بمعنى
اليك اي ضمهن اليك قوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص يقال انفك يقال فككت
يد الاسير فانفك اي خلص وفككت فص الخاتم فانفك اي انفصل وهما متقا
ربان واما برح الخفا فمعناه ذهب او ظهر في الصحاح برح الخفا اي ظهر الامر
كانه ذهب الستر وزال قوله للاحتراز عن ماض بني بل مبني على الفتح وهو
مواز بل ليس مضارعا لزال الناقصة اما على ما حكاه الكسائي والفراء من
انه مضارعها وانهم يقولون لا ازيل افعل كذا فكان يقال لزال لا بمعنى ماز ولا
بمعنى انتقل فتحي قوله متعد اي الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين لانه
من باب ضرب يضرب قوله قاصر اي وزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب
نصر ينصر قوله ولا يلي العامل الخ اي لما فيه من الفصل بين العامل الضعيف ومعموله
بغير الظرف ويفهم منه جواز نحو زيدا كان طعامك اكلا لعدم الفصل لان الاسم
مستتر وهو سابق على معمول الخبر فليس صرح به ولا يختص ما ذكر بهذا الباب
فلو قيل جاءهم وابيض بالرفع زيدا لم يجز لان سبب المنع كما يفهم من فحوى كلامهم
ايلاء العامل معمول غيره وذلك لا يختص بكان وبابها قوله سواء تقدم الخبر
على الاسم او تقدم المعمول على الخبر كما مثل لهما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز

اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وانفسهم
كانوا يظلمون واعلم ان نحو كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه اربع وعشرون
صورة حاصلة من ضرب ستة في اربعة لان التركيب مشتمل على اربعة الفاظ
وفي تقديم كل واحد منها ستة اوجه حاصلة من التقاليب في الالفاظ الثلاثة
بعده مثلا اذا قدمت كان فان زيد بعدها زيد فاما ان يتقدم الخبر او معموله
وان ذكر بعدها فاما ان يتقدم الاسم او المعمول وان ذكر بعدها طعامك فاما ان
يتقدم الاسم او الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك
زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يوخذ من كلام
الناظم قوله واجاز الكوفيون مطلقا هذا ابعاد رما نقله بعضهم عن الكوفيين
من منع كان طعامك آكلا زيد لعود الضمير من آكلا على زيد وهو متاخر في اللفظ
وهو يقتضي انهم لا يجيزون كان فيها زيد وذلك غريب قوله تمسكا بقوله
قنافذ هداجون الخ قاله جرير يهجو قوما بالفجور والخيانة وشبههم
بالقنافذ في مشيهم ليلا والقنفذ يضرب به المثل في السرى فيقال هو اسرى
من قنفذ وهداجون جمع هداج بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ
والباء في بما للسببية ووجه التمسك منه ان اياهم معمول عود وعود خبر
كان بعده وليس معمول خبرها وليس ظرفا وانت خبير بان الاستعارة مصرحة
لذكر المشبه به فما في التصريح من انها مكنية سبق قلم قوله او اضمار اسم
مرادا به الشان وحينئذ فالعائد محذوف اي عودهم به قوله فعطية مبتدا
ابو عودا خبره واياهم معمول الخبر كما تقدم ووجهه انه يلزم تقديم معمول
الخبر الفعلي على المبتدا مع ان الخبر لا يتقدم حتى على راي البصريين واجيب بانهم
اجازوا مثل ذلك كما علم مما سبق في بيان ان المانع من تقديم الخبر وهو
حصول اللبس غير موجود عند تقديم المعمول كما يظهر بالتامل قوله وهذا
التاويل اي دعوى الضرورة قوله متعين مع قوله بانت الخ اي لانه لا يجوز دعوى

ولا اضمار

ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر
عنه بمفرد وحمل بالبناء للمجهول بمعنى قدر فاعل في التصريح ولا يتعين دعوى الضرورة
لجواز ان يكون فراد منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف وفيه سالبة
لك قال بعضهم ومثله يقال في البيت الثاني وقول الشارح لظهور نصب الخبر علة
لكون دعوى الضرورة متعينا في كل من البيتين ثم فيه ما ذكر عن صاحب التصريح
فلا تغفل وفيه انه لو كان كذلك لقال عقب التحكم الا ان يدعى انه من باب الاكتفاء
قوله او حي فاجل ومانعة خلو تجوز الجمع اذ يجوز ان يقال كان عندك في الدار
زيد جالسا او جالسا زيد قوله ومضمر الشان الخ بيانه ان الصحيح في ان كان الشان
ناقصة وهو المشهور وذهب بعضهم الى انها تامة فاعلها الضمير اي
وقع الشان ثم فسر الشان بالجملة قال بعض المحققين والاول اولى لانه لم يثبت في
كلام العرب ضمير شان الا وهو مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم
ان واول مفعولي ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم قوله كما تقدم بيانه
اي كوهم الجواز الذي تقدم الخ قوله في رواية تلقى بالتاء المثناة الخ انما قيد بذلك لانه
لا يتوهم الجواز مع استتار امتناعه ووجهه بحسب الظاهر لجواز تقديم المعمول مع
تقديم الخبر الا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها وكل السوء
معمول تلقى لانه على رواية يلقى بالياء اخر الحروف يتعين ان يكون المساكين فاعل يلقى
والا لقال يلقون وحينئذ فاسم ليس ضمير الشان وجوبا وجملة يلقى المساكين كل
السوء خبرها فلا يتوهم الجواز ولا حجة عليه قاله حميد ابن ثور الارقط وكان
احد البخلاء المشهورين في العرب يهجو اضيافا نزلوا به وقدم لهم تمرا وقبله لامي
حيا بوجوه القوم اذ نزلوا كانهم اذ اناخوها الشياطين والمعرس على صيغة اسم
المفعول موضع النزول اخر الليل والمراد به هنا الموضع الذي اناخوا فيه فلما اصبحوا
وراى كثرة التمر انشد هذه القصيدة وانشادها الى كثرة اكلهم قوله حينئذ امكن
تقدير اي بان كان فيه ضمير الشان جملة والا فلا يصح قوله وقد تزاد كان بشرط

بذلك الوزن كان اجريتا مجرى الادوات في استعمالها زايدة كما اجريتا مجرى ها في
الدخول على الجمل الاسمية والتقليل المستفاد منه بالنسبة الى عدم زيادتها
ولا ينافي كثرة تطاير نفسها ولا دلالة لها حينئذ على اكثر من الزمان اتفاقا واختلفوا
في عملها في المرفوع فقيل الهاء مرفوع وقيل لا مرفوع لها وقيل انها رافعة لضمير
مصدر ها ابن الكون قوله العليا بضم العين مقصورة او بفتحها ممدودة فقصرت
للضرورة تانيث الاعلى صفة للجنة او للمحل وهو الظاهر قوله وجعل منه سيبويه
الخ هو مذهب الخليل وذهب الدماميني الى انها في البيت ناقصة والضمير المتصل
اسمها ولنا خبرها مقدم قوله لكونها رافعة للضمير الخ والزايدة لا تعمل شيئا
عند الجمهور وليست كان زايدة بل هي الناقصة وهو مذهب المبرد واكثر
النحويين قال الرضي وهو اولى لا فادتها معنى وعملها لفظا وكلامه صريح
في ان المحكوم عليه بالزيادة مجموع كانوا وقال الفارسي الواو تاكيد للمستتر
في لنا وكان غير عاملة وقال ابن جني واقعة موقع المنفصل مبتدا خبره لنا لكن
لما اتصلت بكان اعطي اللفظ حقه فاتصلت به قوله وليس ذلك مانعا الخ رد
للرد اي ان كان في البيت زايدة وما قال سيبويه والخليل لا يمنع من زيادتها كونها
رافعة للضمير قوله في لجة اي شدة فقيه استعارة تصريحية قوله ولستا سي
بالشباب اي تلبستا بالاحوال والصفات الدالة على النسبة ففيه استعارة
تصريحية تبعية في لبستا او اصلية في سربال تذكر قوله نعم شذت فيه ... الخ
اشارة الى ان زيادتها فيما تقدم قياسية وبه صرح الدماميني وموقع
الاستدراك قول الناظم قد تزاد فانه يوهم ان زيادتها في المتنو اتفاقا سمية
فتدبر قوله سراة الخ السراة جمع سري وهو الشريف وتسامي اصله تتسامى
حذفت احدى التاءين المسومة التي جعل عليها سمة اي علامة والسلهبة التي
لا تمنع في المرعى بل تترك لتمشي حيث شاءت وفي نسخة المطهمة الطابا وهي
المتناسبة الاعضاء القوية قوله انت تكون ماجد نبيل الخ الماجد من المجد وهو

الشرف

الشرف وهو النبيل وقيل من النبل بالضم والنبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر للضمير
المنفصل وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب ونبيل فعيل بمعنى مفعول اي
مبلول له ويحتمل ان يكون بمعنى فاعل قوله لا تزاد في غيره اي الاول والاخير لان الاول يعتني
بشانه والاخر محط الفايدة وذلك ينافي الزيادة قوله خلافا للعلم الخ قد يقال
يوجه من مذهبه جواز الفاظ اخر او يمكن الفرق بان ظن باقية على معناها
وهي محتاج اليها بخلاف كان فانها لا تدل على الحدث حينئذ بل لا تدل على الزمن
ايضا كما ذهب اليه الرضي وان كان المشهور خلافه قوله ما اصبح ابردها
الخ الضمير في الاول والثاني راجع للدنيا قوله عدو عينيك الخ مبتدا خبره مس
مشغول والمقصود بذلك الدعا عليه بعشق شخص مشغول بعشق غيره
والشاني الباغض قوله اعاذل قولي الخ الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم واوبي
من التاويب من التناوب وهو السير جميع وكثيرا مفعول ثان لادري قوله اما وحدها فذكرها فيه الا
فتصار على الخبر في قوله ويبقون الخبر وذلك كقوله ان مان قومي الجماعة كالذي
لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ان كان قومي مع الجماعة قوله
وهو الكثير اي لان الفعل مرفوعه كالشيء الواحد قوله وبعد ان اي سواء كان
تنوبعيه وهو الغالب او غيرها كقوله انطلق حقوا ان منهم جاء احنا قوله ولو
كان عليه ان يقول التي ما بعدها مندرج فيما قبلها وغاية له كا يتنبي دجابة ولو
لها او لا يجوز الاحتسب ولو تمرا وانما كثر حذفها بعد ان ولو لانها امر الادوات
الطالبة للفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بهما لان ان ام ادوات
الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم مما
يتسعون في الامهات ما لم يتسعوا في غيرها قوله من لك المرجى يعمله
الخ لفظ الحديث الناس مجزيون باعمالهم الخ قوله قد قيل الخ تمامه فما اعتذارك
من قول اذا قيلا قوله حدبتا على حدب بكسر الدال اي عطف ورقت وضبة
بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة او بروضة بكسر الضاد وتشديد

الموحدة النون والشاهد في الشطر الاخير والتقدير ان كنت ظالما وان كنت مظلوما
قوله اي ان كان عمله خيرا الخ انما لم يقدر كان التامة ويستغني عن تقدير الخبر لان تقدير
الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فرجح رد المحتمل الى ما لا احتمال
فيه ولان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف قوله
وهذا الرابع اضعفها التفضيل ليس على بابه وكذا يقال في ارجحها ووجه الضعف
ان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير
مطرد قوله والاول ارجحها اي لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد
فاء الجواب الجزاء وكلاهما كثير مطرد قوله وما بينهما متوسطان اي بين القوة والضعف
لان فيهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي
رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا قوله ومنه الضمير عائد على
ذلك من قوله من ذلك مع ان الخ قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمرا استغنيت منه
ان الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة قوله من لد شولا فالى اتلائها
لد اصله لدن حذفت نونه وشولا مصدر شالت الناقة بذنبها اي رفعته
للضراب وهو هنا بالوقف جمع شائلة على غير قياس واتلائها مصدر اتلت الناقة
اذا تلاها ولدها اي تبعها اي من زمن كونها شائلة الى زمن تبعية ولدها لها
قوله من لد ان كانت شولا كان الاولى بل الصواب لو كانت شولا لان الموصول
الحرفي لا يحذف قوله تعويضا عنها الخ انما سكتنا عن الحذف لانه لازم للتعويض
وكان الظاهر ترك التعبير بان تكتب لانه انما يعبر به في الامور الخارجة عن القياس
وليس تعويضا حذفا عن فعل مخالفا للقياس لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في
نحو يومئذ قياسا فهذا اولى قوله ويمتنع في كان اي وحدها اذ لا يجوز حذفها
معا كما صرح به الفارضي قوله وجوبا اي عند الجمهور واجاز المبرد ان يقال
اما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا مع ضمير المخاطب واجاز
سيبويه اما زيد ذاهبا على تقدير ان كان زيد ذاهبا قوله يمثل الخ الكاف زائدة

ومن

ومثل خبر لمبتدا محذوف مضاف لقول محذوف واما انت اصله ان كنت حذفت
كان وبقي اسمها فانفصل ثم زيدت ما عوضا عن كان ثم ادغمت النون في الميم تقاربا
مخرجيهما واصل التركيب لان كنت برا فقدمت من العلة على المعلول للاختصاص
او الاهتمام ثم حذفت لام العلة لان حذفها مع ان مطرد ثم حذفت كان للاختصار
وزيدت ما عوضا عنها قوله فان مصدرية اي على راي البصريين وعند
البصريون ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها
لانهم يجوزون فتح همزة ان الشرطية قوله وانت اسمها وبرا خبرها ووجوب
الفاء وسيأتي ان يكون العامل في الجزء ما قبل الا انها لما ثبتت في اللفظ في العمل قوله
ثم حذفت كان وحسن حذفها ان ان لا يقع بعدها مبتدا فكان بمنزلة فعل
محذوف لحصول ما يدل عليه فان قلت فيه حذف الصلة قلت قد يحذف
نحو ما ازجر مكانه اي ما ثبت ابادة بشر قوله ابا خراشة الخ منادى وهو
ومتعلق الجار محذوف لفهمه من المقام والتقدير ان كنت ذا نفر فقومي لم
والضبع بضم الباء الموحدة السنين المجدبة تشبيها بالوحش العدوي
قوله حذفت كان مع معموليها هذا اشارة الى موضع ثان حذفت فيه كان وحدها
وهو قليل بالنسبة الى ما جعله ابن مالك من حذف كان مع اسمها الجزء الا من
الخبر ثانيه لا حظي لمبتغا بغضه قوله ولا نافية للمهمل اي وجواب الشرط
محذوف ودل على ما قبله عليه والتقدير فافعله لا حاجة الى هذا التكلف
لان الظاهر ان ما الحقه مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر
ولا ينفيها هو الشرط فاما اداة شرط مؤكدة نظيرها ما قبل جزء والنفي
الفعل محذوف والجواب لما مر والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره اباده السم
نون ثبتي قوله امر غفت الاوضاع الخ ام عمنا الحصين والثلثة بضم الثاء
المثلثة القطعة من الغنم ومنه ثلة من الاولين ويجوز فتح التاء والشاهد في
اما لا قوله ومن مضارع الخ متعلق بتحذف والحاصل ان شرط حذف النون

سبعة ان يكون الحذف وبا منه مضارعا وان لا يكون مرفوعا ولا منصوبا وقد خطا
نحث قوله منجزم وان يكون الجزم بالسكون وان لا يتصل به ضمير نصب وان يليه
متحرك وان يكون ذلك وصلا لا وقفا قوله تحذف نون الخ لكثرة الاستعمال ده
وشبهها بحرف العلة قوله بخلاف نحو من تكون الخ خرج وما بعده بقيد
الجزم وقوله وتكونوا الخ خرج بقيد السكون وقوله ان يكنه خرج بقيد لم يتصل
به ضمير نصبا وقوله لم يكن الله ليغفر لهم خرج بقيد وقد وليه متحرك
قوله فان لم تك المراة الخ المراة بكسر الميم وسكون الراء ومد الهمزة الفاروية ده
والوسامة الحسن والضيغم الاسد كانه نظر وجهه فلم ير حسنا فتسلى
بانه يشبه الضيغم وهو الاسد قوله اذ لا ضرورة الخ هذا مبني على مذهبه
من ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة وتقدم في الموصول رده وان مذهب
القوم ان الضرورة ما وقع في الشعر مطلقا قوله وقد قرئ شاذا هذه القراءة نحو
بية الصرو بونسلا ان القراءة الشاذة كخبر الواحد قوله لم يجز ان تقترن بالا لاخراج
الكلمة عن اصل وضعها وهو الاختصاص بالنفي ومثل ذلك قولك ما كان مثلك احدا
او عي بها او ديارا فلا يجوز اقتران الخبر بالا لما علمت قوله في كل ما ذكر اي فان النفي هو
الخبر وقد انه اذا قصد الايجاب في ان الخبر بالا وفي انه اذا كان الخبر مثلا المنفي لم يجز ان
يقترن بالا قوله ينفيها ايجاب اي من حيث المعنى لما علمت من ان نفي النفي
ايجاب قوله فلا يقترن خبرها بالا لان الاستثناء حينئذ يكون مفرغا وهو لا يجوز
في الموجب الا في الفضلات كما سياتي في محله بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا
يجوز ما زال زيد الا قائما لانه استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام قوله
حراجيج ما تنفك الخ الحراجيج جمع حرجوج وهي الناقة السمينة او الشديدة او الضامرة
والمراد بالخسف حبسها من غير علف يعني انها تلازم معدة للسير فلا ترسل من اجل
ذلك الى المرعى قال المرادي واو بمعنى الى ان تبعه لشارح وسكنت اليا للضرورة قال
الدماميني واحسن منه جعلها عاطفة على مناخة فانه يوهم اقتران خبر

زال

زال واخواتها بالا فيجب تاويله وقد اوله الشارح بوجهين الاول ان تنفك تامة بمعنى
تنفصل وحينئذ فمعناها الثبوت وقد دخل عليها نافي فدخول الا حينئذ في خبر
النفي على ما جاء في الاراكبا الثاني ان تنفك ناقصة خبرها على الخسف ومناخة
حال فلم تدخل الا على الخبر وانما دخلت على الحال وهو فضلة والاستثناء المفرغ
يقع في الفضلات في غير الايجاب ولا عمدة ورد فيه كما قاله الرضي وارد على الوجه
الثاني ان فيه ضعفا سوا جعل عامل الحال تنفك او على الخسف اما على الاول فوقوع
الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وان كان المستثنى فضلة كالحال الثاني ان ما قبل
الا عند البصريين لا يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه
واما على الثاني فمن ثلاثة اوجه الاول وقوع الاستثناء المفرغ في الاثبات
وفيه ما علمت الثاني تاخر عامل الحال وهو ظرف الثالث تقدم المستثنى في
الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون قوله فصل في ما ولا ولات
وان المشبهات بليس قوله انما اشبهت هذه الخ اشار به الى ان عمل
هذه الحروف بطريق القياس على ليس لجامع المشابهة في المعنى واورد عليه
ان هذا قياس في اللغة وهو ممتنع واجيب بان المثبت للحكم الاستقراء فهذا مفعو
له ومفعوله سلمنا فلا نسلم ان القياس في اللغة يمتنع مطلقا وانما يمتنع في الهذ (ومفعو)
لولا ثمرة في الاحكام افادة ذكره ما على ان المشابهة المذكورة انما تصلح جامعا
ان لو كان الحكم وهو العمل لاجلها وليس كذلك بدليل اعمال ليس مع انتقاض نفيها
تاما قوله اعملت ما اي عند البصريين واما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها
مبتدا والمنصوب خبره ونصبه بنزع الخافض قوله واهملها بنو تميم بلغتهم
قرا ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع قوله
شروط اي ستة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة ورابعا ضمنا في قوله وسبق
حرف جر الخ فانه تضمن اشتراط عملها ان لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها
والخامس الا تنكر ما والسادس ان لا يبدل من خبرها موجب وانما سكت الناظم عنها

لأن الأول داخل في الثاني مبني على وجه ضعيف قال الشاطبي ولا تهمل ما إلا بهذه الشرو
وطا فقال فليس فإنها تعمل وإن شرطا منها واورد عليه سم أن لا تلي ليس
كما اعترف به بعد ذلك وقول ك زيادة انه يشترط في عمل ليس أيضا أن لا تقترن
بإن فغير ظاهر إذ لا يشترط عدم النفي إلا إذا كان جائز الاستعمال في الجملة وأن
تستعمل مع ما في الجملة فاشترط في عملها عدم زوال ما ليس فلا تستعمل معها
إن أصلا فلا معنى لاشتراط عدم اقترانها بها في العمل قوله مع بقا النفي عبارة التوضيح
أن لا ينتقض نفي خبرها وفيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها ووجهه
ظاهر لأنه غير معمول لها فلا يحتاج لبقا نفيها بالنظر إليه قوله أي علم يعني من
باب المبتدا والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر التأخر قوله بني
غدانة الخ بنو غدانة بضم الغين المعجمة حي من بني يربوع والصريف الفضة
والشاهد في قوله ما أن أنتم ذهب بالرفع فإنه أهمل ما لاقترانها بأن بعدها
عن شبه ليس حيث إن ليس لا تقع بعدها كما تقدم وقيل لضعفها عن تخطي
إن قوله بتخريجه على أن إن نافية الخ هذا بعيد أن تأكيد ما بإن النافية لا يبطل
عملها وهو كذلك وبالأولى تأكيدها بما الخ نحو ما زيد قائما وهو النحو الذي ما
إفادة المص في شرح التسهيل قوله وكذا إذا انتقض النفي بإلا يعني أنه إذا
انتقض النفي بغير إلا لم يؤثر وهو كذلك فيجب النصب عند الجميع نحو
قولك ما زيد غير قائم قوله منجنونا هو الدولاب الذي يسقى عليه الماء وهم
دالة ما كنت من فتنها قوله وهو أمر مؤول الخ بجعله من باب ما زيد إلا سيرا
والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب جـا
معذبا بالتعذيبا واسم المفعول بمعنى المصدر وعلى هذا فالمراد بالدهر نفس
الفلك مجازا لأن حقيقته يكون اسم عين لا يصح اتصافه بالدوران قوله وقيل
غلط الخ فيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله
سيبويه إفادة في التصريح وفيه أن الحق وفاء أنه لا ينطق باللحن لا بغير لغته

ولا مانع

فلا مانع من ذلك وعلى كل فلا يتم هذا القيل قوله وقيل معمول الخبر يجعل ظرفا أو سنة
مثل الموالمبهم سببا في بنائه على الفتح أو يجعله منصوبا على الحال والخبر
محذوف وإن ما في الوجود بشر مثلهم قال الشرح في شرح التوضيح وعلى هذا فما
غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال وكان وجهه أنها ضعيفة فلا
تعمل تقوى على منع الفصل لا سيما بالأجنبي قوله وفاقا لسيبويه الخ رد بأن
المنصوص عن سيبويه تشبيه ما بأن في امتناع تقدم الخبر والمجوز إنما
هو الجرمي قوله لما اقتضى إطلاقه الخ أورد عليه أنه أطلق أولا وقيد ثانيا
بقوله وسبق حرف جر الخ وظاهره التسوية بين الخبر ومعموله والمثال لا
يخصص ولا يعمل بالمطلق فقط بمقتضى الإطلاق مع التقييد بل يحمل المطلق على
المقيد كما هو القاعدة وأجاب بعض المتأخرين بأن شأن الناظم وعادته
التخصيص بالمثال فيحمل كلامه على عادته كما فعل الشارح طرح اللبا أو ليجوز
جاريا على مذهب الجمهور قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور وقياس
ما ذكره في معمول الخبر والأولى أن يفرق بأن الخبر عمدة ومعموله فضلة ويتو
سع في الفضلات ما لا يتوسع في العمد إفادة زكريا قوله وسبق حرف جر
الخ أشار به إلى شرط رابع لعملها كما تقدم وهو أن لا يتقدم معمول الخبر
إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل ومنه يفهم
يؤخذ منع تقديم معمول الخبر على الخبر بنفسه ومنع تقديمه ومنع تقديم
معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما
للزوم الفصل بينها وبين معمولها بالأجنبي قوله مضاف إلى الفاعل أي
ومفعوله محذوف وقدره الشارح بقوله مدخولي ما أي اسمها وخبرها
ويدفع بذلك المقدر إيهام أن المراد سبق ذلك على ما مع امتناعه لأن ما لها
الصدارة كما تقدم قوله والمراد أنه يجوز الخ إنما قال والمراد لأن كلام الناظم كما
يحتمل ذلك يحتمل سبقه نفس الخبر وليس مرادا قوله بأهبة حزم لذ الخ

الاهية التهور والحزم ضبط الامر قوله وان كنت امنا عطف على محذوف
اي ان لم تكن امنا وان كنت امنا والشاهد في الشطر الثاني فانه قدم معمول
الخبر وهو لدي جنب لكونه ظرفا قوله بطل العمل الخ ان تقدم على الاسم وان
تقدم على الخبر فقط فالظاهر عدم البطلان قياسا على ما سياتي من ان
يجوز تقديم معمول خبرها عليه اذا كان غير ظرف ومجرور الا ان يفرق بان ان اقوى
في العمل من ما فتدبر قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ يقال تعرفت ما عند زيد اي تطلبته
حتى عرفته والمنازل منصوب بنزع الخافض اي في المنازل والشاهد في قوله
وما كل من وافى الخ على رواية نصب كل واما على رواية الرفع فكل اسمها وانا
عارف خبرها والعائد محذوف اي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ قوله من
بعد خبر منصوب اي او مجرور بالباء قوله ولا يجوز نصبه اي على الجمهور
واما على راي يونس وهو ان بقاء النفي ليس شرطا في عملها فالظاهر جواز
النصب قوله لانه موجب اي على مذهب الجمهور وذهب المبرد الى ان بل
ناقلة للنفي من الاول الى الثاني وحينئذ فيجوز النصب لانه منفي قوله جاز
الرفع والنصب الاول اتباعا للمحل والثاني اتباعا للفظ وفيه ان الرفع منسوخ
ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز ولذا قال السيوطي ولا قاعدة على اظهار
هو قوله قد عرفت اي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر قوله مجازا اي عند قصد
المشابهة الصورية كقولك هذه فرس لصورة فرس منقوشة على جدار قوله
وليس اي غير الاستثنائية فلا يقال قاموا ليس زيدا لانه يحصل بها كمصحوب الا
فكما لا يقال ما زيد الا بقائم لا يقال قاموا ليس بزيد قوله جر الباء زائدة الخبر اي
بشرط ان لا ينتقض نفيها بالا فلا يجوز ليس زيد الا بخارج وبشرط ان يقبل الخبر
الايجاب فلا يجوز ليس مثلك باحد ومثل الخبر الاسم اذا وقع في موضع الخبر
كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب
ببعض الذي في يديه وانما زيدت الباء في الخبر لدفع توهم الاثبات عند البعض بين لان السامع

قد لا يسمع

قد لا يسمع اول الكلام ولتاكيد النفي عند الكوفيين فالمراد ليس زيد بقائم رد لان زيد القائم
بالباء بمنزلة اللام قوله ونفي كان من اضافة الصفة للموصوف اي كان المنفية قوله
وبقية النواسخ عطف على كان فالنفي مسلط عليها قوله وكن لي شفيعا الخ قائله
سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذي يكون في شق
النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق اي اغناء ما وقوله عن سواد
بن قارب من وضع الظاهر موضع الضمير والاصل عني قوله اذا اشجع القوم من
الشجع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل قوله لم يجد نبي بفقده اي لم
يجد نبي ضعيفا ولا متاخرا ومجرور الباء مفعول ثان ليجد قوله يقول الخ اقلولى الخ
قال في اليواقيت المقلولي المتجافي المستوفز وفي التهذيب عن ابي عمرو كان اذا سجد اقلولى قال
الفراء وهو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وانشد لما رأتني خاليا مقلوليا اي
متجافيا عن النساء ويطلق ايضا على الراكب على الشيء العالي ومنه ما هنا اي والمراد
اذا ارتفع على الاتان وافردت اي لصقت بالارض وسكنت وقوله الاهل الخ مقول
القول وفيه الشاهد حيث زيدت الباء بعد الاستفهام وفيه ان ذلك غير مناسب
اذ الكلام في زيادة الباء في خبر الناسخ قوله وندى اي فلا جدا وقوله كخبر ان الخ دخل
تحت الكاف الحال اذا كانت منفية نحو ما جاءني زيد براكب قوله فان تنأ عنها الخ
قبله خليلي مرا بي على ام جندب لتقضي حاجات الفؤاد المعذب الحقبة المدة
ولا من قوله لا تلاقها عاطفة على قول من لا يشترط في معطوفها الافراد وما
وما بعدها مجزوم عطفا على فعل الشرط او بدل من تنأ بعمل بعدا وعطف بيان
قوله لو فعلت معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف والتقدير
لو فعلته اصبت قوله وانما دخلت في خبر ان الخ جواب عما يقال كيف يدعي
نفيه وما ذكر موجود وقوعه في القرآن [illegible] عن مثل هذا القادر
وحاصل الجواب ان دخولها فيها [illegible] لانه [illegible] المعنى الخبر
ليس مثلا فالمعنى [illegible] انه يرجع الى خبر المنفي [illegible]

لم يكن بعيدا أولم يعلموا أن الله بقادر لأن أبا حيان عليه الخ وكان الأولى أن يقول إلى معمول
الناسخ المنفي لأن مفعولا بها لم يقل أحد إنه خبرها لكن يرد ثم لا ينبغي أن الباء لم تدخل على
معمول الفعل المنفي وإنما دخلت على جزء معموله لأن زوما دخلت عليه في موضع
مفعولين بل لا إلا أن يقال مراده أنه معمول بحسب المعنى كما يدل عليه قوله والمعنى
أولم يعلموا أن الله بقادر قوله في خبر ما الإضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية
للتميمية لأنها لا خبر لها إذ الخبر الواقع خبر ما قوله تبعه على ذلك الزمخشري
أي زعما منهما أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك بل المقتضي لذلك
نفيه قوله وهو موجود في أشعارهم أي كقول الفرزدق لعمرك ما معن بتارك
حقه قوله يدخول أن تقييده بذلك يقتضي أن التي بطل عملها بتقدم الخبر لا تزاد
الباء بعدها وليس كذلك نعم التي بطل عملها بانتقاض النفي بإلا لا تزاد الباء بعدها
كما تقدم قوله لا خبر تقديم بعده الفارمنع أبو علي ذلك فجعل الباء ظرفية لا زائدة و
والخبر الجار والمجرور وأفاد زكريا قال الخ ما معناه مع هذا الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال
به على المطلوب ورد بأن هذا الاحتمال خلاف الظاهر فدعوى ظهوره مجرد دعوى
لا دليل عليها قوله في النكرات متعلق بأعملت ولا نائبا فاعله وكليس حال
من لا ووجه اختصاصها بالنكرات أنها لنفي الجنس بين مجاز والوحدة بين جوحية ونحو
منها بالنكرات أنسب ولا يرد على ما ذكر ما وقع في أمثلة سيبويه ما زيد إلا جبانا
ولا أخوه قاعدا لأن لا لا عمل لها بل هي زائدة مؤكدة للنفي المستفاد من ما والاسمان بعدها
كانا بعدها معمولين لما قوله بشرط بقاء النفي والتنكير أي وبشرط أن لا
يفصل بينها وبين مرفوعها بغير معمول الخبر الظرف والجار والمجرور كما هو ما قوله
تعز فلا شيء الخ تعز بمعنى تصبر والوزر الملجأ والواقي الحافظ والشاهد في الشطر الثاني
وقيل لا شاهد في الأول لاحتمال أن يكون قوله على الأرض خبرا وباقيا حالا قوله وحلت
سواد القلب الخ قبله بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي
في فؤادي. سواد القلب حبته السوداء وباغيا أي طالبا ومتراخيا

قوله

قوله أن يجعل نائب موضع فعل أي على النيابة عن الفاعل قوله تقديره لا أرى باغيا أي لا
أبصر فأرى من رأى البصرية إذ لو كانت من العلمية لكان باغيا مفعولا ثانيا وانظر لم
جعلها بصرية ولم يجعلها علمية مع أنه الظاهر والأنسب بالمعنى قوله والفعل
المفرد بعدها إنما قدره لأن الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ واجب التأخير
دفعا للبس بالفاعل كما تقدم قوله من باب الاستغنا بالمعمول الخ أي من باب
سد الحال مسد الخبر كما يدل عليه ما بعده فلا يعترض عليه بأن الاحتمال السابق
فيه الاستغنا بالمعمول عن العامل وهو فعله المحذوف قوله اقتضى كلامه
الخ أي حيث شبهه بليس في العمل وقال بعد ذلك وقد تلي لات الخ فإنه يقتضي
كثرة ما قبله قوله بل عملها عمل ليس قليل أي نقصا منفيا بمعناها إلا أن ليس
لنفي الحال ولا للنفي مطلقا وما قيل من الدلالة على نفي الحال وقيده في شرح القطر
عمل لا ما بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي لكن رده بقول
التسهيل وتلحق بها إن النافية قليلا ولا كثيرا يكن قوله عن غير أنها أي الحربي وقوله
فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف والتقدير فلا أصدقه لأني ابن قيس الخ قوله
وقد تلي لات الخ تلي من ولي الشيء يليه ولاية إذا تولاه والمراد أن لات يكون لها ولاية
على هذه العمل أعني عمل ليس وذكر الناظم من شروط إعمالها شرطين أن يكون معمولاها
اسمي زمان وأن يحذف أحدهما وزاد على ذلك النفي وطا التقديم في ما عدا
الشرط الأول لأن لا تزاد بعدها أصلا فلا معنى لاشتراطه وقد للتحقيق والنسبة
للات فلا ينافي قول التوضيح وعملها إجماعا من العرب وهذا مبني على جواز استعمال
المشترك في معنييه أو يقال الإجماع على الجواز دون الوجوب فلا ينافي القلة قوله
وإن بشرط بقاء النفي والتنكير أيضا وعدم تقدم معمول الخبر إذا كان غير ظرف وجار
ومجرور قوله ذا العلم ربما يشعر باشتراط تنكير المعمولين فيهما وهو كذلك
في لات دون إن لأنها تعمل في المعارف والنكرات كما في شرح التحفة لا تعمل إلا في
معرفة قوله ونقل منعه عن الأخفش نقل عنه أيضا أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم

وترفع الخبر قوله ومنعه جمهور البصريين مما يتخرج عليه قول بعضهم
أن قائم أصله أن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت نون أن في نونها
وحذفت ألفها للوصل وسمع إن ذا بما على الإعمال الإفادة في المغني قوله
قراءة سعيد بن جبير إن الذين تدعون الخ أنه مكررة لالتقاء الساكنين وخرجها
بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزءين وجعلها لك أحسن لتوافق
القراءتين إثباتا وهو تخريج على شاذ قوله خبرا ونعتا على اللف والنشر
المرتب قوله والمعنى ليس الأصنام الخ أشار به إلى دفع التنافي بين القراءتين
بأن القراءة المشهورة أثبتت المماثلة وهذه نفتها وحاصل الدفع أن المماثلة
المنفية في هذه القراءة المماثلة باعتبار الإنسانية ومقتضاها وهو لا
الاتصاف بالجهل المثبتة في قراءة الجماعة المماثلة باعتبار العبودية فلا
تنافي بين القراءتين قوله الأعلى أضعف اللغتين وجهه دلالة على أن انتقاض النفي
بالنسبة إلى معمول الخبر لا يضر وهو كذلك كما قوله وقد عرفت أي من الأمثلة
قوله في سوى اسم حين أشار بتقدير المضاف إلى أنه لا يشترط في معمولها
أن يكون لفظ الحين خلافا للفراء قوله ولات حين مناص أي فرار قوله فذم البغاة الخ
تمامه والبغي مرتع مبتغيه وخيم البغاة جمع باغ وجهلة ولات ساعة
مندم في محل نصب على الحال ومبتغيه أي طالبه ووخيم المراد به سيء العاقبة
قوله طلبوا صلحنا الخ أن تسمية وأسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان
قوله منوي الثبوت أي معنى ليصح البنا قوله وبني على المشهور بين النحاة وعد
وبعضهم يجر بلات فيكون أوان مجرورا بالكسرة وتنوينه للتمكين للضرورة كما
ذكر صاحب المغني قوله بني على الكسر يحتمل أن يكون مبنيا على السكون
وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة كما في المغني قوله لهفي عليك
اللهف بفتح الهاء الحزن والتحسر على ما فات وحرف النداء محذوف ويحتمل أن يكون
مبتدأ خبره ما بعده واللام في للهفة لام التعليل أو للجوار وكسر الجيم أن تعطي الرجل

خمو:

ذمة يجوز بها جارها في القاموس والمعنى أتحسر وأتحزن عليك لأجل لهفة من
خائف يطلب جوارا قوله فارتفع مجير على الابتداء والمسوغ تقدم خبره في
المجرور قبله إذ التقدير لأن له مجير كما قدره الشارح قوله الفاعلية أي بفعل محذوف
وقوله أي لات الخ على اللف والنشر المشوش قوله الواقع بعدها هنا بضم الهاء
وتشديد النون كما في العيني كما في العيني وتقدم في باب الإشارة ما يقتضي
جواز فتح الهاء وكسرها وضمها عند قول الشارح وربما جاءت للزمان قوله في موضع
نصب على الظرفية أي متعلق بالخبر المحذوف قوله وحنت خبرها على حذف
مضاف فيه أنه يلزم حينئذ الجمع بين معموليها قوله في نثر الكافية لأنها لا
تعمل في معرفة مقدرة وحينئذ فلا إشكال في تقدير المعرفة ويؤيده قول الناظم
في محل آخر لا بد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حينا يشوق
فيه أي يصح أن يكون وليس المراد نفي جنس الحين قوله فشاء كثير أن الخبر محلى
الواقعة أي وليس الوقت وقت فرار قوله برفع حين فهي أيضا شذوذ وخرج على أن
لات حرف جر بنا على ما زعمه الفراء من أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة
كمذ ومنذ وأنشد وطلبوا صلحنا ولات أوان وأجيب بأن الجر في الآية والبيت
على تقدير من الاستغراقية كقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
على رواية الجر قوله أي كائنا لهم بمعنى حينا كائنا لهم فكائنا صفة الخبر المحذوف
لأن شرط عملها كون معموليها اسمي زمان كما عرفت قوله لقوة شبهها بالفعل
أي ليس فالمرفوع بعدها نعت وزيادة التاء لأن أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن
لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المهملة على أن
قوله للمبالغة أي زيادتها لحصولها بالصيغة والمراد المبالغة في الإثبات فهي
القياس في مطلق المبالغة وقيل إن التاء في ما ذكر لتأنيث اللفظ قوله وقيل أصلها
ليس أي بكسر الياء فهي حينئذ فعل ماض وقيل هي ماضي يليت أي ينقص قوله يعني
أعل الإعلال قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء قوله إلا ما

وشاذة لان اصلها موهة وشوهة فقلبت الواو الفا والهاء همزة قوله في يطد ويتد و
اصلهما يوطد ويوتد في القاموس وطد الشيء يطده وطدا وطدة بكسر الطا
فهو وطيد وموطود ثبته ووتد الوتد يتده وتدا وتدة اثبته قوله ان قلبت
اليا التا الساكنة تقدم ان اليا متحركة بالكسر عند هذا القائل كما في المغني فلا يتم
ما ذكر افعال المقاربة انما لم يقل كاد واخواتها على قياس ما سبق لان هذه
العبارة تدل على ان كاد ام الباب ولا دليل عليه بخلاف كان فان الدليل على انها
ام بابها لان كل اخواتها نوع منها ثم داخل تحته ولها من التصرف ما ليس
لغيرها والمقاربة مفاعلة من قارب والمراد بها اصل الفعل كما مر قوله وضعت
للدلالة الخ اللام لام الاجل لا للتعدية فسقط قول بعضهم فيه تجوز والحقيقة
وضعت لقرب القرب لان الدلالة عارضة للوضع لا موضوع له لانه مبني على الظا
هر من اللام للتعدية ووضعها لذلك لا يقتضي وقوعه اذ لا يلزم من قرب الشيء
وقوعه بل قد يكون مستحيلا كما في قوله يكاد زيتها يضيء اذ المعنى انه حالة
قريبة من حالة الاضاءة الحسية مع استحالتها عادة افاده سم قوله على
قرب الخبر اي الخبر لمسمى اسمها فمعنى كاد زيد ياكل قرب اكله قوله على رجا
الخبر اي رجا المتكلم اياه فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل على
قوله على الشروع اي التلبس باول اجزاء الفعل قوله من باب التغليب اي تغليب
بعض المجموع لشهرته وكثرة وقوعه في الكلام على البعض الآخر وفي التو
ضيح وشرحه ان ذلك مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسمية
الكلام كلمة وربيئة القوم عينا قال اللقاني اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه
عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركبات كلمة
وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركب باسم بعض منها باسمه تغليبا
كالعمرين والقمرين اذا تقرر هذا ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال المقاربة
من باب التغليب كما قال الشارح لا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما فعل

صاحب

صاحب التوضيح قوله كان في العمل كاد وعسى انما قيد بالعمل لانها تفارقها
في احكام منها انه لا يتقدم هنا الخبر ولا يتوسط بخلاف كان ولما كان اطلاق عبا
رته موهما عملها في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك قوله لكن ندر الخ هذا
لا يقتضي ورود جميع افراد الغير لان غيرا نكرة في سياق الاثبات ولا عموم لها فسقط
اعتراض ابن عقيل بان الذي ندر مجيئه خبرا من هذه بل انما هو الاسم واما الجملة الاسم
الاسمية والماضوية فلم تسمع بالكلية مع ان ظاهر النظم ورودها نادرا وقد اشا
اشار الشارح لدفع هذا الاعتراض ايضا بقوله واخواتها ولا شك في ورود الاسمية والما
ضوية فيها قوله غير جملة فعل مضارع كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره لان خبرها اذا
اقترن بان المصدرية فيخرج من باب الجملة الى الافراد بتاويل الامتناع وقوعه جواب شرط
اوقسم او خبرا عن جثة الا ان يراد الجملة في الصورة الظاهرة تدبر قوله فلذلك اشترطا اي
لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا ايضا حكمة تاخيرها عما حمل على ليس وان كان من حروف
وهذه افعال قوله فابت الى فهم الخ تمامه وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ابت بضم
التاء اي رجعت يقال اب يؤوب اذا رجع وفهم بفتح الفا وسكون الها ابو قبيلة والمراد
في البيت نفس القبيلة وايبا اسم فاعل من اب وفيه رد ما تقدم ابيا ومجيء خبرها مفردا
للتنبيه على الاصل فيه مجهول في خبرية وتصفر اي تصوت قوله لا تكثرن اني عسيت
صائما صدره اكثرت في العذل ملحا دائما قوله اي يهم صمما قيل فيه حذف عامل
المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وقد يقال ليس بمؤكد بل نوعي لتعلق ما بعده به وهو
ظاهر وبذلك سقط قول صاحب التصريح وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل
المؤكد امتنع كما سياتي في بابه قوله وقد جعلت قلوص الخ القلوص الناقة الشابة وابني
بالتثنية ويروى ابني سهيل والاكوار جمع كور وهو الرحل بالحا المهملة والمعنى ان قلوص هذين
الرجلين قريبة الهزال لما فيها من التعب قوله فجعل الرجل اذا لم يستطع الخ الشاهد في
ارسل وكانه بناه على جعل الخاطر فيه والا فاذا جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية
وجملة ارسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ قوله وكونه مبتدا او بعد ان خبره

من حيث نقصانه وبعد عسى خبر بعد خبر ونون خبره من حيث الابتداية وانما قال
على الاقيس لان عسى من افعال الترجي والمترجى قد يتراخى حصوله فاختير الدال
المشعر بالاستقبال وذهب جمهور البصريين الى ان المجرد من ان خاص بالشعر وكلامه
صريح في ان المقرون بان خبر وهو مذهب الجمهور وانما ساغ الاخبار به عن اسم العين
لانه على تقدير المضاف فاذا قلت عسى زيد ان يخرج اي حال زيد الخروج او زيد ذو
الخروج قيل هو من باب زيد عدل وقد تقدم لك في باب الكلمة عن السيد ان المصدر المؤول
ليس كالمصدر الصريح بل يصح حمله على اسم الذات من غير تاويل فراجعه هناك
ان شيت وذهب سيبويه الى ان المقرون بان مفعول به على اسقاط الخافض اي من
ان يخرج وقيل ضمن الفعل معنى قرب او قارب وذهب الكوفيون الى ان الفعل قاصر
وان يفعل بدل اشتمال من فاعله ورد بانه يتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا
شان البدل قوله فاقترانه بان بعدها قليل الى لانها لا تدل على قرب الخبر كانها
للشروع فهي تدل بكثرة واذا حذفت ان معها فاما ان نقدر كتسيح بالهيدا و
تحدي راسا بلا تقدير واذا ذكرت فهو على تقدير حرف الجر اي من ان وحذفه
لكثرة الاستعمال قوله كادت النفس ان تفيض عليه تمامه اذ غدا حشو ريطة
وبرود تفيض بالفا والضاد المعجمة او الظا المشالة اي تفنى والريطة الملاءة
اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برد والمراد بهما هنا الكفن قوله ولم ار
مثلها الخ الخباسة بضم الخا المعجمة الغنيمة وهي مفعول اول ومثلها مفعول ثان
ونهنهت نفسي اي زجرتها وما مصدرية والتقدير بعد قربي من الفعل قوله وفيه اشعار
باطراد الخ جواب عما يقال ان اتيان ان في البيتين السابقين يحتمل ان يكون شاذا او حا
صل الجواب ان في هذا البيت اشعارا باطرادها ثبوتها لانها لا تنال الشيء الا بعد وبقي
عليه الا اذا اطرد ثبوته وقيل اصل افعله بالرفع فجعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات
اكرمكم الله به قوله والزموا اخلولق مثل حرى الى لان الاصل فيهما حرى زيد بان يقوم واخلو
لق بان يقوم وانما كان هذا دليلا على اللزوم لان حرف الجر لا يدخل على الفعل ولم يلزم

ذلك في عسى مع اشتراك الثلاثة في الرجا المختص بالمستقبل لكون عسى شهيرة في الر
جا فاغنى شهرتها عن اللزوم قوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا ورد عليه ان اوشك مثل
رد لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتعدية في الاصل بمن ثم بحرف ولم اختصت عنهما بقلة
الاقتران واجاب اللقاني بان القرب المرجح للتجرد عارضه فيها دونهما اذ هي موضوعة للا
سراع المفضي الى القرب قوله يوشك من فر الخ الشيمة الهون والغرة بكسر الغين وشدة
الرا الجهل غرة وهي الغفلة قوله ومثل كاد في الاصح كرب الى في انها للمقاربة وان الاكثر
تجردها من ان واشار بقوله في الاصح الى خلاف ابن الحاجب فانه قال في مقدمته كرب من افعال
الشروع قوله قد برح الخ برح بضم البا الباء اهلكته وبعضهم جعله اسم فعل وهو في
الاصل اسم للاسد ومثبورا من الثبور وهو الهلاك والخسران قوله سقاها ذوو
الاحلام الخ الضمير في سقاها راجع للعروق في البيت قبله وهي العروق الخفيفة لحم اللحيين
والاحلام العقول والسجل الدلو الملوة ماء وتقطعا اصله تتقطعا قوله كرب القلب من
جواه الخ الجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش وهو النمام قوله وترك ان مع ذي
الشروع وجوبا ذكر الاوضح ما مبنى انه انما لزم كون الخبر في افعال الشروع مضارعا
مجردا عن ان لان المضارع المجرد عن علم استقبال ظاهر في الحال فهو من حيث كونه فعلا
يدل على الحدوث دون الاسم ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كون الاسم مشتغلا
وملتبسا به دون الماضي والمقرون بعلم الاستقبال فلما قصد في هذه الافعال الحدوث
مصدر خبرها وكون فاعلها متلبسا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا
مقرونا بان قوله وطفقا بالباء المكسورة ولم يسمع فتحها قوله هبوا فالاول
كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا والثاني كقوله
فقامت تلوم وبعض اللوم اونه مما يضر ولا يبقى له نفع وعد غيره منها هلهل كقوله وط
وطئنا ديار المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الاماتة تزهق قوله يجب في المضارع
الواقع خبرا الخ انظره مع قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فان المضارع
رفع اسما ظاهرا وهو القلوب قال البيضاوي وفي كاد ضمير الشان او ضمير القوم اي العائد

عليه الضمير في منهم وقد يقال في الآية ما قيل في البيتين الأخيرين وقلوب بدل من الضمير في
كادت يجعله عائدا على القوم وفاعل تزيغ ضميرا راجعا للقلوب لتقدمها رتبة تدبر قوله
أن يكون فاعل الضمير الاسم نحو وما كادوا يفعلون وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما أوتي بها
لتدل على زمن وقوعها هو الذي تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غير ولا بد من ضمير يعود
عليه ليتحقق ذلك قوله وأسقيه الخ الضمير راجع لربع مية وأبثه أي أظهر من
وجدي وحزني وما موصول اسمي وحرفي والملاعب جمع ملعب وهو موضع اللعب
قوله بدلا من اسمي كاد وجعل أي بدل اشتمال الأفعال يثقلني وتكلفني والتقدير كاد
ثوبي يثقلني وكادت الأجمال تكلفني فعاد الضمير على البدل لأنه المقصود بالحكم
والاعتبار واغتفر لكاعن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير
يعود إلى اسمي جعل وكاد مع أن ذلك شرط قوله أن يرفع السببي أي الاسم الظاهر
المتصل بضمير يعود إلى الاسم قوله وروي بنصب وجوه أي على المفعولية ليبلغ
ولا شاهد فيه حينئذ وقوله ورفعه أي على الفاعلية وفيه الشاهد فإن الاسم
الظاهر اتصل بضمير يعود إلى اسم عسى وهو الحجاج قوله خبر كان كان الصواب يكون
قوله كما وأبني أي من قوله يوشك من فر من منيته قوله لا غير مقطوع على أوشك
وكاد وبنيت غير على الضم لقطعها عن الإضافة قوله فيوشكه أرضنا الخ فيوشكه
خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وخلاف الأنيس أي بعد المؤانس كقوله تعالى فرح المخلفون
بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا بضم الواو أي ذات وحش وبفتحها أي متوحشة
وهو منصوب على الحال أو على الخبرية لتعود بمعنى تصير ويبابا بالجر بالياء قوله وإنك
موشك الخ بعده وإني تجاوروا وعاضة بغير فضاء مجهنين جارية أم البنين بنت عبد
العزيز بن مروان اختها أي بعبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائد الدهر قوله د
وأنشده أبو علي الخ وقوله أي قول كثير بالباء الموحدة والنخيبي بن عبد الرحمن ولا ينافيه
قوله بعد ذلك في شرح ديوان عزة لاحتمال أن يكون ابن السكيت تكلم على هذا البيت إما
استطرادا في الشرح ولم يكن في الديوان قوله أموت أسى الخ الأسى الحزن والرجاء بكسر

الراء بالجيم اسم موضع ورهاء أي مهزوز وقوله بالضحى أنا كابدا أي بالموت الذي كان يأتيه
قوله كارب يومه اسم فاعل كرب الناقصة واسمها ضمير مستتر فيه يعود إلى الذي
الأب والخبر محذوف تقديره يموت قوله اسم فاعل من كرب التامة وأصله كارب يومه
برفع يوم أي قرب يوم وفاته قوله كضرب وقوله كعلم الأحسن كجلس وكفرح
للموازنة في الفعل والمصدر لأن مصدر المفتوح طفق فكجلوس ومصدر المكسور
طفقا بفتحتين كفرح قوله حتى يجعل الخ أشار بالحاجة وفيه شذوذ وقوع الماضي
خبرا لها تقدم توجيهه في أرسل رسولا قوله بعد عسى واخلولق وأوشك يجيء
أن بخبر هذه الثلاثة لا تسد أن يفعل قال بعضهم إن كان ذلك لعدم السماع فسمعا
وطاعة وإلا فما المانع من أن يقال حرى أن يقوم الزيدان بإسناد الأول بيقوم وجعل
الاسم الظاهر فاعلا بيقوم قوله غنيا بأن يفعل ظاهر هذه العبارة أنها أفعال ناقصة
سدت أن وصلتها مسد جزأيها والذي صرح به القوم أنها أفعال تامة كما ذكره الشارح
وحينئذ فلا حاجة إلى القول بأنها استغنت عن الخبر وخالف الناظم القوم فقال عندي
إنها ناقصة دائما أما في عسى زيد أن يقوم فظاهر وأما في عسى أن يقوم زيد فقد
سدت أن وصلتها مسد الجزأين كما في أحسب الناس أن يتركوا إذ لم يقل أحد إن حسب
خرجت في ذلك عن أصلها إذا علمت ذلك فظاهر عبارة المصنف مراده وقول الشارح
وتسمى حينئذ تامة حمل لكلام الناظم على غير مراده ثم تدبر لكن يلزم على مذهب الناظم
أن أن والفعل في محل رفع ونصب وقد يقال لا مانع من ذلك لأن إثبات محلين مختلفين لشيء
واحد باعتبارين لا مانع منه وقد وقع في كلامهم كقولك عجبت من كون أخيك صاحبا
فإن قلت لم قال عن ثان فقد ولم يقل عن الأول أيضا أجيب بأن أن والفعل لما حلا
في محل الأول كان كونها مغنية عنه أمرا واضحا فاده ثم قوله وتسمى حينئذ تامة
أي على رأي القوم لما علمت قوله مستغنيا به عن المنصوب كان الأولى بل الصواب حذفه
لأنها لا منصوب لها على رأي القوم حتى يقال إن أن والفعل أغنى عنه وإنما يلائم ذلك مذهب
الناظم كما علمت إلا أن يقال مراده أن هذه الأفعال على اعتبار التمام تختص به القاعدة نحو اعفي

عن اعتبار منصوب لها وجعلها ناقصة ولا يخفى ما فيه من البعد وعلى القول بالتمام يكون
معناها قرب **قوله** ونحو بن وجه اخر اورد على هذا المذهب انه يلزم عليه التباس اسم
عسى بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا
خوفا من التباس المبتدا بالفاعل ومقتضاه امتناع ما ذكر من التجويزين واجيب بان اللبس
هنا لا محذور فيه لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية بخلافه هناك فانه يخرج الجملة
من الاسمية الى الفعلية **قوله** ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى فالاسم هل يجوز ذلك
الوجه اذا لم يقترن الفعل بان نحو عسى يقوم زيد الظاهر جوازه اذ لا يرون مانعا **قوله**
بتانيث تطلع وتذكيره اي لانه اسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي في باب الفاعل
جواز الامرين حينئذ **قوله** بتانيث تطلع فقط اي لانه اسند الى ضمير متصل
فيجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سياتي بيانه هناك **قوله** اذا اسم
قبلها فذكر اي لفظها مثل او رتبة كقولك عسى ان يقوم زيد اذ يجوز جعل زيد مبتدا
موخرا فيجوز في عسى الوجهان جعلها الضمير وتجريدها عنه الا انه يلزم عليه التباس
المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا عنه علمت **قوله** هذه اي تجريد عسى من الضمير وجعلها
مسندة الى ان بفعل لغة الحجاز وبها جاء التنزيل قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان
يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن **قوله** يجب فيه الاضمار
قال بعض المحققين ان كان ذلك لعدم سماع غيره فذاك والا فما المانع من ان يقال انه يجوز
حمل ان يكتفيا بالاسناد لان بفعل **قوله** اختلف فيما يتصل بعسى الخ اعلم ان نحو عسى
اذا اتصل بها ضمير لا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب ومن
العرب من ياتي به بصورة المنصوب المتصل كعساني وعساك وعساه وهو
محل الخلاف **قوله** في موضع نصب اي اسما لعسى وهذه حينئذ فيها الخبر عنه
والخبر على حاليهما من الاسناد السابق الا انه عكس العمل بنصب الاسم ورفع الخبر
حملا لعسى على لعل وقد صرح به في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها **قوله** حملا
على لعل اي في العمل كما علمت اي لان كلا منهما للترجي والاشفاق وهي حينئذ حرف كلعل

لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف **قوله** لكن الذي كان اسما الذي كان حقه ان يجعل اسما لعسى وهو
المبتدا في الاصل جعل خبرا والذي كان خبرا له كان حقه ان يجعل خبرا والذي يجعل خبرا لها وهو
خبر المبتدا في الاصل جعل اسما فاذا قلت عساني قائم فاصله انا قائم فلما اتصلت بهما
عسى جعل المبتدا الذي كان حقه ان يجعل اسما لعسى خبرا لها والخبر الذي كان حقه ان يجعل
خبر العسى اسما لها فانعكس الاسناد ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو
نادر كما تقدم **قوله** وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت اي من رفع الاسم ونصب
الخبر اي مع بقاء الاسناد بحاله ايضا كما يدل عليه قوله الا ان الخ واللازم على مذهبه
انما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع فالفاعل في عسى المتصلة
بالضمير ثلاثة مذاهب كما يوخذ من كلام الشارح **قوله** وهذا ما اختاره الناظم برده امران
الاول ان نيابة ضمير عن ضمير انما تثبتت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله
يا ابن الزبير طالما عصيكا بالكاف بدل من التاء بدلا نص عليها الا من باب انابة ضمير عن ضمير
كما ظنه الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشتكي
فاني نحوها فازورها **قوله** وفيه نظر ووجهه انه لا يلزم من كونه بمنزلة الفاعل ان يعطى
سائر احكامه على انه ورد حذف المرفوع في قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفا
عل في مواضع يمكن حمل ما هنا عليها **قوله** اي كاد اثباتها نفي لخبر وكذا قوله ونفيها
اثبات واستدل لو الذلك بقوله وما كادوا يفعلون وبقوله بكاد زيتها يضيء فمعنى كاد
زيد يقوم لم يقم ومعنى لم يكد يقوم قام ووجد على ذلك العراقي في بعض فروع الفقه
حيث قال الخ انه ما كدت اطلقك كان اقرارا بالطلاق فيحكم عليه بالوقوع **قوله**
الخوي هذا العصر الخ فائله المعري وجرهم وثمود اسمان لقبيلتين من العرب والمراد العموم
والحجة النفي **قوله** وان معناها منفي الخ فيه ان هذا القائل لم يرد بقوله السابق نفيها
اثبات نفي معناها نفسها بل نفي خبرها كما علمت مما سبق فكان الظاهر ان يقال وان خبرها
منفي لم يصحبها حرف نفي وبتقدير مضاف في عبارة الشارح يستقيم المعنى مع ضوها
لكن حيث كان المراد ما ذكر لم يتم الرد على القائل المذكور بالنسبة لحال الاثبات اذ لا تنكر

أن مدلول الخبر في تلك الحالة غير موجود ونظر فيه الشارح الآتي في قوله فإذا قال قائل الخ يقتضي
أن القائل بالمشهور إنما أراد نفس مدلولها وحينئذ فالرد ظاهر في التشقيق تأمل قوله
ونفس المعنى الذي هو مدلول الخبر منتف أي لأن النفي من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل
لكان الموصوف ملتبسا به لا نفيا منه والحاصل أن معناها هو المقاربة ثابتة حالة
الإثبات ومنفية حالة النفي وأن مدلول خبرها منفي دائما فلا يتم ما اشتهر سواء في
قوله إثباتها ونفيها إثبات ونفي مدلولها نفسها أو مدلول الخبر تأمل قوله إذا غيم
النائي الخ الغليل العطش وسبيل الهوى أوله ومسه ويبرح يذهب قوله وكلام تضمن كلامين
إنما جعله كلاما واحدا لأن قوله وما كادوا يفعلون حال من الضمير فذبحوها فيكون
المجموع جملة واحدة قوله والتقدير وذبحوها الخ أي فقوله فذبحوها قرينة تدل على
ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته بعد ذلك في وقت آخر إن وأخواتها قوله فتنصب المبتدأ اسما لها أي
اتفاقا بشروط أن يكون مذكورا وغير واجب الابتداء وغير واجب التصدير لا ضمير
الشأن أفاده في التصريح وفي التسهيل ما يقتضي جواز حذف الاسم إذا فهم معناها
وعبارته ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقل ما يكون الحذف في الا
ضمير الشأن وحمل عليه قوله إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون لا على
زيادة من خلافا للكسائي وقيل الحذف مختص بالشعر وقيل جائز في النثر إلا إذا كان ضميرا أن
يلا يحسن حذفه إلا في الضرورة قوله وترفع الخبر أي عند البصريين بشرط أن لا يكون
طلبيا وإذا علم جاز حذفه مطلقا نحو إن الذين كفروا الخ وأما الخلاف لما جاء في التقدير لهم
عذاب شديد أي اشترط بعضهم لحذفه تنكير الاسم وسدوا الحاجية مسده
نحو إن محلا وإن مرتحلا أو الحال نحو ضربي زيدا قائما والتزم الحذف في ليت شعري هل
قام زيد أي ليت شعري جواب هذا الاستفهام أو جواب هذا الاستفهام حاصل فجملة
الاستفهام قوله وحكى قوم منهم ابن سيده الخ ظاهر أن ما ذكر لغة وبه صرح بعض
الجمهور على المنع وأولوا ما ثبت من ذلك فجعلوا نصب الجزء الثاني على الحال أو الخبر محذوفا

قالوا

قالوا ومن أن حي لهنا أسدا التقدير إن حراسنا تلقاهم أسدا وقس على ذلك قوله
إذا اسود جنح الليل الخ الجنح بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل والخطا جمع خطوة
بضم الخاء ما بين القدمين وأسدا بسكون السين جمع أسد قوله يا ليت أيام
الصبا رواجعا خرج على إضمار الخبر أي أقبلت رواجعا وليس تقديره تكون خلافا
للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين قوله كأن أذنيه الخ قيل المراد به حمار
والتشوف التطلع والعامل في إذا معنى التشبيه في كأن والقادمة واحدة قوادم
الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح وخرج على أن قادمة مفعول
لفعل محذوف أي يحكيان قوله لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة الخ ليس
مثلها كأن باعتبار كونها أصلها أن زيدت عليها الكاف لأن ذلك أصل منسوخ
بدليل أن الكاف لا تحتاج إلى متعلق حينئذ بخلاف أن المفتوحة فيجوز بلا جواز الـ
العطف بعدها على معنى الابتداء أي يعطف بعد الكسرة قوله في لزوم الابتداء
المبتدأ والخبر بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن أما وإلا الاستثنائية حيث
فإنهما لا يليهما ما ذكر بل يدخلان على الجمل الفعلية وقوله والاستغناء بهما أي بالجملة
بالمبتدأ والخبر بحيث لا يحتاج الكلام عند دخول الأحرف عليهما إلى شيء آخر واحترز
بما ذكر عن لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإن لولا يحتاج معها إلى جواب وإذا
إلى كلام سابق قوله معكوسا ليس من جملة المفرع لأنه عند التأمل لا يتفرع
على ما تقدم ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله ليكون معترض الخ قوله تنبيها
على الفرعية أي لأن تقديم المفعول وتأخير الفاعل خلاف الأصل فيكون فرعا عن عكسه
فأعطي للأصل وهو كان والفرع للفرع وهو إن وإنما لم يجز ذلك في ما المحمولة
على ليس لأن فرعيتها قامت الثبوت لا تحتاج إلى تنبيه لعدم اتفاق العرب على
إعمالها وبطلان عملها عند فقد أن شرط من الشروط السابقة قوله ولا زمعا
نبهها في الإخبار قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك وقد يقال عارض ذلك أصالتها
فجيء بمعمولها على الأصل قوله التوكيد أي توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع

يعني لا يتطرق اليه شك ولا انكار سواء كانت النسبة ايجابية او سلبية كقوله عن
من قال ان الله لا يظلم الناس شيئا وقيل لا تؤكد الا النسبة الايجابية والمؤكد للسلبية
لا التبرئة ورد بالاية المتقدمة قوله الاستدراكية رفع ما يتوهم ثبوته او نفيه
قوله والتوكيدية اي على قلة كقولك لو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجي قوله كقوله اي
النجاشي حكاية لكلام ذيب دعاه لياكل معه وبواخيه بقوله ولست بنا تبيه
اي ما دعوتني اليه قوله لا التشبيهية اي لان التشبيهية مفتوحة وهذه مكسورة
قوله التمني اي طلب الشيء متحيرا او ممكن غير متوقع قوله الترجي اي الطمع في وقوع
امر محبوب ممكن الوقوع وقوله والاشفاق اي توقع امر ممكن الوقوع مخوف قوله
فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك او رد عليه ان ترك بعض ما يوحى الى النبي غير
ممكن لعصمته وقد يقال مراده بقوله ممكن انه ممكن عقلا وان استحال شرعا وعادة
قوله لعله يتذكر اي ليتذكر ومنه ما حكاه الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى
اي لنتغدى قوله في المعنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين
اي اذهبا على رجائكما قال بعضهم ومما يدل على حمله على الرجاء عدم استقامة
التعليل في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وانت خبير بان عدم استقامة
التعليل فيما ذكر لا يقتضي عدم استقامته في الاية الاولى لان من اثبت هذا المعنى لا يدعي
انها تفيده دائما بل فيما تاتي له نكير قوله وما يدريك لعله يزكى والمعنى ما يدريك
جواب يزكى قوله وتختص لعل بالممكن لا يرد على ذلك قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
بانه جهل منه او انه اعلم ان لعل الواقعة في كلامه تعلق منظور فيه لحال المخاطبين
لاستحالته في غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى كما ان الشك فيها وكذلك قوله
وفيها عشر لغات اوصلها بعضهم الى بضعة عشر لعل وعل بحذف اللام ولعن بابدال
اللام الثانية نونا وعلى بفتح اللام ولان بابدال العين همزة واللام نونا وان بفتح اللام ورعن
ورعن بابدال اللام راء ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما ورعل بالعين المهملة وغن
بالغين المعجمة ولعت ولعا ولون قوله التشبيه اي المؤكد قوله وواقع ذا الترتيب

اي المعلوم من الامثلة السابقة لضعف العمل الحرفية قوله الامر الذي الخ مقتضى هذا جواز
تقدم الخبر حينئذ عليها للتوسع في الظروف والمجرورات وقد يقال انما امتنع خبرها
الحالة هذه لان لها صدر الكلام كما ذكره ابن الحاجب فيعلم من ان الامر فوع الكلام وانه
دال على توكيدا وتشبيه الخ ولم يتقدم على ان المفتوحة مع انها ليست لازمة الصدر
تمهيدا على المكسورة لانها فرعها ولما كانت الحروف اقوى في العمل ما ساغ تقدم
خبرها على اسمها اذا كان او مجرورا الخ الا بما تقدم التنبيه عليه هناك وانما
كانت اقوى لشبهها الافعال لفظا ومعنى ولكونها مشبهة لفعل متصرف الخ
ما فيها كلام والاستثناء المذكور من هذا اي كما في موضع قوله غير البدي اي وقع
اللسان قوله كما يقدر الخبر وهو غير ظرف كما في قولهم ان مالا وان ولدا قوله
فلا تلحني اي تلمني وجم اي كثير وبلاله اي وساوسه وهمومه قوله في غير نحو
ان عندك زيدا اخاه الخ اي من كل تركيب لا يشمل الاسم فيه ضميرا يعود على شيء
في الخبر فانه يجب التقديم في ذلك فرارا من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وقد يمتنع التقديم كقولك ان صاحب الدار فيها كذا اذ لا دبه يسم ورد بان الاسم
رتبته التقديم فيجوز عود الضمير عليه مع تاخره لتقدمه رتبة والاولى
التمثيل الممتنع بقولك ان زيدا في الدار قوله وهذا ان امتنع اي وجوبا ان وجب الخ
وجواز ان جاز وحينئذ فقوله وفي سوى ذاك احصل اي وجوبا وجوازا وهو الاولى
كما ذكره الشارح ان المراد امتنع وجوبا ويكون جواز الفتح داخلا في قوله وفي سوى
ذاك احسن ان الظاهر يقيد الاول على ظاهره وارتكاب التاويل في الثاني تكثير قوله
لسد مصدر اي لصحة ان يقط خبرها ان كان مشتقا او من لفظ الكون ان كان جامدا
قوله في محل رفع على الفاعل لفعل محذوف مثل الشارح او مصدر نحو اعجبني ان زيدا
جالس ولو انهم صبروا الخ التقدير ما ثبت ولو ثبت لازما المصدرية ولولا بيده
خلافه لا على الفعل وهو في الاول اجماعي وفي الثاني مذهب الكوفيين وبعض البصريين
وذهب جمهور البصريين الى ان ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر وجوبا

وذهب ابن عصفور الى انه لا خبر له لاشتمال صلته على المسند والمسند اليه **قوله** او مفعول المراد به ما يشبه المفعول به كمثال الشارح والمفعول له كقوله جئتك للبر لاجلك اي اجلالا والمفعول معه نحو يعجبه جلوسك عندنا وانك تحت ثنائه ونحو بيتك ولا نحو مفعولا فيه ولا حالا ولا تمييزا فاده الدماميني ونحو مستثنى نحو يعجبني امري الا انك تشتم الناس اي الا شتمك الناس **قوله** غير محكي اي بالقول فلا يقال قلت انك فاضل بفتح الهمزة لما تقرر من قال وما تصرف منه انما ينصب الجمل لا المفردات وينبغي ان يزاد وغير خبر في الاصل ليخرج ظننت زيدا انه قائم فانه لا يجوز فتح الهمزة لعدم استقامة المعنى عليه **قوله** او مبتدا اي في الحال والخبر محذوف كما في الاية التي بعد او محذوف نحو فلولا انه كان من المسبحين اي لولا كونه من المسبحين موجود او في الاصل نحو كان عندي انك فاضل اي فضلك **قوله** انك ترى الارض اي رؤيتك الارض كائن من اياته وهذا مذهب الخليل وذهب سيبويه الى ان اسم الحدث المرفوع بعد الظرف والمجرور فاعل به وان لم يعتمد على شيء ومنه الاية التي بعد **قوله** او خبر عن اسم معنى الخ حاصله ان المخبر عنه اذا كان اسم معنى تارة يكون قولا وتارة يكون غيره فان كان الثاني وهو المراد هنا فاما ان يكون خبرا ان صادقا عليه اي يصح حمله عليه اولا فان كان الاول وجب كسرها نحو اعتقادي زيدا انه حق وان كان الثاني وجب الفتح نحو اعتقادي انك فاضل اي معتقدي فضلك وان كان الاول فاما ان يكون خبرا ان قول الحمد اولا فان كان الثاني وجب كسرها نحو قولي انك فاضل اي مقولي هذا اللفظ وان كان الاول فان اختلف العائد وجب الكسر ايضا نحو قولي ان زيدا يحمد الله اي مقولي هذا اللفظ ولا يصح الفتح لان حمد زيد لله ليس قوله والا جاز الامران نحو قولي اني احمد الله اي قولي حمد الله او مقولي هذا اللفظ وسياتي زيادة بسط لهذا الكلام **قوله** نحو اعتقادي انك فاضل اي معتقدي فضلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط

لان الاسم

لان الاسم ان يعود على المبتدا الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فتبقى الجملة بلا رابط **قوله** واعتقاد زيد انه حق انما لم يصح الفتح لانه يصير المعنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا لان معنى الخبرية ثبوت الاعتقاد وهو معلوم من المبتدا **قوله** ذلك بان الله هو الحق اي ملتبس بحقية الله **قوله** او الاضافة فيه ان المضاف ان كان مما لا يضاف الا للمفرد تعين الفتح وان كان مما لا يضاف الا للمفرد تعين الفتح وان كان مما لا يضاف الا للجملة كحيث تعين الكسر وان كان مما يضاف لكليهما جاز الامران **قوله** مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم فما زائدة ومثل مضاف الى انكم وما زائدة ومثل مضاف لتنطقون ولا يصح ان تكون ما موصولا اسميا لانه لا يوصل بمفرد ولا حرفيا اذ لا يجتمع حرفان مصدريان **قوله** واني فضلتكم معطوف على نعمتي عطف خاص على عام **قوله** انها لكم اي استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من احدى الطائفتين **قوله** نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب الكسر وان سدت مع معموليها مسد مفعولين لانها في موضع المفعول الثاني لكن لا تقدر بالمصدر لعدم استقامة المعنى اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه **قوله** فاكسر في الابتدا اي ابتداء الكلام لا الابتداء للاسناد لما علمت من انها معه مفتوحة **قوله** اما حقيقة الخ قال ابو حيان وليس وجوب كسرها حقيقة مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المفتوحة اول الكلام نحو ان زيدا قائم عندي وبما تقدم لك في القولة قبل هذه تعلم رد كلام ابي حيان لانه بناه على وهمه من ان المراد بالابتداء الابتداء للاسناد وليس كذلك **قوله** والواقعة بعد حيث اي تالية لها فيخرج جئت حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن فانه يجب فتح ان حينئذ وما ذكر مبني على القول باختصاصها بالجمل وهو المشهور واما على مقابله من جواز اضافتها للمفرد ايضا فيجوز الامران **قوله** والواقعة خبرا عن اسم ذات انما وجب

الكسر حينئذ لأن المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع
مع أن وتقدم عن السيد أن المصدر المؤول يخبر به عن اسماء الذوات من غير تأويل
والظاهر على هذا جواز الفتح تدبر قوله ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أي
لتثقلها فما اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لآتيناه وما بعدها صلته
وذهب بعضهم إلى أنه جواب قسم مقدر والقسم وجوابه صلة الموصول
قوله بخلاف حشو الصلة أي لفظا والا فهو في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها
مع معموليها في موضع المفرد قوله سواء مع اللام وعدمها يعارض هذا
اجازته للوجهين في قسم لا لام بعده لأن من فتح لم يجعلها جوابا كما سيأتي
افادة المسند وبي ويمكن دفع التعارض ايضا بأن الكلام هنا في قسم
لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي او بفعل قسم ظاهر تأمل
قوله وجب الفتح والكسر حينئذ فإن من فتح جعل القول عاملا ومن كسر حكى
به لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة ولأنها
في عند التأمل بين الكلامين لأن الشارح انما حكم بوجوب الفتح عند عدم ارادة
الحكاية واجراء القول مجرى الظن بالفعل تدبر قوله اتقول انك الخ تمامه وقد
اسبغت ذا امرن مستسلم قوله اما مع الاحوال او انها لم تفتح حينئذ وان
كان الاصل في الحال الافراد لأن المصدر المنسبك معرفة ولأن الحال المفردة لا تقع بعد
الواو ويحلونها محل الحال حلولها محل الصيغة نحو مررت برجل انه فاضل ولابد من
وقوعها بينهما او الجملة ليخرج من الاول القيل بعد وعنده انه فاضل ومن الثاني
نحو مررت برجل عنده انه فاضل فإنه يتعين الفتح حينئذ قوله كما اخرجك ربك
أي كاخراج ربك اياك قوله علق عنها باللام احترز به عما اذا كان المعلق
غير اللام من المعلقات الآتية فانها تفتح قوله الم تر اني الخ ليلة ظرف للنسبة
وسنا مها ضوؤها قوله بعد اذا الفجائية فجاءة مركب اضافي من اضافة
الدال اللفظ لو ادون صيغي والفجاءة الهجوم والبغتة ومعنى البيت نسب العهد

هنا

هنا ان بوجهين بعد اذا الفجائية وبعد بفعل قسم ظاهر قوله نظم الموجب
كل منهما اي الوجود مقتضى كل وهو اعتبار كون ما بعد اذا مثلا جملة او مفردا
قوله وكنت ارى زيدا الخ اري بمعنى اظن تتعدى لمفعولين بنفسها سواء فتحت
همزتها او ضمت كما افاده سم فزيدا مفعول اول وسيدا مفعول ثان وما بعده
رتبه أي كقول الشارح فيه والقفا مقصور مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بكسر
اللام طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن وكنى بما ذكر عن الخسة وخصهما
بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز قوله كما تقول خرجت
الخ أي كقولك المذكور في كون الواقع بعد اذا مفردا مبتدأ محذوف الخبر
قوله لكن ذهب قوم الخ انسب راى على قول الناظم والكسر او لي لأنه لا يحوج
الى تقدير ورد بأن مذهب الناظم ان اذا هي في كلامه واضح على مذهبه اذ لا
تتأتى الخبرية عليه قوله ذا بالك اي ذلك لئلا احترز عما في بيان المكسورة
اي من وجوب الكسر حينئذ وقعت جواب القسم لم يصرح بفعله سواء ذكرت
اللام اولا قوله لم يجعلها جوابا للقسم اي بل مفعولا كما تقدم قبل لأن الفعل اخبار
بمعنى طلب القسم لا قسم اذ الظاهر كون الجواب مذكورا محذوفا وهذا واضح
في مثل هذا البيت اما في نحو حلفت — على كذا فلا مانع من ان يكون قسميا
ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي مؤداه عند حذفه
قوله ويجوز الوجهان ايضا الخ اشار بذلك الى ان الظرف معطوف بحذف حرف
العطف على قوله بعد اذا فجاءة قوله مع تلو فا الجزا الجزاء وما اشبه فا الجزاء
نحو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه واضافة فا الى
الجزاء من اضافة الدال للمدلول او تسمي الفا الجزائية قوله هو خبر مبتدأ محذوف
هو اولى مما بعده لأن المعهود في الجملة الجزائية حذف المبتدأ كقوله تعالى وان
مسه الشر فيؤوس اي فهو يؤوس قوله والكسر احسن في القياس اي لأنه
لا يحوج الى تقدير قوله لا مسبوقا بان المفتوحة اي كقوله الم يعلموا انه من

يحاد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه من تولاه فانه يضله
ويهديه بخلاف ما لم تسبق بان المفتوحة فانها مكسورة فيه ليس الا نحو
انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر
المحسنين **قوله** وكذا الحكم اي جواز الوجهين **قوله** فالفتح على معنى خير القول
حمد الله اي بالمعنى المصدري فيهما والمعنى قول الحمد مني خير اقوالي
باي عبارة كان وانما كان المخبر عنه قولا لان اسم التفضيل بعض ما يضاف اليه
قوله لقصد الحكاية ولم يحتج الروابط حينئذ لانها بمنزلة المفرد اذ المقصود
منها لفظها **قوله** نحو عملي اني احمد الله انما تعين الفتح لان الخبر حينئذ يكون
الحمد وهو صحيح لان الحمد اي الثناء من افراد العمل وعلى الكسر يكون الخبر جملة اني
احمد الله وهو غير صحيح لانه ليس بعمل وفيه انهم يعدون القول عملا لسانيا
واجيب بان العمل اللساني القول بالمعنى المصدري هذا ما ذكره الشارح تبعا للتو
ضيح ويوخذ من كلام الحفيد جواز الوجهين فيما ذكر اما الفتح فظاهر واما
الكسر فعلى كون عملي اي المعمول لي من اطلاق الاعم على الاخص ثم ارادة اسم المفعول معنى
اي معمولي باللسان هذا اللفظ فيكون فيه تصريحات وفي شرح الجامع ان تنزيلها
يراد بالقول منزلته في الحكاية قول الكوفيين اما البصريون فلا يجيزون حكاية
الجمل بما يرادف القول واذا امتنعت الحكاية فيما يرادف القول عند البصريين
فاولى بالمنع ما لا يراد فيه ما اريد به معناه كالعمل في المثال وعلى هذا فيتعين المذكور
الفتح في المثال على ما يفهم كما اطلقه الشارح فتدبر واعلم ان الاخبار المذكور مبني على
دعوى انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعي انحصاره فيه
لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع اذ لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم
او مساويا **قوله** فالكسر اي فيتعين الكسر او فالكسر متعين **قوله** نحو قولي اني
مومن اي مقولي هذا اللفظ ولا تحتاج الجملة الروابط لما علمت ولا يصح الفتح
لان الايمان ليس قولا لاختلاف موردهما اذ الاول جناني والثاني لساني **قوله** وهو

وقولي

وقولي ان زيدا يحمد الله اي مقولي هذا اللفظ ولا يصح الفتح لفساد المعنى لان حمد زيد
غير قايم بالمتكلم وكيف يسنده الى نفسه **قوله** بمفرد صالح للعطف عليه
احترز به عن نحو ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا لا يصلح للعطف عليه اذ لا يصح
ان يقال ان لي مالا وفاضل عمرو فيجب الكسر في المثال المذكور **قوله** عطفا على ان لانه نوع
عطف مفرد على مفرد تاويلا والمعنى ان لك عدم الجوع فيها وعدم العري **قوله**
فتكسر بعد الابتدائية اي التي تبتدا بعدها الجمل وتستانف وهي بمعنى فا
السببية وانما لم تفتح اذ بعدها لامتناع تقديرها مع معموليها بمصدر
واقول لا يبعد عد هذا من جملة مواضع جواز الوجهين لان المراد جواز الوجهين في تركيب
واحد كما هو ظاهر والوجهان فيما ذكر في تركيبين مختلفين فتدبر **قوله** نحو عرفتنا
امور حتى انك فاضل انما تعين الفتح لوقوعها مع معموليها في موضع اسم
مجرور ان كانت جارة ومنصوب ان كانت عاطفة **قوله** اذ كانت حرف استفتاح
اما استفتاحية اي حرف استفتاح وحينئذ فتكون بمعنى الا ونحوها قيل مركبة
من همزة الاستفتاح وما النافية وانما وجب الكسر لوقوعها في ابتداء الكلام
حكما كما سبق نظيره واجاز بعضهم الفتح على ان تكون مع معموليها في موضع
مبتدا محذوف الخبر والمعنى اما فضلك معلوم ونحو ما تقدم **قوله** اذ كانت بمعنى
حقا وهي حينئذ مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار بعد
التركيب بمعنى احقا فتقدير الهمزة على احقا على الصواب لا بمعنى حقا باسقاط
الهمزة كما ذكره الموضح وتبعه الشارح وموضع ما نصب على الظرفية كما
نصب حقا على ذلك في قوله احقا الخ وهذا قول سيبويه وقيل حقا مصدر [illegible]
ان وصلتها فاعل وقيل اما بسيطة وهي مع ان ومعموليها كلام تركب من حرف
واسم وهو مذهب ابن خروف **قوله** احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا
ونيتهم فريق حقا منصوب على الظرفية كما اشار اليه الشارح وقيل على المصد
رية على عامل والجيرة بكسر الجيم جمع جار واستقلوا اي نهضوا مرتحلين واراد

بالنية الجهة التي يقصدها المسافر وهي بوابة منعرفة قوله فيقول لا جرم لا تبينك
إلى علي أن لا تبينك جواب قسم محذوف قام مقامه ونزل منزلته لا جرم ومثل ذلك
يقال في قولك لا جرم أن زيدا فاضل على الكسر وزاد في الاوضح من مواضع جواز
الامرين أن تقع في موضع التعليل نحو إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم
قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة والباقون بالكسر على أنه مستأنف
استئنافا بيانيا ومثل ذلك وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم وبه تمت مواضع
مواضع جواز الامرين تسعة قوله وبعد ذات الكسر متعلق بتصحب وتقديمه
لافادة الحصر أي لا بعد ذات الفتح قوله تصحب الخبر لام ابتداء أي بشروط أربعة
تأخر الخبر عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض وغير جملة شرطية وذلك
بأن يكون مفردا مشتقا أو جامدا أو مضارعا منصرفا أو جامدا أو ظرفا أو مجرورا
أو جملة اسمية وإنما دخلت لام الابتداء على الخبر لانه شبيه بالمبتدأ
وعلى المضارع لمشابهته الاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم
إذ متعلقهما إما اسم أو مضارع وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم
تدخل على الخبر المتقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا على المنفي لئلا يجمع بين متنافيين
ثليين في نحو لم ولن وحمل الباقي عليه ولا على الماضي لبعد شبهه بالاسم
ولا على الجملة الشرطية لئلا تلتبس بالموطئة قوله لا يشترط عدم دخولها
على الخبر عدم تقدم معموله عليه خلافا لابن الناظم قال تعالى إن ربهم بهم يومئذ
لخبير وقد يقال إما في الآية ظرف متوسع فيه فلا يصلح للرد على ابن الناظم
قوله لان لها الصدر قد يعارض بأن هذه الحروف لها الصدر كما تقدم ولذلك
امتنع تقديم الخبر عليها قوله بين حرفين بمعنى واحد قد يقال كونهما واحدا
يقتضي عدم كراهة الجمع ويكون ذلك من التأكيد اللفظي ومعلوم أنه ليس
بحكم وأجاب ابن قاسم بأن محل التأكيد اللفظي على إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه
وذلك مفقود ههنا لامتناع التنافي نادر قوله فزحلقوا اللام الى الخبر لم زحلقوا

إن لأنها

١٦٧

إن لأنها عاملة وحقه التقدم وإنما لم يزحلقوا اللام في قولهم لهنك قائم بفتح وكسر
إنها التي هي بدل من همزة إن لزوال الصورة وكأنهما تنوسي وحدة التأكيد قوله لا تصحب
خبر غير إن الخ أي لا أن المكسورة لا تغير بدخولها على الجملة معناها ولا حكمها بخلاف
أخواتها الا ترى أن ليت تغير الجملة من الخبرية الى التمني ولعل الى الترجي وكأن
الى التشبيه ولكن صيرت الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن صيرتها في تأويل المفرد
قوله بفتح الهمزة يشكل بما تقدم من أن إذا وقعت في صدر الجملة الحالية يجب
كسرها وإن لم تقترن بالواو ومثل الخبر المقترن بها أما لو أنه العشي بقية أجيب
بأن ما تقدم باعتبار الغالب ورد بالتنافي بين الوجوب والقلة فلا حسن أن يقال
الفتح محمول على الشذوذ قوله وكأنني من حبها العمير صرة يلومونني في حب ليلى
عواذلي والعمير من عمرة العشق بكسر الميم أي غمرة وقيل انكسر قلبه
بالمحبة ويروى لكميد بالكاف من الكمد وهو الحزن قوله أم الحليس لعجوز شهربة
تمامه ترضى من اللحم بعظم الرقبة الشهربة الفانية البالية لهرمها
ومن تبعيضية أي قدر مضاف أي بلحم عظم الرقبة وبعض يرى أنها بغير مزيدة قوله
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا صدره مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم
عجالى بفتح العين والراء جمع عجلان من العجلة وهي السرعة وسئلوا
مبني للمفعول وعائد الموصول محذوف أي عنه المجهود وهذا أولى من بنائه للمجهول
لما تقدم من أن مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة معناها قوله وما زلت من ليلى
الخ من ليلى أي لأجل حب ليلى وقوله لكالهائم قيل إن الهائم على وجهه يهيم
هيما وهيمانا أي ذهب من العشق وغيره والمقصى بضم الميم المبعد
اسم مفعول من أقصى والمراد بفتح الميم وهو المحل المعاني الذي
تردد فيه المسير وقد ذهب قوله أمسى أبان الخ أبان بفتح الهمزة وتخفيف
الموحدة اسم رجل وفيه صرفه خلاف فمن صرفه رأى أن وزنه فعال ومن
منعه من الصرف رأى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضي يبين وهو المختار

والاعلاج جمع علج بكسر العين وهو الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع
اسود وذهب بعضهم الى ان اللام بمعنى الا مستثنيا بينة اي الا من اعلاج
وحبشية ولا شاهد فيه قوله ذي اشارة الخ كان الاولى بل الصواب ان يقول ذي
اسم اشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدلا او عطفا بيان او صفة قوله اي
لا تدخل هذه اللام على منفي اي لئلا يجمع بين متنافيين منها تليين في قولهم و لا
بما تقدم وحمل النافي عليه ولحصول التنافي بين اللام وحرف النفي لان الاول
للتقرير والاثبات والثاني للرفع والازالة افاده الشرقي شراو ضح قوله واعلم
ان تسليما وتركا الخ فيه شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق
الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان حقها ان لا يعلق لان الخبر المنفي
ليس محلا للام وسوغ ذلك في الجملة تشبيه لا بغير لان المعنى ان ربي
التسليم على الناس وترك ليس مقتضيا وبيق والاقرب بيق التنازع.
وكان حقه ان يقول لا اسوا ولا مستقيلا بها في الخصه اضطرارا مع
وكسر وسوا في الاصل مصدر بمعنى الاستواء ولذلك لم يلزمه جمع
خبرا عن اثنين قوله من الافعال بيان لما وقوله ماض متصرف الخ
امتثال لوجه المشبه المستفاد من الكاف قوله واجاز ذلك
الكسائي وهشام اي على اضمار قد كما في المغني وفي التوضيح
بدل الكسائي الاخفش قوله دخلت عليه اي لمشابهته بالاسم
كما تقدم قوله اذا كان غير متصرف بكلمة ليس وعسى صرح به
بعدم جواز دخول اللام عليها لعدم اجتماع الاسمين ولعله
لم يجتز عنه لدخوله في عموم قوله سابقا ما قد نفيا قوله كالاسم
اي الجامد في عدم التصرف قوله فما يشبه المضارع اي
المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه قوله وليس جواز ذلك
اي دخول اللام على قد وقوله خلافا لمن منع عليها وفعل مطلق

اي انه لو

اي خالف خلافا لصاحب الترشيح وانه ذهب الى ان لام الابتداء لا تدخل على
الماضي المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه تعين ان تقدر لام جواب
القسم فاذا قيل ان زيدا لقد قام كان التقدير ان زيدا والله لقد قام قوله
وقد تقدم ان الكسائي الخ رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله ان الكسائي وهشاما
ذهبا الى ان قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فبالاولى قد
الظاهرة قوله فانه يجوز بلا شرط اي بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل
على الماضي مطلقا فاشتراط اضمارها دليل على ان اللام لام الابتداء لا لام
القسم وقوله والحالة هذه اي حالة كون اللام للقسم قوله هو الواسط اي الاسم
المتوسط بين اسم ان وخبرها اي ولو تقدم الخبر على الاسم نحو ان عندي لفي الدار
زيدا وهذه الشارة الى شرط اول وذكر الشرطين وبقي رابع وهو ان لا تدخل
على الخبر ولا يجوز ان زيدا لعمرا الضارب هكذا قيل وظاهره ان الرابع ليس من كلام
الناظم وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه الخ اذا دخلت اللام الخ قوله معموله
الخبر حال من الواسط وهو يشمل المفعول به وصرح المصنف بجواز دخولها عليه
والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو ان زيدا لاجلالا
قادم قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف فيهما ولا يقدم عليهما الا بسماع
قوله لم يجز دخولها على معموله الخ خالف في ذلك الاخفش والفراء محتجين بان
المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك وتبعهما الموضح حيث
قال والقول عندي قول الاخفش والفراء لان اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي
على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر المذكور لان المانع من تقديمه
الالباس وذلك لا يوجد في المعمول قوله فرع دخولها على الخبر اي وهي لا تدخل
عليه فلو جاز دخولها على المعمول حينئذ لترجح الفرع على الاصل وفيه ما مر
قوله ان لا يكون ذلك المعمول حالا اي لان الحال لا تكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف

يكون خبرا وهو ظرف الجر وبين الحال والمفعول ان المفعول فيه ينوب عن الفاعل ويصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل عليه وفضيلة هذا

الجر فان التمييز كالحال بنا على المختار من جواز تقدمه على عامله اذا كان بعلا متصرفا وهو مذهب الناظم لانه لا يجوز نيابته عن الفاعل ولا يقع ابدا

اسم **قوله** ولا يجوز ان زيدا ضارب لعمرو الا ان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلاف مع التاخر **قوله** ونهب

ايضا الفصل قال الفارضي ولا محل له من الاعراب لان المراد منه ذكر الاعلام بان ما بعده خبر لا صفة فانه اشبه الحرف فالحقيقة لمعنى غيره ولذا قال بعضهم انه حرف كالها

في ايا وعن الخليل انه اسم قال المصرح الكافية وما لذا محل اعراب وان نجعله ذا حرفية فهو فمن وذهب الكسائي والفرا الى انه له محلا من الاعراب الا ان محله عند الاول محل

ما بعده وعند الثاني محل ما قبله ففي نحو قولك زيد هو القائم محله رفع على قوليهما وفي نحو قولك كان زيد هو القائم محله نصب عند الاول ورفع عند الثاني وفي نحو قولك

ان زيدا هو القائم بالعكس وبعض العرب كتميم يرفع ما بعده على الخبرية له كقراءة ابن مسعود ولكن كانوا هم الظالمون على انهم مبتدا والظالمون خبره وانما سمي فصلا وضميرا

فصلا لانه يفصل بين كون ما بعده خبرا وكونه نعتا **قوله** وهو الضمير المسمى عمادا اسمي بذلك لانه يعتمد عليه في تادية المعنى قال الناظم وجاز ان تدخل عليه لام الابتدا

لانه مقول للخبر لما بعده نوهم السامع كون الخبر تابعا فتنزل منزلة الجزء الاول من الخبر فحسن دخولها عليه **قوله** اذا لم يعرب هو مبتدا الخ لانه اذا اعرب مبتدا كان جزءا

من الخبر فتكون داخلة عليه وعليه فلا يكون ضمير فصل **قوله** وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله منه كذلك تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا رجلا **قوله** وعلى الاسم

الهنا خارج عن الخبر وعن معموله **قوله** ووصل ما الزائدة خرجت الموصولة والمصدرية فلا يبطلان العمل فانما عندي حسن وانما فعلت حسن اي ان الذي عندي حسن وان فعلك حسن

قوله لانها

قوله لانها تزيل اختصاصها بالاسماء فيما عدا ليت كما سياتي **قوله** وجوبا اهمالها فيما عدا ليت هذا مذهب سيبويه والجمهور كما يوخذ مما ياتي في الشرح **قوله** ويحتمل ما ملغاة

اي غير كافة **قوله** قالت الا ليتما الخ قايله النابغة وقبله احكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما زعمت

ستا وستين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد **قوله** قالت اي زرقاء اليمامة وكانت تبصر من مسافة

ثلاثة ايام ومقولها ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتيه ونصفه فديه تم الحمام مية وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين

جبلين فقالت ما ذكر ثم ان القطا وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ست وستون قطاة فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع

وهو شراع بالجمع باعجام اوله واهماله وبصيغة الافراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة الما القليل لما سبقه من ان ما الخ قد يقول المجوز وهو المصرح من وافقه يكفي

في صحة الاعمال الاختصاص الاصلي ولا يضر عروض زواله ولذلك نظاير كثيرة **قوله** ولكنما يقضي فسوف يكون الجواز ما موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضي عليها

ولو كانت حرفا وان ابتدا فالمانع عوده عليها لانه لا يعود الا على الاسماء فالذي ينبغي التمثيل به للكافة قول امرئ القيس ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل

امثالي **قوله** اعد نظرا يا عبد قيس الخ غرض الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعل الشنيع واضاف يستعمل لازما ومتعديا كما في البيت **قوله** ولذلك اي لبقاء اختصاصها

بالاسماء **قوله** وهو يشكل الخ قد يقال لم يبطل المصرح هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع

نذير **قوله** معطوف على منصوب ان اي على محله بناء على قول بعض البصريين الخ ان لا يشترط

وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل ونسب للكوفيين ايضا وعلى الضمير في الخبر ان كان

بلا فصل وقيل ان العطف على محل ان مع اسمها ويحتمل ان يكون الناظم جاريا على مذهب

المحققين من النحاة وهو ان المرفوع مبتدا محذوف الخبر وسماه معطوفا مجازا نظيرا

ما تقدم وهو ظاهر عبارة الشرح كان الاولى ان يقول تاليا العاطف ليكون ظاهرا في الجريان
على سائر الاقوال وليس هذا الحكم مختصا بالواو لانك كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا ولا عمرو
وكما تقول ان زيدا قائم وعمرا او وعمرو وفي التسهيل ان النعت وعطف البيان والتوكيد
كعطف النسق تقول ان زيدا قائم الفاضل وعبد الله او نفسه بالنصب والرفع ولم
يتعرضوا للبدل والظاهر انه كسائر التوابع كما قال الرضي ومثل له بقوله ان الزيدين
قد استحسنتهما اثنيهما بالرفع قال الدماميني وحكى ابن عصفور ان المحققين
من اهل البصرة لا يجوزون الرفع في غير عطف النسق من التوابع فان سمع شيء من ذلك
يحفظ ولا يقاس عليه قوله فمن يك خاليا لم ينجب الخ ينجب بضم اليا من انجب الرجل
اي ولد ولدا نجيبا ولا يقال للمراة التي تلد الا منجبة ومنجابة وقوله نجيبة اما على حذف
الزوائد او الاصل النجيبة ابناؤها ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
واستتر والشاهد في قوله والاب فانه عطف بالرفع بعد الاستكمال قوله وليس
معطوفا حقيقة اي حقيقة رفع واطلاق المعطوف عليه تجوز كما علمت ويحتمل ان
يكون اشارة للتوري على الناظم قوله والجملة ابتدائية اي لعطفها على جملة ابتدائية
اذ المعطوف يعطى حكم المعطوف عليه قوله على محل ما قبلها كان الاولى حذف
لفظ لان ما قبلها لا محل له اذ الجملة ابتدائية اي مستانفة وقوله من الابتدا بيان
لما على تقدير مضاف اي من ذات الابتدا وهذا لا يظهر الا في نحو ان زيدا آكل طعامك
وعمرو بخلاف البيت فان الجملة فيه جواب الشرط الجازم وهو من قبيل ما له محل من
الاعراب وهو الجزم قوله تعين الوجه الاول اي كونه من عطف الجمل عند الجمهور وبعضهم
يجيز الثاني بقلة كما سياتي في قول الناظم وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه
اعتقد قوله تعين النصب اي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه
ان جعل من عطف الجمل او من تقدم المعطوف على المعطوف ان جعل المرفوع معطوفا على
الضمير في الخبر قال بعضهم يتجه ان يجوز الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة
معترضة بين اسم ان وخبرها لا معطوفة حتى يلزم ما ذكر قوله واجاز الكسائي الرفع

محل الخلاف

محل الخلاف حيث تعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان ليظهر وجه المنع
وهو ان العامل في خبر المبتدا الابتدا والمبتدا وفي خبر ان نفسها فيلزم اجتماع عاملين
مختلفين مستقلين على رفع معمول واحد اما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين نحو ان
زيدا وعمرو في الدار فيجوز اجماعا فاد في النصح قوله مطلقا اي سواء ظهر اعراب
المعطوف عليه اولا فالاطلاق في مقابلة التقييد الاتي عن الفراء قوله ان الذين امنوا
الخ الشاهد في الصابون فانه عطف على محل الذين قبل استكمال الخبر وهو من اس
الاية قوله فمن يك امسى الخ الرحل منزل الشخص وقيار بفتح القاف وتشديد التحتية
اسم فرس او جمل الشاعر والشاهد فيه حيث عطف على محل اليا قبل استكمال
الخبر وهو لغريب والضمير في بها للمدينة قوله وخرج ذلك على التقديم والتاخير
اي حملا على تقديم المرفوع من تاخير وتاخير الخبر من تقديم والاصل في الاية والله اعلم
ان الذين امنوا والذين هادوا الخ من امن الخ والصابون والنصارى كذلك فحذف من الثاني
لدلالة الاول قوله وحذف الخبر اي خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه قوله ويتعين الاول
الخ قال سم في التعيين نظر لجواز ان تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف اي لهو غريب
قوله ووافق الفرا الكسائي اي في جواز الرفع قبل استكمال الخبر قوله فيما خفي فيه اعراب
اعراب المعطوف عليه اي في تركيب خفي فيه ما ذكر اما لكونه مبنيا كما مثل الشارح
او مقصورا نحو ان الفتى وزيد ذاهبان قوله واعلم ان ناسا من العرب الخ المقصود بنقل
ما ذكر الرد على الفرا والكسائي وفيه اسناد الغلط الى العرب بنطقهم قال بعضهم لا مانع
اي انهم نطقوا بذلك على خلاف لغتهم غلطا وفيه ما لا يخفى قيل اراد به التوهم اي
توهم عدم ذكر ان قوله وما قصدت بني التسامي التسامي العلو والموافقة في
النسب والخؤولة مصدر كالعمومة او جمع خال كالعمومة جمع عم وعميا جمع لاخ
والطيب الاصل خبرها وهو من اضافة الوصف الى مرفوعه فيجب
تحويل الاسناد كما سبق بيانه في المشاهد قوله والخال فانه معطوف
بالرفع على منصوب الا قبل الاستكمال قوله وان المفتوحة

على الصحيح جرى الخلاف فيها وان المكسورة ولكن يقتضي فرقا بينهما والظاهر
ان الفرق انهما لا يغيران معنى الجملة ولا ينقلانها من اسلوب الى آخر بل يقويان ما دخلا
عليه فقط فاشبها الحروف الزائدة للتاكيد بخلاف فانها تنقل الكلام من اسلوب الجملة
الى اسلوب المفرد قوله بان تقدمها عليها ومعناه ان احد المعنيين كاذا في الآية الشريفة
انما جاز العطف بالرفع اذا تقدمها ما ذكر لانها حينئذ بمنزلة ان المكسورة ثم
لوقوعها مع معموليها موقع المعمولين وهما في الاصل جملة احدهما مسند
اليه والآخر مسند ولا ينافي ذلك كونها مع معموليها في تاويل مفرد لان ما تقدم
منظور فيه للاصل كما علمت ولا تشك انه جملة تدبر قوله لن والمعنى الابتدائي معنى
الجملة ذات الابتداء لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشا
فلو جاز الرفع لزم عطف الخبر على الانشا قال يس وهو مشكل على القول بجواز عطف
الخبر على الانشا والعكس لان مقتضى كون علة المنع لزوم ما ذكر اختصاص المنع بالمانع
ثم ان هذا اللزوم انما يظهر على تقدير كونه من عطف الجمل اما على تقدير كون المرفوع
معطوفا على الضمير في الخبر فلا بل ينبغي ان يجوز مطلقا افاده الشنواني تبعا
لصاحب التصريح قوله وخففت ان المكسورة اي بشرط ان لا يكون الخبر غير صالح
لدخول اللام نحو ان زيدا قام ويستثنى من الثاني الخبر المنفي فتخفف معه لانه
لا يتوهم معه ان نافية قوله فقل العمل انما قل هنا وبطل فيما اذا كففت بما
عن العمل على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص لان
الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما بخلافه هنا فانه بوا
سطة اسقاط بعضها افاده يس ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما
في الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا بد على الاعمال من ان اسمها ضمير الشان والجملة
الفعلية خبرها قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون كل مبتدا واللام لام الابتدا
وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته ولدينا متعلق به ويجوز ان يعرب
جميع مبتدا ثانيا ومحضرون خبره والجملة خبر الاول قوله وان كلا لما ليوفينهم

اللام

اللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتاكيد وما زائدة بينهما للفصل وليو
فينهم خبر ان وقيل ما موصول خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة
القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة
موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا
لخلق موفى عمله وقرئ لما بالتشديد والتنوين بمعنى جميعا كقوله تعالى
اكلا لما وقرئ ان كل على ان ان نافية ولما بمعنى الا قاله بعض المحشين وقرئ
لما بالتشديد من غير تنوين مع نصب كلا فان هي المخففة ولما جازمة ومجز
ومها محذوف اي لما ينقص ليوفينهم قوله وتلزم اللام اي بالنظر للقياس
وقوله فيما سياتي وربما استغني عنها اي في السماع فلا تنافي بين الكلامين
على ان التنافي مدفوع باعتبار القيد وهو قوله ان بدا في الثاني واعتبار
عدمه في الاول قوله لعدم اللبس مقتضاه انها اذا وجد مع الاعمال لبس لزمت
ايضا نحو ان هند الذاهب وهو كذلك قوله يجب كسر انها لان اللام
الابتدا تعلق الفعل عن العمل وجوبا قوله يجب فتحها اي لطلب العامل ولا معلق
لان اللام الفارقة ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام ان اللام الفارقة تدخل
على خبر ان المفتوحة المخففة مع انها لا تلتبس بان النافية حتى تحتاج للفرق
وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الجار والفعل فتحت الهمزة
وابقيت اللام في الكسر فقصد الجر وسابقا على دخول الفعل الطالب لفتح الهمزة
او يقال اللام الفارقة قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق لدخولها بعد المكسورة
عند قيام القرينة افاده الشنواني قوله وربما استغني عنها الخ اورد عليه ان
التعبير بربما يقتضي انه مع القرينة يستغنى نادرا ولا يستغنى كثيرا مع ان
القرينة تقتضي الاستغناء ولا بد واجيب بانه ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج
الى اللام حتى يجزم بالاستغناء بل المراد به ترك اللام وعدم الاتيان بها ولا شك انه
عند وجود القرينة يجوز ترك اللام وذكرها فصح ما ذكر قوله ان النحو لا يخفى على نحوي

بصيغة القرينة اللفظية فيه لفظا لا في الخبر فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفي
أنّ لو ربي بها ما ذكر يجيء بالإثبات لأن نفي النفي إثبات فتدبر قوله أن أباءنا الضيم
الخ الأباة جمع أبي كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع والضيم الظلم ومالك الأول
أبو القبيلة والثاني نفس القبيلة ولهذا قال كانت وصرفه باعتبار الحي والقو
بيته على أن مخففة لا نافية كون المقام مقام مدح كما ستسمعه من المنطق
الأول وجعلها نافية ينافي ذلك قوله غالبا حال من الضمير في تليه وهو
قيد في النفي ليكون منطوق الكلام أن وجدان غير الناسخ متصلا بها انتفى في
الغالب ومفهومه أن وجدان الناسخ متصلا بها لم ينتف في الغالب فيصدق وجدا
بالكثرة ولو جعل قيدا للمنفي لكان المفهوم أن وجدان اتصالها بالناسخ غالبي مع
القوم أنما ذكر والكثرة لا الغلبة أفاده س قوله موصلا اسم مفعول من أوصل
بمعنى اتصل قوله وإن كان ناسخا وجدته موصلا الخ أي بشرط كونه غير ناف ليخرج
ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها وما كان وغير صلة ليخرج ما دام ودخول
اللام فيما ذكر على ما كان خبرا في الأصل وفي غير الناسخ على معموله فاعلا كان مفعولا
ظاهرا ومضمرا فإن اجتمع فاعل ومفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا
وصورته أنه أي المفعول لا تكون إلا إذا كان الفاعل ضميرا مستترا نحو زيدا أن ضرب
لعمرا إنما كثر اتصال الناسخ بها لأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر
في الأصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من
النواسخ لئلا تخرج عن [illegible] محلها بالكلية الا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ
كان مقتضاها موجودا عليها إذ الجزآن موجودان بعد دخولها ودخلت اللام الفا
رقة على خبر الناسخ وعلى ثاني مفعوليه لأنها كانت تدخل على خبرها قوله وأكثر
منه أي من كون مدخولها مضارعا كما في الآية مثله السابقة كونه ماضيا
لأن أن المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وأبعد تخفيفها أن يدخلوها
على مشابهها ويقاس على النوعين أيضا قوله شلت يمينك الخ تنزل بفتح

الشيخ

الشين بمعنى الفاعل وضمها لغة رديئة قوله ولا يقاس عليه أي عند البصريين إذ دل
عليه قوله خلافا الخ قوله خلافا للأخفش والكوفيين مقتضاه أن الكوفيين يجيزون
تخفيف أن المكسورة ودخولها على مثل قام وقعد وليس كذلك لتصريحهم
بأنه لا يجوز تخفيف أن المكسورة ويحملون ما ورد مما يوهم ذلك على أن إن فيه
نافية واللام إيجابية بمعنى إلا كما أفاده في المغني تدبر قوله وافترضنه الخ ولا يقاس
عليه بإجماع قوله الذي هو ضمير الشأن يقدر عند ابن الحاجب وأما الناظم
فإنه لا يشترط ذلك فكان ينبغي للشارح أن يجري في حل كلامه على مذهبه
قوله فلو أنك في يوم الرخاء الخ الخطاب لمؤنث فقوله صديق على تأويل أنت إنسان
صديق أو على تنزيل فعيل بمعنى فاعل منزلة فعيل بمعنى مفعول أفاده العيني
وانظر ما المانع في البيت من جعل فعيل بمعنى مفعول ولا تنزيل قوله بأنك ربيع
الخ ثمال لغة علم الضيف والمرملون الخ أي الغياث والغوث نشأ لا المرملون من
أرمل القوم أي نفد زادهم ونشأ الأيتام بفتح الشين مهملة أو حال والغيث المطر
والمربع بفتح أوله الكثير يقال أرض مربعة أي مخصبة كثيرة النبات والثمال بكسر
المثلثة الغياث وهو خبر تكون قوله فضرورة أي من وجهين عند ابن الحاجب كون
اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا أو من وجه واحد عند الناظم كونه مذ
كورا فقط أفاده في التصريح قوله والخبر اجعل جملة أي إن حذف الاسم سواء كان
ضمير الشأن أو لا على مذهبه أما إذا ذكر الاسم جاز في الخبر أن يكون جملة وأن يكون مفردا
وقد اجتمعا في قوله بأنك ربيع الخ قوله من بعد أن من وضع الظاهر موضع المضمر
للضمير للضرورة قوله على ذلك أي لكونها أشبه بالفعل الخ أو من أي خصت قوله من
جهة الاختصاص أي بالأسماء وقوله ومن جهة وطيئتها أي كونها جاءت فالموصولا
بمعموليها فإن كانا من جهة من الأمرين مقتضى للعمل قوله وبطل عملها أي في الغالب كما
سبق صدر الجملة الخ أشار بذلك إلى تقدير مضاف في الكلام ليصح الحمل في كلام
الناظم فإن ظاهره يوهم أن الخبر نفس الفعل قوله دعا أي ذا دعا يعني مقصودا

بد الدعا قوله ولا حسن حينئذ الفصل الخ للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع
ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التي
فعلها جامد او دعا لم يحتج لفاصل اذا وقع تفسير المخففة ما ذكر قوله بقد
او نفي الخ الحاصل ان الفعل اما ماض او مضارع وكل منهما اما مثبت او منفي فان كان
ماضيا مثبتا ففاصله قد او منفيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا
ففاصله حرف التنفيس او منفيا ففاصله ان ولم او لا ولما انتبه هنا لو في الامتناع
التقابي دخلت على الماضي والمضارع قوله او نفي بلا او لم او لن ولم يجعل الفصل بما
او لما فينبغي ان لا يقدم عليه الاسماع كما قاله ابو حيان وقال الايادي في
الفصل بالوقوعها بعد المخففة والمصدرية واجاب بان المخففة والمصدرية بعد
فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وبعد فعل الظن يجوز ان تكون مخففة ومصدرية فلا
التباس بينهما الا في هذا الموضع قال سم وهذا لا ينتج شيئا في التمييز لانها بعد
العلم لا تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تتعين لاحتمالها
معا قوله الى انه قد يرد الخ يفيد ان حسن في كلام الناظم ليس على بابه فيكون
غيره قبيحا قوله علموا ان يوملون اي انهم يوملون فاسمها محذوف وهو غير ضمير
الشان والمسؤول المسؤول قوله اني زعيم يا نويقة الخ الزعيم الكفيل والنويقة تصغير
الناقة والرزاح بضم الراء وكسرها وبالزاي المعجمة الهزال والمهزول الموت والطلاح جمع
بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها شجرة من شجر العضاه والشاهد في قوله ان تهبطين
قوله فلا يحتاج الى فاصل لما علمت من ان هذه الجمل لا تقع بعد ان المصدرية قوله والخا
مسة ان غضب الله عليها بتخفيف ان وغضب بصيغة الماضي في قراءة نافع ومعلوم
انه من السبعة ووقع في التصريح خلافه وهو سبق قلم وفي هذه القراءة دليل
على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو المختار من قولين للنحاة قوله
بنون منصوبها الخ علم من ذلك انها واجبة الاعمال لانه اثبت لها اسما منويا تارة
وثابتا اخرى قوله هو ضمير الشان كثيرا يحتمل ان يكون قوله كثيرا معمولا لنوى على

انه

انه صفة مصدر محذوف وجاز فيه ان منصوبها لا يكون الا ضمير الشان فيكون مخالفا
لمذهب الناظم ويحتمل ان يراد به وهو ضمير الشان في الكثير فيفيد ان منصوبها
المضمر قد لا يكون ضمير شان فيكون موافقا للمختار قال في التسهيل فتعمل في
اسم كاسم ان المفتوحة وتقدم ان مذهبه في ان المفتوحة ان اسمها المضمر
لا يجب كونه ضمير شان قوله منصوبا ان اورد عليه ان ثبوت منصوب ان ضرورة
كما تقدم في البيتين فما في منصوب كان واجيب بان التنبيه في مطلق الثبوت
والذكر فلا ينافي ان ثبوت اسم كان لم يعرض وروده قوله وصدر مشرق النحر الخ
اي ورب صدر والنحر العنق وثدياه اي ثديا صاحبه وتشبيههما بالحقين في
الاستدارة واسم كان ضمير الشان او ضمير عائد الى الصدر ويحتمل ان يكون
ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها وحينئذ فيكون
شاهد الثبوت منصوبها قوله ويوما توافينا الخ مراد الشاعر مدح امرأته
بالخطاب لها ومقسم بمعطم اي حسن من القسام وهو الحسن يقال رجل قسيم
الوجه اي جميله وحسنه وتعطو اي تتناول لكنه ضمنه معنى الميل فعداه
بالى والوارق بمعنى المورق والسلم بفتحتين جمع سلمة وهي شجرة العضاه ويجوز
ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد اي حسن واراد به الخضرة قوله او على
رواية النصب فهما من الثاني اي مما ثبت منصوبها واما الخبر فهو ثابت ايضا
في الاول ومحذوف في الثاني اي كانها ظبية او كان ظبية موصوفة بما ذكر
هذه المرأة وهو من عكس التشبيه للمبالغة قوله وان يكن مجردا كما في البيت
الثاني اورد عليه ان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد واجيب بان اسمها ليس ضمير
شان بل ضمير عائد الى المرأة اي كانها ظبية ويجوز ان يكون اسمها ضمير الشان
وظبية تعطو جملة اسمية خبرها اي قاله الرضي قوله فصلت بلم او قد كذا
في مطلقا اي وان لم يوجد الشرط المتقدم والقياس على ان يقتضي اختصاص
الفصل هنا بغير الجامد والدعا للفرق بين كان المخففة وان الناصبة الداخلة

عليها في الجر قوله لا يهولنك اصطلاء الخ يهولنك من الهول وهو الفزع وله
واصطلاء مصدر اصطليت بالنار تدفيت بها واللظى النار واضافته الى الحرب
من اضافة المشبه به الى المشبه يحتمل ان المراد باللظى ما يشتمل عليه
الحرب من المشاق فالاضافة حقيقية والمراد بحرها الموت اي فالموت لا
بد منه والم من الالمام وهو النزول قوله لا التي لنفي الجنس اي التي هي مفيدة للنص
للتنصيص على نفي الخبر عن جنس الاسم اي مجموعه الكلي المستلزم نفيه
كل فرد من افراده فهي مفيدة للاستغراق نصا وتسمى التبرئة لانها تصا
نفت جميع افراد المقصود لنا على البراءة منه وقد علمت ان نسبة النفي الى
الجنس مجاز لان النفي في الحقيقة انما هو لحكم الجنس لا له لتعلقه بالنسب
دون الذوات فاذا قلت لا رجل في الدار فالنفي انما هو للاستقرار الذي هو حكم
الجنس وانما سميت لا التبرئة واختصت به مع ان حرف ان نص وعلى
لا النافية كاينة ما كانت لان التبرئة فيها اكثر منها من غيرها للتنصيص
على التنصيص على العموم فيها بخلاف لا العاملة عمل ليس فانها وان
نفت الجنس لكن على سبيل الظهور ولا تختص بنفي الوحدة خلافا لمن توهمه
واعلم ان النكرة بعد لا للاستغراق مطلقا سواء كانت عاملة عمل ان او ليس
ضرورة انها نكرة في سياق النفي فتعم لكن تارة يريد استغراق افرادها
مطلقا اي لا بقيد اتصافها بالوحدة وهو المراد بنفي الجنس وتارة يراد استغراق
افرادها بشرط اتصافها بالوحدة اي وحدة مدخولها مفردا او مثنى او
مجموعا وهو المراد بنفي الوحدة فاذا قلت رجل فيها وكانت لنفي الوحدة
كان المراد نفي كل فرد فرد من بقية الافراد لا مطلقا واذا قلت لا رجلان
كذلك كان المراد نفي كل رجلين منفردين عن غيرهما لا مطلقا وقس على
ذلك الجمع وتقول في توكيد نفيه حينئذ في الاول بل رجلان او رجال وفي الثاني
بل رجل او رجال واذا اريد نفي الجنس قلت بل امراة وكذلك اذا قلت لا رجل بالفتح

واذا

بانك تقول في توكيده بل امراة ليس الا لما علمت من ان لا العاملة عمل ان نص في نفي
الجنس وبما ذكرناه علمت ان المفرد والمثنى والمجموع سواء في الاستغراق وذهب
صاحب التلخيص الى ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى
انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد
والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين ولهذا صح لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان وان قيل في المطول المورد فيما حاصله ان نفي الجمع
يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية فليس نصا في نفي الجنس وعلى هذا يكون
قول المصنف التي لنفي الجنس ظاهرا بالنسبة للمفرد قال نعم ولعل مراده التي
لنفي الجنس نصا في الجملة تدبر قوله على سبيل الاستغراق اي نصا كما يدل عليه
ما بعده والحاصل انهم وضعوا النفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق ولفظة لا
متضمنة معنى من البيانية فلزم من ذلك انهم اذا قصدوا النفي المذكور اختصت
بالاسم افاده سم قوله ولا يليق ذلك اي وجود من لفظا ومعنى قوله الا بالاسماء
النكرات اي لانها التي تدخلها من البيانية في النص لعام من استغراقية وهي
مختصة بالنكرات ولا تنافي قوله عمل فيما يليها اي لاختص ولم ينزل حرفه ان يعمل
فيه قوله فعام يقوم الناس اي يطردهم ويدفعهم قوله ولا ان في ذلك المحافظة
للاما يعطف على مقدر مفهوم مما سبق وكانه قال يتعين النصب لرفع اعتقاد
ان الجر بمن المنوية وان الرفع بالابتداء ويحتمل ان يكون المقدر لسلامته مما تقدم
وهو احسن كما هو ظاهر قوله لتوكيد النفي حق العبارة ان يقول للنفي المؤكد واورد
على ما ذكر ان لا لم يسبقها نفي يؤكد بها واجاب ان فيها التاكيد اثبات سابق واجيب
بان تاكيد النفي لا يقتضي سبق نفي بل معناه انها تقيد النفي وتوكيده اي تفيده
نفيا مؤكدا قوله وان لتاكيد الاثبات تقدم انها لتاكيد النسبة ايجابية او
سلبية كقوله ان الله لا يظلم الناس شيئا وقد يقال النسبة فيما ذكر ايجابية
لان القضية موجبة غاية الامر انها معدولة المحمول فلا ينافي ما ذكر هنا تدبر

ومراده ان النفي يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره قوله حملت عليها في العمل
ولكون عملها بطريق الحمل على ان انحطت درجتها عنها كما يفهم من الشروط
الاتية وبذلك علم عدم جواز تقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا
خلافا لمن اجاز والاختلاف في اعراب اسمها المجرد وبنائه خلافا لمن زعم انه متفق على
اعراب اسمها قوله تنفي وطا اعمال لا الخ المراد بالاعمال هنا ما يشمل اعمال النصب
في المضاف والشبيه به وحينئذ بعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه
نصا صريحا فلان لا النافية للجنس نصا سوا بني اسمها او نصب وهو كذلك خلافا
لمن زعم ان افادتها ذلك مخصوص بما اذا بني اسمها قوله سبعة الثلاثة
الاول فهمنا من الترجمة وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله
الاتي وبعد ذلك الخبر الخ وفي فهم الاتصال مما ذكر نظر لان غايته ما يستفاد من قوله
الاتي عدم تقدم الخبر واما الاتصال فلا يفيده وسكت هذا البعض عن كون عدم
دخول الجار مما اذا استفيد قال شيخنا مستفاد من قوله عمل اذ جعل لا ان العمل
لا يكون ثابتا لها الا اذا لم يدخل عليها جار لما هو معلوم من ان الجار انما يتعلق
بالاسم فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ قوله وان يكون نفيه نصا فذ يقال كون النفي
نصا في العمل المذكور كيف يجعل شرطا لها بادة سم اللهم الا ان يراد بكون
النفي نصا قصد كونه نصا قوله وشذ اعمال التي بعده اي لانها غير مختصة في قصدها
الاهمال قوله لولم تكن غطفان الخ غطفان قبيلة من العرب ولا زائدة وذنوب اسمها
ولها خبرها وانما عملت مع كونها زائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة
بلوحظ فيها جانب اللفظ لا المعنى والدليل على زيادتها ان النفي مستفاد من لو
فيستفاد من التركيب ثبوت الذنوب لها لان نفي النفي اثبات ولو اثبتت الذنوب
امتنع اللوم كما هو مقتضى لو ايضا لانها تدل على امتناع جوابها عند شرطها
او لنفي الجنس اي مطلقا والاية التي لنفي الوحدة لنفي الجنس ايضا كذا شرحا

قال بعضهم

الاتصاف

الاتصاف بالوحدة كما علم مما تقدم قوله بعمل النكرة اي وتكون لا ملغاة لتعذر تخطي
من بعدها الا حرف الجر لا يدخل على مثله وعن الكوفيين ان لا حينئذ اسم بمعنى غير
والجار خافض لها وما بعدها مخفوض بالاضافة قوله بالفتح اي على الاعمال والتركيب
ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب فعمل في محل لا مع اسمها الجر يانها مجرى الاسم
الواحد ولا خبر لها حينئذ لانها صارت بطلة قوله وجب تكرارها اي خلافا للمبرد وابن
كيسان اما وجوب التكرار في الاول فلجبر ان ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله
له مع المعرفة واما في الثاني فللتنبيه بالتكرار على كونها لنفي الجنس في التكرار
لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة افاده الدماميني وهو يدل على ان الغاءها
لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس قوله واما نحو قضية الخ اي من كل تركيب او
هم اذ لا اعملت في معرفة قوله فمؤول الخ بان يراد ولا مسمى بهذا الاسم
او بتقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل وقضية ولا ابا حسن لها
من كالعلي رضي الله عنه وهو من الكامل ودخله الوقص في جزئيه الاول والثا
ني وهو حذف الثاني المتحرك وقوله ولا هيثم الليلة للمطي كلام اخر لقائل
اخر والواو فيه عاطفة من كلام الشارح وهو من الرجز قوله اشنا ما تشبيتنا
الخ اشنا مضارع شنا بمعنى اراد وما تشبيتنا مفعوله وحتى بمعنى الى وان لا
منصوب به وشانيا فاعل خبر لا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
ولا متعلق به قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه واورد عليه انه شامل
للمنعوت مع انه من قسم المفرد فيكون ما ذكر غير مانع قوله فانصب بها
مضافا الخ انما لم يبين لتعذر التركيب فيما زاد على اثنين انما بنو طريف
فيما يأتي لان الصفة مع موصوفها شيء واحد في المعنى مطلقا قوله اي مشا
بها معنى في كون كل اتصل به ما يتم به معناه قوله لا خلاف في ان لا هي
الرافعة له الخ الظاهر ان المراد لا خلاف بين البصريين لان الكوفيين يقولون
في ان المعمول عليها لا عمل لها في الخبر فلا اولى ان لا قوله مذهب الاخفش انها

قوله

ايضا هي الرابعة اي لان ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله قوله
ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ مقتضاه انه مرفوع بالمبتدا
قبل دخول الناسخ وفي النصريح ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعها
رفع بالابتدا عند سيبويه ووجه سيبويه ذلك بضعف شبهها
بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت في الاسم لقربه
ويظهر اثر الخلاف في نحو لا رجل ولا امراة فايما فعلى القول بان لا عاملة
في الخبر يمتنع لما فيه من اعمال العاملين في معمول واحد وعلى قول سيبويه
يجوز لان العامل واحد فالمعنى الذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة
لا تعمل في الاسم ايضا لانها جزء الشيء لا يعمل وانما لا رجل ونحوها بالنصب فانه
عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اه وسياتي ما فيه في باب الندا قوله لا يجوز
تقديم خبرها على اسمها الخ اي ولو كان ظرفا او مجرورا كما تقدم وكذا معمول
خبرها مطلقا لا يتقدم على اسمها المبني لتركيبه معها ولا المضاف والمشبه
والشبيه به لان شرط العمل الاتصال كما تقدم قوله بعض المحققين وانظر
هل يتقدم معمول الخبر على تفسير الخبر قوله بالغاله قال بعضهم انظر هل
يقدر له الفعل اذا كان مبنيا على الفتح قبل دخول لا كما قالوا في المنادى اذا كان
مضموما قبل الندا انه يقدر فيه الضم الظاهر انه كذلك اذ لا فرق قوله على
جواب سوال كان الاولى بل الاولى اسقاط جواب لان رجل ليس جوابا ولو ليس
مبنيا على الجواب كما هو ظاهر تامل قوله وكان من الجواب اي المستخبر قوله
يتضمن من فيتنزل ذلك كلامه كالصريح في ان تضمن معنى من ليس مختصا بالمبني
وعليه فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة التي هي من خصائص
الاسما شبه الحرف وشبه الاضافة ملحق بها واورد عليه ان تضمن معنى
الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضي للبنا يشترط فيه ان يكون باصل
الوضع ولذا اعتبر ابن الناظم التركيب مع التضمن وعن ابن هشام ان التركيب

ايضا

ايضا لا يصلح علة لاصل البنا وانما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف وقوله
ايضا اي اعلا ما قوله لخفته اي ولانه اعراب هذا النوع ولذلك بني جمع
المونث السالم عند دخول لا عليه على الكسر لانه اعرابه قوله وهو المجرد اي
في باب الاعراب قوله فيبنيان على ما ينصبان به اورد عليه انهم جعلوا
صورة المثنى في اللذين معارضا للشبه الحرفي ولذلك اعرب والتثنية
الحقيقية اولى بذلك واجيب بان الشبه هنا اقوى من الشبه هناك وبان
التثنية هناك وردت على المبني فاضعفت سبب البنا لانه للوارد قوة وهنا
سبب البنا وارد على التثنية فضعفت لذلك قوله تعز بلا الخيز الخ تمامه
ولكن لوا اراد المنون تتابع تعز امر من العزا وهو التصبر والفا للتعليل والمنون
الموت والوراد جمع وارد قوله يحشى الناس الخ عنقهم اي امهتهم والشئون
جمع شان وهو الخطب والاستثنا منقطع قوله وذهب المبرد الى انهما معربان
علل ذلك بانهما في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه
مضارع للمضاف فيجب النصب ومراده عطف يكون التابع والمتبوع فيه كالاسم
الواحد كما في باب الندا نحو يا ثلاثة وثلاثين فلا يرد ان المعطوف عليه في باب
لا يبنى نحو لا رجل وامراة قوله وقد روي بالوجهين ثبوت الوجهين عن العرب في
مثل ذلك يبطل قول من عين الكسر او الفتح ولذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع
ما اختلفوا قوله هوان النسب الذي الخ محله خبر مبتدا محذوف اي هو او خبر مقدم
وعواقبه مبتدا موخر وجاز الاخبار مع عدم المطابقة لان هذا مصدر وقوله للشيب
للشيب بفتح الشين على تقدير مضاف اي لاهل الشيب ويجوز كسر الشين جمع
اشيب وعليه فلا تقدير قوله لا سابغات ولا جاوا الخ السابغات الدروع الواسعة
جمع واسابغة والجاوا الحمرا يعني بها هنا الجماعة التي يعلوها الجاوا اي السواد
لكثرة الدروع وباسلة بالنصب من البسالة وهي الشجاعة صفة جاوا قوله
والثان معمول اول لا جعلا وسكن اليا للضرورة وحذفها لالتقاء الساكنين والب

اجعلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وا و للتنبيه قوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب صدره
هذا لعمركم الصغار بعينه والصغار بفتح الصاد وبالغين المعجمة الذل والهوان
خبر اسم الاشارة وخبر لعمركم محذوف وجوبا لما تقدم ويروى هذا وجدكم بفتح
الجيم وهو الحظ والشاهد في قوله ولا اب قوله لا نسب اليوم ولا خلة تمامه
اتسع الخرق على الراقع ويروى العتق على الراتق وهما صنفا وبان الخلة الصداقة
واليوم ظرف في موضع الخبر للا الاولى وخبر الثانية محذوف اي موجودة
فتقدير موجود ان تكن قوله او مركبا كالاولى وعلى هذا يحتمل ان يكون الكلام من عطف
الجمل وحذف من الاولى لدلالة الثاني وان يكون من عطف المفردات وخبرهما الا بالله
واما الاية فهي من عطف الجمل وحذف من الثاني لدلالة الاول قوله فاما الرفع اي رفع
الثاني مع فتح الاول قوله فانه على ثلاثة اضرب اي فانه جاء على احد ثلاثة اوجه
قوله فان محلهما رفع بالابتداء الخ لا يختص هذا الحكم بالاسم المبني بل المضاف
وشبهه كالمبني في ذلك عند سيبويه وانما يفترقان عنده في رفع الخبر كما
تقدم قوله زائدة بين العاطف والمعطوف لتاكيد النفي قضية كون العطف على محل اسمها
اسمها ان لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في حيزها فكيف تكون الثانية
زائدة لتاكيد النفي فالاسم الا ان يكون في الكلام تسامح والمراد العطف على الاسم
باعتبار محله مع لا واقول الاسم وحده لا محل له فلا يصلح لعطف المرفوع عليه
فلا اشكال فا قوله وان لا الثانية عاملة عمل ليس على هذا يكون خبر الاولى في المثال
محذوفا لدلالة الثاني عليه وبالعكس ولا يصح ان يكون الموجود خبرا عنهما لامتناع
توارد عاملين على معمول واحد حتى على مذهب سيبويه لاختلاف عمل الخبر كذا في
قوله واما النصب فهو اضعفها حتى خصه بعضهم بالضرورة كتنوين المنادى
فالعطف على محل اسم لا اي او على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة
الاعراب ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه ومختص بالضرورة عند الاخفش
والخبر حينئذ مثنى لكونه خبرا عن اثنين قوله لا تنصبا جواب الشرط وحذفت

ويحتمل ان يكون اليوم ظرفا لغوا وخبر لها محذوف وفاهم

نونها

١٧٧

والثاني للضرورة قوله بل يتعين اما رفعه على هذا يكون الخبر خبرا عن الاسمين ان قدرت لا الثانية
تاكيدا للاولى وما بعدها معطوفا وخبرا عن احدهما مع حذف خبر الاخر ان قدرت الاولى
مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس ولا يصح ان يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور
وهو ان يكون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا او توارد عاملين على معمول واحد قوله فلا
لغو ولا تاثيم فيها من قصيدة لامية ابن الصلت مدح بها الجنة وهو ملفق من بيتين
والاصل فلا لغو ولا تاثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم وفيها لحم ساهرة وبحر وما
فاهوا به ابدا مقيم اللغو القول الباطل والتاثيم من قولك اثمته اذا قلت له
اثمت والحين بالفتح الهلاك والساهرة ارض يجددها الله يوم القيامة والمليم اللائم ...
قوله في نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف
وكان كل من الاسمين مفردا صالحا للعمل لانها ان لم تتكرر لا فسيأتي حكمه في قول الناظم
والعطف ان لم تتكرر الخ او لم يسبق بالعطف فالكلام جملتان مستقلتان وكان احد
الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه ايضا خمسة اوجه بابدال الفتح في الاول بالنصب
لنصب نحو لا غلام رجل ولا امراة فيها وهذا ما في التنبيه الاول وان كان الثاني
تعين نصبه او رفعه نحو لا امراة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لا تعين الرفع وهذا
ما في التنبيه الثاني قوله خمسة اوجه اي اجمالا واثنا عشر تفصيلا حاصلة من
ضرب ثلاثة في اربعة لان ما بعد الاولى اما مبني على الفتح او مرفوع بالابتداء
او على ان لا الاولى عاملة عمل ليس وما بعد الثانية اما كذلك او منصوب قوله ابهم كلامه
اي حيث قال وان رفعا او لا تنصبا فان من جملة مفهومه انك اذا نصبت الاول يمتنع
نصب الثاني فيكون فيه الوجه الثالث قوله ان كان صالحا للعمل اي بان كان نكرة كما يوخذ
من سابقه ولاحقه قوله مفردا نعتا الخ مفردا مفعول له لا بنعت لانه زائد للتحسين
فلا يمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها ونعتا عطف بيان او بدل والمبني نعتا نعتا وجملة
يلي صفة ثانية ومن المعلوم ان المراد بالمفرد هنا ما قابل المضاف وشبهه وبالمبني ما
يشمل المثنى وجمعي المذكر والمؤنث فيجوز في نعتها اذا كان مفردا البناء على الياء في الاولين

لعمل

والكسر في الثالث وقوله ابنيا اقتصار على حكم الغالب في جزء باب المجرد وهو المجرد في
باب الاعراب الا لاخراج غيره ومحل بناء صفة جمع المذكر السالم على اليا ان كانت مجموعة
جمع سلامة فان جمعتا جمع تكسير بنيت على الفتح وان كان موصوفها مبنيا على
اليا نحو لا بنين ظرفا وانظر هل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل
نصب او يحكم بالمحل على كل قال بعض المحققين الذي يظهر الثاني وفارقت صفة اسم
لا صفة المنادى حيث لم تبن كموصوفها بان الصفة هنا هي المنفية في المعنى
اذ المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة خلافا صفة المنادى فانها ليست هي
المنادى في المعنى وقوله اجز فيه الاوجه الثلاثة حل معنى لا حل اعراب كما تقدم قوله
على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا الخ قد يقال لا حاجة الى ذلك مع ما
تقدم عن الشرح من ان بناء الاسم لتضمنه معنى من لا للتركيب ولهم لم يعتبر التركيب مصا
حبا لدخول لا الا ان يقال ما تقدم في البناء في كونه على الفتح وما هنا في الثاني على ما فيه ولم
لم يعتبر التركيب مصاحبا لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا واورد انه اذا كان تركيب الصفة
مع الموصوف مقتضيا للبناء فلم لم يعتبر في بناء الاسم تركيبه مع لا ليكون بناء الصفة
والموصوف على سنن واحد وقد يقال تضمن معنى الحرف اقوى في اقتضاء البناء من التركيب
كما هو ظاهر فاعتبر سببا للبناء في الاسم ولما لم يوجد ذلك المقتضي في النعت اعتبر
سبب بنائه التركيب تدبر قوله نحو لا رجل ظريف فيها مثل ذلك قولهم لا ماء ماء
باردا عندنا لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه توكيد خطا لان الماء الثاني
لما وصف خرج عن كونه مرادفا فلا يصح كونه توكيدا ولا بدلا لعدم مساواته للا
ول قوله مراعاة محل اسم لا اي واتباعا للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية كما في
المنادى قوله وغير المجرد الخ سيأتي ان صفة المنادى اذا كانت مضافة يتعين فيها النصب
ولا يجوز رفعها فهلا قيل بذلك في صفة اسم لا اذا كانت مضافة وقد يفرق بان يا
لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلذلك وجب نصب صفة ما باشرته
بخلاف لا فانها اذا باشرت المضاف لا يتعين فيه النصب دائما بل يجوز فيه الرفع
عنه

عنه التكرار ولم يتعين نصب صفة ما باشرته اذا دخلها ما يبنى تدبر قوله لتعذر موجب
البناء بالطول هذا غير ظاهر بالنسبة لقوله وغير ما يلي لا ان الفاصل لا حظ له في البناء
حتى يكون المانع لبناء المجرور الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب
قال سم والواضح تعليله بتعذر البناء لوجود الفاصل كان الاولى ان يقول لتعذر البناء لان
الموجب التركيب ولا معنى لاضافة التعذر اليه تدبر قوله او ما هو فيها قال بعضهم
فيه انه ليس محل لا مع اسمها رفعا عند سيبويه حينئذ لعدم التركيب الم
المقصور عليه كلامه ولا يقال الاتباع باعتبار ما كان عليه اسم لا قبل دخولها
لان شرطه وجود المحرز وقد زال بدخول الناسخ وحينئذ لما هو خبر مبتدا
محذوف وقد علمت مما تقدم ان موضع لا واسمها رفع بالابتدا عند سيبويه
مطلقا ولا يختص ذلك بالمبني وصرح به سم في حواشي ابن الناظم قوله وقد يتناوله
قوله وغير المجرد اي بان يراد وغير المجرد من نعت او منعوت وفيه ان الرفع في قوله او
عن الرفع اقصد يكون راجعا للمنعوت ومتعلقا به وليس ذلك بصحيح تامل قوله وكلا
وابنا مثل مر وامرا وابنه: تمامه اذا هو بالمبدا زيدا وتلا زيد ومثل يحتمل ان يكون
صفة وان يكون خبرا فعلى الاول يحتمل النصب على اللفظ والرفع على المحل والخبر محذوف
وعلى الثاني هو مرفوع لا غير وكذا وارد تذكر ليسر الردا وتلا زيد ليسر الاوزان قوله بالفتح
اي من غير تنوين قوله بعضاد خرج على ان الاصل لا امراة فحذف لا وبقي البناء بحاله على
نية لا كما قالوا ولا يضا شمية على نية قوله وقد يقال المسير حذف الحرف في السهولة كل
كحذف الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز حذف الحرف قوله حكم البدل الصالح
لعمل لا حكم النعت المفصول اي فيتعين اما الرفع او النصب ويمتنع البناء قال الجو
حبا ولا يجوز ان يجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في النعت
لانه على نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر واورد على اطلاقه ان بدل البعض
وبدل الاشتمال لابد فيهما من ضمير فيكونان معرفة ولا لا تعمل في معرفة فقد يقال الاحسن
ان يضاف البدل الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده ايضا وايضا فعاته ما يلزم

من الاضافة تعين رفعه لانه بدل غير صالح للعمل فيكون خارجا بالوصف في كلامه
وبقي عطف البيان والتوكيد قال الرضي واما عطف البيان فهو البدل ثم قال واما
التوكيد فان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز
الرفع والنصب اه واما المعنوي فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التاكيد كما سياتي في بابه والظاهر ان حكمه على القول بجوازه اذا ابدل
تعين الرفع لانه معرفة قوله لا احد رجلا وامراة فيها رجلا بدل من احد بدل بعض
من كل على المحل واللفظ كما سبق وقوله ولا احد رجل وامراة فيها بدل من لا واسمها
على المحل وكذا يقال فيما ياتي تامل قوله واعط لا مع همزة استفهام الخ الاول مفعول اول
لاعط ومع حال منه وما اسم موصول مفعول ثان اي العمل الذي تستحقه ودون
حال منه وليس بين استفهام والاستفهام ا فصلا لاختلافهما بالمعنى بالتعريف والتنكير
والظاهر ان المراد مطلقا سواء العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس والظاهر ان المراد
مطلقا سواء العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس وقوله على ما سبق بيانه اي اعطا
جاريا على الوجه الذي الخ قوله التوبيخ اي على الفعل الماضي والانكار اي على الحال وهو
من عطف اللازم قوله الا اصطبار الخ الهمزة في الاول للاستفهام التوبيخي ولا نافية للجنس
واصطبار اسمها ومثله الا ارعواء وعارية صفة على محل الاسم والخبر محذوف اي موجود
وموجود ان والاستثنائية وتخشوهم بالرفع بدل من ضمير الخبر المحذوف والمعنى
ليس فيكم اصطبار للاعداء والا ارعواء انتم اهل العداوة والاكثر عند التناهي كما اشار
اليه بالتجميع والهاء انه ينتشا من كثرة الاعداء والتناسل جمع تنور وهو الذي فيه يوقد
النار قوله الا ارعواء الخ في اعرابه ما تقدم والارعواء الانكفاف عن القبيح وقوله لمن
لت يحتمل ان يكون ظرفا لغوا للمصدر والخبر محذوف وان يكون خبرا وهو الظاهر
والتنبيه الشيب وادنت اعلمت والهرم الكبر قوله ويفرغ لك اي اعط الا مع اسمها
الاستفهام الاحكام المذكورة اذا كان الاستفهام المصاحب لها مجردا استفهام
اي استفهاما محضا عن النفي اي التوبيخ والانكار قوله الا اصطبار لسلمى الخ

تمامه

تمامه اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى اذا انتفت ما لاقاه امثالي من الموت اي ينتفي صبر
هذه المراة ام لها تجلد وتثبت قال في التصريح واد خال الفاء فيه على المضارع
بدل الماضي قوله الا عمر ولي الخ العمر المدة وبراب جواب التمني من رابت الاناء اصلحته
واثاف اخربت وبه الغفلات من باب التكنية والتمثيل قوله فلا يجوز مراعاة الخ اي كما
ان ليت كذلك لانها لا تركب مع اسمها ولا تكرار فتلغى قوله وخالفهما المازني والمبرد
اي فجعلاها كالمجردة من الهمزة فلها عندهما مركبة والها مجردة من تركيب واسم وخبر
والجار واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة
منه ان مستطاعا ما خبر لا او صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا
لمحل اسمها فقط فانه نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على
النيابة على الفاعل فاللازم احد امرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها
وايا ما كان فهو المدعى ويبطل كلام الخليل وسيبويه قوله ولا حجة لهما اي للمازني
والمبرد قوله ورجوعه فاعلا اي نائب فاعل فهو على تقدير مضاف او مجاز علاقته
المشابهة ودون كل عهدة مرفوعا بفعل قبله تدبر قوله والجملة صفة ثانية فيقتضي هذا
هذا ان الموصوف بالجملة ليس من الشبيه بالمضاف والا لزم نصب عمر لما تقدم
والذي في باب النداء انه منه كما صرح به الرضي وقد يجاب بتخريج هذا على ما جاء
المرمن جواز ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه او يقال هو من وصف المنفي
لا من نفي الموصوف كما في قيل في النكاح من العناد لا من نفاء الموصوف قوله وهي الاستفتاح
حينئذ اي التي يستفتح بها الكلام قال ابن هشام يقول المعربون فيهما حرف استفتاح
فيثبتون موضعها اي افتتاح الكلام ويهملون معناها اي التنبيه قوله الا يوم بانتهم
مثال لدخولها على الجملة الفعلية لان الا داخلة على ليس تقديرا اذ يوم منصوب
بمضى وبما كما تقدم والاصل الا ليس مضى وجاعنهم يوم بانتهم قوله والعرض والتحضيض
الاول الطلب برفق ولين والثاني الطلب بحث وازعاج وقوله فتختصان بالفعلية
اي ولو تقديرا كما في البيت ويشترط في الجملة ان يكون فعلها مضارعا او موولا به

كحاسيأتي في بابه قوله الا رجلا الخ بعده فرجل الهني ونعم بعيني واعطيها الاتاوة
وان رضيت الا فيه يحتمل ان تكون للعرض او التحضيض ورجلا منصوب بمقدر
اي الا ترونني رجلا بضم التاء او جزاك الله رجلا خيرا ويروى بالكسر بتقدير تريني وبالرفع
بالابتدا والمحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن واللمة بكسر اللام الشعر الذي
يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بالضم والاتاوة بكسر الهمزة الخراج
قوله وليست الاولى اي الاستفتاحية مركبة فليس مركبة من همزة الاستفهام ولا
النافية على قياس ما قيل في اما اختها وقد مر فيه قوله اسقاط الخبر من ذلك لا
لا اله الا الله فالاسم الاعظم بدل من الضمير في خبر لا المحذوف وهو موجود واورد
عليه ان البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة الى المبدل منه سلبية فـ
فيكون التركيب غير مفيد للمطلوب واجيب بان النسبة انما وقعت للبدل بعد
النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي
النفي اثباتا افاده الدماميني قوله اذ المراد في بعض النسخ باذ التعليلية وفي بعض
اخرى باذا الشرطية قال الزغاري والشرط ابين لان التعليل يوهم ظهور المراد
في كل تركيب وقعت فيه وليس كذلك بل قد يظهر وقد لا يظهر قوله فلا فوت اي لهم
وقوله لا ضير اي علينا حذف الخبر من الاول لان قوله واخذوا من مكان قريب يدل على ان
المراد فلا فوت لهم ومن الثاني لان قوله وانا الى ربنا لمنقلبون يدل على ان المراد لا ضير
علينا قوله قال حاتم ورد جازرهم الخ قيل البيت ليس لحاتم وانما هو لرجل من بني النبيت
اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند مارية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال
النبيتي فهلا سالت النبيتيين ما حسبي عند الشتا اذا ما هبت الريح ورد جازرهم
حرفا مصى [illegible] في الراس منها وفي الاصلاء تمليح اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها
ولا كريم من الولدان مصبوح النبيتيون جمع نبيتي الى بني النبيت قبيلة
من العرب والجازر الذي ينحر الابل والحرف الناقة المهزولة قيل المسنة والهرمة
التي قطعت اخلافها بالييبس الاحليل لا يخرج اللبن ليكون اقوى لها ويروى مصي

اي مهزولة

اي مهزولة وهي الظاهرة العظام والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب وتمليح اي الشحم
من الملح والمراد به الشحم سمي ملحا تشبيها له به واللقاح جمع لقوح وهي الناقة
الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها والولدان
جمع وليد من صبوح عبقه والصبوح من صبحته اي سقيته الصبوح وهو الشراب
بالغداة قوله قد كثر في هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر اي كما تقدم حذفهما في
قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اراد يا قوم لا فروا فحذف
الجزءين لان كلا منهما جابر للحذف ولا يوجد فيهما ضمير جابر للحذف قوله وجب تكرارها قيد
ذلك في التسهيل بكون المذكور معرفة احترازا عن نحو زيد لا يقوم فانه لا يجب
فيه التكرار افاده الدماميني ومثال ذلك قولك مررت برجل لا يكرم اخاه وجاء زيد
لا يركب فرسا قوله حياتك لا نفع اي لا نافعة والشاهد فيه ان لا اتصل بالخبر ولم تتكرر
ويحتمل ان المراد لا نفع فيها فتكون لا عاملة عمل ليس ويقع اسمها والخبر محذوف وتقدم
انه كثير الحذف كقوله فانا ابن قيس لا براح وحينئذ فلا شاهد قوله تكنفني الخ الجزع
عدم الصبر وهو منصوب على التمييز وعلى انه مفعول لاجله وادنت اهلكت وركائبها
فاعلها وان لا الخ مفعوله ظن واخواتها ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الا
فعال وما لا فلا الا المبتدا الذي هو اسم استفهام او مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل
عليه وان لم تدخل عليه كان ويقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل لانه منصوب
جاز التقديم بخلاف اسم كان واما الخبر فيجوز ان يكون اسم استفهام في البابين اذ لا مانع
من تقديمه فيهما نحو اين كنت واين ظننت عمرا قوله على المبتدا والخبر اورد على ذلك
حسبت ان زيدا قايم وان يقوم زيد على مذهب سيبويه من انه لا حذف في الكلام واما
على مذهب المبرد من ان الخبر محذوف والتقدير ثابتا او مستقرا واجيب بانه ليس
في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر واورد ايضا صيرت الطين
خزفا وحسبت زيدا عمرا واجيب بما تقدم او بان الحاصل ان اصل المفعولين فيما ذكر
المبتدا والخبر والاخبار في الاول باعتبار الاول وفي الثاني باعتبار اعتقاد المسميين

بالاستهزاء وحذف تدبر قوله بفعل القلب اي بكل فعل من الافعال القائم معناها بالقلب لان المعرفة
المضاف للمعرفة بمعنى قوله جرى ابتداء اي جرى جملة ذات ابتداء فالاضافة لادنى ملابسة
قوله انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنون البعث بعيدا اي ممتنعا ونعلمه قريبا
اي واقعا لان العرب قد تستعمل البعد فيما يراد نفيه والقرب في الوقوع قوله او من الراي
اي المذهب وحينئذ فتكون بمعنى ذهب نحو راى ابو حنيفة حل كذا اي ذهب اليه قيل لا دليل
فيما ذكر على ان راى بمعنى ذهب تتعدى الى واحد دائما لجواز ان تتعدى تارة الى واحد
كهذا المثال وتارة الى مفعولين نحو راى ابو حنيفة كذا حلالا وصرح به الدماميني
ثم قال فتدبر ما في الشارح من الحرج قوله وبمعنى اصاب ركبتيه بالهمز عضوه وشعبتين ركبته[2]
في القلب قوله فما الفان لم تقضض الطير فالخ اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف
مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تقضض الطير فاشرط جوابه محذوف
وجملة يسومك اي يكلفك نعت هوى وضمير المستتر عائد اليه وما لا يستطاع
في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجه بيان لما قوله دعاني الغواني الخ الغواني
جمع غانية وهي المراة التي استغنت بجمالها وهو فاعل دعا بمعنى سمى والياء مفعوله
الاول وعمهن مفعوله الثاني وقد يتعدى اليه بالباء وخلتني اي علمتني ومفعوله الاول
الياء ومفعوله الثاني جملة لي اسم وجملة وهو اول حال من الضمير المجرور ومعنى البيت ظاهر
قوله او ضلع اي عوج يقال ضلع الرجل كفرح اي عوج في مشيه قوله علمتك الباذل المعروف
الكاف مفعول اول والباذل مفعول ثان والمعروف مفعوله ويجوز جره باضافة الوصف اليه لوجود
شرط اضافة المحلى بال قوله علمتك منانا الخ المنان معدد النعم والامل الراجي والنكد الجود
والعرنان الجواد قوله اذا انشقت شفته العليا ام شفته السفلى يقال له افلح قال
الزمخشري واخشى ان يكون قد يم معنى الا انهم لا يعلمون اعلم ومن قدم الجهال الخ
ايقنت انني انا الهيم والايام افلح اعلم اي كالافلح الاعلم لا يمكنها الفذ ينفي كما لا يمكن
من ذي النطق النطق بالميم لكونها شفوية قوله ومصدرها الوجود
اي كما قال السيرافي مذهب الاخفش ان مصدرها الوجدان وبعضهم قوله ومص

ومصدرها

ومصدرها الوجود كما قال السيرافي نقل بعضهم ان مصدرها الوجود ايضا قوله بمعنى
لازمة اي ومصدرها الاولى وجد مثلث الواو ومصدر الثانية وجد بفتح ومصدر الثالثة
موجدة بفتح الميم وكسر الجيم افاده يس قوله ظننتك ان شبت الخ شبت اي اوقدت تشبب
يقال شبت النار شبا وشبوبا بضم المعجمة اما بفتحها فما يوقد به النار وظلا اي
داخلا مفعول ظن الثاني وعردنا اي انهزمنا ومعرد اسم فاعل منه قوله وظنوا انهم
ملاقوا ربهم التلاوة الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم قوله حسبت التقى الخ التقى مفعول
اول وخير تجارة مفعول ثان ورباحا تمييز اي من جهة الربح ورابحا اي مبتاعا قوله وفي
مضارعها لغتان اي كما في التسهيل بمعنى عد بان مضارعها يحسب بالضم ليس الا ومصدرها
الحسبان قوله مع عد حال من مفعول اعني وقال في التصريح متعلق به قوله رهطي
شيخا الخ ظننتني كبيرا في السن وشيخا بكسر الدال المهملة منتميا رويدا قوله قال الله
الاقوال خ السيرافي الخ ظاهر كلام الشرح حيث حكى هذه الاقوال الخ قوله للرجحان انها لا تفيد العلم
وفيه نظر لان القول المقرون بالاعتقاد في الاول ليس للرجحان اذ الاعتقاد المشهور كما قيل
هو الحكم الجازم وهو مناف للرجحان المحتمل للغير وكذا العلم المشهور وطالع الثاني لان العلم
فيه الظن وهنا فات الثالث اظهر بانه قيل يستعمل في القول من غير صحة وقد يكون
الاعتقاد خ راجحا يحتمل التوفيق بان كلا من الاعتقاد والعلم مستعمل في الرجحان مجازا مرسلا والتقييد علامة الا ملفوف خ
والثالث عدم الصحة فيه وافقه فلا ينافي ترجيح الراغم الصحة فلا تنافي قوله بمعنى
تكلم من ذلك قوله على الله ارزل العباد كما زعم قوله وتارة بالحرف اي الفاعل الاول وعلى
على الثاني ههنا كما هو الظاهر قوله او من بالبنا للمفعول يقال من ابطلت في هذا الامر اي اصابه
المن الاغراب وهو ضد السمن ومنه قول المتنبي لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها
وحتى سامها كل مفلس اما هزل المبني للمفعول للفاعل فضد جد قوله الباء وصلتها اي
مخففة ومشددة في بنية الامثلة وقد صرح بذلك في التصريح حيث قال ولا اشكال
في زعم هذا او وقوعه على ان مخففة النون وان مشددة بعدها وصلتها قوله فلا تعدد
المولى الخ المراد بالمولى الصاحب وقوله يشركك في الغنى اي مواخيك في حال غناك

والعدم بضم العين وسكون الدال المهملة قوله فقد كنت احسبوا الخ اي اظن مفعول اول واخا مفعول ثان مضاف الى ثقة ويصح نصب ثقة نعتا له والمت نزلت والملمات الحوادث التي تنزل بالشخص قوله دريت الوفي العهد التاخاب بنا عل وهو المفعول الاول والمفعول الثاني والوفي مفعول مفعول ثان مضاف لما بعده او نصب له على قياس ما تقدم وعرو منادى مرخم قوله والاكثر فيه الخ عطف مقدر اي هذا قليل والاكثر الخ الدليل الكثير قوله فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الخ اي ان لم يكن دخل عليه استفهام والا تعدى الى ثلاث مفاعيل كقوله تعلى وما ادريك ما القارعة والكاف مفعول اول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين قوله تعدت الى مفعولين اي بنفسها فلا ينافي ان جعل بمعنى اوجب يتعدى الى الثاني بحرف الجر كما يدل له عليه مثال الشارح قوله وهب بمعنى ظن اخبرني عن هب امر من الهبة فانه منصرف ويقل استعماله مع ان وصلتها حتى زعم الحريري انه من لحن الخواص وبرده قوله هب ان ابا نا كان حمارا قوله ابا خالد في نسخة ابا مالك وقوله والا فهبني الخ اي والا فهبني فاظنني امرا هالكا قوله اي اعتقد في اورد عليه انه مناف لقوله سابقا بمعنى ظن واجيب بان مراده بالظن ما قابل اليقين فيصدق بالاعتقاد قوله فقلت تعلم ان للصيد غرة الخ ان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والغرة الغفلة التي يصاد فيها وقوله والا تضيعها اي والا تضيع هذه الوصية بل اعملت بها فانك قاتله اي مدركه ومصيبه قوله بمعنى تعلم الحساب اورد عليه ان معنى اعلم موجود فيه فلم يحصل بينهما فرق واجيب بان تعلم بمعنى اعلم المراد بها طلب العلم في الحال بها بخلاف ذي بعدها فعلا في تعلم بمعنى تعلم الحساب فان المراد به طلب تحصيل العلم في الاستقبال وفيه انه لا يصير عالما في الحال بما ذكرنا فاقتصر قوله وقد بان لك اي ظهر مما ذكره المتن حيث عمم في بعضها واقتصر على اليقين في بعض وعلى الرجحان في بعض اخر قوله والتي كصير الخ والافعال التي الخ واعلم ان صير اصله صار الذي هو من اخوات كان بقل بالتضعيف الى ما ذكر فتعدى الى مفعولين واما صار بمعنى انتقل فهو لازم واذا ضعف تعدى الى واحد بنفسه والى الاخر بالحرف نحو صيرت الموضع كذا اي نقلته اليه قوله

نحو جعل

نحو جعل واتخذ الخ زاد بعضهم على ما ذكر نبذ ومثل له بقوله تعلى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول اول ووراء مفعول ثان ولا يصح ان يكون ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد وان يكون حاويا للفاعل العامل فيه وذلك متعذر افاده ابن هشام قوله بصير بصيرا ومثل كعصف ما كول مثل مضاف الى عصف والكاف زائدة وفيه قطع الحرف الجار عن العمل بلا كاف فالاحسن جعل الكاف اسما مضافا اليه مثل فيكون عملك كل من الكلمتين مع في اعليه والعصف زرع اكل حبه وبقي تبنه وقيل ورق الزرع قوله تخذت غراز الخ هم دليلا تهامه وقد روي الحال الحيان ليعجزون وبنو غراز بضم الغين المعجمة وفتح الرا وبعدها زاي معجمة اسم واد ومنع من الصرف للقصد البقعة واثرهم اي عقب رحيلهم قوله وهبني الله فداك اي صيرني ولا يستعمل هذا الفعل الا ماضيا كما في المثال قوله ونحو ولو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا اي لو يصيرونكم نقل الخ هي ابن الشجري ان كفارا حال لا مفعول ثان وان رد ليس بمعنى بمعنى صير متعد الى مفعولين بل الى مفعول واحد قوله فرد شعورهن الخ قبله رمى الحدثان نسوة الحرب بقدر سمدن له سمودا الحدثان بكسر الحاء المصايب وسمدن بالسين المهملة اي حزن وخشعن وباعل رد ضمير الحدثان وهذا على عادة العرب في وصف المصايب بانها تجعل الشعر الاسود ابيض والوجه الابيض اسود قوله وخص بالتعليق الخ قال اسم التخصيص بالنظر لمجموع الامرين اي لان التعليق لا يختص بما ذكر لجريانه في نحو فكر وابصر وهو اضافي بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد ما ذكر من ان التعليق يجري في نحو فكر وابصر فخصه في كلامه يحتمل ان يكون ماضيا مجهولا وان يكون امرا ويؤيد الاول قوله فقد الزم والثاني قوله وجوز الالغا والنوضيح الشان الخ والتزم التعليق قوله وذلك اي تخصيص ما ذكر من فيما هب بالامرين المذكورين فاتبعنا لما ذكر قوله تعدى فعل الى المفعول الخ ناتئي اي كما ثبت الفعل غير ما في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا فمعناه اوقعت الحدث المخصوص على تلك الذات المخصوصة فمتعلق الفعل الذات لا الحدث بخلاف افعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك زيد علمت زيدا قايما فقوله متناولها لان

أي متعلقها كما علمنا وقيل انما اختصا بما ذكر لضعف افعال القلوب من حيث عدم ظهورها تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف غيرها **قوله** فهو ضعيف العمل العام أي

شبهها لغيرها من الافعال فيما تقدم **قوله** لضعف شبهها بافعال القلوب أي غيرهما

بلم يدخلها التعليق والالغاء لنزول عليهما ثلاث في الاشتغال وابطال العمل مطلقا

أو في اللفظ ولزوم صيغة الامر بخلاف غيرهما من افعال فانه لا يلزم على تعليقه

والغاية الا الضعفان الاولان فانه مع ما قبل ان تعليل الشارح يقتضي اثبات التعليق

والالغاء فيهما بالاولى **قوله** في اعلم قال الدماميني هذا مذهب الاعلم وذهب

غيره الى انها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمنا ان فلانا خارج قال

سم وقياس تصرفها ان يدخلها الالغاء والتعليق **قوله** ولغير الماضي مفعول ثان

لاجعل ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير

الماضي حال كونه كائنا من سوى هب وتعلم **قوله** وهو المضارع الخ نبه

بالعطف المستفاد من قوله وهو على خروج الصفة المشبهة وافعل التفضيل

وافعل التعجب الدال الاول لما انما تصاغ من فعل لازم والاخير لا يصاغ من فعل

قلبي افاده البهوتي **قوله** من سواهما الاحاجة اليه لانهما لم يأت لهما غير الماضي

اذ الماضي لهما لما علمت **قوله** وصرت يرجل مظنون ابوه قائما ابوه نايب فاعل

وهو المفعول الاول وقائما مفعول ثان **قوله** ومن جواز الالغاء القلبي الخ انما احتاج

الى التقييد بقوله القلبي للتعميم السابق في قوله سابقا من افعال الباب فانه شامل

لافعال التصيير اذ ما عدا الالغاء والتعليق من الاحكام المتقدمة يجري فيها كافعال القلوب

تدبر **قوله** بل في حال توسطه او تأخره محل ذلك ما لم يؤكد المتوسط او المتأخر

بان اكد أي بالمصدر ولم يحسن الغاء لان التأكيد دليل الاعتناء بذلك العامل والالغاء

ظاهر في ترك الاعتناء به واما توكيده هو باسم الاشارة او الضمير العائدين الى

المصدر فيقبل الالغاء معهما واشترط ابو حيان لجواز الغاء المتوسط والمتأخر

ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم وانما

يكون الفعل منفيا فلا يجوز زيدا قائما لم اظن قال سم وفيه نظر ووجهه انه يبطله قوله

وما الخ الذي يناسب تنويله قول ابي حيان ان اداة النفي فيه داخلة على ما بعد اخا ل

مردود **قوله** وكذلك اي قول الناظم لا في الابتدا **قوله** والالغاء والاعمال حينئذ

سواء لان ضعف العامل المتوسط سوغ مقاومته الابتداء له وقيل الاعمال اقوى لان

العامل اللفظي اقوى من المعنوي ووجهه في التوضيح **قوله** شجاك الخ الظاعنين تمامه

ولم تعبأ بعذل العاذلين شجاك أي احزنك والربع المنزل والظاعنين الراحلين وتعبأ تكترث

والعاذل اللائم **قوله** على انه فاعل شجاك مقتضاه ان الغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز

لا واجب وهو مذهب بصري ومذهب الكوفيين الوجوب ويلزم على الالغاء المذكور

الفصل بين الفعل ومرفوعه بالاجنبي **قوله** ابالاراجيز تأويل الخ ان خبر مقدم واللوم

مبتدأ مؤخر والفعل ملغى ويرجز بفتح الياء والهاء من هجاه اخافه والاضطراب الاحتزام

ومثل ذلك قوله القوم في اثري ظننت فان يكن ما قد ظننت فقد ظفر تم وخابوا

قوله بل يتقدم عليه شيء أي سوى صالح لان يكون معمول الخبر حتى في المثال الاول يصلح

كاني في البيت ونقل الدنوشري ان المتقدم ان كان لام التوكيد تعين الالغاء او حرف

استفهام تعين الاعمال وان كان غيرهما فان صلح لعمل الفعل فيه ولم يجعل معمولا له بل

للخبر فانت بالخيار ان شئت اعملت وان شئت الغيت وان جعل معمولا له لم يجز الالغاء

وذهب الاخفش والكوفيون الى الجواز كما ذكره الشارح لوقوع الفعل في الابتداء

قوله ارجوا وآمل الخ آمل عطف على ارجو وهما بمعنى وجاز العطف لاختلافهما معنى

لفظا ومثل هذا العطف مختص بالواو وسكن الواو من ترجو للضرورة كقوله ابا الله

ان اسمو بام ولا اب والتنويل الاعطاء **قوله** كذاك ادبت الخ الخلق بضم الخاء الصفات

وملاك الشيء بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق **قوله** نعم

يجوز ان يكون ضمير البيتين الخ استدراك على ما يوهمه كلام الناظم من انه لا يجيء في

من باب الالغاء حاصل ما ذكره هنا وقبل البيتين ثلاثة اوجه خيرها الوسط لان لام الابتداء

عهد حذفها في الجملة كقوله تعلى قد افلح من زكاها أي لقد افلح واما الاول والثالث

Marginal notes (right page): مضعفان عدم جريانهما على سنن الافعال حيث لم يتصرف الناس صح — بلغ

Marginal note (left page): الظن

بضعفاء اما الاول فلحذف احد المفعولين دون الاخر وحذف ضمير الشان وهما ضعيفان
اما الثالث فلانه مبني على تنزيل تقديم المسند اليه في الجملة وهو الباء من اني منزلة
تقديم المسند المطلوب للعامل وتنزيل تقديم النفي لكونه داخلا على الخبر تقدير الخبر منزلة تقديم
وفي ذلك ضعف **قوله** كما عرفت اي من قوله السابق والاعمال حينئذ ارجح وقيل واجب
قوله قبل نفي ما من اضافة الصفة للموصوف كما اشار اليه الشارح **قوله** ولا اي سواء
كانت لنفي الجنس او لا كما يدل عليه امثلة الشارح وفي تشريح اللباب تخصيص ذلك
بالتي لنفي الجنس **قوله** في جواب قسم اي حالة كون ان ولا واقعين في جواب الخ وهذا
طريقة لبعض النحاة والصحيح انه لا يشترط ذلك **قوله** ولام ابتداء مفعم بالابتداء
وقسم مجرور عطف على ابتداء او مرفوع بعد حذف المضاف واقامته مقامه
عطفا على لام وكذا خبر المبتدأ الذي يلي مالخ ويحتمل جره عطفا على نفي مع جعل ذا
حالا **قوله** نحو ولقد علموا لمن اشتراه من مبتدأ اول وخبره ومبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة
وله خبره والجملة خبر من اشتراه وجملة من اشتراه في محل نصب سدت مسد
مفعولي علم لوجود المعلق **قوله** ولقد علمنا لتاتين هذا مبني على ان اللام في لتاتين
لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب لوجود المعلق بالمعلق عنه ليس
الجواب فقط حتى يرد ان الجواب لا محل له والمعلق عنه العامل له محل فيتنافيان وورد
ان لام القسم متاخرة عن القسم فكيف تكون معلقة واجيب بانه لما كان المقصود
به تاكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد قال الشنواني ان قيل لم يعتبر الاهمال والالغاء
في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق اجيب بان الجملة فيه كجملة هو لا ينطق
لا محل لها باجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها **قوله** ذا الحكم اي التعليق
للزامه لها كان قوله الخ **قوله** سواء كان بالحرف اي كالهمزة اتفاقا وهل على الاصح من قولين
قوله نحو وان ادري اقريب الاية ان نافية اي ما ادري جواب هذا السؤال وما نوعه من مبتدا
خبره ما قبله ادري او فاعل بقريب لاعتماده على الاستفهام او بعيد على التنازع
والجملة على كل في محل نصب بادري على تقدير مضاف كما علم مما تقدم **قوله** نحو

لنعلم

لنعلم اي الحزبين احصى اي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض او افعل
تفضيل والجملة في محل نصب بنعلم **قوله** فاني نصب على المصدر اي على انه مفعول مطلق
لنيابته عن المصدر اذ التقدير انقلابا اي انقلاب **قوله** فلا يعمل فيه ما قبله اي ما لم
يكن العامل جارا نحو من ابن انت وبهم جئت وعم تسال **قوله** جاز نصبه اي على انه
مفعول اول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق
موجبا **قوله** وجاز ايضا رفعه اي على التعليق ما لم يكن ذلك بعد ارايت بمعنى اخبرني
ارايت زيدا ابو من هو فيجب النصب لان الاستفهام ليس على ظاهره لما علمت ولا
تتعدى حينئذ الا الى مفعول واحد والجملة الاستفهامية بعدها مستانفة
واذا وقع بعدها الكاف فهي حرف خطاب واورد على ذلك انها وقعت معلقة كثيرا
في القران كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله
تدعون واجاب ابن عصفور بان المفعول محذوف ولا تعليق والتقدير قل ارايتكم عذابه
قوله من المعلقات ايضا لعل اي لان الترجي كالاستفهام في ان ما بعده كل
منقطع عما قبله قال بعضهم ويختص تعليقها بدري **قوله** وقد علم الاقوام الخ
ان ومعمولاها فاعل بفعل محذوف اي لو ثبت ان الحي يسبقون الى المال الكثير ته والعزاء هو اله والوجه
الكثير اي ذا له مال كثير **قوله** وان الذي في خبرها اللام الظاهر ان الاسم ومعمول الخبر كالخبر
نحو علمت ان في ذلك لعبرة نحو علمت ان زيدا في الدار قائم **قوله** فعلى هذا المعلق ان
قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق الخ وفي كلام غيره
ان ذلك واجب فلا استثناء **قوله** سبيله عند وجود سببه الجواز اي غالبا
والا فقد يكون واجبا حينئذ كما اذا كان الملغى مصدرا متوسطا او متلفظا نحو زيد قائم نحو
ظني غالب وزيد ظني غالب قائم لان المصدر لا يعمل فيما تقدم **قوله** والمعلق عامل
في المحل اي محل الجملة بعده ان كان قبل وجود المعلق عاملا في لفظ كل من الجزئين او محله
وانما عمل المعلق في محل الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بحسب الاصل الجملة اذ
معنا ولها الاحداث المضافة الى الذوات كقيام زيد في قولك علمت زيدا قائما

والذي يفيد ذلك بحسب الاصل الجمل فهينا امتنع عملها في الجزء بزوال وجود المعلق حيث
الى الاصل قوله حتى يجوز الخ حتى ابتدائية والفعل واجب الرفع بعدها اي فيجوز الخ وهذا
يفيد ان التعليق انما هو بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها ويفيد
ايضا ان في اعراب المعطوف مراعاة لمحل المعطوف عليه امر جائز لا واجب قوله وما
كنت ادري الخ قيل عزة ظرف متعلق بادري على تقدير مضاف اي قبل فراق عزة وقوله
ما البكا جملة في محل نصب بادري وموجعات معطوف على محل ما البكا وهناك
جزء اخر مقدر تقديره ما هي والا لزم عمل ادري في مفرد ولذلك لا يجوز وهذا مراد بعضهم (في الهامش: خبر)
الموضح بقوله اعلم انك اذا عطفت على محل الجملة انما تعطف مفردا في معنى الجملة (في الهامش: الموضح صح)
لا في مفرد كان ثم مثل لما في معنى الجملة بالبيت فمراده بكونه في معنى الجملة انه
لدلالته بمعونة المقام على ذلك المقدر صار كالجملة قوله فهو عامل لا عامل اي
عامل في المحل لا عامل في اللفظ قوله من المراة المعلقة اي التي فقد زوجها فقوله التي
لا من وجنة اي بحسب الظاهر لفقد زوجها لا مطلقة لعدم قدرتها على الزواج
حينئذ قوله قد الحق بافعال القلوب في التعليق اي لا في الالغا ومراده التعليق بالا (في الهامش: قوله وهذا اي التسمية للمعلق بالمراة المذكورة صح)
بالاستفهام فقط كما نص عليه صاحب الجامع ولا ينافيه التمثيل بقوله تعالى اولم
يتفكروا ما بصاحبهم من جنة وان كان المعلق فيه ما النافية لان تفكر من افعال القلوب
الغير الناصبة فقوله افعال غيرها اي غير افعال القلوب الناصبة قوله اولم يتفكروا
ما بصاحبهم من جنة ما نافية والجنة الجنون والمعنى اولم يتفكروا في ما ذكر وهو
نفي الجنون عن صاحبهم ليعلموا ذلك لان تفكر لازم فهو معلق عن المجرور قوله يسئلون
ايان يوم القيامة الذي اي عن جواب هذا السؤال قوله اما ترى اي تبصر والمعنى او ما تبصر
البرق المسؤول عن تعيينه بما ذكر قوله لعلم عرفان من اضافة الدال للمدلول اي المادة
الدالة على العرفان باي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده ولا يصح ان تكون الاضافة بيانية
لمكان قوله تعدية الخ لان الذي يوصف بالتعدية الالفاظ لا المعاني قوله تعدية
لواحد ملتزمة مبني على الفرق بين علم العرفانية وعلم التعدية الى مفعولين

بان

بان الاولى هي التي تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا اي عرفت ذاته وان الثانية هي التي
تتعلق بصفة الشيء كعلمت زيدا قائما اي عرفت صفة زيد وذهب الرضي الى انه لا فرق
بينهما في المعنى والفرق في العمل انما هو باختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر قوله اي تهمته الاتهام ظن السوء كما في كتب اللغة قوله
واسم المفعول منه اي من ظن بمعنى اتهم واما اسم المفعول من ظن بمعنى الرجحان فمظنون
فقط قوله وقد نبهت اي بقولي سابقا تنبيه انما قال المعنوي وفي شرح باب
الافعال قوله في غير ما تعدى الخ اي في غير التراكيب التي تتعدى فيها الخ وقول بعض ارباب
الحواشي اي في غير الاستعمال الذي تتعدى فيه وهو الاستعمال الذي تتعدى منه الى واحد
وتكون لازمة لبيته ما قاله اذ بعد تعلق المجرور باستعمال فيه بمعنى تفسيرها بالاستعمال
تدبر قوله فطلعهما اي اذا نصبا مفعولا واحدا فانهما الخ خارجان عن القلبية فلا يرد علم
اذا انشقت شفته العليا فانه لازم قوله التي مصدرها الرويا حل معنى لا حل اعراب
فلا ينافي ما ذكره المعرب من الرويا مضاف اليه قوله وهي الحلمية منسوبة الى الحلم
مصدر حلم بفتح اللام ما يراه النائم ولا يدخلها تعليق ولا الغا فالشاطبي
قوله من قبل اي من قبل ذكر علم العرفانية قوله وكذلك من قبل اي متعلق بانتها وهو
ظرف لغو ذكر لمجرد الايضاح قوله من الاحكام اي الالغا والتعليق لما علمت سابقا
قال الفارضي ويفهم ذلك من المتن بعدم التعليق من قوله طالب مفعولين لان الظاهر
ان المراد للعمل فيهما لفظا وحينئذ فلا تعليق وعدم الالغا من قوله من قبل لانه حال
نائبة من علم اي حالة كون علم مبتدا به وتقدم انه لا يجوز الغاوه حينئذ قوله ابو
حنش يورقني الخ ابو حنش وطلق وعمار واثال اسما اشخاص فقوله اثالا مرخم
في غير النداء للضرورة ويورقني اي يسهرني وطلق معطوف على الضمير المستتر
للفصل بالياء واونة منصوب على الظرفية جمع اوان واوان جمع ان جمع انى من اوراد (في الهامش: ص)
بالليل النوم وتجافيه زال وكذلك اخرى واللام في لوجود عليليه والمراد ما اردت وارنو
منه والال بالمد السراب الذي يرى في وسط النهار والبلال بكسر الموحدة البلل والمراد

به لانوا قوله لئلا يعتقد الخ اضافية بهذا المجموع لئلا الخ ظاهره ان الظرف مستقر
حال وهو يخالف ما تقدم له من جعله لغوا متعلقا بانتها قوله تستعمل مصدر الرأي
مطلقا خلافا لاختصاصه بالمصدر وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا
فتنة للناس قوله ابن عباس رضي الله عنهما قوله الغالب والمشهور كونها الخ اي
والغالب في مصدر البصرية الرؤية بالتاء قال بعضهم وانظر هل مصدر رأى العلمية
بالتاء كذلك اقول ظاهر كلام الشرح حيث عبر ببعضية دون بصرية ان الرؤيا يكون
مصدرا للعلمية ايضا تدبر قوله اي في هذا الباب خلافا لغيره فانه يجوز حذف
المفعول لان فيه والفرق ان الحذف هنا تنعدم معه الفائدة اذ الاخبار بمجرد الضرب
او الاعطاء مفيد لانه قد يقصده البليغ قوله بلا دليل اي ظاهر والا فالحذف
بدليله صح لبيد تكبر قوله اما الثاني اي امتناع حذف احدهما بلا دليل فهو بالنسبة للا
جماع وذلك لان المفعولين اصلهما المبتدا والخبر ولا يجوز حذف احدهما كذلك قبل
دخول الناسخ فكذا بعده وانما اجمع هنا واختلف فيما بعده لان مضمونهما
هو المفعول به في الحقيقة اذ متناولها الاحداث المضافة الى الذوات كما علمنا
فحذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما اختلف في حذف احدهما اختصارا
حينئذ لان الحذف اذ ذاك لقرينة فهو بمنزلة المذكور قوله المنع مطلقا
اي في افعال العلم وفي افعال الظن وهذا هو المختار لان ما منزلته كجزء كلمة لا يحذف
عن دليل قوله تمسكا بنحو الخ اي وقياسا على غيرهما من اعطى قوله فهو بري
اي ما يعتقده حقا قوله وظننتم ظن السوء اي ظننتم بالله ما لا يجوز وهو
عدم انقلاب الرسول والمومنين الى اهليهم ابدا وظن السوء مفعول مطلق
قوله من يسمع يخل اي مسموعه صادقا وحينئذ فهو من الحذف الاختصاري وليس
الكلام فيه وقيل المعنى يقع منه خيلة اي من يسمع خبرا يحدث له ظن وعلى
هذا فهو مما نزل فيه المتعدي منزلة اللازم لعدم تعلق غرض المتكلم بمفعول وقد
نص المتكلمون البيانيون على ان الفعل المنزل منزلة اللازم لا مفعول له مذكور ولا

محذوف

محذوف ولا يكون مما نحن فيه ايضا وقد يقال الذي منع فيها هو لا نظرهم انما هو
للمعاني والنحويون انما ينظرون للالفاظ بحسب الوضع تعدد بالاول وما ولا تشك ان
ان هذا الفعل من المتعدي الى اثنين فيكون له مفعولان محذوف وان قدر قوله الذين
كنتم تزعمون نهم تشكاي قوله باي كتاب الخ قائله الكميت يمدح الرسول النبي
صلى الله عليه وسلم والمعنى متى ان يحكم كلامي العقلين بعده والشاهد في قوله وتحسب
اي تحسب حبهم عارا علي قوله هو خبر لهم هو ضمير فصل وخبر المفعول فان والاول
محذوف قوله في قراءة تحسبن بالياء اخر الحروف اما قراءة التاء فلا شاهد فيها
لان الفعل اسند الى مفعوليه الموصول وخبرا على تقدير مضاف في الاول اي لا تحسبن بخل
اي عمل الذين يبخلون قوله بمنزلة متعلق بمنزلت والمحب المكرم على صيغة اسم
المفعول قوله عملا ومعنى منصوب على التمييز وما ذكره مذهب الجمهور وبعضهم
يجري به مجراه في العمل فقط وعلى كل فيجوز الحكاية مع استيفاء الشروط كما صرح به
الناظم في تسهيله وتظهر ثمرة الخلاف في الالغاء والتعليق فيجريان فيه على
الاول دون الثاني قوله مضارع قال والغزية السبيل اي قلت بالخطاب والكوفيون
قول الاصل قوله المهدونا الخطاب اي لا بقيد الافراد كما قد يتوهم قوله بغير ظرف
اي زماني او مكاني قوله اي معمول القول به المراد المصدر يعني المفعول والمراد به ما يعم
المعمولين فحوانا بذا قابها ظننت ومعمول المعمول هنا تقول في دكاني ضاربا قوله وان تقول
ببعض الخ قال بعض المحققين ينبغي او بكلها لان الاصل في ضم الجائز الى الجائز الجواز قوله صح
علي م تقول الرمح الخ استفهاما فيه حذفت الف ما لدخول الجار عليها والطعن
بضم العين من طعن بالرمح وغيره بالفتح واما فتحها فالمضارع فمن الطعن في النسب النسب
وعبارة البهوتي طعن بالرمح ونحوه كمنع ونصر وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب
قوله متى تقول القلص الخ القلص جمع قلوص وهي الناقة الشابة والرواسم جمع راسمة
من قولهم ناقة رسوم وهي التي تؤثر في الارض من شدة الوطء او من الرسم وهو
ضرب من سير الابل ويدل بنزاع يقين مفعول ثان وفي رواية تحمل قوله ابعد بعد

الخ بعد ظرف متعلق بجامعة مضاف لما بعده، وتشهلي معمول لجامعة والشاهد
في تقول الاول حيث فصل بينه وبين الاستفهام بالظرف **قوله** وانت تقول زيد
منطلق انما يتعين الرفع فيه ان جعل الضمير فيه مبتدأ اما اذا جعل فاعلا بفعل
محذوف ناصب للاسمين فيجوز العمل اتفاقا فالتوهم الشيء وط **قوله** الا يتعدى
باللام اي لانها تتعدى عن اداة الظن حينئذ **قوله** ان يكون حاضرا اعلم ان من اقتضى
شروط الحضور يشترط في الاستفهام ان يكون بغير هل لانها تخصص المضارع
بالاستقبال وذلك ينافي الحضور والذي عليه الاكثر عدم الاشتراط وكذا الاسم
الاستفهام على اطلاقه **قوله** وفي شرحه ان يكون الخ تفسير لقوله ان يكون
حاضرا اورده بعضهم بنحو قوله فمتى تقول الدار تجمعنا ... متى تقول
القلص الرواسما اجيب بان متى معمول الخبر لا لتقول والمستقبل هو الخبر واورد
ان الفعل حينئذ غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا واجيب بان الشرط كما يوخذ
من كلام الناظم ان يلي مستفهما به ولو عن غيره تدبر **قوله** واجري القول كظن
الخ اي في العمل فقط ولو باقيا على معناه وقيل مضمنا الظن **قوله** قالت وكنت رجلا
فطينا الخ قائله اعرابي صاد ضبا واتى به الى امراته يقال انه هذا العمر الله اسرا
ئيل واشارت الى الضب اي ممن مسخ من بني اسرائيل ... وهو بالنون لغة في
اسرائيل ومعناه عبد الله وهذا البيت صريح في ان سليما يعملونه وان لم يضمن
معنى الظن وهو المختار من قولين تقدم التنبيه عليهما **قوله** بعد قلت وشبهه
اي من مسائل تصرفاته لانه عند اهلها ينصب المجرد **قوله** اذا قلت الخ ابن ابي
ان اسم فاعل من ابى تقول ابيت الى بني فلان اي اتيتهم ليلا وقوله بطا اي البلادة
وقوله عمه اي عن الجهل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة
والهجير بفتح الها نصف النهار عند اشتداد الحر وسكنت جيمه للضرورة
والباء بها وبالهجير بمعنى في اباد اباد العيني **قوله** حيث تضمن معنى الظن
اي عند الجمهور والا فقد علمت ان سليما تنصب المفعولين باقيا على معناه

الحضور ح

اما الرحيل فدون بعد غد ح

وقوله

وقوله وفي وعه اي تصرفاته من ماض ومضارع الخ **قوله** في معنى الجملة اي مؤدى معنى
الجملة سواء صلح للتعبير عن الجملة فقط كامثلة الشارح اي عنها وعن المفرد
كقلت لفظا **قوله** خلافا لمن منع هذا النوع على المنع يكون ابن هشيم في الاية منادى
او خبر لمبتدأ محذوف اي هو ابن هشيم **قوله** واما جملة اي فعلية او اسمية وقوله
فتحكي به يقتضي اعتبار كونها مقولة بها اي بالنظر لغير هذا الكلام والا لم يكن القول
حكاية لها وهو كذلك وما يقع للمصنفين كقول الناظم قال محمد الخ فعلى خلاف الاصل
اذ الظاهر انه لم ينطق بتلك الجمل قبل ذلك تامل **قوله** فتكون في موضع مفعوله
قيل مفعول به وهو مذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق نوعي وسياتي بيان ذلك
قوله اعلم وارى في بعض النسخ ارى واعلم وهو احسن لتوافق الترجمة المترجم له
واي مفعول عدوا واطلاقه يقتضي شموله لك للعلمية والحلمية لان كلا منهما
متعد الى اثنين وهو كذلك قال تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم
كثيرا **قوله** تدخل على الفعل الثلاثي قيد بذلك لان الرباعي لا تدخل عليه همزة النقل
قوله مطلقا اي في جميع الاحكام المتقدمة او على اي حالة كانت اي سواء كانا
مبنيين للفاعل او للمفعول وعليه انما قال ذلك لان بعضهم شرط لجواز الالغاء والتعليق
كون العامل في هذا الباب مبنيا للمفعول ليكون بمنزلة ظننت في اللفظ في نصبه مفعو
لين فقط وبعضهم منع ذلك مطلقا **قوله** للثاني والثالث اي لان اصلهما المبتدأ والخبر
كمفعولي علمت ورايت **قوله** فيجوز حذفهما معا الخ اما حذف الثلاثة فالصواب كما قال
الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة مصاحبة ذكر الاول اخ الاعلام فقد نقلوا عنه التشخص
ولا يكون لمفعولي ظننت **قوله** وفي حذفهما معا الخ قال سم قضيته ان المانع هناك
مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول فحذفهما هنا على الفائدة تحصل
به وبذكر الاول ايضا كما علمت **قوله** وانبئنا او انبا الله امنع عاصم الخ الاصل وانبا الله اياي
امنع عاصم ولما فقد المفعول الثاني جعل مبتدأ واتي بضمير الرفع بدله وانا فاعل
تفضيل من الرافة وهي الحنو والشفقة والمستكفي بفتح الفاء من تطلب منه الكفاية

منقطع

كمذي

فهو اسم مفعول من استكفيته الشيء فكفانيه واسمح من السماحة وهي
الجود والكرم **قوله** فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه اي بلا خلاف كما صرح به
الرضي لانه كاول مفعولي اعطيت **قوله** ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا اي
اي سواء حذف القادي الثاني والثالث او حذفا كما تقدم خلافا للرضي فانه خص ذلك
بحالة ذكرهما **قوله** فلا تنبيه به الخ يفيد جواز نقل علم بمعنى عرف بالهمزة الى
اثنين وفي كلام الشاطبي ما يدل على سماعه فيبطل قول ابي حيان انما حفظ
نقلها بالتضعيف اي لا بالهمزة واما نقلها بالهمزة فلم اذكر فيه وورد في القرآن كقوله
من بعد ما اريكم ما تحبون وقوله واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فالكاف
مفعول اول وهم مفعول ثان وقليلا حال لا مفعول ثالث كما في التصريح **قوله** لما عرفت
من اي لان همزة النقل اذا دخلت لواحد صيرته متعديا الى اثنين **قوله** في كل حكم ذو
اي تسلم من جملة ذلك على صفة كون الجملة كالمشبه به وكان هذا حكمة اقتصار
الناظم على الثاني لانه لو شبه المفعولين كمفعولي كسا لتوهم انه من تشبيه
المجموع بالمجموع وانه في غير امتناع كون الثاني جملة بدليل ان الاول يكون جملة
افاده س **قوله** ومن تعليق اي عن الثاني الخ يمكن ان يقال ليس هذا من باب التعليق في
شيء الجملة في تاويل مصدر مفعول ثاني والتقدير اريني كيفية احيائك الموتى كما قيل
به في قوله وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم بوجه ذلك
قول الزمخشري انما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبه جميعا
ونقل الشمني عن صاحب الانصاف انه الاصح وفي التوضيح ادعى ان الرؤية في الاية
علمية وحينئذ فلا شاهد فيها لما نحن بصدده **قوله** نبا واخبر الخ قال شيخ
الاسلام اعلم ان نبا وانبا وحدث واخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفعولات
في كلام العرب الا وهي مبنية للمفعول الخ وقد وقع في القرآن تعديتها الى ثلاثة
مبنية للفاعل كقوله ينبيكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فيه
محل نصب والضمير مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت

مسد

مسد المفعول الثاني والثالث لوجود المعلق قال الدماميني من النحو هذه الافعال باعلم
ليس قياسا بل ان الهمزة والتضعيف فيها للنقل الخ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه
ما ذكر وانما من باب التضمين اي تضمينها معنى اعلم وفي قول الشارح لتضمنها معناه
اشارة لذلك وفي التصريح عن الناظم ان اولى من التضمين حمل الثاني منها على نزع
الخافض والثالث على الحال ويوجه ان فيه حملا على ما ثبت على التوسع وسلامة
من التضمين الذي هو خلاف الاصل **قوله** نبئت زرعة الخ التاء نائب فاعل وهي المفعول
الاول وزرعة المفعول الثاني وجملة تهدي الي غرائب الاشعار المفعول الثالث وجملة
والسفاهة كاسمها حالية قصد بها الشاعر التعريض بالذم اي السفاهة
قبيحة كاسمها **قوله** وما عليك اذا اخبرتني دنفا الخ ما عليك مبتدا وخبر والتاء
نائب فاعل وهو المفعول الاول والياء المفعول الثاني ودنفا اي مريضا من العشق المفعول
الثالث وجملة وغاب بعلك يوما معطوفة على جملة الشرط وان تعود نبي
مفعول العليك **قوله** او منعتم ما تسالون الخ ما موصول مفعول منعتم والعائد محذوف
والها مفعول ثان وجملة له علينا الولاء مفعول ثالث **قوله** وانبئت قيسا ولم ابله
الخ قيسا مفعول ثان وخير اهل اليمن مفعول ثالث وجملة ولم ابله حالية معترضة
بين المفعول الثاني والثالث من بلوته ابلوه بلوا جربته واختبرته وكما زعموا
صفة لمصدر محذوف اي بلوا كالبلو الذي زعموه **قوله** وخبرت سوداء الغميم مريضة
الخ اعرابه ظاهر والغميم بلد من بلاد غطفان وسوداء اسم امراة وكانت تنزله
واسمها ليلى وعصر صفة لاهلي واعود ها حال **قوله** نحو باب ظن اي في التعدي
الى اثنين لا في سائر الاحكام فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا
كما تقدم لعدم الفائدة ثم خالفهما هنا **قوله** المطاوع هو الدال على اثر فاعل فعل اخر
ككسرته فانكسر **قوله** الثنائية اي المتعدية الى اثنين كما هو ظاهر **قوله**
فيهمل اي يقاس بالنصب في جواب النفي **قوله** ووجب ان لا يقاس عليها الخ اي لخروج
جميعها عن القياس وشرط المقيس عليه ان لا يكون كذلك **قوله** فجاز ان يقال البستانية

غير انه باقية ان نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على اعلم وارى لان ليس متعدّ الواحد متعد
بالهمزة انما نعدّى به الى الثاني لما علمت من انها تصير المتعدي الى واحد متعديا الى
اثنين لا الى ثلاثة فكان الظاهر ان يقول العجب ان يقال اكسوت زيدا عمرا جبة تدبر
الفاعل هو لغة من اوجد الفعل واما اصطلاحا فما ذكره الشارح قوله الذي اسند اليه
فعل اي نسب اليه وربط اصطلاحا باعتبار مع قوله فدخل تفسير الاسناد
بالنسبة والربط زيد في ان ضرب زيد ولم يضرب زيد لتحقق النسبة والربط
فيهما ودخل بقولنا باعتبار مع قوله فاعل شبه الفعل وبقيد الاصطلاح خرجت
المفاعيل فانها تسمى فيه متعلقات لا منسوبا اليها والمتبادر من الاسناد الاسناد
بحسب الاصالة فخرج من التوابع العطف بالحرف لانه لا اسناد الى التابع الا فيه
لكن تبعا واما بقية التوابع فلا اسناد فيها حتى البدل اذ عامله مقدر من جنس
الاول على الاصح قوله تام قيل لا حاجة اليه لان نحو كان زيد كان زيد قائما لم يسند
مسند الى زيد بل الى القيام المفهوم من قائما قوله اصلي الصيغة اورد عليه
انه يخرج منه زيد مثلا في قولك شهد زيد بفتح فسكون او بكسر فسكون ونعم
زيد كذلك لان الفعل حينئذ ليس اصلي الصيغة الاول فعل بفتح فكسر وكذا صيغة
الثاني فكان الاولى ان يقول كما قال غيره على طريقة فعل المبني للفاعل ومن ثم
ليس المراد باصلي الصيغة ما لم يقع فيه تصرف اصلا بل المراد ما لم يقع فيه
تصرف خاص وهو تحويل صيغته الى صيغة ما لم يسم فاعله وان تصرف فيه
بغير ذلك كالتخفيف في نعم وشهد ونحو فلا اعتراض بما اورد والمراد بالصيغة
كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على
بعض قوله او مؤول به المراد بالتاويل احلال اللفظ محل لفظ اخر فيدخل فيه
اسم الفعل نحو هيهات العقيق فانه يحل محل بعد والضمير في به يرجع
للاسم وللفعل وان اقتصر الشارح على الثاني قوله كيف يوجي انى ان قيل كيف قال
كيف يوجي انى ثم مثل بثلاثة اجيب بانه ثلاثة من حيث الصورة واثنان من حيث

المسند

المسند لانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني اسم يشبه الفعل الخ قوله يشمل
الاسم الصريح اي سواء كان ظاهرا كما مثل او ضميرا كقم وزيد قام بقرينة مقابلته
بالمؤول قوله والمؤول به اي سواء كان التاويل بحرف سابك وهو هنا ان المفتوحة
وان الناصبة للفعل وما ولو وكي او بغيره كقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ان جعل سواء خبرا لما بعده فاعلا به وجعل اسقط ما في التصريح
من انه لا يؤول فاعل بالاسم من غير سابك وظاهر كلام الفراء ان الفاعل لا يقع جملة
وهو كذلك على المختار وقيل يقع جملة مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي
اقام زيد وقيل ان كان المسند الى الجملة قلبيا واقترن بمعلق وهو الاستفهام
خاصة نحو اعجبني اقام زيد قوله والتقييد بالفعل يخرج المسند اه ورد عليه
انه يدخل في النوع الثاني فان زيد من زيد قائم اسند اليه مؤول بالفعل اجاب
بعض بان المتبادر من قوله اسند اليه فعل او مؤول به ما يكون المسند فيه ما
ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم قوله وباصلي الصيغة النائب عن الفاعل على المختار
من تسميته مفعولا فاما المعرب فهذا القيد قوله صفة المراد بها اسم الفاعل
واسم التفضيل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة قوله او مصدر نحو اعجبني
ضرب زيد الامير واسم فعل نحو هيهات نجد او ظرف نحو ومن عنده علم الكتاب
او شبهه نحو افي الله شك ومن المؤول بالفعل الاسم الواقع موضع الفعل نحو
اياك انت وزيد ان نحو ايالة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذا
اكد بالضمير المنفصل واياك وضع موضع احذر ومنه الجوامد المؤولة
بالمشتق كاسد بمعنى شجاع بانها تتحمل الضمير وقد ترفع الظاهر نحو زيد
شجاع ابوه قوله باضافة المصدر من اضافة الصفة للموصوف لان العامل
المضافة الاضافة او الباء للسببية وكلامه مبني وذهب بعضهم الى ان المجرورة
باضافة المصدر وبالحرف الزائد وشبهه لا يسمى فاعلا وانما لا يسمى زيد
في زيد طعم قام فاعلا وفي زيد مضروب مفعولا وان كان كذلك في الواقع

قوله او بحرف الجر الزايد تبين مثال ذلك اللام نحو هيهات هيهات لما توعدون
قوله بما لا فقالبون ... زيادة البا زايدة وما فاعل بانيك وجملة والانباء تنمي حالية وتنمي من نمى الحديث نما شاع قوله ويقضي بحكم حينئذ بحينية
جر الفاعل بما ذكر بالرفع على محله المراد بالمحل ما قابل اللفظ فيشمل الاعراب
بما ذكر بالرفع على محله المراد بالمحل ما قابل اللفظ فيشمل الاعراب التقديري
اذا المشهور ان اعراب المجرور بالحرف الزايد او الشبيه به تقديري لا محلي قوله
حتى يجوز في تابعه الجر الخ حتى ابتدائية والفعل بعدها او رد على ما
ذكر انهم صرحوا بان المصدر اذا اضيف الى فاعله تضمن حالة رفعه فيقطع
النظر عنها حتى انه لا يجوز في تابعه الرفع فما الفرق بين مجرور الحرف ومجرور
قوله بعض المحققين ويمكن الفرق بان المصدر اذا اضيف الى فاعله زال طلبه
للفاعل استغناء بالمجرور من غير احتياج الى تاويله بغير المضاف بخلاف
الفعل فانه لا يسقط طلبه ولذا قدروا زيادة الحرف وجعل المجرور مرفوعا
المحل كما في كلام الشرافادة المهوتي قوله لان شرط جر الفاعل من الخ اقتصار
فيه بما ذكر لان الجر برب والباء واللام الزايدة تبين لا يشترط تنكيره كما علم من الامثلة
وكذا ما اضيف اليه المصدر او اسمه قوله لا يجوز حذفه بدون رافعه اما معه
فيجوز كما في التسهيل استثنى من ذلك خمسة ابواب يجوز حذف الفاعل
فيها بدون رافعه المصدر نحو او اطعام في يوم والتعجب نحو اسمع بهم وابصر
والاستثناء المرجوع نحو ما قام الا زيد ونايب الفاعل نحو ضرب زيد والفعل المؤكد
نحو لتصدقن وفي هذا الاخير نظر اذ هو محذوف لالتقاء الساكنين والمحذوف
لعلة كالثابت قوله لان الفعل وفاعله الخ مقتضاه ان الفعل كالفاعل لا يجوز حذفه
وليس كذلك لنص جمع بجواز حذفه للقرينة فالاولى ما علل به بعضهم
من ان الفعل عرض فاحتيج الفاعل فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه قوله فان
كان لا يرضيك الخ وجه التمسك بما ذكر ان اسم كان حذف وهو فاعل مجازا

والتقديم

والتقديم فان كان ما فخر عليه من السلامة وحتى بمعنى الا وفطيرى بفتح القاف والطا
وكسر الرا وتشديد اليا اخر الحروف وهو فطيرى بن الفجاءة الخارجي قوله فان كان هو
الخ اي فالفاعل ضمير مستتر عايد على معلوم من المقام لا محذوف قوله كما في نحو زيد
قام اي على راي البصريين واجاز الكوفيون فاعليته كما سياتي قوله كما في نحو احد
وان احد من المشركين استجارك اي على الاصح من ان جملة الشرط لا تكون الا فعلية
وجوز الكوفيون كونه مبتدا مخبرا عنه بما بعده وسوغ الابتداء به وقوعه
بعد الشرط وتقدم بما بعده قوله لما سياتي اي من ان الاصل في الاستفهام ان
يكون بالفعل وحده وهذا الفعل اصل في الافعال فكانت هي الغالبة وهذا الظاهر
في ابن شريح وننا اما في المثال الثاني فيعارض ما في الفعلية تنا الجاري عطفا
على الخالي عليه وفي الابتدائية تناسب والتناسب اولى من التخالف فيتعارض
المرجحان ويبقى الوجهان على السوا افاده في التصريح قوله وبعد فعل فاعل اي بعد
كل فعل فالنكرة للعموم كما في علمت نفس الا في الافعال المحذوفة بها كقلما وطالما
فكلامه مقيد لما بعد تبين ما ذكره الشارح من وجوب التاخير والعموم الذي ذكر قوله
اي ونبه ها انشا به ان هذا الحكم لا يختص بالفعل كما يوهمه ظاهر عبارته وانما
خص الفعل بالذكر لكونه الاصل في العمل ويقال المراد بالفعل اللغوي وبعد متهم
فعل وحينئذ فلا قصور في كلامه قوله فان ظهر في اللفظ ما هو فاعل في المعنى فوله
فهو ذاك اي الفاعل في الاصطلاح فلا تغاير بين الشرط والجزا والمراد بظهوره وجوده
وجوده حقيقة او حكما بان يكون معه وما في قوة المذكور كالمحذوف لعلة في نحو لا تد
بعد ذكا وحينئذ فيتضح قوله والا فضمير استتر ولو جاء على الوجود حقيقة
اشكل اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة انه ضمير مستتر قوله واجاز الكوفيون
تقدم الفاعل الخ قال بعض المحققين انظر بماذا يتميز الفاعل من المبتدا اذا قدم وكان
الخبر فعلا من حيث الصورة والظاهر انه لا يميز الا اذا كان معه مبهم تعين
الفاعلية في نحو زيد قام وان الابتدائية لا تكون الا اذا رفع الفعل المتاخر الظاهر او

الضمير البارز نكرة فوله تمسكا بقول الزبا هي بفتح الزاي والموحدة المشددة يعني
الملكة الجزرية وجه التمسك ان مشيها ورد مرفوعا لا جائز ان يكون مبتدأ
لعدم وجود خبر له فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فوله ما للجمال
مشيها وئيدا الخ ما للجمال مبتدأ وخبر ووئيدا حال اي موءودة فوله محذوف
الخبر اي وجوبا لسد الحال مسده فوله وقيل ضرورة كذا في التوضيح وهو لا يظهر
على كل من القولين لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا كذا قال
بعضهم وفي التصريح ما يفيد ان بعض البصريين يخص جواز تقديم الفاعل باقيا على
فاعليته بالضرورة وعبارته وقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور
انهما اجازا في قوله وقلبا واصلا على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم المذكور
وان الذي سوغ ذلك الضرورة ثم فعلنا بهذا سقوط ما تقدم فوله على ما ذكر
اي على انه مبتدأ محذوف الخبر او فاعل قدم للضرورة فوله وجرد الفعل الخ مثله
الوصف واقتصر على الفعل لكونه الاصل واراد به الفعل اللغوي اي مجموع الفعل
نظير ما تقدم فوله لاثنين اي لدال اثنين سواء كان الدال مثنى حقيقة او ملحقا
به او غيرهما كزيد وعمرو وتشبع ابادة البهوتي فوله على لغة قليلة فم د م
انه ينبغي على هذه اللغة ذكر العلامة جوازا في قولك قام اليوم اخواك ووجوبا
في قولك ما قام الا اخواك كما يفعل في علامة التانيث وانه اذا قيل قاما وقعدا
اخواك فانه يتصل بكل من الفعلين الف الا انها في المهمل ضمير وفي العامل علامة فوله
تولى قتال المارقين بنفسه الخ الضمير في تولى عائد الى مصعب ابن الزبير والمارقين
اي الخارجين واسلماه اي خذلاه ولم يعيناه على عدوه والمعيد الاجنبي والحميم
الصاحب الذي يهتم بصاحبه والبيت رثا قاله بعد موته فوله راين الغواني
الخ الغواني جمع غانية وتقدم معناه والنواضر جمع ناضرة وبني الحسن قال بعضهم
وقائل هذا البيت مولد فلا يحتج به فوله بلغة اكلوني البراغيث اضافة اللغة
لما ذكر باعتبار كون المثال جاريا عليها وكان حقه اكلتني او اكلتني لان الواو

للعقلا

للعقلا قال السيرافي لما وصفت بصفات العقلا اجريت مجراهم كما في قوله وانتم
لي ساجدين الرائي بالاكل التعدي والجور وبه سقط ما قيل ان الاكل لا يختص بالعقلا و
فوله لانه حديث مختصر قال البهوتي هذا مبني على ان النبي صلى الله عليه
وسلم نطق بالمختصر مطولا واقتصر الراوي على بعضه لغرض الاختصار فيتعين
ان تكون الواو في المختصر ضميرا عائدا على ما حذف واما اللفظ ملائكة المذكور
فهو اللفظ المذكور في المطول ايضا اذ لفظ الحديث المطول كما حكاه ابن غازي
ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهو بيان
لما اجمل في لفظ الملائكة المذكور اول الحديث وليس واو الفعل في اللفظ المختصر
كما علمت الخ وبهذا سقط ما اورده ابن هشام من ان هذا اللفظ المختصر يتعين كون
الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر الا ان يريد ان هذا الظاهر بدل الخ ويتعا
قبون اي تاتي طائفة عقب طائفة وقوله مجرد الظاهر ان المراد مجردا عن الاته
الاسناد الى الظاهر لما علمت فوله من لغة ازد شنوءة اي حي من اليمن ويقال
فيها ازد شنوة بالسين ايضا فوله للظاهر اي او لما هو بمنزلته وهو الضمير
المنفصل الواقع بعد الا نحو ما قاما الا انتما والمجرور والظرف متعلقان بمسند فوله
ولا يجوز حمل جميع ما جاء الخ اي سواء كان مسموعا من ارباب هذه اللغة او غيرهم
بل يختص ذلك بما سمع من الغير فوله كما لزمت التاء الدالة على التانيث يعني في
بينهما على مذهب الجمهور بان علامة التثنية والجمع فيهما توهم انها الفاعل
ووجود صورة تعدد الفاعل فلم تلزم دفعا لذلك التوهم وما ذكر معه ولا كذلك
تاء التانيث وايضا الفاعل قد لا يعلم تانيثه فالتزمت التاء لتدل على ذلك بخلاف
لفظ التثنية والجمع فوله للزم اما وجوب الاتيان الخ قال يس لقائل ان يقول ان
اريد لزوم ما ذكر عند كل العرب فالملازمة ممنوعة اي لان غير اصحاب هذه اللغة
لا يلتزمون الحروف المذكورة فلا يلزمهم ما ذكر وان اريد لزومه عند هؤلاء القوم
المخصوصين فلا نسلم بطلان التالي اي لانه لا مانع من القول بما ذكر عند هؤلاء القوم

المخصوص بين قوله واللازم باطل كان الظاهر ان يقول واللازم بعيد جدا لان هذا حكم ظني
قوله ايضا فانه يمنع دعوى الاتفاق على بطلان ما ذكر بل حكى عن منع بطلان اسناد
الفعل من تثنين بالنسبة لهولاء القوم فانه اذا لم يستعمل ذلك عقلا فما المانع
من ان يوجد نقلا فان سلم فان قلنا هو مستحيل عقلا اذ الفعل الواحد يستحيل
صدوره من اثنين قلنا هذا خطا لان الفاعل في المعنى واحد مع انه لا يلزم ان المسند
للاثنين فعل شخص واحد قوله اي حذف من اللفظ اي فيكون الاضمار مجازا عن الحذف
لقرينة ظهور ان الفعل ليس بخبر قال ابن غازي ولو شاء او لا يتعين لقائل وبرفع
الفاعل بفعل حذفا كمثل زيد في جواب من فعل ثم قال الطيبة وردت علينا ايام
ايام كنا نحضر مجلس سنة الزيتون كلاها الله تعلى من اعيان مدينة سلا الاديب
النجيب ابو سعيد بن محمد بن ابي سعيد وذلك في زمن الشبيبة يقول يا فاضل النحو
من الجيد جمعت في النحو معظم ما في النحو فقيل ان كنت تفهمها فهاتها تجيد
به اسرارها حين تجيء الافاضل يا ابن فعل بها فقد جاء فاعله فعلا ومن
فاعل فقد جاء مفعولا فالقى الله في قلبي انه اراد بي رفع الفاعل بفعل فقلت
مجاوبا بعد فكر نفسي فقد احسنت تمثيلا وفقت كل الورى جدا وتسهيلا فيا
حسن الحجة في باب فاعلها من بعدها او بعد في النظم تكميلا فاقر انه ما اراد
الا ذلك واظهر استعظام العفو عليه قوله استفهام محقق اي ملفوظ
به الله وان لم يوجد مدلوله في الخارج كما في قوله ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض قوله في جواب من قرا انما مثل بما تكون فيه جملة السوال
اسمية للاشارة الى ان الفعل يقدر مطلقا وان كان مع الفعلية اولى ولو مثل
بالفعلية لتوهم لربما توهم ان تقدير الفعل مقصور عليها قوله او مقدر اي
غير ملفوظ به الا قوله يسبح له فيها الخ يسبح مبني للمجهول وله نائب
الفاعل وفيها متعلق بيسبح والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل وتجمع
اصال على اصايل افاده في التصريح قوله ليبك يزيد ضارع الخ الضارع المسكين

الدليل ولخصومه متعلق بالفعل المحذوف وعلة له والمختبط المحتاج وما مصدرية
اي من اجل الطاحة الاشيا المطيحة اي المهلكة قوله لا فعل محذوف فيه اي قياسا
وفاقا للجرمي وابن جني ولا يجوز الحذف الا اذا لم يتوهم كون المذكور نايب فاعل فلا
يجوز ان يقال يوعظ في المسجد رجل على انه فاعل بفعل محذوف لانه يتوهم النيابة
عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد قوله لا عتضاده اي تقويته التقدير في
الاول اي تقدير بها بواحد افعال محذوف وفيه عن السيد ان الاولى من ذلك ان يقال قدر
الفعل لكون جملة السوال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من
قام اصله اقام زيد ام عمرو الخ اي لما تقدم من ان الاستفهام بها يتجدد ويحدث والمفيد
لذلك بحسب الاصالة الافعال فلما اريد الاختصار اتي بلفظ من دالة على تلك الذوات
المفصلة اجمالا ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت
الجملة اسمية في الصورة فالمطابقة حاصلة حقيقة قوله فيشبه تحققها فيما
يشبهها اي في كون السوال ملفوظا به غير محذوف خارجا قال في التصريح وهو معارض
بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك في قوله تعلى قل من ينجيكم من
ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص
ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة
الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السوال في
الاسمية انتهى اقول قوله لكنها وان كانت لا تطابق الخ يدفعه رده بما تقدم عن السيد
من حصول المطابقة في الحقيقة وان عدم المطابقة صورته تامل قوله وفيما هو
على طريقتها اي في كون السوال ملفوظا به الا انه هنا محقق خارجا وهذا احسن
التعابير في التعبير بزوانها حصل الاول الاولى لان المشبه به تام لكون السوال غير محقق
خارجا في المشبه والمشبه به تدبر قوله وبالرواية الاخرى اي بالحمل عليها قوله
نعم في غير ما ذكر اي غير ما اجيب به استفهام محققا ومقدرا وقد عضد تقديره كونه
فاعلا من جملة نعم في جواب كيف زيد قوله او اجيب به نفي عطف على قوله

اجيب به استفهام قوله تحلق تحتي قبل الخ تحلق تا تحتي وحتى غاية
وهي بمعنى الى ايه بعتيق ويبنى او الوجد الوشوق قوله اسقى الاله عدوات
الوادي الخ العدوات جمع عدوة بضم العين وكسرها جانب الوادي وجوفه جا
لنصب عطف عليها وكل مفعول ثان لاسقى والملث بالمثلثة من الث المطر اذا
دام اياما والقلدة الاتي في القذاف والاجش بالجيم وبالشين المعجمة السحاب الذي
معه رعد شديد وحالك السواد اي شديده والشاهد في قوله كل اجش فانه
فاعل بفعل محذوف كما بينه الشارح وبيان الاستلزام المذكور ان اسقى معناه
جعله ساقيا وذلك يستلزم السقي لكن يرد عليه تصريحهم بان اسقى وسقى
بمعنى واحد ويدل عليه قوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا الا ان يقال
سقوله استعمالان تدبر قوله واما وجوبا عطفا على قوله اما جوازا قوله او
ملابسه على الموصول المجرور بالبا ولا يصح عطفه على مجرور من لان ذلك الملابس
ليس واقعا بعد الفاعل كما هو ظاهر والمراد يكون ما ذكر ملابسا لما بعد الفاعل
انه متعلق به تدبر ويحتمل وهو الظاهر عطفه على ضمير والملابسة باعتبار
اضافته الى ضميره قوله وتا تانيث من اضافة الدال الى المدلول وقوله تلي الماضي
اي او الوصف نحو اقايمة هند قوله اذا كان لا تتراجح اذا كان مسندا اليها سواء
كان على جهة الثبوت او النفي والاولى ان يقول المؤنث ليشمل نحو دار وشجرة
والمراد ما يعم المؤنث حقيقة او مجازا او تاويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة
او حكما كالمضاف الى المؤنث قوله لتدل على تانيث الفاعل كان الاولى ان يقول
على تانيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نايب الفاعل واسم كان الا ان يقال قيده
بالفاعل لكون الكلام فيه قوله الا ان الفاعل لما كان كجزء من الفعل الخ قال البهوتي
قد يقال حينئذ كان الفاعل كجزء من الفعل فكان حق التا ان تكون لاحقة بالفاعل
لانه اخر الكلمة وان لم يكن ذلك واجبا فليكن جايزا فيهما فلم اوجبوا الحاقها
للفعل اجاب عنه شيخنا عمر بانه لما كان حفظ افراد الفاعل تانيثه لفظي

كفاطمة

كفاطمة لحقت التا الفعل لانها لو لحقت الفاعل لزم عليه اجتماع علامتي تانيث
في كلمة نحو لحكمتة ولا نظير له في كلامهم فتدبر اه او يقال انها فاذ اسم لو لحقت الفاعل
لعارضها اعرابه اذا كان معربا الا انه لا ينبغي تغيير اعرابه لفظا محافظة على
سكون التا الاصلي ولو اعرب فات ما هو حقها من السكون وان اجري الاعراب على
ما قبلها كان بمنزلة اجراء الاعراب في وسط الكلمة لانها بمنزلة الجزء لما
لحقته ولذلك لحقت الفعل قوله فعل مضمر اي فعل فاعل مضمر سواء
كان مستترا او بارزا كما يوخذ من تمثيل الشارح واورد عليه نحو قمت للمؤنثة
وفيه بان الفعل لا يليه التا فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها لان الخطاب
يعين المقصود والنون متعينة للمؤنث فلا التباس فيها ان يستثنى ذلك من كلامه
او يحمل على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل فلا يعترض به وانما لزمته مع
المضمر لئلا يتوهم ان الفاعل مذكر منتظر فاذا قيل الشمس طلعت ربما يتوهم
ان المراد طلع فرسها لكن هذه العلة لا تشمل نحو قامتا ونظرتا على غير لغة
اكلوني البراغيث فالاولى ان يعلل اللزوم المذكور بما ذكره شيخ مشايخنا السنة
وهي بقوله لان تانيث الضمير الفاعل حقيقي فالحقوا الفعل علامة دالة على تانيث
المسند اليه ثم ان ذلك اللزوم باق بحاله وان عطف عليه مذكر نحو هند قامت
هي وزيد كما تلزم في نحو قولك قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير في عكسه نحو
نحو قام زيد وهند فيه انه مخالف لقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع
نحو هند وزيد قاما الا ان يقال التغليب خاص بباب الضمير واورد ابو حيان على
اللزوم المذكور نعم امراة هند ونعمت امراة هند فان الفاعل ضمير مؤنث متصل
والتا جائزة لا واجبة ويوخذ جوابه مما سياتي في قوله والحذف في نعم الفتاة
استحسنوا لان قصد الجنس فيه فتدبر قوله او فعل ظاهر اي فعل فاعل ظاهر متصل
فيه حذف قيد الاتصال من الثاني لدلالة الاول قوله ذات حر مفعول الوصف وحر
بكسر الحا اصله حرح حذفت الحا التي هي لام الكلمة لانه يصغر على حريح ويجمع

علي احرام وقد يستعمل استعمال ايكودم وهو ظاهر النظم قوله وهو المونث
الحقيقي اي تانيثا معنويا بقطعه عن بنيتا او معنويا ولفظيا كفاطمة وس
ويستثنى من ذلك ما لا يتميز مذكره عن مونثه كبرغوث فانه لا يونث ان اريد
به مونث ذكره ابو حيان انه اذا كان مونثا لفظيا كنملة انث وان اريد به مذكر
قوله ولا تلزم في الضمير المنفصل هذا محترز قوله بعلا مضمر متصل وظاهر التعبير
بعدم اللزوم جواز الوجهين وبه صرح الناظم بقوله والحذف مع فصل بالا والا
ما مبني في موضع وصرح في موضع اخر بوجوب التذكير ونقله صاحب
التصريح قوله ولا في الظاهر المجازي التانيث محترز قوله او مفهم ذات حر
وقوله ولا في الجمع غير ما ذكر محترز بالفاعل علي اقتصار في التمثيل علي جمع المونث
السالم قوله الثاني تساوي هذه الفاظ كان الاولى تاخير هذا التنبيه عن الا
حكام الاتية في الانفصال لان كلامه يوهم ان تاء المضارع لا تساوي التا التي مرت
فيما سبق كر بعد وليس كذلك افاده البهوتي قوله الغايبة والغايبتين احترز
بذلك عن تا مضارع المخاطبة والمخاطبتين فانها للخطاب لا للتانيث قوله وقد
يبيح الفصل مطلقا فيكون قوله مع فصل والحذف بالا تنبيها علي ان جزيان الفصل
غير متساويه ويحتمل ان المراد الفصل بغير الا واثنا بقوله ولفظ الا اباحة الواني
الاثبات اجود وحينئذ فيكون ما سياتي تنبيها علي حكم اخر ودفعا التوهم
المساواة بين الفصلين تدبر قوله كما في قوله قال البهوتي فايدة ذكر الكاف مع نحو
الذي في المتن اخراج الطرد اعني في نحو عن كونه فيه الوهم ان الفصل حالتين حالة
تبيح الترك وحالة لا تبيحه فتدبر قوله لقد ولد الاخيطل ام سو تمامه علي
باب استها صلب وشام الاخيطل تصغير الاخطل والاست العجز والصلب
بضمتين جمع صليب النصارى والشام جمع شامة ومراده انه يعرف ذلك الوضع
قوله والاجود الاثبات اي فيما ذكر وظاهره ان الاجود الحذف ان كان المسند اليه
مجازي التانيث وليس كذلك بل هو كالاول لكثرة ثبوت التاء في القران وهي تقتضي

الاجوديه

الاجودية قوله اذ معناه ما زكى الا بالمسند اليه بالنظر للمعنى مذكر والنظر
الي المعاني اولي ولذلك كان الحذف افضل ومقتضى هذا التعليل ان غير الا من ادوات
الاستثنا مثلها وهو كذلك ولا يرد لفظ غير فانه وان كان مذكرا مسند اليه لا
انه يكتسب التانيث من المضاف اليه قوله بما بقيت الضلوع الجراشع قبله
طوي النحز والاجراز ما في غروضها النحز بالنون والحا المهملة والزاي النخس والاجراز
جمع جرز بجيم وراء مضمومتين ثم زاي هي الارض التي لا نبات بها والغروض جمع غرض
بضم الغين وسكون الرا حزام الرحل والجراشع جمع جرشع كقنفذ العظيم من الابل
الابل ويقال العظيم الصدر المنتفخ الجنبين والمراد هنا الضلوع المنتفخة العظيمة
فتكون الحقيقة قد ذهبت ايضا قوله مع الظاهر الحقيقي التانيث اي وكذا مع ضمير
لان الحكم واحد ولم يذكر خلاف قوله الاتي ومع ضمير ذي المجاز الا ان يقال لم يسمع ذلك في
حقيقي التانيث قوله حكى سيبويه قال فلانة مثال ذلك من اشعار العرب تهوي انتفاي
ان يعينني ابوها وهانا الامر ابوها وهانا الامر ذو يبيعه او حض قوله ذي التانيث المجاز
التانيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر وكان الاولي ان يحذفه ويذكر موصوفا
لذي اي ومع ضمير المونث ذي المجاز قوله فاما تريني ولي لمة الخ اللمة شعر الراس دون
الجمة كما تقدم والجملة حالية واودى هلك والشاهد فيه حيث حذف التا مع اسناده
الي ضمير مجازي التانيث وهو الحوادث قوله فلا مزنة ودقت ودقها الخ الاولى
ملغاة او عاملة عمل ليس والثانية نافية للجنس والمزنة السحابة البيضا والودق المطر
وودقت ودقها اي انزلت مطرها واتقل ابقالها اي اخرجت بقلها واخراج هذه
الارض اياه والشاهد فيه حيث حذف التا من ابقل مع اسناده الي ضمير مجازي
التانيث وهو الارض قوله والتا مع جمع الخ المراد به ما دل علي جماعة فيدخل فيه
اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فان حكمهما كذلك واذا انث الجمع اعيد الضمير اليه
مونثا كذهبت الرجال التي اخوتها واذا ذكر له اعيد الضمير اليه مذكرا كقام الرجال
الرجال التي اخوتهم واشار الناظم بما ذكر الي ان اللزوم السابق مختص بغير الجمع قوله

المذكور قوله والسالم من مؤنث اي من جمع مؤنث خرج منه طلحات مما كان جمعا
بالالف والتاء لمذكر فانه يجوز فيه الوجهان والمراد المؤنث الحقيقي التانيث ليخرج
جمع المؤنث المجازي كثمرات وسجدات فانه يجوز فيه الوجهان ايضا قوله ما ليس
له فرج حقيقي لا حاجة الى قيد الحقيقي اذ ليس الفرج منقسما الى حقيقي ومجازي
تدبر قوله وقام الهنود قال بعضهم انما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد
لان المجازي الطارئ بالجمع بالتاويل بالجماعة كما لم يعتبر تذكير المفرد في الرجال
لمثل ذلك قوله وكذا ان تعلق باسم الجمع ومثله اسم الجنس كنخل اعلم ان حذف التا وجوه
فيها في جمع التكسير مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكر في الاصل مستويان قوله
ومنه وقال نسوة في المدينة قال السندوبي وما احسن قوله هنت بوضع مقام
بالافتي وجال وما على اذا ما هموا بما لم ينالوا قوله ان يجوز فيه الوجهان اي لتانيث
التا وبلين التذكير فيه قوله اوجبت التذكير في نحو قام الزيدون والتانيث
الخ اي لان الواحد كالمذكر حقيقة وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر وادعى
ابن هشام اولوية من ذلك وجوب التانيث في نعم المرأة هند لوجوبه لوجود
الصيغة بعينها من غير مزيد عليها وليس كذلك لما تستعمله في قوله
والحذف في نعم الفتاة الخ قوله فجوزوا في ذلك الوجهين على مذهبهم فجعل
قول الزمخشري ان قومي تجمعوا وبقتلي تحدثوا لا ابالي بجمعهم كل جمع مؤنثة
قوله فيكي بنات تشجوهن وزوجتي تشجوهن اي حزنهن منصوب على انه
مفعول لاجله وتصدعوا اي تفرقوا قوله لم يسلم فيها نظم الواحد اي
لان الاصل بنو ابن حذف لامه وزيد واو ونون في التذكير والف وتاء التانيث
فلم يسلم فيها بناء الواحد فعوملا معاملة جمع التكسير اتفاقا كما
قال الشاطبي قوله وبان التذكير في جاء الخ قال بعضهم في هذه الاجوبة
الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلما تقدم من ان الارجح اذا كان الفصل بغير الا
الاثبات وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة على تركه فيلزم اجماع

السبعة

١٩٥

السبعة على مرجوح واما الثاني فلانه يلزم عليه حذف الفاعل وهو غير
جائز عند البصريين الا ان يقال اقامة الصفة مقام الموصوف واما الثالث فلان
في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للتجدد قوله والحذف
في نعم الفتاة الخ قال السيوطي مثال ذلك نعمت الفتاة هند قوله لان قصد الجنس فيه
بين مقتضاه جواز الوجهين في نحو طابت المرأة خير من الرجل لما ذكر وهو كذلك
وليس من هذا اما قالت امرأة لانه ليس المراد الجنس بل الواحدة والقوم انما
جاءهم واحدة النبي فعلا وما جاءت امرأة لان من للجنس افاده الشاطبي وذهب
ابن هشام الى ان الواجب في الاخير التذكير لان العرف التزمت ذلك كما التزمته
في حبذا بهند قوله الاثبات احسن منه خالف في ذلك ابن الناظم فذهب الى
ان الحذف احسن وهو ظاهر عبارة الناظم قوله والاصل في الفاعل ان يتصل اي الغا
لب والكثير والاولى في الفاعل الاتصال بالفعل قوله لانه كجزء منه اي ولانه يسكن
لاجله اخر الماضي كراهة توالي اربع متحركات ولا يكون هو كذلك الا في الكلمة
الواحدة او ما هو كهي لتنها وقوله الاتي الخ دليل على مضمون العلة المذكورة قوله
والاصل في المفعول ان ينفصل هذه الجملة لا يغني عنها ما قبلها لاحتمال ان يكون
الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش افاده يس قال البهوتي اقول هذا باطل
ممتنع لانه متى اتصل المفعول به فلا يتاتى اتصالهما معا الا ان يقال غرض الاخفش من كون
الاصل في كل منهما الاتصال ان لا يفصل بينهما وبين الفعل بفاصل اخر وان تقدم الفاعل
على المفعول على كما في ضرب زيد عمرا بخلاف ضرب زيد في الدار عمرا فانه لا اتصال لكل
المعتاد على هذا المعنى والجملة الثانية لازمة للاولى تدبر والظاهر ان المراد بالمفعول
المذكور المفعول به وحده ويحتمل ان المراد الاعم لكن قد يمتنع الحمل بخلاف الاصل في
بعضها كالمفعول معه قال يس وذلك لا يقدح في صحة الكلية اي العموم المذكور في قوله
والاصل في المفعول الا ان قد في قوله وقد يجاء بخلاف الاصل تفيد ان المجيء بخلاف الاصل ليس
في كلها فسقط ما قيل انظر ما المراد بالكلية فان اراد قوله والاصل في المفعول

أن يتصلا فيقال عليه ان الايراد ليس على ذلك بل على قوله وقد يجاء الخ وهي قضية
جزئية لان قد يكون من اسوارها لان ذلك ناشي عن وقوف الذهن على ظواهر العبارات
تأمل قوله وقد يجاء بخلاف الاصل ايراد الشيء فقد امر من احدهما ان ذلك قليل الثاني انه
قد لا يجي المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه اما للاقتصار على احد الجائزين ولكونه ممتنعا
يعلم منه ان ارتكاب الاصل اما جائز او واجب وان مخالفة الاصل اما ممتنعة اذا كان
الاصل واجبا واما جائزة اذا كان الاصل جائزا فقط وقد تكون المخالفة واجبة وكل هذا
معلوم من جملتي المتن وليس قول الشارح وقد يمتنع ذلك من زيادته على المتن قوله
وقد يمتنع ذلك اي تقدم المفعول على الفاعل كما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول
كذلك نحو ضربته والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات احداها تاخره جوازا كقوله تعالى
ولقد جاء ال فرعون النذر واليه اشار بقوله وقد يجاء بخلاف الاصل تاخره وجوبا وذلك
في ثلاث صور الاولى ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه واليها
اشار بقوله وشذ نحو زان نوره الشجر الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
نحو ضربني زيد وهي داخلة في قوله وقد يجاء بخلاف الاصل كما علمت الثالثة ان يكون
الفاعل محصورا فيه وهي داخلة في قوله وما بالا وبانما انحصر ثانيتها توسطه
وجوبا وذلك في ثلاث مسائل ايضا احداها ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر
في احدهما كضربته الثانية ان يخشى التباس احدهما بالاخر كضرب موسى عيسى
واليهما اشار بقوله واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر الثالثة ان يكون
المفعول محصورا فيه واليها اشار بقوله وما بالا الخ وان للمفعول خمس حالات تاخره وجوبا
وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وتقدمه عليهما جوازا وتقدمه على الفاعل
جوازا وفي بعضها مع ما تقدم تداخل يظهر بالتامل قوله وقد يجي المفعول الخ قصره
على لغة من يقول اجاجيم ونشا يمشي بالقصر قوله ما اوجب تاخره اي كالحصر فيه نحو
انما ضرب زيد عمرا قوله او توسطه اي ككونه ضميرا متصلا نحو ضربني زيد

قوله ان لبس حذر اي خيف وحينئذ فمثل ذلك ما اذا كان المفعول مشددا او مخففة مع صلتها

قوله لوجود قرينة اي لفظية كالمثال الاول او معنوية كالمثال الثاني قوله وتظافر عليه
الخ اي قوى بعضها بعضا الكثرتها قوله وبان الاجمال من مقاصد البلغاء مبني على ما
فهمه من عدم الفرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وان الاول تبادر فهم غير المراد الى
الذهن والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما والاول مضر دون الثاني
والجهة الاولى والثالثة من الثاني كما يوخذ من كلام الشرح الاتي قوله في نحو ما ان ذلك
دعوى فيه انه لا يلزم ضرر على التباس اسم ان بخبرها لان المبتدا عين الخبر في المعنى
بخلاف الفاعل مع المفعول وحاصل ان اللبس لا يضر الا اذا ادى الى فساد في المعنى كالذي يخفى
فيه قوله وما قاله ضعيف لانه لو فهم الخ حاصله ان ما استند اليه ابن الحاجب من باب
الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار دون الاول كما علمت وهذا الجواب لا يجدي
نفعا لانه اراد باللبس ما يشمل الاجمال كما سياتي في قوله مع امن لبس فانه احترز	الناظم
به عن نحو رغبت في ان تفعل لا يحذف الجار للالباس فقد سمي ما لا يتبادر منه شيء التباسا
التباسا فيكون مقصد ابن الحاجب وارد عليه فتدبر قوله لا يودي الى مثل ذلك الخ اي لان اللازم
عليه الاجمال وهو لا ضرر فيه اصلا واللبس الغير الضار كما علمت في جملته الاخيرة قوله
اي واخر المفعول عن الفاعل وجوبا الخ المراد بوجوب تاخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه
بينه وبين الفعل وذلك صادق بصورتين وجوب تاخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه
عليهما عنهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعدد المثال قوله غير منحصر على صيغة
اسم الفاعل الذي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر قوله عن غير المحصور اي فيه
ومثل هذا يقال فيما بعده وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا انه اذا كان المحصور
فيه الفاعل فالصفة المقصورة ضرب وفيه المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة
ضاربية الفاعل قوله وما ضرب الا عمرا كان الاولى بل الصواب ان يقول وما ضرب زيد الا
اباك لان العموم السابق في قوله كظاهر كان او مضمر في المحصور فيه وكذا يقال في انما
ضربت عمرا قوله وقد يسبق الخ قال ابن الناظم اجاز هنا تقديم المحصور فيه مع الا وصححه
في باب المبتدا والخبر وما الفرق بينهما قوله بل لم يكن الا الله الخ ما موصول مفعول ليدر

وهيجت طلته وعشية منصوبا على الظرفية والا نأى الابعاد وزفا ومعنى الوشام
بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة ويقال الوشام الوشم وهو غرز الجلد
بابرة او نحوها ذر نحو نيلة عليه ليزرق او يخضر وعلى الثاني يقال اكتسب المضاف
التانيث من المضاف اليه فلذلك انث الفعل قوله ما عاب الا اللئيم الخ اللئيم هنا البخيل
كما يدل عليه قوله فعل ذي كرم والجبا بضم الجيم وتشديد الموحدة وبالقصر الجبان
قوله ولما ابى الا جماحا الخ لما ظرف بمعنى حين مضمن معنى الشرط وجوابه في البيت الثاني وهو
قوله تسلى باخرى غيرها فاذا التي تسلى بها تغري بليلى ولا تسلي وابى امتنع وفؤاده
فاعله وما جاء اي اسرعا مفعوله والشاهد فيه قوله تنبيه الذي اجاز تقديم
الخ قال البهوتي ظاهره يوهم انه تقدمت اشارة الى ان هناك قائلا بالجواز مطلقا
والتنبيه معقود للتصريح به مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر
اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي اي الايقاظ قوله وذهب بعض
البصريين الخ هو الاخفش كما افاده الفاكهي ولو ما تقدم في قفي واعملا اللهى فيه
في البيتين الاخيرين اي زاده كلاهما وابى فؤاده ويكون فاعل الفعل الواقع قبل الا
ضميرا عائدا الى الفاعل المتاخر وقدر واعملا للمنصوب في البيتين الاوليين اي دري
ما هيجت لقا وعاب فعل ذي كرم وجعلوا ذلك جواب سؤال مقدر نشا من الجملة الاولى
قوله في لسان العرب اي لا عند النحاة فقط قوله وشذ اي على مذهب الجمهور
لا على راي من استعمله من ان مذهبه الجواز واستدل عليه بالسماع والقياس
قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا الخ في بعض النسخ اخلد والدهر منصوب
على الظرفية اي خالد في الدهر واحدا ومجده فاعل ابقى وفيه الشاهد قوله
جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر الخ عن بمعنى بعد كهي في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق
وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم صانع رومي بنى الخورنق الذي
بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله فلما فرغ من
بنائه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثله لغيره فضربت به العرب

المثل

المثل في سوء المجازاة قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم الخ قوله جزاء الكلاب مفعول
مطلق اي جزاء مثل جزائها وجزاؤها الرمي بالحجارة والضرب وقال بعضهم مراده الدعاء
عليه بالابنة لان الكلاب انما تتعاوى عند طلب السفاد قال الاعلم وهذا من اقبح
الهجو قوله وذكر اي الناظم لجوازه وجها من القياس اي نوعا منه وهو القياس على
قولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء
واجيب بانهما مستثنيان لمجيئهما على خلاف القياس فلا يقاس عليهما ما ليس
من بابهما افاده في التصريح وقد يقال انما ذكر القياس مع حمل السماع لا مثبتا للحكم
قوله وتاول المانعون بعض هذه الابيات الخ فالواقع قوله جزى ربه الضمير عائد
الى الجزاء المفهوم من جزى كما في اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله واختلف في ضرب
ابناها غلام هند اي ونحوه من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على متقدم
معنى قال البهوتي وجه ذلك ان الفعل مدلوله الحدث والزمان واذا عاد الضمير على
الحدث فقد عاد على جزء معنى الفعل وهو متقدم معنى قوله في ستة مواضع نظمها
بعضهم بقوله ومرجع الضمير قد تاخر لفظا ورتبة وهذا لحصر في باب نعم وتنازع
العاملين وضمير الشان ورب والبدل ومبتدا مفسر بالخبر وباب فاعل تخلف بالخبر قوله
بناء على ان المخصوص الخ اي اما بناء على انه مبتدا خبره الجملة قبله فيكون مما عاد
فيه الضمير على متقدم في النية في الرتبة قوله على ما سياتي في بابه سياتي
ان هذا جائز عند البصريين ممنوع عند الكوفيين قوله ان يكون مخبرا عنه فيفسره
خبره اي فيفسر ضمير الشان لا لتلاؤم ما بعده كما في الامثلة المذكورة وكما في قولك انا
زيد وانت عمرو وهو خالد قوله ضمير الشان والقصة قال ابو حيان هو ضمير غائب
ياتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه قال بعضهم
وهاتان التسميتان بصريتان ويسمونه ايضا ضمير الامر وضمير الحديث والكوفيون
انما سموه باعتبار وصفه اعلم ان ضمير الشان لا يفسر الا بجملة خبرية مصرح
بجزئيها وافراده لازم وكذا تذكيره ما لم يله مؤنث فتانيثه هنا حسنة

او مذكر يشبه به مونث نحو انها فهي جاريتك او جعل بعلامة تانيث نحو انها
لا تعمى الابصار فيمن جعل ثانيه حينئذ على اعتبار القصة ويميز مبتدا واسما
لما ومنصوبا بان وظن ويستكن في كان وكاد وانما لم يكن ضمير غيبة دون
الفصل لان المراد بالفصل الممتد ايتبعه في الغيبة والحضور بخلاف هذا فان المراد
به الشان فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود عليه افاده الدماميني قوله ولكنه
يلزم ايضا التذكير اي فيما اذا ضمير نعم من هذا الوجه قوله واكثر ما يكون ذلك
اي الاشتباه اذا كان احدهما اسما ناقصا اراد به الاسم الموصول سمي بذلك
لانه لا تتم دلالته على معناه الا بصلته والتام ما عداه قوله فلا يجوز اعجب
زيدا ما يرجع زيد كما لم يكن عليه ما بعده قوله على انواع من يفعل اي افراد في
قوله ونقول المسافر في السفر هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول تاما والنايب
عن الفاعل هذه الترجمة مما انفرد به الناظم من النحويين ولذلك عبر عنها ابو حيان
بذلك وعبر ابن هشام من قول غيره مفعول المجهول اذ من افراده ما يعلم فاعله
واخص من قول المتقدمين المفعول الذي لم يسم فاعله اذ يرد عليه امران الاول عدم
صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عليه عن المفعول في النيابة الثاني صدقه
على ح في نحو اعطي زيد دينارا وان اجيب بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار
في العلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره بحيث متى اطلق
فهم منه ذلك بلا دخول ولا خروج لغير المعنون له قوله لغرض هو ما يترتب على
الفعل مقصودا حصوله منه والفائدة ما ترتب حصوله على الفعل قصدا اولا قوله
كالايجاز اي الاختصار نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه وتصحيح النظم
اي اقامة وزن الشعر نحو عهدتك مغيثا مغنيا من اجرته ومما يدخل في ذلك التوافق
في اعراب القوافي نحو فما من الاقوال الا اصاب كقول الشاعر وما المرء الا كالشهاب
وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع . وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما
ان ترد الودائع . فانه لو بناه للفاعل لاختلفت حركة الروي وذلك من عيوب

الشعر

الشعر ويلحق بذلك اتفاق السجع في الاسجاع ليلا تبعد القرينة عن اختها بعدا تنبو
منه الطباع وتمثيله للاسجاع كقول الحريري ما طلع هلال وسمع اهلال قوله
كالعلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل نحو قتيل بكذا اذا لم تعلم من قتله
وجعل الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح
من جعله مقابلا للفظي والمعنوي ثم تعليل الحذف بالجهل بالجهل قال ابن هشام فيه
نظر لان الجهل انما يقتضي ان لا يصرح باسمه الخاص به لا ان يحذف كيف وقد
يجوز لك ان تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره كسال سائل وسام سائم
وهذا لا يجوز في وقت ما والابهام اي على السامع كقولك تصدق بصدقة تصدق
اليوم على مسكين والتعظيم اي تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك او عن مقا
رنة المفعول كقولك خلق زيد وكقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي منكم بهذه
القاذورات والتحقير كقولك طعن عمر وقتل الحسين والخوف منه كقولك ضرب من الحجاج
قتل ابن عمر والخوف عليه كقولك ضرب الوزير ومن المعنوي ايضا ابتغاء غرض السامع
في عدم ذكر الفاعل لخوفه منه او عليه او كراهة سماع ذكره قال ابن هشام في اخر
الباب الخامس من المغني وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان قوله وسياتي
اي في قوله وقابل من ظرف او من مصدر البيت اشار به الى دفع توهم القصور في قول الناظم
ينوب مفعول به عن فاعل قوله فيما له من الاحكام اورد عليه العموم اذ من جملة
احكام الفاعل انه اذا قدم اعرب مبتدا ولا يلزم ذلك في النايب لانه اذا كان مجرورا
او ظرفا وقدم لا يعرب مبتدا ويجاب عنه بان كلامه هنا في المفعول به اذا ناب عن
الفاعل لا في مطلق النايب كما هنا هو ولا شك انه اذا قدم اعرب مبتدا وبهذا
يجاب ايضا عن ايراد ان الفاعل يونث له الفعل ولا كذلك النايب اذا كان مجرورا او
ظرفا قوله كالرفع الخ اتى بالكاف لانه لم يستوف احكام الفاعل التي منها استحقاقه
الاتصال به وعدم حذفه وكان الاولى ان يقدم الوجوب على الثلاثة لاستوائها
في ذلك الا ان يقال صرح بالوجوب في الاخير فقط لمكان الخلاف في الاولين قوله كنيل

خبئ نائل أي أعطي خير عطاء فنائل اسم مصدر يقال نال إذا نوالا ونائلا ونولا ويصح
أن يكون نائل اسم فاعل أي أعطي خير من ينيل ومن عادته النوال فيكون اسم فاعل من
أنال غير جار على فعله قوله نعم النيابة مشروطة إلخ استدراك على قوله
فيما له لدفع إيهام نيابته عنه في إسناد العامل له من غير تغيير لأن نائب
الفاعل لا يرفع إلا بالفعل المغير وباسم المفعول وفي رفعه بالمصدر المؤول بأن وفعل
المفعول خلاف كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل أي من أن أكل الطعام أجازه بعضهم
ومنعه آخرون وهو الحق لأن المصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك فيتعين
إضافته لما بعده إضافة المصدر لمفعوله قوله بأن يغير عن صيغته الأصلية هذا
كالصريح في أن فعل المفعول فرع عن فعل الفاعل وأنه مغير عنه وهو مذهب الجمهور
ذهب بعضهم إلى أنه أصل برأسه مشتق من المصدر ابتداء قوله فأول الفعل اضممن
أي ولو تقديرا كقيل فقد ذكر الناظم حكم الصحيح والمعتل العين من الخماسي خاصة وترك
حكم المضاعف وما اعتلت لامه أو فاؤه وما اعتلت عينه من غير الخماسي ولم
يتبين هذا ما ذكر الآخر أنه أن المضاعف كرد إذا بني للمجهول لا يكسر ما قبل آخره
إلا أن يقال هو مكسور تقديرا إذ أصله ردد وأن المعتل العين لا يقتصر فيه على ضم الأول
وفتح ما قبل الآخر في المضارع بل لا بد من قلب كل من الواو والياء ألفا كيقال ويباع إلا أن
يقال ذلك يعلم من فن التصريف قوله مطلقا أي ماضيا كان أو مضارعا قوله والحرف
المتصل بالآخر منه إلخ أي على الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه كقوله لو
عصر منها البان والمسك انعصر ومنهم من يقلب الكسرة فتحة في المعتل فتقلب
الياء ألفا فيقول في رضي رضا وإن يفتح الهمزة فيحصل في معتل اللام لغات ثلاث كسر
ما قبل آخره وتسكينه وفتحه أفاده في التصريح قوله كينتحي من الانتحاء وهو
الاعتماد قيل الاعتراض والمقول محذوف نعت له وفيه متعلق بالمقول وينتحى محكي بالقول
ويجوز ضبط المقول بالضم على الاستئناف وينتحى خبره ولا محكي قوله والثاني التالي
تا المطاوعة مقتضاه أن تاء المطاوعة أول حرف في الفعل لوصف التالي لها بأنه ثان

وذلك

١٩٩

وذلك لا يتحقق يكون إلا في الماضي لأن حرف المضارعة سابق عليها في المضارع فلا يكون
التالي لها ثانيا فعلم أن التالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على حاله كيتعلم ويتباعد
قوله وشبهها أي شبه تاء المطاوعة كتضارب وتغافل وقوله من كل فعل مزيدة أي
زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فإنها زائدة ولا يضم
ثانيه لعل الكون زيادتها غير معتادة قوله تقول تحرج الشيء وتقول عن الأمر نشئ
على ترتيب اللف وعن الأمر نائب فاعل تقول وقد يقال التمثيل بتحرج فيه نظر
لأنه لا يبنى للمجهول إلا المتعدي قوله وثالث الفعل الماضي لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع
فيؤخذ منه أن المضارع من ذلك باق على حاله إذ لم يذكر فيه مخالفة زائدة عما
تقدم وقوله فتنبع بالنصب في جواب الأمر قوله واكسر أو أشمم فا ثلاثي أعل حركة الواو
إلى الهمزة قوله أعل عينا أي وقع في عينه إعلال أي تغيير خرج المعتل الذي لم يعل
أي لم يغير نحو عور وصيد فإنه إذا بني للمجهول يسلك به مسلك الصحيح قوله واويا
كان أو يائيا الأول كقيل والثاني كبيع وأصلهما قول وبيع بضم الأول وكسر ما قبل الآخر
استثقلت الكسرة على حرف علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وبقيت الواو والياء
ساكنة فأبقيت الياء واو في الضم وأما في الكسر فيقال نقلت الكسرة إلى الفاء بعد
سلب حركتها ثم يقال في الأول قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة قوله بين الضم والكسر
أي فيه أن الإشمام إلا أن جزء الضمة مقدم وهو الأقل وجزء الكسرة مؤخر وهو الأكثر
قوله وضم جا مبتدأ أو خبر وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التفصيل ويبوع
في موضع الحال من فاعل جا واختل مبني للمجهول معطوف على جملة الخبر وفائدته
دفع توهم عدم جوازه في هذا النوع والتنبيه على قلته فيه وبناء امتناعه إذ ادعى
الرئيس عليه قوله ليت وهل ينفع شيئا ليت إلخ ليت الأولى للتمني والثانية تأكيد
لها وجملة وهل ينفع شيئا إلى هذا اللفظ معترضة بينهما قوله حوكت على نيرين
إذ تحاك إلخ حوكت من الحياكة وهي النسج والنير علم الثوب ولحمته وإذا حيك
الثوب على نيرين كان أصفق والضمير في حوكت وما بعده للبردة قوله وبني

فيبنى بالتصغير قوله يشكل من هذه الاشكال الظاهر ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وان المراد
الضم والكسر لان الاشمام ليس يشكل ولا يحصل به لبس قوله خيف لبس اي بين الفعل المبني
للفاعل والفعل المبني للمفعول ويجتنب جواب الشرط قوله فاذا اي فعل الفاعل بالكسر
الخ قوله على ما هو ظاهر كلامه انما قال ظاهره لاحتمال ان يراد يجتنب جوازا او استحسانا
قوله لحصوله في نحو مختار ونضال اي في الاسم والفعل اذ الاول يحتمل ان يكون وصفا للفاعل
والمفعول ومع ذلك اغتفروه واكتفوا بالفرق التقديري والثاني يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل
وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك اغتفروا اكتفاء بالفرق التقديري ابطله بعضهم بان
هذا من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والاول غير ضار بخلاف الثاني كما تقدم مع
تحقيقه نعم لقائل ان يقول الالباس غير ضار على الاطلاق وان لم يكن معه قرينة فان
قال اراد المراد اطلاقه فهو مشكل وان اراد الامتناع حيث لا قرينة فان وجدت جاز
فهو ظاهر والظاهر ان هذا مراده وبما ذكرناه علمت ما في كلام الجعبري من المواخذة
حيث جوز جواز اللبس في نحو مختار ونضال لامنه وحكى عنه بخلافه فيما نحن فيه فان
المتكلم عنه منه وحكى بان يشم او يضم في خفنا وبعنا ويكسر في عفنا الا انه او نحو
فهذه مذهب الناظم من اطلاق الالباس على ما يشمل الاجمال الخ قوله وما لباع ونحوه
الخ اشار المسالة اللبس المتقدمة فيجتنب الكسر المشكل للبس في المضاعف
فالرد كالضم في ردوا واما ضبا مبنيا للمفعول فانه يلبس بالامر بالرد فيعول الى
الكسر والاشمام وانما لم يعط الى احدهما في قوله نعلي ولو رد والعاد والوجود
القرينة الرابعة للبس وهو وقوعه بعد لولا ان الامر لا يقع شرطا قوله ولو ردوا
في بعض النسخ بعد هذا بالكسر واما الاشمام فقال المصادر من اشم في قيل وبيع
اشم هنا قوله في كل فعل على وزن افتعل وانفعل اورد على المصنف انه في الثلاثي ذكر
جواز الاوجه الثلاثة في معتله ومضاعفه ثم ذكر في مثل الخماسي خاصة فاختار
وانقاد ولم يذكرها في مضاعفه كاشتد فيوهم عدم جوازها فيه وليس كذلك
قوله يجلي صفة لشبه او خبر ما في اول البيت وكلام الشارح قاصر على الاول

قوله

قوله وتجري الهمزة بحركتها فتضم مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر
وبهذا صرح في التسهيل وقضية المتن الاقتصار على الضم في همزة الوصل لانه
اطلق اولا ان الفعل يضم اوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين
افاده الشاطبي قوله وقابل مبتدا خبره حري اخر البيت وسوغ الابتداء به
وصفه بما بعده قوله هو المتصرف والمختص سيأتي ان المتصرف من الظروف ما يرى
ظرفا وغير ظرف والمختص منها ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما والمتصرف
من المصادر ما فارق النصب على المصدرية والمختص منها ما اختص بنوع ما من انواع
الاختصاص كتحديد بالعدد نحو نفخة وتحدة او كونه اسم نوع كجلسة القرفصاء
ورجع القهقرى قوله بخلاف اللازم للظرفية والمصدر من النوعين كعند واذا من
الاول اذ هما ملازمان للظرفية فهما غير متصرفين وسبحان ومعاذ من الثاني اذ هما
ملازمان للنصب على المصدرية فهما غير متصرفين ايضا قوله واجاز الاخفش جلس
عندك الخ اي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع بلست الدال المفهوم
خلافا لمن توهمه اذ هو لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف بينه
وبين غيره في انه هل ينوب عن الفاعل او لا وانظر هل يقول الاخفش بنيابة المصدر غير
المتصرف ايضا فيقدر في سمع رعا طا مبنيا للمجهول او يفرق والظاهر الفرق لان المصدر
الذي لا يتصرف لا يكون الا مؤكدة ولذا العامل لا يكون الا انشائيا فلا يظهر فائدة لتقديره
فعل المجهول الابهم الفائدة لان افعال الانشاء لا تكون الا مسندة الى الفاعل الذي هو
ضمير المتكلم افاده الدماميني قوله وبخلاف المبهم اي منهما اي الذي لم يختص بشيء مما
تقدم قوله لعدم الفائدة اما في ظرف الزمان والمكان المبهمان فان الخبر لم يفد
بشيء يخصصهما كهنا المبني فلان الفعل يدل على مطلق الزمان وضعا والمكان التزاما
فلا فائدة في نيابتهما بخلاف المختص واما في المصدر المبهم فلانه مستفاد من الفعل
فيلزم عليه اتحاد معنى المسند والمسند اليه مع انه لا بد من تغايرهما بخلاف المختص
قوله فلا امتناع في سير اي بالبناء للمفعول على اضمار السير اي اضمار ضمير السير حق

أي بالمنع من تفسير ضمير لا ضمير المصدر المؤكد اكتفاء بهما من ظاهره قوله وقال الناس متى
يتجمل عليك ويعتل الخ يعتل من الاعتلال وهو الاعتذار والتعرض بالعلة والمهلة من المداومة
وهي العادة أي متى يتجمل عليك بالوصال ويعتذر بتسويف وإن يكشف عنك الغرام ثم الغا
صلة من القيام بالوصال يصير ذلك عادة لك المراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله
ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيتعود ذلك وبالعكس قوله أي الاعتلال
المعهود أي فالضمير عائد إلى المصدر مختص بالعهدية وقوله أو اعتلالا عليك
أي فالضمير عائد لمصدر مختص بالوصف وعلى كل منهما فليس نائب الفاعل ضمير
مصدر مبهم حتى يكون أحق بالمنع قوله كما هو شأن الصفات المخصصة أي في جواز
حذفها إذا دل عليها دليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا وقد قيل
خفة موازينه ومراد الشارح بالمصدر وصف المصدر الذي هو مرجع الضمير ووصف
الضمير نفسه فسقط قول بعضهم لكن فيه أن الضمير لا يوصف فإن كان ثم قول
أن الضمير العائد على النكرة يوصف كما جعله بالأمس ظاهره أنه مبني على ما قبله من
كون الوصف المخصص تقديري قوله وبذلك أي المذكور من التوجيه بوجهه وحيل بينهم
فيكون التقدير وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة
ومثل ذلك يقال فيما بعده فليس النائب فيهما الظرف لأنه غير متصرف عند جمهور
البصريين خلافا للكوفيين في جعله الظرف نائب فاعل لأنه لو كان كذلك للزم رفعه
كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم بالرفع لا يقال بني لإضافته إلى المبني وهو الضمير
لأن الإضافة إلى المبني لا تسوغ البناء مطلقا وإلا لساغ بناء غلام من جاء غلامك ولا قائل
به بل له مواضع مخصوصة وقد يقال ما نحن فيه مبهم فهو من المواضع التي يبنى
فيها خلافا لنحو غلام قوله كهذا الخ مثال للمنفي وهو طائر من طريقه وجدة كما يعلم من
باب حروف الجر قوله ولا دليل على تعليل الخ أن المجرور بها مفعول لأجله الجمهور
على منع نيابته خلافا للأخفش وعلة المنع أن المفعول لأجله مبني على سؤال
مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة الحال أفاده صاحب التصريح

وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا لأجله عند الجمهور نظر لأنه لا يوافق المنقول عنهم
وإنما هو مذهب ابن الحاجب قوله إذا جاءت للتعليل لا حاجة إليه مع قوله ولا دال على
تعليل أو قيل فائدته دفع توهم أن نيابة مجرورها مناب الفاعل مطلقا أي وإن لم تكن للتعليل
لأنها تدل على التعليل في الجملة فالمراد أنه لا يمتنع نيابتها إلا إذا أفادت التعليل نحو في
قوله يغضي حياء الخ فإنه للفرزدق من قصيدة تمدح بها زين العابدين بن الحسين
رضي الله عنهما وسببها أن هشام بن عبد الملك لما حج أراد أن يستلم الحجر فلم يقدر
على الوصول إليه لكثرة الزحام فنصب له كرسي يجلس عليه إلى أن يخف الناس فجاء زين
العابدين ليستلم فانكشف له الناس فقال بعض أهل الشام من هذا فأنكر هشام
معرفته فقال الفرزدق هذا ابن خير عباد الله كلهم. هذا التقي النقي الطاهر العلم.
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته. والبيت يعرفه والحل والحرم. وليس قولك
من هذا بضائره. العرب تعرف من أنكرت والعجم. وهي قصيدة طويلة بعد بعضه
يرجى له بها الجنة قوله على ما مر أي على الوجه الذي مر من كون مرجعه المصدر
المعهود أو الموصوف بصفة محذوفة وقوله لا قوله من مهابته لأنه مجرور
بمن التعليلية فلا تصح نيابته لما تقدم قوله أن الباء الحالية على تقدير مضاف
أي مدخولها قوله لا تقوم مقام الفاعل الخ لما تقدم من أنه مدخولها حال والحال مبني
على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ومثل ذلك المفعول معه لأنه مصاحب للواو التي
أصلها العطف وهو دليل الانفصال فينافي النيابة لأن نائب الفاعل كجزء من الفعل
وإن حذفت الواو لم يعلم كونه مفعولا معه ولا ينوب المستثنى أيضا لأن إلا فاصلة
بين النائب والفعل وهو ممتنع ولا خبر كان لأنه مسند إلى اسمها فلو ناب بقي
المسند بغير مسند إليه قوله فإنه لا يقوم مقام الفاعل الخ يقال إن الأصل لا ينوب
عن الفاعل الذي قبله فيقتضي أن أصل التمييز ينوب وليس كذلك على الصحيح قوله
فإذا جيء في التصريح قوله على أنه لا يجوز دخول من على التمييز بيانا ما يعلم منه
ذلك كله قول الناظم. واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد. والفاعل المعنى كطب نفسا تفد.

وغيره في العدد والفاعل في المعنى تمييز المجرور كجبن نفس زيد او تشبيه رضا فيجوز جري
فيه وعلمت ان النظم فيما ذكره ابن بابا انما هو في مثاله لا في الحكم وهو كون التمييز المجرور
فيه لا ينوب عن الفاعل فقول الشارح وفي هذا الثاني اي مثاله **قوله** المنتصب عن تمام
الكلام فيه ان كل تمييز كذلك فكان الظاهر ان يقول المحول عن الفاعل **قوله** ضمير المصدر
اي المصدر المفهوم من الفعل والتقدير مر هو اي المرور او اي الموصوف بالمرور اي مرور مرة
على قياس ما تقدم **قوله** لانه اي المجرور لا يتبع اي لا يجوز اتباعه بالرفع اتباعا جاريا
على محله فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الوزير وعمرو بالرفع فيهما ولو كان المجرور
نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور كما تقدم فلما لا يتبع
على المحل علم انه ليس نائب فاعل **قوله** ولانه يتقدم اي على عامله ولو كان نائب
فاعل لما صح تقديمه **قوله** فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيدين عليه ومضارعهم
وضرب شديد كما ان الفاعل كذلك اي على مذهب البصريين واجاز الكوفيون تقديمه
كالفاعل **قوله** لا يؤنث له اي ولو كان نائب فاعل لانث الفعل له كالفاعل فهذه
اربع ادلة لكون المجرور لا يصلح للنيابة عن الفاعل **قوله** ولنا اي قوله لنا معاشر الجمهور
على ان المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا فلم يسوا المصدر الظاهر
لابهامه بضميره اولى بالمنع كما تقدم لكونه اشد ابهاما منه واما رجوعه الى معهود
كما تقدم فالاصل عدمه فيكون النائب المجرور **قوله** وانه عطف على قوله سير
وقوله انما يراعي محل يظهر في الفصيح اي محل المجرور ولا يظهر فيه فيما قبله ذكر لانه
لا يجوز حذف الجار وتعدية الفعل بنفسه مع غير ان وكي فبطل الدليل الاول **قوله**
والنائب في الاية ضمير الخ ابطال للدليل الثاني وقوله وهو المكلف اي المدلول بالمعنى **قوله**
وامتناع الابتداء لعدم التجرد ابطال للدليل الثالث ولا يرد نحو بحسبك درهم
لقصوره على السماع وما نحن فيه لم يسمع على ان المراد لعدم التجرد عن العامل
الاصلي فلا يرد ما ذكر **قوله** وقد اجازوا النيابة الخ ابطال للدليل الثالث وحاصله
انه لا يلزم من صحة تقدم النائب واعرابه مبتدأ كما في قولك لم يضرب من احد وانما

امتنع

نفي

امتنع ان يقال من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب ولا تقع في الاثبات
لان ضميره مسوغ لذلك وقد يقال هذا لا يظهر الرد به الا لو قالوا ان كل نائب يقدم
ويعرب مبتدأ ولم يقولوا ذلك وانما قالوا اذا تقدم اعرب مبتدأ وهذا لا يتقدم لما
لما علمت بعدم اعرابه مبتدأ لعدم تقدمه **قوله** وقالوا كفى بالله شهيدا الخ
ابطال للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند مع ان الفاعل حقيقي التانيث لانه في صورة
الفضلة وهي لا يؤنث الفعل لها ومثل هذا يجري فيما نحن فيه نحو مر بهند بسقط
ما قبل قولهم ولان الفعل لا يؤنث له لكن يرد على ذلك نحو وما تسقط من ورقة
وما تحمل من انثى الا ان يقال ان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة اذا ده
سم **قوله** لا الحرف اي خلافا للفراء فانه ذهب الى ان حرف الجر في موضع رفع بناء
على مذهبه من انها في مررت بزيد في موضع نصب وهو قول مرغوب عنه لانه
تقصيه القواعد **قوله** فكلام الناظم على حذف مضاف اي كما اشار اليه الشرح
فيما تقدم وحمل كلامه على هذا وان كان مذهبا غير موافق لظاهر كلامه في
الكافية والتسهيل فكان الاولى حمله على ظاهر كلامه في الكتابين كما فعل المرادي
حيث قال او حرف جر من باب الاكتفاء بكل واحد منهما عند الاخر لانهما متلازمان **قوله**
في اللفظ خرج به ما لو وجد في المعنى بان كان الفعل يطلب المطلوب به ولم
يذكر لغرض من الاغراض فانه لا يمتنع انابة غيره **قوله** مفعول به اي ولو منصوبا
باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب
باسقاط الجار امتنع انابة الثاني على المختار نحو اخترت زيدا الرجال خلافا لما في
التسهيل **قوله** بل تتعين انابته تصريح بما علم التزاما مما تقدم وانما تعرض لذكر
لان انابة غيره في منع انابته اذ لا ينوب الا بعد تقدير مفعولا به مجازا فيلزم من
انابة الغير مع وجوده تقديم الفرع على الاصل الغير موجب **قوله** مطلقا اي سواء
تقدم النائب على المفعول به او تأخر **قوله** وقد يرد اي ورد في المضارع بمعنى الماضي
والماضي ورد ضرورة او نشذوذا **قوله** في العليا الاسية الخ يعني بالبناء للمجهول

لزوما الا انه لم يرد الا كذلك وبالعليا نائب الفاعل في سيد امفعول به والعفو الضال
قوله وانما يرضى المنيب ربه الخ المنيب اسم فاعل من الانابة وهي الرجوع الى الله
تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي ومغنيا اسم مفعول من تغني بما جنتك اي اهم
وبذكر نائب فاعل وقلبه مفعول والشاهد فيه وفيما قبله ظاهر قوله في
البيتين وقول الاية بما كسبوا تي واجاب الجمهور عن البيتين بانهما ضرورة وعن
الاية بانه يحتمل ان يكون النائب فيها ضميرا مستترا عائدا على الغفران المفهوم
من يغفر او على ما فيها نائبة المفعول الثاني وهو جائز وجعل البيضاوي المستتر
ضمير الجزاء بمعنى المجزي وهو حينئذ مفعول به ثان كالذي قبله فيسقط ما قيل
ان الجواب الثاني انما ينفع الاخفش القائل بجواز انابة الثاني المصدر المتقدم مع وجود
المفعول ولا ينفع الجمهور المانعين مطلقا تدبر وحاصل المسألة اقوال ثلاثة المنع
مطلقا وهو مذهب الجمهور والجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين والتفصيل بين تقدم
الغير فيجوز او لا فيمتنع وهو مذهب الاخفش قال سم والحق انه ان كان الغير اهم في الكلام
انيب ولو مع وجود المفعول تقدم او تأخر بل هو الاولى والا امتنع كما افاده السيد
قوله وقيل المصدر اولى اي لانه جزء مدلول العامل في الجملة قوله وقيل المجرور راجح
اي لانه مفعول به بواسطة الجار وقول ابي حيان ظرف المكان اولى لم ادر ما وجهه
ولعل وجهه ان المصدر وظرف الزمان كل منهما مدلول العامل في الجملة وضعا فلا فائدة تامة
في اسناده اليهما والمجرور وقع خلاف في انابته اما ظرف المكان فلان العامل عليه
بالالتزام ولم يقع خلاف في انابته اما ظرف فلان العامل عليه بالالتزام ولم يقع
خلاف في انابته فكان بهذه الاعتبارات تدبر قوله من باب كسى هو كل فعل نصب
مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب احدهما باسقاط الجار فبالاول
خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيدا قوله فيها التباسه امن
اي في تركيب امن فيه اللبس ولا يرد في اللبس تأنيث الفعل لتأنيث النائب لان غايته
ما يدل عليه ان المؤنث هو النائب ولا يلزم من ذلك كونه الثاني لجواز انابة الاول

قوله

قوله ولا يجوز اتفاقا ان قيل لم لم يجر ذلك ويمتنع من تقدمه ويكون ذلك رافعا للبس كما
قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وقد يفرق بانهم هنا الحقوا من اللبس
بالرتبة اجيب بانه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثاني بخلاف المو
ضعين الذي يكون فيه فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قوله وقد قيل بالمنع
الخ عليه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والنكرة والمعرفة احق بالاسناد
اليها من النكرة لكن هذه العلة لا تقتضي المنع وانما تقتضي اولوية انابة المعرفة
تدبر قوله مطلقا اي سواء كان الاول معرفة او نكرة طردا للباب قوله في باب ظن
اي من كل فعل نصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر وقوله وباب ارى اي من كل فعل نصب
نصب ثلاثة مفاعيل قوله ولا ارى منعا اي بمعنى اعتقد بمعنى مفعوله ولا ثاني له
لما تقدم قوله اذا القصد ظهر اي اذا امن اللبس ويأتي هنا ما مر من عدم الاكتفاء في
دفع اللبس بايجاب تأخير المفعول الثاني لما تقدم فلا عود ولا اعادة قوله لما سلف
اي لنظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون اخذا فيقال
هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا فانه الاخير في باب ظن ولان يكون معلما ومعلما
به في باب ارى قوله ان لا يكون جملة اي فيما ينصبونه كذلك كثاني ظن او ثالث في
كذا فلا ينصبون ذلك ومثل نائب ظن غيره في امتناع انابة الجملة على الصحيح الا اذا
كانت محكية كقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقيل يا ارض ابلعي ماءك او
مؤولة بالمفرد كما في الفاعل كقوله تعالى كيف فعلنا وتبين لكم كيف فعلنا بهم اي كيفية
فعلنا بهم وقد يقال الاستشهاد في الاول لانه من الاسناد الى اللفظ على حد زعموا
مطية الكذب ويلحق بالجملة الظرف والمجرور كما في التسهيل قال سم ولعل منع انابتهما
لوجود المفعول الصريح وهو الاولى كما يفيده كلام الرضي فيكون مذهب الكوفيين
الجواز ومذهب الاخفش التفصيل واذا قلنا بالجواز فهل يقوم مقام الفاعل متعلقه
اوليس فيه الظاهر الثاني بل لا ينصب متعلق حينئذ للظرف لانه مرفوع على النيابة
وفي كلام الشاطبي ما يؤيده قوله ابهم كلامه الخ اي حيث حكى الخلاف في الثاني

في باب ظن واري والاتفاق على منع اقامة الثاني في باب كسى وسكت عن الاول منهما فيفهم
انه لا خلاف فيه قوله وهو مقتضى كلام الناظم التسهيل ظاهر كلامه ان المراد هنا
هنا وليس كذلك لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه قوله احترز من منع الخ هذا
لا يرد على المصنف لانه شرط الجواز عدم اللبس وقوله مطلقا اي من غير قيد ومن
غير شرط قوله فيما اذا كان نكرة تمييزا او معرفة فيتعين الاول نحو ظننتني ابيض منك
ابيض ضحى من زيد والثاني نحو ظننت زيدا قوله ويعود الضمير على متأخر الخ
ثم يمكن ان يجاب عنه بمنع تأخيره رتبة مطلقا لانه من حيث كونه المفعول
الاول رتبته التقدم على ان هذا لا ينتج المنع مطلقا لجواز اقامة الثاني مع ايجاب
ذكره في موضعه لا نتيجة المذهب قال بعضهم وما ذكره في الاول معارض بان النائب
عن الفاعل شبيه بالفاعل لكونه مسندا اليه فرتبته التقدم كما في التوضيح
وقوله في الثاني مع ايجاب ذلك الثاني في موضعه ممنوع اذ لم يقل به احد
بل الاصل عدمه نيابته عن الفاعل تقدم جهة قوله والا بد في نسبة الواحدة
قرينة بالاتفاق ليس قوله مفعول صريح اي لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة
لكون الاعلام وفاعليه ولان اصله الفاعلية فهو احق مما كان ملتبسا به وفي
بعض النسخ صحيح وكتب عليها البهوتي اي بحيث مباشرة العامل له من غير تأويل
ولا تشبيه كما يوخذ من المقابلة قوله لا ضبطها اي في نصبها مفعول على جانب
المفعولية عليهما مجاز وهذا الدليل يقتضي منع الثالث ايضا ويجري في باب ظن قال
بعض المتأخرين قلت في جن بانه في باب ظن نظر لعدم وجود المفعول الصريح
فيجوز نيابة غيره قوله ونبئت عبد الله بالجو اصحبتني الخ التاء نائب فاعل وهي
المفعول وعبد الله على قبيلة المفعول الثاني وجملة اصحبتني المفعول الثالث
والجو اليمامة والموالي العبيد وجميع الشيء خالصه والمراد رؤساء القبيلة واعيا
نها والمعنى اخبرت ان هذه القبيلة المخصوصة الكاينة باليمامة اصبح رؤساؤها
لياما وعبيدها كراما قوله المجرد ظاهره ان خبرها الجملة ضعيفا على عدم الخ انته

وليس

وليس كذلك لثبوت الخلاف في العمل والكساي قوله ولاستلزامه اخبار الخ عطف
سبب على مسبب قوله وما سوى ذلك النائب اي سواء كان المفعول او غيره مما
علقا بالرابع اي مما تعلق به في العمل والمراد رابع نايب الفاعل لا الرابع مطلقا فلا يرد
الفاعل لانه من تعلقاته لا رابع تعلقاته لا رابع نايب الفاعل قوله النصب له متعلقا النصب
مبتدا وله خبره والجملة خبر المبتدا وهو ما ومتعلقا حال من الضمير في الجار والمجرور
الواقع خبرا والمعنى ان النصب برافع النايب وحينئذ فيكون مفعولا او قيل برافع
الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا او قيل بفعل مقدر تقديره في نحو اعطي زيد
درهما قبل او اخذ وقيل على انه خبر ما لم يسم فاعله ككان زيد قايما قوله اما
لفظا ان لم يجاور مجرورا الخ كان الاولى ان يقول اما لفظا ان كان صالحا لظهور اعرابه او
محلا ان لم يكن كذلك ليدخل المبني فانه خارج من كلامه قوله ورفع مفعول
به الخ مقتضاه ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول وفيه نقض للقواعد ومن
ثم جعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا لفظا وان كان المعنى على
خلافه ويؤيده جعل الدماميني ذلك من قبيل القلب وفيه ثلاثة اقوال تقدم منها
وبعض العرب يرفع الجزءين كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان
وبوم وبعضهم ينصبهما معا قوله مثل القنافذ هداجون الخ مثل خبر مبتدا
محذوف او هداجون جمع هداج كما تقدم خبر بعد خبر وسواتهم فاعل بلغت
منصوب وهي مفعوله مرفوع قوله تعين رفع عشرين على النيابة اي لعدم
ما يصلح للنيابة سواه وهذا مبني على مذهب الجمهور اما على راي الكوفيين
والاخفش فيجوز نصبه واقامة الجار والمجرور قوله جاز رفع العشرين على النيابة
والرابط المبتدا بالخبر حينئذ الضمير المجرور وقوله ونصبه اي بالفعل ويكون نايب
الفاعل ضميرا عايدا على المبتدا او هو الرابط قوله فيبرز في التثنية والجمع فيقال
العمران زيد الجمر بعضها ورفعا عشرين والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين ويقال
شبه علاقة بين الجار والمجرور وا انشغال العامل عن المعمول المراد بالعامل هنا ما يحوي

وبعد عمله فيما قبله ناصبا كان او رافعا فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم
المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب
الا ما يصلح للعمل فيما قبله والمراد بالمعمول ما من شانه ان يعمل فيه النصب او الرفع
لو سلط عليه وهو عبارة عن اخذ العامل معموله من منصوب او مرفوع كما ان
التفريغ عبارة عن عدم اخذه لذلك ولما الاشتغال نسبة تستدعي شاغلا
ومشغولا به ومشغولا عنه وبالكلام عليه تعرف احكام الثلاثة ترجم الباب
به وان كان المقصود بالذات ذكر احكام المشتغل عنه اذ الكلام في احكام المرفوعات
وانما ذكر من جملة المرفوعات لان احد قسميه مرفوع وهو ما اشتغل عنه الرافع
مبتدا او فاعلا واركانه ثلاثة مشغول ومشغول عنه ومشغول به فالمشغول هو
العامل ويشترط فيه ان يصلح للعمل فيما قبله كما تقدم وان لا يفصل بينه وبين الاسم
السابق كما سياتي والمشغول عنه الاسم المنصوب او المرفوع ويشترط فيه
ان يكون متقدما فان كان متاخرا كضربته زيدا فلا يكون من هذا الباب بل ان كان
منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان كان مرفوعا فهو مبتدا خبره الجملة قبله
وان يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر موكد ومجرور بحرف
لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده فان كان من جملة اخرى كجاء زيد فاكرمه
لا يكون مما نحن فيه لان العامل لا يتسلط الا على ما هو في جملته وان لا يكون مختصا اي قابلا
للابتدائية ليصح رفعه بالابتداء او تعين نصبه لعارض كصورة وجوب النصب فقوله
تعالى ورهبانية ابتدعوها ليس مما نحن فيه بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير
مضاف اي وجب رهبانية وابتدعوها صفة والمشغول به يشترط فيه ان يكون
ضميرا معمولا للمشغول او من تتمة معموله كزيدا ضربته وزيد مررت به وقد اشتمل
على هذه الاركان وبعض شروطها ضابط الناظم **قوله** ان مضمر اسم مضمر فاعل فعل
محذوف يفسره المذكور وما الطف ابتداء الباب بتركيب فيه الاشتغال المتبادر من
الاسم الاعم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات تخفيفة تنبيها على ان شرط

المشغول

المشغول عنه ان يكون اسما واحدا فلا يجوز ان يقال زيدا درهما اعطيته اياه لانه لم يسمع
واجازه الاخفش وعن الرضي انه يجوز ان يتوالى اسمان او اكثر لعاملين مقدرين وعوامل مقدرة
اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه وزيدا ودرهم اخاه غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** شغل عنه المتبادر من المشغل عنه احتياجه اليه
فيخرج المستغني عنه بعده كزيد في الدار اضربه وجواز اعمال المشتغل بالضمير فيما قبله
والا لم يكن الضمير شاغلا عنه فيخرج زيد ما احسنه **قوله** بنصب لفظه او المحل
ظاهره اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه وهو مذهب الجمهور
ونقل عن الاخفش انه نقل عن العرب ازيدا جلست عنده وهو يقتضي عدم الاشتراط المذكور
لان زيدا مفعول به والضمير مفعول فيه وحمل الدماميني هذه العبارة الواقعة
في النظم كقول الشارح الخ يقتضي كل منهما ان العامل اذا اشتغل برفع ضمير الاسم السابق
كقولك ازيد قام ابوه منه لا يكون ذلك من باب الاشتغال وكلام الشرح الثاني في التوضيح
يقتضي انه من هذا الباب ويؤيده ما في شرح الجامع وهو نحو حيثية فالضابط فيه قصور
قوله ان يسبق اسم اي واحدا او متعددا على ارادة الجنس فيكون صادقا بالقولين
المتقدمين وان كان ظاهرا في الاول **قوله** او ملابسه اي ملابس ضميره وفيه تورك على
الشرح بان هذا خارج عن ضابطه ويمكن الجواب عن الغرابة بان يحمل الاشتغال بالضمير
على الاعم من الاشتغال به حقيقة او حكما اي الاشتغال بملابسه ويحتمل ان يكون كلام
الشرح اشارة الى ذلك وهو الظاهر حيث قال اي حقيقة الخ فيجعل ذلك تفسيرا لكلام الناظم
تدبر **قوله** او مناسبه اي في المعنى كزيدا مررت به **قوله** لنصبه الخ اي بان يصلح لذلك
في حد ذاته وان لم يصلح باعتبار العارض كما تقدم التنبيه عليه فيشمل قسم وجوب
الرفع كما سياتي **قوله** والباء في بنصب بمعنى عن ويحتمل ان تكون على بابها متعلقة بـ
بشغل كما ذكره ابن عقيل والضمير لفظه للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدي الفعل
الفعل بلا واسطة حرف الجر كزيدا اضربته وبنصب محله تعديته اليه بواسطة
فالحرف كزيدا مررت به **قوله** والالف واللام في المحل بدل من الضمير هذا مذهب كوفي لا يراه

المص وكان الاولى حمله على ما بقوله البصريون من جعل التعريف اللامي قائما مقام التع
ريف الاضافي واما انه من قبيل تعدد بين الاصل الصلة والاصل العلة لما تقدم نظيره قوله
اما وجوبا الخ اشار بهذا التفصيل الى ان الامر في كلام الناظم للاباحة قوله الا ان يعرض
ما يمنع النصب اي كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية ولينتها قوله او هو حال من
الضمير الراجع الى فعل وهو حال سببي اي مقبوما اضافة اذ النعت انما هو وصف للاظهار
لا للفعل لكن فيه حذف من وقوع السببي وهو غير جائز قوله فلا يجمع بينهما ورد
عليه قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
واجيب بان الثاني توكيد للاول وبعضهم نظر لظاهر الاية فجوز الجمع بين المفسر والمفسر
ويحتمل وان كان خلاف الظاهر ان يكون مفعول الاول محذوفا وبالدلالة الثاني اي اني رايت احد
عشر كوكبا ساجدين والشمس والقمر مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والجمع
في رايتهم للتعظيم وحينئذ فلا حجة تدبر قوله موافق الخ اي لان المذكور مفسر للمحذوف
ولابد من توافق المفسر والمفسر والمراد التوافق ولو بوجه بان يكون احدهما صادقا
على الاخر كزيدا ضربت اخاه اي اهنت زيدا الخ قوله لما فيه اظهار الفعل الظاهر
ولا محل للجملة الظاهرة لانها مفسرة وزعم الشلوبين انها تابعة لما قبلها ففي
زيدا ضربته لا محل لها وفي زيد الخبر بائله في محل رفع قوله اما لفظا ومعنى الخ
قال سم بقي ان يوافقه لفظا لا معنى لكن يكون لازما لمعنى زيدا ضربت اخاه اي اهنت اي
بان ضرب اخي زيد ملزوم لاهانته زيدا واورد عليه انه لا لزوم بينهما لانك
تقول ضربت زيدا واكرمت اخاه واجيب بان المراد اللزوم العرفي العادي لا العقلي
واهل العرف يعدون ضارب اخي زيد مهينا له ولذلك يقولون لمن ضرب شخصا
له اخ ما ضربه وانما ضربت اخاه اي اهانه اقول ويحتمل ان المراد بالتوافق في المعنى
التوافق ولو بوجه كما مر بان يكون احدهما صادقا على الاخر لا بالنظر لتفسير
مفهومه بقطع النظر عن متعلقه كما يؤخذ من كلام سم في قوله اخر تدبر
قوله اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به اورد عليه ان كون المجاوزة بمعنى المرور

محل نظر لان مفهوم المرور بزيد مجاذاته ووقت السير وحينئذ فلا يكون مجازا فكيف يكون
يكون المرور هو المجاوزة ويؤيده قوله امر على الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدار
اذ لا يمكن تقبيل الجدار الا وقت مجاذاته لا مجاوزته واجيب بان المفهوم من المرور المع
دى بالباء وهو الذي الكلام فيه المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فان المفهوم
منه المجاذاة افاده الشنواني قوله يشترط في الفعل المفسر اي وفي الاسم المفسر
لان الاسم يحتاج الى ما يعتمد عليه كما سياتي اخر الباب قوله او لا يفصل الخ اي
باجنبي لما سيعلمه من جواز النصب في قولك زيدا اليوم اكرمته قوله يختص بالفعل
اي يكون مختصا عليه قوله وحيث اعم والقيد الخ التمثيل لا يقتضي صحة المثال
فلا يرد ما ياتي من انه لا يحذف الفعل بعد حيث الا في الشعر خاصة وكذا يقال في
المثالين بعده قوله والحالة هذه اي كونه مبتدا قوله نعم يجوز رفعه الخ كان الظاهر
فيجوز رفعه باسقاط نعم تفريعا على قوله على انه مبتدا اذ لا موقع للاستدراك
بعد التقييد بذلك وقد يقال الاستدراك على مفهوم النظم اذ مفهومه انه لا
يجوز الرفع ان تلا السابق ما يختص بالفعل وظاهره مطلقا اي سواء جعل السابق مبتدا
او فاعلا فاشار بالاستدراك الى الثاني غير ممتنع قال سم ويمكن ان يستفاد ذلك
من النظم بان يقال المراد بحتم النصب امتناع الرفع بالابتداء اخذا من قوله ما
يختص بالفعل فانه يشعر بان الغرض من تحتم النصب تحصيل الفعل فحيث وجد مع الرفع
كفى قوله لا تجزعي ان منفس اهلكته الخ قال شيخ الاسلام المنفس بضم الميم الشيء
النفيس قوله وان لم تنتفع بعلهك اي فعلها حذف الفعل من الضمير وانفصل قوله
والاستفهام اي غير الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال الجائز بعدها نصبها ونزل قوله واما
في الكلام اي النثر قال بعض مشايخنا وهذا في الاشتغال كما يرشد الشارح فلا
ينافي صحة ايلائها الاسماء بالاتفاق نحو ابن زيد لانها لم تر الفعل في حيزها فقد عرفت
اي غير هل مراد وان الاستفهام مثلها في الحكم المشهور وهو انها اذا رات الفعل
في حيزها لم ترض بغيره وانما خصوا هل بالذكر لان هذا العنوان في وضع غيرها

وطابق عليها انه بن قوله الاصح في الفعل اي الفعل الصريح او رد عليه واما ثمود فهديناهم
بنصب ثمود فانه منصوب بفعل واما من ادوات الشرط واجيب باستثناء ذلك
او انه جار على ان اما ليست اداة شرط كما نقله صاحب عروس الافراح عن
ابي حيان قوله مطلقا اي سواء كان الفعل ماضيا او مضارعا وقوله والفعل ماض اي لفظا
نحو ان زيدا لقيته فاكرمه او معنى فقط نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره فان قلت لم جاز
الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فانها لم تغير له لفظا ما لمضيه او
او تجزمه فيغيرها فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره قوله فتسوية الناظم بين ان وحيثما
مردودة يمكن ان يجاب عنه بان الغرض من التسوية بينهما التسوية في وجوب
النصب وفي الاختصاص بالفعل لا من كل وجه وعبارة النظم ناطقة بذلك او يقال مراده
التمثيل لمطلق المختص بالفعل قوله والرفع التي هي ابتدائية بان في الرد كلام سيبويه
فان ظاهره جواز الرفع والنصب بعد اذا وفي المسألة ثلاثة اقوال احدها ما ذكره الناظم
ثانيها جواز الامرين مطلقا لجواز دخولها على الفعلية مطلقا ثالثها وجوب الرفع
ان لم يقترن الفعل بقد لاختصاصها بالاسم حينئذ وجواز النصب ان اقترن بها لجواز دخو
لها عليه اذن تأمل قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب الخ اي لانه يعتبر في الاشتغال
ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ العامل لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه
(الناظم) الحينية والصواب ما اقتضاه كلام من عدة منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق
لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم قوله لان اذا الفجائية بالوصفية او الاضافة
من اضافة الدال الى المدلول والمفاجأة حضور الشيء مع الانسان في وصف من اوصافه
كحضور زيد مع المتكلم في المثال في الخروج قوله وما يختص بالابتداء الخ انما يعمله
مما قبله لان اختصاصه وانما بالابتداء ليس في جميع بل في حالة كون الواقع بعد
الاسم فعلا مضارعا مثبتا ولو لم يعقل التوهم انها كاذا وليتها في الاختصاص بالابتداء
بالابتداء مطلقا ولا يقال التمثيل بنحو خرجنا الخ وقع لان المثال لا يخصص قاعدة قوله فلا
يجوز الخ اي لما يأتي في الحال من ان الجملة المبدوءة بمضارع مثبت يجب فيها الضمير

ويمتنع

ويمتنع فيها الربط بالواو وبقي ما يختص بالابتداء ايضا لام الابتداء اذا كان بعد الاسم
الواقع بعدها فعل متصرف ماض غير مقرون بقد كقولك اني لزيدا ضربته قوله كاد
كاد وادوات الشرط الخ امثلتها على الترتيب زيدا ان ضربته اهانك زيد هل
ضربته زيدا هلا ضربته زيدا لانا ضاربه زيدا ما ضربته زيدا كم ضربته زيدا اني
ضربته زيدا الذي ضربته زيدا رجل ضربه قوله فلا يفسر عاملا فيه اي على
الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا في اللفظ عن العامل
المضمر دليلا عليه فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب
الاشتغال لان المعمول دليلا دون تعويض فلا يلزم صلاحية كفى للعمل قوله
ما بعدها الى آخره لو قلت دونك بازيد لو في منصوب بما يفسره دونك مع ان اسم
الفعل لا يعمل فيه ما قبله قوله ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي
طلب اي بنفس الفعل او بغيره بان يكون بواسطة اللام او لا وسواء كان طلب فعل
او طلب ترك وسواء كان الطلب باللفظ والمعنى او بالمعنى فقط كما يدل عليه
امثلة الشارح وانما اختير النصب فيما ذكر لان وقوع هذه الانشاء اخبار
للمبتدا قليل في الاستعمال ولذلك وقع فيه خلاف فقيل لا يمتنع مطلقا وهو
الراجح وقيل يمتنع مطلقا وقيل يمتنع بدون تأويل واذا دار الامر بين متفق
عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه اولى قوله او ليضربه عمرو او لا تهنه
اورد عليه ان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وما لا يعمل لا
يفسر عاملا واجيب بانهم اجروا المقرون باللام مجرى الامر بالصيغة والنهي
بلا مجرى النفي بها قوله وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به الخ مقتضاه ان
احسن في التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه وقد يقال هو
وان لم يكن طلبا لكنه على صورته بل هو طلب حقيقة عند جماعة منهم
الزمخشري وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية وعلى راسهم لا يجوز النصب
ايضا لا لما ذكر بل لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه

كما سياتي قوله وانما اتفق السبعة عليه الخ جواب سوال تقديره يرد على
كون النصب واجبا قبل الفعل الطلبي لكم لزوم اجتماع السبعة على الوجه الذي
جوزتم وتقرير الجواب لما ان هذا اليسر مما نحن فيه بل الاسم المرفوع من
جملة اخرى وذكر السعد انه لا يمتنع اجتماع السبعة على احد الجائزين بل وان
كان مرجوحا فقوله تعلق وجمع الشمس والقمر لان المختار رجحته لكون
الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل قوله ثم استوفى الحكم اشارة الى الفا
استينافية لا عاطفة لئلا يلزم لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر واذا كانت
الجملة مستانفة لم تكن الاية من باب الاشتغال لان جزء الجملة لا يعمل في جزء
جملة اخرى وشرط الاشتغال كما تقدم ان يكون العامل بحيث لو سلط على الاسم
لعمل فيه تدبر قوله في نحو هذا اي في كل تركيب لم يكن المبتدا فيه موصولا وصلته
فعل او ظرف قوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم تهامة واكرومة الحيين خلو
كما هي المواو ولو رب اي ورب قايلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن
والنكاح التزوج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كاعجوبة من
العجب مبتدا والمراد بالحيين في ابيها وامها فعنوان كرمها ثابت من جهتي نسبها
نسبها وخلو بكسر الخا المعجمة وسكون اللام اي خالية من الازواج خبر اكرومة
وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما موصول وهي مبتدا خبره محذوف والجملة
صلة ما والعايد محذوف والكاف بمعنى على اي على ما هي عليه قوله الفا لمعنى الشرط
اي لما تضمنه الموصول من معنى الشرط اذ المعنى ان زنيا فاجلدوا وهما قوله ولا يحل
الجواب في الشرط اي في اسمه قال اللقاني ولعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان
اذا عندهم من اسما الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يجعل قوما يرون
بالفا وعدمه الا ان يقال الفا في جوابا اذا زايدة كما صرح به الرضي ولا يخفى ما فيه
قوله ابن السيد بكسر السين وابن دابشاء كلمة اعجمية مركبة يتضمن معناها
الكريم وهو ابو الحسن طاهر بن احمد قوله بختار الرفع في العموم اي عدد العموم

لشبهه بالشرط فيما ذكر وفي الابهام قوله والنصب في الخصوص الخ وعليه فيكون
كلام الناظم مخصصا بما اذا كان الاسم خاصا ويكون ان الرفع في الاية راجحا والخبر
على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور فهو ولو لعدم الحاجة الا احتياج
تقديره يقال يلزم على قول المبرد الاخبار بالجملة الطلبية لجوازه وتاويله بمقول فيهما
فاجلدوا الخ قوله اي بعد ما الغالب عليه ان يليه الفعل اشار به الى ان في عبارة الناظم
تقديما وتاخيرا ولذلك رتب عليه قوله بحلو وبايلا وما الخ قوله منها همزة الاستفهام
انما لم يجب دخولها على الافعال كبقية اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون
في الامهات قوله فان فصلت الهمزة اي من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع لان
الاستفهام حينئذ داخل على الاسم رفعته او نصبته فيكون الرفع ارجح لكونه لا يحوج
الى اضمار وهذا ان جعل الضمير مبتدا فان جعل فاعلا لفعل مقدر دل عليه الفعل بعده فهو
فالمختار النصب لان الهمزة حينئذ تكون داخلة على الفعل تقديرا ولا ترد صورة الفصل
على الناظم لان الفصل بها ظاهرة في الاتصال قوله الا في نحو اكل يوم الخ اي من كل ظرف او جار
ومجرور مثل في الدار عمر القيته وهو استثنا من قوله والتقدير فالمختار الرفع في جميع
الصور الا في هذه الصورة قوله فالرفع اي واجب لان الضرب مثلا في المثال المذكور محقق وانما
الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه اي ولا تعلق للهمزة بالفعل قوله وحكم
بشكوى النصب الخ في النص نعم ان النصب ورد على القرب والشاذ انما هو الحكم بالشذوذ
قوله انعلبه الفوارس ام رباح الخ تغلبه ورباح وطهيه والخشاب اسما قبايل
وصاحب مدح الاولين وذم الاخيرين فتغلبه منصوب بفعل محذوف تقديره احقرت
تغلبة ولا يجوز تقديره بعدلت لتعديه بالبا والفوارس نعته باعتبار اهل
القبيلة وعدلت يحتمل ان يكون بمعنى ساويت وحينئذ فطهية والخشاب مفعوله
الاول وهم مفعوله الثاني وان كان بافيا على معناه فنصب طهية الخ باسقاط الجار
وهو الى قوله ومنها النفي بما الخ فيه بالثلاثة لان غيرها من لم ولما ولن لا يقع الاشتغال
بعدها الا في الشعر فيجب النصب فيها حيث اضطر الشاعر الى عدم دخولها على الفعل

الفعل لاختصاصها بالفعل قوله اولا اي التي ليست واقعة في جواب قسم والا لم يقع
الاشتغال بعدها ولذلك قالوا في قوله الليث حب العراق الدهر اطعمه ان حب منصوب
باسقاط الخافض فلو جاز جعله منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده لما احتيج
ان تكلفوا هذا الامر الشاذ تدبر قوله ولا عمرا كلمته فقد يقال لا الداخلة على الفعل
الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء فلم لم تتكرر هاهنا واجيب بان ذلك مغتفر
من كلام والتقدير لا زيدا رايته ولا عمرا كلمته مثلا قوله اختيار الرفع اي لان المذكور تدخل
على الاسماء والافعال على السواء فيرجح الرفع بعدم الاضمار قوله يستويان اي لان
مرجح عدم الاضمار غلبته دخولها على الافعال قوله بعد عاطف لا يختص ذلك بالواو
وقوله بلا فصل صفة عاطف اي مصاحب لعدم الفصل بينه وبين اسم الاشتغال قوله
نحو قام زيد وعمرا اكرمته قال ابن هشام كنت اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا عطفت
الجملة الفعلية على جملة الاشتغال كزيد اضربته وقام ابوه ثم ظهر ان بينهما فرقا
وهو ان النصب في هذه يفضي على صورة النصب الضعيف في زيد اضربته اذا لم يجري بان
بعده شيء ثم تاتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك العكس فان تقديم
الفعلية تقديم لما يهيئ عذر النصب ويسند عليه قوله طلبا للمناسبة بين الجملتين
ان قلت يقابله ان فيه الحذف والاصل عدمه اجيب بان الحذف في العربية كثير جدا
وتخالف الجملتين المتعاطفتين قليل جدا قوله فان الرفع اجود اي فيجوز النصب بهي
جوجحية كقول نحو اما السابق فلا تنهر هذا ظاهر انه لم يرجح النصب من جهة وقوع
الاسم قبل فعل ذي طلب مثلا والا ان رجح كزيدا اكرمه واما عمرا فاهنه قوله مستثنا
نفي مقطوع اداة بذلك ان الواو الداخلة على ما للاستيناف وحينئذ فيقال عليه
هذا خارج بقول المص بعد عاطف فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله بلا فصل قوله فجوز
الناظم اي بتقدير المضاف اي على جملة معمول فعل قال ابن غازي لو اراد لا يتجوز لقال وبعد
عاطف وشبهه بلا فصل على جملة فعل اولا وهو انسب ابطاله قول تشبيه العاطف
فيه قوله بعد شبيه بالعاطف انما كانت حتى ولكن في المثالين الاتيين شبيهتين

بالعاطف

بالعاطف لا عاطفين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما مختص بالمفردات ومثل لكن بل ووجه
الشبه في حتى انها وليها الفعل بعض ما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي قوله نحو
اكرمت القوم حتى زيدا اكرمته فلا منك الصحيح هنا ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل
مقدر لا معطوف على المنصوب قبلها هذا مثال الماصدق وابه في قول الشاعر والزاد
حتى نعله القاها ويجاب بانه يوخذ من مجموع الكلامين هو ان جعلها عاطفة وغير
عاطفة حينئذ وجواب سم بان ما هنا يمكن جعل الفعل عليه فيه على النافية ولاكذ
لك ما هناك وكذا بان النافية يمكن هنا ايضا اذ لا بار قوله تعين الرفع اورد عليه
ان حتى ولكن لا يعدان فيهما ان كانا مختصين بالاسما لم يصح النصب بعدهما مطلقا
فيكون راجحا عند وجود الشبه وان كانا غير مختصين فقد المانع من جواز النصب
هنا فلاي شيء امتنع ويمكن ان يقال هما غير مختصين لكن وجد تشبههما بالعاطف والاد
اختصاصا فلا اشكال حينئذ في وجوب الرفع وفيه ان العاطف منها مختص وشبه
العاطف مقرب من ذلك لا صيغة فالاولى ما الاختصاص الشبيها ان تدبر قوله ان يجاب
به استفهام منصوب اي مستفهم به المراد هو الموصوف بالنصب وانما ترجح
ترجيح النصب حينئذ ليطابق الجواب السؤال ولذلك لو رفع اسم الاستفهام ترجح
الرفع في الجواب ومثل قوله المنصوب المضاف اليه اي الى الاستفهام المنصوب وفيه
انه بعد كونه مضافا اليه كيف يكون منصوبا ويمكن ان يقال وصفه بالنصب با
عتبار حاله قبل اضافة الاسم اليه ولك ان تجعل مرجع الضمير الاستفهام بدون فيه
لو تدبر قوله اذ النصب نص الخ اعترضه الرضي بان المعنى على الوصفية وقعت او نصبت
اذ لا يصح ان يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية
هيئة لان الخلو الايجاب وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فمعنى كل شيء خلقناه
على النصب وعلى تقدير الفعل حال الرفع كل شيء مخلوق فالمعنى متحد على سائر
الاحتمالات ولا ايهام لخلاف المقصود في الرفع واجاب السعد بان الشيء اسم للموجود
او مقيد به فلا يلزم خلو ما لا يتناهى من يجعل الجملة صفة غير مقصود لا يهامه

ما ذكره الشارح تدبر قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام من جملة الخ اي لانه
يرفعه المقام ولا ينظر اليه قوله مثله في زيد اضربته اي فيكون مرجوحا لما سيأ
تي قوله ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل ان الصفة لا تعمل فيما قبلها وجب الرفع اي لتنافي
الوصفية التي بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضي انهم فعلوا في الزبر اي صحف
صحف الاعمال كل شيء وقع منهم مع ان الذي فعل فيها ذلك الكرام الكاتبون قوله وان
تلي المعطوف اي غير المفصول بها اما المفصول بها فالمختار فيه الرفع نظير ما تقدم مالم
يرجح النصب مرجح قوله بين الرفع والنصب اي لتعارض المرجحين لان الرفع ترجح بتقدم
المعطوف عليه والنصب ترجح بقربه قوله بشرط ان يكون في الثانية الخ هذا الشرط
لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلابد
له فيها من رابط للخبر وفيه ان المثال الذي سيذكره الشارح لا يتعين عود الضمير
فيه الى الاسم الاول لجواز عوده الى الثاني بل هو الاظهر لكونه اقرب مذكور وقول العلامة
البهوتي ولعل الابراز مع وجوده حينئذ كما هو مذهب البصريين لبيته ما قاله
تدبر قوله لان كلا منهما مشاكلة اي للمعطوف عليه ولان سلامة الرفع من المخالفة
عارضت نحو ترتب النصب على اقرب مذكور قوله ولانه لا اثر للعطف فيه اي على الجملة
الصغرى لان جملة التعجب لما كانت جامدة اشبهت الاسم فكانها ليست ذات
وجهين فيترجح الرفع حينئذ ويجوز النصب بمرجوحية قوله فيتعين النصب اي بناء
على ان العطف على الصغرى ولا رابط اما اذا جعل العطف على الكبرى فيجوز وان فات التنا
سب وهذا محمل الجواز في القول الثاني ولذا ذهب في التوضيح الى ان تخلف العطف فلا حا
جة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه
خلافا لسم قوله الواو كالفاء رد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا
هذان يقوم ويقعد تدبر قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم اي حيث اطلق في المعطوف
ولم يقيده بعاطف خاص قوله تشبيه العاطف في هذا ايضا اي في جواز الامرين على السوا
اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير او الفاء

اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط فلا تغفل قوله وشبهه الفعل اي الوصف الناصب
للمفعول بخلاف ما لم ينصبه نحو زيد قائم غلامه وبكرا كرمته لان مشابهته للفعل غير
تامة قوله والرفع في غير الذي مر الظاهر ان الظرف متعلق بمرجح لا بالرفع لان عمل المصدر
والمؤول بال قليل كما سيأتي في بابه قوله فارسا ما غادروه ملحما الخ فارسا مفعول لفعل
محذوف يفسره المذكور واورد عليه انه ليس مختصا فكيف جاز الاشتغال عن الاسم
الاشتغال مع فقد ان شرطه ويجاب بان ما وان كانت زائدة الا انها قائمة مقام الوصف
اي فارسا اي فارس غادروه اي تركوه والملحم بصيغة اسم المفعول من الحم الرجل واستلحم
واستلحم بضم الهمزة والتاء اذا انشب في الحرب فلم يجد له مخلصا وغير زميل بضم الزاي
وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء اي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف
اي ضعيف وقوله وكل بفتح الواو والكاف من وكل امره الى غيره لعجزه وضعف رأيه وهو
صفة نكس مجرور بالكسرة التي منع من ظهورها السكون العارض فهو اسم
لا فعل ويحتمل ان يكون فعلا اذ لا مانع منه قوله جنات عدن زيد خلوتها جنات مفعول
مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور ولا يجوز ان يكون بدلا من الدار اذ لا يجوز ان يقال عفى
جنات قوله ثم اذا عرفت الخ اشار به الى ان الفاء في كلام الناظم في جواب شرط مقدر
مقدر قوله مما يرد عليك الخ حال من ما على رأي سيبويه او من ضميره في الخبر على رأي
غيره وان زيد نائب فاعل ابح والضمير في اليه وعليه عائد الى ما اوردناه ولما
كان يتوهم ان ما خالف المختار في الوجوه السابقة خلاف القياس مقصور على السماع
دفعه بما ذكر ليفيد انه مقيس وان كان مرجوحا قوله وفصل مشغول الخ عامل
مشغول ومتعلق المصدر محذوف قدره الشارح بقوله من ضمير الاسم السابق وقدره
الشاطبي بقوله من الاسم السابق قيل انما قدر ما ذكر لئلا يلزم التكرار لتقدمه في قوله
بنصب لفظه او المحل فان المراد بنصب المحل تعدي الفعل اليه بواسطة حرف الجر ورده
بعضهم بانه انما يلزم التكرار على احد احتمالين على ان ما هنا اعم لا يشمل المتقدم
وما لو كان حرف الجر داخلا على مضاف الى الضمير ولما اشكل على الشاطبي قوله او اضافة

ارتكب التنويع في كلام الناظم قوله مطلقا العامل المراد غير مقيد بحرف جر ونحوه قوله
او باضافة اي في اضافة او المصدر بمعنى اسم المفعول وقوله او بهما معا اشار به الى
ان او لمنع الخلو فتجوز الجمع بناء على ان المراد الفصل بغير تبعية بدليل ايراد مسئلة التابع
ابدا ه‍ س واعترضه الشاطبي بان في كون او لمنع الخلو مع ذلك نظر اذ لا يتفق الفصل
بما ذكر بجواز زيد ضربت راغبا فيه وزيد اكرمنا من اكرمه قوله في جميع ما تقدم اي
من الاحكام الخمسة فلا يرد ان صور الفصل مخالفة لصور الوصل من وجهين الاول كون العامل
في الوصل يكون من لفظ المذكور او معناه وفي الفصل يكون من معناه كزيد امررت به او من
لازم معناه كزيدا ضربت اخاه وضربت وتقدم ما فيه الثاني يرجح عليه ان النصب مع الاتصال
احسن منه مع الانفصال كما سيذكره الا ان يقال المراد ان الفصل كالوصل في مطلق ثبوت
الاحكام بقطع النظر عن التفاوت وذلك كاف في صحة التشبيه قوله وفسر على ذلك
بقية الامثلة كان الاولى بقية الاحكام يحتمل رجوع اسم الاشارة لما ذكر من امثلة
الحكمين السابقين فلا اولوية فيختار النصب في نحو زيدا امر به او بغلامه او اكرم اخاه
او غلام اخيه كما يختار في زيدا اضربه ويستوي الامران في زيد قام وعمرا امررت به كما
يستويان في زيد قام وعمرو اكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح
في ضربته زيد قوله احسن منه في نحو زيدا ضربت اخاه اي لوجهين الاول ان المقدر
في الاول من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من معناه فقط الثاني عدم الفصل بين الشاغل
والعامل في الاول دون الثاني قوله وفي زيدا ضربت اخاه احسن الخ لان الفصل فيه وحده
بخلاف الثاني تدبر قوله وسوي في ذا الباب الخ اي في الجملة لا في سائر الاحكام المتقدمة
اذ لا يتاتى فيه وجوب النصب لما علمت من انه لا يكون الا اذا وقع اسم الاشتغال بعد ما
يختص بالفعل وكلامه مخصوص بغير ما ذكر قوله وصفا ذا عمل يوخذ من كلامه ثلاثة
شروط كونه وصفا وعاملا وصالحا للعمل فيما قبله وقد يقال هذا الشرط الثالث
يغني عنه الثاني كما هو ظاهر قوله وهو اسم الفاعل والمفعول الخ مثلهما امثلة
المبالغة بخلاف افعل التفضيل قوله في جواز تفسير ناصب الاسم السابق اي لا في جميع

الاحكام

الاحكام المتقدمة كما علمت سابقا قوله في نحو ازيدا انت ضاربه قال س ينبغي ان يكون
خبر المبتدا الوصف المذكور لا المحذوف وحينئذ فيرجع المذكور لكونه مفسرا للمحذوف
وفا بما مقامه قوله او محبوس عليه الظاهر ان نائب الفاعل ضمير يعود على المبتدا لئلا
يكون المجرور في محل نصب قوله لاجنبيا في الوصف الى ما يعتمد عليه قد يقال ضابط
الاشتغال لا يصدق عليه حينئذ لان الوصف لو خلا من الضمير وسلط على الاسم
المتقدم لم ينصبه اذ الوصف لا يعمل في معموله باجنبي كما صرح به في قوله
اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم ويجاب عنه بان المراد لو سلط عليه لعمل
فيه بالنظر لذاته وان عرض ما يمنع العمل كما تقدم التنبيه عليه تدبر او يقال الممنوع
انما هو وقوع الاجنبي بعد العامل مع تاخير المعمول اما وقوعه قبله
فلا يمتنع ابدا ه‍ س لا يقال هذا مناف لقوله وسوا الخ اذ لا مساواة مع الاجنبية
لانا نقول المراد في الجملة كما تقدم قوله ان لم يك مانع حصل اي من عمل المفعول فيما
قبله فقد يقال الفعل كالوصف فيما ذكر اذ لا ينصب ما قبله الا اذا فقد المانع بخلاف
ما اذا وجد كالواقع بعد اداة الجوابية فلا معنى للشرط المذكور لانه مفهوم
من المساواة ويجاب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لكونه اضعف
في العمل او لئلا يتوهم لو سكتنا عنه بعد تقييد الوصف بما تقدم انه ليس بشرط
لكن يشكل عليه ما تقدم انه من ان المراد العمل لذات العامل من غير نظر للعارض وصلة
العاملة لذاتها وعدم العمل لعارض الا ان يقال الصلة متممة للموصول فهي كالجزء
منه فكان منع العمل لذات تدبر قوله ومن ثم امتنع الخ اي من اجل امتناع عمل
الصلة فيما قبلها للعلة المذكورة امتنع عمل الصفة المشبهة ايضا لامتناع
عملها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما نبه عليه الناظم بقوله وسبق ما تعمل
فيه مجتنب وقوله امتنع تفسير الصفة المشبهة ظاهره ولو مع الظرف وان
عملت فيه متقدما قوله بتعين الرفع في نحو زيد عليكه تقدم عن الدماميني
في قوله ايها المايح دلوي دونكا دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه المذكور وهو

يقتضي جواز نصب زيد بعليك محمدا وبالدلالة المذكورة يكون ذلك من باب
الاشتغال قوله نعم يجوز النصب الخ فيه انه يلزم عليه اعمال المصدر واسم الفعل
محذوفين الا ان يقال هولاء ممن يجوزه قال شيخنا لا حاجة الى هذا لان المحذوف يجوز ان يقدر
لو بعلا لا يختلف الحكم بين يجوز عليها محمدا وبين قوله وعلقه بين العامل الظاهر الخ
المراد بالعلقة الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها
للاسم السابق وطالبا له حاله وهذا الارتباط كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل
لكونه ضميرا او مضافا للضمير يحصل بالتابع المذكور باعتبار عمل العامل في متبوعه وقوله
تابع اي للشاغل وقوله نعتا الخ تعميم للتابع المذكور قوله او عطف نسق بالواو اي بشرط
الايتاد معه العامل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن التبعية بكونه من جملة اخرى اختص
ذلك بالواو لكونها لمطلق الجمع فالاسمان معها كاسم واحد مثنى قوله بنفس الاسم
السببي ليشمل الضمير في زيد ضربته لانه اسم وقع شاغلا قوله عمله في سببه
فالاسم لعل المراد ان العمل بسبب العلقة اي الارتباط ومظاهره قوله فتكون الباء بمعنى
في الظاهر ان الباء سببية بمعنى مع تدبر قوله ونحوه اي كالمضاف قوله لو جعلت اخاه يغني
من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد لا بد ان لا
يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمراد فلا ضمير فيه اصلا قوله ان كان العطف
بغير الواو وتشامل للفاء وقد تقدم انها تكفي في الربط في العطف على جملة ذات وجهين
بل بعضهم عينها في الربط في العطف المذكور ولم يكتف بالواو وقد يفرق بان الواو لمطلق الجمع
في المفردات لا في الجمل فلذا تعينت هنا ولم يكتف بغيرها تدبر قوله ضمير اسم سابق اي على
الفاعلية او على النيابة عن الفاعل قوله فقد يكون الخ كالصريح في ان ما ذكر يكون من باب الاشتغال
وهو ما صرح به في التسهيل لكن يرد عليه ان ظابط الاشتغال لا يصدق عليه لان العامل لو
فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لما علمت من ان الفاعل لا يجوز تقديمه قوله شمل ما زعم
ما ذكر لك في حالة النصب احتاج الى فرق وقد يقال المنع من العمل عارض لان الفاعل لا يتقدم
لا لذات العامل تدبر قوله اذا فكرت ما كان له اما اذا قدرتها زائدة نحو غير كائنة فان الرفع جائز

لا واجبا

لا واجبا لجواز الاهمال والالغا حينئذ كما تقدم ومثل كونها كافة كونها مصدرية في وجوب
الرفع الا ان المرفوع يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور لانها يجب ان يليها فعل ظاهر او
مقدر كما افاده في التصريح قوله او بالفاعلية كان الاولى ان يقول او بفعل مقدر لئلا يدخل نحو ان
زيد ضرب بالبنا للمفعول قوله نحو وان احد من المشركين استجارك اي من كل تركيب وقع فيه
اسم الاشتغال بعد ما يختص بالفعل واورد عليه اللقاني ان ادات الشرط انما تطلب فعلا رافعا
او ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز ان يكون نعتا والتقدير بقرينة المقام ان
وجدت احدا وقد يقال مراد الشارح بتعين الفاعلية امتناع الرفع بالابتدا لا امتناع النصب
بعامل مقدر تدبر قوله نحو زيد ليقم انما ترجحت الفاعلية فيما ذكر فرارا من الاخبار بالجملة
الطلبية فيه ان ذلك يستدعي حذف الفعل ولام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا
قوله ونحو قام زيد وعمرو قعد انما ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين
قوله ونحو ابشر يهدوننا الخ انما ترجحت الفاعلية لما تقدم من ان همزة الاستفهام
مما يغلب ان يليه الفعل وما ذكره من ترجح الفاعلية ظاهر في المثال الاول وفي الثاني كما تقدم
التنبيه عليه فلا عود ولا اعادة قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده انما استوى الامران فيما
ذكر لان في كل منهما مشاكلة كما تقدم فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية
مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق
تعدي الفعل ولزومه التعدي لغة التجاوز يقال فلان عدا طوره وتعداه اي جاوزه واص
طلاحا ان يجاوز الفعل الفاعل الى المفعول به قال المولى عصام ولا يخفى ان المتعدي وغير
المتعدي ليسا قسمين للفعل اذ ما فيه ان قسيمه لانه اعم من الفعل لشموله المصادر
والصفات واسما الافعال والتعريفان المذكوران للقسمين لا للفعل فلا يرد عليهما شيء اه
والمتعدي تعارف في المتعدي بنفسه بحسب الوضع فلا يشمل المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي
بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر ان
الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق مخصوص بخلاف الثاني فان النسبة
حدثت فيه من معنى حرف الجر وكلام الناظم يدل على ان المترجم له بيان المتعدي واللازم لا بيان

المتعدي واللزوم وحينئذ فالإضافة في الترجمة من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها أي الفعل
المتعدي واللازم كما أفاده البهوتي وفي هذا الباب ذكر المفعول به حيث قال ما نصب به مفعوله
وقول السيوطي إنه مذكور في باب الفاعل فيه نظر لا يخفى قوله الأولى صحة أن تصل الخ أشار بتعبير
لفظ صحة إلى أن العلامة ما ذكر لا الاتصال بالفعل ورد عليه أنه صادق على نحو الليلة فإنها
واليوم صمته والدار ظلمتها مع أنه لازم وأجيب عنه بأن المتبادر من الاتصال بالضمير المذكور
اتصاله به من غير توسع وأورد عليه الصدق بكنيته ويجاب عنه بما سيأتي في الشرح وأورد
أيضا لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدي على الصفة المذكورة والعكس وأجيب بأن المقصود
بالتعريف التمييز باعتبار ما يجده الإنسان في نفسه مقبولا ولا شك أن فهمه بإعادة
الضمير إلى غير المصدر لا تقبله النفس في الصفة المذكورة باعتبار قبول النفس لها متقدمة فلا
تتوقف على معرفة المتعدي تدبر قوله هاء ضمير الخ الإضافة بيانية لأن الهاء نفس الضمير
وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالفعل قوله أن يصاغ منه أي من مصدره كما هو الحق
وفي مضاف مقدر أي صحة ما ذكر قوله تام المراد بتمامه استغناؤه عن حرف الجر وزاد في
التسهيل قيدا بلا حرف لإخراج نحو تمر بالديار فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول
الديار ممرورة لكنه ليس بمطرد قوله نحو عمل فإنه يصح اتصالها بغير الضمير به ويصاغ
منه اسم مفعول تام ولا ينافي هذا قول الفقه عمل إنما يستعمل في كل شيء لأن مراده لا يختص
بعمل خاص من الأعمال وقول بعض أرباب الحواشي هذه عبارة تقتضي أنه يستعمل قاصرا
ومتعديا فالتمثيل به غير مقرون بما يقتضي تعديه ليس بجيد إلى آخر ما قال ناشئ عن
قصور الفهم قوله هذه الهاء أي هاء غير المصدر قوله التي تشبهها به أي في عمل الرفع والنصب
قوله فانصب به مفعوله صريح في أن الناصب للمفعول به هو الفعل وهو المختار وقيل
الناصب له الفاعل المذكور أن لا أنه يكون معه وجودا وعدما فإن الفعل يرد كأطعم يتيما
إذ لا فاعل ملفوظ ولا مقدر وقيل الناصب له مجموع الفعل والفاعل لأنهما كالشيء الواحد
وبعض الشيء لا يعمل ويبطله جواز الفصل بينهما فإنه يقتضي أنهما كالشيء الواحد
من كل وجه وقيل الناصب له معنى المفعولية لأنها صفة قائمة بذات المفعول ولفظ

الفعل

الفعل غير قائم به وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى ويرد عليه أما ضرب زيدا فإنه
ليس هنا صفة قائمة بذات المفعول فيلزم نصب المفعول من غير ناصب وعلم مما مر تخصيص
نصب المفعول بالمتعدي أن غيره من الأفعال ينصبه المتعدي واللازم وهو كذلك قوله ولم
ينب عن فاعل أي ولم يتضمن الفعل معنى قاصر والأصل لا زما أو في حكم اللازم كما سيأتي في
الخاتمة وكان الأولى التنبيه عليه وحذف الشرط المذكور في كلامه لأنه علم من باب نائب
الفاعل قوله إذ لا واسطة أي كما يستفاد استفيد من تقديم الخبر في النظم والمراد لا واسطة
كما اقتضاه كلامه فلا ينافي قوله المتقدم والمعروف أنها أي كان واسطة وكلامه في
التسهيل يقتضي ثبوت الواسطة حيث ذكر أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه
وأخرى بحرف الجر كشكرته وشكرت له وفي هذا القسم مذاهب ثلاثة أصحها أنه قسم برأسه
وعليه مشى المصنف واختار السعد أنه متعد لأن معناه مع اللام معناه بدونها وإذا اتحد
المعنى وجب كونه متعديا وأورد عليه اللقاني أن اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين
لا يقتضي ذلك إذ ليس كونه متعديا واللازم زائدة بأولى من كونه لازما واللام معدية
له توسعا وقيل بقول الثاني ولعل لا دعوى الحذف بأولى من دعوى الزيادة لكثرة الحذف
في كلامهم قوله لذلك أي اللازم ذلك إذ الظاهر أن عدم الوقوع على المفعول وعدم
المجاوزة إلى المفعول من لازم القصور المذكور تأمل قوله لازم له أي غالبا أو بشرط عدم
المانع كالمرض فلا يرد أن كثرة الأكل وعدم الرضوخ في المحسن أداة سم قوله نهم
بكسر الهاء نهم نهما بفتحها وعبارة المصباح نهم في الشيء ينهم بفتحتين نهمة
بلغ همته فيه فهو نهم والنهم بفتحتين إفراط الشهوة فهو مصدر من باب
تعب ونهم نهما أيضا إذا كثر رغبته في العلم ونهم ينهم من باب ضرب كثر أكله ونهم
بالشيء بالبناء للمفعول الخ أولع به فهو منهوم اهـ وهي تقتضي أن نهم الذي بمعنى كثر
أكله بفتح الهاء وأن الذي بكسرها معناه بلغ همته في الشيء وحينئذ فضبط
الشارح نهم بالكسر مع ما ذكره الشارح من المعنى غير ظاهر انظر هذا كله مع قول
صاحب التصريح أن أفعال الطبائع بضم عينها لمناسبة انضمام الطبيعة

الى آخره ات عنه صد و الافعال المذكورة عنها قوله اذا كنتي ابطله لا يخفى ان كثرة
الاكل عرض لا سجية فالصواب تفسير الجوهري وابن سيده بانشاد المشتهي
للاكل قوله ما وازن افعل قيل هو بناء مقتضب قيل ملحق باخرنجم واصله مقعوي
ثم ادغم لكراهة اجتماع المثلين المتحركين عزوا ورد عليه ان الملحق لا ادغام فيه
لئلا تفوت موازنة الملحق به ولذا وجب الفك في اقعنسس واتخاذ المصدر حتى
لا يعتبر الالحاق تدبر قوله وما الحق به اي بافعل والالحاق جعل مثال انقص من اخر
موازنا له ليصير مساويا له في التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام قوله اي
ارتعد يعني لامه لشدة قوله وما الحق به اي بافعل الاصلي اللامين كما يوخذ مما
ياتي فلا يقال ظاهر الشرح انه معطوف على افعلل وحينئذ فيكون من المشبه
به والمشبه به على هذا افعلل الاصلي اللامين وافعنلل المزيد فيه فاما احداهما
وافعنلى وحيث فابن المشبه فكان الظاهر ان يقول بدل قوله وما الحق به والذي شابه
افعلل وزنا او يجعل قوله ومن تكون الجملة مستانفة معقودة من مبتدا وخبر
ليبان المشبه والظاهر تدبر قوله بزيادة احدى اللامين مخرج بهذا القيد باب ق
الفرع الاصل قوله واغرنذا بالغين المعجمة مرادفا اسي تذبيحها في المعنى قوله
والحمد والمفعول محذوف اي على دابي الحرمين جواز حذف فاعل ايا الموصولة قوله ما
اقتضى اي باد قوله تطلع اي بضم العين في الكل ورد بفتح العين في ظهر ايضا وفتحها
وكسرها في نحو وكسرها في فتدبر قوله ما ليس حركة جسم اما ما هو حركة
جسم فتارة يكون لازما كمشى وتارة يكون متعديا كهدى ولم يذكر هذا القيد
في تفسير السجية لظهوره اه ورد على التعريف المذكور نحو علم وفهم مع انهما
متعديان الا ان يقال العلم والفهم ثابتان او منزلان منزلة الثابت وحينئذ فيشكل بهما
تعريف افعال السجايا فتدبر قوله غير ثابتا فيه بهذا القيد فارقت هذه الافعال
افعال السجايا قوله اوطاوع المعدى الخ المطاوعة قبول فاعل فعل اثر فاعل فعل اخر
وقد يتخلف معنى الثاني عن الاول لتوقفه على امور من جانب فاعل الثاني لم تحصل كالمهنة

فيجوز

فيجوز ان يقال فما تعلم نظارتي كسرته فانه لا يجوز ان يقال فما انكسر لعدم توقفه
على شيء من جانب المنكسر افاده بعض المحققين قوله وعدلا زما نحو فجراي ان كان
مما يمكن تعديته به والا لم يتعد نحو في الجر وحدث وعرض كذا قيل وفي التمثيل
بحدث وعرض نظر اذ يقال حدثت العلة وعرضت له كذا فالاولى التمثيل بنشر فا وظرف
فيه نظر ايضا اذ يقال نشرت في قومه وظرفت في اخلاقه ثم التعدية بالجار لا تتغير
باللازم اذ المتعدي بتعدى به الى غير ما يتعدى اليه بنفسه بل يسمى بالنسبة اليه
لازما قوله بمعنى اذهبته اي على المختار قيل بمعنى صاحبته في الذهاب قوله
بالنصب للمضمر وجوبا وناصبه عند البصريين نفس الفعل وعند الكوفيين اسقاط
الجار قوله وشذ ابقاوه على جره اي فيما ذكر من النوعين وقد يكون مطردا كقوله
وليل كموج البحر ارخى سدوله وسياتي في باب حروف الجر قوله اشارت كليب
بالاكف الاصابع صدره اذا قيل اي الناس شر قبيلة والاصل اشارت الاصابع بالاكف
الى كليب قوله فانما يحذف نقلا مقتضاه ان نقلا راجع لقوله وان حذف فقط لا
الى النصب ايضا قال شيخ الاسلام والوجه رجوعه اليهما معا قوله البن حب
العراق الدهر اطعمه اي البنت اي اقسمت وهو يخاطب الملتمس من الشعراء هجا
ملكا من الملوك فبلغه ذلك فحلف الملك ان لا يطعم حب العراق وكناية
عن عدم سكناها لانه لا يقدر على الاقامة من غير اكل الحنطة فبلغ الشاعر فقال
البيت مخاطبا له قوله كما عسل الطريق الثعلب صدره لدن بهز الكف يعسل
متنه فيه اي اللدن الغصن الناعم اللين وبهز الكف جار ومجرور متعلق بيعسل
اي يضطرب ومتنه اي صدره فاعل يعسل وضمير فيه للهز ففي بمعنى مع قوله
وحذفه في ازوال اي معها ظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك
اذ منه كما في التسهيل دخلت المسجد وفي دخلت البيت وغير ذلك من الامكنة ولا
واعتكفنا يوم الجمعة وجئتك للاكرام ونحو فلينظر ايها ازكى طعاما وليتا شعري
هل قام ما علق فيه العامل عن الجملة فان الحذف في هذه المواضع مطرد بل واجب في

الاخيرة **قوله** لا اشكال المراد بعد الحذف اي عدم فهم المراد فيجوز اجمالا لا لبسا
وهو مبني على مذهبه من شمول اللبس للاجمال **قوله** واما قوله تعلو الخ فقد
يقال هذا لا يرد اذ هو مجمل لا ملبس ورد بما تقدم واجاب شيخ الاسلام باختيار
انه مجمل لكن محل جواز الاجمال ما لم يقصد بيان احد المعنيين على التعيين والا
امتنع من غير قرينة **قوله** لفقد قرينة كاننا اورد عليه ان المقول في شانهم
كانوا فتيين ترغبا فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن فلا ينافي
وجود القرينة واجيب بانه لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه **قوله**
او ان الحذف لاجل الابهام اي لاجل ارادة وقصد الابهام واللبس غير ضار حينئذ
لان الابهام قد تقصده البلغا اذا كان مناسبا للمقام **قوله** لدمامتهن بالدال
المهملة اي قبحهن ومنه ما ورد الخلق الدميم الا الخلق الذميم **قوله** وقد اجاب
بعض المحشين بان التقديم في الاية تقديم وعزو في قوله اجاب تساهل ولذلك
قال المرادي وقد اجاب بعض المحشين التقديم **قوله** مذهب الخليل الخ صوابه
مذهب سيبويه وقوله فيما ياتي ومذهب سيبويه صوابه الخليل كما
يعلم من المغني والتصريح **قوله** ان صلتها الخ اختاره السيرافي وقواه بجواز تقديم
الجار وصلتها على الفعل في نحو اكرم متى انك باق فلو لم تكن معمولة للجار لما
جاز التقديم اذ لم يجز احد التقديم في نحو عجبت انك فاعل مما العامل فيه الفعل
قوله تمسكا بقوله الخ وجه التمسك عطف المجرور وهو دين على ان وصلتها
ولو لم يكن محلها جرا لما جاز العطف بالجر ومعنى البيت وما زرت ليلى لان
تكون حبيبة لي ولا لدين طالبها وانما زرتها للضرورة نزلت بي **قوله** وهو الاقيس
اي الاوفق بالقياس على ما اذا كان المجرور غير ان وان فانه اذا حذف معه الجار نصب
وجوبا كما تقدم ولا حجة في البيت لاحتمال ان يكون العطف بالجر على توهم دخول
الجار ورد بان العطف على المحل اظهر من العطف على التوهم **قوله** كي المصدرية
لكن لا يحذف معها الا لام العلة اذ لا يدخل عليها غيرها بخلاف اختيها **قوله**

من البس

من اللبس من زاد رحم نسج اليمن الظاهر ان الدبس بضم السين ليطابق من زاد رحم وفي
بعض النسخ من زاد زيادة وعليه فتح السين ظاهر ايضا وقد يقال فتح السين على الاول
مع خطاب الجماعة لكون المامور بالالباس واحدا من جماعة وفعلا لهم الذين ساروا
وله نظائر كثيرة **قوله** وقد يلزم الاصل لا يخفى ان لزوم الاصل كثير فلا محل لقد وقد
يقال هي للتحقيق او التقليل النسبي ولا شك انه قليل بالنسبة الى عدم اللزوم **قوله**
نحو اعطيت زيدا عمرا والى لما تقدم من ان كلا منهما يصلح ان يكون اخذا فيكون
هو الفاعل في المعنى فالاسم وانظر هل يجوز تقديم الثاني على الفعل او تقديمهما
عليه اي مع الترتيب اقول الظاهر الجواز اذ لا لبس حينئذ **قوله** او ظاهر والاوضح
الخ المراد بلزوم الاصل الاخص عدم جواز تقديم الثاني على الاول فلا ينافي جواز تقديمه
الفعل كما تقدم نظيره وبهذا يندفع استشكال بعض ارباب الحواشي **قوله** اي فقد يرد ولما
اشار به الى ان ختمها معمول قال لم يرد مقدم ولبس ذلك يتعين ان يكون صفة
مصدر محذوف اي ان كان ختمها وبين بمعنى بعد فقد **قوله** محصور الخ فيه وانظر اذا
اذا تعارض خوف اللبس وكون الاول محصورا فيه كما اعطيت زيدا الا عمرا واذا كان
عمرا هو الفاعل في المعنى فهل ينظر لخوف اللبس او لمراعاة الحصر وقد يقال يراعى
وتنصب القرينة الدافعة للبس كان يقال ما اعطيت زيدا عبدي الا عمرا ولا يجوز
سواء تقدم **قوله** جاز وجاز اي لانه عند تقدمه انما يلزم عود الضمير على متأخر
لفظا لا رتبة **قوله** كحكم الفاعل في المعنى الخ اعتذر بعض الشراح عن عدم تعرض الناظم
لهما بان حكمهما علم من باب المبتدا والخبر فيكون ذكرهما تكرارا كالمذكور مفعولي
ظن بجواز التقديم في نحو ظن زيد اخيرا ووجوبه في نحو ما ظن زيدا الا اخير وامتناعه
نحو ما ظن خير الا زيد وانما لم يتعرض له الناظم لانه في حكم المتعدي الى واحد
اذ الثاني الاصل فيه جره بحرف الجر وهو الباء **قوله** من غير باب ظن اما في باب ظن
فلا تحذف اقتصارا وانما تحذف اختصارا وقد تقدم ايضاحه عند قول الناظم
ولا تجز هنا بلا دليل الخ **قوله** احترز مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب

نحو ضربتا وضربني زيد قوله ان لم يفض حذف بعضها الخ فهم من اقتصاره على هذا الشرط
انه لا يشترط قرينة تدل على الحذف وفي تخالف العامل لكونه عمدة وقال الشاطبي لا
يجوز الحذف الا لدليل لانه عمدة كان الحذف وبا وفضلة وانما لم ينبه عليه هنا لان الفعل
المتعدي يطالب المفعول وهو دال عليه اجمالا ولم يكتف بما ذكر من باب ظن لان مفعوليه
يتوقف عليهما تمام المعنى فلا بد من دليل يدل على خصوصهما قوله ويكون ذلك
لغرض هذا مشكل في جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل وهو منزه
عن ذلك ويمكن ان يقال المراد بالغرض الحكمة كتبنا قوله كتبنا تسبب الفواصل في
رءوس الاي جمع فاصلة قوله ونحو الا تذكرة لمن يخشى الاصل يخشاه اي القرآن
ويحتمل الاخذ في ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال
في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي الاتيان
بسورة من مثله وادعاء شهدائكم كما يدل عليه ما قبله قوله او لاستهجان
نحو اي استقباح التصريح به قوله ما راى مني الخ في تقديمها ضمير في صلى الله
عليه وسلم من الادب والتعظيم ما لا يخفى على ذي فطنة كانها تشير الى زيادتها
مقتبس من اذيه وانها تابعة له فيه قوله يحذف ما سبق اي مفعول سيق من
الفعل وفاعله وانما كان الحذف فيما ذكر لان المسئول عنه تعيين المفعول وعند الحذف لم
يتعين قوله نحو فالواخيرا اي انزل خيرا كما يدل عليه ما قبله وهو ماذا انزل ربكم
قوله كما في باب الاشتغال والنداء انما وجب الحذف فيهما لئلا يجمع بين البدل والمبدل
منه قوله بشرطه اي بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير ان يكون
بإياي نحو اياي والاسد او وجود عطف او تكرار نحو راسك والسيف والاسد
الاسد وشرط الاغراء العطف او التكرار نحو المروءة والنجدة والسلاح السلاح وسيا
تي ايضاح ذلك في بابه قوله على البقرة بغير الوحش قوله او جرى مجرى المثل
الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده وما
اجري مجرى المثل كلام مركب مشهور استعمل فيما وضع له فلما كثر استعماله

واشتهر

واشتهر جرى المثل في ذلك فاعطي حكمه وهو عدم التغيير قوله انتهوا عن التثليث
وقوله اي وائتوا خيرا لكم بقرينة انه في الاول عن شيء ثم جيء بعده بما لا تنهي لانه
فيه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب باينتوا او اقصدوا وما يفيد هذا المعنى قوله
لمعنى لازم بالاضافة اي لمعنى فعل لازم قوله لتضمين الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين الخ اي يكون
القصد فيه الى مجموع المعنيين من نبط احدهما بالاخر لا الى كل منهما منفردا
عن الاخر فليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز افاده ابن كمال باشا ناقلا له عن
الزمخشري في تفسير سورة الصافات ثم قال وهذا صريح في ان التضمين ليس من باب
الاضمار اي حذف الحال المتعدية بالحرف كما سبق اليه وهم الفاضل التفتازاني ومن حذا
حذوه ولا من باب الكناية كما سبق اليه وهم الفاضل التفتازاني ومن حذا حذوه ولا
من باب الكناية كما سبق اليه وهم الجرجاني وليس فيه محذور الجمع بين الحقيقة
والمجاز كما هو المتبادر الى الاوهام اه وهو يقتضي ان التضمين بهذا المعنى مذهب
للبيانيين ابطل فيه الرد المتقدم والمشهور ان التضمين بهذا المعنى مذهب النحوي
وعند البيانيين من باب الاضمار كما سبق عن الفاضل التفتازاني اه قوله اي تنبتا
من النبو وهو البعد قوله كيف تراني قاليا مجني الخ فالياء اي باغضا والمجن المحل قال بعض
بعض المحققين وفي التمثيل بهذا نظر لان قلى متعد من غير تضمين نعم ينبغي ان يكون
مما صار فيه المتعدي الى واحد متعديا الى ثان بحرف الجر بواسطة التضمين لان قلى
لا يتعدى الا لواحد بنفسه فلما ضمنه متعد معنى صرف عداه للثاني بعن قوله
الرابع الضعف عن العمل الخ قد يقال اللام في امثلة ما ذكر زائدة كما سياتي في حروف الجر
فلا يخرج العامل عن التعدي الى اللزوم فكيف يصير لازما او في حكم اللازم فتدبر قوله
تبلت فؤادي في المنام خريدة الخ قبلت بالمثناة من فوق اي اصابته والخريدة المراة
الحسناء والضجيع الذي يضع جنبه بالارض وقوله ببارد اي بريق بارد ووصفه بما
لبسام باعتبار محله والشاهد في تسقي الضجيع ببارد فان سقى يتعدى الى مفعولين
بنفسه وقد عداه في البيت للثاني بالباء للضرورة قوله الاول همزة النقل قوله في

التي

المغني الجواز دخولها قياسي مع اللازم دون المتعدي إلخ وهذا أحد ثلاثة مذاهب
ثانيها قياسي مطلقا ثالثها سماعي مطلقا قوله كما اسلفته أي كالمثال الذي
قدمته في باب أعلم وأرى ويحتمل أن يراد كهذا اللفظ فإن أسلف قبل الهمزة لازم
وحينئذ ففيه من حسن الإيهام ما لا يخفى قوله تضعيف أي ما لم تكن همزة نحو نأى
فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها ثم هو
سماعي في اللازم والمتعدي لواحد وقيل قياسي ولم يسمع في المتعدي إلى اثنين قوله
وقد اجتمعا أي همزة النقل والتضعيف قوله الثالث المفاعلة أي المشتق منها من فعل
أو وصف وإنما كان ما ذكر متعديا دون ما اشتق من التفاعل لأن الأول موضوع
لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقا بغيره بخلاف الثاني فإنه موضوع للنسبة بين
المشتركين من غير تعلق بشيء قوله للطلب أو النسبة أي حسن زيد عمرا استعمل الص
للصبر ورد فإنه لا يكون إلا لازما كاستحجر الطين قوله كاستخرجت المال مثال للطلب
وما بعده مثال للنسبة قوله وقد ينقل أي استفعل المفعول الواحد أي الفعل صا
حب المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي المتعدي لواحد إلى اثنين
قوله ومنه قوله استغفر الله إلخ قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لا إنه على معنى
من قوله لتضمنه معنى استتبت أي ولولا تضمن ذلك لم يجز تعديه بحرف الجر لأنه
غير متعد لواحد واستفعل ينقل ذا الواحد إلى اثنين كما تقدم وقول بعضهم إنه
من باب اختار أي مما يتعدى إلى اثنين أولهما بنفسه وثانيهما بحرف الجر مردود كما
في المغني لما تقدم قوله التضمين أي تضمين اللازم معنى فعل متعد قوله ومنه رحبتكم
الطاعة وطلع بشر اليمن أي بضم العين فيهما ولا ثالث لهما قوله لعدم الإبهام
أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتي وإنما كان الإبهام
معدوما لأن المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق

التنازع

ويسمى أيضا باب الإعمال والأول ناظر للأول والثاني ناظر للآخر
وحقيقة التنازع أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان أو اسمان يشبهانهما

أو فعل

أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع
واقع بعد إلا وهو مطلوب لكل منهما من جهة المعنى إما على جهة التوافق في الفاعلية
أو المفعولية أو التخالف فيهما فبقولنا مذكوران علم أنه لا تنازع بين محذوفين
وبين ولا بين محذوف ومذكور قال سم بعد قول الناظم إن عاملان إلخ ولو محذوفا وبين لفظي
بينة كقولك زيدا في جواب من ضربت وأكرمت وعليه فهل يجوز إعمال الأول فيضمر
في الثاني فتقول إياه زيدا باتصال الضمير بعد حذف العامل فليراجع وقد علمت أنه
لا تنازع فيما ذكر وبه صرح في التصريح ولا بد في العاملين أن يكون بينهما ارتباط
ليكون العاملان كالجملة الواحدة فلا يجوز قام قعد أخواك قاله سم وانظر هل يكفي الربط
بنحو بل ينبغي نعم في المغني أنه يقوم مقام الربط بالعاطف عمل أولهما في ثانيهما
نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جواب
سؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو جواب شرط نحو آتوني أفرغ
عليه قطرا والمراد بالشبه في قولنا أو اسمان يشبهانهما وفيما بعده الشبه
في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بالمصدر واسم الفعل وبما فيه قول الشارح إلا في
لا تنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره لأن المراد غير المصدر واسم الفعل
بقرينة أمثلته السابقة تدبر وبقولنا غير سببي مرفوع علم أنه لا تنازع
في قولك زيد جاء وذهب أخوه لأنه يلزم عليه إسناد أحد الفعلين إلى السببي
والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما
تلبس بضميره قال سم وأقول فيه نظر لأن الربط حاصل بالضمير المرفوع لعوده على
الأخ المضاف إلى ضمير زيد وقد اكتفى المصرح في التسهيل بمثل ذلك في الربط ومثلوه
بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي أزواجهم فاكتفوا فيه
بضمير الأزواج المضافة قوله بعضهم ولك أن تقول إن الفساد المذكور حاصل في نحو
قولك نحو زيد ضربت وأهنت أخاه مع أن المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد
في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى

للتقييد بالمذكور واجاب الدماميني بانه يطرد مع هذا التخصيص التقييد اي
تخصيص جواز التنازع في المنصوب بان يكون في العاملين ضمير عائد على الاسم
الاول غير ضمير السببي نحو زيد ضرب واكرم اخاه او ضربته واكرمت في داره
اخاه بخلاف ضربت واكرمت اخاه وتخصيص امتناع التنازع في السببي المرفوع
بخلو العاملين عن الضمير المذكور نحو زيد قام وقعد اخوه بخلاف زيد قام في داره
وقعد عنده اخوه واقول هذا يقتضي ان التقييد بالمرفوع لا معنى له اذ الاعتماد
على وجود الرابط وعدم وجوده من غير تفرقة في السببي بين مرفوع ومنـ
ومنصوب ثم جر وبقولنا وغير مرفوع واقع بعد الا علم انه لا تنازع في قول الشا
عر ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا بل هو من الحذف
من الاول لدلالة الثاني ووجه ذلك انه يلزم عليه اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ويلزم
في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر فيجعل من باب الحذف من الاول
لدلالة الثاني او يحمل كما في شرح التسهيل على نحو بل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد
لفظا واكتفي بقصده ودلالة المعنى لاستثناء عليه والاحتراز بالمرفوع عن
المنصوب فانه لا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا ولعل
المص انما لم يمنع التنازع فيه في نحو هذا المثال فضلة لا يحتاج الى تقدير ضمير لا له
لاستقامة الكلام بدونه بخلاف المرفوع فانه عمدة تتوقف صحة الكلام على
تقدير ضميره وقد اشار الناظم الى الضابط المذكور مع خلال بعض قيوده لضيق
النظم عليه بقوله ان عاملان الخ قوله في اسم اي ظاهر او ضمير منفصل نحو ما
ضربت واكرمت الا اياك وقول ابن الحاجب فيشمل كان يكون ظاهرا مراده به ما
قابل المستتر فقط قوله اتفقا فالمراد في الجملة والا فالعمل يجوز عملهما معا اذا اتفقا
في طلب المرفوع كما سياتي قوله اذ الثاني توكيد اي فهو ملغى عن العمل لكونه
بمنزلة حرف زائد للتوكيد فلا فاعل له اصلا قوله والا فسد اللفظ اي والا ينتف
الافتقار ان مقتضيا وطالبا فسد اللفظ اي بالنظر للصناعة النحوية قوله اتاك

اتوك اي على اهمال الثاني الاول وقوله او اتوك اتاك اي على اعمال الثاني قوله كفاني ولم
اطلب قليل من المال قبله ولو انما اسعى لادنى معيشة وبعده ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله والا فسد المعنى اي والا ينتف الطلب المذكور
بل كان طالبا فسد المعنى لان التنازع يوجب تقدير كون لم اطلب معطوفا على كفاني
ليحصل الربط وحينئذ يلزم كونه مثبتا له لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع
المفهوم من لو واذا امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبته بعد ما نفاه بقوله
ولو انما اسعى لادنى معيشة وانما يفسد مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين
كفاني فلا تنازع بينهما وجعل الواو للحال وان افاد الربط الا ان فساد المعنى باق لان الحال
قيد في عاملها فيكون النفي منصبا عليها فيعود المحذور وما ذكر اولى مما
ذكره الشارح في تعليل الفساد لانه لا ينتج فساد المعنى الا ان يراد بفساد المعنى المراد
فالاسم والاولى ان يقال لتناقض المعنى حينئذ كما قرره غيره من نحو زيد قام وقعد اي
من كل تركيب تقدم فيه الاسم على العاملين وهذا مذهب الجمهور واجاز بعضهم
التنازع في المتقدم مطلقا وظاهر كلام الرضي جوازه اذا كان المتقدم منصوبا
ومثل المتقدم المتوسط عند الجمهور واجاز الفارسي التنازع في المتوسط قوله اما
المثال فظاهر لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم فلم يطلب العمل فيه فيكون المثال
خارجا بقوله اقتضيا فلا حاجة الى قيد قبل في اخراجه قوله بل قصور العلة اي
عدم دلالتها على تمام المعلول اذ مفهومها انه لو لم يأخذ كل منهما مطلوبه
اعني ضمير الاسم السابق لم يمتنع وليس كذلك قوله يقتضي ان لا يمتنع تقدمه
مطلوبهما الخ اي مع انه ممتنع فلا يصح ان يكون نحو زيدا ضربت واكرمت من باب التنازع
وان لم يأخذ مطلوبه وعلته توهم كونه منه ووجه امتناعه كما قال الدماميني
مبنيا انه يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم معمول حرف العطف عليه وهو
ممتنع ولا يرد عليه قول الجمهور في نحو الم يسبين واجي الارض ان الهمزة واقعة
في الاصل بعد العاطف فقدمت عليه لفظا لان هذا الحكم خاص بالهمزة عندهم فلا يقاس

عليها غيرها قوله يشبهها انهما في العمل لا في النصب كما تقدم بدليل التمثيل بهاؤم بـ
اقرءوا كتابيه او يقال المراد في النصب فيلحق بذلك اسم الفعل كما يذكر قوله او اسم فعل
كذلك اي اسم يشبه الفعل فعل متصرف قوله نحو قوله آتوني افرغ عليه قطرا
فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان وافرغ يطلبه على انه مفعول فاعمل الثاني
ونوى في الاول ضميره والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه قوله عهدت مغيثا مغنيا
من اجرته تمامه فلم اتخذ الا فناءك موئلا عهدت مبني للمجهول ومغيثا مفعول
ثان ومغنيا حال من ضميره وقد تنازعا من فاعملنا الثاني قوله هاؤم اقرءوا كتابيه ها
اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع واقرءوا فعل امر وقد تنازعا كتابيه فـ
اعملنا الثاني لقربه والاصل هاؤم واصلها هاكم ابدلت الكاف واوا ثم ابدلت الواو
همزة قوله لقيت فلم انكل عن الضرب مسمعا صدره لقد علمت اولى المغيرة انني
وانكل اي اعجز من باب دخل وطرب كما في المختار وقد تنازع لقيت مسمعا بكسر
الميم اسم رجل فاعملنا الثاني قوله لا تنازع بين حرفين لانهما لا دلالة لهما على
الحدث فلا اقتضاء قوله ولا بين جامدين لان التنازع يقتضي العمل في بعض الصور
والجامد لا يعمل في معموله قوله ولا بين جامد وغيره كما في على المشهور واجاز
بعضهم على المشهور اعمال الثاني دون الاول لئلا يلزم الفصل ورد بانه لا يكون طالبا
حينئذ فلا تنازع قوله من ذلك اي كون التنازع بين اكثر من عاملين وكون المتنازع
فيه متعددا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كلا من الظرف وهو دبر كل صلاة وا
والمفعول المطلق وهو ثلاثا مطلوب لكل من العوامل قبله فاعملنا الثالث وثلاثا بدل
عن المصدر اي تسبيحا قوله طلبنا فلم ادري بوجهي الخ مثال تنازع اربع عوامل
ان كانت الرواية بفتح التاء في الجميع والغائب وثلاث ان كانت بالغائب والغيبة في معمولين
وهما الندا وعنه قوله ان يكون غير سببي مرفوع اي لما تقدم من لزوم اسناد
احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا
لانه لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره وتقدم انه لا فرق بين المرفوع وغيـ

وان الجملة

وان الجملة تعلم وجود الرابط وعدم وجوده تدبر قوله وعزة ممطول معنى غريمها
صدره قضى كل ذي دين فوفى غريمه قوله مبتدأ اي ثان قوله والعامل اي مع
ضميرهما لان الخبر الجملة لا العامل وحده لكن يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي
على المبتدأ وتقدم منعه قوله وغير ذلك مما يمكن من ذلك كون ممطول خبرا ومعنى
صفة له او حالا من ضميره وغريمها نائب فاعله قوله كما مر كان الاولى حذفه لانه
لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب قوله والثاني من المتنازعين اولى اي لما ذكره وان
كان اضعف في العمل ثم لما قبله اولى من سابقه قوله لقربه اي ولئلا يلزم على اعمال
الاول في صورة العطف نحو قام وقعد زيد لزوم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي بلا
ضرورة والعطف على الشيء قبل تمامه وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل والفصل
بالاجنبي هاهنا ليس مختصا بالقوة العامل بالسبق والقرب كما صرح به ابن هشام
فلا يقتضي وجوبا اعمال الثاني قوله وهو ان الاول وكل مما يليه اولى من لاحقه للعلة
المذكورة قوله ذا استوى اي جماعة قوية حال من الغير قوله ومن اعمال الاول اي بدليل الاضمار
في الثاني والثالث قوله ومن اعمال الثالث اي بدليل تعدي المهمل بالكسر فلو حذف الضمير
من الاولين لم يهمل الاعمال الثاني لانه لم يحفظ من كلام العرب اعماله كما قال المرادي
قوله في ذلك اي في ضمير ما تنازعاه قوله من مطابقة الضمير للظاهر اي ما لم يستوفيه
العامل المذكر والمؤنث والافراد وغيرها فانه يكون دائما نحو جئتني وصبر هندا والزيدان
او الزيدين او الهندات او جاز مجيئه به ان تقول ضربني وضربت زيدا قومك بالنصب
صرح الدماميني بمنعه قوله والاول منعه الكوفيون لا تنافي بين هذا وبين قوله
سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما لانما تقدم فيما اذا لم يضمر في الاول
ضمير المرفوع وما هنا فيما اضمر كما يدل عليه قوله الاتي فذهب الكسائي الخ قوله قبل
الذكر اي للظاهر تنبيه قوله فذهب الكسائي الخ مفرع على مذهب اي واختلفوا في
التفريع فذهب الكسائي الخ قوله الى وجوب حذف الضمير من الاول فيما وقع وهو فيه
حذف الفاعل ممتنع مما فر منه وفي كلام بعض المحققين انه عنده مستتر في الاحوال

كلمها الا محذوف قوله تمسكا بظاهر قوله تعلقوا الخ وجه التمسك به ان تعلقوا
واراد تنازعا رجال ولم يقل تعلقوا على اعمال الثاني ولا ارادوا على اعمال الاول فيجي
التنصيص ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعلقوا على لفظ الجمع
لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار نا وبله بالمذكور
ولذا قال بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعلقوا اي استمسكوا والاوطي شجر والضمير
في لها للبكرة وبذ تلقفتك بالذال المعجمة اي غلبتا والنبل السهام وكليب
جمع كلب قوله بالمهل لها اورد عليه ان العوامل الموثث ولا يجوز اجتماع
موثثين على اثر واحد قوله ولا اضمار الخ اي على احد احتمالين عندهم في قام
وقعدا خواك الاضمار موخرا فيقال قعدا خواك قام وقعدا خواك هما قوله اضمره
موخرا اي ان كان الاول هو الطالب المرفوع كما في شرح التوضيح قوله نحو
ضربني وضربتا زيدا هو لفظا هو بالعمل لا توكيد لضمير مستتر في الفعل لانه
منع هنا من الاستتار لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز قوله لان
العمدة يمتنع حذفها هذا الدليل لا يقتضي وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار
وجوازه واجيب بان المقصود وجوب الاضمار بالنسبة الى الحذف واما بالنسبة
الى الاظهار فدليله لزوم التكرار قوله فقد جاء في غير هذا الباب فقد يقال هذا
لا يثبت الاطراد لجواز ان يكون سماعيا واجيب بان الاصل فيما سمع الاطراد والاسم
يثبتنا في العربية حكم من الاحكام بشاهد من لسان العرب لا يجي ذلك فيه و لا
يقال يثبت الكسائي يدل على خلافه وقد سمع لان يثبتا واحدا لا يقاوم النظم والنثر
الصحيحين الصريحين في الاضمار قبل الذكر في هذا الباب قوله وكمتا مدماة الخ الكمت جمع
اكمت من الكمتة وهي حمرة تضرب الى سواد والمدماة شديدة الحمرة ومتونها اي ظهور
الخيل وسنتشعر في اي جعلنا لون المذهب شعارا ولباسا والمذهب بضم الميم المموه
بالذهب والشاهد في جري فانه اعمل الثاني واضمر فيه ضميره قبل الذكر لفظا ورتبة وهو
وهذا البيت لا يحتج به على الكسائي بان الضمير في الا واعجبير بان اي بلا مانع من عوض

خلوه

خلوه من الضمير ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير موخرا حيث
لم يقل جري فيه وفيها لوا ستشعر لون مذهب هو قوله لاحتمال الخ اراد ضمير الجمع اي على
التاويل بالمذكور او بين ويحتمل ايضا ان تعلقوا فعل مضارع حذف منه احدى التاءين والعج
الضمير راجع الى البكرة وهذا الاحتمال اولى في نفي الحجية لان الاول فيه تكلف فينتفي
الحجية تدبر قوله ان يكون غير خبر في الاصل بان لم يكن خبر الكاف ولا احد مفعولي
ظن ويستثنى ظا الايلام على حذفه لبسرى بها سبائك ومحبيه بالمضارع في هذا
وما بعده بعكما زعم حذف باجوا بهاض ورنحو قوله ولا يجوز ضربته وضربني
زيد الخ اي على المختار وجوزه في التسهيل وجوز قوم اظهاره قوله اذا كنت ترضيه
ترضيه ويرضيك صاحب تمامه جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد والغ
احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران ذي ود قال العيني قوله في الغيب
حال من صاحب والمعنى اذا كنت ترضيه حاضرا وغائبا ويرضيك غائبا فكن احفظ
للود في الحالتين لا في الغيب فقط والشاهد في ترضيه حيث اثبتنا مع الاول ضمير
الفضلة قوله واخرته ان يكون هو الخبر سيأتي في الشرح جواز حذفه فاضماره موخرا
قوله وعمدة في الاصل فلا يجوز حذف اورد عليه ان خبر كان ومفعولي ظن يجوز حذفهما الخ
باجاب ذكرها واضمارها موخرا يبنى على ما ذكر قوله ثلاث مذاهب زاد بعضهم رابعا
وهو الاظهار قوله احدها جوازه اي الاضمار مقدما كالمرفوع وثانيها تاخيره وهو
المذكور في النظم وثالثها حذفه وعليه الكوفيون كما يوخذ من كلام الشرح الاتي قوله
مطلقا اي عمدة كان في الاصل او لا قوله واحتج له اي لجواز اضمار المنصوب مطلقا بشواهد
من لسان العرب قوله وهو مذهب الكوفيين اقوى المذاهب اي لانه حذف للدليل وفضلة اي
عندهم ان يكون العمدة وقاصل المبنيا اراد ونذكيرا وفي عضها فانهم يكن مثله لم يجز
حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه منفصلا وهنا خرا و لا
يجوز حذفه هكذا قال ابو حيان لا يقال يخالفه ما سيأتي من وجوب الاظهار اذا كان
الضمير غير مطابق المفسر لانا نقول مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين

ونحن لا يقولون بوجوب الاظهار قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر اي اذا اضمر مقدما
ومن الفصل اي اذا اضمر موخرا قوله اذا هي لم تستك بعود اراكة اي الاراكة واحدة
الاراك وهو شجر من تتخذ منه المساويك وقوله تنخل مجهول واقع جزا الشرط
ومعناه اختير الشاهد فيه وفي استاكت حيث تنازعا عود اسحل فاعمل الاول
واضمر في الثاني ضميره وذكره والاسحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح
الحا المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل ينبت في الحجاز يتخذ منه السواك
ايضا قوله بعكاظ يعشي الناظرين الخ اي عكاظ سوق في الجاهلية ويعشي
بالعين المهملة وقيل بالمعجمة والضمير في شعاعه للسلاح الشاهد في يعشي ولمحوا
حيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول واضمر في الثاني ضميره وحذفه قوله لان في حذفه
تهيئة العامل الخ ورد عليه ان التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثاني ايضا في مع الحذف
ولعل قول الشارح لعدم معارض جواب عن هذا والمعارض عند اعمال الثاني لزوم الاضمار قبل
الذكر على انه لا تهيئة لانها انما عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه
عن العمل وهذا لا يجري في الاول لفصله من المعمول بالعامل الثاني قوله بل جاز التقدم بها في
تذكيره الخبر كان عليه ان يقول وذكر الفضلة ولعله لم ينص على ذلك بل ذكر ما
يقتضي جوازه ولذلك سكتنا عنه قوله من اللبس لم يذكر الناظم هذا القيد
لعله بالقياس على ما سبق في الابواب السابقة قوله نحو استعفنا واستعان علي
زيد به وجه اللبس ان المتبادر من استعفنا انما هو استعفنا على زيد بقرينة
معمول الفعل الثاني مع ان المراد استعفنا بزيد اما لو اريد استعفنا على زيد فيكون
الحذف اذ لا لبس لان المتبادر هو المراد قوله لا يعلم هل الحذف والى كان المناسب ان
يقول يتبادر ان المراد غيره مع ان المراد به لان عبارته انما تناسب الاجمال لا اللبس
وايضا فالحذف انما هو به او عليه من غير ضميمة مستعان وعبارته توهم خلافه
ذلك تذكير قوله بوهم ان ضميرا الخ لانه فيه بقوله ان يكن غير خبر ومن جملة الخبر الغير
المفعول الاول لانه مبتدا في الاصل قوله بالظاهر وبين المفعولين الخ اي لان كلا منهما عمدة في

الاصل

في الاصل قوله وفي حذفه ما سبق من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وهو
اقوى لما سبق قوله ولذلك اي لكونه لا يجوز بين المفعولين فيما تقدم قوله لتخلص من ذلك
التوهم اي توهم ان المفعول الاول من باب ظن يجوز حذفه وذلك لان قوله مفعول
حسب صادق بكل من المفعولين قوله لكن المراد في استدراك على قوله لتخلص من ذلك
التوهم دافع لتوهم ان العبارة لا يرد عليها شي حينئذ قوله او بين لعهدته اي منسبا
لها واللام زائدة لضرورة النظم وعهدة مفعول ثان لبين قوله فاسر المازني وجماعة
المتعدي الى ثلاثة على المتعدي الى اثنين اي في انه اذا اعمل الاول واضمر في الثاني ضمير
المفعولين يجب تاخيره لعودهما على متقدم في الرتبة واذا اعمل الثاني اضمر في الاول ما ذكر
موخرا لما تقدم واما المفعول الاول فهو فضلة محضة اذ ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل
فلا يجا بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل
كما سبق قوله ويختار اعمال الثاني اي عند البصريين لقربه كما سبق قوله واعلمت واعلمني
زيد عمرا قائما اياه اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم
يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم قوله واظهر ان ضمير المتنازع فيه اي ايتي
به اسما ظاهرا قوله لغير ما يطابق المفسر بان لم يطابق في الاصل غير مطابق للمفسر كالبا
في يظناني في المثال المذكور قوله بعدم المطابقة اي المخبر عنه اذا اتى به مطابقا للمفسر
وللمفسر ان اتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة
للمفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الاول لانه اضمر في المهمل ضميره كالالف في
يظناني قوله على اعمال الاول اما على اعمال الثاني فيقال اظن ويظنني زيد وعمرو اخاه اياهما
اخوين قوله على وفق المخبر عنه اي جواز خالف المفسر ويويده ان بعض المحققين لم يوجب
المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا لم يكن في المطابقة لبس واستدل له بقوله تعالى فان كن
نساء ثم قال وان كانت واحدة مع ان الضمير للاولاد ولا لبس لظهور المعنى المقصود قوله
واجازوا ايضا الحذف في تقدم ان يشرط جواز الحذف فان يكون المحذوف مطابقا للمثبت افرادا
وتثنية وجمعا والا لم يجز حذفه نحو اظنني وعلمت الزيدين اخوين اياهم وحينئذ فهما قاله

التوهم نظر تدبر قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب الخ مقتضاه ان كونها
من هذا الباب انما هو بالنسبة للزيدين لا للاخوين وبذلك صرح الموضح فان اسم والذي
يظهر وقوع التنازع في الاخوين ايضا لكن باعتبار كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر
عن كونه مثنى ومفردا اذ كل من العاملين يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول
افرادا وتثنية فاذا لم يقتصر به اول مفعولي احد العاملين انقطع طلب العامل الاخر
له الا ترى ان العاملين اذا كان احدهما يطلب الاسم مرفوعا والاخر يطلبه منصوبا فتنا
زعاه فيه صح لكن مع قطع عن الاعراب فاذا رفعته بطل طلب الناصب له واذا نصبته
بطل طلب الرافع له اه وحينئذ فطلب العامل انما هو نتوجه الى معنى المفعول ومادة
لفظه واما صورة لفظه فهي جعلها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما
حصلت بعد ما تسلط ظن واعماله قوله فعلنا به الى الاظهار ان كان الضمير المجرور
عائدا للاظهار والباء بمعنى عن وهو الظاهر وان كان عائدا على المفعول الثاني فالباء للملابسة
قوله لا يتاتى التنازع في التمييز وكذا الحال لان كلا منهما لا يضمر لوجوب تنكيره قوله
خلافا لابن معطي اي فانه اجاز التنازع في الحال نحو زرني ازرك راغبا على اعمال الثاني
وزرني ازرك في هذه الحالة راغبا على اعمال الاول قوله وكذا نحو ما قام وقعد الا زيدا
اي لما تقدم من لزوم خلو الفعل المهمل عن الايجاب هذا اذا كان الاسم الواقع بعد الا مرفوعا
والا تاتى التنازع وتقدم الفرق بينهما قوله وما ورد مما ظاهره جواز ذلك اي كقوله
ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا من ولي فانه من الحذف
لدليل لا من باب التنازع كما سبق لكن يلزم عليه حذف الفاعل فقد يقال يسوغ ذلك
وجود ما معنى باعتبار المذكور بعد قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المفعولات ورد
عليه ان المفعول له لا يقع التنازع فيه ويجوز في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا
ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول

المفعول المطلق

قوله زاد في شرح الكافية في الترجمة الخ مراد الشارح التوري على الناظم بانه
كان ينبغي ان يفعل هنا كما فعل في شرح الكافية لان ما ذكره هنا لا يستفاد منه

اذا المفعول

اذا المفعول المطلق له شيء فهو ويمكن ان يقال يستفاد ذلك من قوله المصدر اسم
ما سوى الزمان الخ لمعونة السياق لان ذكره بعد الترجمة يشعر بان المفعول المطلق
ما ذكر اما اعتبار النصب فيه فيفهم من عنوان المفعول لظهور ان حكمه النصب ولا
يرد رفعه اذا ناب عن الفاعل لانه علم من باب نائب الفاعل ان المفعولية المقتضية
للنصب لا ينافيها الرفع بالنيابة عن الفاعل قوله وذلك تفسير للشيء الخ مراده
به الاعتراض بان التعريف حينئذ لا يكون مانعا من دخول الغير واجيب بان المقصود
به التمييز في الجملة على راي المتقدمين او بانه تعريف لفظي وهو بالاعم جائز
قوله نظر الى ما يقوم مقامه مما يدل عليه اي من كليه وبعضه وغيرهما
خلف عنه اي عن المصدر في ذلك اي في المفعولية وليس مفعولا حقيقة بدليل
قول الناظم الاتي وقد ينوب عنه ما عليه دل ومراتب بينهما العموم والخصوص
الوجهي نظرا للظاهر من ان هذه النوائب مفاعيل مطلقة قوله من مصدر اي
صريح فلا يجوز ان تقع ان وصلتها مفعولا مطلقا فلا يجوز ضربته ان اضربه لان ان
تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وورد على التعريف المذكور
انه صادق على كراهتي من قولك كرهت كراهتي مع انه مفعول به فلا يكون مانعا
واجيب بان الكراهة المذكورة لها اعتباران كونها قائمة بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه واعتبار كونها وقع عليها فعل الكراهة وهي بالاعتبار الاول مفعول
مفعول مطلق وهي المرادة هنا وبالاعتبار الثاني مفعول به على انها في المثال المذكور
لم تفد توكيدا ولا بيان نوع ولا عدد فلا ايراد انما قال من مصدر ولم يقل من لفظه لانه
قد يكون مرفوعا بالنيابة نحو غضب عليه غضب شديد قوله توكيد عامله
اي مصدر عامله لتتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط في التاكيد اللفظي الذي هذا
منه فمعنى قولك ضربت ضربا احدثت ضربا فاكد بر قوله المبين للنوع اي
او للعدد في نحو قولك ضربت ضربتين قوله مخرج لنحو الحال المؤكدة لعاملها وللجملة ايضا
قول ابن الحاجب ان الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق مردود كما تقدم التنبيه

عليه قوله في نحو قولك امري سبيل سبيل المراد المصدر الثاني لا الاول لخبر وجه بقوله
ما ليس خبرا ووجه خبر وجه بما ذكر انه موكد لمثله لعامله قوله لان جهل المفعول
عليه لا يخرجه الى صلة اي لغة ولا ينافي ما في المغني من ان المفعول اذا اطلق في اصطلاح
النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه اكثر ورودا في الكلام ولا يصدق على المصدر
المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة اي الفعل القائم
به الذي يصح اسناده اليه وليس المراد كونه موثرا فيه حتى يرد عليه ما لا موثر فيه
افادة الحاصل والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب او السلب فلا يرد نحو
لم يضرب زيد ضربا كما افاده العصام قوله فانهما ليسا بمفعول الفاعل ورد على
ذلك المفعول لاجله كجئتك اجلالا او اكراما والمفعول له في نحو ابغضنا فيما مر فان
كلا منهما مفعول الفاعل حقيقة كما هو ظاهر قوله التي المتعدية بحرف الجر اراد
به مطلق الجار ليشمل مع اذ هي اسم لا حرف او يقال غلب الحرف على الاسم لكثرة
جزئياته قوله بل على سبيل الاستطراد والتبعية اي لبيان تعديه في الفعل ولزومه
وبعضه ذكره على سبيل القصد ووجه ذلك بانه اخرجه الى الاعراب لالتباسه
بالفاعل قوله مع ضميمة شي اخر اي لكونه معتبرا في تركيب عامله الى اخر ما
تقدم قوله اسم ما سوى الزمان اشار بذكر اسم الى ان مدلول المصدر ومادته
دال الحدث لا هو قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان اي مطابقة عند الجمهور وعلى
احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وذهب السيد الى ان النسبة جزء مدلوله
فلا تكون دلالته على الحدث والزمان فقط بالمطابقة عنده قال الشاطبي دلالة
الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على احدهما خارجة
عن الدلالات الثلاث اما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم
يوضع لواحد من المعنيين واما خروجها عن الثاني فلان دلالة اللفظ على جزء
مسماه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة
واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك

لان دلالته

لان دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من ان دلالته
على الاول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة واما خروجها عن الثالث فلان دلالة الالتزام
هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه قوله كان من مثاله ما سوى الزمان
اي كما لو الامر كما يشير اليه ذلك قوله من مدلولي امس قوله بمثله اي مماثله في
المصدرية لفظا ومعنى وهو متعلق بنصبا واورد عليه انه يلزم عمل الشي في
نفسه واجيب بان المفعول المطلق ليس المصدر فقط بل مع قيد افادة توكيد
العامل او بيان نوعه او عدده قوله ولو معنى دون لفظ ولو كانت المماثلة من
جهة المعنى فقط نحو خالف التخفيف كما اشرنا اليه واما يعجبني ايمانك تصديقا
فمن باب النيابة كما سياتي في النظم قوله او بفعل اي منصوب ليخرج فعل التعجب
فانه لا ينصب المفعول المطلق ويشترط ايضا ان يكون غير ناقص وغير ملغي عن العمل
فلا يقال كان زيد قائما كونا ولا زيد قائم ظننت ظنا قوله او وصف اي منصوب با
اسم فاعل او اسم مفعول او صيغة المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم
الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وبناء المبالغة نحو زيد ضراب
ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله واني طربا في
اثرهم طرب الواله او كالمختبل وقوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم
سربال طباخ فطرب الواله ولوما منصوبان بمحذوف والابيض كذلك وهو نادر خلافا لابن هشام
الصفة المشبهة في الوصف تمسكا بظاهر البيت الاول قوله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء
موفورا اي على احد الاحتمالات اذ قيل معنى جزاؤكم ما تجازون به وجزاء منصوب بمقدر
وباقي تجزون جزاء او منصوب على الحال تاويله بالمشتق قوله في الاشتقاق في منه
والاشتقاق ضم لفظ الى اخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف قوله فجعل الوصف
مشتقا من الفعل اي والفعل عنده مشتق من المصدر بدليل قوله فهو فرع الفرع قوله
وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصلها قيل الفعل الماضي وقيل المضارع وهو مبني على
الخلاف في الافعال ايها اسبق زمانا فقيل الماضي وقيل المضارع وهو الحق لان الماضي كان

قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه وعلى هذا فغير الاصل من انواع الافعال
ما فعليه هل هو اصل براسه او مشتق من المصدر او من الاصل في الافعال الماضي قوله
ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه انظر على هذا المذهب هل الوصف مشتق من
الفعل او من المصدر قوله ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة اي والوصف والفعل فيهما
ما في المصدر من الحدث وزيد الوصف بالدلالة على الذات والفعل بالدلالة على الزمان
او عليه وعلى النسبة لا يقال يلزم مزية الفرع على اصله لان الاصل المتبادر مزية
الفرع المجمع عليه الاعلى والانثى فرعية جمع المذكر بالنسبة لجمع المونث
وليس مرادا هنا قوله او نوعا او في هذا وما بعده لمنع الخلو فيجوز الجمع كضربته
ضربتي الامير او ضربا به قوله يبين المصدر اشار به الى ان ضمير يبين عايد للمصدر
اي بقيده المذكور واعاده غيره للمفعول المطلق وكل صحيح قوله اي لا يخرج المفعول
المطلق الخ اخذ هذا الحصر من تقديم المعمول واعلم ان التوكيد لا يفارقه في احواله
الثلاثة الا انه في الاخير من مشوب بشيء وفي الاول خالص قوله كسرت سيرا ذي
رشد الخ اشار به الى ان النوعي اما مضاف او نكرة موصوفة او معرف باللام العهدية
ذهب بعضهم الى ان المضاف من باب النيابة كضربته سوطا اذ يستعمل الى
بفعل الانسان وعلى غيره في الاصل سيرا مثل ذي رشد ورد بان هذا موجود في العرف
باللازم اذ يستعمل انقطاع السير المعهود وانما يوقع مثاله قوله ان العدد
من قبيل المختص لتخصيصه بالتحديد بالعدد والمخصوص وتقدم في باب
نائب الفاعل ما يوجد قوله وقد ينوب عنه الخ ظاهره ان النائب ولو مرادفا
منصوب بالفعل المذكور ومذهب الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه وصحح
ابو حيان الاول معللا بان المنصوبات في غير المرادف كقوله ولا تميلوا كل الميل فاجلدوهم
ثمانين جلدة لا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها فيجب ان يكون العامل فيها ما قبلها
فيطرد هذا الحكم فيما له فعل من الباب على سنن واحد قوله كليته اي دال
عليه اي كون الحكم ثابتا لجميع الافراد وذلك الدال هو لفظ كل او جميع ومثل ذلك

بفعل

في بعضيته ولو قال لفظ كل او بعض كما قال في التوضيح لكان اظهر افاده البهوتي قوله
جد كل الجد جدا من جد يجد بكسر الجيم وضمها اي عزم قوله ومنه فلا تميلوا
كل الميل اورد عليه البهوتي انه سواء كان التقدير فلا تميلوا ميلا عظيما او لا تميلوا ميلا
مستغرقا لسائر افراد الميل لا ينافي تجويز الميل الغير المتصف بالعظم او بعض الميل
الا ان يقال خرجت الاية على سبب فلا مفهوم لها قوله يظنان كل الظن ان لا تلاقيا
صدره وقد يجمع الله الشتيتين بعدما قوله نحو رجع القهقرى وقعد القرفصاء
فما بالهاء والقرفصاء نوع من القعود وهو ان يجلس على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه
ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه او يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق بطنه
بفخذيه ويتابط كفيه ووجه عد القهقرى والقرفصاء من النائب عن المصدر مع
انهما مصدران كونهما من غير لفظ العامل قوله نحو سرت احسن السير الخ مثل
بهذا المثال للاشارة الى انه لا فرق بين ما يكون صفة لذاته او باعتبار تاويله نظيرا
المعنى كما في جاز معناها كما لا نذكر قوله كهيئته اي ذا الهيئة كجعله بالعكس قوله
واجمع الجذل دالة الهيجة وناصبه ما تقدم او فعل مقدر من لفظه على مذهب
الجمهور كما تقدم قوله ومنه قوله فصله عما قبله لان الحب فيه ليس مرادفا
للاعجاب بل لازم له قوله يعجبه السخون والبرود الخ السخون ما يسخن من اللبن والبرود
وما يبرد منه قوله نحو عبد الله اظنه جالسا اي اظن ظنا او الظن لا ظنا لان الضمير
معرفة فلا يقوم النكرة لا يقال فيه اضمار قبل الذكر لان الفعل يدل على المرجع وهو المصدر مقام
ولا يجوز عود الضمير على الاسم السابق لان الظن خفة مفعوليه نعم ان جعل عبد الله
منصوبا بمقدر وفي يفسره المذكور او مبتدأ خبره الجملة بعده كان الضمير عائدا
اليه ولا يكون مما نحن فيه نكر قوله ومنه لا اعذبه احدا من العالمين الجملة صفة
عذابا اي لا اعذب هذا التعذيب لا يقال يلزم على ذلك خلو الصفة عن ضمير الموصوف
لانا نقول الضمير للتعذيب كما علمنا وهو العذاب بمعنى واحد فهو نظير جهدك جدا
ابو عبد الله كنية له قوله المشار به اي وان لم يكن متبوعا بالمصدر نحو ضربته

ذلك ذهب الناظم الى ان الاتباع اشترط قوله الا انه قليل اي ما الكلام فيه وهو
انابة الظرف عن المصدر واما انابة المصدر عن الظرف فكثير كما سياتي في قول
الناظم وذاك في ظرف الزمان يكثر قوله نحو ما تضرب زيدا اي ضربا تضربه
قوله نحو ما شئت فاجلس اي جلوسا شئته فاجلس قوله او الته اي اسم الته
وقوله ضربته سوطا اي ضربة سوطا وقوله في الة الفعل اي المعهودة قوله
اسم المصدر العلم اي الذي هو علم جنس للمعنى والمراد اسم مصدر غير ذلك
الفعل المذكور اذ لا يظهر كون زيد اسم مصدر على القول ان المصدر ما جرى على
الفعل واسم المصدر ما لم يجر عليها اما على القول ان المصدر ما دل على الحدث واسم
المصدر ما دل على لفظ المصدر فكلام الشارح على ظاهره ويحتمل ان يراد بالمصدر
الحدث وباسمه داله وهو لفظ المصدر لكن يرد عليه انه لا يصح جعله مما ناب
عن المصدر فيما تقدم تدبر قوله وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر الخ مراده بذلك
الاعتراض على بعض المتاخرين في القول بانهم لم يدعوا انه مؤكد او مبين بل نائب
عنه لا يجدي نفعا لان النائب كالاصل اذ لا فرق تدبر قوله ملاقيه في الاشتقاق كان الاولى
ان يقول مشاركه في المادة لان المصدر ليس مشتقا على الصحيح كما توهمه عبارته
قوله نحو والله انبتكم من الارض نباتا فجعلها نائبا عن انباتا المشاركة له في اكثر
اكثر حروفه وجعله من الملاقي في الاشتقاق مع صحة جعله اسم مصدر للاشارة
الى ان ملاحظة ما ذكر كافية في صحة النيابة فتامل ونظرا لما قاله صاحب التوضيح
من انه اسم عين للنبات نائب مناب المصدر تدبر قوله غير علم احترز به عن اسم
المصدر العلم نحو حماد علم للمحمدة فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى
العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل لا يرد على ذلك سبحان
لانه غير علم على الراجح قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل كان الاولى ان يقول لان
المقصود به الجنس وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من انه مؤكد المصدر
عامله لا لنفس العامل فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل تدبر قوله غيره نائب

الفعلان قبله واهمل الثاني قوله وهو المبين للنوع او العدد قوله لصاحبته لانه لك
اما النوعي فلصحة وجود نوعين او اكثر من جنس واحد اما العددي فلانه ما من عدد الا ويعرض
الا والزيادة عليه ممكنة قوله والمشهور الجواز يؤيده قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا
قوله لتقوية عامله وتقرير معناه التقوية التشديد في النفس لان ذكر الشيء مرتين
اثبت من ذكره مرة والتقرير رفع المجاز قوله ونازع في ذلك الشارح ابن الناظم بانه ان اراد
ان المصدر المؤكد يقصد به التقوية والتقرير دائما فلا نسلم منافاة الحذف لذلك
لكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد انه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به احدهما فمسلم
لكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور فلان يجوز ان
يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احرى واولى على ان السماع ورد بحذف
عامل المؤكد فقد جاز في نحو انت سيرا وواجبا في نحو سقيا ورعيا وما قاله مردود
لانه لا ريب في منافاة التاكيد للحذف مطلقا ولو قصد به التقرير فقط لان التاكيد
يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف مناف لذلك ودعوى الاحقية والاولوية في كلامه غنية
عن الرد ما ذكره وان كان من امثلة المؤكد لكنه مستثنى من عموم قوله وحذف عامل
المؤكد امتنع لنكات تاتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم مع ءات بدلا الخ تدبر
قوله متسع فيه وهو خبر مبتدا محذوف يتعلق به الظرف قبله اي والحذف في
سواه لدليل متسع فيه ويحتمل ان يكون بمعنى اتساع مبتدا خبره في سواه
على تقدير مضاف اي واتساع في حذف سواه ويؤيده حل الشارح وانما جاز حذف
العامل في ما ذكر لان المصدر يدل على معنى زائد على معنى فعله فاشبه المفعول به فجاز
حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به تدبر قوله كان يقال ما ضربت ما نافية
لا استفهامية بدليل ما بعده قوله كان يقال ما ضربت ما نافية لا استفهامية بدليل
ما بعده قوله حمدا مثلا والتقدير في الاول نحمد وفي الثانية نعجب لانه المناسب
للمقام قوله الواقع في الخبر المراد به ما ليس بطلب وان كان انشاء كحمدا وشكرا لا كفرا
وسمعا وطاعة وصبرا لا جزعا قوله كندلا الذي كاندلا ومثله كما قال الشاطبي صبرا

عليه ويختص هذا النوع كما بها ان ضعفه بامن الافعال التي لم تستعمل الا بالتعدي وهذا مع كثرته
غير مقيس عليه عند سيبويه وقاسه الاخفش والفرا بشرط افراد المصدر وتنكيره
وهو المختار لكثرة ما جاء منه امرا ودعا وشرطه كونه مقيسا عليه ايضا ان يكون له فعل
كمثال الناظم والا كويحه وبله اختص بالسماع قوله والاصل انكر بان زيد الخ هذا على
القول بان زيدا اسم رجل اما على القول بانه اسم قبيلة فالاصل انكلي با زيد ونوع الهال
منصوبا بانكل واضافه نكل الى التعالب لسرعة اختطافها واكتسابها ولذا قالت
العرب اكسب من ثعلب قوله وتقول قياما لا قعودا الوفاق ويقولك ليكون عطفا
على قوله لكان اظهر لكن اكتفى بالعطف قوله اي قم ولا تقعد اورد عليه ان لا الناهية لا
يجوز حذف مجزومها كما صرح به بعضهم ولذا قال ابو حيان ان لا للنفي والاسم معها
مبني على الفتح ونون تنوين ضرورة في قوله فكم زاد حزنك لما قيل لا حزن تقتضي
كان الذي ينهاك يغريك وهو خبر بمعنى النهي قال بعضهم وهو خروج عن الظاهر فالاولى ان
يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه اي افعل قياما لا قعودا ولا
يكون مما نحن فيه قوله بالتكرار اي ليكون التكرار قائما مقام العامل قوله بصبرا في مجال
الموت صبرا تمامه فما نيل الخلود بمستطاع قوله او دعا عطفا على امرا او نهيا قوله
نحو سقيا ورعيا البيت اخر اعلم ان هذه المصادر تقع مبتدأة انشاء او خبرا وذلك في العرب اكثر
نحو الويل له والعار بعدك سقيا ورعيا محمول على ذلك وفي اي اعني لك والمقصود البيان وعلى
هذا فسقيا لك مثلا جملتان قوله او مقرونا باستفهام توبيخي عبارة غيره تقتضي
ان التوبيخ كاف في وجوب الحذف حيث قال او في توبيخ مع استفهام ودونه للمتكلم
نفسه او المخاطب او الغائب المنزل منزلة الحاضر كقولك وقد بلغك ان شيخا يلهو الهوا
وقد علاه الشيب فيلو وقد علاه الشيب لم يجر الحذف واجبا لعدم التنفس بل ومثال
التوبيخ بدون استفهام هولا واها لا وغير مولع بتثنيتنا اسباب السيادة والمجد
وقد يقال همزة التوبيخ محذوفة وبهذا يحذف همزة الاستفهام الحقيقي قوله الوما لا ابالك
واغترابا اعبدا حل في شعبي غريبا اي اتولم لوما بضم اللام والهمزة ونغترب اغترابا

اي بعدا عن الحق وكان قوله والثاني هو كالاول في وجوب الحذف فقط وان كان الاول قياسا على
الراجح وهذا سماعيا قوله هذا ونشكرا لا كفرا اعلم ان الوجوب خاص بهذا التركيب
فان استعمل حمدا او شكرا وحده لم يجب الحذف قال في التصريح لان هذه الامور جرت مجرى
المثل فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمته العرب قوله وما سبق الخ يوهم كونه قسيما للبدل
من اللفظ بفعله وليس كذلك بل هو قسم منه لان القسم الثاني وهو الواقع في الخبر اما اسمه
مسموع كالمتقدم في الشرح ولذا لم يتعرض له الناظم واما مقيس وهو الواقع تفصيلا
ومكررا او ذا حصر ومؤكدا وذا التشبيه ويحتمل ان يكون ما عطفا على ذلك لا ويكون قوله
عاملة يحذف حين عنا تابعا لما استعجبه من قوله والحذف حتم قوله لتفصيل عاقبة
ما قبله اي العاقبة التي تنبه عليه وقد يكون ذلك في الخبر كقوله لا جهدن زماما درا وافقه
تحتشي واما بلوغ السول والامل فقد علمت ان المصدر الواقع تفصيلا لا يختص بالخبر
فجعله قسما من اقسام الواقع في الخبر كما تقدم لا يخلو عن مسامحة قوله فاما تمنون
واما تفدون في بعض النسخ فاما تمنوا واما تفادوا وانحذف نون الرفع لغير ناصب او جازم وهو
لغة قليلة قوله لاسم عين اي مستند اي وان دخلت عليه النواسخ نحو وان زيد اسيل
سير او ما كان زيد الا سير قوله جاز الاضمار والاظهار اي ان لم يكن مستغنيا عنه ولا
معطوفا عليه والا تعين الاضمار لقيام الاستفهام او العطف مقام التكرير نحو اانت
سيرا وانت اقلا وشربا وما ذكره من جواز الامرين في المصدر المبني واما المؤكد فيجب
ذكر عامله لما تقدم فيه قوله فيجب ان يرجع الخ هذا بيان مراد لا مقتضى مفهوم
النظم اذ مقتضاه انه لا يحذف عامله وجوبا وذلك صادق بجواز الحذف وبوجوب
الذكر ولما لم يكن هذا مرادا عدل عنه الى ما ذكر تدبر قوله فانه يومن معه اعتقاد
الخبرية علة لمحذوف اي وانما جاز حذف العامل لانه يومن الخ لازم الكلام ما يدل على ان
هناك عاملا محذوفا ومقتضى التعليل المذكور ان لا ينحصر الحكم باسم العين بل مثله
ما لا يتوهم خبرا عنه من اسم المعنى نحو انما انت سيرا سيرا وجنبه
في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل قوله ومنه الخ مستثنى من وجوب حذف

عامل المؤكدة كما سبق لان الجملة قائمة مقام العامل ودالة عليه حتى جوز الرضي ان تكون
هي العامل فيكون العامل في حكم المذكور قوله وهو الواقع بعد جملة الخ الاحسن نعته به
كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط لان مضمون الجملة يدل على العامل فيها ولا يتاتى
ذلك الا بعد تمام الجملة قوله هي نص في معناه اراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده
وهو المؤكد لغيره كذلك وان زاد ولو مجازا فممنوع وقد يقال يراد الثاني ومراده لا تحتمل
غيره احتمالا ظاهرا كما يفيده التعبير بقوله هي نص في معناه تدبر قوله لانه اثر في
الجملة اي اثر رفع احتمال الغير قوله كابني انت حقا صرفا مثله لا افعله البتة فالبتة
مصدر حذف عامله وجوبا اي ابت البتة بقولك لا افعله مثلا لاستعمال النفي
وانقطاعه ولفظ البتة محفوظ الاستعمال قوله ما يلتزم اضمار ناصبه ولا يلزم نصبه
بل يجوز الرفع مع استيفاء الشروط على الابتدائية والصفة ان كان نكرة ذكرها سـ
سيبويه او الخبرية لمحذوف مع امتناع الصفة ان كان معرفة وقال الخليل تجوز الصفة
ايضا على نية ال منزل النصب اجود من الرفع لان الثاني ليس هو الاول فيكون في الرفع
تجوز والنصب سالم منه وقيل هما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه قوله
المشعر بالحدوث اي التجدد ولابد ان يكون علاجيا كما قال الرضي اي يحتاج في احداثه
الى علاج عضو نحو بكى عضو منها قوله وفاعله اي فاعل المصدر المحدث عنه ويحتمل
رجوع الضمير للمعنى قبله قوله على بكا بكاء ذات عضلة ينبغي ان يجعل صفة بجملة
ليكون اشارة الى بقية الشروط الستة المذكورة واورد عليه ان المثال لم يشتمل
على فاعل المصدر لان بكاء ذات عضلة ليس فاعله المتكلم بل ذات العضلة واجيب
بان معنى بكاء ذات عضلة بكاء مماثل له فالمعنى المقصود فاعله المتكلم والايراد والجواب
مبنيان على ان الضمير في قوله وفاعله للمصدر اما على الاحتمال الثاني المتقدم فلا يرد
شيء واورد ايضا ان البكاء الممدود الصوت والمقصور الدموع فالجملة لم تشتمل على
معنى المصدر واجيب بان ما في الجملة ممدود ايضا فقصر للضرورة قوله وله صوت صوت
حمار اي يصوت صوت حمار فهو اسم مصدر نائبا مناب المصدر في الانتصاب على

المفعولية

المفعولية قوله لعدم الاشعار بالحدوث اي لكونه اسما للهيئة وهي كيفية راسخة
في النفس قوله لعدم احتوائها على صاحبه اي لان الضمير المجرور يعلى المنوع عليه وعلى
ما تقدم من الاحتمال يكون المثال مما نحن فيه واذا تاملت وجدت هذا المثال كمثال الناظم
فيجعل احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم قوله لكن الحال الخ ينبغي مثلا لا يرد كون نوم
الحمام معرفة وهو حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور قوله حيث يتعين حيثية
تعليل قوله لان شرط اعمال المصدر الخ مذهب سيبويه انه لا يشترط ذلك في عمله
وعليه يصح ان يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدري
لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح لوجوب تاويل الحرف المصدري والفعل به
تدبر قوله ما ان يمس الارض الا منكب الخ ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف
على منكب والمراد بطي الحشا انه من نوع الخلق كطي الحشا او رقا نحيفا كثيرا في الحمل بكسر
الميم الاولى وفتح الثانية اي علاقة السيف المعنى ان هذا الفتى مضمر قد بلغ في الضمور
الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكبه وحرف ساقه
قوله الاول له فعل الخ تقدم ان نصبه بمحذوف وجوبا قياسي خلافا لسيبويه بشروطه
السابقة بخلاف النوع الثاني قوله ما لا فعل له اصلا ونصبه بعامل من معناه قوله
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها الخ تذر اي تترك وضميره للسيوف والجماجم جمع جمجمة
وهو عظم الراس الذي فيه الدماغ وضاحيا اي بارزا والهامات جمع هامة وهي
الراس وقيل وسط الراس وكانها لم تخلق متعلق بتذر وبله الاكف اي تركها منصوب
بمحذوف وجوبا من معناه اي اترك كما ذكره الشارح والمعنى اترك ذكرها اترك الا انها
سهلة بالنسبة الى ما ذكر قوله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وعلى هذا الجر كتبه
بنائية بقي استعمال ثالث وهي رفع ما بعدها على الابتداء بنية خبرها بله بمعنى كيف
والحركة على هذا ايضا بنائية والمعنى عليه في البيت اذا جعلت السيوف الاكف اي
بلا روس فلا عجب ان تترك الايدي بلا اكف فهي للاستفهام التعجبي تدبر قوله ومثل
ومثله بله المضاف وبله اي في وجوب النصب بعامل محذوف وجوبا لكثرة الاستعمال

لا في النصب على المفعولية المطلقة كما يدل عليه قوله ونصبها بتقدير الزمه بانه
يقتضي انه به لا مفعول مطلق وفي كلام غيره ان نصبها بالمفعولية المطلقة وهي كناية قوله
عن الويل اي عند بعض اللغويين وذكر الجوهري ان ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب
اي بالنظر الى اصل الوضع فلا ينافي ما هنا قوله وهو قليل اي هذا النوع الذي لا فعل له المفعول
المفعول له التي في المفعول موصولة بدليل عود الضمير اليها والمانع يقول عائدة الى
الموصوف المحذوف كما تقدم وهو ما فعل لاجله الفعل ولا يجوز جعله منصوبا ومجرورا
لذا امتنع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا
مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا قوله لانه اذا دخل منه في المفعولية اي لكونه
مفعول الفعل الفاعل حقيقة كما تقدم ولذا جعله بعضهم مفعولا مطلقا ومن قدم من
المفعول فيه علله بان احتياج الفعل للزمان والمكان اشد من احتياجه للعلة قوله كما
اشار اليه اي الى كونه مصدرا قوله ينصب مفعولا له المصدر اي وناصبه الفعل
قبله على تقدير لام العلة عند جمهور البصريين وقال الزجاج من لفظه وعلى هذا
فيكون مفعولا مطلقا وقال الكوفيون الفعل المتقدم لا على تقدير لام العلة بل على انه
ملاقيه في المعنى بحسب الارادة قوله طاعة اشار به الى ان مثال قد حذف مفعوله
لدلالة الاول عليه وهو من قولهم دان يدين اذا ذل وخضع او من دنته اذا جازيته ومنه
قولهم كما تدين تدان ويحتمل ان يكون ذكر في النظم تكميلا للمثال والمعنى اتخذ ذلك
دينا وهذا يقتضي ان المفعول له يجوز حذفه ثم تكرر قوله بما يعمل فيه البا بمعنى
مع قوله نصب بنزع الخافض والاولى جعله تمييزا لما علمت سابقا قوله مع كونه
مصدرا قلبيا انما اشترطت المصدرية لان الباعث انما هو الاحداث لا الذوات والا
والقلبية اي كونه من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد
الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك قوله وان
يتحد مع عامله في الوقت اي بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا و
يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك

اصلاحا

اصلاحا لحالك وهذا الشرط وما بعده في غير ان وان لان حرف الجر يحذف معهما كثيرا قوله
واجاز يونس اما العبيد الخ كان مقتضى الظاهر ان يقول واجاز يونس كونه غير مصدر
مستدلا بقولهم اما العبيد الخ لان هذا المثال ليس من عند يونس كما يوهمه كلامه
ورد الدماميني استدلاله بجواز ان يكون مفعولا به والتقدير مهما تذكر العبيد ورد
سيبويه بان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها فقول الشارح وانكره
سيبويه اي انكر التخريج عليه لما سمعت وليس المراد انكر سماعه بالمرة كما هو ظاهر
العبارة واوله الزجاج بتقدير التملك ليصير بمعنى المصدر كانه قيل اما تملك العبيد
اي مهما تذكره من اجل تملك العبيد قوله وكونه قلبيا رده الرضي بكون من جملة امثلته
ضربت ابني تاديبا ورد بان التقدير ارادة تاديبه قوله وكونه علة اي باعثا على الفعل
سواء كان غرضا وغاية كجئتك محبة فيك ام لا كقعدت جبنا ورد ان العلة محل الشروط
فكيف تجعل شرطا واجيب بان الشروط لنصبه لا لتحقق ماهيته ورد ايضا
ان من امثلته ضربت تاديبا والضرب سبب التاديب وعلته فلا يكون التاديب علة
واجيب بان ذلك بالنسبة والمفعول له هاهنا ارادة التاديب ولا شك انها علة الضرب
تقدير قوله خلافا لابن خروف اي فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل متمسكا بقوله
تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه قوله تقديرا اي بالنسبة
للتقدير والمعنى قوله لان معنى يريكم يجعلكم ترون اي ففاعل الرؤية وفاعل الخوف والطمع
واحد وهو المخاطب وجعل الزمخشري خوفا وطمعا حالين ولابن خروف ان يقول هذا
خروج عن الظاهر على ان العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية انما هو يري لا ترون
تقدير قوله ما عدا فقد التعليل اي ما عدا كونه علة فاطلق السبب واراد المسبب فلا
يقال فقد التعليل ليس احد الشروط الخمسة المارة تامل وانما استثناه لانه عند
فقد التعليل لا يصلح للجر بالحرف ايضا قوله فاجره بالحرف اي اللام او الباء او في او من لانها
التي تاتي للتعليل وزاد الشاطبي الكاف نحو واذكروه كما هداكم قوله جئتنا
وقد نضت لنوم ثيابها تمامه لدى الستر الا لبسة المتفضل نضت نزعت من النضو

وهو خلع الثياب ولبس ذلك وقت النوم بل سابق عليه والمبسة بكسر اللام ما يلبس والمتفضل الذي يبقى في ثوب واحد **قوله** واني لتعروني لذكراك هزة تمامه كما انتفض العصفور بلله القطر وفاعل تعروني ايه تغشاني الهزة وفاعل الذكرى الشاعر لان الاصل لذكري اياك والهزة بالكسر النشاط والارتياح **قوله** في نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس وذلك لان فاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك اي الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف لان زمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فيه مانع اخر وهو كون المصدر ليس قلبيا **قوله** وليس يمتنع جره الخ يفيد ان المجرور ليس مفعولا له ومذهب الجمهور انه مفعول به **قوله** وقل ان يصحبها الخ لانه اشبه الحال والتمييز لسببيا ما فيه من البيان وكونه نكرة بخلاف المحلى **قوله** اي اللام فيه ان التشحنة التي شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب ان يقول اي الحرف وتانيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة **قوله** ابهم كلامه ان المضاف الخ وجه ذلك انه لم يذكره مع المجرد ولا مع مصحوب ال فعلم انه ليس كواحد منهما في القلة والكثرة والمذكور بنو هذا يلزم انتفاء الامرين فيه **قوله** ابهم ايضا جواز تقدم المفعول الخ هو مسلم لكن عند عدم المانع كذلك مخافة تشريح حينئذ لان العامل منتصب في نفسه فينتصب ما اذا امنع من ذلك مانع كما في مثال الناظم اختصر جواز تقدمه به بالضرورة وذلك لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا فكذا معموله ولو قال مع شرطه كذا اذكره لزهد ضعفه فنع لسلم مما ذكر هكذا لم يتقدم لك جوازه ما يقتضي جواز تقدم معمول الخبر الفعلي وان امتنع تقدم الخبر لخلوه عن المانع وحينئذ فمثال الناظم لا غبار عليه **قوله** منصوبا كان او مجرورا فيه ان الذي ابهمه كلامه جواز تقدم المجرور حيث قال كلمته ذا اقنع ولا يلزم منه جواز المنصوب لاحتمال ان يقال يتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيره ولا يخفى عليك ان النزاع ليس في الحكم بل كون ما ذكر مفهوما من كلامه نكرة

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا اي عند البصريين وناذعهم الكوفيون

باب الظرف

باب الظرف هو الوعاء المعنا في لا فطاره واسم النزمان والمكان ليس كذلك واجيب بان ذلك اصطلاح ولا مشاحة فيه وسماه الفراء من الكوفيين محلا والكسائي واصحابه صفات لعلة باعتبار متعلقاتها **قوله** في الواقع اي لا باعتبار الطاق وهذا اللفظ عليه **قوله** لا بواسطة حرف ملفوظ فيه بالملفوظ مع انه لا يصل اليه بواسطة حرف اصلا الا ملفوظ ولا مقدر لتخرج المقابلة في قوله بخلافه اي المفعول معه فان يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ ولو اسقط الفيد لا وهمت المقابلة انه يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ او مقدر فان قلت كلامه قبل المقابلة يوهم ان العامل يصل الى المفعول فيه بواسطة حرف مقدر وليس كذلك قلت سلمنا الايهام لكنه اعتمد في دفعه على كلامه الاتي بذلك علمت ما في بعض الحواشي من المناقشة حيث ذكر ان العامل في المفعول فيه يصل اليه بواسطة حرف مقدر **قوله** بخلافه اي المفعول معه فان العامل يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ وهو الواو **قوله** وقت او مكان خرج ما ظهر معنى في باطراد وليس واحدا منها نحو دخلت الدار تنكيره هو وفد يقال ينبغي حذفه اذ ضمن معنى في ان يكون ظرفا لانه مكان اعتباري **قوله** اي اسم وقت او مكان اي لفظ دال على احدهما ولو بالتاويل ما عرضت دلالته على احدهما ولو بالتاويل بان عرضت دلالته على احدهما او جرى مجراه الاول كسرت عشرين فرسخا والثاني كقولك احقا انك ذاهب ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا كاي وكل وبعض فانها بحسب ما تضاف فيه وذلك لان المعنون الظرف لا يخرج عنهما الا ان الظرف يكون دائما الزمان والمكان **قوله** ضمنا معنى في اي الظرفية ومعنى تضمينه لها تقديرها ولذلك لم يبن كما سياتي ولانه يشترط صحة التصريح بها اذ لا يصح ذلك في الظرف والتي لا تنتصب عنه **قوله** باطراد اي بان تتعدى اليه سائر الافعال وورد عليه انه يخرج حينئذ لا سماء المقادير فانها انما ينصبها افعال السير ولما صيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما ياتي واجاب عن الثاني بانه مستثنى بدليل ما سياتي

يعني ان يقال مثل ذلك فيما قبله **قوله** فهنا اسم مكان اي اسم اشارة للمكان وجاز تعدد
الظرف مع اتحاد العامل وعدم الابدال لاختلاف جنسي الظرف فيهما اما اذا كان الظرفان من
نوع فلا يعمل فيهما عامل واحد الا اذا كان الثاني تابعا للاول او كان العامل اسم تفضيل
لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس وذهب ابن عصفور
الى جواز التعدد مع الابدال واذا كان الاول اعم من الثاني كلقيته يوم الجمعة غدوة **قوله**
لانهما معمولان للواقع اي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما **قوله** من نحو يخافون يوما
اي مما لم يتضمن معنى في سواء تضمن معنى حرف اخر كقوله واختار موسى قومه اي من قومه
او لم يتضمن معنى حرف اصلا كالذي مثل به افاده البهوتي وقد يقال لا حاجة الى اخراج
الاول فانه لا يخرج به ثم وجه بقوله اسم وقت او مكان ولعل هذا وجه سكوت الشارح
عنه والمراد انهم يخافون نفس اليوم لا شيئا فيه ومثله لينذر يوم التلاق وارجعوا
وراءكم لا وراء اسم فعل بمعنى ارجعوا فيكون تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما
يؤتى به لتقييد العامل والرجوع لا يكون الا الى الوراء فلا يكون مفيدا للتقييد **قوله** فا
نتصابها على المفعول به اورد عليه ان في جعل حيثا مفعولا به ضربا من التصرف
وفي التسهيل ان تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل النص بل عليه ولذا قال
الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء
حيث على ما عهد لها من الظرفية **قوله** وناصب حيثا اي محلها لانها مبنية على **قوله**
لا ينصب المفعول به فيه ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا الا ان يقال هو في بنية دالة لا مفسر
لا مفسر له او يقال يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيرها قاله بعض شيوخنا واجيب
بانه لا حاجة لما ذكره لان ما تقدم خاص بباب الاشتغال كما نبه هنا عليه سابقا
قوله اجماعا في حكاية الاجماع نظر فقد قال في البحر غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل
المفعول به لورود السماع بذلك نحو اهدى سبيلا وليس تمييزا لكونه ليس فاعلا
في المعنى ونحو اضرب منا بالسيوف القوانسا وقال غيره ينصب المفعول به نحو ان ربك
هو اعلم من يضل عن سبيله ولعله لم يلتفت الى ذلك الخلاف لكونه واهيا ثم ذكر **قوله**

فيقال

فلا يقال نصف البيت فان قال تميم فيها الا ان يقال المحكي هنا في سماعه فان مكانا فاما الظرف **قوله** بعد
التوسع الخ اي لما توسعوا باسقاط الجار ونصبه ما بعده في قوله تمرون الديار والاصل
بالديار ومقتضاه انه غير متضمن في فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد باطراد كما قاله
ابن الناظم فهو قوي جدا خلافا للشارح **قوله** وان نحو دخل متعد بنفسه اي لانه يتعدى كذلك
من غير حرف اخر ولذلك جاء المصدر منه على فعول **قوله** وعلى هذا لا يحتاج الى قيد الا
طراد لانه يجمع على الشلوبين لانه داخل في الظرف فحقيقته غايته الامر انه من المبهم
تنزيلا **قوله** وعلى الاول اي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه فقد علمت سابقا انه
لا يحتاج اليه لكونه لم يتضمن معنى في فالحوم الشارح **قوله** تضمن الاسم معنى الحرف الخ جواب
عما يقال حيث ضمن الظرف معنى في يكون مستحقا للبناء لما تقدم وحاصل الجواب ان التضمن هنا
بمعنى التقدير اي كون الحرف منظورا اليه **قوله** ان يخلف الاسم الحرف على معناه اي حالة
كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بصيغته كما يدل عليه قوله
ويطرح الحرف غير منظور اليه اي غير ملاحظ في نظم الكلام **قوله** ان يكون الحرف
منظورا اليه اي ملاحظا في نظم الكلام مؤديا معناه بمعناه بالظرفية والاسم منتسب
اليه لفظا تقدير **قوله** بناء على ان او على بابها راجع الى جعلها للاطلاق وقوله او بمعنى
الواو راجع لجعلها للتثنية فقولك ونشر مرتب وقد يقال ان او اذا كانت على بابها
فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة وحينئذ فالالف للتثنية مطلقا **قوله**
مظهرا كان يجوز ان تكون النسخة محذوفة بقرينة المقابلة اي ان كان مظهرا وقوله
فانصبه دليل الجواب ويجوز ان تكون كان زائدة ومظهرا حال اي فانصبه بالواقع فيه
حالة كونه مظهرا وقوله الواقع فيه بيان للضمير المستتر في كان اي ذا الواقع فيه كما
سياتي ووقوعه فيه قد يكون بوقوعه في جميعه وقد لا فان صلح لوقوعه جوابا
لمتى وكم وهو المختص المعدود كرمضان والصيف والشتاء وجوابا لكم فقط وهو المعدود
وغير المختص كيوم وجمعة وشهر وحول وجب ان يقع الحدث في جميعه كسرت رمضان
الا ان اختص ببعضه فيجب وقوعه في جميع ذلك البعض كصمت رمضان وان صلح

جوابا لمتى وهو المختص الغير المعدود كيوم الخميس وشهر رمضان جاز فيه التعميم
والتبعيض ان صلح الظرف لهما كسرت يوم الاحد والاجماع على التعميم فقط او التبعيض
فقط كصمت يوم الخميس ومات زيد يوم الجمعة وان لم يقع جوابا لهما وهو ما لم
يكن معدودا ولا مختصا كحين ووقت فلا يتعلق الحكم بالتعميم او التبعيض لابهامه
وهذا مذهب سيبويه والجمهور قوله جوازا في جاريا او ذا جواز وقوله فالجواز اي
ذو الجواز او الجائز ومثل ذلك يقال فيما بعده قوله لمن قال متى فقد مثل العرفي بين هنا متى
وكم فيما بعده لان متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين العدد
زمانا او مكانا فهي اعم منها وقوعا قوله فيما اذا وقع خبرا الخ اعلم ان كل ظرف يقع خبرا
الا المبني على الضم لقطعه عن الاضافة اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة وليلا
يجتمع عليه ثلاثة اشياء قطعه وبناؤه ووقوعه موقع شيئين اخر قوله نحو يوم الجمعة
سرت فيه فلم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي قوله
كقولهم جنبتيه لان هذا مثل لمن ذكر امرا تقادم عهده وقوله اي كان ذلك الخ
اي كان ما تقوله من فعل حينئذ اي ان كنت واسمع الان ما اقوله فقد جهلتان قوله
الضمير ما نصبه الخ اشار به الى ان في كلام الناظم مسامحة اذ حينئذ عاد الضمير الاول
الى الظرف يعني والضمير الثاني اليه بمعنى اخر قوله وكل اسم وقت الخ يفهم ان الاسم احد
من دال لانه الاقتضاء لانه لا يصلح ان يراد لفظ الوقت لانه امر واحد لا تعدد فيه يصح
معه دخول كل ولا معناه لان النصب من عوارض الالفاظ فعلم ان المراد الاسم الدال على
الزمان واورد عليه انه يصدق بالضمير في يوم الجمعة صمته مع انه لا ينصب على
الظرفية كما تقدم واجاب الشاطبي بان الاضمار من العوارض لا نظر اليه وكلامه
شامل للمصدر من الفعل بشرطه كقعدت مقعد زيد الزمان قوله ما دل على زمن
غير مقدر اي معرفة كان او نكرة قوله كحين نقول سرت حينا وهو نائب معنوي
لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه ومثله اسرى بعبده ليلا لان الاسرى لا يكون الا بالليل
بقطعه من هذا ان الظرف قد يكون مؤكدا لزمن عامله كما ان المفعول المطلق يكون مؤكدا

لحدثنا

لعدة عامله قوله ما دل على مقدار اي معدود كان وهو ما يقع جوابا لكم كيوم ويومين و
غير معدود وهو ما يقع جوابا لمتى كيوم الجمعة قوله واعتكفت يوم الجمعة يقتضي ان العلم
مجموع يوم الجمعة الذي هو كلام غيره ان العلم الجمعة وقد حكوا خلافا في اسماء العلوم كعلم
النحو هل العلم المجموع او المضاف اليه فانظر هل يجري مثله في هذا فيكون الشارح جاريا
على احد القولين قوله كحينا زمن الشتاء مثل ذلك صمت شهر رمضان ولم تضف العرب لفظ
شهر الا الى رمضان والربيعين خاصة مع جواز ذي ذلك معها ايضا قوله ما له صورة اي
هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود اي نهايات من جهاته محصورة اي مضبوطة
قوله ما ليس كذلك عرفه غيره بعضهم بانه ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كالمضاف
اليه كمكان زيد قوله نحو الجهات الست اي اسماؤها وانما كانت من المبهم لان مسماها عدم لزوم
مسمى مخصوصه لان خلفك امام لغيرك مثلا وقد تتحول فينعكس ذلك الثاني كونها ليس لها
امد معلوم تنتهي اليه مثلا اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا وتسميتها بالجهات الست
باعتبار الكائن في المكان فان له جهات ستا قوله وما اشبهها اي الجهات في الشياع كناحية
الخ صرح الرضي بخلافه وهو انه يجب جرها بالحرف ولا يصح نصبها على الظرفية وتكون
مستثناة من المبهم ومثلها ما بمعناها كجهة ووجه وكنف وظاهر وباطن فالجهة
ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح قوله ونحو المقادير صرح في انها من المبهم وهو
احد مذهبين للنحاة والمذهب الثاني انها من المختص لان المبهم ما ليس له صورة ولا حدود
محصورة والمقادير ليست كذلك لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي
وقال ابو حيان الصحيح انه شبيه بالمبهم اي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع
فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما فيتحصل
ان المصنف جار على هذا واراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما قوله وغلوة علوة السهم
مقدار رميه قوله والثانية ما صيغ الخ صرح في انه من المختص لانه جعله مقابلا للمبهم
وسياتي التصريح به ايضا في قوله والى المختص الذي صيغ من مادة الفعل وظاهر كلام
الناظم انه معطوف على الجهات وظاهر والمقادير فيكون من قبيل المبهم وعطفه

المبهم اذ هو اللازم للحروف وقوله في الجملة اشار به الى ان الدلالة
ليست باللفظ الى خصوص الحدث الزائد عليه العامل بل بالمعنى
الى كون مطلق الحدث يستلزم المكان تقديرا والمراد هنا وجه واحد
وهو الاشتقاق قوله لقوة الدلالة عليه اي لكون الظرف اسما
لمكان الحدث الخاص الزائد عليه الفعل وبما يؤخذ من هاذه
العلة ان معنى قوله في الجملة اي باللفظ الى مطلق المكان لا الى خصوص
المكان الزائد عليه الظرف وكان هذا من اداة الستة فتامل قوله
وغير ظرف اخرى اي مما لا يتعديه الظرف وليس المراد بالعدى
ما يتعدى شبه الظرف والا لناقضه قوله وغير ذي التصرف الخ
قوله خذ وتعدى اي لظرف وخفض ولان المقصود تعدي الظرف
المتصرف والمراد انه يتصف بالحالة كونه ظرفا فاذا نصب على
تضمن معنى في لا مطلقا بدليل ما سيعقوه وكذا يقال فيما بعده قوله
في الاول اي القول الاول وهو مجموع المتفق عليه في قوله الا سم
مبادله ومكانه كما قيل وكذا يقال فيما بعده وكذا ما اشتبهها
اي ما اشتبه المثل السابقة مثلت في الحكم السابق وهو انما اسم
الى ما نا والمكان ما ان نصب على تقدير معنى في كان ظرفا والا فهو
غير ظرف قوله او شبهها معطوف على محذوف تقديره قولو ظرفية
او شبهها اي غير المتوسط والى ظرفية معطوف عليه عوض وما
يلي ثم او شبهها الغير ولا يجوز ان يكون معطوفا على ظرفية في النفي
لما يلزم عليه من ان بعض الظرف وبلى في شبه الظرفية ولعين كذلك
قوله من الكلم والرعي غير ذي التصرف قوله فقط وعوضا لاو ظرف
لا يستعمل او ما مضى من الزمان والثاني ظرف لا يستعمل اوما يستقبل
منه ويسمى الزمان عوضا لانه كل ما ذهب منه مرة فلعقها والان عوضها

مرة اخرى

مرة اخرى ولا يستعمل منهما الا بعد نفي قوله وهو الجر بالحرف اي من قطعها بالتضية
كلامه بعده وصرح به غيره وذلك لان من كثر زيادتها في الظرف فلم يتعد بكثير
لها على ما لا ينصرف وجرمتي بالى وحتى وابن بالوع مع عدم نصرفهما اشار قوله علمين لهذين
الوقتين اي على جنس قوله ولم يقصد اورد عليه انهما اذا لم يقصد التعيين بهما فلا فائدة
منه بعين لانهما يجاب بان قصد عدم التعيين لا يخرج الكلمة عن كونها علم جنس ولا
يقتضي الانصراف بدليل ان اسامة اذا قصد به فرد من افراد الماهية لا يخرج عن ذلك
كما تقدم او يقال المراد بعدم الانصراف صلاحية الكلمة لذلك بوجوب التعيين ولو عرض
ما يقتضي تامل قوله والتعريف اي بالعلمية الجنسية كسابقيه قوله نحو سحر اورد عليه
انه جر بالباء في قوله تعالى نجيناهم بسحر وكيف يمثل به لغير المتصرف قوله من لا يتصرف
عنه اي للعلمية والتاء نيثا كاختيها السابقتين وهما غدوة وبكرة اذا الا عرف قوله
فينتصب انتصابه اشار به الى ان النائب عن الظرف بالمفعولية يعطي في النيابة عن الظرف
على قياس ما سبق في المفعول المطلق تدبر قوله ولا يقاس على ذلك لقلته قال ابن قاسم لك
ان تقول هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واقامة المضاف اليه مقام
المضاف مقيسة عند الناظم اذا كان المضاف اليه لا يستقل بنسبة الحكم اليه كما هنا
اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المذكور فلم حكم على هذا بانه غير مقيس
قوله من ظرف الزمان بكثرة لقوة دلالة الفعل عليه كما تقدم قوله ومقدارا اي من الزمان
وان لم يكن وقتا معينا قوله خفوق النجم اي غروب الثريا وهو وما بعده مثال لا للمصدر
المفهم تعيين الوقت وما بعده مثال للمفهم تعيين المقدار قوله ومقدارا نحو جزور
المراد بالمقدار ما يبيعه وبيعها بعده الزمان ليكون بعده صلة بها فاب فيه المصدر عن الزمان
بالمعنى زمنا مقدارا من نحو الجزور وكذا يقال فيما بعده قوله لا انه القارضين هما رجلان
خرجا يجتنيان القرظ فلم يرجعا فصار مثلا قوله ولا انبه القرقد بين هما كوكبان صغار يان قرب
المنزلة قوله صفته وعدده الخ اي مقدار هذه المذكورات كما سبق نظيره المفعول
معه قوله الاسم الفضلة ذكر الشارح الموصوف معرفة مع تالي الواو واسم فاعل مضاف

المفعول له وإضافته لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي فيكون باقيا على تنكيره
لارادة معنى الثبوت او جعله محتملا للازمنة الثلاثة فتفيد الاضافة تعريفا حينئذ
كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى مالك يوم الدين اه البهوتي قوله تالي الواو فيه اشارة
الى انه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه حتى بالظرف والمجرور فلا يقال قام زيد واليوم
عمرو ولعل تنزيلهما منزلة الجار والمجرور قوله التي بمعنى مع اي التي اريد بها التنصيص على
مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق اي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في
الحكم نحو امش ونفسه او لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها
تقتضي المشاركة في الحكم دون المقارنة في الزمان وان وجدت معها في الجملة نحو
كل رجل وضيعته قوله التالية لجملة ذات وجهين فعل الخ ه من قول الناظم الآتي بما
من الفعل وشبهه سبق ذا النصب قوله او اسم يشبهه اي في عمله عمله كما يؤخذ
من كلام ابن عقيل في شرح التسهيل ومنه تعلم الفرق بين قدير وهذا بان هذا وان
كان فيه معنى الفعل واشبه لكن لا يعمل عمل الفعل غالبا فرتبه فانه يعمل عمله وعليه
فانظر وجه استثنائهم الصفة المشبهة واسم التفضيل وجعلهما غير ناصبين
المفعول معه مع انهما يعملان عمل الفعل الا ان يقال المراد عمل الفعل عمل المتعدي وهما لا
ينصبان المفعول الا تأول الضمير في لتشبيهه عائد الى الفعل السابق والمراد به ما
يعمل في هذا الباب ولا يختص بالمتعدي بدليل التمثيل بنحو سار زيد والنيل وفي بعض
النسخ مما فيه معناه وحروفه وينافيها التمثيل بعد ذلك بقد تأمل قوله كما في
نحو حسبك الخ كان الاظهر عدم زيادة كما ويكون الظرف هو قوله في نحو
فيه النصب بناء على طريقة النصب المحض من اعطاء القيود بالمثال فيكون مشتملا
على بقية القيود التي ذكرها الشارح واستفيد من هذا المثال انه يشترط في
نصب المفعول معه ان يكون متعينا بصحة عطفه على ما قبله خلافا لابن جني
قوله نصب بالمفعول معه اي منصوب بسبب كونه مفعولا معه قوله وتشرب
اللبن بنصب تشرب كما في الموضع بذلك في شرح اللمحة وقال في

الموضع

الموضع ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشرب او الا فهو بمنزلة الاسم فينبغي
ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بكونه مفعولا معه وهو النحو وعليه فيجوز
المراد بالاسم فيما سبق الاسم ولو تأويلا قوله في الاول فعل مقتضا انه جار على
ما ذكره الموضع من نصب تشرب والا كان الثاني في الاول جملة ايضا تدبر قوله نحو
جاء زيد وعمرو قبله او بعده اي لان التقييد بذلك ينافي المعية ولو قال بدل جاء
رأيت لكان اولى لان المعية خرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خروجه بما سبق
لا ينافي خروجه بما ذكر لان المنافاة انما هي في الاخراج لا في الخروج لكونه يلزم
عليه تحصيل الحاصل الا ان يراد به الحكم بالخروج فلا منافاة ايضا تدبر قوله نحو
كل رجل وضيعته انما يستقيم هذا على تقدير الخبر مثنى اما على تقديره مثنى
اما على تقديره مفردا معطوفا على ضمير ما بعد الواو فلا يكون خارجا بما
ذكر كما هو ظاهر قوله فلا يجوز النصب فيه اي في هذا المثال الاخير قوله خلافا
للصيمري بفتح الميم وضمها قوله نحو هذا لك واباك بالموحدة اي فانه تركيب فاسد
قوله فلا ينتفع به لانه لم يسمع بل يتعين ان يقال هذا لك ولابيك قوله خلافا لابي
علي فانه اجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء في نصب المفعول معه بالعامل
المعنوي كاسم الاشارة والتنبيه وبالظرف والمجرور قوله حسبما تبين بيانه اي في قول
الناظم وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب قوله وشبهه
يستثنى منه الصفة المشبهة واسم التفضيل فانهما لا ينصبان المفعول معه كما
تقدم قوله متعلق بسبق الظاهر انه ليس المراد انه ظرف لغو بل المراد انه حال من فاعل
سبق العائد على ما وعلى قوله متعلق بسبق لان عامل الحال هو عامل صاحبها قوله
لوجب اتصال الضمير بها اي لصح اتصاله وليس المراد لوجب اذ لو وجب ان يليها الا الضمير
اذ لا يمتنع اتصال الحروف العاملة بالاسم الظاهر افاده البهوتي والمراد وجوب
الاتصال اذا وليها الا ضمير اي عدم جواز الانفصال ولا ترد الا الاستثنائية فانها
انها لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال ملتزم مع التفريغ المحفوظ المقدر والتزم

مع عدم التصرف في المعمول بالعامل وسنذكره وسيأتي بيان ذلك في بابه ورد كونها
ناصبة ايضا بانه لو كان كذلك لم يشترط تقدم فعل او شبهه وهو ظاهر قوله
وهي حينئذ اي حين اذ عملت قوله غير منزلة منزلة الجزء اشار به الى ان المختصر بالاسم
اذا نزل منزلة الجزء لا يفارقها التنبيه والا قوله لا بالخلاف معطوف على قول المصنف لا بالواو
وهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تاخيره وذكره قبيل قوله وتنا والاحر قبله
مرتبط بما بعده ورد هذا القول بان الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة
وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد ولان الخلاف لو كان عاملا لصح ان يقال ما قام
زيد بل عمرو بالنصب مع انه لا يصح اتفاقا وقيل ان النصب محذوف والتقدير سرت
ولابست النيل فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه ورد بان فيه احالة لباب المفعول معه
قوله وتنازل الطاؤ والفعل الظاهر الخ اي فانتنا ولا المتعدي واللازم خلافا لمن شرط التعدي مطلقا
بل ليسلط على المفعول وتنازع التام والناقص ككان قوله اي ما تصنع يوخذ منه ان ليس المراد
بالفعل المجرد بل اما بمعناه والعامل الذي تؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا ينتا ول ان
يكون مجرد وبابي هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور نكد قوله ومن اعمال
شبه الفعل قوله فحسبك الخ اي بناء على ما اختاره ابن هشام وجماعة من ان حسبك
اسم فعل بمعنى يكفي ناصب للكاف على المفعولية وسيبويه فاعله والجمهور على انه
صفة مشبهة بمعنى كافيك وضمنه اعرابيه وسيبويه خبره والضمير كالمفعول
به لعامل محذوف اي ويحسب الضحاك بضم الياء من احسبه اذا اعطاه فيكون من
عطف الجمل قالوا لانه لا يصح ان يكون مصدرا الا مصدرا حسب الاحساب او لكلا التاء
على ذات وحدة قائم بها وهو الكفاية والمصدر ليس كذلك بل هذا يرد كونه مصدرا
مجردا بالزوايد ولا يصح ان يكون اسم فاعل لكونه غير جار على المضارع في الحركات
والسكنات ولا اسم فعل لانه يعرب ومضاف الى الكاف بدليل دوايه والضحاك بالجر عطفا
عليها واسم الفعل لا يكون كذلك فوجب ان يكون صفة مشبهة وهي لا تنصب المفعول
معه كما تقدم قوله فقد تني واياهم الخ فقد تني بمعنى حسبي واياهم مفعول معه وفي تجعيل

حتى

٥٢٥

حتى يكونوا الخ قد وفي تعجيل الهمس هكذا السهمين ففي نحو بي الامر برابي نبأ على مذهبه
بالجعل بل من لا تخفى ان العامل المعنوي قوله وهو اتفاق يعارضه قول الرضي فانا لا نرى منعا من
تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف التي هي الاصل
جائز نحو زيدا وعمرو الفيت قوله جهنت وجمعنا غيبة وزينبة تمامه ثلاث خصال لسنا
عنها بمعزل ثم منكم قوله ايضه حين ناد به لا كرمه اي في بقية الهمز من قوله يكني
قوله فعلى ان يكون اصله ولا القبة اللقب ولا اسوة السوء وحينئذ فيكون من عطف
الجمل واللقب والسوء منصوبان على المفعولية المطلقة وقولا ومار بالحواشي ان الاول
مفعول به غير ظاهر تدبر قوله وبعدما استفهام الخ اشار بها البيت الى ان الذي ينصب
المفعول معه لا يختص بالظاهر بل يجوز ان يكون مقدرا لكن بشرط ان يكون بعد ما وكيف
الاستفهاميتين وبضاف الى ذلك ما ذكره الشارح من قبل ان زمان قومي وانما كان
تقدير الفعل فيهما ذكر ولم يكتف في نحو هذا لك واباك اذ التقدير فيه انت فيك
لان تقديره في هذا على جهة امتناع ذكره بخلافه فيما نحن فيه فعلى جواز ذكره
منزلة وجوده قبل الواو وقاله سم وقوله لا يتابع قول الشارح وجوبا وان كان طبايع الكلام
غيره من جواز الذكر وعلى ما قاله ينبغي الاشكال في منع هذا لك واباك وجواز ما لك وزيدا
مع ان الحذف في كل منهما واجب وقد يفرق بقوة الداعي للفعل في الثاني وهو تقدم ما
الاستفهامية وتاخر الجار بخلاف الاول فانه ليس فيه الا الداعي الثاني فضلا عما ذكره
قولهم انا واياه في لحاف فالتقدير كنت واياه فلما حذف الفعل انفصل الضمير قوله بفعل
كون اي بفعل مشتق من لفظ الكون وذلك غير متعين بدليل تقدير بعضهم ما تلابس
وبعض ما تصنع تدبر قوله مضى وجوبا فيه نظر فان غيره صرح بالجواز بل صرح
به هو في شرح التوضيح وهو الحق قوله ما انت والسير في متلف تمامه يبرح بالذكر
الضابط وهو من المتقارب الملوم خاطب اسامة ابن الحارث نفسه منكرا عليها ما
ذكر والمتلف بفتح الميم الطريق القفر الذي يتلف فيه من سلكه وجهله يبرح صفته
اي يجهد بالذكر من الابل والضابط القوي وان برح بالذكر فيما لا نحو ولو قوله باسم كان معنى

اي مستتر وهو ضمير في ان كان ناقصة وذلك متعين مع علي لانها لا تكون حالا واما مع
كيف فلا يتعين بل يجوز جعل كان تامة وكيف حالا اذ ادة الاما مبنى وجوز ابن هشام
التمام مع ما وجعلها مفعولا مطلقا وهو ظاهر وبوية ما تقدم في بابه قوله من ذلك
اي من اضمار ناصب المفعول معه قوله ازمان قومي والجماعة الخ ازمان جمع زمن مضاف
الى جملة كان وقومي اسمها وكالذية الخ خبرها والراجفة بكسر الراء وتخفيف السين جمع
من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد والبا السببية مقدرة
اي بسبب قبلها ويروى بكل الزم منع وحينئذ يروى بكل الزم منع وحينئذ فلا
تقدير وهيلا بفتح اوله مصدر بمعنى قبيلا قوله التقدير بل ازمان كان قومي تقدير كان
هنا متعين وهي محتملة للنقص والتمام بخلاف ما تقدم فيما مر لكنه يتنزل حمل
بالتعين هنا قوله بالعطف اي على المبتدا المخبر عنه بما تقدمه من اسم استفهام
قوله وان يمتنع من النصب على المعية انما يمتنع العطف هنا لعدم الخلاف في جوازه بخلاف
النصب اذ الاكثر في هذا الباب سماعي كما ياتي في الخاتمة لا يجيزه وايضا ففي النصب نص في
المعية فضلة واورد عليه ان معنى النصب والرفع مختلف لانه مع النصب يكون
المعنى انهما جاءا معا لافادة الواو المعية كما سبق وفي الرفع يحتمل ذلك ويحتمل انهما
جا آ متعددين والثاني من قبل الاول وبالعكس فكيف يحكم بان تجنيبة العطف على
النصب مع اختلاف المعنى والذي يظهر ان يقال ان قصد المتكلم المعية نصا تعين
النصب وان قصد عدم المعية نصا وبقا الاحتمال ولا بهام تعين الرفع وان قصد مطلق
النسبة جاز الوجهان وقد يقال هذا الثالث محل كلامهم ورجح بعضهم العطف بكون
الاصل في الواو ان تكون عاطفة ولا يظهر ذلك الا بالنسبة للاحتمال الاخير ايضا
تدبر قوله اسكن انت وزوجك الجنة بوجوز وجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن
لان فعل الامر لا يرفع الظاهر ويكون ذلك من عطف الجمل ويحتمل ان يكون معطوفا على
الضمير في اسكن ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحملها قول الشارح على
العطف قوله لانه الاصل الغالب في الواو والاولى لعدم الخلاف في جوازه كما تقدم

قوله

قوله ويجوز النصب على المعية الخ كان الاولى ان يقول فيجوز بفا على قوله احوز تامل قوله
على تقدير لو تركت الخ اي لان مجرد الترك لا يتسبب عنه الرضاع فان الناقة قد تتشنا
ولدها فلا ترضعه اي بترك ان هنا عدة بن خلاف تركها تراه فصيلها اي تعطف عليه وتحن
وتركها ترضعه فانه يتسبب على ذلك رضاعه اياها وتراه مضارع رام من باب سمع
يسمع قوله تكثير عبارة من عطف السبب على المسبب قوله اذا اعجبتك الدهر حال
من امر لها الخ اي وقفتك حال التعجب منها واستغل بما ترك وواكل امره الى الليالي
والليالي الرواجع قاله البهوتي وذلك يقتضي امره بترك الليالي وكان هذا هو السبب
في ضعف المعنى قوله فكونوا انتم وابي ابيكم الخ بني ابيكم مفعول معه لضعف ما اقتضاه
كون بني الاب مامورين بذلك مع ان المقصود امر المخاطبين بان يكونوا مع بني ابيهم
كما ذكر والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم القلب عند الخاصرتين
عليهما الشحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطا دم متجمد قوله تعسفا اي
تكلفا في الاول اي قوله اذا اعجبتك الخ ووجه التكلف ما تقدم قوله وتوهينا للمعنى
اي اضعافا في الثاني اي قوله فكونوا انتم الخ ووجهه اقتضاء كون بني الاب مامورين
وهو خلاف المقصود كما مر قال بعضهم وكان مقتضى ذلك وجوب النصب تدبر
قوله يجب خبر المبتدا وقوله او اعتقد معطوف عليه لانه بمعنى وجب فالزم
عطف الانشا على الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة الخبر عليه وفيه حذف
الجواب مع الشرط المضارع ووقوع ما هو بمعنى الطلب خبرا والاول ممنوع الا
في الضرورة والثاني خلاف الاكثر فالاولى جعل يجب جواب الشرط والشرط وجوابه
خبر المبتدا والمعنى كما هو ظاهر عبارة المصنف انه اذا امتنع العطف لمانع لفظي وجب
امرين اما النصب على المعية واضمار عامل وان ذلك على سبيل التخيير لا التنويع وهو
احد وجهين في المرادي الثاني ان يكون تنويعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف
نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية ونوع يضمر له عامل لامتناع معية
المعية فيه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وظاهر كلام الشارح يقتضي ان قول المص ..

معنوي او ع

او اعتقد الخ متعلق بما قاله لم نذكر بالمرة وهي مسألة امتناع كل من العطف والنصب
على المعية وان صدر كلامه مخصوص بصحة النصب على المعية مع امتناع العطف
وعليه يكون المص في غاية الركاكة وعدم الارتباط افاده البهوتي ويمكن ان
يقال ان اشار فان اذا امتنع مع امتناع العطف الى التنويع وغاية الامر انه
زاد على ما افاده المتن تضمين العامل المذكور معنى عامل يستقيم معه المعنى الذي بعده
هذا قوله على المعية تدبر قوله مما لا يصح اي من تركيبا او كلام لا يصح فيه ما ذكر
قوله كما في نحو مالك وزيدا اي من كل تركيب لزم فيه العطف على الضمير المجرور بالحرف
او بالمضاف من غير اعادة العامل وانما لم يمتنع النصب كما امتنع في هذا الى تقدم
طالب الفعل في الاول وفي الثاني كما تقدم ايضا حاله قوله وما شانك وعمرا الخ
فيه الدماميني انه يجوز الجر على حد اكل امرئ تحسبين امرا ونار والرفع بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه قوله ممتنع عند الجمهور عند البصريين لا النحويين الكوفيين فانه
وبعض البصريين لا يشترطون اعادة الخافض وهو مذهب الناظم كما سياتي قوله فيمتنع
النصب ظاهر في المثال الاول دون الثاني لما تقدم عن الدماميني قوله هذا اي ما تقدم من
الاقسام الثلاثة ويحتمل ان تكون الاشارة للقسم الاخير لانه الاخير او الاول قوله علفتها
تبنا وماء باردا تمامه حتى شتت همالة عيناها ويروى بدت ويروى غدت والكل بمعنى وهما
له من هملت العين اي ذرفت معناه قوله لانتفاء المشاركة اي مشاركة الماء للتبن في العلف
والعيون للحواجب في التزجيج لان التزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج
وامرأة زجاء اذا كان حاجباها رقيقين طويلين قوله لانتفاء المصاحبة في الاول لان الماء
لا يصاحب التبن في العلف وقوله وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني لان مصاحبة
العيون للحواجب امر معلوم لكل احد فلا فائدة في الاعلام به قال يس وفيه نظر لعل وجهه
ان المقصود مصاحبة للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها فائدة
قوله فاول العامل المذكور بعامل الخ اي ويكون ذلك من باب التضمين المتقدم وهو قياسي
لا سماعي خلافا لبعضهم قوله نحو كل رجل وضيعته الخ المراد بنحوه ما ذكر كل تركيب وقع

فيه

فيه فيه من القيود السابقة تدبر قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم اي حيث قال في نحو سيري
والطريق مسرعة الاستثنا اي بيان حقيقته وحكمه وانما اتى به اسما ظاهرا
بعد ذلك لان المعرف بما ذكر مراد منه حقيقته لا الحكم ولو اتى به ضميرا لاحتيج الى
جعله من قبيل الاستخدام افاده البهوتي والظاهر ان المراد بالاستثنا هنا الترجمة
حكمه اي حكم المستثنى لانه لم يذكر في المتن حقيقته فيكون ادعى الشارح في العدول
الى الاظهار قوله هو الاخراج الخ اي على احد اطلاقات الاستثنا فانك اذا قلت جا
القوم الا زيدا فالاستثنا يطلق على اخراج زيد والتعريف باعتباره ويطلق على زيد المخرج
وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع الا زيدا ولذلك يفسر تفسيرا اخر باعتبارها
والمراد بالاخراج ابهام عدم ارادة حوله بذكره بعد الا لا انه مراد للمتكلم ثم اخرج
فلا تناقض ويلزم منه ان لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس قوله بالا خصها بالذكر
صراحة لانها الاصل اذ هي حرف والحروف هي الاصل في اداء المعاني الغير المستقلة بخلاف غيرها
فانه اسم او متردد بينه وبين الحرف قوله والاخراج جنس اي لشموله المعرف وغيره كا
لبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه والصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة والشرط نحو اقتل الذمي ان
حارب والغاية نحو اتموا الصيام الى الليل قوله يخرج التخصيص اي بالوصف في المحارب وغيره كا
لغاية والشرط وقوله ونحو اي كوصف النكرة فانه تقييد لا تخصيص في عرف الاصوليين
وان كان تخصيصا في عرف النحاة لانهم لا يفرقون بين العام والخاص والمطلق والمقيد ويحتمل ان
المراد بالتخصيص التخصيص بوصف النكرة لشيوعه فيه وبنحوه البدل والشرط والغاية
وهو الانسب بعرف النحاة كما علمت قوله يشمل الداخلة حقيقة الخ الوجه ان يقال
الداخل حقيقة لفظا او تقديرا فان المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا ان الدخول
تقديري من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ قوله مع تمام اي كلام
ذي تمام او تام قوله موجبا كان الخ يوخذ من هذا التعميم ان قوله بعد [illegible] وبعد نفي الخ
تفصيل لما اجمل هنا ويجوز ان يقيد ما هنا بالايجاب وهو الظاهر اخذا من المقابلة قوله حتم
اتباع ما فيه نظر فان الاتباع جائز في لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها وشربوا منه الا

قليلا منهم وسيأتي أنه في تأويل لم يكونوا مني بل لم يكن شيء منه فليس مني والكلام في
في الاستثنائية فلا يرد أنه يجوز غير النصب إن جعلت صفة لما قبلها نحو جاء القوم إلا زيد
قوله ما كان بعضا الخ لم يقل ما كان من جنس المستثنى منه كما قال غيره لأنه يصدق
على قام القوم إلا حمارا مثلا فيقتضي أنه من المتصل وليس كذلك قوله ومنقطعا
شرطه أنه يتوهم دخوله فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل كما قاله الشارح وأن
يكون هنا سبب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعبانا وقد يكون مفردا كما مثل
الشارح وقد يكون جملة كقوله تعالى لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر
فيعذبه الله العذاب الأكبر فمن مبتدأ وجملة فيعذبه الله خبر والجملة في محل نصب
على الاستثناء أفاده الدماميني قوله لما قبلها بواسطتها أي بواسطة كون الفعل
معدى بها اعترضه المرادي قاموا إلا زيدا لأعمى إذ يلزم من عمل الفعل فيها عدم
النظير إذ ليس في الكلام فعل معدى إلى شيئين بحرف واحد ورعطف قوله ولا
مستقلا معطوفا على محل بواسطتها إذ هو في محل نصب على الحال والتقدير
لا معدى بها ولا مستقلا وقد تمسك هذا القائل بأن غير إذا وقعت موقع إلا
نصبها ما قبلها من الفعل بلا واسطة ورده الدماميني بأن الفعل اللازم إنما ينصب
بلا واسطة المفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى في قولك قاموا إلا زيدا ليس
شيئا من ذلك ونصب غير في نحو قاموا غير زيد قد قيل بأنه على الحال وفيها
معنى الاستثناء قوله على ما أشعر به كلامه أي قال ما استثنت إلا مع تمام ينتصب
فإنه يفيد أن النصب وربما فهم أيضا من قوله الآتي وألغ إلا الخ بناء على أن المراد
الغها عن العمل أما إن المراد الغها من جهة الإخراج فلا يفهم ذلك وظاهر كلامه
أن الخلاف في العامل عام للمتصل والمنقطع يؤخذ من كلام غيره أن الخلاف في عامل المتصل
به فقط وإن المنقطع عامله إلا باتفاق قوله لأنها حرف أي ولقيام معنى الاستثناء
بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب قوله مختص بالأسماء قد يقال دخلت
على الفعل في نحو نشدتك الله إلا فعلت فلا اختصاص ويجاب هي داخلة على الاسم

تأويلا

تأويلا إذ المعنى ما أسألك إلا فعلك قوله فعجيب في إلا أن تكون عاملة هذا تتمة قياس من
الشكل الأول وصرح الشارح بصغراه وإنما صرح بها مع العلم بها من صغرى منتج
القياس لأجل تقييد الحكم فيها بقوله ما لم الخ فلا يقال ليس في صغرى منتج القياس ما يقتضي
وجوب عمل إلا إنما المستفاد منه مجرد عملها فكان الظاهر أن يبدي في الكبرى قيد
الوجوب قوله ما لم تتوسطا الخ أي لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها
فقدم عليها قوله وجوبا أن كان التفريغ محققا أي لقوة الطلب لعدم شيء في اللفظ
تشتغل العامل فيه قوله وجوازا الخ أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما
سيأتي فالتفريغ باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا
قوله والمبدل منه في نية الطرح فيه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا إلا على القول بأن
العامل مفرغا إلا على القول بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وهو ضعيف أما
على الصحيح من العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور ولا محققو ولا مقدرا أفاده
البهوتي قوله وتنسبها إليها عطف تفسير على تضيف قوله وإلا فليست كذلك أي لأنها
تضيف معنى الفعل لما بعدها وإنما تخرج ما بعدها من النسبة كما صرح به الشارح وقول
بعض أرباب الحواشي صحيح على القول بأن المستثنى في حكم المسكوت عنه لا على الأصح
بأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس ليته ما قاله ناشئ عن غفلة عن صريح كلام
الشارح لكنه يناقض نقلا وعقلا فكان الأوضح أن تقول كما قال في شرح الأوضح وإنما
لم تعمل الجر لئلا يفتقها الفعل معنى كما فلا يرد ما ذكر قوله لأن الانفصال ملتزم الخ أي لعدم
عملها حينئذ قوله ولو معنوي وأن لفظ كقلما رجل يقول ذلك إلا زيد ومثل قلما أقل
رجل يقول ذلك لأنها متضمنة معنى النفي بل يكون قلما بمعنى النفي الصرف في قولك
قلما طرست فاحتراز قلها بالنصب لا غير ولكون أقل بمعنى النفي لا تدخل عليه
نواسخ الابتداء كما تدخل على ما ولا يوصف ما أضيف إليه الأعلى ... ولكون أصل النفي
الدخول على الفعل ومثل ذلك أبى وما تصرف منها والتأويل بالنفي في غير ذلك نادر
كقوله فشربوا منه إلا قليل لو من ذلك لأن النفي فيها ضمني لا قصدي كما هو في أدوات

التنصيص بخلاف الاستفهام الانكاري فانه اريد به النفي لا طلب الفهم وجاء النفي
ضمنا واما لو كان فيهما الصفة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير قال البهوتي وعبارة الهنتي
والشمني منطوقا او مفهوما صادقة بثلاث صور ان يكون النفي لفظا فقط كالخبر الوارد
في معنى النهي نحو لا يمسه الا المطهرون فانه لو صرح بالمستثنى منه مثله وقيل لا
يمسه احد لجاز الوجهان او معنى فقط اي كالذي تقدم وقد يقال ما ذكر من صورة
النفي لفظا فقط يصح دخولها في النهي معنى مثل قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال فهذا استثناء في معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفا لقتال وانما
انتقض النفي والنهي بالا لم يثبت له هذا الحكم لرجوعه حينئذ الى الاثبات
قوله وهو الانكاري مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما ان المستفهم عنه في
الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما يقال
للاول الابطالي ايضا افاده البهوتي قوله انتخب الخ قيده في التسهيل بما اذا لم يطل
الفصل بين التابع والمتبوع فان طال فالمختار النصب نحو ما جاءني احد حين كنت
جالسا ههنا الا زيدا وفيده فيه ايضا بان لا يرد به كلام تضمن استثناء والا تعين
النصب فصد التناظر كقولك ما مررت الا زيدا ردا لقول قائل مررت بالقوم الا زيدا وفيه ان
التناظر لا يستدعي التعين بل الاحسنية تدبر قوله وبالصفة منهم من اخلا
الخالصة كرملة انص هنا من معظم الرمل والباء للظرفية والحلو بفتحتين البالي
وعافي دارس ومن لهيئة اخبره في الجار الاول ومنهم متعلق بمحذوف والنوء
بنون مضمومة فهمزة ساكنة حفيرة حول الخبا تمنع دخول ماء المطر والوتد
بكسر التاء معروف قوله ومن يغفر الذنوب الا الله اي موجود اي ليس موجود
يغفر الذنوب الا الذات العلية فانه يجمع ما قيل ان الكلام في الاستثناء من كلام تام
وما في الاية ليس تاما قوله بدل بعض من المستثنى منه ولا يحتاج هنا الى رابط لان الا قرينة
تدل على ان الثاني بعض الاول لولا ها لعلم انه بعضه او يقال الضمير مقدر
اي منهم ولا استثناء تدبر قوله عطف نسق الى لكن الا عند من جوز العطف في الاستثناء

في مقصود بنحو ما قام الا زيد او عمرو وحرف العطف لا يلي [illegible]
[illegible] والجملة العامل في المستثنى منه تقدم فيه قوله
كقيد يكون بدلا وهو مذهب الكوفيين لا يجوز [illegible] في ان التقدم مع
والمتبوع لا يتقدم ان [illegible] تبعيه ولا تشبيها وهذا هو [illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] بين التابع والمتبوع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] المتبوع [illegible] قوله تعالى [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله
[illegible]

بالقطع فيما ذكر ما يشتمل المحل الحديد بعد طول الكلام كما في المثال الثاني **قوله** وما ذكر شيئا
الاشيء الى جمع هذا اتباع لمحل شيئا باعتبار الاصل بناء على انه لا يشترط في الاتباع على
المحل وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والحق اشتراط ذلك فيجعل شيء خبر مبتدا
محذوف واي هو شيء لا يعبا به **قوله** لا يزاد في الايجاب اي على غير مذهب الاخفش المراد
لا يزاد قياسا فلا يرد عليه نحو بحسبك درهم لقصوره على السماع **قوله** تقول
ما قام احد الا حمارا جعل هذا مثالا للمنقطع صريح في ان احدا انما يشمل من يعقل والمنقول
والمنقول عن بعضهم انه اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فالمثال من افراد
المتصل واعلم ان الا في المنقطع قدرها البصريون بلكن والكوفيون بسوى والاول راجح
لامور الاول انه [illegible]
موضع [illegible]
[illegible] المنقطع [illegible]
او نصبه [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المنقطع [illegible]
في [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
منصوب على [illegible]
[illegible]
[illegible]
على غير قياس [illegible]

قوله وعامله اي عامل المستثنى وهو ما يليه **قوله** بشرط جواز الابدال الخ قال بعض يشعر
بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من حقيقة البدل ان يصح وقوعه موقع المبدل منه
من حيث هو مقصود بالحكم **قوله** الا ما نقص ما مصدرية كما يوخذ من كلام الشارح بعد
والمصدر المؤول منصوب وقال السيرافي مرفوع بالابتدا وخبره محذوف والتقدير
لكن النقصان شانه وبهذا تعلم ان في كلام حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب
نظرا **قوله** مستثنى سابق ولو منقطعا نحو ما جاءني الا حمارا احد **قوله** على المستثنى
منه اي دون عامله لان تقدمه عليها ممتنع عند البصريين وهو احد مذاهب ثلاثة ثانيها
توسط ابن جني في كلام ثالثها الجواز مطلقا ثالثها ان كان العامل متصرفا جاز والا امتنع
قوله على قلة قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاس الكوفيون والبغداديون
يون وابن مالك **قوله** بان يفرغ العامل له بيان للتفريغ **قوله** بحسب ما اي من كون العامل فرغ لما
بعد الا والمفرغ عامل ابدل به خاص فصح ابداله من المستثنى **قوله** ان ورد اي بعد الا اسم
السابق عنه لا عن العرب لان اختيار النصب لا يتقيد بورود ذلك عن العرب او المعنى
ان ورد منصوبا فاحكم باختيار نصبه او المعنى ان ورد محتملا للامرين فاختر نصبه
ليجري على الفصيح او المعنى ان خطر لك التكلم به فاختر نصبه وبذلك علمنا ان قوله
اختر نصبه المقتضي كونه قياسيا ليس منافيا لقوله ان ورد **قوله** لانه الفصيح الشائع
اي والاتباع انما كان مختارا للتشاكل وقد فات بالتقديم **قوله** فيه مذهبان
حاصل الخلاف ان تقدمه على الصفة هل هو كتقدمه على الموصوف اولا **قوله** لا يكترث
بالصفة اي لا يعتني بها فكانه لم يتقدم **قوله** بل يكون البدل مختارا اورد عليه انه يلزم
تقديم البدل على النعت والواجب العكس وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب
بين التوابع وهو احد مذهبين **قوله** لان لكل منهما من جهة ترجيح البدل تقدم الموصوف ومن النصب
تاخر الصفة وعبارة الشارح على الاوضح وجه ترجيح الاتباع ان الصفة فضلة ولا اعتداد
بالتقدم عليها ووجه ترجيح النصب ان حكم البدل ان لا يجتمع مع الصفة ان تكون الصفة
مقدمة على البدل وعورض هذا بان البدل مبني على الصفة والعمل به بين الصفة

اسهل من الفصل بينهما بالاستثنا لان الاستثنا لا يشبه النعت **قوله** سابق الاسا
بق بالتنوين صفة موصوف محذوف اي عامل سابق الا مفعوله ولا يجوز اضافة
سابق اليه لا نه حذف ساكن الوتد لا يجوز **قوله** من ذكر المستثنى منه يجوز ان يكون التعليق
ايضا من العمل في المستثنى منه **قوله** وهو اي تفريغ العامل السابق الاستثنا من غير التمام
اي من غير ذي التمام اي التام كما سبق **قوله** كما لو الا عدا ما يجوز ان تكون ما مصدرية ولو
زائدة ويجوز العكس على تقدير مضاف اي كحكم عدم الا **قوله** من اعراب بيان لما من قوله
ما يقتضيه اما ما في قوله ما قبلها فمعناها اللفظ لا العامل لما سياتي من ان العامل هنا
ان ما قبل الا وقد يكون غير عامل ولعل المراد بالعامل الخبرية مثلا في نحو ما على الرسول
الا البلاغ المبين فان خبرية هذا اللفظ تطلب اعراب ما بعد الا مبتدا وقس عليه
تدبر **قوله** الا بعد نفي او شبهه اي لتحصل الفائدة فانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى
قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد والقرينة على ارادة جماعة مخصوصة منتفية
قوله ولا يقع ذلك اي الاستثنا المفرغ في ايجاب اي في كلام موجب على المشهور
ذهب ابن الحاجب الى وقوعه فيه بشرطين ان يكون فضلة وان يحصل به
فائدة نحو قرات الا يوم كذا فانه يجوز ان يقرا في جميع الايام الا يوم كذا **قوله** ولا يجوز
قام الا زيد اي لما تقدم وقد يقال فائدته ما يلزم عليه الكذب لا ان فائدة النحوي انما
يبحث عن الاحكام اللفظية على ان من ذلك قد يوصف في النفي نحو ما مات الا زيد وقد
يقال هذا قليل فاجري الحكم فيه طرد الباب **قوله** محمول على المعنى قد تقدم ان النفي
معنوي النفي لفظا وان ذلك مقيس في نحو ما ذكر **قوله** بصم النفي يغ بجميع المعمولات اي تفريغ
العامل للعمل في جميع المعمولات وهو شامل للمفعول معه مع انه لا يجوز التفريغ
له فلا يقال ما سرت الا والنيل والمراد المعمولات اصالة لا التوابع لا يجوز التفريغ
لها الا البدل وذهب الزمخشري الى جوازه في الصفات الا الصفة المؤكدة لان
فيه تناقضا بالنفي اولا والاثبات ثانيا قال الشعراني وانظر هل مثله الحال المؤكدة
لعاملها اي الظاهر عدم الفرق لان المانع التناقض وهو موجود **قوله** يتناول اي يكونه

مصدرا نوعيا اي الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي ولا تنافي **قوله** كما في الامثلة اي فان
السابق فيما عدا المثال الثاني عامل وفي الثاني غير عامل لانه خبر وهو لا يعمل في المبتدا الذي
يجيء على الراجح نعم يصح كون المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفي فيكون السابق
حينئذ عاملا **قوله** ذات توكيد حال من الاخوة **قوله** او لاستغنا عنها عطف لازم على ملزوم
لان الطرح يستلزم الاستغنا المذكور والا كان غير صحيح **قوله** بدلا منه اي بدل كل او اشتمال
كما بينه الرضي وبين ايضا جواز كونه عطف بيان وذلك اي كونها بعدها بدلا لان
توافقا في المعنى قد يقال هذا خاص ببدل الكل والحكم لا يختص به كما تقدم بل قال في
التصريح انه يجري في اقسام البدل الاربعة فبدل الكل كمثال الناظم وبدل البعض
نحو ما اعجبني الا زيد الا وجهه وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه
وبدل الاضراب نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا عمرو اي بل عمرو **قوله** ومعطوفا عليه اي
بالواو خاصة كما في التسهيل وهو احد المواضع التي تتعين فيها الواو **قوله** الا
الفتى بدل بعض من الها ونصب على الاستثنا والعلا بدل بعض من الفتى وهو ظاهر على
الثاني لا على الاول لان على الاول يجوز الابدال من البدل قال سم ويشكل على ذلك كون
الا الثانية للتاكيد بنا على ان العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه لان عاملة الا مؤكدة
فينبغي ان يجعل العلا عطف بيان لينتفي الاشكال **قوله** والتقدير الا الفتى العلا كالصريح
في انه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا وعليه يكون العامل في البدل مقدرا بنا على الراجح
المتقدم فيعلم ان الا قد تعمل مقدرة **قوله** ثم عبارتها بكسر الغين المعجمة من عارت الشمس
اي غابت **قوله** مالك من شيخك الا عمله المراد بالشيخ الجمل والرسيم والرمل نوعان من
السير **قوله** رسيمه بدل اي بدل بعض من عمله لان المراد بالعمل مطلق السير **قوله** الا التوكيد
عطف على محذوف اي الملتبس لا التاكيد وبين الشارح ذلك المحذوف بالاضراب بعده **قوله** جا
بالعامل المفرغ تبع في ذلك صاحب التوضيح والمراد في العامل على ما تقدم الثانية بالا
بالقيام وحده وورد عليه انه كان القياس حينئذ ان يقال فيها به استثنى الا ان يقال
عدل المراد لاظهار لضرورة النظم **قوله** بالقيام وحده دفع بما ابهام المتن ان المراد ان

التاثير بالعامل في واحد واجعله موثرا في ما عداه اي ليس ذلك مرادا بل المراد تركه
بافيا هكذا ان ريد بالعامل ما قبل الا كما ذكره اما الوا ريد به نفس الا كما سبق عن الهراحة
فلا حاجة الى تقدير بافيا بل لا يصح لان المعنى ترك التاثير بالا في واحد وابو التاثير بها
فيما عداه لا يقال لا يعلم حينيذ حكم اعراب الواحد لانا نقول قد علم من قوله السابق
وان بفرغ سابق الا لما بعد الخ تدبر قوله وليس عن نصب سواه الخ خبر ليس محذوف وعن
ومغن اسمها اي ليس مغني عن نصب سواه موجودا ويجوز ان يكون اسمها ضميرا
عايدا لمعلوم مما سبق ومغني خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة اي
وليس ذلك مغنيا عن نصب سواه قوله الاول اولى لقربه اي من العامل قوله ودون
تفريغ مع التقدم ظاهره ان تنازعهما العاملان بعده ونصب الجميع مفعول لمحذوف بحسم
احكم ايما مضى نصب الجميع لما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم وقال ابن هشام
اشار به الى انه لا ياتي هنا اللغة السابقة في نحو قولك ما لي الا ابوك ناصر لانك اذا
قلت ما جاءني الا زيد الا عمرو الا بكر احد برفع زيد على التفريغ ورفع احد على الابدال
ونصب الثاني والثالث على الاستثنا لزمك امران الاول الفصل بين التابع والمتبوع
والثاني استعمال اللغة الضعيفة في غير ما ثبتت فيه وهذا ظاهر ان قلنا ان تلك
اللغة سماعية وان ثبت هنا وان لا يمنع الفصل الذي ذكر كما صرح به بعض المحققين قوله
وانصب لتاخير عنه اي انصب المستثنيات لاجل تاخير المستثنى منه عن المستثنى
سواء كان الكلام ايجابا او نفيا الا ان النصب للجميع في الاول واجب كما تقدم وجائز
على مرجوحية في واحد واجب فيما عداه في الثاني وحينيذ فيكون قوله وجي بواحد
الخ تفصيلا لذلك الاجمال ويجوز ان يخص الاول بصورة النفي ويكون قوله وجي بواحد بيانا
وتقييدا لما قبله تدبر قوله مطلقا اي في جميعها بقرينة ما بعده ولا فرق في ذلك
بين المتصل والمنقطع كما مر قوله ولكن جي بواحد اي فقط فلا يجوز اتباع الجميع اجازة الا
بدينة بناء على جواز تعدد البدل الخ وزعطف قوله كلم يفوا الا امرؤ الا علي قال المكودي في موضع
الحال من واحد لتخصيصه بالصفة او هو صفة بعد صفة وما كان كافة اي زائدة ولو مصدرية

وكان تامة

وكان تامة وهو ان يدخل والتقدير وجي بواحد منها كما لو وجوده بدون كيد عليه قوله كلم
يفوا الا امرؤ الا علي والاصل يفوا الا علي وفيه ان يدخل عن المستثنى منه والاصل لم يفو ن بعض
النون للجازم والواو لوقوعها بين ياء وكسرة تحقيقا ثم حذفت الياء التي ... كسرة
...ثم حذفت الياء التي النقاء الساكنين قوله ويجوز الابدال الخ في واحد فقط قوله في القصد
اي في المعنى المقصود من ادخال او اخراج كما بينه الشارح هو مبني على ان الملاحظ في الحكم
المراعي حالة الاثبات ولو روعي الحكم الجديد الذي دل عليه الكلام ... الاخبار به كان ما بعد
الا من جانبها مطلقا وهو الذي يقتضيه تعريفه السابق تدبر قوله مما ذكر اي كون المستثنى
المستثنيات مما قبل الا الاولى قوله عطف بو معرفة ذلك اي كونه مخرجا بسبعة في المثال
الذي ذكر يعني طريقة ذلك وهو ان تسقط المستثنى الاول مما قبله وتجعل الباقي ما للثاني
ان تسقطه من المجموع الثالث وتجعل ما للرابع وهكذا الى الاخير فما بقي فهو المخرج
به وطريق رابع وهو ان تجعل كل وترا خارجا وكل شفع داخلا في المستثنيات
ولا تنظر الى المستثنى منه قوله في المراتب اي كالاولى والثالثة والشفعية كالثانية
والرابعة قوله بغير مثلها بيد الا انها تعارفها من اربعة وجوه الاول عدم
وقوعها صفة الثاني انه لا يستثنى بها الا في الانقطاع فتكون بمعنى لكن الثالث
انها لا تضاف لغير ان وصلتها الرابع انها لا تقطع عن الاضافة نحو فلان كثير
المال بيد انه بخيل والتفاصيل المتفق منه هنا كذا في ... هنا الا الالغا حال التنكير
باذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو نعم ومجرور باضافة غير الا العطف
وتكون غير ملغاة قوله بغير متعلق باستثن الوجه ان يقال تنازعه استثنى
ومجرور عليه فالعامل مجرور غير وظاهر كلام الشارح ان العامل الاضافة الا ان تجعل
الباء سببية او المصدر بمعنى اسم المفعول قوله ومعربا حال من غير اي ان فرق على
صفة المفعول الا ان فرق على صفة الفاعل فهو حال من الفاعل الاول او لولا ان فيه
نصا على المقصود ولانه يلزم على الثاني حذف صلة الوصف اي معربا بالحرف وقد
تقدم رفعا وجرا لاضافتها الى مبني جاز في التسهيل نحو لم يمنع الشرب

منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير مبنية على الفتح
لاضافتها الى مبني وهو مجموع ان نطقت واجاز الفراء بناءها على الفتح في ما
قام غير زيد لتضمنها معنى الا قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد
اي على اللغة المشهورة اما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم
فينبغي ان يجوز رفعه قوله وما نحو هذا المثال فغير النصب اي لعدم امكان تسلط العامل
على المستثنى قوله وفي نحو ما قام احد غير حمار اي لوقوع الاستثناء المنقطع
بعد نفي او شبهه قوله وفي نحو ما قام غير زيد احد اي لتقدم المستثنى على
المستثنى منه في النفي قوله وفي نحو ما قام احد غير حمار معطوف على قوله
في هذا المثال قوله ويمتنع في نحو ما قام غير زيد اي عند غير الكسائي فانه
اجاز في نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل
قوله اصل غير ان يوصف بها اي اصل وضعها ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل
فتفيد حينئذ مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد
او بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي والاول هو الاصل
والثاني مجاز قوله او شبهها اي معرفة مشابهة للنكرة معنى وهي المراد بها
الجنس كالموصول في المثال ايضا فهي اذا وقعت الخ مرادا بها اما دخلت غير اذا
وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح ان تقع صفة للمعرفة فحاصل
الكلام ان لك في غير مثل الاية مراعاتان توغلها في الابهام نظرا للفظها فتكون
صفة لما قبلها بالنظر لمعناه ومراعاة وقوعها بين ضدين الشيء لابهامها
فتكون صفة لما قبلها باعتبار لفظه تدبر قوله فلما ضمنتا معنى الا تفريع
على قوله اصل غير ان يوصف بها ومعنى الا هو الاخراج واعرب بعد حينئذ اعراب
ضة التشبيه كالاضافة على ان بعضهم ينسبها كما تقدم قوله فيوصف بالا
اي ونصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا في ما بعدها لكونها على صورة
الحرف قوله بشرط ان يكون الموصوف جمعا الخ فلا يوصف بها مفرد مخصص

٧٩ معرفة

ولا معرفة محضة المراد بشبه الجمع ما كان متعددا في اللفظ والا على متعدد في
المعنى كغيري في المثال الاتي وبشبه النكرة لما اريد به الجنس كالمعرف بال الجنسية
قوله لو كان غيري سلمى الدهر غيره الخ سلمى منادى حذف منه حرف النداء
والدهر نصب على الظرفية بالفعل بعده والصارم السيف القاطع والذكر من
السيوف ما كان ذا ماء ورونق قوله صفة لغيري فيه تسامح لان الصفة هي
الا الا ان يقال المراد اعرابها فيما بعدها صار كانه هي قوله انيخت فالقت بلدة
فوق بلدة الخ انيخت اي الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها تشبيها له بها
في العظم وبالبلدة الثانية التي اناخها بها والبغام صوت الناقة واصل البغام
للظبي فاستعاره لصوت ناقته قوله لا يجوز حذف موصوفها اي لان الوصف
بها خلاف الاصل بخلاف غير قوله ونظيرها في ذلك اي في عدم جواز حذف
موصوفها قوله ولا يجوز ان تنوب عن موصوفها اي الا ما سيأتي في باب
النعت من كون الموصوف بعض اسم مجرور بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا
اقام وقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
قوله الا حيث يصح الاستثناء به في تركيب يصح فيه ذلك بخلاف غير فانه
يوصف بها مطلقا قوله الا دانق هو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مثلا
بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مثلا بدرهم الا سدسا قوله لانه يجوز
الا دانقا اي من حيث ان الدرهم هنا بمنزلة الجمع في المعنى لاشتماله على الد
الدوانق فصح اخراج الدانق منه وهو مبني على ما اختاره بعضهم من
جواز ان يكون المستثنى منه كلا اي يكون كليا وذهب ابن هشام ومن
تبعه الى اشتراط كونه كليا وعليه فلا يجوز النصب في نحو المثال المذكور
فتدبر قوله لانه يمتنع الا جيدا اي لان شرط صحة الاستثناء ان يتناول المستثنى
منه المستثنى وما هنا ليس كذلك لان الدرهم اما جيد او غير
جيد قوله وقد يقال انه مخالف الخ اجاب عنه بعضهم بان المراد بالمستثنا

ما هو اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في الاية والمثال المتصل لا المنقطع قال
الدماميني وهذا يقتضي كون الشرط المذكور لا غيا لكونه لم يحترز به عن شيء
واجيب بان هذا الايضاح لان الاصل في القيود ان تكون لبيان الواقع قوله في لو كان
فيهما الا الله لفسدتا اي بانه لا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثناء لا من جهة
المعنى ولا من جهة اللفظ اما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما الهة ا خرج
منهم الله العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس
بمراد واما الثاني فلان الهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء
منه هكذا في المغني بهذا نجيب عنه بما في القولة قبله تدبر قوله لو كان
معنا رجل الا زيد الخ وجه وجه عدم صحة الاستثناء فيه ان رجلا فيه نكرة في
الاثبات فلا عموم لها قوله عكس الاستثناء اي فيكون عكس ما ذكره الجماعة قوله
الا الفرقدان الا فيه صفة مع امكان الاستثناء قوله كانتصاب الاسم بعد الا
اي في كونها العامل فيه هو ما في الجملة قبل من فعل او شبهه كما قال ابن خروف
وذلك لان الاسم الواقع بعد غير لما كان مستثنى بها بواسطة جعلها على الا
ومشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب لو لا ذلك على
غير على سبيل العارية ومما يدل على كون الاعراب في الاصل لما بعد الا جواز العطف
على محله كما يأتي وانظر اذا لم يكن في الجملة فعل او شبهه فما العامل قوله بعض
المغاربة ولعله استثني مضمن قوله وعلى الحال عند الفارسي اي وتنوين المشتق
دال على الاستثناء بمعنى قاموا غير زيد فاموا مجاوزين زيدا او ورد عليه ان مجاوزين
وحينئذ لا محل لها وقد نصوا على انه يراعى في العطف محل مجرورها وقد يقال
مذهب الفارسي والناظم ان ذلك من العطف على المعنى على المحل العطف على المعنى
مبني على كون الكلام بمعنى كلام اخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل في الحال
ولا في الاصل فانك مع الاجراد تعتبر قوله وعلى التشبيه بظرف المكان اي بجامع الابهام
في كل قوله ومراعاة المعنى اي بالمعنى السابق وهو لا يستلزم وجود محل في الحال كما

علمت قوله بالجر والرفع كان عليه ان يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بغير حينئذ
في نحو ذلك قوله انه من العطف على المحل المجرور بينه وبين مراعاة المعنى السابق اذ
مدار هذا على كون المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال وفي الاصل بخلاف مراعاة المعنى
كما سبق ورد بانه ليس هنا ما يقتضي نصب جر زيد لا في الاصل ولا في الحال وحملها
على الا ان اقتضى نصب ما بعدها على الاستثناء لكن نقل النصب الى غير على سبيل
العارية كما سبق فلا نصب له حتى قوله المراجعة من باب التوهم مدارها على ان يكون
ذلك الاعراب لذلك اللفظ في بعض الاحوال فيعبر عن ذلك الحال في غيرها ورد بان
ما بعد غير ليس له الا الجر في سائر احواله كما علمت فالا قرب الاول انتهى
واعلم ان تابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى كما في التسهيل نحو وما هاج
هذا الشوق الا حمامة تعبت على خضراء سمر قيودها بغير سمر صفة بجود
لحمامة نظرا لكون المعنى غير حمامة الجمهور على منع ذلك في الا واول البيت
بجعل الجر على الجوار او على انه صفة لخضراء ورد بعضهم الاول بان الجر على الجوار
لا بد فيه من تشاكل الحركة تأمل قوله ما الغير جعلا مفعول اول الا جعل ومفعول الثاني
المجرور وقوله اي اجعل ما جعل لغير من الاحكام ثابتا للمسوى مطلقا تلك الثلاثة قوله من
الاحكام اي كوقوعها في الاستثناء المتصل كقام القوم سوى خالد وكوقوعها صفة
لنكرة او شبهها كقوله اصابهم بلاء كان فيهم سوى ما قد اصاب بني النضير
وكقبولها تأثير العامل المفرغ رافعا او ناصبا وكوجوب النصب او اختياره وضعفه
وامتناعه كما سبق قوله وانه لا احد منهم اي من اهل اللغة بيان وايضاح لكون معنى
التركيبين واحدا الا انه لو ثبت قول بكونها ظرف مكان او زمان لاقتضى اختلاف
المعنى فلم تتحد وحدة المعنى مجمعا عليها انتهى قوله ان من حكم بظرفيتها اي من النحويين
فلا ينافي قوله السابق لا احد منهم يقول الخ لان المراد من اللغويين كما سبق قوله
بظرفيتها اي بكونها ظرف مكان بمعنى وسط كما سيأتي قوله خلافا لذلك اي خلافا
ما حكم به من اللزوم فيبطل كونها ظرفا غير منصرف فيثبت كونها مثل غير لعدم

الواسطة قوله ولا ينطقوا الفحشاء من كان منهم الا الفحشاء الكلام السوء وهو منصوب
منزوع الخافض اي بالفحشاء او ضمن ينطقوا معنى يذكر وقوله منا ولا من سوائنا
متعلق بينطقوا ومن بمعنى في قوله اني اذا الصبور ابه اذا فركتها في هذه الحالة واذا
ظرفية حذف ما هي مضافة اليه وعوض عنه التنوين لبيتنا اذا الناصبة
جاءة بنوهم قوله ولم يبق سوى العدوان الخ عطف على قوله قبل بيتها اصبح
الشر فامسى وهو عريان وسوى فاعل يبق والعدوان بضم العين الظلم اي
لم يبق غير عليه ودناهم اي جازيناهم وما مصدرية اي كدينهم ومفعول
دانوا محذوف اي كما دانونا قوله لديك كفيل بالمنى لمؤمل الخ كفيل صفة مو
صوف محذوف اي جواد كفيل وهو من باب التجريد والمنى ما يتمناه الشخص
ويؤمله من الغبطة وسواك اسم ان والجملة بعده خبرها ويشقى اي يخيب
امله وقد يقال الاتبع الرد بهذا البيت وما قبله من الابيات لقول الخالف ان
سوى لا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر تأمل قوله ان سوى هي
الظرف اي المكانية بمعنى مكان اي بحسب الوضع وان انسلخت عن هذا
المعنى في الاستثناء وصارت بمعنى غير وفي كلام بعضهم انها بمعنى مكان
حيثما قال بمعنى قولهم جا الذي سواك جا الذي في مكانك اي الذي حل فيه
هو صفتك قوله نحو جا الذي سواك الخ اي فليست هنا بمعنى غير لانها لا تقع
في هذا الموضع وقد يقال لا مانع منه ويكون سواك خبر مبتدأ محذوف اي
جا الذي هو غيرك قوله وهذا اعدل قال في التوضيح والنبأ ذهبا قوله لان كثيرا
من ذلك لعل الحكم بالكثرة باعتبار ما ذكره هنا والمراد كثرته في نفسها
بالنسبة لغيرها فانه ذكر اربعة ادلة فيها الحكم بالحرفية وستة من غير ذلك
وقوله او بعضه لعله اتى بذلك لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف فيحتمل
عدم الكثرة بالنسبة اليه قوله وبعضه قابل للتاويل ان كان مراده التاويل انه
شاذ او ضرورة فمسلم وان كان مراده التاويل بالظرف فليس بظاهر فيها

نقله

نقله الشارح عنه من غير العرب وبالعكس فتنكر قوله ابهم فلامه ليه حيث اثبت
لسوى جميع ما ثبت لغير من الاحكام وجواز اعتبار المعنى في العطف وفي جملة
احكام غير قوله ان المستثنى بغير فيجب في مثله المستثنى بالا كما في التسهيل نحو
قبضت عشرة ليس الا وفيه ان المستثنى اصطلاحا في قولك قبضت عشرة
ليس غير هو نفس غير لا الواقع بعدها وهو ضمير العشرة الا ان يقال المراد بالمستثنى
معناه اللغوي اي المخرج قوله وبالتنوين اي في الحالتين وعليه فالمجرور اعرابية كما
سيأتي في الاضافة قوله تقع صلة الموصول اي في ظاهر اللفظ والا فهي في الحقيقة
جزء صلته والظاهر انه لا فرق بين سوى وغير في ذلك سوا قدر المحذوف فعلا
او مبتدأ اثبت قوله نحو من سوا الجميع الخ لعا ونتش من تب قوله نحو مكان سواء اي
مستو باعتبار اجزائه قوله سواء والعدم نحو سوا صفة لرجل وبعده خبر مبتدأ
محذوف اي هو سواء والعدم اما مرفوع عطفا على الضمير المستتر في سوا واما
منصوب على المعية وهو المختار لضعف العطف بعدم الفصل كما مر قوله عن
الواضح بها بقوله اي وبعطف على ضميرها في الاول نيته يتحقق التعدد اذ الا
الاستثناء لا يعقل الا بين شيئين فاكثر وبذلك سقط ما في بعض الحواشي نقلا عن
الدماميني قوله فليس وخلا الخ اي مع التمام والاتصال دون التفريغ والانقطاع
وخلا في الاصل لازم يقال خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
وهذا التضمين لازم في الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا ولذلك
التزم اضمار فاعله واما عدا فمتعد في غير الاستثناء قوله ولا يكون خالدا اي
لا يعد او لا ونحسب فيهم خلدا فلا منافاة بين كونه للاستقبال وكون قاموا
ماضيا قوله فمستتر وجوبا الا ما تقدم او لكون الجملة حالية فعلى الاول فلو جاز ابرازه
لجاز اظهاره فيفوت الربط بين الجملة الحالية وما قبلها وعلى الثاني فقد يقال
في الثاني اضمنه لا الاضطراب لمانع وهو فوات الربط الذي كون قد بين وعلل بعضهم وجوب
الاستتار بانه لو برز للزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى قوله فهو لكم

فإن كان نسبًا الخ أي في كون الضمير عائدًا على البعض المدلول عليه بكله السابق فإن
النون عائدة على الإناث وهن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم والفائدة في الأخبار
حاصلة بالتقييد بالظن فبعد لا يقال محط الفائدة حينئذ هو الظن فلا فائدة
في ذكر نسبًا لأنا نقول فائدته التوطئة للظن فلا بعد أفاده في النص بحر قوله
وقيل عائد على اسم الفاعل أو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول
في نحو قولك أكرم الميسور فيه أنه المتقدم بالميسور هو أبا المكرم زيدًا وهذا هي
أن اشتمل الكلام السابق على فعل مازلم يشتمل عليه تضمنه من الكلام ما يعود
عليه الضمير ففي نحو القوم إخوتك ليس زيدًا التقدير ليس بعضهم هو أي المنتسب إليه
بالأخوة زيدًا قوله وقيل عائد على الفعل اللغوي وهو الحدث وقال بعض الأخبار
على هذا احتاج هذا القائل إلى دعوى حذف المضاف من الخبر كما ذكره الشارح
ورد بأن فيه حذف مضاف لم ينطق به قط وبأن تقديره لا يؤدي المقصود من
الاستثناء قوله لأنه قد لا يكون هناك فعل أي يفهم منه الوصف في الأول ويعود
الضمير على حدثه في الثاني أجاب بعضهم بأنه وإن لم يكن هنا فعل ملفوظ
به لكنه يتضمنه من الكلام ما يعود عليه الضمير السابق كما سبق قوله ضمير مستتر
أي وجوبًا لما سبق قوله وفي من جعله للخلاف الخ نحو والأصح منه أن من جعله
للبعض المدلول عليه بكله السابق نظر فيه الرضي بأنه لا يفيد الخصوص لأن
مجاوزة البعض هل تريد في قولك قام القوم خلا زيدًا لا يلزم منها مجاوزة الكل
وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل قوله نصب على الحال
أورد عليه أن الجملة الماضوية إذا وقعت حالًا لابد من اقترانها بقد ولو تقديرًا
وقد لا يمكن اقترانها بقد لجمودها وأجيب بأن أفعال الاستثناء مستثناة أو يقال
محل ما قالوه في الأفعال المتصرفة قد تدبر قوله وقيل مستأنفة أي غير متعلقة
بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى قوله وصححه ابن عصفور علله
بعدم الرابط ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف للضمير المستـ

المستثنى

المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس قوله لا تستعمل
يكون في الاستثناء الخ أي لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريفها كان قوله
شعبة من عيالك أي فرقة منهم قوله أجنحتهم فتنا وأسر الخ قبله ترى بنا
في الحضيض بنات نعوج عواكف قد خضعن إلى النسور بنات نعوج هي
النسور وخضوعها إلى النسور نظرها إليها وهي تأكل القتلى المراد بالبني
أهل القبيلة والشمطاء الذي لا شمط وهو الذي في لحيته سواد شعرها بياض والمراد
بها العجوز قوله حينئذ أي حينئذ جرها وقوله بما قبلها أي في الرتبة
وإن تأخر في اللفظ كالبيت الأول قوله موضعها أي موضع مجرورها
وقوله عن تمام الكلام أي نصبًا ناشئًا عن تمام الكلام فيكون الناصب
الجملة المتقدمة عليها التي انتصب عن تمامها قوله لعدم اطراد
الأول أي لأنه قد لا يكون هناك فعل وشبهه كما تقدم قوله لا يعدي بأن
الأفعال إلى الأسماء الخ رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال
معنى الفعل إلى المجرور على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل المجرور
مفعولًا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف
من إيجاب أو سلب وهو هنا مفيد لأنه تنحية عنه لا اقتضائه ذلك نظرًا
لوضعه قوله في عدم التعدية أي بالمعنى أي بالمعنى السابق قوله ولأنها
بمنزلة إلا في المعنى رد بأنه لا يلزم من كون الحرف بمعنى حرف آخر مسا
مساواته له في جميع أحكامه لأن إلا لا تعمل الجر وهكذا الكلام في بعلها قوله
المصدرية هذا يشكل بما تقدم من أن خلا وعدا جامدان والحرف المصدري
لا يوصل بفعل جامد وقد يقال الجمود فيهما عارض كما تقدم والممتنع وصلها
بجامد أصالة أو يقال هما مستثنيان كما ذكره بعضهم وعلى قول المصدر
المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من كلام الشارح قوله تهل الندامى
ما عدا نبي الخ تهل من الهلال وهو السامة لا الندامى جمع نديم والمفعول محذوف

وهو المستثنى منه اي تمل الندامى كل شيء حالة كونهم مجاوزين اياي او وقتا
مجاوزتهم اياي وقوله فاني الخ علة لعدم سآمة الندامى اياي قوله لا يقع
حالا اي لكونه معرفة ولا يؤول بالمشتق كما قاله بعضهم وقوله راجع
للمنفي قوله وقيل على الظرف قال بعضهم فيه تسامح اذ الذي في محل نصب
على الظرف الموصول فقط واما الصلة ففي تاويل مصدر من معناها مجرور
كما يدل عليه قوله واما الثاني وليس كما قال لان مراد القائل نيابة المصدر
المنسبك عن الظرف المحذوف وكلام الشارح لا ينافيه ويشهد له قوله
نائبة هي وصلتها عن الظرف قوله كانتصاب غير اي على الاستثنا بنا على
مذهبه قوله حينئذ اي حين اذ وقعا بعد ما قوله لا مصدرية اي لعدم ما توصل
به حينئذ قوله جاز قالوه بالقياس اي على ما ورد من زيادة ما بعد بعض
حروف الجر نحو عما قليل فبما رحمة مما خطاياهم فقياسه لانه قياس
مع الفارق وقد يفرق بين الجر وبين المقيس والمقيس عليه بقوله لازم الاتزاد
الخ قوله فهو من الشذوذ يجيء اي بمكان لا يختم به اي فيه ومن ذلك ايضا
كما هو الظاهر قوله وفيما تتعلق به ما سبق في خلا كان الاولى والظاهر
ان يقول في كونها تتعلق او لا تتعلق ما سبق الا ان الخلاف السابق
ليس في العامل الذي تتعلق به اللهم الا ان يقال وفيما تتعلق وجودا
وعدما في فاعلها اي في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في
نفس فاعلها قوله وفي محل الجملة كان الاولى ان يقول وفي ان الجملة لها
محل من الاعراب او لا اذ الخلاف انما هو في ذلك لانها على القول بكونها
مستانفة لا محل لها كما تقدم اللهم الا ان يقال وفي محل الجملة وجودا
وعدما على قياس ما سبق قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع الخ
ليس بنظم بل هو نثر والاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين
ولخسة الشيطان استثناه من العموم السابق بحاشا للغيرة عنه

وجعل

وجعل ابا الاصبغ في بناله في ذلك تنبيها على خسته قوله حاشا ابا ثوبان
الخ قال بعضهم يحتمل انه على لغة من قال ان اباها وابا اباها فلا شاهد فيه
على النصب والمليحة بضم الميم من البكم وهو الخرس وفدم بفتح الفا واسكان
الدال اي عيي ثقيل قوله انما هو بالحمل على الا اي فيكون منصوبا على الا
الاستثنا قوله ولا تصحب ما اي مصدرية كانت او زائدة لانها فعل
جامد وما لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية ولا يرد خلا وعدا
لخروجهما عن القياس وهو الاقرب اي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون
اقبل للتصرف بخلاف الاستثنائية فانهم اتفقوا على انها تكون حرفا
بل التزمه بعضهم كما تقدم فضعفت بسبب ذلك قوله تكون تنزيهية
اي مقصودا بها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر فيه او في غيره
ولا تستعمل في غير هذا المعنى فلا يقال قتل الناس حاشا زيد قوله بالحذف اي حذف
الفها الاولى تارة والثانية اخرى كما تقدم قوله ينفيان الحرفية اي لان الاصل
في الحرف عدم التصرف ومراده ان لم يقم دليل على الحرفية فلا يرد سوف
قوله ولا يثبتان الفعلية اي التي هي المدعى وذلك لان اثباتها متوقف على
نفي الاسمية وما ذكر لا ينفيها قوله والمعنى في الاية جانب يوسف الخ معنى
حاشا بمعنى جانب وفيه ضمير عائد الى يوسف ومفعوله محذوف بدلالة
المقام عليه قوله حاشا الله بالاضافة اي لا بسبب كونها جارا ومجرورا
كما توهم بعضهم لانها في الاستثنا ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها
على اللام في قراءة السبعة والجارة لا تدخل على مثلها قوله اي السهال
باللام لما تقدم قوله ان تكون مبنية ولذلك ادعى بعضهم انها اسم فعل
بمعنى ابرا او تبرات ويرده بعضهم اعرابها في القراءة الاخرى قوله لفظا
ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معنى الحرفية الاستثنا ومعنى التنزيهية
الابعاد عن السوء وهما متنافيان قوله والمعنى الخ مبني على ان جملة ما حاشا

باطلة من كلام الراوي كما يفصح عن ذلك ما بعده قوله انها المصدرية اي كلمة
ما في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية جملة من مبتدا وخبر ويحتمل
ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا في الحديث باعتبار كونه كلمة لفظة قوله
ويرده ان في معجم الطبراني الخ وجه الرد ان لا في قوله ولا غيرها زائدة لتاكيد
النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية ويكون ذلك من كلا م
الراوي قطعا قال الخ ما فيه وهذا اليسير يقاطع لاحتمال ان تكون لا نافية وغير
مفعول لاستثنى مقدر وفاعله ولا استثنى غيرها فيكون من كلام النبي صلى
الله عليه وسلم وانت خبير بان هذا الاحتمال بعيد لا نظر اليه فيكفي في
الرد بالاول الظهور كما افاده الشهاب قوله وانما تلك حروف او فعل جامد الخ
مراده بذلك رد ما توهمه المبرد قوله مع ان الذي بعدها منبه على اولويته
اي وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بل هو اولى من
المتقدم بالحكم وذهب الكوفيون الى انه مستثنى اي مخرج مما قبله
من حيث اولويته وقوله بما نسب متعلق باولويته اي بكونه اولى
بما ذكر قوله مطلقا اي معرفة او نكرة قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
صدره الا رب يوم صالح لك منهما ومثنى كمثلون ناو معنى وعينها
واو قلبتا بالاحتماعها ساكنة مع اليا وادغمت فيها ودارة جلجل
اسم لغدير ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقر
مطيته للعذارى حين ورد على الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن
وقال والله لا اعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج مجردة فتاخذه فابين
ذلك حتى تعالى النهار فخرجوا اخذن ثيابهن ثم قلن له قد حبستنا واد
واجعتنا فنحر لهن ناقته قوله خبر لمضمر محذوف وجوبا لما تقدم
من ان سيما بمنزلة الا وهي لا يقع بعدها الجملة قوله فبفتحة سواء اعراب
اي لانه اسم لا التبرية وخبرها محذوف وتقديره موجود قوله كما يقع

التمييز

التمييز بعد مثل اي الذي هو بمعناه فيكون تمييزا مجردا وكلامه يشعر بان
التمييز المفسر والذي في كلام غيره انه تمييز لا وهي نكرة تامة فقهه الجمهور
ولذا قال بعضهم ولا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما
بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل
خلافا للدماميني قوله ودخول الواو في الا عنى اضيفة قوله من استعمله على خلاف
ما جاء الخ اي ان لم يجعل بمعنى خصوصا والا جاز حذف ما بعده والاتيان بالحال
مفردة او جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي فيكون منصوب
المحل على انه مفعول مطلق مع بقائه على كونه اسم لا التبرية كقوله
احب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو اخصه
وكقولك احبه ولا سيما وهو راكب او ولا سيما ان ركب وبهذا اسقط
قول المرادي وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم ولا سيما والامر كذا تركيب
غير عربي قوله انه قد تخفف اي تحذف ياؤها الاولى فيكون محذوفا في العين
ويويد ذلك قول الرضي يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا قال بعض
ولم اقف عليه من جهته قوله منه بالعقود وبالايمان لا سيما الخ فيه بحسن
الجامع وفي بعض قوله نصب على الحال اي ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا
قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ونص على ذلك عنده انه يقترن بعدها
الواو والا كانت اسم لا التبرية كما قال غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو
والفارسي يكتفي بالتنكير المعنوي في الداخلة على الحال وهو موجود لان المعنى
قاموا لا مثل زيد في حكم القيام والاولى منه قوله اسم لا التبرية وهو
منصوب ان اضيف بان جر الاسم الواقع بعدها او جعلتها موصولة او مو
صوفة ومبني ان لم يضف بان نصب الاسم وجعلت ما كافة كما راى الشارح
وسيأتي منونا في الابهام فلا تعجبه لعدم تقريرها فيصح كونه اسما لا وان
اضيف الى معرفة **الحال** هي لغة تطلق على الوقت الذي انت فيه

وعلى ما عليه الشخص من خبرا وشىء والفها منقلبة عن واو وجمعها على
اصوال وتصغيرها على اصيله واشتقاقها من الشول قوله يذكر ويونث
اي في لفظه وضميره ووصفه ومعناه لكن الاوجه في الاول التذكير وفي
الثلاثة الاخيرة التانيث قوله وصفا اي صريحا او مؤولا به فدخلت
الجملة وشبهها فانها في تاويل الوصف قوله منتصبا اي اصالة وقد
يجر لفظه بالباء الزائدة ان نفي عامله لكونه خبرا في المعنى كقوله
فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها او بمن
الزائدة نحو ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بفتح نتخذ للمفعول
ويلزم عليه ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية لكن لا ينبغي
اتخاذهم اولياء دونه قوله مفهم في حال الخ كذا فهو على نية
الاضافة والمضاف اليه منوي مقدر التنوين اي لا يفهم التقدير الا به ف
فينبغي ان يضبط بغير تنوين لسقوطه بالاضافة كما نبه عليه
البصير قوله ويخرج نحو القهقرى وهو الرجوع الى خلف فهو نوع
من الرجوع لا وصف وقد مشى في ذلك على مذهب ابن عصفور
القائل بجواز الاخراج بالجنس وفي عبارة بعضهم انه لم يقل به احد
غيره وهو مخالف لما عليه عامة اهل الميزان من انه انما يؤتى
به للادخال ووافق ابن عصفور السعد وجماعة منهم الفاكهي
فقالوا اذا كان بين الجنس وفصله عموم وخصوص من وجه جاز
ان يخرج بخصوص كل منهما ما دخل في عموم الاخر افاده البهوتي
قوله ما صيغ من المصدر ليدل على متصف اي او ما اول به لتدخل
الجملة وشبهها لما سبق قال يس ان اراد مطلقا فمسلم ولا يفيد هنا
وان اراد حقيقة فنظر لانه لا يوافق التمثيل بفرد ولا قوله الاتي يغلب
لكن ليس مستحقا بل الملائم لذلك ان يراد بالوصف ما دل على معنى

في موجود

وقد يقال المختار الثاني والمراد ما صيغ من المصدر بنفسه او بمعناه
الا انه لا يناسب قول الشارح فيما سياتي تقع الحال جامدة غير مؤولة
بالمشتق في ستة مسائل تقع بها قوله وذلك اسم الفاعل الخ امثلتها
على الترتيب جاء زيد راكبا وضربته ملفوفا ورايته حسن
الوجه واعجبني صمالا واقدم احسن من اخيه قوله يخرج النعت
اي لكون المتبادر والمراد منتصب وجوبا في ما اشار اليه الشارح ولك
ان تقول يخرج غير المنصوب بناء على الظاهر واما المنصوب فيخرج
بما بعده قوله يخرج التمييز اي لانه على معنى من لا في اذ هو في المثال
مثل البيان لجنس المتعجب منه لا لبيان هيئته قوله ما يستغنى عنه من
حيث هو هو اي اللفظ الذي يستغنى عنه اي لا يتوقف عليه الكلام
النحوي والضمير الاول للما والثاني للمضمون يستغنى عنه اي من حيث اللفظ
المعهود مستغنى عنه وهو المراد بقول بعضهم ما يتم الكلام النحوي
بدونه لا ما يستغنى عنه اي مطلقا اي من حيث ذاته ومن حيث العوارض
التي تعرض له قوله لان فيه خللين اي بزوال ان يجعله تنبيها للتعريف ولم
يظهر كون جعله تنبيها للتعريف مزيلا للخلل الاول لانه لا يخرج كون منتصبا
جزءا من التعريف ولعل عبارة الشرح فيها قصور والاصل الاولى ان يكون قوله
كفرد اذهب تنبيها للتعريف وان يكون منتصبا خبر مبتدا محذوف
والجملة معترضة لان فيه خللين الخ اي فيكون الحكم حينئذ بعد تمام
التعريف لا منه وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان الجواب بما نقل عن
السيوطي من ان منتصب ليس حكما بل المراد نطق به في كلام العرب
منصوبا والعرب لم يقع منهم حكم وبما اجاب به الشنواني حيث
قال قوله تعريفا للشيء بحكمه اي والحكم فرع التصور والتصور موقوفا على
على الحكم فيلزم الدور وجوابه انه يكفي في الحكم التصور بوجه ما غير

الخ قوله ليخرج النعت المنصوب الخ علة للمنفي وهو التقييد فيكون النفي
منصبا عليه يعني ان التقييد لذلك الاخراج منتف ولا يقال هو خارج
بالقيد بعده لانه يفهم في حال كذا وان كان يطلق بين اللزوم والناظم لم
يقيد الايهام بكونه بطريق القصد قوله وان كان ذلك اي يفهم معنى
الحالية وهو ايهام في حال كذا الا ان النحو هذا المثال اي موجود ايضا
لكنه ليس بحال لعدم قصد معنى الحالية منه فلا بد من اخراجه بقيد
اللزوم فقد يقال المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا ان المراد كون الافهام
مقصودا واللفظ يحمل على ما يتبادر منه قوله منتقلا يعني عنه
التمثيل بمجرد الانه لا يفيد كونه مقلوبا او غالبا قوله لكن ليس الخ جا
بالتمثيل بما قبله دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في التصحيح
ومستحقا بكسر الحاء وفتحها وعلى الاول يكون اسم ليس ضمير الحال وعلى
الثاني يكون ضمير الكون قوله كما في الحال المؤكدة اي لمضمون جملة قبلها
كالمثال الاول ولعاملها كالمثال الثاني او لصاحبها نحو لآمن من في الارض
كلهم جميعا قوله والمشتق عاملها بتجدد صاحبها اي حدوثه بعد
ان لم يكن ووجه ما خذ اللزوم انه حيث كانت الحال مقارنة للخلو في
الايجاد كانت لازمة تتغير فلا يتغير الانسان عن الضعف الجبلي والزرافة
عن الطول المذكور لمقارنتها لخلقها لا يرد عليه مثل خلق الانسان
طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلقه وصارت الحالة
الثانية لازمة للخلق المتجدد فاده البهوتي ومثل له ابن الناظم بقوله
انزل اليكم الكتاب مفصلا ورده في المغني بان الكتاب قديم فكيف يكون
العامل مشعرا بتجدده اجاب عنه الشمني بان المراد ان العامل يشعر
بالتجدد دون ما عليه ولا يلزم من دلالته عليه تجدده بالفعل لقيام الدليل
القاطع على قدمه وعلوهم في الدلالة على ظاهرها على ان الممتنع

تجدده

تجدده الكلام النفسي المتصف بالنزول اللفظ الدال عليه ولا يمتنع تجدده
قوله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها قوله يديها بدل بعض من الزرافة
والطول حال من يديها لازمة ومن رجليها متعلق بالطول لكونه اسم تفضيل
وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق اي حدوثه وبعضهم قال يداها
الطول على المبتدا والخبر وتكون الجملة حالية ولا تتعين الحالية بل يجوز الوصفية
لان الزرافة معرفة بال الجنسية قوله جاء الخ به سبط العظام الخ السبط
بفتح السين وسكون الموحدة حسن القد اي ولدته على تلك الحالة
واللوا الراية الصغيرة قوله وغيرها اي غير المؤكدة والمشعر عاملها
بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك بل مرجعه السماع قوله قائما
بالقسط حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك ان قيامه بالعدل لازم
له واجرده بالحال لعدم الالباس فلا يرد انه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا
قوله ويكثر الجمود الخ لا يغني عنه غلبة الانتقال لانها لا تفيد كثرة
الجمود في المذكورات قوله او مفاعلة الخ كان الاولى ان يؤخر هذه الثلاثة
عن قوله وفي مبدي تأول بلا تكلف ويقول من كل ما يدل على مفاعلة الخ قوله
بكذا بيان لمدا قال سيبويه كما كان ذلك في سعر بيانا وهذا جار
في جميع الامثلة التي فيها المجرور وقال بعض مشايخنا والوجه ان الجار
والمجرور في نحو قولك مدا بكذا وبدا بيد صفة لما قبله اي مدا كائنا
بكذا وبدا كائنة مع يد وليس على حد سعر الا ان سعرا مستقل بالمعنى
لكنه لم يعلم من وقع له السعر فبين بالمجرور واما هنا فنحو فيه بالمعنى
المراد لم يستفد الا بمجموع الجار والمجرور وما قبله فقد تحصل ان اتفاقهم
النحويين في الاعراب ان يقال مدا حال والجار والمجرور صفة له لكن الحال المؤول
بها هذا اللفظ ماخوذ من مجموعها وكذا يقال في يدا بيد تأمل قوله اي
مسعرا بفتح العين حال من المفعول المحذوف وباعني البر بكسر العين

حال من الفاعل قوله اي مقابضة عبارة التوضيح متقابضين وهي اولى
كما هو ظاهر قوله اي كاسد الكاف اسم بمعنى مثل لان اصل الحال ان تكون
وصفا ويجوز ان يكون تفسير معنى وتكون الكاف حرفا وكلامه
يقتضي ان الاسد ليس مستعملا في زيد بل في الحيوان المفترس
بخلاف رأيت اسدا في الحمام وعبارة التوضيح تقتضي كونه
مستعملا في زيد حيث قال كر زيد اسدا اي شجاعا قوله وادخلوا
رجلا رجلا اي او رجلين رجلين او رجالا رجالا وضابطه ان جاء في
التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء
الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة
للاول والفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع الحال جاز ان يعمل
والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو
الحال فهو نظير هذا حلو حامض قيل ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه
بالعطف على تقدير حذف الفاء كان مذهبا حسنا ونص الاخفش على
انه لا يجوز دخول غير الفاء من حروف العطف في المكررات قال الرضي ثم
كالفاء نحو مضوا كتيبة ثم كتيبة قوله فقد ظهر اي من قوله اي مستعملا
فانه يدل على ان التاويل جار في الحال الدالة على سعر تأمل قوله خلافا لما في
التوضيح اي من ان الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول قوله فتمثل
لها بشرا سويا دعوى الحالية يقتضي انه تمثل في حال كونه بشرا وما
لا يخفى انه في وقت التمثل ملك لا بشر فالاقرب انه منصوب بنزع
الخافض اي تمثل لها ببشر او تصور بصورته قوله وتسمى حالا موطئة
موطية بكسر الطاء لانها ذكرت توطية وتمهيدا للنعت لانه
بالمشتق او شبهه قوله او حالا معطوف على موصوفة وقوله او
طورا بمعنى حالا معطوفا على عدد وقوله وتقع فيه تفصيل انه

بالضاد

بالضاد المعجمة اي تفصيله او عليه قوله واسجد لمن خلقت طينا
حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من لان الحال قيد في عاملها وان
الطين ليس قيدا للاسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا
لخلقت ايضا لان الطين سابق على خلق آدم فالاولى جعله منصوبا
بنزع الخافض اي من طين قوله من الموطئة المشتقة اي مفردا عربيا
ومستويا في صفة البشرية في الاول معد وداع في الثاني ومصورا
في الثالث ومنوعا في الرابع ومصوغا في الخامس ومنا صلاح السما
دس قوله ان عرف لفظا اي في لسان العرب فلا تنافي انها معرفة معنى
مقصورا على السماع قوله وكلمته فاه الى في او فاه حال او مشافها
وعليه الشارح وعليه فالجار والمجرور للتبيين فلا يتعلق بشيء وهو
مذهب سيبويه وقيل هو منصوب على حذف الجار اي ثلاثا فاصادرا
من فيه الى في وهو راي الاخفش وقيل ان فاه الى في جملة في موضع الحال
ولما تعذر رفع الجملة ظهر الاعراب جعل الاعراب على جزئها الاول وقيل
هو حال نائب مناب جاعلا اي جاعلا فاه الى في وفي رواية سيبويه كلمته
فوه الى في بالرفع قوله وارسلها العراك الضمير للابل والعراك مصدر عارك
وجاءوا الجماء الغفير وروي جما غفيرا على الاصل والجما من الجموم وهو الكثرة والغ
والغفير من الغفر وهو الستر اي ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من
غفير وان كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول قوله وكلمته مشافهة
بصيغة اسم الفاعل المضاف وسيأتي ان اضافته لا تفيد التعريف وفي
بعض النسخ من انه بفتح الفاء وبتاء التانيث غير ظاهر لانه حينئذ مصدر لا صفة
مشتق قوله لئلا يتوهم كونه نعتا اي ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة وقد
يكون الاعراب خفيا فلا يمنع الاختلاف في الحركة من التوهم وبالجملة فلا حاجة
لدعوى ان التوهم لا انما يكون عند الاتفاق في الحركة وطرد الباب في غيره

وقيل انما التزم التنكير لان المقصود بالحال تقييد العامل فقط وهو حاصل بالنكرة
فلو عرف الحال كان تعريفه ضايعا قوله تعريفه مطلقا اي سواء تضمن معنى [illegible]
الشرط اولا وجمعهم في خلاف القياس على الخبر لكون الحال خبرا في المعنى وعلى ما
سمع والتاويل فيه خلاف الاصل قوله في المحسن والمسيء حالان الاول من المبتدا على
راي سيبويه والثاني من الضمير المجرور ونحوه ذهب الجمهور الى ان نصبهما
بتقدير اذا كان قوله لنا ولها بالشرط اي والشرط يصح التقييد به من غير
شرط فكذا ما هو بمعناه قوله ان وحده حال من الفاعل اي حال كوني موحدا
في الرؤية فوحده مصدر محذوف الزوائد واصله ايحاد مؤول باسم الفاعل قوله
ان يكون حالا من المفعول اي حالة كونه منفردا وعلى هذا فهو
مصدر وحد يحد بمعنى انفرد لا مصدر محذوف الزوائد لان اسم الفاعل منه
موحد بمعنى منفرد تذكير قوله بقولوا بنا زيد وحده اي ليطابق ما قبله في التكلم
ويجاب بانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة وظاهر كلام الدماميني
ان الضمير في وحده عايد الى المفعول مطلقا سواء جعل حالا من الفاعل او من
المفعول ويكون على الاول من اضافة المصدر لمفعوله وعلى الثاني من اضافة
المصدر لفاعله وفيها جايزان وهذا هو الاوفق لما اسلفناه قوله وبه مثل
سيبويه جملة معترضة بين المبتدا وهو صفة وخبره جملة تدل الخ قال
الشمنوني ان كان وجه الدلالة تعين كون الحال هنا من الفاعل لكون [illegible]
نكرة خالية عن احد المسوغات ففيه ان مجيء الحال من النكرة المذكورة جايز
بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر وان كان غير ذلك فلم يتبين
قوله فهو مصدر اي ان اخذ من وحد يحد بالتخفيف او نايب المصدر اي اسم
مصدر ان اخذ من وحد بالتشديد وكانه منفرد في وجوده الاول وقيل
المراد فهو مصدر ان اخذ من وحد او وحدا ونايب مناب المصدر اي اسم
مصدر قوله على الظرفية اي الحكاية وقيل هو منصوب على التوسع

والاصل

والاصل في على وحده قوله ومصدر منكر الخ هذا اشارة الى وصف اخص
من وصف الحال وهو ان يكون نفس صاحبه في المعنى قوله وقتلته صبرا هو
ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ رد عليهما
الخصم بانه يلزم عليه حذف عامل المؤكد وهو اما ممتنع او بعيد عن
الجواز وبانه لا يلزم التنكير ولا دليل على العامل المحذوف ولا يصح ان يكون الدليل
العامل السابق لان العام لا يدل على الخاص ولا المصدر والا لاكتفي في كل موضع
لان كل مصدر يدل على فعله قوله والعامل محذوف ومحله عند الاخفش ان لم
يكن المصدر واقعا بعد اما والا فالعامل فيه ما بعد الفا كما سياتي في بيا
قوله وقيل هي مصادر على تقدير مصادر اي نايبة عنها في النصب على المفعو
لية المطلقة قوله على حذف مضاف اي هو الحال في الاصل فلما حذف ناب
منابه المصدر فتحصل في المصدر المنصوب اربعة اقوال الاول ان المصدر
هو الحال بتاويله بالمشتق الثاني انه مفعول مطلق لعامل محذوف والجملة
في محل نصب على الحال الثالث انه مفعول مطلق وعامله ما قبله على تاويله
بعامل من لفظ المصدر الرابع انه على حذف مضاف هو الحال قوله فيما هو نوع
من عامله اي مدلول عامله قوله قولهم انت الرجل علما ونحوه مما فيه
الخبر بال الدالة على الكمال فعلما حال من الضمير في الرجل لان الجامد المؤول بالمشتق
يتحمل الضمير والعامل في الحال ما في الرجل من معنى الرجل اذ معناه الكامل قوله ونبلا
بضم النون الفضل كالنبالة من نبل بالضم فهو نبيل قوله يحتمل عندي ان يكون تمييزا
اي لانه فاعل في المعنى اذ المعنى انت الكامل علمه وبدليل انه يقال هو فارس ركن
والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ونقل عن
ثعلب ان علما مفعول مطلق لتاول الرجل بعالم قوله نحو زيد زهير شعرا من كل
خبر شبه به مبتدا او اذ التقدير زيد مثل زهير في الشعر فشعرا حال
والعامل فيه ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير

مستثنى في زهير لتأويله بالمشتق قوله نحو أما علما فعالم أي من كل شيء فيما وقع
فيه الحال بعد أما في مقام قصد فيه الرد على من وصف عندك شخصا بو
صفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر قوله ويجوز أن يكون
ناصبها ما بعد الفاء فتبعه المرادي لكنه مناف لقول السعد إن معمول
ما بعد الفاء الجزائية لا يتقدم عليه قوله نحو أما علما فمفهوم وعلم الخ وجه عدم
عمله فيما قبله جمود المضاف وكون المضاف إليه لا يتقدم ما يتعلق به
على المضاف مع كون المضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميرا فيكون صاحب
الحال قوله مفعول له أي والعامل فيه فعل الشرط المحذوف كما تقدم قوله
فمفعول مطلق أي منصوب بعالم أي مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما فهو
مصدر مؤكد وفيه ما تقدم عن السعد وأن المعرف لا يكون مؤكدا أفاده زكريا
قوله وهذا القول عندي أولى الخ أما وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية
فلاطراده في حالتي التعريف والتنكير ولجواز رفعه بالنيابة عن الفاعل وهي
والحالية غير مؤولة بالمشتق نحو أما قريشا فأنا أفضلها والحال المستثنى
كذلك وأما وجه أولويته وأحقيته من القول بأنه مفعول له فلقلة نصب
المفعول له معرفا كما مر وأما وجه أولويته وأحقيته من القول بأنه مفعول
مطلق فلأن المصدر المؤكد لا يكون معرفا ودعوى زيادة أل خلاف الأصل وهي
غير المصدر هنا كما علمت قوله مراد علم جنس للتنبيه فيبنى على الكسر
كحذام قوله نحو أرسلها العراك أي من كل مصدر حلي بأل وقيل هو مفعول لفعل
مقدر أي أرسلها تعترك العراك وقيل قوله والصحيح أنه على التأويل الخ أي الصحيح
من المذاهب الأربعة المتقدمة مذهب المنكر تدبر قوله لأنه كالمبتدأ في المعنى
أي لكونه محكوما عليه معنى وورد عليه أنه قد يكون فاعلا وليس تنكيره
خلاف الغالب ويجاب بأنه لما كان مؤخرا كان في قوة الموصوف بصفة
الحكم عليه فهو نكرة مخصوصة معنى وقيل إنما لم ينكر غالبا لأنه لو نكر

لكان

263

لكان احتياجه لما يخصصه ويميزه من بين أمثاله أكثر من احتياجه لما
يفيد الحدث المنسوب إليه لأن الأولى تمييز الشيء أولا ثم تمييز الحدث المنسوب
إليه قوله جاز تأخر كان ذلك مسوغ الخ أي لأنه حينئذ لا يلتبس الحال بالوصف
لعدم جواز تقدمه على الموصوف بخلاف ما إذا لم يتأخر فإن الالتباس موجود
في حال انتصاب ذي الحال ثم طرد المنع وفيه أن اللبس موجود حال تخصيص النكرة
وأجيب بضعف اللبس حينئذ لأنها لما تخصصت انساق الذهن إلى جعل
المنصوب على الحال هكذا قيل وهو يقتضي أن التقديم لدفع اللبس لا للتسويغ
وقد يقال لا مانع من أن يكون لهما معا تدبر قوله لمية موحشا طلل يلوح
كأنه خلل بكسر الخاء جمع خلة بالكسر أيضا وهي بطانة يغشى بها أجفان
السيوف منقوشة بالذهب وفيه أن صاحب الحال المبتدأ حينئذ وهو
مذهب سيبويه فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ فلا
شاهد فيه قوله وفي الجسم مني بينا لو علمته الخ فالجسم خبر مقدم
لشحوب من شحب جسمه بالفتح شحوبا وبالضم شحوبة إذا تغير وفيه
حال من الجسم وبينا أي ظاهرا حال من شحوب والشاهد فيه ولو علمته
بكسر التاء معترض بين الحال وصاحبها والجواب محذوف أي لرحمتني قوله
عند أن بعضهم هي قراءة شاذة ومثل ابن عقيل لذلك بقوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا فأعرب المنصوب حالا من المضاف إليه لوصفه
بحكيم وفيه أن شرط مجيء الحال من المضاف إليه كون المضاف عاملا أو جزءا
أو مثل الجزء وذلك غير موجود فالوجه كونه حالا من الضمير المستتر
في حكيم أو من ضمير أنزلناه أو مفعولا مطلقا قوله ماخر بالخاء المعجمة أي شاق
للبحر والبحر مستوطنا أي ومستمرا في مهل فقد يقال لا شاهد فيه ولا
فيما قبله لاحتمال أن تكون الحال من المستتر في البحر وهو قوله أي يظهر الحال في
ذو الحال المحذوف المضاف أو اكتفى باللازم إذ لا يقع الحال بعد نفي إلا وصاحبها

كذلك هكذا قيل وفي الثاني نظر اذ قد بينا خبر النافي عن صاحب الحال نحو جاء
رجل الا راكبا وما ضاحكا قوله من بعد نفي الخ اي لان المنكر يصير حينئذ مع
مستغرقا فيعم ولا ابهام ويدخل في النفي فلما رجلا قائما وما اشبهه
قوله والاستفهام قيل اي الانكاري والظاهر بقاؤه على عمومه على
قياس ما سبق في المبتدا قوله نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم فالجملة حال من قرية وجعلها الزمخشري صفة واتى بالواو
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف والمشهور الاول وقد يقال ذكروا ان من
جملة المسوغات اقتران الجملة الحالية بالواو فلا حاجة لاعتبار وقوع
عما بعد نفي ويجاب بانه يصح اعتبار كل منهما مسوغا ويقال مثله في ان
الاقتران مسوغ في الايجاب اما في النفي فلا تدبر قوله ما حم من موت حمى
واقيا تمامه ولا ترى من احد باقيا حم اي قدر وحمى ما به الحمى والحفظ
وواقيا حال منه وفيه الشاهد قوله لا يركنن احد الى الاحجام الخ الاحجام
التاخر والوغا الحرب ومتخوفا حال من احد وفيه الشاهد وتمامه الموت
قوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى الخ صاح منادى مرخم والاستفهام
انكاري وحم قدر وباقيا حال من عيش وقوله فترى الخ جواب الاستفهام
قوله مصادرة فيه صاحب الحال الخ اي قياسا عند سيبويه خلافا للخليل
ويونس قوله فقعدة رجل بكسر القاف حال من ما اي مقدارا بهذا قعدة رجل
قوله لان الواو نص في توهم النعتية هذا التعليل يقتضي وجوب التعريف
او ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف كلامه السابق في التعليل
يقتضي ان ذلك للتسويغ فبينهما تناف ويجاب بانه اشار الى صحة
التعليل بكل من العلتين نحو هذا خاتم حديدا وجه كون الوصف هنا على
خلاف الاصل كونه جامدا فلا تتبادر التبعية الى الذهن فلا لبس قوله مع معرفة
اي او مع نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامراة مقبلين قوله والموصول

في موضع النصب اذ ان نحو زيد حال والا كان في موضع جر بالاضافة وهو اعم فائدة
لشموله تقدم الحال على صاحبها وعامله جميعا قوله اي منع اكثر النحويين
انتصاب عبارة الناظم عن ظاهرها نظرا للواقع وانما نسب الناظم المنع
الى الجميع حينئذ تنزيلا للاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع قوله بان تعلق
العامل بالحال الخ في المعنى والعمل ثان اي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك
قوله لا يتعدى بنفسه الى شيئين اي مع النص عليه بالواسطة فيما يدل عليه
ما قبله وما بعده فلا يرد مر زيد برجل كذا وقول بعضهم اي بعد ان اتباع
وان كان صحيحا في نفسه لا يلائم كلام الشارح تدبر وايضا لو تعدى الى الحال
بالواسطة لالتبس الحال بالبدل قوله التزام التاخير اي ليكون الحال في حيز الجار
وقيل حملا على المجرور بالاضافة قيل لان الحال لما كانت صفة في المعنى لصاحبها
وهو مجرور بالحرف فكانت مجرورة في المعنى بالحرف والمجرور لا يتقدم فكذا ما هو
في حكمه قوله وايضا فقد ورد الخ اورد عليه ان ما استدل به من الاية والابيات
محتملة للتاويل فلا تنهض حجة للدعوى واجيب بان ظاهرها يشهد
له والاحتمال الضعيف في بعضها لا يقدح ولا عدول عن الظاهر مع
مساعدة القياس قوله وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من
المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه واورد عليه انه يلزم منه تقديم
الحال على صاحبها المحصورة وتعدية ارسل باللام والكثير تعديه بالى واجيب
بانه نص على جواز تقديم الفاعل او المفعول المحصور بقوله وقد يسبق
ان قصد ظهر فيقاس عليه بان النص على القليل اذا كان قياسا لما هنا هذا
سائغ قوله تسليت طرا عنكم بعد بينكم الخ طرا بمعنى جميعا حال من المجرور
بعده والبين الفراق وحتى ابتدائية قوله لئن كان برد الماء هيمان صاديا الى
قبله حلفت لها بالمشعرين وزمزم وذو العرش فوق المقسمين رقيبا
وهيمان من الهيام وصاديا اي عطشان وهما حالان من المجرور بعده وبعده

قوله إنها لحبيبة أي لأحبابه منه بما يدل عليه المقام قوله بأن تك أذواد أصبن
ونسوة الخ الأذواد جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة وعبال
اسم رجل وبرغا حال من فعل المضاف إليه وهو بكسر الباء وسكون الراء وبالغين
المعجمة أي هدرا قوله مشغوفة بك قد شغفت الخ بك متعلق بشغفتنا و
ومشغوفة حال من الكاف أي قد شغفتنا بك حالة كونك مشغوفة قوله إذا
المرء أعيته المروءة ناشئا الخ المرء بالنصب على تقدير إذا أعيت المروءة المرء
وبالرفع على تقدير إذا أعيى المرء وقوله ناشئا أي نشأ بأو كهلا حال من الضمير
المجرور بعلى بعده قوله وحمل الآية على أن كافة الخ قيل هذا الحمل تعسف كما
قاله الرضي فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية
قوله والتاء للمبالغة أورد عليه أن كون التاء للمبالغة سماعي وأجيب بأن هذا
مقام احتمال وهو كاف في نقض الدليل تقدم ما فيه قوله جاز قيل لعله لعدم
ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض
لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة إذ لم يظهر لها عمل لضعفه قوله
بأن كان زائدا جاز التقديم أي يستثنى منه بعضهم الزائد المنع الحذف في
أو القليلة نحو أحسن بزيد مقبلا ويعجبني هند جالسة فإنه لا يجوز التقديم
حينئذ قوله أمر زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكان وليتا ولعل
أو فعل تعجب أو صلة الحرف المصدري قوله إلا أن وغدا إنما قيد بذلك لتكون
الإضافة لفظية إذ لا يكون مشبها للفعل عاملا عمله إلا إذا كان بخلاف ما
إذا كان بمعنى الماضي فإنه غير عامل فتكون إضافة محضة وإنما جاز مجيء
الحال من المضاف إليه وتقدمه هنا في اللفظية لأنها في نية الانفصال فهو مجرور
به وتقدم حاله عليه جائز قوله إلا مستثنى بين ومنه دين حال من المرء مستثنى
مقتضى ما تقدم في قوله وقد يستثنى أن قصد ظهر جواز التقديم هنا إذا
تقدم مع إلا قوله كما إذا كان محصورا قال تحت الكاف أن يكون صاحبا

الحال

الحال المضاف المرفوع ما لها بأسبقها نحو جاء راكبا هند أخوها قاله الناظم
وولده قوله وذلك بأن أي وذلك الوجوب المذكور بأن يجوز مجيء الحال من المضاف
إليه لأن المضاف لا يعمل النصب ولا يصح أن يكون العامل فيها الفعل للزوم كون العامل
في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة أو حكما وهو محال قوله عمل الحال أي
العمل فيه وقيل المراد عمل المضاف إليه بأن كانت الإضافة لفظية ومثالها
واحد قوله وهو نصبه أشار به إلى أن المراد بالعمل عمل الفعل لا مطلق العمل
محطا وإلا فغلام من قولك غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الجر والمنوي
لا عمل الفعل قوله نحو إليه مرجعكم جميعا مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع
والقياس فتح عينه كمذهبا قوله تقول ابنتي إن انطلاقك واحدا تمامه إلى
الروع يوما تاركي لا أباليا الروع الخوف وأراد به الحرب وتاركي خبر إن ولا أباليا
معمول تاركي وخبر لا محذوف أي موجود قوله أو كان المضاف جزء ما له أضيفا الخ
أي على المشهور وخالف أبو حيان فمنع مجيء الحال من المضاف إليه فيما ذكر قال لأنه
لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل وحينئذ يحتمل أن يكون حالا من نعيم وإخوانا
يحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة ومن الضمير
في اتبع قوله فلا تغيبا أي لا تذهل عن ذلك وتتجاوزه بالزيادة عليه قوله ما يصح الاستغناء
به عنه أي مضاف يصح الاستغناء به عنه وهو إشارة لوجه النسبة المقتضي
لصحة مجيء الحال من المضاف إذا كان المضاف جزءا حقيقيا قوله ونحوها الصواب
إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز مجيء الحال من المضاف إليه فيه وكتب
البهوتي أنه يجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزء باسم كليه قوله لوجود
الشرط المذكور أي في قوله لو جوبا كون العامل في الحال الخ قوله لصحة الاستغناء
عنه بصاحب الحال إذ يصح في غير القرآن أن يقال ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا كل
أخاه ميتا واتبع إبراهيم حنيفا قوله بفعل صح أي إن لم يقع صلة لحرف مصدري
ولا تاليا للام الابتداء والقسم وإلا امتنع التقديم كما سيأتي قوله أو صفة

أي أو مصدرا نائبا عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه وعلى ذلك في الصفة
إن لم تقع صلة الـ قوله وقبل علامات الفرعية أي العلامات الدالة على الفرعية
كالتثنية والجمع والتأنيث المراد قبل ما ذكر مطلقا فلا يرد أفعل فإنه إنما
يقبلها في بعض الأحوال كما سيأتي في بابه لا يرد فعيل كقتيل وجريح فإنه
إذا ذكر الموصوف يقبلها مطلقا بخلاف اسم التفضيل فإن قبوله مقيد إذ لا ∴
قاله سم وفيه أن اسم التفضيل إذا عرف أو أضيف يقبلها أيضا فالظاهر أنه
لا فرق تدبر قوله فجائز تقديمه أي وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو وبعد
على رأسه جاريه خلافا لمن منع فيهما قوله وعاملها صفة لا يقال معمول الصفة
الصفة المشبهة فيما أن يكون سببيا مؤخرا وهذا ليس كذلك لأنا نقول ذاك
فيما عملها فيه بحق التشبيه وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل تدبر
قوله نحو مخلصا زيد دعا فقد يقال دعا خبر فعلي وهو لا يتقدم فكيف جاز تقدم
معموله وأجيب بأن الحال فيه معنى الظرف فيتوسع فيه وقد تقدم لك ما يوضح
منه جواز تقديم معمولات الخبر الفعلي تدبر قوله تشتتوا وبالجملة الحالية
جمع حالب أي يحلبون بمرجع الحالبون حال كونهم متفرقين قوله نحو ما أحسنه
مقبلا فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا
قوله تشبه الجامد أي في عدم قبول العلامات الفرعية قوله وهو ما تضمنه معنى الفعل أي
تضمن … المراد ما قابل العوامل اللفظية حتى يكون معنويا بالابتداء والعامل
المتضمنة ما ذكر عشرة ذكر الماتن والشارح منها تسعة وأسقط الندا نحو
يا أيها الربع مبكيا بساحته لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه
بعضهم قوله تلك ليت هند مجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة
لما فيه من معنى الفعل والفعل المدلول عليه باسم الإشارة أي أشير إليها
مجردة وصاحب الحال حينئذ الضمير المجرور فالعامل في الحال وصاحبها على
الوجهين واحد تدبر قوله وليت زيدا أميرا أخوك فأوسط الحال في هذا المثال

وما بعدها

وما بعده فيه بين الاسم والخبر ليكون الحال معمولا للناسخ على المذهبين الذي ما بقي
في إن إذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بها فإن مرفوعا
به فيلزم عمل الناسخ فيه تدبر قوله وحرف التنبيه نحو ها أنت أسعد راكبا أورد
عليه أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق تضمن ما ذكر وحينئذ
فامتناع تقديم الحال فيما ذكر من جهة كون حرف التنبيه غير عامل هكذا
قيل ونقل عن ابن هشام في نحو هذا زيد قائما أن العامل في الحال حرف التنبيه وقيل
اسم الإشارة وقيل … منزلة كلمة واحدة فإن كان العامل حرف
التنبيه جاز تقول قائما ها ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين تدبر قوله
وأما معطوف على حرف التنبيه أي وليت وقوله نحو أما علما فعالم مثال
لعمل أما في الحال كما هو أن علما حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما
فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار كونها نائبة عن فعل الشرط
تدبر قوله هو القسم الثاني أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل قوله ونحو
لي … قال الشارح أو قل … قوله نحو سعيد الخ أي من كل تركيب
وقع فيه الظرف أو عدله خبرا متأخرا عن مخبر عنه متقدم وتوسطت
الحال بينهما قوله مستقرا قال سم حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به
الكون العام وقال غيره أي ثابتا غير منتقل فهو كون خاص إذ لو كان كونا عاما
لم يبق زيد … بقال … عدم … إذا كان له معمول يقع
… عنه والأخبار … قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر أي ومرجعه أيضا
مضمر كما في المثال بخلاف ما زيد في الدار الأحباب هكذا قيده بعضهم قوله نحو
أنت قائما في الدار فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر
مترافعان فالعامل في الحال وصاحبها واحد هذا على ظاهر كلام الشارح وبالنظر
للتقييد السابق فصاحب الحال الضمير المستتر في الجار والمجرور وقد وجد
الشرط وهو كون المرجع ضميرا قال بعض المحققين وانظر ما نكتة تعريف …

الكوفيين بين الضمير وغيره اقول كان نكتته انه لما كان مرجع صاحب الحال فيهما انا
له كان صاحب الحال متقدم تقديرا قوله ان كان الحال ظرفا او جرا نحو زيد
عندك امامك او في الدار امامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير
في الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما اي كمثال المتن قوله رهط ابن كوز
محقبو ادراعهم الخ رهط مبتدا وفيهم خبره ومحقبي حال من الضمير فيه
وفيه الشاهد واما ما ذكره العيني من ان رهط خبر مبتدا محذوف
ومحقبي حال من الضمير المجرور فلا يناسب هنا بل هو حينئذ من مسالة
الخبر تقدمت في قوله وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا ومحقبي من احقبه زاده
جعله في حقيبته والادراع جمع ذرع وحكاه بضم المهملة وتخفيف الدال
المعجمة قوله وتاول ذلك الخ اي بان البيتين ضرورة وان خالصة ومطويات
معمولان لصلة ما ولقبضته وان السموات عطف على مستتر في قبضته
لانها بمعنى مقبوضته لا مبتدا وبيمينه معمول الحال لا عاملها وقوله
لذكور تاخير المبتدا وهو ما الذي بمعنى الاجنة قوله لكن اجاز الاخفش استدراك
على ما قبله في شرح الكافية من حكاية الاجماع وحاصله ان التقديم
صادق بما اذا تقدم الخبر او تاخر وحكاية الاجماع غير مسلمة في الاول قوله
واجاز ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا اي للتوسع في الظروف ومن لازم
لازم ذلك جواز التوسط حينئذ فتلخص في التوسط والتقديم ان ربعة
اقوال المنع وهو راي الجمهور والجواز وهو راي الاخفش والتفرقة بين الظرف
وغيره فيهما وهو راي ابن برهان وفي التوسط فقط وهو راي ابن مالك والتفرقة
بين المضمر فيجوز والظاهر فيمتنع وهو راي الكوفيين تقديرا قوله وهو اتفاقا اي لان
الحال متاخرة عن العامل حينئذ قوله مفردا بالحرف انما التنصيص عليه مع ان المصدر
مفرد به والفعل لان الحرف هو المقتضي فان كان المصدر غير مفرد به كان كذلك
جاز تقديم الحال عليه نحو قائما مضى بان زيدا قوله او فعلا مقرونا بلام الابتدا

اي في غير

اي في غير باب ان لتصحيحهم هناك بجواز نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه ولا حاجة الى
الى تقييد التقديم بكونه على لام الابتدا البحرقي محتسبا اصبر لان الفعل يقارنها لام
الابتدا حينئذ وقول بعض ارباب الحواشي معارض لما هنا وتقدم في باب ان انه
يمتنع نحو ان زيدا لمسرعا ذاهب لان اللام لا تدخل على معمول خبر ان المتقدم عليه
اذا كان حالا على المشهور ورتب على ذلك انه يجب تاخير الحال اليه منه ما قاله
اذ لا ارتباط ولا تلازم بين امتناع دخول اللام على الحال المتقدمة ووجوب
تاخير الحال قوله ا وصلة لال اي بخلاف غيرها فيجوز من الذي خاف باكيا جا بجواز تقديم
معمول الصلة عليها على الموصول قوله او حرف مصدري اي ولو غير عامل نحو
سرني ما فعلت محسنا قوله وهو وهم منه هنا اي غلط لما ذكره ولا يرد انه
يلزم تقديم الضمير على ما يفسره لان رتبته التقديم كما هو ظاهر لا يخفى وجواز
تقديم معمول النعت بين الحال وغيرها كالمفعول له والظرف والمجرور تقديرا قوله
نحو كيف جا زيد اي من كل تركيب كانت الحال فيه لها صدر الكلام فيها في
المثال ظرف تشبيها باسم المكان عند سيبويه ولا تحتاج الى التعلق لا ستقرار
بخلاف ابن ومتى وقال الاخفش هي اسم غير ظرف وعلى كل فيستفهم بها
عن الاحوال فمعناها على الاول في اي حال وعلى الثاني على اي حال قوله ونحو زيد
مجردا الخ مجردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما انفع
قوله مختلفي المعنى اي كالمثال الاول وقوله اي متحدين اي كالمثال الثاني قوله
مستثنيا اي مجازا بالسين والنا زائدة فان قوله لن يدهن بكسر الهاء اي يضعف
واصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدو ونها نحو بلد وبعد قوله على
العامل الجامد اي المعنوي كما يدل عليه ما بعده قوله فجعلوا موافقا للعامل الجامد
الخ اقول لما كان اقوى شبها بالجامد خصصنا موافقته للجامد بما هو الاصل
والغالب وهو حالة عيني توسطه بين الحالين وجعلت الحالة الثانية التي خلاف
الغالب وهي وقوعه بين حالين ثابتة له باعتبار موافقته لما هو ضعيف

الشبه به تقديرا قوله وزعم السيرافي ان المنصوبين الخ احتج لذلك بمجي المنصوب معرفة ولو كان حالا لكان لازم التنكير قال الدماميني وبحتاج الى سماع قوله خبرا لأن الخ صريح في ان كان ناقصة والذي في التسهيل عنه انها تامة والمنصوب بأن حالان والاختلاف في المنقول عنه فيما تقدم يوجد ماذكره الشارح تقديرا قوله اضار بسملتا نشيبا وهي اذا واذ وكان واسمها مع الاول والثاني قوله فيكون واقعا في محل الخبر والثاني ما في منه وهو اعمال الفعل في اذ وهي متقدمة عليه وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره قوله وكذا تاخيرها الخ دفعا للبس لا يقال يندفع اللبس بجعل احداهما تالية لا فعل لانا نقول يلزم عليه الفصل بين افعل ومن وهما كالموصول والصلة لا يجوز الفصل بينهما بأجنبي وقيل قد فصل بينهما بالظرف وعديله وبالتمييز اجنبي فان ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص لم يجز فيه التقديم قوله لشبهها بالخبر في كونها محكوما بها في المعنى على صاحبها والنعت في التقييد قوله قد يجي ذا تعدد الخ جوازا ووجوبا في الثاني بعد اما او لا نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا والاول فيما عدا ذلك قوله في علم جملة اعني اضافة ان فيها نعتا لقوله قول ابن عصفور الآتي قوله والاولى في المتعدد الخ قد يكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا ونبيا وبغير عطف كأمثلة الشارح قوله على اذا ما جئتنا الخ يلي في حينئذ الخ على شخص مقدم وزيارة مبتدا موخر وجملة زرتنا حال من فاعل المصدر والعائد في ان زرتنا او من الضمير المجرور بعلى قوله ومنع ابن عصفور الخ فيما سماه الظرف وجوز بعضهم التنوين ان الفعل يستحيل وقوعه في زمانين او مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين نحو مر مادح حوراً ومنصاد رين في محلين غير ممتزجين نحو اشتريته ابيض اسودا وممتزجين نحو

اشتريته حلوا حامضا قوله هذا بسرا اطيب منه رطبا وجه كونه من هذا النوع ان الحالين لمفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ قوله نعتا للاول الخ بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات قوله او حالا من الضمير فيه وتكون حالا متداخلة قوله قد تكون الخ المراد به ما قابل التفريق فيصدق بالتثنية والبا بمعنى مع او للملابسة ولا يتعين الجمع عند اتحاد اللفظ والمعنى بل يجوز التفريق وان كان خلاف الاولى ثم انه قد يكون حينئذ العامل واحدا وعمله كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين وقد يكون العامل متعددا والعمل واحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين وقد يكون العامل متعددا وعمله مختلفا نحو جاء زيد وضربت عمروا ضاحكين قوله دايبين الخ دايبين تغليبا المذكر قوله وقد تكون تفرق بواحد مع ايلاء كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا هند امنحدرة او تاخيرها كأمثلة الشارح والقول بان ذلك ليس من تعدد الحال محدود ولم يرجه عن اصطلاح النحاة قوله بجعل اول الحالين لثاني الاسمين اي ليكون اول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب صاحب التهذيب الى عكسه واختاره السيوطي الاجود عدم العطف في ذلك لانه يوهم كون الحالين لواحد في وقتين نعم ان كانت الحال مجردة مع تعددها تصلح له فلقيت زيدا راكبا وجاء زيد وعمرو ضاحكا بالافراد كونها للافراد واجاز ابن مالك ان تكون حالا من كل منهما وبعضهم منع ذلك قوله الظاهر ان قد تقليل فيجوز ان تكون للتقليل النسبي لان افراد هذا النوع في الواقع اقل من افراد عدم التعدد بل لان بعضهم منع التعدد في بعض الصور وقصر جوازه على ما اذا كانت الفير محدودا ان كانت افراد التعدد كثيرة في نفسها ولا يتعين ما استظهره افاده البهوتي قوله موسسة في جعلها من عدة كلام الناظم يقتضي التعبير به تسامح الا ان يقال مراده نفس النظم منطوقا ومفهوما قوله وموكدة اثبتها الجمهور ونفاها بعضهم قال لانها كالخبر

وهو لا يكون مؤكدا وفي ذلك أن الخبر من أحد جزئي الإسناد والحال فضلة مستغنى
عنها قوله إما معنوي ولفظا فذمه على تشبيهه لكثرته وقلة الثاني ولذا لم
يمثل الناظم قوله في نحو لا تعث في الأرض مفسدا تعث من عثي يعثو عثوا وعثي
يعثي عثا وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قوله نحو وأرسلناك
للناس رسولا لا ينبغي كونه حالا مؤكدة بل يجوز أن يكون مفعولا مطلقا بمعنى
رسالة كقوله لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بسر ولا أرسلتهم برسول
قوله أصخ مصيخا الخ الذي في نسخته أنخ أمر من أناخ أي استمع والنوفي النجاة
والجد بكسر الجيم ضد الهزل قوله ومؤكدة لمضمون جملة هو المصدر المأخوذ من مادة
الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الإسناد كقيام زيد في زيد قائم واختصاص
المحامد بالله في الحمد لله والتأكيد في الحقيقة للازم الجملة كما يدرى بتأمل الأمثلة
مثلة ونظيرها مثلا إذا قلت زيد أبوك عطوفا فمن لازم الأب العطف والحنو
فيكون الحال مؤكدة لذلك اللازم وفسر وجعل في التسهيل الناصبة لخبر الجملة حيث
قال ويؤكد في بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد خبر جملة
الحفوا أنا ابن دارة معروفا وأنا عمر شجاعا وهو زيد جليلا وأنا عبدك فقيرا
إلى عفوك وهو زيد مغلوبا وأنا زيد متهكما منك والظاهر ما قبله من أن
المؤكد لازم الجملة تدبر قوله يحذف عاملها إلخ وصاحبها قوله وجوبا أي لأن
الجملة كالعوض ولا يجمع بين العوض والمعوض قوله يوخر عن الجملة وجوبا أي لأن
العامل ضعف بوجوب الحذف فلا يقوى قوة العامل الظاهر خلافا للمؤكدة لعاملها
فيجوز تقدمها أي المصدر المؤكد قوله معقودة من اسمين أي مركبة منهما
خلافا للسعد فإنه جوز كونها فعلية معنى فنبين أي ليكون مضمون الجملة معروفا
قوله أنا ابن دارة معروفا بها نسبي تمامه وهل بدارة يا للناس من عار دارة اسم
أم الشاعر وبدارة خبر مقدم وعار مبتدأ مؤخر ومن زائدة ويا للناس معترض
بين المبتدأ والخبر ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وأورد على الأول أنه لا ينبه

الا ما ينادى

الا ما ينادى وعلى الثاني أنه لا يحذف المنادى قبل يا إلا قبل الأمر والدعاء كما تقدم أول
الكتاب قوله والتقدير أحقه بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر وأحققته بمعنى
تحققته أو أثبته ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا فقدر أحق فيه أشار ابن
هشام إلى أنه يقدر بعد غير أنا أحق مبنيا للفاعل وبعده مبنيا للمفعول قوله لأنه
لا يؤكد إلا ما فيه خفاء على رأي البصريين أورد عليه أن المؤكد مضمون الجملة
وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير أفاده الشنواني وقد يقال مضمون الجملة كما
مر المصدر المأخوذ من مادة الكلام إلخ وهو لا يوصف بالتعريف والتنكير تدبر قوله
بكونها مؤكدة لعاملها إلخ أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو
حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزم ما أن لو كان العامل مشتملا على
معنى الحال فكان الأولى أن يقول فيها ثم غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون مقسمها شاملا
للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها وصاحبها كما يسلف قوله ولذلك أي ولأجل
كون أحد الجزئين بمنزلة كان في حكم المشتق وكان عاملا جعل في شرح التسهيل إلخ قوله
لأن الأب والمحوط الحال للعامل وقبلها ولهما بالعاطف والبين فقد يقال لا حاجة للتأويل
في الثاني لصلاحيته للعمل من غير تأويل إذ هو صفة مشبهة إلا أن يقال التأويل لتكون
الحال مؤكدة تدبر قوله من كونها تأكيدا أي بأن المؤكدة لعاملها توكيد ولا يجب تأخيرها
وموضع الحال الطي بالتنجي وجملة فاعله قوله أحدها أن تكون خبرية أي محتملة للصدق
والكذب لأنها بمنزلة النعت وهو لا يكون جملة إنشائية ولما كان الحال قيدا كالنعت
غلب تشبيهها به على تشبيهها بالخبر فلم يكن إنشاء لأنه لا خارج له فلا يصلح للقيد
ولهذا لم يقع الإنشاء شرطا ولا نعتا وأجاز الفراء وقوع الطلبية حالا ومنه ظاهر
قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله وأوله الجمهور على أنه على تقدير مقولا فيهم
قوله الطلب ولا تنهى من مطلب بعده فإنه الطالب أن يضحي أما نزعم الجبل بتكرار
في العزة الصما قدانها قوله أن لا تناهيه وعليه فتنضم مبني على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد الخفيفة الذي حذفت تخفيفا وبقيت الفتحة دليلا عليها قوله والصواب

انها عاطفة لا للمصدر منسبك من ان والفعل على مصدر ماخوذ من الامر السابق اي
ليكن منك طلبه وعدم نهي او بجملة على جملة وعلى الاول فجملة تنهى اعراب و لا
نافية وعلى الثاني فجملة بنا لاتصاله بنون التوكيد ولا ناهية قوله بعلم استقبال في
علامته كالسين ولن ونحوهما للتنافي بين الاستقبال والحال في الظاهر وقال السيد
لانها تصدق بعلم استقبال الفعل استقبالية بالنظر لعاملها فينفون المقارنة
ولا ينتقض ذلك بالجملة الشرطية اذا وقعت حالا نحو ان تحمل عليه يلهث فانه لا ينافي
لانسلاخ الشرط حينئذ عن اصله اذ معنى الكلام مثله يلهث الكلب على كل حال
ولذا ذهب بعضهم الى ان الشرط اذا وقع حالا لا يقدر له جزا قوله وذات بدء بمضارع
الخ احترز بالبدء عما اذا تقدم معمول المضارع فانه يجوز حينئذ الربط بالواو
ولذلك اعرب البيضاوي قوله تعالى واياي فاستعين حالا من فاعل نعبد قوله لشدة
شبهها باسم الفاعل اي لانه على وزنه لفظا وتقديره معنى وكان في الحال المفردة
وانما قيد بلفظ شدة اشارة الى ان الماضي يشبه المضارع في اصل الشبه باسم
الفاعل لان كلا منهما يشبهه معنى من حيث الوقوع صلة وصفة وخبرا وحالا
ويزيد المضارع على الماضي بالمشابهة اللفظية وهي كونه على حركات اسم
الفاعل وسكناته كما سلف افاده البهوتي قوله وذات واو مبتدا خبره جملة
انو بعدها الخ والرابط محذوف اي انو فيها وبعض نصب ذات على الاشتغال وجوزنا
حذف الشاغل قوله جا على ان المضارع اي مع فاعله او على تقدير مضاف اي جملة
المضارع قوله علما حسبتنا اطاعي هم الخ ابي خفنا نشيب سيبويه عبيد الله واصحابه
نحوتكوا بغيث في ابد تجهم عن تجني مالك قوله علقتها عرضا واقتل قومها زعما
زعما لعمر ابيك ليس بمزعم علقتها بالبنا للمجهول من علاقة الحب اي علق حبها بقلبي عرضا
تعيين اي من حيث ما يعرض للانسان لا من حيث القصد وزعما بفتح الزاي وبالعين
اي طمعا ولعمر ابيك مبتدا خبره قسمي او يميني وقوله ليس بمزعم صفة زعما
ومزعم بفتح الميم اي مطمع قوله والفعل بعدها مؤول اي بالماضي لمناسبته

المتعاطفين فقط والا فيجوز ملاحظة العطف مع كونه مضارعا قوله الواقعة بعد عاطف
اي الجملة الاسمية الواقعة الخ قوله او هم قائلون من القيلولة وهي نصف النهار اي حالة
كونهم بائتين او قائلين ولا يجوز او وهم قائلون لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف صورة
قوله المؤكدة لمضمون الجملة اي لان المؤكدة عين المؤكد فلو قرن بالواو للزم عطف
الشيء على نفسه صورة قوله الماضي التالي الا اي لازما بعد الا مجردا كما مر واجاز
بعضهم الاقتران تمسكا بقوله نعم امرا هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا
وحكم الاول بشذوذه قوله الماضي المتلو باو اي لانه في تقدير الشرط وفعل الشرط
لا يقترن بالواو وكذا المقدر به قوله المضارع المنفي بلا قال الدماميني وانما امتنعت
الواو في المضارع المنفي بها اولا لانه في تأويل اسم الفاعل المخفوض باضافة
غير وهو لا تدخل عليه الواو ورد عليه ان هذا التوجيه جار في المنفي بلم ولما فما
وجه صحة الواو فيهما دون لا وما قوله وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا حالة
كوننا غير مؤمنين قوله ما لي لا ارى الهدهد اي اي شيء عرض لي حالة كوني لا ارى الهدهد
حاضرا قوله وخلتنا الاحجبة اي حالة كوني غير محجوب وروي وصلوا السما وهي
الظهر وابلغ قوله اول على اضمار مبتدا على الاصح مقابله عدم التقدير وجعل الواو
مباشرة للمضارع مع كونها للحال وقد صرح بذلك في شرح التوضيح وهذا الخلاف
في خصوص المنفي بلا وليس اشارة الى الخلاف السابق من كون الواو للحال او للعطف
افاده البهوتي قوله ولا تتبعان اي بتخفيف النون قوله وكنت ولا ينهنهني الوعيد من
نهنهت الرجل عن الشيء اي زجرته وصدره امرت اعجوبة نوامر وبي وتوعد ونبي قوله
اكسبته الورق البيض ابا الخ الورق الدراهم المضروبة وكان نامة المعنى اظهر ف
الدراهم انتسابه والا فقد كان قبل ذلك مجهول النسب قوله عهدتك ما تصبو
وفيك شبيبة الخ تصبو من صبا يصبو صبوة وصبوا مال الى الجهل ومتيما من
تيمه الحب اي استعبده واذله قوله فلزم الواو مع المضارع الخ قيل التشبيه لضعف
باسم الفاعل لانه لا تدخل عليه وقد قال بسم لكن هذا توجيه للجواز ونازع انه

المقصد في ذلك فقال التفتازاني في الآية وانتم قد تعلمون وهو ظاهر ومثال ما ذكر في لزوم
الواو والجملة الفاقدة للضمير قوله وجملة الحال اي الجملة الواقعة في موضع الحال
على قياس ما سبق في عبارته قوله يجوز ربطها بواو الاولى فيما اذ وجود الربط يوجد
من الامور الثلاثة وتجب لا جائز فقط ويمكن ان يوجه كلام الشارح بانه نظر الى
خصوص الرابط لا الى عموم الربط وهو الظاهر المتشرف الصادق بفرد او فردين واجب
ووجوده في خصوص فرد بعينه جائز لا واجب افاده البهوتي واصل هذه الواو
واو العطف استعيرت لربط الحال بعاملها كما استعيرت الفاء من العطف لربط الجزاء
بالشرط ولا يستعمل هنا للربط سوى الواو لان فيها الجمع والغرض اجتماع الحال مع العامل
ويقال الحال فضلة يتم الكلام بدونه فاكتفي فيه مع الضمير الذي هو اقوى الروابط الواو
بخلاف الخبر فانه عمدة لا يتم الكلام بدونه فاكتفي فيه باي رابط لان شدة الحاجة
تساعد في الربط قوله واو الابتداء اي لانها تدخل كثيرا على المبتدا وان لم يلزمه قوله
بل انها وما بعدها الخ اي فالمراد تشبيه واو الحال بالخ فيما ذكر لا فيما زعمناها قوله
وسوى ما قدم اي المضارع المثبت ولما كان الحكم ليس كذلك في جميع افراد السوى
لما تقدم قال الشارح ويستثنى الخ قوله على ما مر اي من ان امتناع الاقتران بالواو على
الاصح لانه متفق على امتناعه لكنه لم يتقدم الاشارة الى ذلك الا مع النفي بلا
دون ما فهو على ما مر اي في مجموع ذلك وان كان في الامتناع مع النفي بما ايضا
خلاف قوله سوى النفي بلم او لما اي فيكون المراد بعموم السوى له الخ وبينه وبين
المنفي بلا وما انه ماض في المعنى الخ فلبه الى الماضي فلذلك سلم ربطه بالواو
كالماضي لفظا انتهى قوله فلا يحكى هنا اي لما تقدم من ان شرط الجملة الحالية ان
تصدر بعلم استقبال قوله غير ما تقدم اي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف
والمؤكدة لمضمون جملة قوله ونحن عصبة حال من الذيب وهي مرتبطة بالواو
فقط ولا يصح ان تكون حالا من ضمير قالوا لانه ليس المراد ان قولهم في تلك الحالة
بل المراد ان اكل الذيب له واقع في تلك الحالة والحال جملة على كل من الوجهين

في عصبة

في عصبة اما على الرفع فظاهر واما على النصب فلانه على تقدير ونحن نرى عصبة
فالحال جملة على كل حال قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ الخطاب لادم وحواء بدليل
اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع افراد الجنس
الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وعم الزمخشري الاول ونظر فيه بان التعادي
حينئذ ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعله حالا مقدرة لان المقدر فعل صاحبها
وادم وحواء لا يقدران العداوة واما اذا لم يخص الخطاب بهما فلا مانع وقال بعضهم
يمكن ان تكون الحال مقارنة والتعادي منهما باعتبار ما بينهما من الذرية التي هي
كالذر قوله ثم راحوا عبق المسك بهم يلحفون الارض هداب الازر العبق بفتح الباء
مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فهم يفهم اذا لصق به وجملة عبق المسك
بهم حال من الواو مرتبطة بالضمير فقط وهداب بضم الهاء اطراف الازر والازر
جمع ازار اي يجعلون اطراف ازرهم على الارض كالملحفة كناية عن جرهم الازر من
الخيلاء قوله ولو جنا زال برها اب عامر الخ جنان الليل ظلامه واب بمعنى رجع والشتا
هنا في قوله نسي باله لم يمش وجاز الجملة حال من عامر مرتبطة بالضمير قوله
ما تقدم اي الماضي التالي الا والمتلو باو قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه ثمامه
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب المرادي عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله قوله من ابن
ابي الخ التفتازاني من ابن ابي طالب شيخ الاباطح قوله وقفت بربع الدار قد غير البلا
الخ الربع المنزل والبلا بكسر الباء من بلي الثوب اذا اخلق ومعارفها اي ما يعرف
عامرا واهلا والساريات عطف على البلا جمع سارية وهي السحابة التي تسري
ليلا والهواطل جمع هاطلة وهي متتابعة القطر والشاهد في قوله قد غير
البلا وهي حال من الدار لان المضاف كجزء المضاف اليه قوله المنفي بلم او لما ان قيل لم جمع
بين لم ولما ولم يذكر الامثلة لم ثم قال وهكذا المنفي بلها مع انه كان الظاهر
اسقاط لما هنا اجتزاء عنها بقوله الاتي وهكذا المنفي بلما قلنا لعل الحامل
له على ذلك انه لما اخذ المضارع المنفي بلم او لما فيما سبق قسما واحدا

فقابل البقية الاقسام احتاج الى الجمع بينهما هنا ولما لم يتم له التمثيل بشيء من
الشواهد مع لما احتاج لقوله وهكذا النفي بلما نكد به قوله ولقد خشيت بان الموت
الخ اليا سببية او زايدة وضمضم اسم رجل والشاهد في قوله ولم يكن الخ الجملة
حال من فاعل اموت مرتبطة بالواو قوله كان فتات العهن في كل منزل الخ الفتات ما
تفتت وتناثر من العهن وهو الصوف والفنا بفتح الفاء والقصر شجر تثمر حبا احمر فيه
نقطة سوداء وهو المسمى عنب الذيب والضمير في نزلن للنسوة نعم ولم يحطم اي
لم يكسر اي اذا ما تفتت من العهن الذي علق بالهودج يشبه حب الفنا الذي
لانه اذا كسر ظهر له لون غير الحمرة والشاهد في لم يحطم فانه حال مذهبا مر
تبطا بالضمير قوله سقط النصيف ولم ترد اسقاطه تمامه فتناولته واتقتنا
باليد النصيف الخمار الذي تتغطى به المراة واتقتنا اي سترت وجهها عنا بيدها
والشاهد في قوله ولم ترد اسقاطه فانه حال من النصيف مرتبط بالواو
والضمير معا قوله لزوم قد مع الماضي المثبت اي لتقربه من الحال ورده السبيعي بانه
غلط نشا من اشتراك الحال بين الزمان والهيئة المبينة واجاب الدماميني بان
الجملي قد يشعر بالحضور حال وقوع العامل لانها للتقريب الى الحاضر في الجملة
بان الماضي لا تستقبله بالمضي لا يفيد المقارنة وان كان العامل ايضا ماضيا بل ربما يوهم
انه ماض بالنسبة اليه قوله مطلقا اي سواء ربط بالواو والضمير او بهما قوله
تمسكا بظاهر قوله ما سواي في قوله تعلى او جاءوكم حصرت صدورهم وقوله
الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا قوله نعم في ذلك الخ استدراك على قوله وجواز
انما نهادة بصالح الدفع ما يوهمه ظاهر العبارة من تساوي الصور في الكثرة
قوله وجعل الشر الثالثة اقل من الرابعة قال ابن هشام هو الصواب قوله تمتنع قد
مع الماضي الممتنع ربطه بالواو اي لانه انما امتنع ربطه بالواو لانه ماول بالمضارع
في الاول وبمعنى الشرط في الثاني كما مر وكلاهما لا يقترن بقد قوله متى يأت هذا
الموت لم يلف حاجة الخ يلف بمعنى يجد وقضاها بمعنى قضيتها الشر قوله نصف النهار

الماء غامر

الماء غامر تمامه وريقه بالغيب لا بد من نصف النهار اي انتصف والضمير في غامر
للغائص فلا يصح الربط به لان صاحب الحال النهار والمراد وصف غايص لطلب اللؤلؤ
انتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري حاله قوله اي والماء غامر انما قدر هنا
الربط بالواو دون الضمير حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وانظر هل فعلوا
ذلك في فقير بعدهم واجيب بان الواو فيه لا تتعين لانه يصح من البر بلا فقر او
الضمير قوله الجاري فيها الاوجه الثلاثة هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والواقعة
مؤكدة لمضمون الجملة فيما تقدم قوله ثم الضمير وحده قال يس هلا كان الربط بالضمير
اقوى لايهام الواو العطف قوله لما تقدم اي من الشاهد وهو قوله اهبطوا منها
جميعا بعضكم لبعض عدو قوله تقع ايضا في باب ناما وكذا في ما بعده قوله
باستقرار محذوف وجوبا اي لكونه كونا عاما ويؤخذ منه انه لا يجوز تعلق
الظرف والمجرور هنا كونا خاصا وان دل عليه دليل واجازه بعضهم قوله فليس
مستقر فيه هو المتعلق اي الذي يكون متعلق الظرف في الواقع حالا عنه المحذوف
والا فهو متعلق الظرف في التركيب تدبر قوله قد يحذف ما فيها اي ان لم يكن معمولا
للظرف والمجرور واسم الاشارة فلا يجوز حذفه لضعفه فلها مع الحال بالنسبة
الى الحذف وعدمه ثلاثة احوال جواز الحذف والذكر ووجوب الحذف ووجوب
الذكر قوله وقد مضت الاولى في باب المبتدا والثانية في هذا الباب وانما وجب
الحذف لسد الحال مسده في الاولى والجملة المؤكدة مسده في الثانية قوله
التي فيها بين زيد خيارا او نقصا اي التمولي وغيره قوله تصدق بدرهم فصاعدا الفتراني
الحال في ما او ثم هنا لازم وهي عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية ويكون
ويكون المنصوب حالا امر هما سيبويه وجب حذف عاملها لكثرة استعماله
كذلك وذهب بعضهم الى انه مفعول مطلق اي فصعد الثمن صعودا فحذف
الفعل وخلفه المصدر ثم انيب الوصف مناب المصدر قوله وما ذكر لتوبيخ اي مع استفهام
استفهام فيها مثل الشارح او عدمه نحو قوله فا بما قد علم الله وقد سار

الركب وجملة قد علم الله اعني امره وظاهر كلامه ان ذلك مقيس وهو مذهب
سيبويه وعن بعضهم انه مقصور على السماع قوله تميميا مرة وقيسيا اخرى تميم
يقال ذلك لمن لا يثبت على حاله والمعنى انتحل باخلاف مرة وباخلاف قيس مرة اخرى
يوبخه على ذلك قوله وانتحول راجع لقوله انتميميا الخ ونظر فيه بعضهم بانه
ليس المراد انه يتحول هذا التحول المخصوص من التميمية الى القيسية بل الظاهر انه
مصدر لا حال قوله او هنالك بكسر النون والهمز وبضمها والهمز من هنا يهنا
كعلم يعلم او هنوا يهنو كغزا يغزو في محذوف حذف المفعول فاقيمت الحال مقامه وهي
على التقدير الاول في كلام الشارح مؤسسة وعلى الثاني موكدة قوله تنبيه
هو بمعناه اللغوي اي الايقاظ لا الاصطلاحي اي عنوان البحث الاتي يجيء بعلم
من البحث السابق بوجه لا اذ ما ذكر فيه لم يعلم مما سبق قوله قد تقع الحال
للغرض بيانه اي مالم تنبئ عن غيرها ويتوقف المراد على ذكرها كضربي زيدا قائما وقوله
انما الميت من يعيش كئيبا ومثل الحال هنا خبرها فانه يجوز حذفه اذا كان فضلة
نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه قوله باعتبار ان انتشار ذلك الزمان هذه الاقسام
التقسيمات ليست بالنظر لذات الحال بل باعتبار ما يعرض لها ولهذا كانت الاقسام
متداخلة قوله الى منتقلة الخ تقدم لك ما يقتضي ان الحال قد تكون منتقلة لما بها
في هيئتها فتكون الاقسام بهذا الاعتبار ثلاثة قوله الى مقارنة لعاملها اي حاصل
مضمونها زمن حصول مضمون العامل الذي جيء بها لتقييده وتسمى مستصحبة
قوله وهي المستقبلة سميت بذلك لاستقبال زمنها بالنسبة لزمن عاملها وعلامة
كونها ان يصح تقديرها بالفعل ولام العلة كما في المثال فانه يصح ان يقال الصيد به
غدا قوله ومنه ادخلوها خالدين انما كانت مقدرة لان زمن الخلود غير مقارن
للدخول قوله لتدخلن المسجد الحرام الاية هذا بالنسبة لمحلقين ومقصرين اما بالنسبة
لامنين لانه من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال امنكم المحقق قوله وفيه نظر
اي في التمثيل بما ذكر للحال الماضية نظر او في اثبات هذا القسم نظر وذلك

لانه

لانه ليس المعنى في المثال على ان الركوب ماض بالنسبة للمجيء بل هو مقارن له وان مضمونه وقع
في الماضي فليس من اقسام الحال ما هو حال ماضية كما هو غاية الامر ان اسم الفاعل حقيقة
في الحال والركوب ماض فعبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال
الماضية تدبر التمييز هو في اللغة مصدر ميز اي فصل شيئا عن شيء ومنه وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المومنين واطلاقه على الاسم الاتي من قبيل اطلاق اسم
المصدر على اسم الفاعل فيكون مجازا لغويا وان صار بعد ذلك حقيقة عرفية قوله اسم
اي صريح لان التمييز لا يكون جملة قوله بمعنى من البيانية والمراد به كون الاسم مبينا
لجنس ما قبله ولو بالتاويل لا كون من مقدرة في الكلام اذ الكلام قد لا يكون صالحا لتقدير
ها فهو شامل لتمييز النسبة حينئذ لانه مبين لجنس ما المقصود اسناده للعامل
اليه مثلا طاب زيد نفسا مورد الطيب شيء متعلق بزيد وهذا الشيء مبهم يحتمل
نفسا المراد ايضا بمعنى من مطلق معناها الخاص بها كما هو المتبادر من نسبته
المعنى اليها فلا يرد انها تكون بمعنى في فلا يخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين لا يقال
قوله مبين مغن عما قبله لانه يخرج به ما يخرج بما قبله كالحال لانا نقول ما قبله وقع
في مركزه فينسب الاخراج اليه تدبر قوله مبين اي لابهام اسم او اجمال نسبة وهو
نكرة لاسم واستفيد منه ان التمييز لا يجوز موكدا وهو راي سيبويه اما قوله تعالى
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان موكدا لما استفيد من قوله
ان عدة الشهور لكنه مبين لعامله وهو اثنا عشر قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو بنا
الخ اي وان كان على معنى من لكنها ليست فيها للبيان بل هي في الاول للاستغراق وفي الثاني
للابتداء لانه لما اراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي في العلو ونزل الى الجانب
الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود وذلك انه قال استغفر الله مبتدئا من اول الذنوب
الى ما لا يتناهى قوله مخرج لنحو الحسن وجهه اي بالنصب على التشبيه بالمفعول به
لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا راي البصريين ولا يرد وطبت النفس يا قيس عن عمرو
ولان فيه زائدة لضرورة الشعر كما تقدم فهو باق على تنكيره وهذا التعريف

شامل للتمييز المجرور ايضا كما يأتي رجل قوله قد فسره صلة او صفة جرت على غير من هي له فكان
الواجب ابراز الضمير كما هو مذهب البصريين تقدم الجواب عن مثل هذا غير مرة لو
كنت ذا تنبه قوله من المبهمات بيان لما وهو شامل للنسب والمفردات كما بينه الشارح قوله
جملة كان الاولى ان يقول نسبة في جملة او شبهها لان المقابل للتمييز المفرد في الاصطلاح
تمييز النسبة الذي هو اعم من تمييز الجملة كما اشار اليه بعد جعل المقابل للتمييز
مطلقا مفسر الابهام الذات غاية الامر ان الذات اما مذكورة او مقدرة وانما عبروا
عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر فلا انه ما يبين ان النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها
اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في
الحقيقة لانه يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر
اذ التقدير في نحو ما تقدم شيء زيد والتمييز مبين لذلك الشيء قوله دال على مقدار او شبهه
ما جرى مجراه كما حمل عليه كما سيأتي قوله من نسبة عامل بيان لما وقوله الى معموله متعلق
بنسبة قوله من فاعل او مفعول بيان للمعمول وذلك يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل
الجملة ولو تأويلا قوله والتمييز في مثله محول عن الفاعل قال بعض المحققين التحويل في تمييز
النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا واما
تمييز المفرد فلا تحويل فيه اصلا قوله عجبت من طيب زيد نفسا محول عن المضاف اي
طيب نفس زيد وفيما بعده محول عن المبتدا اي نفس زيد اطيب قوله وسرعان ذا
اهالة سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل اي سرع وذا فاعله واهالة
تمييز محول عن الفاعل اي حز بقا وقرعا وهو لمثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته
واصله ان رجلا كان له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من انفها لهزالها فقيل له ما هذه فقال
ودكها فقال السائل ذلك قوله وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في اخر الباب حيث قال
وعامل التمييز مطلقا والفعل والنص بجا الخ قوله فلا اعتراض كان الاولى ولا اعتراض
او بوضح التفريع على ما بعده كما هو ظاهر والمراد اعتراض ابن هشام حيث قال والناصب
لتمييز النسبة هو المسند من فعل او شبهه بهذا علم بطلان عموم قوله ينصب تمييزا

بما قد

بما قد فسره اي لان مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل وحاصل جواب
الشارح انه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالابهام من حيثما نسبته لانها
متعلقة به فيوصف بوصفها وهو حسن وحينئذ فقوله بما قد فسره باق على عمو
مه وبهذا علمت ان قوله وانه فسر الجملة الخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع
الاعتراض تدبر قوله لانه رفع ابهام ما دل عليه الخ قال زكريا الحال الذي بينه التمييز
في الحقيقة هو المقدار لا نفس المقدار فكان الاولى ان يقول لانه رفع ابهام ما دل
عليه المفرد من مقداره ودل صفة او صلة جرت على غير من هي له فيجيء ما
تقدم قوله وقفيز بر هو من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا
ومن الارض مائة واربعة واربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه اقفزة وقفزان
قوله ومنوين عسلا ونحوهما تثنية منا كعصى ويقال فيه منا وتثنيته منان وهو
رطلان قوله مميز بلا خلاف انما صح اعماله مع جموده لشبهه باسم الفاعل في
الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل لشبهه
بافعل من وهو الاصح لان ما يصح الشيء على ما هو به اشبه اولى قوله وتعدد في المقدارات
الثلاث المتبادر من المتن كون المشار اليه الامثلة المذكورة فالمراد بنحوها غيرها
سواء كان مقدرا او لا قوله وهو الاوعية انما جرت مجرى المقادير فيما ذكر لشبهها
بالمقادير الكيلية وقوله المقدار فيه مسامحة اذ المقدارات والذنوب الدلو
الممتلئة ماء والقربة من الامثلة والعسب الخابية والنحي وعاء السمن والراقود دن طويل
يطلى داخله بالقار قوله وما حمل على ذلك اي على ما اجرته العرب مجرى المقادير
من الاوعية المذكورة بجامع ان كلا مجهول الحقيقة من نوع اجماله وابهامه بما بعده
والمراد به ما اشبهه مثلية او غيرية او تعجبا وفرعية التمييز قوله من نحو لنا مثلها
ابلا وغير شاة الظاهر ان هذين المثالين مما وجد فيه شرطا وجوب النصب الا ان
فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتي الجر قوله اجره اي مع تأتي جواز النصب
ان لم يرد بالمميز نفس الا لان الشيء يفقد ونهما والا وجب الجر ولم يتعرض له لانه ليس

مصاحبته فيه إذ الإضافة فيه على معنى اللام من قوله إذا أضيفت إليه إنما قيد به لدفع
توهم أن المراد الجر بمن مقدرة أو ظاهرة مع بقاء التنوين والنون قوله مثل حنطة غدا
مبتدأ وخبر وأعرب الشاطبي غدا بدلا أو حالا ويحتاج حينئذ إلى تقدير أي عندي
مثل حنطة وقد وجد شرط مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف جزء قوله في نحو
ذنوب ماء ما يراد به النحو المقادير وما جرى مجراها وفيه به لأن الجر في نحو خاتم حديد
أكثر من الجر والنصب لحصول التخفيف بحذف التنوين قال الرضي لعل المراد ما كان ظرفا
من المقادير وإلا فالاحتمال الثاني لا يأتي في نحو شبر أرضا قوله لأن النصب يدل الخ حاصله
أن النصب نص في المقصود وهو أن المراد المقدار بخلاف الجر فإنه يحتمله وغيره
تدبر قوله إنما لم يذكر تمييز العدد أي مع أنه من تمييز المفرد الذي الكلام فيه قوله
ومنها أنه أي تمييز هذه المقادير تمييز بالبناء للفاعل تمييز العدد مفعول به
لا مفعول مطلق وقوله تمييز له أي للعدد كثيرا وعسلا وأرضا في الأمثلة المذكورة
فإنها مميزات تمييز العدد وهو مد ورطل وشبر قوله والنصب متعين لخبره وجبا
بالك الإطلاق تقديره الإطلاق البيت والنصب واجب الاسم الذي أضيف لغير التمييز إن
كان المضاف مثل ملء الأرض ذهبا في كونه لا يصح إغناء عن المضاف إليه في إفهام
المعنى المراد قوله بعد ما أضيف أي ولو تقديرا فدخل نحو الكوز مملوءا وزيجه
منقبضي شحما لأن ذلك مقدر الإضافة لغير التمييز أي مثل الأقطار ومنقبضي الأعضاء
الدم ما مبني لا نسلم أن الإضافة المقدرة في الصحة بعد لبل ثبوت التنوين مع الأولى
دون الثانية قوله ما هذه المقدرات يشكل على هذا التقدير مجيء قوله إن كان
وهو قوله أشجع الناس رجلا إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فالوجه التعميم كما
فعل المرادي قوله وجملة لامتناع إضافة الشيء من تمييز ما بعده قوله إن كان
التنبيه على أن المميز المضاف قسمان ما يجوز إضافته إلى المميز بعد حذف المضاف
إليه وما لا يجوز فأفاد المراد بقوله مملوءا ما ذكره الخ فحذف قال وجوب النصب إلا في
المقصود نفي جواز جره بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن قوله وهو السؤال المنصب

بالشيء الذي هو المعنى وذلك الشيء جار على غيره في اللفظ لأن زيدا من نحو منتصبا في
المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المضاف قوله إذ يصح أن يقال علي منزلك
أي علوا زيد أعلى منزلا من غيره فلا يحتاج إلى جعل مسا ولمعنى أفعل كثير بجر معنى
الفعل بمعنى الاسم في موضع ما مع اختلاف الحقيقة قوله وهو ما أفعل التفضيل
بعضه من هنا يظهر الفرق بين هذا والقسم الأول أن أفعل التفضيل إذا كان بعض
التمييز كان المخبر عنه ذلك البعض ولو نصبه على التمييز كان مجنس المخبر
عنه والبعض لا يجنس بالكل بخلاف القسم الأول وبخلاف ما إذا أضيف أفعل إلى غير
التمييز فإن التمييز حينئذ في المعنى موصوف اسم التفضيل فيصح أن يقع تفسيرا
له قوله يجب جره بالإضافة أي لكونه بعض ما بعده والمقصود نسبة العامل
إلى ذلك البعض ولا يصح كونه مبينا لنسبة العامل كما تقدم قوله في نصبا أي وجوبا
لتعذر إضافة أفعل من نبين قوله وبعد ما اقتضى تعجبا قوله أي إما بصيغته الموضوعة
له أولا وكونه فارسا من تمييز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير معلوم
المرجع أما إذا كان مجهولا كان ذلك من تمييز المفرد اعلم أن ما يدل على معنى
التعجب قسمان قياسي وهو ما أفعله وأفعل به وسماعي وهو ما عدا ذلك
ونصب التمييز بعد الأول ظاهر وبعد الثاني مشكل لأن نصب التمييز قياسي
والسماعي قد ذكر ينافيه وأجيب بأنه يصح كون الكلام سماعيا ونحو في
القياس في بعض أحواله قوله ولله دره فارسا الدر بفتح الدال المهملة
وتشديد الراء مصدر در اللبن يدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا أكثر ويسمى
ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وإنما
الوالده قصد الإبعاد التعجب لإظهار التعجب لأنه تعالى منشئ العجائب في المعنى
ما أعجب فعله يمكن أن يكون التعجب من نفس لبنه الذي ارتضعه أي ما أعجب
هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة قوله لفظا ليس
من تعلقاته أحوال من تعلقات من أي أجنبي من الملفوظ بها لأن التمييز

على معناها ويدل على ارادة الشارح ذلك قوله بعد لانها فيه معنى الذي ساقه
مساق التعليل لقوله لفظا وكانه قال لا يمتنع النصب بها لفظا لانها فيه
معنى اداة التمييز فلا يخفى ما في كلامه من التنافي فكان الاولى ان يقول ويدل
على ذلك ما سيأتي من الخلاف في من المخفوض بها فانه يدل على انها غير التي
للتمييز على معناها لانها البيانية كما تقدم تدبر قوله غيره في العدد اي الصريح
فلا يرد ان تمييز كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت مع انه تمييز عدد لا يمتنع
دخول من في المسائل المستثناة لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويجر بها
اسم جنس يصلح لكل ما يحتمله ما قبلها عليه نحو اساور من ذهب وفي العدد لا
يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان
التمييز مبين للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز
نفس المميز في المعنى قوله عن الفاعل في الصناعة اي او عن المبتدا نحو زيد اطيب
نفسا اذ اصله نفس زيد اطيب قوله ومنه انت اعلا منزلا ظاهره ان التمييز
فيه وفي نحوه محول عن الفاعل صناعة وليس كذلك لما صرح به الموضح وغيره من
ان التمييز في ذلك محول عن المبتدا والتقدير منزلك اعلا من غيره وان كان مراده
ان هذا ونحوه مما يمتنع دخول من عليه وان لم يكن محولا عن الفاعل صناعة منه
فهو صحيح ويكون ضمير كان راجعا الى الفاعل في المعنى بدون وصفه اعني قوله
المحول عن الفاعل في الصناعة قوله وما احسن زيدا ادبا تقدير ما احسن ادب زيد
فعلا فاما احسنه رجلا قوله وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من
قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا من ابرحه الامر
اذا اعجبه وبالغنا وابرحه بمعنى اكرمه وعظمه اي اعجبت قوله اذ المعنى
عظمت ربا وعظمت جارا فليس فيه ان ربا وجارا فاعلان معنى لكان عليه ان يقول
اذ المعنى عظمت ربوبيتك وعظم جوارك او عظم ربك وجارك اسناد الفعل
الى اصل التمييز او نفسه افاده م النصريح وفيه انهما اذا رجعا الى الفاعل

الصناعي

الصناعي ولا يلزم ذلك في بيان كونهما فاعلين في المعنى لان الاتيان بالفاعل مع التمييز
منه يقتضي بالفاعلية تدبر قوله لا انهما غير محولين اي على احد اقوال ثلاثة وقيل هما
محولان عن الفاعل والتقدير ابرحت جارك قيل منصوب عن تمام الاسم فليس محولا قوله
ومن ذلك اي من الفاعل في المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة قوله فنعم المرء من رجل المرء
تهامي بفتح التاء كيمان والاصل تهامي بتشديد الياء نسبة لتهامة اسم بلد
باليمن وحكي كسر التاء قوله وقيل للتبعيض الظاهر ما عنه الموضح من انها لبيان الجنس
ويدل له ما ذكره الشاطبي في حروف الجر فانه صرح هناك بان من الجارة للتمييز
لبيان الجنس قوله وما اشبهها اي مما جرى مجراها وما حمل عليها قوله ويدل لذلك يعني
الزيادة اي قضيته ذلك انه على تقدير عدم الزيادة لا يكون موضعها نصبا والا لم
يتات الاستدلال وحينئذ فلا تتعلق بشيء والا لكان المجرور معمولا لذلك الشيء فلم
يصح العطف على محله قال بعضهم لا يلزم من وجود المحل التعلق صحة العطف على المحل
لقولهم انما يراعى محل يظهر في الفصيح كما تقدم في باب نائب الفاعل وفيه ان المحل
هنا يظهر في الفصيح تدبر وتخبيه ذلك بكون الجار زائدا والمجرور ظاهرا كما ذكره
بعضهم غير ظاهر تدبر قوله طاقة اماقة بالركبان او نقة امامة بضم الهمزة
اسم امرأة وانقة جمع اوان وما زائدة ومتعقلة بفتح القاف مع فتح العقاب
والشاهد فيه قوله لا يكون ذلك من حال اي بل قوله من الرجال صفة لعشرين قوله
لان تمييز العدد اي المنصوب يخفى بينه ان الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد
ان تمييز العشرة فما دونها الى الثلاثة جمع قوله شرطه الافراد اي ولذلك قال في
قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا ان اسباطا بدل منها قبله والتمييز محذوف
اي فرقة قوله وعامل التمييز قدم اي عليه ولو توسط بين الفاعل ومعموله نحو طاب
نفسا زيد ونقل بعضهم الاجماع على جواز التوسط افاده في التصريح قوله لان الغالب
في التمييز الخ قيل لان التمييز شبيه بالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله
فكذا ما اشبهه ولان الاولى فيه اولى الثاني يمتنع التوسط كما هو ظاهر قوله

لقصد المبالغة أي في إسناد الطيب إلى زيد فإنه يفيد أنه طاب من سائر الوجوه وإن
خص بعد ذلك بالنفس فالمبالغة من حيث ما يفهم من أول الكلام قوله لما فيه من الإخلال
بالأصل أي رد عليه أن الشيء قد يخرج عن أصله كنائب الفاعل فإنه كان جاريا في التقديم
على الفعل وقد صار بالنيابة ممتنعه فأي مانع من أن يكون الفاعل إذا طرأ في صورة
الفضلة حكم المفعول من جواز التقديم فالأولى أن يقال إن التمييز إنما هو لقصد الإجمال
ثم التفصيل والتقديم مخل بهذا المعنى لكن هذا يشكل على ما تقدم من جواز التوسط نحو
قوله ونارنا لم ير نارا مثلها إنما هو قد علمت ذلك معد كلها فنارا تمييز مقدم على
عامله وهو مثلها لأنه تمييز معنى قوله ونحو أشاف الشيب فيه نظر والوجه كونه
مفعولا مطلقا أي شيبا نادرا قوله وما كان نفسا بالفراق تطيب صدره أنجم ليلى
بالفراق حبيبها وفاعل تطيب ضمير ليلى والظاهر أن كان زائدة قوله ضيعتني هي
في إبعاجي الأمثال الحكم أخذ الأمور بالتغافل وأعوذ بالله أي رجعت وانزجرت قوله
متعجبين بما ذكر أي من الأبيات وأجيب عنه بأن ذلك ضرورة قوله وفيما سأعلمي
غيره من الفضلات أجيب عنه بالفرق فإن التقديم فيما نحن فيه مخل بالغرض من
التأخير كما بيناه سابقا بخلاف غيره من الفضلات قوله رددت بمثل السيد نهد
مقلص الخ قبله ووارده كأنها عصب القطا تثير عجاجا بالسنابك أصهبا
السيد بكسر السين المهملة الذيب أي بفرس مثل الذيب ونهد بكسر النون
أي ضخم ومقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم أو كميش أي مسرع في
عدوه وهي صفات لمثل وعطفاه جانباه والشاهد في ما هم أنه تمييز
قدم على عامله وهو مخلقا أي سالا قوله إذا المرء عينا قر بالأهل مثريا الخ الشاهد
في قوله عينا قر ومثريا أي معطيا قوله وهو سهو منه الخ فيه نظر لأنها عند
الناظم مبتدأ في التسهيل وقد يغني ابتداء بينه اسم بعد إذا عن تقدير فعل
فكان على الشارح أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستشهاد لاحتمال
أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف ولكن كلامه في الخلاصة يقتضي

أن إذا الانضاف إلى جمل الأفعال حيث قال وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال وحينئذ فلا تعين
التعبير بالسهو وظاهر تدبر قوله لا يجوز إلا في السعة إلى صحة ما تقدم قوله ولا كذلك
التمييز قد يقال إن التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد إلا نفسا
قوله مبينة للهيئات جمع هيئة وهي الصورة أو الحالة المحسوسة المشاهدة
وحينئذ يخرج نحو تكلم صادقا وطاب نفسا وأن زيد مطلق الصفة خرج منه
خرج زيد والشمس طالعة إلا أن يقال هي صفة بحسب التأويل أي مقارنا لطلوع
الشمس قوله مبين للذوات أي وأما النسبة فيوافق ما تقدم له قوله إن الحال تتعدد
أي لأنها وصف في المعنى والشيء قد يوصف بأوصاف كثيرة لا يغني بعضها
عن بعض كالخبر قوله كما عرفت أي في قوله والحال قد يجيء ذا تعدد قوله بخلاف
التمييز أي فإن القصد منه تفسير ما انبهم والتفسير الواحد كاف قوله
نحو لله دره فارسا فقوله فارسا تمييز منتنو على خلاف الأصل فيه قيل
هو حال ضعف بأنه لا يصلح أن يكون حالا لا مقيدة إذ ليس المقصود المدح في
حال الفروسية بل مطلقا ولا مؤكدة إذ شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما
مما قبلها وليس كذلك هذا كما هو ظاهر قوله يجب وروده أي لأن الإبهام قد ارتفع
بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز هذا مذهب سيبويه وسيأتي تمام الكلام في
ذلك عند قول الناظم وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر
قوله تقدم فصار حالا كما هو شأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها نحو لمية موحشا
طلل حروف الجر سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء وتسمى حروف
الإضافة لإضافتها أي نسبتها الكوفي للأسماء الأحسن من تسميتها بحروف
الجر لعلة الجر كما سمي بعض الحروف حروف جزم وبعضها حروف نصب وبعضهم
يسميها حروف الصفات لأنها تحدث في مجرورها صفة من تبعيض وظرفية
أو غيرهما مما سيأتي وقدمها على الإضافة لأن الإضافة مقدرة بالحرف ولأن
عمل الحرف أقوى كما صرح به قوله هاك اسم فعل بمعنى خذ وحروف الجر مفعوله

قوله وهي من ايخ لا بد ان يلاحظ في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على
الاخبار فقد يقال فيها منا منوز ان الي بل ذهب الكسائي والفرا الى انها لا
الاصل وخففت بحذف الالف وسكون النون لكثرة الاستعمال قوله على التفصيل
الاتي اي من اختصاص بعضها بالوقف وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر
الى اخر ما يأتي وقد تقدم الكلام على خلا الخ اعتذارا عن سكوت الناظم
عنه هنا كما سكتنا عن حي ومتى ولعل لغرابة الجر بهن قوله نحو كيمه اصله
كيما فحذفت الف ما وجوبا وجي بها السكت وقفا حفظا للفتحة
الدالة على الالف المحذوفة قوله بمعنى لمه بلام اي لاي شيء كان كذا
قوله ما المصدرية مع صلتها كان الاولى ان يقول المصدر المنسبك من صلة
ما وكذا يقال فيما بعده بدل على ذلك قوله بعد في تاويل مصدر مجرور بها وتدخل
قوله يراد العين فيها بفتح ويجمع صدره اذا انت لم تنفع فضر فانما وجواب
اذا فضر بتثليث الرا الضم على الاتباع والفتح للخفة والكسر على اصل التقا
الساكنين قوله فانما علة للجواب قوله للضر والنفع اي ضر من يستحق النفع
قوله وقيل ما كافة اي لكي عن عمل الجر مثلها في ربما قوله فقالت اكل الناس اصبحت
مانحا الخ كل مفعول ثان لمانحا وتخدع عطف تفسير على تغر والخداع ارادة المكروه
بالغير من حيث لا يعلم قوله نحو لكيلا تأسوا اي لعدم اسائكم اي حزنكم قوله ثابتة
الاول الخ حال من الضمير المجرور في بها وهذه اربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في
غيرها من بقية لغات لعل قوله لعل الله فضلكم علينا الخ الله في موضع رفع
بالابتداء تنبيه لعل الحرف الزائد في عدم تعلقه بشيء وفضلكم خبر المبتدا
وشيء بفتح الشين المعجمة اي مفعاة قوله لعل ابي المغوار منك قريب صدره
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت بالندا جهرة اخرى صفة موصوف محذوف اي مرة
اخرى وابي المغوار مبتدا وقريب خبره على قياس ما مر ومنك متعلق بالخبر
قوله بمعنى الابتدائية اي بمعنى من الدالة على الابتدا قوله نشر بزيها الجمر ثم

ترفعت الخ الضمير في نشر بن للسحاب اي روين لقد اعداء بالبا يحتمل ان تكون بمعنى من
وترفعت اي تحركت وارتفعت والنئيج الصوت هذا وعلى زعم العرب ان السحاب تاخذ
الما من البحر ثم تمطر قوله ها التنبيه اي صورة لا معنى والا فهي حرف قسم كالتي
بعدها فقوله اذا جعلت اي كلاهما لان هذا الجعل لا يختص بالهمزة كما هو ظاهر
قوله وهمزة الاستفهام اي مفتوحة بعدها الف ومراده الاستفهام صورة
لا معنى لما تقدم قوله وليس الجر هو التعويض بالعوض اي في صور تعويض حرف
بحرف اخر بالحرف الذي هو عوض من حرف اخر محذوف وان كان لا يلفظ به كما
ان النصب بعد الفا والواو بان لازمة الحذف المراد بالمحذوف والبا لانها اصل حروف
القسم قوله خلافا للاخفش ومن وافقه اي حيث ذهبوا الى ان الجر بالعوض
وهو ها التنبيه وهمزة الاستفهام تشبيها لهما اذ ذاك تشبيه بتعويض الواو
من البا والتا من الواو ولا خلاف في ان الجر بالتا والواو وهو ظاهر لا تشبهه فيه قوله
الوا ان ايمن بفتح الهمزة وضم الميم يقال فيه ايمن بالكسر والضم وايمن بفتح الهمزة
والميم وايمن بكسر ففتح مثلثة اي بالفتح والكسر والضم قوله نحو م الله هو
مبني عند الاخفش لكونه على حرف واحد فقد يقال انما يوثر هذا التشبيه
لو كان اصليا وهنا التشبيه عارض وعلى مذهب غيره فالحركة حركة بنية
وحركة الاعراب على النون المحذوفة للتخفيف قوله وليس بدلا من الواو
اي ليس م بدلا من الواو في الدلالة على القسم لاختها ولو كانت كذلك لوجب
فتحها كما في التا ولا اصلها من ايمن المستعملة في من بي بحذف نونها لان
الاشهر في تلك الاختصار حالتي جا واما رواية الاخفش من الله فشاذة قوله
خلافا لمن زعم ذلك اي ان اصلها من اليمين هي لغة في ايمن قوله في جمع الجوامع الخامس
ايمن ويقال فيه ايمن الى ان قال ومن مثلث الحرفين اي الميم والنون والصحيح انها
اسم اي مصدر او اسم فعل وبمعنى سر كما تقدم في باب المفعول المطلق
قوله ان لولا حرف جر اي لا يتعلق بشيء والضمير بعدها في موضع رفع بالابتدا

والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأي سيبويه قوله ووضع ضمير الجر
موضع الرفع رد بأن النيابة في الضمائر إنما وردت في الضمائر المتصلة لشبهها
بالأسماء الظاهرة في الاستقلال اعلم أنه إذا عطفنا على مدخول لولا اسم
ظاهر تعين رفعه إجماعا لأنها لا تجر الظاهر قوله ولولاك لم يعرض لأحسابنا
حسن المراد به كما قال البهوتي حسن بن علي رضي الله عنهما أي العيني بدل
حسن عبس بسكون الباء الموحدة قال وهو قبيلة روي ولولاك لم يعرض لأحسابنا
لأحسابنا حسن قوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى الخ كم خبرية بمعنى
كثير وموطن تمييز الشاهد في لولاي فإنه حجة على المبرد وطحت بفتح التاء
جوابه أي هلكت مثل طاح يطوح أي يطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية
أو موصولة وهوى سقط من باب ضرب والأجرام جمع جرم وهو الجثة والقنة
بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والنيق بكسر النون وبالقاف أرفع
موضع في الجبل ومنهوي بضم النون أي هاو بمعنى ساقط قوله الزمخشري
وكم مبتدأ أول والضمير في لولاي مبتدأ ثان وخبر الثاني محذوف وجوبا أي موجود
وجواب لولاي محذوف والجملة خبر الأول وطحت جواب لولا يحتمل أن تكون كم
قوله منصوبة بطحت قوله بالظاهر أي خصوص منذ ومذ أي بالظاهر متعلق بالفعل
بعده والباء داخلة على المقصور عليه أي جعل هذه الأحرف مقصورة
على جر الظاهر لا تتجاوزه إلى جر المضمر إنما اختصت منذ ومذ به لأنهما
لما اختصا بالوقت كما سيأتي اختصا بالظاهر لكونه أظهر في الدلالة
على الوقت واختصت حتى به لأنها لما نقصت عن إلى بكونها لا تجر إلا آخرا
أو متصلا بالآخر اختصت بالظاهر كالكاف اختصت الكاف به لأن دخولها
يؤدي إلى اجتماع حرفين في نحو كك وطردا الباب اختصت الواو به لتنحط
رتبتها عن أصلها وهو الباء بالقصر على أحد القسمين وهو الظاهر كالتاء
كما أن اختصاص رب به لاختصاصها بالمنكر كما سيأتي وهو لا يكون

الا ظاهرا

الا ظاهرا اختصت التاء به لما مر في الواو واختصت كي ولعل ومتى به لانحطاط
رتبتها بقرابتها التي بها اختصت بما هو الأصل فيها قوله واخص منذ ومذ
وقتا الباء داخلة على المقصور على عكس ما قبله فهذا إشارة لذلك إلى جواز أن
من جزء مثل الوقت ما يستفهم به على الوقت بشرط أن يكون مما يستعمل
ظرفا نحو منذ كم ومنذ متى ومنذ أي وقت ولا يجوز منذ ملازمة تقع ظرفا ولا مبنيا في
لاختصاصها بالوقت كما سيأتي من جواز دخولها على الأفعال لأنها داخلة
حينئذ على زمان مقدر مضاف إلى الجملة على أحد قولين وسيأتي تمام الكلام
في ذلك قوله منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة على أنها مصدرية وهي وصلتها
في تأويل مصدر مجرور بمنذ في الصورة الظاهرة وفي الحقيقة إنما جرت منذ
زمنا محذوفا مضافا إلى المصدر أما على رواية من كسر الهمزة فهي اسم لدخولها
على الجملة قوله ويشترط في مجرورها أي وكذا في مرفوعها وبقي شرط رابع
وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في
عاملها أن يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متصلا
ولا تقول سافرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قوله واخص
رب منكرا أي في الفصيح فلا يرد قوله الآتي وماوي والخ إنما اختصت به لأنها علامة
مثله على القلة أو الكثرة وإنما يحتاج للعلامة المحتمل كالمنكر ليصير بها نصا
في أحد الاحتمالين وأما المعرف فهو إما دال على القلة فقط كالمفرد أو الكثرة
فقط كالجمع وقد يعطف على مدخولها مضاف إلى الضمير نحو رب رجل وأخيه
ولا يجوز رب رجل وزيد العرف أن تقدير الواو أخ له فيكون العطف نكرة تقديرا قوله
وربه عطبا أنقذت من عطبه صدره واه رأيت وشيكا صدع أعظمه أي رب
واه أي ساقط رأيت بهمزة فمثناة موحدة أي أبصرت ووشيكا أي سريعا وهو
صفة لمصدر محذوف وصدع أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء تمييز
وأنقذت خلصت ومفعوله محذوف وفاء أي حقه قوله الإفراد والتذكير أي

سقتنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد عن مطابقة الضمير وهذا رأي البصريين
وذهب الكوفيون إلى جواز مطابقة الضمير لفظا فيقال ربهما وربها وربهم
وربهن قوله والتفسير بتمييز بعده يوخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك
بخلاف المميز في بابي نعم وبئس وأما نظم ما العرف قوله ربه فتية دعوت
إلى ما الخ ما موصول ويورث المجد دائما وهو صفة لموصوف محذوف أي إيراثا
دائما قوله وأم أوعال كها أو أقربا صدره خلى الذنابات شمالا كثبا والضمير
في خلى للحمار الوحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف
وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أي قريبا وأم أوعال اسم لموضع من نجد ويجوز فيه
النصب عطفا على الذنابات والرفع فالابتداء وخبره لها أي كالذنابات قوله
ولا ترى بعلا ولا حلائلا الخ البعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة وقوله
كه ولا كهن أي كالحمار الوحشي وكالأتن والعاطف المانع من التثنية جمع العاطف
وهو مستثنى من يعلم قوله وهذا مختص بالضرورة يعني خلافا للمصنف وهنا فيه
عبارته المصرح بأنه قليل لا مختص بالضرورة تنبيه تشبهه ربه قوله مطلقا
أي سواء كانت ضمير غيبة أو تكلم أو خطاب قوله وقد تفيد دخول الكاف الخ
غرضه منه تقييد المواضع التي دخلت فيها على غير ضمير الغيبة بأنها شاذة
تحفظ ولا يقاس عليها لا أنها مختصة بالضرورة كدخولها على ضمير الغيبة
الذي كان يوهمه الدخول على وجه الإطلاق من التسوية بين الأفراد الثلاثة إفادة
البهوتي قوله وإذا الحرب شمرت لم تكن كي الخ تمامه حين تدعى الكماة فيها نزال شمرت
الحرب أي نهضت وقامت على ساقها ولم تكن جواب الشرط والشاهد في كي
حيث أدخلت الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن مثلي والكماة بضم الكاف
جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه قوله فجعله في التسهيل الخ قيل العلة فيه
أن فيه استعارة ضمير الرفع والنصب المنفصل لضمير الجر المنفصل بخلاف ما مر وحينئذ
فكلام المرادي غير ظاهر إلا أن يكون مأخذه السماع قوله فلا والله لا يلفى أناس

الخ الفاء للعطف واللام لتأكيد القسم ولا يلفى جوابه وفي جوابه مفعوله قوله في ذكر
معاني هذه الحروف الصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض
قياسا كما أن لا ينوب بعض أحرف الجزم والنصب عن بعض كذلك وما أوهم ذلك
فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ وإما على تضمين الفعل معنى
فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ نيابة كلمة عن كلمة أخرى وهذا
الأخير محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا
ومذهبهم أقل تعسفا إفادة في المعنى قوله أي تأتي من لمعان تشارك به الأمر
الواقع في كلام الأصوليين مرادا إذ هذا أخبار عما نقل عن العرب من استعمال هذا
الحرف في تلك المعاني فقط وقد يقال إنه يبين الأمر هنا على معنى التزام مضمونه
والنهي عن ضده كما هو أحد القولين عند الأصوليين والمعنى التزم استعماله
في ما ذكر ولا تتعده إلى غيره لأنه لم يرد عن العرب لكنه يشكل على هذا ما علم
به الشارح إلا أن يراد أن المعنى لا تتعد ما ورد بما ذكرته وما لم أذكره إلى ما لم يرد
عنهم تدبر إفادة البهوتي قوله على التوسعة الأولى فقد ذكر ابن هشام بقوله ومنويا
يعقبها أن يذكر قوله التبعيض أثبته الجمهور ونفاه بعضهم زاعمين أنها في أمثلته
للابتداء وأن هذا المعنى لا يفارقها أصلا قوله أن تخلفها بعضا وكون الجمع بينهما
أعم مما قبله لأنه جاز الجمع بأعم من المعنى قوله بيان الجنس أي بيان المراد من
جنس سابق عليها وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وما أولى بها للإطناب منها
نحو ما ننسخ من آية ومهما تأتنا به من آية وهي ومجرورها حينئذ في موضع
نصب على الحال أن تخلفها اسم موصول في موضع موصول كان الضمير مع
موضعها أن كان ما قبلها معرفة أما إذا كان نكرة فعلا صفة أن تخلفها الضمير
فقط نحو من أساور من ذهب أي هي ذهب في كلام الشرف كما علمت قوله ابتداء
الغاية المراد بالغاية هنا وفيما يأتي جميع المسافة لا معناها الحقيقي وهو
آخر الشيء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى وما يفيد فائدتها نحو

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه فالباء هنا لافادة معنى الا
نتهاء قوله في الامكنة يجوز ان يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل اليسر زمانا
ولا مكانا نحو من فلان الى فلان فانها هنا لابتداء الغاية مع ان فلانا ليس زمانا
ولا مكانا قوله من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى فالمسجد الحرام مكان ابتداء
المعنى المصدر الذي هو الاسرى قوله تخيرن من ازمان يوم حليمة الخ تخيرن مبني
للمجهول اي اصطفين للشاهد في ازمان فان المقصود ان الازمان المذكورة ازمان ابتداء
التخير ويوم حليمة من ايام العرب المشهورة والنجم بن الاخنبار قوله وهي الزائدة اي
مع منصوب او مرفوع وزيادتها مع الاول حسنة لان حرف الجر انما يدخل في
ما في الافعال الى الاسماء والتعدية انما هي للمنصوب قوله ولها شرطان ويوخذ
من الشارح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا او مفعولا به او مبتدا اي او مفعولا
مطلقا قوله ان يسبقها نفي او شبهه فلا تزاد في الاثبات ويستثنى
منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينها وبين كم بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات
ابدال السعد قوله والاستفهام اي بهل خاصة وفي الحاوالهمزة بهل نظر
فلا يقال بقية ادوات الاستفهام الحق وان هل للطلب التصديق فقط قوله ولا
تكون هذه النكرة الا مبتدأ الخ اي فلا تزاد في التمييز ولا في الحال ولا في الخبر المراد
بالمبتدا ما يعم المبتدا في الاصل فدخل فيه اول مفعولي ظن وثاني مفعولي مفعولي
مفاعيل اعلم قوله او مفعولا به خرج بقية المفاعيل فلا تدخل عليها من فلا المفعول
معه ولاجله وفيه بمنزلة المجرور بمع او اللام او في ومن لا تدخل على ما المفعول
المفعول المطلق فلا يظهر امتناعها فيه وجه ولذلك اجازه بعضهم وخرج عليه
ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا
والمراد المفعول به حقيقة فلا يرد ما تقدم قوله فهي لنص مع نكرة لا تختص بالنفي
اي لانها قبل دخول من تحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم فدخولها
منصص على العموم فيمتنع ان يقال ما جاءني من رجل بل رجلان قوله مع نكرة تختص به

اي بالنفي

اي بالنفي او شبهه انما كانت للتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي
تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التاكيد لا يقال اذا افادت التنصيص
او تاكيده فكيف تكون زائدة لانا نقول المراد بزيادتها كونها تقع في موضع
يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها
مخلا بالمعنى قوله وجعلوها زائدة في نحو قولهم قد كان من مطر اجيب بانه محمول
على ارادة حكاية الحال كانه سمع قائلا يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال قد كان
او محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وجعلها الجامي للتبيين قوله وجعل من
ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اجيب عنه بان التبعيض لانه تعالى يغفر جميع
الذنوب ولا ينافي ذلك قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى
الله عليه وسلم قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه الصلاة والسلام لا يلزم
من غفران جميع ذنوب امة محمد غفران جميع ذنوب امة نوح على ان قوله يغفر
الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله في شرح الجامع وان سلمنا انها خطاب
لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافيه غفران جميعها لان نقيض الموجبة
الجزئية سالبة كلية ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية كما هو مقرر في الميزان
قوله ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة قوله اخذ والمخاض من العصيل
عليه الخ وصف لعاملي الزكاة والمخاض النوق الحوامل واحدتها خلفة ولا واحد لها من
لفظها والعصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والقلبة بالقاف المعجمة واللام المهملة
وتشديد الموحدة القلبة والافيل صغير الابل وهو منصوب على الحكاية لانهم يكتبون
ادى فلان افيلا قوله ماذا خلقوا من الارض اي فيها قوله في المغني الظاهر انها لبيان الجنس
قوله نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا اي عن هذا اذ هب بعضهم الى انها للابتدا
لافادة ان ما بعد ذلك من العذاب اشد وهو عنده هذا القائل متعلقة في المعنى بويل
لا في الصناعة للفصل بالخبر قوله موافقة الباء في الا ستعانة وهو راي كوفي الظاهر
انها في مثاله للابتدا كما قاله صاحب المغني قوله ونصرناه من القوم الذين كذبوا اي

نحو

٢٧

أي عليهم وقيل المعنى معناه منهم فيكون من باب التضمين زعم ابن مالك انها تاتي
للمجاوزة ايضا نحو زيد افضل من فلان وهذا اولى من قول سيبويه انها في ذلك لابتداء
الارتفاع وفي شرحه لابتداء الانحطاط وقد يقال لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها
عن وسياتي تمام الكلام في ذلك في باب افعل التفضيل قوله والى ممكن في ذلك الخ أي ادل دا
باعتبار نسخه وصحته في اول المراد انها اكثر استعمالا بحيث انها تستعمل في موضع
لا يصلح لحتى وهذا الثاني هو المناسب لكلام الشرح بل ينافيه ان حتى قد تستعمل في موضع
لا يصلح فيه استعمال الى فانه يصح سرت حتى ادخلها ولا يصح الى ادخلها لانه قد
يلتزم ايضا ان ما انفردت به الى اكثر مما انفردت به حتى فليصح ان اراده البهوتي
قوله لان مجرور حتى يجب ان يكون اخرا او متصلا بالاخر أي على راي بعض النحاة وخالفه
في التسهيل فقال لا يلزم كونه اخر جزء او ملاقي اخر جزء خلافا لزاعم ذلك قوله نحو اكلت
السمكة حتى راسها الخ فيه لف ونشر مرتب لان مجرور حتى في المثال الاول اخر وفي الثاني
متصل بالاخر لان وقت طلوع الفجر يسير من الليلة كما هو ظاهر قوله حتى مطلع الفجر
متعلق بتنزل او سلام لان الفاصل لا يسلم للفصل بالمبتدأ افاده ابن هشام قوله انتهاء
الغاية مطلقا أي في الزمان والمكان قوله المصاحبة أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
وذلك اذا اردت ضم شيء الى اخر فلا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قوله من فعل
تعجب او اسم تفضيل بيان لما أي مشتقين من لفظ الحب والبغض لبيان التبيين قوله
موافقة اللام أي الاختصاصية قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الخ الوعيد التهديد
قوله مطلي أي كانني جمل مطلي بالقار أي الزفت وفيه قلب اوله بعضهم بجعل الى متعلقة
بمحذوف أي مضافا الى الناس وقيل هو على تضمين معنى مبغوض ولو حمل على الى بمعنى
في لساغ ان يقال ان في الى الكوفة أي فيها وهو لا يجوز قوله تقول وقد عاليت بالكور
فوقها الخ الكور بضم الكاف وبالزاي الرحل ويسقى بضم الياء مضارع اسقى مبني
للمجهول ويروى بفتح الياء والقاف مضارع روي من باب علم بمعنى زال عطشه والقلاقل
كناية عن الكرب وعدم المسامحة منه قوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره الخ قوله وذي

انتهى

انتهى جملة حالية والرابط عند فيه الشاهد والى حيث قرن بها الجزء والتسلسل الشامل
الدخول في الحلق قوله خرجنا على تضمين تهوي معنى تميل الخ وهو يتعدى بالى تخرجها
بعضهم على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا جاز بني كذلك
تهوي الياء في الاصل فيجيب بان اصلها الحركة وسكونها عارض للاستثقال قوله نحو قرات
القران من اوله الى اخره القرينة هنا وقوع القران الظاهر في جميعه مجموع القران
وقيل هي ذكر الاخر جعله غاية للاستيعاب قوله الخ القرينة قوله فيه الغاها قوله نحو
ثم اتموا الصيام الى الليل القرينة على عدم الدخول نهي الشارع عن الوصال فهو نص
منفصل عن هذا النص وقيل كون الصيام شرعا الامساك عن المفطر جميع النهار
بقيد دخول الفجر حقيقة من ذلك فنطق الموصي بان الغاية لو دخلت هنا
لوجب الانتظار حال الامساك ايضا وذلك يؤدي الى عدم المطالبة ونهوه بتحو الطالب
الذاهب قوله سقي الحيا الارض حتى امكن عزيت الخ القرينة على عدم الدخول دعا
الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه والحيا بالقصر المطر وعزيت أي
نسبت وحمد ودعا ودال مهملتين أي ممنوعا قوله والا فالصحيح في حتى الدخول
الخ أي لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فوجب الحمل عليه
عند التردد قوله مطلقا أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها او لا وقيل ان كان
من الجنس دخل وقيل يدخل مطلقا قوله واما الى فسياتي الكلام عليها في بابها فيها
بمعنى بدل قول رافع بن خديج الصحابي ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة أي
بدلها قوله الثاني الملك علامته ذلك ان يصح ان يقال المالك زيد قوله وجعلها
أي لام الاستحقاق قوله عن الثلاث أي لام الملك وشبه الملك والاستحقاق في جعله اي
فيه تعليلا للاشتراك وانه اذا قيل المال لزيد والمسجد لزم القول بانها للاختصاص
مع كون زيد قابلا للملك فلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثرهم
يمنعه قوله الرابع التعدية أي وحدها فلا ينافي انها مفيدة للتعدية في بقية
المواضع لكنها لم تتمحض لها ولذلك جعل قسما على حدة قوله لتنبيه لام التبليغ

فقد يقال يمكن ان يجعل اللام في مثل ذلك للتمليك لا لشبهه نحو وهبت لزيد دينارا
ويجاب بان المعهود فيما يأتي قابل التمليك لكونه مما يملك بخلافه هنا قوله ما اضرب
زيدا لعمرو الخ اي لان ضرب متعد بنفسه في الاصل ثم قصد به التعجب نقلا الى
فعل بضم العين فصار قاصرا ثم عدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبنى
هذا ابن البصري يرد مذهب الكوفيين ان الفعل باق على تعديته وانه لم ينقل
فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب في
وسيأتي في افعل التعجب اما هذه اللام للتبيين قوله الزائدة كان الاولى ولي الزيادة
لان المراد السادس من المعاني فلا يحصل الانضباط بين المبتدا والخبر الا بالتعيين
بالزيادة قوله اما لمجرد التوكيد وهي المعترضة بين فعل ومفعوله وبين المتضا
يفين نحو لا ابا لزيد قوله واما لتقوية الخ وهي المزيدة مع المفعول به ولا تزاد مع
غيره من المفاعيل ولا مع عامل متعد لاثنين لعدم السماع وقول بعضهم لانها
لانها ان زيدت فيهما لزم تعدية الفعل بحرف واحد الى شيئين وان زيدت في احد
هما فقط لزم الترجيح بلا مرجح غير ظاهر لما علمت من انها زائدة لا للتعدية
تدبر قوله التاسع النسب الخ قد يقال المفيد للنسب مجموع الكلام لا اللام
ومثل ذلك يقال في التمليك وشبه التمليك قد يقال لما توقف فهم ما ذكر من التركيب
عليها نسب لها وهذا ظاهر في النسب وشبه التمليك واما في مثال التمليك
فلا يظهر لان الفعل فيه متعد بنفسه فلا توقف تدبر قوله القسم والتعجب
معا الاصنا فلا تنافي بين ما هنا وما قالوه في باب التعجب من ان الجيد للتعجب الصفة
بنها مثلا لان التعجب هنا مجاز من نسبة ما للكل للجزء كمستنبح الصلب المسبب
واللام حينئذ مكسورة على اصلها لانها لا تفتح الا مع الضمير غير الياء ومع المستغاث
قوله لله يبقى على الايام ذو حيد تمامه بمشمخر به الظيان والاس الحيد بكسر على
المهملة وفتح الياء جمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل والمشمخر الجبل العالي
والظيان بالظاء المعجمة والتحتية المشددة ياسمين البر الحيوان نعته الوعل

يحتاج

يحتاج الى الحق وجه الى موضع يمكن فيه صيده لانتفاده الى على المستنين للماء البا
ومع هذا لا بد وان يجتمع فيه البيت حذف لا وهي تقدر بعد القسم كثيرا قوله
لا كقولهم يا للماء والعشب الخ بفتح اللام باعتبار استغاثته مجازا تشبيها
له بمن يستغاث حقيقة اي يا ماء ويا عشب اقبلا فهذا وقتكما وبكسرها باعتبار
كونه مستغاثا من اجله ويكون المستغاث محذوفا اي يا قوم ادعوكم للماء والعشب
قيل المعنى يا لقومي للماء والعشب فعلى فتحهما فهي زائدة لا تتعلق بشيء وقيل
غير زائدة وفيما تتعلق قولان قيل بالفعل المحذوف بتضمينه معنى فعل لازم وهو
معنى الالتجاء لزيد والتعجب في يا لله واهي وبالماء والعشب وقيل بحرف النداء وعلى
كسرها فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة وقيل
اي مدعوا لزيد وسياتي تمام الكلام في ذلك في باب الاستغاثة قوله فيالك من ليل
كان نجومه الخ يحتمل ان تكون اللام لام المستغاث وهو ظاهر وان تكون لام المستغاث
من اجله لانها لو كانت لام المستغاث لا مع الضمير غير الياء فيجب فتحها والمغار بضم الميم
وتخفيف الغين المعجمة من اغار الحبل فتلته فتلا محكما واضافته للفتل للمبا الى
للمبالغة ويذبل بالمعجمة علم جبل لا ينصرف وجر للضرورة قوله وثروة اي غنى
قوله الصبر ونحوها البصريون يجعلون اللام في امثالها لام العلة على سبيل
المجاز حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم وترتبه
بترتب المحبة والتبني واستعيرت اللام له قوله التبليغ اي تبليغ المتكلم
المخاطب مضمون الكلام قولا وما في معناه قوله موافقة على اي لازم ذلك اذ
معناها حينئذ الاستعلاء الا الموافقة وقس على ذلك نظائره قوله يخرون
للاذقان جمع ذقن على زنة جبل اي يسقطون على وجوههم وذكر الذقن لانها
اول ما يلقى الارض من وجه الساجد قوله لدلوك الشمس اي بعد دلوكها وميلها
عن وسط السماء لانه لا يدخل وقتها الا بذلك قوله موافقة عند هذه اللام هي
المفيدة للاختصاص وهي على ثلاثة انواع لانها اما ان تخص تخصيص الفعل بالزمان

لوقوعها فيه نحو كتبته لغرة كذا او بعده نحو كتبته لخمس خلون او قبله نحو
كتبته لليلة بقيت وهي حالة الاطلاق فتحمل على الاول قوله لما جاءهم اي عند
مجيئه اياهم قوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم اي لاصق بالرغام وهو التراب
وهو كناية عن الذلة والاحتقار قوله ونحن لكم الخ اي ونحن افضل منكم يوم القيامة
قوله استبن اي اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر قوله وقد يقتضيان
السببية اي يظهر ان ما بعدها سببا وقد للتحقيق فلا يقتضي كلامه ان السه
السببية في الباء اقل من الظرفية وهو ممنوع وقد يقال انها للتقليل بالنسبة
لقلة السببية فيها قوله ومثل الخ اي في الجملة وان كان معنى مع المصاحبة
الكلية ومعنى الباء المصاحبة الجزئية على قياس ما قالوه في الابتداء وهو حال
من الضمير المجرور بالباء وفيه ما تقدم وظاهر كلامه ان ذلك قياسي واورد عليه
الشاطبي انه لا يقال وضعته دراهمي بالعشرة اي معها واجاب بان مراده
انه قياسي فيما تصلح فيه في الاخرى لانها في وضع عاهي بمعناه فلا تخلف
رتبتها عنه قوله حقيقة اي بان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز كالمثال
الاول او مجازا بان فقدا نحو في نفعه علم او احدهما نحو زيد في البرية وفي صدر
صدر فلان علم والظرفية اما مكانية او زمانية وظاهر ما تقدم ان الزمانية
لا تكون حقيقة قوله لمسكم فيما افضتم اي بسبب ما افضتم فيه قوله نحو
لاصلبنكم في جذوع النخل الخ عليها بتشبيه الاستعلاء المطلق بالظرفية
المطلقة واستعارة في تبعية ذلك التشبيه ففي مستعملة في الاستعلاء
مجازا فهي بمعنى على فسقط ما في التصريح من انها ليست بمعنى على ولكنه
شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء ومن المعلوم ان مقصود
صاحب التصريح تقرير الاستعارة بالكناية في الآية الشريفة وجعل في قرينتها
لا الاستعارة التبعية كما فهمه عنه بعض ولا داعي لنفي تبعا للبعض فقال وحا
صله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف

لكنه

لكنه لم يحسن تقرير هذا وما ذكر الا العلامة التاملي فقصور الذهن عليه انما هو المشهور
تدبر قوله بطل كان ثيابه في سرحة تمامه يحذى نعال السبت ليس بتوأم نعال
السرحة الشجرة العظيمة اي على سرحة والشاهد فيه ويحذى بالذال المعجمة
مبني للمفعول من حذاه جعل له حذاء اي نعلا والسبت بكسر السين جلود البقر
المدبوغة بالقرظ وخصها لانها كانت لبس الملوك والتوأم كل من الولدين
في حمل واحد والمعنى انه شجاع طويل كان ثيابه على شجرة عظيمة تام القوة لم
يشاركه احد في بطن امه قوله المقايسة اي كون ما قبلها ملاحظا بالقياس
لما بعدها وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق قوله في الآخرة اي
بالقياس اليها قوله موافقة من اي في معناها المشهور وهو التبعيض فان
الثلاثين شهرا في المثال بعض السنين الثلاثة كما هو ظاهر قول بعضهم اي في معناها
الاصلي وهو ابتداء الغاية غير ظاهر الا بتكلف عنه غنية بما ذكرناه قوله
وموافقة الباء اي في معناها الاصلي وهو الالصاق حقيقيا كان او مجازيا قوله
ويركب يوم الروع منا فوارس الخ الروع الخوف وفيه بمعنى الباء وفيه الشاهد
والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلا جمع كلية قوله
تريد من رغبنا فيه اي فحذف في مع مجرورها وعوض عنها في الزائدة قوله
قياسا الخ اورد عليه ان المفسر عليه لا تتعين زيادة الباء فيه لجواز ان تكون من
استعمالها مكان الموصولة وان الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله
بم تثق على ان زيادة الباء سماعية لا قياسية فلا يقاس عليه غيره قوله ولا يوانيك
فيما نابك من حدثان الخ يوانيك اي يساعدك ونابك اي اصابك والحدثان الامر
الحادث قوله اذا ابا وسعد اذا الليل دجا الخ دجا اي اظلم ويخال بضم الياء مبني لل
مجهول ويرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون اي جلودا سودا ويحتمل ان يكون من باب
التجريد نحو لهم فيها دار الخلد فلا زيادة ويحتمل ان تكون في للسببية اي بسبب
سوادها تدبر قوله فليت لي بهم قوما الخ قوما اسم ليت ولي خبرها وبهم اي بدلهم

وفيه الشاهد أي سوا الجر فيه او الاضافة مجعول له او مفعول له او في بساناو وربما جا
حال من الواو قوله الظرفية اي مكانية او زمانية ولذا مثل بمثالين وهي مجازية في
المثال الذي هو ظاهر قوله الرابع التعليل قوله ابو حيان لم يذكر اصحابنا هذا المعنى
وكأن التعليل والسبب عندهم شيء واحد قوله السيوطي هذا هو الحق قوله
الاستعانة الخ وبينها وبين السببية ان با السببية هي الداخلة على سبب
الفعل نحو مات بالجوع وبا الاستعانة هي الداخلة على الاسم المتوسط بين الفعل
ومفعوله الذي هو آلة الفعل نحو بريت القلم بالسكين قوله وهي المعاقبة للهمزة
التعدية بهذا المعنى مختصة بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشترك
بين حروف الجر التي ليست بزائدة وكذا في حكم الزائدة قوله واكثر ما تعدى الفعل
القاصر يجوز في نقط الفعل النصب والرفع اما النصب فعلى تقدير جعل ما مصدرا
موصولا حرفيا واكثر مبتدا خبره محذوف اي اكثر تعديتها الفعل القاصر ثابت
وحينئذ ففيه اثبات الصفة للباء فيها اما الرفع فعلى تقدير جعل ما موصولا
اسميا والعائد محذوف واكثر مبتدا خبره الفعل اي اكثر الذي تعدي به الفعل
القاصر واثبات الصفة هي فيها للفعل لا للبا والنصب اولى لتخلصها من ارتكاب الحذف
من زوده ها مع التعدي دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر
والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر قوله بمعنى اذهبته فرق المبرد
بين التعديتين فقال الخ فقلت اذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب
اذهبته رد بالآية الشريفة تأمل قوله التعويض قيل هي داخلة في با البدل
فذيفي وبينهما بان المراد بباء التعويض ما وقع فيها مقابلة شيء بشيء بان
يدفع شيء من احد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته والمراد
بباء البدل ان يختار احد الشيئين على الآخر بعينه لا بسبب الآخر منه فلا
يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين يدل على ذلك قول بعضهم با التعويض
هي الداخلة على الاعواض والاثمان قوله الالصاق حقيقة ومجاز الالصاق

الحقيقي

الحقيقي ما فيه قوة اتصال الفعل بالمفعول كامسكت بزيد اي قبضت على شيء من
جسمه او ما يحبسه من ثوب او نحوه والمجازي مررت بزيد كذلك فسرت به اي التصق
مروري بمكان يقرب منه والاول نوعان ما لا يتصل الفعل بالاسم الا بواسطة الحرف
كسطوت بزيد وما يتصل بدونه كامسكت بزيد اذ يصح ان يقال امسكت زيدا
لكن على الاول يفيد التركيب ان الامساك كان بشيء منه بخلاف الثاني فانه
انما يفيد المنع من الانصراف بأي وجه كان تدبر قوله المصاحبة هي التي يصلح
موضعها مع ويغني مقامها مع مصحوبها الحال كما في المثال اذ يصح ان يقال مع
سلام ومسلما وقس عليه قوله التبعيض انكره بعضهم واولوا الآية بان
يشرب مضمن معنى يروى وبان يشرب في البيت مضمن معنى روين قالوا ولو كانت
البا للتبعيض لصح ان يقال قبضت بالدرهم اي منها مع انه لا يصح قوله المجاوزة ولا
تختص بالسؤال خلافا لبعضهم بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه قوله نحو
فاسأل به خبيرا اوله البصريون بان البا للسببية ورد بان الخبير مسؤول عنه لا
سبب للسؤال عن شيء آخر قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب ان كان مراده بما هو
الظاهر ما ذكره من المعاني الاحد عشر فيا في قوله سابقا ذكر منها عشرة التي
هو الخطا بقولها في النظم وحينئذ فكان الاولى بل الصواب ان يذكر التعليل الذي هو
المعنى الرابع بعد قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب تدبر قوله ولذلك خصت بذكر
الفعل الخ اي وباستعمالها في القسم المقرون بالاستعطاف نحو بالله هل قام زيد قوله
نحو كفى بالله شهيدا الخ عدد الامثلة للاشارة الى انها تزاد مع الفاعل كما في
المثال الاول ومع المفعول كما في الثاني ومع المبتدا كما في الثالث ومع خبر ليس كما في
الرابع قوله للاستعلاء اي علو شيء على ما بعدها اما حقيقة نحو زيد على السطح
او مجازا نحو على زيد دين فان الدين لما لزمه لزوم زيد كانه علا عليه قوله اذا رضيت
علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها فعلى بمعنى عن وقيل ضمن رضي معنى
عطف قوله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم فما مصدرية قوله موافقة

من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على خمس اي منها بهذا يحصل
الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها قوله ان
الكريم وابيك يعتمل الخ يعتمل اي يعمل والجملة الشاهد في قوله على من يتكل
فانه حذف على ومجرورها وزاد على داخلة على الموصول عوضا عنها
وقيل ان مجرورها محذوف وفاء ان لم يجد شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال على
من يتكل قوله ايا الله الا ان سرحة مالك الخ السرحة الشجرة العظيمة كما
تقدم والافنان جمع فنن وهو الغصن والعضاة بكسر العين جمع عضة
شجرة لها شوك وتي وفاء اي تصعد قوله وفيه نظر وجهه ان رافقه بمعنى
اعجبه ولا معنى له هنا بل المعنى تعلو وترتفع وهو يتعدى بعلى قال السهوني
مبني على ان المراد بالسرحة ما تقدم وبالافنان الاغصان قال في الصحاح انه
كنى بالسرحة عن امراة وعليه يمكن ان يكون افنان العضاة كناية عن
نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن وتكون على زائدة نبه عليه الد
ماميني قوله الا ستدراك والاضراب على هذا يكون تعلق على بما قبلها
كتعلق حاشا بما قبلها لانها او علت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب
وقيل الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا ان ما قبلها وقع
لا وجه التحقيق قوله على ان قربالدار خير من البعد ابطل به عموم قوله لم
يشبه ما بنا فكانه قال بلى ان فيه شيئا ثم ابطل بعلى الثانية مضمون هذه
الجملة قوله بعن تجافوا عن من قد بطن عن بمعنى قصد ومن قد بطن اي صار في
بطنه وفيهم فاعله وتجافوا ان مفعوله وبعن متعلق به قوله كما رايتنا اي في قوله ذا
اذا رضيت علي بنو قشير قوله المجاوزة اي بعد شيء عما ذكر بعدها بسبب
ما يتعلق هو به تقول رميت السهم عن القوس اي جاوز السهم القوس
بسبب الرمي واخذت العلم عن عمرو اي جاوز العلم بسبب الاخذ منه
رضي الله عنك اي جاوزتك المواخذة بسبب الرضى قوله ولم يذكر البصريون

سواء اي سوى هذا المعنى وتكلف الماتي الخ المال الغنم لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح
للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف قوله كراه
ابن عمك لا افضلت في حسب الخ اي لله در ابن عمك وافضلت اي زدت والشاهد
في عني فانه بمعنى على وقوله يا تي اي ما لكي وتخونني اي تسوسني من خزاه يخزوه خزا
كرما ساسه وقهره اي وما انت مالك امري فيما تسوسني قوله وامر سراة الحي
حين لقيتهم الخ اسس من امس من اسائه بمعنى اغاله والسراة جمع سري وهو
الشريف والرباعة بكسر الراء النجوم الحمالة اي اقساطها والحمالة ما يتحمله الانسان
من دية او غيرها قوله بنحو رميت بالقوس اي ان يذكر جعل القوس الة للرمي
ومستعانا به فيه قوله في انكاره انه لا يقال ذلك الخ على ان تكون الباء للتعدية
مثلها في ذهبت بزيد ولا يخفى ما فيه قوله الجزع ان نفسا اتاها حمامها الخ قوله
بعض المحققين لعل ان يعني الهمزة مخففة من الثقيلة اي الجزع من اتيان نفس حمامها
اي موتها وكانه لا يتعين ذلك بل يجوز كسرها ونفسا فاعل بفعل محذوف وان هلكت
نفس وقوله فهلا التي قوله ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف
الجار من الموصول وزيد بعده عوضا عنه قوله اي يحمي الكاف لما ان لم يقيد بالجرية
كما صنع في على لعدم فصل الناظم بين الحكمين لانه قال عقبه واستعمل اسما فلما
على فانه فصل بين حكميهما فاحتاج النظر الى التقييد في الاول لينتبه للثاني وينتظر
قوله التشبيه اي مشاركة ما قبلها لما بعدها وصفا من الصفات قوله الثاني
التعليل انكره بعضهم وفيه بعض اخر جوازه بالمكفوفة بما والحق عدم التقييد
قال تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون اعجبا لعدم فلاح الكفرين وقال واذكروه كما هداكم
اي لهدايته اياكم قوله يقتضي ان ذلك قليل اي بناء على ما هو الظاهر من ان قد للتقليل
قد يقال قلته بالنسبة لبقية المعاني وبعضها قوله نحو ليس كمثله شيء اي بناء
على راي بعضهم ومنع المحققون زيادتها في الاية زاعمين ان الكلام باق على حقيقته
من نفي مثل مثله ويلزم منه نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله

ولا يبعد نفي مثلي بها قالوا في مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله وهم يريدون
نفيه عنه فلا فرق بين قولنا ليس كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء الا ما تفيده
الكناية من فائدتها والمراد نفي المماثلة عنه انه قوله لو احوال الاقراب فيها
كالمقول لو احواله ضوامر والاقراب جمع قرب بضمتين وهو من الشاكلة الى مراق البطن
والمقول الطول البطن والحشر مع دقة قوله اي على خير قال المنكر للاستعلاء اي فيجيب وهم
بانه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي
كصاحب خير ومن مجيئها للاستعلاء قول بعضهم قولهم كن كما انت اي على ما انت
عليه قوله واستعمل الكاف اسما اي يدل على اسميتها جر حرف الجر في الامثلة وباضافة
اسم كقولهم تبسم القلب حبا كالبدر لا بل تبسم القلب فاحسنا من تبسم القلب
حبا اي حب مثل البدر والاسناد اليها كقوله لو كان في قلبي كقدر قلامة حبا
لغيري ما اتتك رسائلي ووقوعها مفعولا به كقوله ولا يبعى من [illegible] الابقى
جلله برد الشنل من الاحمال كالادم وتتعين الحرفية في موضعين ان تكون زائدة
وان تقع هي ومجرورها صلة قوله يضحكن عن كالبرد المنهم صدره بيض ثلاث
كنعاج جم قوله البيض جمع بيضاء والنعاج بقر الوحش والجم بضم الجيم
جمع جما وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والشاهد في
كالبرد فان الكاف اسم لدخول عن عليها والمنهم الذائب اي عن اسنان كالبرد
الذائب لطافة ونظافة قال بعضهم ويحتمل ان يكون [illegible] موصوفا
بقوله كالبرد اي عن سن كالبرد فلا شاهد فيه قوله بكاللقوة الشغواء جلت
بلم اكن اي بمثل اللقوة وفيه الشاهد واللقوة العقاب والشغواء بمعجمتين المعوج
منقارها وجلت من الجولان حول الشيء والولع من اولع بالشيء فهو مولع اي مغري
به والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه اي المستتر بالدرع والبيضة والمقنع
الذي على راسه بيضة قوله استعملا اسمين فقد تستعملا فعلا ماضيا ايضا
تقول علا يعلو علوا وعلى يعلا علا قوله من اجل دخول عليهما من دخلا مقتضاه

ان اسميتها لا تتقيد بدخول من وانها لا يجر ان بغيرها وهو كذلك في الثاني دون
الاول فاذا قلنا سرت عن البلد وزيد على السطح احتملا الاسمية والحرفية وعند
دخول من يتعينان للاسمية واذا استعملنا عن اسما التزمت الاضافة خلافا لمن قال
بانه يجوز قطعها عنها كقوله فانتا تنوننا الحوض نومنا من علا نونشا
به نقطع اجواز الفلا ومن الداخلة عليها قيل زائدة وقيل لابتداء الغاية قوله
ولقد اراني للرماح دريئة الخ دريئة مفعول ثان لارى وهي الحلقة التي يتعلم بها
الطعن والرمي والشاهد في من عن يميني فان عن فيه اسم بمعنى جانب بدليل
دخول حرف الجر عليها وتارة منصوب على المصدر قوله غدت من عليه بعد ما
تم ظمؤها الخ الضمير في غدت للقطاة اي غدت من فوق الفرخ والظماء بزنة علم
مدة صبرها عن الماء وتصل بكسر الصاد المهملة اي تصوت والقيض القشر
الاعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة اولاهما اي ارض غليظة ومجهل
اي قفر وهو من كبر توصيفي واضافي قوله يستعملان ايضا اي كما استعمل الكاف
وعن وعلى كذلك قوله اسمين وحرفين فيحتملان الاسمية والحرفية كما اذا وقع
بعدهما ان وصلتها نحو ما رايته مذ او منذ ان الله خلقه قوله او اوليا جملة
او وقع بعدهما جملة بان تكون الجملة تالية لهما جملة مفعول اولها نائب
المفعول الثاني مناب الفاعل قوله كما اذا وليا الفعل الماضي فلا يجوز منذ يقوم لان
عاملهما لا يكون الا ماضيا كما تقدم لاجل ذلك يبين كونهما مضافين للجملة
ولو من مقدر مضاف اليها قوله وهما حينئذ مبتدءان اي حينئذ رفعا ما بعدهما وسوغ
وساغ الابتداء بهما مع كونهما نكرتين للتعريف المعنوي اذ نحو ما رايته مذ يوم الجمعة معناه
مدة عدم الرؤية يوم الجمعة وقيل هما ظرفان بمعنى الامد والمدة واورد على ابتدائيتهما
انه قد جاز يومان منذ كما جاز يومان مذ ذلك واجيب بالمنع اجروهما او بمعنى مجراهما
فاجيب مع انهما لا بد خلاف الاعلى [illegible] قوله في المعنى ان كان الزمان
حاضرا او معدودا فمعناهما الامد وان كان ماضيا بمعنا هما اول المدة وظاهر كلام

الشارح خلاف ذلك قوله وقد اشعر بذلك قوله حيثما وقع الا ان المبتدا رافع
للخبر من غير عكس على المختار وحيث حط نسب الناظم الرفع اليهما على انهما علمان
ولا يكون ذلك الا بجعلهما مبتدا ين وعلى ذلك ما بعدهما بالجملة مستانفة
استئنافا بيانيا كانه قيل ما امد انقطاع الرؤية على الاول وما بينك وبين الرؤية
على الثاني قوله وقيل بالعكس اي انهما خبران وما بعدهما مبتدا قوله ابن الحاجب
وهذا وهم لان المعنى واللفظ ياباه اما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان
وذلك غير صحيح على هذا الاعراب واما الثاني فلان يومان نكرة لا مسوغ لها وليس
الظرف او الواقع خبرا ظرفا والمبتدا حتى يكون تقدمه مسوغا اذ لو [illegible] لكان
زائدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد انه هو تقدير قوله مذ كان اي وجد فهو تامة
وعلى هذا يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على ما قبله فانه [illegible]
قوله زال من عقدت يداه ازاره تمامه فسما فادرك خمسة الاشبار وغير زال
قوله بعده ويدني كتائبا من كتائب تلتقي في ظل معترك العجاج مثار قوله وما
زلت ابغي الخير مذ انا يافع تمامه وليدا وكهلا حين شبت وامردا الشاهد فيه
حيث اضيف مذ الى الجملة الاسمية واليافع هو الذي ناهز الحلم وقيل الغلام الذي
راهق عشر سنين قوله يكون هو الخبر اي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ قوله
بمنزلة التي هي لابتداء الغاية قوله وفي الحضور معنى في استشكل [illegible] الطلبة بان
معنى في هو الظرفية والدال عليه بمعناها انما اذا كان من حاضر قوله جاز فان المجرور
بها نكرة اي معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم اول الباب للخفة بناء في ذلك قوله في
البيت الاتي ومذ دهر الا ان يقال الدهر شامل للمتعدد قوله فانا بمعنى من والى معا
بانك اذا قلت ما رايته مذ او منذ يومين كان معناه ما رايته من ابتداء هذه المدة الى
انتهائها قوله وربع عفت اثاره منذ ازمان صدره قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
من ابيات [illegible] مشهورة وعفت اي اندرست ولو اياته اي علاماته والشا
هد في قوله مذ ازمان قوله ابن القاسم لعل هذا من العدد اي يكون بمعنى من والى معا قوله

لمن الديار بقنة الحجر الخ القنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر
الحاء المراد به حجر ثمود واقوين اي خلون وخلا من اهلها ربعه مذ حجج واحد الحجج بكسر الحاء
السنون والشاهد في الموضعين قوله بدليل رجوعهم الى ضم الذال الخ قد يقال يجوز
ان يكون الضم لكون الفتح الكسر بعد ضمة الا ان يقال هذا الكسر عارض مثل قم
الليل فلا يكون محركا قوله ولولا ان الاصل الضم لكسروا فقد يقال اذا الضم اتباع
لضمة الميم فلا ينتج الدليل قوله فيضم مع عدم الصحة كوني [illegible] وليس ذلك الا لكونه
الاصل وقد يقال هو اتباع كما تقدم قوله بقي من الحروف اي من معاني الحروف
معنى رب لم يذكره الناظم مع ذكره معاني بقية الحروف واما [illegible] فقد
ذكرها [illegible] قوله وهي للتكثير كثيرا الخ اي خلافا للاكثر من في انها للتقليل
دائما ولابن درستويه في انها للتكثير دائما قوله يا رب كاسية في الدنيا
الخ المنادى محذوف وكاسية مبتدا وفي الدنيا صفته وعارية خبره او انه
الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر او صفة او بدل على المحل ويجوز جره صفة
او بدلا على المحل اللفظ او رب محذوفة ونصبه على الحالية من الضمير في الخبر
وهو حال منتظرة ووجه الاستدلال ان هنا الحديث مسوق للتكثير لا التقليل
لا لمناسبة قوله يا رب صائمه لن يصومه الخ باضافة صائم وقائم الى ضمير
رمضان وبهذا استدل الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي
وجه الاستدلال ان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي وهو مجرور برب فلا بد من اعتبار
عمله لتكون الاضافة لفظية والا لزم جر رب للمعرفة قوله لن يصومه ولن يقومه
كناية عن نفي لازمهما وهو الثواب او مجاز مرسل عن ذلك فاندفع ما يقال لن انما
تنفي المستقبل ولا يظهر هنا قوله الا رب مولود وليس له اب الخ اراد بالاول عيسى
وبالثاني ادم عليهما الصلاة والسلام ويلده بكسر اللام وفتح الدال او ضمها واصله
يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت الدال تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان
فحرك الدال بالفتح اتباعا لحركة الياء وبالضم اتباعا لحركة الهاء قوله ما خطايا

الخ يدل على مضي العمر فانها لو عادت لوقع بعدها جملة مع انها لم تقع ولا بعض
فيه وفيما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء وما بعده بدل لان المثال يكفي فيه
احتمال الزيادة وفي مما خطيئاتهم وهو اظهر في التمثيل لظهور الاعراب
قوله وزيد بعد رب الخ فيه وبين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بان اختصاصها
بالاسماء اقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء
فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل غالبا فيها قوله ربما الجامل المؤبل فيهم تمامه
وعناجيج بينهن المهار ومحل الشاهد في صدره حيث ادخل رب المكفوفة بما
على الجملة الاسمية والجامل الجمع القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع
للابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وبالهمز والباء الموحدة المشددة المعدة
للقنية والعناجيج جمع عنجوج الطويل العنق قوله كما الحبطات شر بني تميم
صدره فان الحمر من شر المطايا والحمر بضم الحاء جمع حمار والحبطات اولاد الحارث
بن تميم سموا بذلك لاكل ابيهم الحبط بفتح المهملة والموحدة تخمة من اكل نبت
بالبادية يقال له الحندقوق قوله ربما ضربة بسيف صقيل الخ الصقيل المصقول
وبين بصرى اي بينها انها التنقل البينة واكتفى بالعجز لكونه مشتملا على امكنة
متعددة وبصرى بضم الباء اسم بلدة بالشام كرسي حوران وطعنة معطوف على
ضربة ونجلاء اي واسعة قوله ربما اوفيت في علم تمامه ترفعن ثوبي شمالات
اوفيت اي نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على واتصل الفعل بنون التوكيد
الخفيفة لضرورة الشعر والشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب من ناحية
القطب قوله نزل منزلته لتحقق وقوعه اي لكونه صدقا قطعا اذ المستقبل
معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل الاصل
ربما كان يود وكان شانية والحاصل ان يود مستقبل في التحقيق لكونه في يوم
القيامة ماض بحسب التأويل حيث نزل لتحققه منزلة الماضي فاستعمل فيه
ربما المختصة بالماضي والغالب فيه ولم يعتد بهذا القيد في التوضيح حيث

قال

قال وتزاد ما بعد رب والغالب الكف وايلاؤها حينئذ الماضي ثم قال وقد يليها
المضارع نحو ربما يود وقد تليها الجملة الاسمية انتهى فلعل عدم التقييد
هو الصواب ولما مشى عليه المصنف من انه لا يلزم في الفعل الذي تدخل عليه رب ان
يكون ماضيا قوله حتى قال الفارسي غاية لقوله وقد ندر ندورا متشابها الى
ان قال الخ ومراده انه نادر في الغاية قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه تمامه لا يشترى
كتانه وجهرمه اي بل رب بلد وفيه الشاهد والفجاج الطرق والقتم كالقتام
الغبار وجهرمه اي جهرميه فحذف ياء النسب للضرورة والمراد بها البسط
المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس قوله بل بلد ذي صعد واصباب
اي بل رب بلد والصعد بضمتين جمع صعود بفتح الصاد وهي العقبة واصباب
جمع ضب وهو الحيوان المعروف قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع تمامه فا
لهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك وحبلى بدل من مثل ومرضع معطوف عليه
وقد طرقت اي اتيتها ليلا خبره والتمائم التعاويذ ومحول بضم الميم الذي اتى
عليه حول من ولادته قوله وحور قد لهوت بهن عين تمامه نواعم في المروط
وفي الرياط اي رب حور بضم الحاء المهملة وهي شديدة سواد العين مع شدة
بياضها وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين والنواعم جمع ناعمة والمروط
جمع مرط بكسر الميم وهو ازار له علم والرياط جمع ريطة بكسر الراء وسكون
الياء وهي الملاءة التي لم تلفق قوله شاع ذا العمل اي كثر حذفها وجرها منوية
قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله تمامه علي بانواع الهموم ليبتلي اي رب ليل
كموج البحر في كثافته وشدة ظلمته والسدول الستور ويبتلي من الابتلاء
وهو الاختبار قوله رسم دار وقفت في طلله تمامه كدت اقضي الحياة من جلله
قوله اي رب رسم دار اي ما بقي من اثارها ومن جلله اي من اجله قوله وهو نادر اي
جدا لانها يدل عليه ما بعده قوله كثير بالنسبة الى بل اي وان كان قليلا بالنسبة الى
الواو قوله كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج ابن رؤبة وهو من فصحاء العرب

بصحة العرب قوله الزمخشري وهو من افصح العرب المتشيع والقيصوم بن جبد
بذلك تخفيفه انه بعد وبما حقيقة الضم لان هذه من الشين لا يصحبها الا ميوز
قوله خبر عما قال اي تخبر او على خبر محذوف الجار وابقي عمله قوله حتى تبذخ
بأن تفي الاعلام صدره وكن جهنه من ال قيس القينه بفتح اللام اعطيته العادو تبذخ
من البذخ بفتح الذال وهو الكبر والاعلام جمع علم وهو الجبل قوله وذلك اي اطراد
جر البعض محذوف وجاء في ثلاثة عشر موضعا نظمها بعضهم في قوله

وحذف الحرف الجر فاطرد دون فيه . ثلاث وعشر فانتبه بها لما مضى ا
بعد الله ان تغلب بلا عوض اذ فهي . وبعد كم استفهام احفظ وقررا
واذا بعض هاحرف وزجاجهم حكي . اضافتها والقول الاول قد انصرا
كذا في جواب المتضمن مثل ما . حذفنا وفي المعطوف ايضا بلا مرا
سواء بلا فصل اتى او بفصله . ولكن بلا او لو فكن متذكرا
كذلك يعفى ومن بعد ما . تضمن مثل الذي حذفنا فخذه مسجلا
وهكذا او ان اذا كان بعده . وفا الجزاء ايضا فلا تك منكرا
وفي لام تعليل اذا اقترنت ابا جكي . ومع ان وان كلا رايناه مكثرا
كذا بعد اخبار لما وليس ان . على خبر ذا العطف في موضع ترى
طاحينة للجر فيه وانتهى . على نهج اشمونيهم فلتنا ما جرى

قوله دون عوض اي من حرف القسم المحذوف قوله بعد كم الاستفهامية
اي الاسم الواقع بعدها بانه مجرور بمن المقدرة على راي الجمهور وحجتهم
ان كم الاستفهامية قائمة مقام عدد مركب وهو لا يعمل الجر فكذا ما قام
مقامه وان اشتراك دخول الجر على كم دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون الحرف
الداخل على كم حينئذ عوضا عن المقدر بخلاف كم الخبرية فانها لما لم يشترط
جرها بمن كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مقدرة قوله في جواب ما تضمن مثل
المحذوف اي الاسم الواقع في جواب استفهام اشتمل على حرف مماثل للمحذوف

امتن

ومثل ذلك يقال فيما بعد قوله عمرو متصل منطوقا بالمعطوف وليس الجر بالعطف لما يلزم
عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين ومن جعل العطف في قوله في الدار زيد والحجرة
عمرو يجعل العطف في الاية الشي بعينه وعبارة البهوتي قوله اي وفي اختلاف على هذا
يكون قوله واختلاف عطفا على جملة الجار والمجرور وهو في خلف لا على المجرور وحده
لانه حينئذ يكون العامل فيه في الملفوظة لا غيرها مقدرة ومرتبة وخرجنا الاية
عليها ذكر الشارح لئلا يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين واجازه
ابن الحاجب في مثله لانه قبل تمنعه اذ فيه سبعة اقوال صرح به في مغني المغني قوله
اخلق بذي الصبر ان يحظى بحاجته الى اخره اخلق من قولهم هو خلق بكذا اي حقيق ومن
ايجمع … والولوج الدخول قوله في المعطوف عليه اي على ما تضمن مثل المحذوف قوله
ما لمحب جلد ان هجر الى اخره جلد بفتح اللام اي قوة من قولهم جلد بالضم فهو جلد
بالسكون وجليد وان مصدرية واللام فيه مقدرة اي لمحب قوة للهجران والشاهد في قوله
ولا حبيب رافة اي رحمة وشفقة ويجوز بالنصب على تقدير ان والمفعول معه وفي
اي ويجوز والالف في الموضعين للاشباع قوله متى عد تم بنا ولو قلبة منا الى اخره عد تم
بنا اي اتصافكم البنا والشاهد في قوله ولو قلبة والهوان الذل والهون الضعف قوله في
المجرور بالهمزة بعده اي بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا يقال في الذي بعده قوله
اسهل من اضمار رب الى اخره اي فيكون عملها محذوفة بعد ان اكثر مما ذكر ووجهه ان ان
مختصة بالافعال وهي قوية الطلب للجار قوله مررت برجل صالح الى اخره لفظ صالح الاول
ساقط في عبارة المرادي وهو الاظهر وتصحيح عبارة الشارح ان المعنى مررت برجل صالح
في ظني الا صالح في نفس الامر فطالح في نفس الامر والطالح ضد الصالح قوله وقدره بان لا
يكن صالحا … قيل هذا التقدير هو الصواب لانك اذا قلت ان لا … فقد نقضت المعنى الاول
لان … يقتضي مررت وقولك ان لا … فيما يستقبل بخلاف تقدير الكون فان
المعنى ان لا اكن فيما يستقبل مررت … بصالح فقد مررت بطالح قوله لام
التعليل هذا التعليل يشعر بان المقدر في الشواهد الحرف لا الاسم وقوله الاول العطف

الجلالة في القسم يقتضي تقديره الاسم كما جعلناه سابقا فيكون في كلامه اشارة
الى جواز التقدير بين وما صنعناه اولى لانه الاوفق بقوله في ثلاثة عشر موضعا ندبى
قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائي اي من ان موضعها في موضع جر بالحرف
المقدر اما على ما ذهب اليه سيبويه فموضعها نصب بنزع الخافض فيما سما
على غيرها كما تقدم قوله الصالح لدخول الجار اي بان لا يختص بالا قوله للمختص في
سابق اي بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس قوله متشابه ليسوا مصلحين عشيرة
الى اخره متشابه جمع متشوم وناعب اي صائح والبين البعد قوله وما زرت ليلى ان
ان تكون عشيرة حبيبة الى اخره ينبغي اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس
ولا ما العاملة عليها كما لا يخفى قوله يجب ان يكون الجار والظرف متعلق اي
لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شيء يقع فيه
بالوطن معناه والواقع هو المتعلق التحقيق ان ذلك المتعلق بالنسبة للاول وانما يجعل
في المجرور لا في الحرف ولتنزيل الجار منزلة الجزء من مجروره فقول ان الجار والمجرور يتعلقان
بكذا الدال يقع عوضا عن العامل او الاحكم على محلهما جميعا باعراب العامل
نحو مررت برجل من الكرام قوله بفعل تام او ناقص متصرف او جامد قوله او ما
يشبهه اي في العمل هو المشتق والمصدر واسمه قوله او ما يشبهه
اي في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه قوله او ما اول بما يشبهه اي بالوصف
كلفظ الجلالة في مثاله فانها مؤولة بالمعبود قوله او ما يشير الى معناه
اي ما فيه رائحة الفعل وقد مثله بقوله ما انت الا بة فالباء متعلقة بما فيها
من معنى الفعل وهو النفي وهو مبني على جواز التعلق باحرف المعاني ومذهب
الجمهور المنع وعلى مذهبهم فقدر التعلق لا بد بفعل دل عليه النافي اي
انتفى ذلك بنعمة ربك افاده في المغني قوله نحو انعمت عليهم غير اي
المغضوب عليهم على الاولى متعلقة بانعمت والثانية متعلقة بالمغضوب
قوله وهو الله في السموات مثال المتعلق بما اول بما يشبهه اي المعبود

في السموات

السموات قوله اي انتفى ذلك اي الكون مجنونا بنعمة ربك وهو تفسير لمعنى ما النافية
التي هو المتعلق وليس مرادا ان التعلق بفعل دل عليه النافي والا لنافى اخر كلامه اوله
قوله الا الزائد لا يتعلق بشيء لان معنى التعلق الارتباط المعنوي وذلك ان بعض الافعال
قصر عن الوصول الى المفعول بنفسه فتوصل اليه بحرف الجر ليحصل بينهما الربط وال
والزائد انما اتي به للتاكيد لا للربط واستثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع
من ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى لانها ليست زائدة زيادة محضة لتقويتها
العامل ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين قوله
الا في ان مجرورها دليل على كونها بمنزلة الزائد استدل ايضا بانها لم تدخل
لايصال عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ولعل بها
لعطاء في لغة عقيل للتنبيه على الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الجر ان
المختص به قوله بدليل ان تقاع ما بعدها الاولى ما بعدها كما عبر به الشاطبي
اي بعد مجرورها قوله لان مجرورها مفعول في الاول ورد عليه ان ذلك لا ينافي التعلق بل
هما يقويه لما تقدم لك من ان متعلق مفعول الا ان يقال مراده مفعول فعل يتعدى بنفسه
فلا يحتاج لتوسط الحرف قوله لا قبل الجار اي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد
رب الا مكفوفة بما كما تقدم قوله محلا لانه يتعدى بنفسه اي ولانه يعطف
على محل مجرورها في الفصيح رفعا ونصبا نحو رب رجل واخاه اكرمنا ولو كانا مجرورة
لم يجز ذلك لجيب عن الاول بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا
قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدي بنفسه لفات
معنى التقليل والتكثير وعن الثاني بعدم تسليمه قوله ولا ستبقها به مفعوله في
المثال الثاني اجيب عنه بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما في زيدا ضربته قوله
اذا خفض اي لانه حينئذ لتعدية الفعل كما دخل عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس
معنى الفعل الى الاسم انتهى الاضافة هي لغة مطلق الاسناد وفي عرف النحاة
اسناد اسم الى غيره بتنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام

التعريف الاول هو ايصال معنى

تنوينه كالنون في المثنى والجمع على حدة وقيل لغة الإمالة من أصبحنا الشيء إلى الشيء
أملته إليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا وأطلقها
أضياف فاعل المصدر فاعلا لفعله بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها وقلبها ألفا
وحذف إحدى الألفين وتعويض تاء التأنيث عنها سماعا كما في قول الناظم ثم أقيم إقامة
ويسمى أول الاسمين مضافا والثاني مضافا إليه وقيل بالعكس وبعضهم يطلق كلا
على كل من الاسمين ويكفي في صحة الإضافة أدنى ملابسة بين المتضايفين نحو
عشية أو ضحاها لأن كون العشية والضحى طرفي النهار صحح إضافة أحدهما إلى
الآخر قوله نونا أي ظاهرة أو مقدرة ومثل الشارح في شرح التوضيح للمقدرة بلبيك وهو
لا نظير وقال قوله تلي الإعراب أي حرف الإعراب قوله على حدة أي على طريقة المثنى في
الإعراب بالحروف وهو جمع المذكر السالم قوله ظاهرا أو مقدرا الأول كتنوين ثوب
والثاني كتنوين دراهم ومفاتيح قال في التصريح لأن غير المنصرف فيه تنوين
مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والدليل على أن فيه تنوينا مقدرا انتصاب
التمييز في نحو هو أحسن وجها إذ لا ينتصب في نحو هذا الأعز إلا تمام الاسم بالتنو
ين قوله مما تضيف احذف أي تريد إضافته على حد فإذا قرأت القرآن إذا قمتم
إلى الصلاة قوله احذف أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف فيما في لدى زيد وكم غلام
عند من أعرب كم مضافا إلا أن يقدر فيه التنوين فيصح كونه مبنيا لكن يرد الحسن الوجه
إلا أن يدعى أن الإضافة فيه لا حول قوله فيه ثم ثنا حنظل صدره كان خصيه من التدلل
ظرف عجوز الخ قوله التي تليها علامة الإعراب هذا مبني على أن الإعراب في آخر الكلمة
آخر الكلمة فتكون الحركة في المثالية بعد النون وهو أحد قولين ثانيهما أن الإعراب
مقارن للآخر لا بعده قوله قد تحذف تاء التأنيث أي جوازا قال البهوتي نقلا عن الدماميني
يقال هذه عدتها وهو أبو عذرها وإذا أضيفا إليها حذفوا التاء وتطبيقه قوله
شعق ثابه شعرة وإذا أضيفوا قالوا ليت شعري ثم ذكر إقام الصلاة وعد الأم
الواو قال واشتراط أمن اللبس احترازا من تمرة وخمسة وبقرة فإن حذف التاء

منهم

منهم موقع في لبس فلا يجوز وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الإضافة قراءة بعض
بيضة الولي ميسرته بضم السين وكسر الراء قالوا والأصل إلى ميسرته بضم السين
زاعمين أن مفعلا بغير الهاء مفقود وأن مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة انتهى
ويؤخذ من مجموع كلام الشارح والدماميني أن جملة ما تحذف منه التاء عند الإضافة
ستة الحائط أقام الصلاة وعليهم وميسرة بناء على أنها لا تستعمل دون إضافة
الأخرونة بالباء وأبو عذرها وليت شعري وعد الأمر النهي قال في النكت لا غرض
من هذا التنبيه إلا الاعتراض على المصنف حيث اقتصر على النون والتنوين وقد يجاب
بأنه إنما اقتصر عليهما لأن حذفهما واجب وأما قوله لا بد أن الوصل بين المتضايفين
يقدم الكلام عليه وحذف هذه التاء جائز وقليل قال في الكافية وحذف تاء
التأنيث منه قد يرد في كلمات سمعنا فلا تزد وظاهره أنه سماعي وجعله
العراقي قياسيا وقد يقال في تصدير التنبيه بقد للظاهر في التقليل إشارة
إلى عدم وروده ما ذكر على الناظم نذر قوله اجرر بالمضاف وما قاله سيبويه هذا
مذهب الجمهور وعللوه بتنزيله منزلة الحرف المقدر فاقتضى به المضاف إليه كما
اقتضى كل عامل معموله واستدلوا عليه باتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما
يتصل بعامله قوله ما أي حرف المنوي خلافا للزجاج عبارة التصريح بمعنى اللام
خلافا للزجاج وما بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف وظاهرها بيان أن العامل
عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ورد بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله إلا في ضرورة
أو نذور كما تقدم في حروف الجر والقول بأن العامل الإضافة رد بأن الإضافة هي
المعنى المقتضي للإعراب والعامل ما به يتقوم المعنى للإعراب قوله أو معنى من أي
البيانية لأن هذه الإضافة هي المسماة بالبيانية كما في الجامي أو التبعيضية
وعلامة كون الإضافة على معنى من كون المضاف إليه تابعا للمضاف بدلا أو عطف
بيان وجواز نصبه على الحال أو التمييز قوله أو معنى في الظرفية وعلامته جواز
انتصاب المضاف إليه ظرفا قوله إذا لم يصلح ثم إلا ذاك أي بحسب القصد بأن

أي بيان المعنى الظرفي والجنسي قوله لما سويد بنك أي بأن لم يرد ما ذكر وبه
يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى في إن أريد بيان معنى الظرفية
كما يجوز أن يكون على معنى اللام الاختصاصية قوله فيما إذا كان المضاف بعضا
من المضاف الظاهر في مثل هذا التركيب أن ما نكرة موصوفة أو موصولة
وإذا أريد به الجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف وأن المراد بالبعض
ما يعم الجزء والجزئي فكثير وبقوله مع صحة الخ يخرج الجزء والأول ما استند إلى قوله
مع صحة الخ قوله مع صحة إطلاق اسمه عليه أي حمل اسم المضاف إليه على
المضاف حمل مواطأة فإن انتفى الشرطان نحو ثوب زيد وحصير المسجد والأول
فقط نحو يوم الخميس والثاني فقط نحو يد زيد فالإضافة بمعنى لام الملك أو
الاختصاص وبذلك علمت تعدد الأمثلة في كلام الشارح حيث قال نحو ثوب
خز الخ ومثل هذا المثال لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لام الملك
والاختصاص قوله ظرفا للمضاف أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر
الليل وصاحبي السجن وألد الخصام قوله واللام فيما عداه الخ ليس مراده أن اللام مقدرة
في نظم الكلام بل أن المضاف إنما عمل لما فيه من معنى الملك أو الاختصاص الذي
هو مدلول اللام ويقال مثل ذلك في قبله وهذا حكمة تقدير الشارح لفظ معنى
فيما تقدم وبهذا يرتفع الإشكال عن كثير من موارد الإضافة اللامية ولا
يحتاج إلى التكلفات البعيدة ككل رجل وكل واحد كما أفاده الجامي قوله
لما سويد بنك يؤخذ منه أن الإضافة اللفظية على معنى اللام وبه صرح
بعضهم وأورد عليه مثل زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا إلى الوجه
على تقدير في بل هو كما قال الدماميني والذي عليه ابن هشام أنها ليست على
معنى حرف وهو النحو وظهورها في مثل ضارب لزيد لا يدل لأن هذه اللام لام
التقوية كما تقدم لا اللام التي الإضافة على معناها وذهب الكوفيون إلى
أن الإضافة قد تكون على معنى عند نحو ناقة رقود الحلب أي رقود عند

الحلب

الحلب قوله قد ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف الخ هو أبو حيان تبعا
لابن درستويه قال ولأنه يلزم مساواة قولك غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك
إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجاب الدماميني بأنه ليس المراد بقولهم معنى
غلام زيد غلام لزيد أنه بمعناه من كل وجه حتى يلزم ما ذكر بل مرادهم تفسير
معنى الإضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى وقوله
ولا نية عطف تفسير ويحتمل أن المراد ليستا على تقدير لفظ الحرف ولا نية
معناه وفيه بعد كما يخفى قوله وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام الخ
هو أبو الحسن ابن الضائع وعلل ذلك بأن كلا من الظرفي والبعضي يصح اعتبار معنى
اللام الاختصاصية فيه قوله على كل حال أي سواء كان المضاف بعضا أو ظرفا أو لم
يكن كذلك قوله لا يفيد وأن تكون الخ أي لا تجاوز ذلك الكون قوله وموهم الإضافة
بمعنى في الخ قد يقال حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين الإضافة
بمعنى في والإضافة بمعنى من فلم اعتبر المحل في الأولى دون الثانية وأجاب الرضي
بأنه لما كانت على معنى في قليلة ردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام
بخلاف الإضافة على معنى من فإنها كثيرة فكانت أولى بجعلها قسما على
حدته مع إمكان الرد تدبر قوله توسعا قيل لا حاجة إليه لأن معنى الاختصاص
ظاهر في الظرف فلا توسع قوله في إضافة الأعداد الخ أي كعشرة رجال وتسع
نسوة قوله أنها بمعنى اللام أي الاختصاصية قوله أنها بمعنى من أي الجنسية
قال بعضهم ويتجه جواز الأمرين لصحة المعنيين كما جاز معنيا الظرفية واللام كما
تقدم قوله والمقادير إلى المقدرات أي كقفيز بر ورطل زيتا قوله نحو ثلاثمائة
فيه أنه لا يصح إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إذ لا يقال هذه الثلاث
مائة لعدم المطابقة للمعنى المراد فكيف يكون من هذا النوع وأجيب بأنه يصح
ما ذكر بتصرف في المضاف إليه من الجمعية فيقال هذه الثلاث مئات والاحتياج
لمثل ذلك لا يضر قوله على أنها بمعنى في الخ لا مانع من اعتبار لام الاختصاص هنا أيضا

قوله واخص اولا في الحكم بكونه تخصيصا في قول اشتراكه بالمضاف اليه فيلزم من
هذا النوع المضاف الى الجملة لان اما في حكم النكرة بدليل وقوعها صفة للنكرة
والحوانه من النوع الثاني لان الجملة حينئذ في تاويل المصدر المضاف الى فاعله كما
هو مقتضى ربط الحدث بفاعله في الجملة فالمضاف اليه حينئذ في الحقيقة
مضمون الجملة وهو الحدث المضاف الى فاعله وهذا ظاهر ان كان الفاعل معرفة
فان كان نكرة فالظاهر ان المضاف من النوع الاول فتدبروا سند لالاول بوقوع الجملة
صفة للنكرة فقد يقال ان ذلك باعتبار ظاهرها دون تاويلها قوله او التعريف اعطه
بفتح الهمزة لانها همزة قطع والمراد بالتعريف الكون معرفة اي جعله معرفة
بسبب الذي تلاه وهو المضاف اليه او ان التعريف مصدر المبني للمفعول على قلة
كما افاده البهوتي والمعنى اعطه نوعا من انواع التعريف لان الاضافة تاتي
لما تاتي له اللام وفي كلامه للتقسيم لا للتخيير وبها علمت سا بقا من التحقيق
تقليل الاشتراك في النكرات سقط ما يتوهم من جعل قسم الشيء قسيما
له بناء على ما توهم من جعل قسم كون التعريف تخصيصا مع زيادة هي التعيين
تدبر قوله بمعنى ان المضاف الخ لما كانت العبارة موهمة خلاف المراد من جهة
انه لم يفيد حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه
معرفة احتاج الشارح لما ذكره ويكون ترك الناظم للقيد بن لشهرتهما ولما
تقرر من ان المضاف لا يكتسب التعريف الا من المضاف اليه ويعلم منه بطريق المقابلة
انه لا يتخصص الا بالمضاف اليه تدبر قوله وان يشابه المضاف يفعل انه انما اقتصر
على يفعل مع كون صيغ المضارع لا تختص فيه لكثرتها وشهرتها وانه كون ذلك
عن كل مضارع سواء كان مجردا او مزيدا وقول الشارح اي الفعل المضارع يحتمل ارادة
كل من الوجهين افاده البهوتي وخرج من كلامه الصدر واسم التفضيل قوله وصفا
حال من المضاف كما قاله في الهمع التمرين فكان الشارح حل معنى قوله بمعنى الحال او الاستقبال
اي لا بمعنى الماضي او مطلق الزمن فان اضافته محضة قوله اسم فاعل منه امثلة المبالغة

كضا

كضارب وضروب قوله او صفة مشبهة فيه تامل فانها ليست بمعنى الحال او الاستقبال
بل بمعنى الثبات والدوام ولعل المراد او صفة مشبهة باعتبار اصلها وهو
الحال او الاستقبال اما باعتبار الحالة الراهنة وهي كونها بمعنى الثبات والدوام قد
تتعرف بالاضافة يدل على ذلك ما ذكروه في توجيه كون رب صفة لله في قوله
الحمد لله رب العالمين لكن ذكر في التصريح في بيان ما فارق فيه اسم الفاعل الصفة المشبهة
انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل بمعنى المضي لكن العلة التي اقتضت
تعرف اسم الفاعل في الحالة المذكورة وهي عدم مشابهته بالفعل موجودة في الصفة
المشبهة من حيث انها صفة مشبهة ثم رايت الرضي صرح بانها لا تتعرف بالاضا
فة كما في التصريح ووجه بانها تشبه المضارع في بعض احواله وذلك اذا افاد الاستمرار
وعبارته كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف
اليه اما رفعا او نصبا والصفة المشبهة جارية العمل فيها فاضافتها لفظية ابدا واما
اسما الفاعل والمفعول فعملهما في موضع جاز مطلقا لان الفعل يكفي في عمل الرفع
لشدة اختصاصه بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما نحو ضامر
بطنه ومسود وجهه واما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما
بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار لانهما اذا يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني
الثلاثة فاضافتهما اذا لفظية قوله بعض تنكير لا يعني الشارح باضافة التنكير الى ضمير
المضاف الى ان تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبل الاضافة فيعلم ان اضافته لا تفيده
التخصيص كما لا تفيده التعريف قوله في قوة المنفصل يعني الاضافة وذلك لان قولك
ضارب زيد في قوة قولك ضارب زيدا كما سياتي قوله يا رب عا بطنا من الغبطة المحمودة
وهو تمني ان يكون لك مثل ما للغير من غير ارادة زواله عنه عكس الحسد وبالتنبيه
او المنادى محذوف كما تقدم نظيره قوله فاتنا به حوشر الفواد الخ اتنا به اي ولكنه
وحوشر بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء
ومعناه حديد الفواد والشاهد فيه ومبطنا على صيغة اسم الفاعل اي ضامر البطن

وهو وصف محمود في الذكور وسهدا بضم السين والهاء أي قليل النوم والهوجل الاهوج

واسناد نام الى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل في الليل

قوله والدليل على انها أي اضافة الوصف المشابه للفعل قوله وبالاختصاص موجود قبل

الاضافة أي ومستمر بعدها وذلك لان العامل يتخصص بمعموله قوله التخفيف أي في اللفظ

بحذف التنوين او رفع القبح اي قبح الرفع او النصب في التركيب قوله كما في ضوارب زيد لا

وحواج بيت الله بان فيهما تنوينا مقدرا حذف بالاضافة بدليل نصبهما المفعول قوله

في حسن الوجه أي من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا وتمثيل الشارح بما ذكر اولى

من تمثيل صاحب التوضيح بالرجل الحسن الوجه لما سيأتي في الصفة المشبهة من ان

الضعيف انما هو نصب الصفة المنكرة العارية مطلقا عن ال ثم عبر هاهنا بالقبح عما عبر

عنه هناك بالضعف قوله خلو الصفة من ضمير الموصوف أي لان اللفظ لا يرفع شيئين

ظاهرا وضميرا قوله اجرا وصف القاصر مجرى المتعدي أي لانه انما ينصبه حينئذ على

التشبيه بالمفعول به لكونه معرفة قوله وفي الجر تخلص منهما أي من الاجراء والخلو

المذكورين وما فيه قوله ومن ثم أي من اجل ان الاضافة فيما ذكر انما هي لرفع قبح الرفع

والنصب امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبحهما الذي ذكره الشارح بقوله ... اخره

انه قد يقال لم كانت الاضافة في الضارب الرجل لفظية مع انها لم تفد تخفيفا

لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لان المضاف اليه ليس فاعلا للوصف وانما هو مفعوله

فليس فيها تخلص من قبح رفع ولا من قبح نصب لانتفاء قصور الوصف واجيب لا تنتعا به

بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر فحملوه عليه كما عكسوا

في النصب قوله لان النكرة تنصب على التمييز أي وليس في ذلك اجراء وصف القاصر

مجرى وصف المتعدي لان التمييز لا ينصبه المتعدي والقاصر قد يجر قوله وتجب الاضافة أي

اضافة الوصف الى معموله قوله لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط علة لتسميتها

لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال عليه لكونها غير محضة وانما كانت في تقدير

الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة

واصل بينهما

واصل بينهما وبين مجرورها تقديرا وعلل في التصريح تسميتها مجازية بكونها لغير الغرض الاصلي

من الاضافة وقوله بتخفيف أي بحذف التنوين الظاهر والمقدر او تحسين أي برفع قبح الرفع

او النصب قوله وتلك أي اضافة غير الوصف قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها

محضة وقوله وفائدتها راجعة الخ علة لتسميتها معنوية وحقيقية تجري

وانما كانت فائدتها راجعة الى المعنى لافادتها التخصيص والتعريف قوله الى مرفوعه

او منصوبه الاول كقوله ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله اطعام عشرة

مساكين قوله غير محضة هذا لا يظهر له وجه لان الحالة اضافته لمنصوبه لانها

في تقدير الانفصال بالفاعل بخلاف حالة اضافته لمرفوعه كما هو ظاهر قوله بتعرفه

بالمعرفة أي اذا اضيف الى معرفة كما هو في الشاهد ويدل على كون اضافته محضة

ايضا انه لا تدخل عليه رب ولا ينصب على الحال ولو كان نكرة لجاز فيه ذلك قوله ان

وجدي الخ الشاهد في وجدي فانه مصدر مضاف الى فاعله وقد تعرف بالاضافة

بدليل وصفه بالمعرفة وهو الشديد وبك متعلق به واني خيراني ومن عهدت

مفعوله الثاني والعائد محذوف أي عهدته وعاذرا مفعوله الثاني وعذر والحال

من العائد المحذوف قوله غير محضة لا وجه له لانها ليست في تقدير الانفصال اذ لا

ينصب المفعول كما سيأتي في بابه قوله لانه لا يتعرف بالمعرفة أي اذا اضيف الى معرفة

ولم يحفظ ورود حالا ولا تمييزا ولا مجرورا برب كما في الهمع قال سيبويه العرب لا تقول

هذا زيد اسود الناس لان الحال لا يكون الا نكرة قوله في محل الخ النوع الذي المحضة وغير المحضة

قوله وهو المشبه بالمحضة وجه الشبه ان المضاف لا ضمير فيه حتى تكون الاضافة

في تقدير الانفصال به واختيرت التسمية بذلك لكثرة المحضة ولا يجوز تسميتها

بالمشبه بغير المحضة ووجهه صحة المعنى مع الانفصال في عدم الاضافة قوله اضافة

الاسم الى الصفة هو كعكسه غير مقيس كما سيأتي قوله نحو مسجد الجامع

قال بعضهم ينبغي ان تكون على معنى اللام الاختصاص بناء على ان المراد او مكانه الجامع وكذا

الباقي وعلى هذا فاضافته محضة لان الاضافة اللفظية ليست على تقدير حرف

كما تقدم قوله اضافة الصفة الى الموصوف هو كعكسه غير مقيس ايضا لما
سياتي قوله اي على زيد صاحبنا الصاحب صفة لزيد وقد حذفه من التركيب
واقام مقامه الضمير المضاف اليه والحق ان البيت ونحوه من اضافة الشيء الى ملا
بسه من غير تاويل بما ذكر وقد نص العلم في ذلك اولا ثم اضيف الى الضمير اضافة محضة
قوله وجعل الموصوف خلفا عنها في الاضافة اي قائما مقامها وبقوله في الاضافة
اي الى الضمير تدفع التنافي بين هذا وبين قوله سابقا الى القائم مقام الصفة المقتضي
ان خلف الصفة المقتضي ان خلف الصفة هو المضاف اليه لا الموصوف لان المراد فيما
سبق ان المضاف اليه قائم مقام الصفة في اتصاله بالموصوف تدبر قوله في اسماء
الزمان اي المبهمة قوله نحو يومئذ الخ بالعين والاولى في الامثلة موكد واذ توكيد والظاهر
ان ما ذكر من اضافة الاعم للاخص لان تنوين اذ عوض عن جملة محذوفة تخصص
بها المضاف اليه فلا يكون الثاني موكدا للاول بل هو مبين له ومفسر لها يخص الاعم
بالاخص فالاضافة فيه محضة لانها على معنى اللام الاختصاصية كما هو ظاهر
تدبر قوله وقلت انخوا عنها الخ اي عن الناقة من نحوت جلد البعير عنه اذا سلخته
وكذا انجيته والشاهد في ثنا الجلد حيث اضاف الموكد الى التوكيد لان الثنا مقصورا
الجلد وسنام فاعل يسر صفتها وغاربه عطف عليه وهو بالغين المعجمة اعلى الظهر
قوله اضافة الملغى الى المعتبر معنى كونه ملغى انه غير معتد به لاستقامة المعنى
بدونه فهو كالحرف الزائد قوله الى الحول الخ قاله لبيد العامري وتمامه ومن يبك
حولا كاملا فقد اعتذر والى الحول متعلق بقولا في البيت قبله وهو فقوما وقولا بالذي
تعلمانه ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعرا والشاهد في قوله ثم اسم السلام عليكما
عليكما فان المراد ثم السلام عليكما واسم ملغى ما المعنى المتقدم قوله نحو اض بابهم
اسما انما كان المضاف اليه ملغى لان الموصولة تتعرف بصلتها كغيرها من المو
صولات فلو كان ما تضاف اليه معتدا به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد
فهو ملغى بهذا الاعتبار وان كان له دخل في تمام المعنى المراد وانظر هذا مع ما سياتي

عن سم

عن سم عند قول الناظم واخصص بالمعرفة موصولة ايا منه توجيه التخصيص المذكور
بان في اي ابهاما من جهة الجنس ومن جهة العين فتشترط تعريف المضاف لتعيين
الجنس واما العين فبالصلة فلم يجتمع تعريفان من جهة واحدة انتهى فانه يقتضي
ان المضاف اليه معتبر لا ملغى فتدبر قوله اقام ببغداد العراق الخ الشاهد في بغداد العراق
ودمشق الشام فان المضاف اليه ملغى فيهما لعدم افادته معنى زائدا والواو للحال
ومصحا بالتشديد على صيغة اسم الفاعل حال من مولم قوله المهملة اي المهملة بالاضا
فة الخ قال سم قد يقال لا اهمال لامكان دخولها في قوله واخصص اولا فانه افاد ان
المضاف تارة يتخصص وتارة يتعرف ولم يضبط الاول بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل
ذلك قوله مع قع نكرة لا تقبل التعريف اي كمعي ورب وكم الخبرية والعالق فانها
لا تكون الا نكرات قوله وبعد ذلك جهد لما اي حالة كونه جاهدا قوله لان ربا وكم الخ علة
لمحذوف دل عليه المقام تقديره انما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة
لا تقبل التعريف لما ذكر قوله كمثل وغير وشبه بيان لشدة الابهام فيها لان غير زيد
يشمل كل موجود سواه وكذا مثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه ورد بان كثرة
المغايرين والمماثلين لا توجب تنكير غير ومثل كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام
زيد نكرة ولذلك ذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب عدم تعرفها بالاضافة كون
اضافتها للتخفيف لمشابهتها لاسم الفاعل الذي بمعنى الحال او الاستقبال ان غيرك بمعنى
مغايرك ومثلك وشبهك بمعنى مماثلك ومشابهك وقد يقال كثرة المغايرين
والمماثلين لما لم تكن مضبوطة ومحصورة اقتضيا شدة الابهام الموجبة للتنكير
بخلاف كثرة غلمان زيد مثلا تدبر واعلم انه كما لا يتعرف ما ذكر بالاضافة لا يتعرف
بدخول ال لوجود العلة افاده سم قوله لا تزيل ابهامه اي لانه لا تقتضي التعيين
فلا ينافي انها تتخصص بالاضافة وتسمى الاضافة معنوية قوله الا بامر خارج اي
بسبب انضمام امر خارج اليها او مع امر خارج قوله يا رب اما تخرجن طالبي الخ
ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن الخ جواب الشرط واسم يكن ضمير مستتر

يعود على المخرج المعلوم من نحو جزم مطلوب خبرها وغير نعته وفيه الشاهد
والمقتضب يقتبس المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق
على مخلب الاسد كالقناب بكسر القاف كما في القاموس ثم قال والمقانب الذئاب
قوله لا زجهة القابرة هي الضدية قوله وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة اي
كالمماثلة في وصف خاص من الاوصاف كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهي
اشتهار حاتم بالجود تدل على ان المراد المماثلة في ذلك الوصف قوله وقال ايضا
في شرح التسهيل تقوية لما قبله قوله وقد يعني اي يقصد بواسطة قرينة
تشعر بذلك قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافي وهذا هو المشهور ومذهب
المبرد انها غير لا تتعرف ابدا قوله لانها وصف النكرة اذا جاء باسم يمنع انها
وصف لجواز كونها بدلا وال ثم وابن المكي وغيره صرحوا بانها على هذا القول
بدل قوله بين المضاف ذي الاشارة والمضاف بدل او عطف بيان قوله مغتفر انما
اغتفر ذلك في الاضافة اللفظية ولم يغتفر في الاضافة المحضة لافادتها التعريف
بها او التخصيص للمضاف وكلاهما غير محتاج اليه مع دخول ال قوله ان وصلنا
بالثاني انما اشترط ذلك في الصفة المشبهة التي هي اصل المسألة لان رفع
القبح انما يحصل حينئذ لما هو من عدم قبح نصبا بعد الصفة اذا كان نكرة
لان النكرة تنصب على التمييز وحمل اسم الفاعل عليها في نحو الحسن كما حملنا عليه
في تجويز النصب واختلف في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بال
نحو الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب زيد على ان يكون زيد عطف بيان له
والمبرد لا يجوز ذلك بل يغتفر في تابع مجرور ذي اللام ان يقع وقوعه موقع
متبوعه والاول اقوى لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع لان القبح
فيه لا يظهر ظهوره في المتبوع قوله كالجعد الشعر الجعد صفة مشبهة
وحمل عليها الضارب الرجل والمضروب الاب كما تقدم قوله وهن الشافيات
الحوائم صدرا بانا بها قتلنا وما يد ما بها نشقا بانا بفتح الهمزة الاولى

وسكون

وسكون الثانية وبالموحدة بينهما اي قتلنا اي صيرنا ميتا والضمير في بها وهن للمعشوق
وفي دما بها للقتلى والحوائم العطاش التي تحول حول الماء قوله او بالذي له اضيف الثاني
اي او وصلنا بالاسم الذي اضيف له الجزء الثاني وهو ما اضيف اليه الوصف لان وجو
دها فيه قائم مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
ولذلك تمتنع المسألة اذا كان الوصف وما فيه ال اكثر من مضاف واحد فلا يجوز
الضارب ابن اخت القوم كما افاده في التصريح قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا
بما جاوز الامال القتل الزوار جمع زائر اسم فاعل والشاهد فيه حيث اضيف
المضاف لما فيه ال الاقفية جمع قفا والبا سببية والامال جمع امل مفعول
جاوز وملا تمييز بيان لما واصله من الاسر الخ حذفت نونه على لغة ربيعة قوله
او بما اضيف الى ضميره الثاني او وصلنا بالاسم الذي اضيف الثاني الى الضمير
العائد كالود في المثال قوله الود المستحقة صفوه [illegible] مني وان لم ارج
منك نوالا فالمستحقة صفة مقرونة بال مضافة الى صفوه المضاف الى الضمير
ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا قوله ومنع المبرد هذه اي الصورة
الاخيرة ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة ما فيه ال ام لا
الجمهور على الجواز والمبرد على المنع قوله مثنى او جمعا اي او ملحقا بهما قوله
سبيله اتبع اي اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب
بحرفين هما الواو رفعا والياء جرا ونصبا ويسلم فيه بنا الواحد من تغيير الزيادة
ويختم بنون زائدة تعوض عن الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك قوله
اي وجودها انشا وبه اي يكون مصدر كان التامة ويصح ان يكون مصدر كان
الناقصة ووصفا خبره قوله كاف في اعتباره وقوعه الخ اي لانه لما طال
واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه اشتراط وصل المضاف الخ قوله اي
يغنيا الخ يغنيا بفتح النون اي يستغنيا يقال غني يغنى من باب علم يعلم اي استغنى
واثبات الالف مع اسناده للظاهر على لغة اكلوني البراغيث وعدن اسم بلد

بالمهموز الشاهد في المستوطنا حين أضيف للمجرد من الكون مثنى قوله الشاهد في
عرضي ولم أنتهها تمامه والناظر دون ذلك الم الفهاد في الشاهد في الشاهد في
عرضي قوله دمي على حذف مضاف أي سفك دمي قوله والمستقلون كثير
كثير ما وهبوا سببا في صدره في الشطر قوله فإن تنعت الشروط أي فإن لم يكن
الوصف من المسائل الخمس المتقدمة قوله مضاف إلى المعارف حال من الضمير
المجرور في قوله مطلقا أي سواء كان نعتا بالعلمية أم الاشارة أم غيرها
أجراه السابق إلى المعارف مجرى المعرف بأل قوله بخلاف الضارب رجل أي فإنه لا يجوز
لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة قوله وقال المبرد والرماني إلخ أي فيكونان
موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكونهما موجبين في الكل بجعل قوله موضع
الضمير خفضا أي بالإضافة قوله وقال الأخفش وهشام هما فنصبا أي موضعه
نصب وجوبا لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الإضافة
وهي غير محققة إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونوني المثنى والجمع
وحذف المذكورات فيما ذكر قد يكون لسبب آخر غير الإضافة وهو صون
الضمير المتصل عن الانفصال قال الناظم وهذه شبهة ضعيفة لأنه لا يلزم
من النصب المقتضي للمفعولية أن يكون لفظيا وإلا لامتنعت إضافة الوصف
إلى معموله الظاهر وأيضا فإن عمل الأسماء الجر أكثر من عملها النصب فينبغي
عند الاحتمال الحمل على الأكثر وجعل سبب حذف المذكورات صون الضمير
عن الانفصال مستغنى عنه بكون حذفه للإضافة محصلا لذلك قوله وهو
منصوب في الضاربك أي لانتفاء الشروط المتقدمة لإضافة الوصف قوله مخفوض
في ضاربك أي محل الهدم تنوين الوصف قوله الوجهان أي الخفض بناء على أن النون حذفت
للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف قوله الحافظو عورة العشيرة إلخ من
المنسرح والحافظو مبتدأ والعورة مفعوله وهي كل ما يستحى منه والعشيرة أبناء
أبيك وجملة لا يأتيهم خبر المبتدأ أو الوكف العيب والجور قوله نعم الأحسن

إلخ اسند إلى علي قوله ويجوز في الضاربك والضاربان والضاربوك الوجهان لأن مع ما يوجبه ظاهر
العبارة من استواء الوجهين قوله عن جمع التكسير أي كالزوار فيه العدا وجمع المؤنث
السالم أي كالشابيات الحوائج فإن حكمهما حكم المجرد كما علم مما مر قوله على أنه
فاعل كاف أي وكاف خبر المبتدأ وفيه أنه يلزم خلو الظاهر المشتق من الرابط فيه لأن الخبر
الظاهر والضمير فيه رفع لا يصلح للربط لعوده للوصف الذي يقع مثنى أو جمعا
لا للكون إلا أن يقال الرفع متضمن له لأن الضمير فيه راجع للوصف الموصوف
بكونها فيه فكأنه قال وقوع الوصف الذي كونها فيه مثنى أو جمعا كاف
إفادة سم وقد يقال كلام الشارح السابق فيه الجواب عن عدم الرابط بأنه محذوف
مع صلة كاف حينئذ فالكاف في اعتباره ومثل ذلك يقال في قوله والجملة خبر الأول
وقوله على ما تمييز أو لأحد في قوله كاف في اعتباره وقوعه إلخ قوله ويجوز في همز
أن الكسر أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة الكلام
السابق عليه تقديره فوجود ها فيه كاف وهذا أولى لسلامته مما مر قوله ورد
وربما اكتسب ثاني إلخ وبحرف تقليل وما زائدة كافة واكتسب فعل ماض متعد
لاثنين فأولا مفعوله الأول وثانيا مفعوله الثاني على حذف أي كسبته مالا واده
واكتسبني حمدا واعلم أن المضاف يكتسب من المضاف إليه أمورا نحو خمسة
عشر التعريف والتخصيص والتعريف والتخفيف ورفع القبح والتذكير والتأنيث والظرفية
والمصدرية نحو كل الحمل والظرفية نحو كل حين والاعراب نحو خمسة عشر زيد
عند من أعرب والكثير البناء ووجوب التصدير نحو غلام من عندك والبناء وذلك في ثلاثة
مواضع الأول أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل وشبه الثاني أن يكون المضاف زمانا
مبهما والمضاف إليه إذ الثالث أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه فعل
مبني بناء أصليا أو عارضا والتعظيم نحو أسرى بعبده والتحقير نحو بيت العنكبوت
والجمع نحو فهاجت الرياح تسفعن قلبي والتوكيد نحو لومة لائم فاللومة لا تكون
إلا من اللائم فلم يحصل من هذه الإضافة شيء سوى التوكيد قوله إن كان حذف ما هو هنا

لحذف متعلقه نحو هلا اسم مفعول من آهل بمعنى اهله اي جعله اهلا وقد يقال الشرط ان
يكون اهلا للحذف الا ان يكون قد جعل اهلا له وبقي شرط اخر ذكره في التسهيل وهو ان
يكون المضاف بعضا من المضاف اليه او كبعضه الاول كصدر القناة والثاني كما في رباح
فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز ان يقال اعجبتني يوم
العروبة قوله حادثات عليه كل عين ثرة تمامه فتركن كل حديقة كالدرهم الشاهد
في حادثات حيث انثه مع اسناده الى كل لاكتسابه التانيث من المضاف اليه
والضمير في عليه يرجع الى الشيء في البيت قبله وثرة بفتح الثاء المثلثة وتشديد
الراء كثيرة الماء قوله طول الليالي اسرعت في نقضي تمامه نقضن كلي ونقضن بعضي
الشاهد في اسرعت حيث انثه مع اسناده لضمير طول لاكتسابه التانيث
من المضاف اليه قوله كما شرقت صدر القناة من الدم صدره وتشرق بالقول الذي قد
اذعته يقال شرق بريقه بكسر الراء غص به من باب علم يعلم والاذاعة الافشاء
والقناة الرمح قوله اني الفوا صنيعا عندهم معروفة تمامه ولكنهم قرى الجهل جهال
اتي مصدرا في معنى الاتيان والضمير في عندهم لقوم الاخطل والشاهد في معروفة
كما هو ظاهر قوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت الخ يعني مشين النسوة
مشيا كاهتزاز رماح موصوفة بما ذكر وتسفهت اي امالت وفيه الشاهد
والنواسم جمع ناسمة قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى تمامه وعقل عاصي
الهوى يزداد تنويرا الشاهد في قوله مكسوف حيث ذكره مع كون المخبر عنه مونثا
لاكتسابه التذكير من المضاف اليه والهوى ميل النفس للمشتهيات قوله رؤية
الفكر الخ الشاهد فيه ظاهر وما مفعول رؤية ويئول الى يرجع والتواني التكاسل وقد
يقال تقدم ان الشرط كون الاول اهلا للحذف وهنا ليس كذلك فلم يوجد الشرط الا ان
يقال المراد حذفه مع متعلقاته ولا شك انه اذا حذف مع متعلقه ليستقيم
الكلام فيصح ان يقال الفكر معني الخ تدبر قوله ويحتمله اي اكتساب المضاف التذكير من
المضاف اليه وانما عبر فيه بالاحتمال لما فيه من اطلاق المذكر على الله تعالى ولا يخفى ما

جم

من سوء الادب ولان فيه اقوالا اخر منها ان فعيلا يجوز فيه ان يستوي فيه المذكر والمونث
ورده في التصريح بانه انما يستوي فيه ذلك اذا كان بمعنى مفعول وهو في الاية ليس
كذلك الا ان يقال تشبيه به فاعطي حكمه ومنها ان التذكير على تاويل الرحمة بالغفران
قوله لانتفاء الشرط المذكور اي كون الاول صالحا للحذف قوله ابهم قوله وربما الخ قال
بعض المحققين ما المانع من جعل ربما للتكثير واي دليل على انها للتقليل قوله لما به
اتحد به متعلق باتحد والعائد الضمير المستتر والبارز المجرور عائد لاسم والمراد اتحد
به بحسب القصد والارادة فلا يرد ابن الابن واب الاب وليس المراد بالاتحاد التساوي
في المفهوم والماصدق بل ما يشمل الترادف كما في الليث والاسد والتساوي كالانسان
والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع كالمثال او بحسب المراد كالصفة والموصوف
قوله معنى منصوب على التمييز او على اسقاط الخافض وينبغي رجوعه لما اتحد لفظا
ومعنى فلا تجوز الاضافة فلا يقال جاء زيد زيد بل سبيله الاتباع على ان الثاني توكيد
لفظي ويجوز فيه الفارسي الاضافة وخرج منه ما غاير معنى واتحد لفظا فتجوز فيه
الاضافة نحو عين العين قوله والموصوف مع صفته اي سواء تقدمت الصفة او تاخرت
قوله لان المضاف يتخصص بصفته ولم يظهر فرق بين التبعية والاضافة فلم لم يقل
الخ اورد عليه ان الموصوف يتخصص
بالتخصيص حال الاضافة ولذلك علل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة
تابعة لموصوفها في الاعراب فلو اضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة ابدا ولم تتصور
التبعية المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب ان تكون تابعة ومؤخرة وفي الاضافة
لا يكون ذلك وعلل منع اضافة احد المترادفين او المتساويين الى الاخر بعدم الفائدة اذ
المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة
للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا نقول ثمرة الاضافة بالكلية خف لان فيها
حذف كلمة تامة افاده يس وقد يقال ما ذكر يتخصص تخصيصا على وجه النسبة
الى المضاف اليه وكونه بعضا او مظروفا او مملوكا او مختصا كما استفيد مما سبق وهذا
لا يتاتى الا اذا كان المضاف غير المضاف اليه في المعنى بخلاف التخصيص المستفاد من التبعية

بظهور العجز وبينهما تنافي قوله واول مجمعهما اي تركيبهما موقعا في الوهم ما ذكر اذا اورد ولا
تنافي بين هذا وبين ما تقدم في التنبيه الثاني عند قول المصنف في الاضافة اسم المجنسية
لان ذلك بالنسبة لكون الاضافة فيه محضة او غير محضة وهذا الاتنافي تاويله اذا ورد
تدبر قوله وجب تاويله اخذ الوجوب من صيغة الامر قوله قولهم جاءني سعيد كرز
انما اضافوا فيما ذكر ولم يضيفوا في نحو اسد وسبع لان الاعلام كثرت فيها حتى لحقت
التخفيف ولان الاضافة فيها تفيد معنى مقصودا باعتبار عروض الاشتراك فيها
في قوله علا زيد تاويله لان الثاني اعرف واشهر فلا يلزم في نسبة الاول اليه فائدة تدبر قوله
ان يراد بالاول هو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على
المسمى فكانه قيل جاءني مسمى هذا الاسم وانما اريد بالاول المسمى لتعرضه الوصف لا
يليق بالالفاظ من نداء او اسناد حتى لو نسبنا اليه ما ينسب الى الالفاظ وجب تاويله
بالاسم والثاني بالمسمى كقولك كتبنا سعيد كرز والاسم هو المسمى فالاسم والاظهر
ان يراد بالثاني مدلوله ويؤول الاول بمسمى فيكون من اضافة العام الى الخاص كشجر
اراك لا من اضافة المدلول الى الدال قوله حبة الحمقاء بالمد وهو المسماة بالرجلة وانما
وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فتمر بها فتقطعها وتطؤها الاقدام
قوله وتاويله ان يقدر موصوف اي يكون الاول مضافا اليه اضافة الشيء الى جنسه
كالمثال الاول او زمنه كما في المثال الثاني ومكانه كما في المثال الثالث تدبر قوله وصلاة الساعة
الاولى هي اول ساعة بعد الزوال ومسجد المكان الجامع انما قدر المكان دون اليوم او الوقت
لئلا يتكرر مع ما قبله ثم يحتمل ان يكون المكان مقدرا في نظم الكلام فيكون المسجد مضافا
اليه لا الى المقدر فالثابت ويحتمل ان يكون محذوفا والوصف قائم مقامه في اضافة المسجد
اليه بقي شيء اخر وهو انه يمتنع اضافة الخاص الى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة كغلاب
العصر بيوم الاحد فافهم قوله جرد قطيفة بفتح الجيم بمعنى مجرودة وسحق بفتح
السين اي باليه قوله ان يقدر موصوف اي الجهة قبله وان اختلف المحل قوله واضافة
الموصوف الى جنسه اي اضافة الصفة الى جنس مدلولها قوله اي شيء جرد من جنس القطيفة

التي هي هو الموصوف بالجرد وجرد وسحق صفته موصوف وتوجه بعضهم بان الاضافة على معنى من
الجنسية قوله الوصفا بمعناه اي الى اللفظ الذي هو ملتبس بمعناه ملابسة الدال للمدلول
قوله ولدار الاخرة الخ فالاسم تاويله عند الجمهور ان المضاف اليه في الحقيقة في الاول
محذوف اي الحالة الاخرة وان الاضافة فيما بعده من اضافة الاعم الى الاخص قوله
يمتنع اضافته اي لانه لا يعرض له ما يحوج اليه الاضافة كالمضمرات الخ انما لم تضف المضمرات
لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيف اي لضعف الشبه بما عارضه من شدة
الافتقار الى ما بعد تضاف اليه قوله وكغير اي لانها ملازمة للاضافة لفظا وتقديرا كما
سياتي في الشرح وتقدم وجهه قوله نحو كل اي اذا لم يقع توكيدا او نعتا والا تعينت
الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل واعلم ان كلا وبعضا معرفتان
بنية الاضافة ولذلك تاتي الحال منهما واصل صاحب الحال التعريف نحو مررت بكل قائما وبعض
جالسا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الفارسي الى انهما نكرتان قال
والاول القول بانهما وسد سا ونحوهما معارف لانها في المعنى مضافات مع انها نكرات
باجماع ورد بان العرب عند حذف المضاف اليه قد تنوي بدله وقد تنوي بدله ونصب الحال من كل
وبعض يستدل على ارادته قوله واي اي شرطية او موصولة او استفهامية اما الو
الواقعة نعتا او حالا فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى كما سياتي قوله وكلا اي وكلتا
اي كلهم وجل المشهور والفهم والبلى النهاية وعلى من نقل لوضعها بالجر بان المصاحبة
والادوات والمصنوع قاله الشارح قوله تنبيه اشعر قوله وبعض الاسماء الخ قال ع
البهوتي اشار به الى ما نبه عليه بعضهم من ان بعضا يستعمل استعمال التنوين ويستعمل
للتقليل والتكثير والتعظيم والتحقير والتمييز بالقول حيث اي كان الاصل فيها التقليل كما
ان الاصل في التنوين قوله واعلم ان اللازم للاضافة الخ يؤخذ منه ومما مر وياتي ان الاقسام
تسعة ما يجوز اضافته وما يمتنع وما تجب اضافته لجملة فعلية فقط وما تجب اضافته
للجملة مطلقا وما تجب اضافته للمفرد لفظا او نية وما تجب اضافته له لفظا وذلك اربعة
اقسام ما تجب اضافته للمفرد مطلقا او للظاهر فقط او للضمير مطلقا او للضمير المخاطب

قال البهوتي وغرضه مما ذكر التوطئة بالاعتراض على المصنف بان كلامه يوهم ان ما عدا القسمين
المذكورين بقوله وبعضها يضاف حتما امتنع الخ وبقوله والذي يضاف الى الجمل الخ يأتي على
جواز اضافته الى كل من الظاهر والمضمر مع ان منه ما يختص بالظاهر كذا وكذا قوله نحو كلا
وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للمثنى منها وذا خاصة
نحو كلاهما وكلتاهما وكذا ذا قوله قطا وبي الشيء بضم القاف وبقال قصار بفتح القاف وحذف
الالف الاخيرة وقص بفتح القاف وحذف الالفين قوله وحماداه بضم الحاء المهملة وقوله
بمعنى غايته راجع لكليهما قوله نحو اولي واولات الخ ولا تضاف هذه الالفاظ الا
الى اسم جنس ظاهر ولو معنى نحو واتقوا الله ذو الفضل العظيم وقد يضاف ذو الى الضمير
نذورا انشد الاصمعي انما يصطنع في الناس ذووه وقال الاحوص وانا لنرجو المعروف
عاجلا منك مثل ما رجوناه قدما من ذويك الافاضل قوله كوحده فانه انما يضاف
الى الضمير مطلقا ولا يضاف للظاهر ويجب مطابقة الضمير لما قبله في الافراد وعدمه
والتكلم وعدمه نحو اذا دعي الله وحده وقوله والذئب اخشاه ان مررت به
وحدي وقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا وقوله اعاذل هل تأتي القبائل حظها لعله حضها
من الموت ام اخلي لنا الموت وحدنا وهو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه
حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد من باب ضرب يضرب وقيل لم يلفظ بفعله
كالابوة والاخوة وقيل هو مصدر في الزوائد من ايحاد وقيل منصوب على الحال
لتأويله بموحد وقيل منصوب على اسقاط الجار والاصل على وحده ويلزم
الافراد والتذكير لكونه مصدرا قوله بمعنى تداولا بعد تداول من المداولة وهي
المناوبة قوله ولا يستعمل الخ لفظ سعديك الا بعد لبيك اي لان لبيك هو الاصل في
الاجابة وسعديك كالتوكيد لها ويجوز استعمال لبيك وحده قوله بمعنى
تحننا عليك بعد تحنن وقال ثعلب بمعنى رحمة بعد رحمة قوله دعوتني لما نابني
مسورا الخ اي طلبت مسورا الظاهر اللام للحكم اصابني فلبى اي قال لبيك والاصل
فلبأ في حذف الهمز وقوله فلبى يدي مسور اي عالة لانه احسن اليه اي اجابه

اجابة

اجابة بعد اجابة اذا دعاني لامر ينوبه ونقل البغدادي ان ذلك ان العطية تكون بقصها
قوله لبيك لبيه لما دعوني قبله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيوز
الزوراء بالزاي ثم الراء الارض البعيدة وذات منزع بالتاء والراء المهملة اي صاحبة بعد
مهلك وبيوز بفتح الباء وضم الياء المثناة اي وسع بعيدة الاطراف وكان مقتضى
الظاهر ان يقول لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة قوله مصادر اي حقيقة لا اسم
مصادر قوله ومعناها التثنية اي لا انهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك
لانها اول تضعيف العدد وتكثيره قوله من الباب بمعنى يقيم ومن الباب سعديك وحنا
نيك اذا اول سعد وانحن قوله بمعناها اي على حدة فعدت جلوسا يبعد راسع
والجيبا لا ان فعلها لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من الباب الخ ان اخذه مما ذكر
باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي ان فعلها ما ذكر قوله وخصا اي مسوعا للفتح قوله
اذا شق برد شق بالبرد مثله الخ البابي قوله بالبرد بمعنى قال ابو عبيدة كان الرجل
اذا اراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه جاز شق كل منهما برد صاحبه بين ان ذلك ابقى
للمودة بينهما قوله الخالية اي على تأويله بالمشتق اي موجودا ما بعده قوله هذا وليك
اي منا وبين وقوله اي مسمى معين بمسمى بهذين قوله للتعريف اي بالاضافة الى الضمير
والحال واجبة التنكير واجيب بانه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده قوله الوصفية
اي لنطباق المعترض بانه جامد مكرر قوله كما في عليه اشنا به العرب الا انه لا تبدل الاضافة
يا على الاطلاق بل لفناءي وعطاي قوله وهم اي غلط باخلائه في لبيك فقط قوله ورد
عليه بقولهم الخ وجه الرد من ذلك ان قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل
على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقام مثله واجاب في التصريح عن هذا بان لبيه ولبي
يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثاني بان النون تحذف فيها للشبه بالاضافة
كما صرح به الاعلم في تفسير المسألة وكما في اثني عشر وانما لم تحذف الالف للالباس قوله الى
الجمل اي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع للمضاف قوله حيث واذ الاول ظرف مكان
لا ينصرف في الغالب وقد يراد به الزمان ولزوم بنائها يعرب لونها والثاني ظرف لزمان الماضي غير

متصرفا الا ان اضيفا اسم زمان كيومئذ وحينئذ او وقع مفعولا نحو واذكروا اذ كنتم
قليلا وقد يستعمل للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
وهي حينئذ حرف بمنزلة اللام او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قوله والمفاجاة
وهي الواقعة بعد بينا او بينما قوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر
اذ دارت مياسير وهل هي ظرف زمان او مكان او حرف مفاجاة او حرف زائد اقوال
افادة في المغني قوله يشمل اطلاقه الجمل الخ او رد الشاطبي على اطلاقه ان حيث يقبح
اضافتها الى جملة اسمية خبرها ماض او مضارع واذ يقبح اضافتها الى جملة اسمية
خبرها ماض ومثله المضارع واذا يقبح اضافتها الى جملة اسمية خبرها ماض ومثله
المضارع بمعنى الماضي ويمكن ان يجاب بان مراد الناظم انها لا تضاف الى مفرد وانما تضاف
الى الجملة والقبح في بعض صور الجملة لا ينافي ذلك تدبر او يقال حيث وجد الفعل بعد
حيث واذ فحقه ان يليهما لانهما يشبهان اداة الجزاء في كون ما بعدهما مفتقر
اليهما فكلام الناظم بالنسبة لما ذكر قبلا وورد قوله الجملة الاسمية والفعلية لكن
اضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا
اراه قوله واذ كروا اذ انتم قليل الخ فيها وفيما بعدها مفعول به وزعم الجمهور انها
ظرف لمفعول محذوف والتقدير واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم واذ كنتم واذ يمكر
قوله ومعنى هذا المضارع الخ الواقع في الجملة التي تضاف اليها اذ يخالف المضارع
بعد حيث وقد يقال لا حاجة الى ذلك لنص ابن هشام في المغني بان اذ قد
تستعمل في المستقبل كما ان اذا قد يستعمل في الماضي قوله اما ترى حيث سهيل
طالعا تمامه نجم يضيء كالشهاب لامعا والشاهد في اضافة حيث الى مفرد وهو
سهيل وقيل سهيل مرفوع وحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير
حيث سهيل مستقر طالعا قوله حيث لوى العمائم صدره ونطعنهم تحت الحبا
بعد ضربهم بييض المواضي نطعنهم في اوساطهم بعد ضربهم تحت الحبوة
في رؤوسهم قوله بل الى الجملة اي الاسمية والفعلية كما يوخذ مما بعده قوله وان

بنون

بنون الخ ان حرف شرط وبنون بالبنا للمفعول فعل الشرط وفيه ضمير نائب فاعل يعود
الواو وبحتمل بالبنا للمفعول جواب الشرط واجراؤه نائب فاعل يحتمل اي يقتضي والمولى
يعني ما ادى في ذلك اذا فيجوز ان يقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين وقوله
يعلو ابن الطعن بيش مثلكم انكم اذا الخسرون قال السيوطي وهو بحث دقيق
الا انه لم يقل به احد من النحاة قوله اي وان ينون يحتمل الخ قال البهوتي اشار
به ان في ينون ضميرا مستترا عائدا على اذ وانه كان الظاهر ان يقول المراد ها الله
اقام الظاهر مقام الضمير وكانه للتنبيه على خصوص المرجع لانه يحتمل ان يعود على
ما ذكر وعلى كل منهما الخ من حيث واذ قوله واكثر ما يجوز ذلك الخ اي يقوله انتهى
نادر قوله في نحو يوميئذ الخ الاضافة فيه بيانية من اضافة الاعم للاخص كما تقدم
قوله وما كان معنى الخ ما موصولة اسمي مفعول اضف وكان صلتها ومعنى تمييز
والكاف في كاذ اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف وبالاضافة مثل اضافة اذ
ويحتمل ان تكون ما مصدرية خبرها فاذ الثانية وقوله اضف في موضع الاستدراك لما
اشار اليه الشارح قوله في كونه كذا فيها المراد بالمبهم ما لا يختص بوجه
كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء
وغداة وعشية فخلاف يختص من كل وجه او غيره كامس وغد فانه لا يضاف الى الجمل
ومنه المحدود والمعدود كيومين وليلتين واسبوع وشهر وسنة قوله
ويوم اي اذا اريد به مطلق الزمن فانه يصح ان يقال ان يوم ما محدود ودل لانه على
مقدار مخصوص قوله اضف هذه جواز الخ اي وان صدرت الجملة بها او لا الخبر ليس
مع بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر فان صدرت بلا النافية فقد يقال سمعها على فان
علته قبل الاضافة مبنيا او نصب وقد يجوز بينه حكي الاخفش اتيتك يوم لا حر ولا برد
بالاوجه الثلاثة البنا والجر على ان اسم الزمان مضاف للمفرد ولا زائدة والرفع على ان لا
ملغاة او عاملة عمل ليس قوله لما سبق متعلق باضف واللام للتعدية لا للتعليل قوله
ونحو حين ونحو حين ظاهره ان هذا امثال لما سبق وهو غير صحيح فكان الاولى ان يقول وقوله

جواز اذ يقتضي صحة اضافة ما ذكر الى الجمل كقولك تذكر قوله حين نزل الخ ايه فيكون اسم الزمن مشبها
لاذ فيضاف الى الجملة الاسمية قال البهوتي لا يقال لا حاجة الى دعوى التشبيه بل النص يعم
ابن هشام في المغني بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما سبق وقد ذكر نحو زمان يوم ونحوه كاذ
لانا نقول لا يلزم من تشبيه يوم ونحوه باذ ان يعطى سائر احكامه الا ترى ان اضافة
اذ على سبيل الوجوب واضافة يوم ونحوه على سبيل الجواز كما ذكره المص قوله واجاز
الناظم ذلك مطلقا فعلى هذا لا يكون مشبها اذ كما قيل الخ فيه بين هذا وبين
مشبه اذ حيث انما اعطي حكمه في الاضافة قوله تمسكا بظاهر ما سبق من الاجنة
والبيت وعلى هذا فالظاهر في بيتها الاستقبال بمعنى اذا عند ابن مالك قوله وهو
المحدود انما يجعل يوم فيها مستقبلا لانه من القيم الى الغروب لكون المراد به مطلق
الزمن لا خصوص ما ذكر الا ترى انه يصح المراد به في قوله جاء زيد يوم امارة الحجاج خصوص
ما ذكر بل زمن امارته تامل قوله وابن او اعرب على الفتح قوله ما كاذ قد اجريا تنازعه الفعلان
قبله وكذا مفعول اجريا ولا ينقصه جواز البنا فيما ذكر حال الاضافة الى الجملة بل يجوز
بناؤه اذا اضيف الى مفرد مبني ومثله كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين دونه
ان ذلك الى ان الاضافة الى المبني تكون سببا في البنا لان الاضافة من خصائص الاسما
التي تلغي سبب البنا فكيف مع انها سبب مع الشبه والمتغاير بينهما الشبه وابهم حمله
اعراب فيشمل قوله انه نحو مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير حق وبين دون في قوله
لقد تقطع بينكم ومثاله وزد ذلك منصوبان على الظرفية وقيل في الكافية البنا
بما اذا لم يتنون الا لزم الاعراب قال وما اذا لحق تنوين فليس عن اعرابه بمستغنى وهل
مشبه اذا حيث سبه اذ في جواز البنا والاعراب على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم
ار من صرح به وقياسه عليه ظاهر قوله فيهما على اذا فيما سا عليه لانها مبنية
لمشابهتها الحرف في الافتقار اللازم الى الجملة ومثلها اذا وقد يقال تشتمل القياس
وجود علة الحكم في الفرع والعلة المشابهة المذكورة وهي غير موجودة في الفرع
كما هو ظاهر تدبر قوله فيها انها كلها تقتضي انه بناء اصليا وعارضا ولذا مثل بمثالين

قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا تمامه وقلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين
بالجر على الاعراب وبالنصب وبالفتح على البنا وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة ولما
نافية ووازع اي كاف من قولك وزعته اي حبسته الخ قوله على حين يستصبين كل حليم
صدره لاجتذبن منهن قلبي تحلما اجتذبن مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والتحلم
تكلف الحلم وحين يروى بالجر على الاعراب والفتح على البنا لكونه مضافا الى مبني بنا
عارضا لاتصاله بنون النسوة ويستصبين من استصبيته فلانا اذا عددته
صبيا اي جعلته في عداد الصبيان قوله الم تعلمي يا عمرك الله انني الخ الهمزة للاستفهام
وان مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي تعلمي ويا عمرك الله معترض ويا حرف
تنبيه او للندا والمنادى محذوف وعمرك منصوب بنصب المصدر واذا دخلته عليه اللام
رفع بالابتداء والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله تعميرا اي ذكرتك به
تذكيرا يعمر قلبك والشاهد في قوله على حين حيث اعرب لانه وقع قبل مبتدا وهو
الكرام وقليل خبره قوله ولم تر البصريون جنسية غير حالة اعراب قالوا لان سبب البنا مع
الماضي قصد التناسب كما تقدم والاسم المبتدا والفعل المعرب لا بنا فيهما فلا وجه
للبنا معهما ورد عليهم المصر بانه لو كان بسبب قصد المشاكلة لكان بنا ما اضيف الى
اسم مفرد مبني اولى لان الاضافة الى مفرد اضافة في اللفظ والمعنى والى الجملة في المعنى فقط
وانما السبب كون الظرف المضاف للجملة تشبيها بحرف الجر في افتقاره لما بعده اليه والى
غيره على ان المضاف اليه ليس الفعل بل الجملة فان نقلوا الكلام لجملتها وادعوا بنا لها
لزمهم جواز البنا مع الاسمية والمضارعية اذ لا فرق الا ان يقولوا الفعل هو المقصود بالذات
من الجملة فاعتبرت مشاكلته قوله واحتجوا لذلك بقراءة نافع قال الرضي لا دليل فيها لاحتمال
ان يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به الى المذكور قبله لا لليوم واورد انه يلزم مخالفة
هذه القراءة لقراءة الرفع ويجاب بانه لا محذور قوله تذكر ما تذكر من سليمى الخ ما
موصول مفعول تذكر والعائد محذوف اي ما تذكره ومقصوده بذلك تعظيم المتذكر
وتفخيمه والشاهد في قوله على حين فانه روي بالوجهين البنا على الفتح والاعراب قوله

ودان جفريها قوله والزموا اذا امثلها ما اشبهها في كونه ظرفا مبهما مستقبل المعنى خلافا
للناظم ويبنى ويعرب فاعلى التفصيل الذي ركما صرح به الشاطبي قوله الظرفية احتراز عن
الحرفية الجوابية وهذا القيد ماخوذ من قول الناظم والزموا اذا اضافة الخ لان الحرف لا تضاف
وهو نص في بالمفهوم كما افاده المهوني قوله الى جمل الافعال يتعلق حركة الهمز والدال واللام
اي الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الى قليل تقنع قوله نظرا الى ما فيها من معنى الشرط غالبا اشار بقوله غالبا
الى انها قد تتخلف عنه نحو والليل اذا يغشى لانها لو كانت شرطية يكون جوابها مقدرا
لو لا عليه بالقسم فيلزم تعليق القسم على شرط وذلك ممتنع فيكون ظرفا متعلقا
بحال محذوفة اي اقسم بالليل حاصلا وقت غشيانه وهي حال مقدرة فلا يقال الحال مقيدة
لعاملها فيلزم تقييد القسم بالشرط قوله كهن اذا اعتلا بضم الهاء من هان يهون
اي كن متواضعا حينئذ اذ تكبر غيرك قوله فيه معنى الشرط وانما لم يجزم بها لمخالفتها
الشروط في تحقق وقوع تاليه وهو مبني لما ذكر من تضمنه معنى حرف الشرط
اولافتقاره الى الجملة افتقارا لازما قوله على المشهور ومقابله ان العامل فيها تاليها لاجوابه
لجمعه مقرونا بالفا نحو فسبح او باذا الفجائية نحو اذا انتم تخرجون من جوابها
ان الاضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجاب الاولون بان الظرف وفي الجامع التقصير
يتوسع فيها بالتقديم فما ظنك بالممتنع التاخير قوله فهذا وان صح الخ اي
فما اليه نحو ما ففعل محذوف يفسره المذكور فيكون اذا مضافة لجملة فعلية
قوله اذا باهلي الخ باهلي نسبة الى باهلة اسم قبيلة من قيس وحنظلية نسبة
الى حنظلة اسم قبيلة من تميم والخذرم بذال معجمة من امه اشرف من ابيه وضبطه
ايضا بالدال المهملة اي المناهل اليسير الدفع قوله يفعل اظهار كان الشانية ينبغي
اسقاط هذا القيد لان الاسم المرفوع وهو باهلي اسم كان والجملة بعده خبرها كما
في التصريح وهذا يقتضي انها غير شانية قوله فهل الخبر لبلى تشجيعها صدرا
وبيننا البلى وسلت بشجاعة التي تفسر لبلى خبر مقدم وتشجيعها مبتدا

موخ

موخر واجب التاخير على هذا ولكن مل عن حيسها والجملة خبر كان المحذوفة وقبله
واسمها ضمير الشان قوله واجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية اي تبعا للكوفيين
عبارة ابن الناظم واجاز الاخفش في نحو هذا ان يرتفع بالابتداء وفي امتناع مجيء الاسم
بعدها مخبرا عنه بفعل دليل ما اجاره الاخفش وذا الجارضي والمعتمد انه مبني
قبل حذف الفعل على شرطية التفسير قال المهوني قول هذا ظاهر في المثال الذي
نقل عن الاخفش وهو اذا الشمس كورت واما مثل اذا باهلي الخ فلا يظهر فيه ذلك
الا بنا على ما نبه عليه الازهري في شرح التوضيح من انه لا يلزم فيه ذلك المفسر
بل لو كان منصوبا محذوفا والمذكور الفعل ما يقتضي تقديره المفسر وهنا احتياج
الظرف للمتعلق اقتضى تقديره فكانه مذكور وهي عبارة تقتضيه ينبغي الحاقه
عليها انتهى وبعض من ادعى الربيع فقال ان كان الاسم الواقع بعدها مخبرا عنه
بفعل فالقول ما قاله سيبويه وان كان مخبرا عنه بغير فعل فالقول قول الاخفش باسم
وانظر اذا كان الاسم مخبرا عنه بجملة فعلية والظاهر انه كالاول فكلامه
من هذا ان في المسئلة ثلاثة مذاهب قوله تمسكا بظاهر ما سبق ولا يرد عليه
القياس على ما تقدم من شرط المفسر عليه ان يكون منعجما عليه بين الكوفيين
والاخفش والكوفيون لا يقيسون على ما عليه احد بل يجوزون انه ابتداء لان ادوات
عندهم في عدم الاختصاص في الافعال ولذا قال بظاهر ما سبق قوله ظرف
لخبر المبتدا بعدها وهو يفعمون في الاول ويختص في الثاني قوله لها الظرفية
اي الوجودية عند من قال باسميتها وقيل بمعنى حين وتسمى حينية الحينية
وقيل بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي وذهب سيبويه
الى انها حرف وجود لوجود اي حرف يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية
واختاره ابن خروف واورد على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك امس
اليوم اذ لو كانت اسما كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس
واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك واستند الموضح

لحي وبيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الا دابة
الارض فقال اذ لو كانت كن في الاخفا جنا الى عامل هو ما قضينا ودلهم لا جايز ان
يكون لا ولا لان القايل بها سميتها بقول النحاة ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف الى
ولا جايز ان يكون الثاني لان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فتعين انها لا موضع
لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية ويجاب بما تقدم من الظرف والجار في التلخص
يتوسع فيهما بالتقدم عليها كما ظنك بالممتنع التاخير تدبر قوله وتلزم الاضافة
الى الفعلية اي الماضوية كما في التصريح ويجوز جوابها فعلا ماضيا اتفاقا نحو فلما
نجاكم الى البر اعرضتم وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية وبالفا نحو فلما نجاهم
الى البر اذا هم يشركون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وجملة مضارعية نحو
فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا قاله في المغني قوله فما زال
احد الخ اي ما زال يوم ما عل فعل محذوف يفسره المذكور وهو هنا كما يدل عليه
ما بعده قوله فلنا العجب الخ تنبيه هذا جواب الشرط وحذف الفا لانه اقول
عليه قوله لعلهم اثنين متعلق بما ضيع والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمو
والمؤنثين لا لفظ اثنين فقط قوله اي ما يلزم الاضافة الخ هذا لا دخل له في بيان
الخبر وانما هو امر معلوم مما سبق وبيان النظم قوله ولا يضاد ان الخ فهو
ظاهر قوله الى النكرة المختصة في نسخة المحدودة قال السيوطي بنا على جواز
توكيدها وهو راي الكوفيين وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال وان يفد
توكيد منكور قبل وحينئذ يشكل تعقيبه المصرح بالتعريف الا ان يقال هذا التعقيب
على غير مختاره قوله عندي فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الاول اللفظ
وفي الثاني المعنى وهذا اولى من قول بعضهم باب الحواشي وافرده لعله الربع في بحثها
لما لا يعقل تدبر قوله الدالة على اثنين اي بالوضع او بحسب القصد والارادة في الجمع
الذي اريد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين قوله كلانا غني عن اخيه حياته تمامه
ونحن اذا متنا اشد تغانيا قوله ان الخير والشر مدى الخ الغاية والوجه لجهة وكذا

القبل يعني تعيين عطفه على ما قبله تحسبين او ويحمل الاول على مبدأ المسافة والثاني
على غاية تلك المعنى وكان لخلة حد بينهما امنه وغاية ينتهي اليها فيكونان
متقاربين بعضه وضبطه بعضهم بل من تخلف ذلك بكسر القاف وفتح الباء على
انه جمع قبيلة اي لدى البهوتي قوله لان اقتناء في العرا بحسب القصد وذلك
لان العرب توسعت في اسم الاشارة للمفرد البعيد واستعملته في المثنى كما ذكر
في الجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا قوله ان يجوز كلمة واحدة اي لان كلا موضوع
موضوع لتاكيد المثنى فيكون المشار المضاف اليه مقصودا قوله واحد بني
عضد الخ راعى فيه لفظ كلا وعضد اي مقويا والمام المتها نبه نزول ان الاظهر
قوله كلا الضيفين المشنوء الخ الضيفين بنون اي ثابت الطفيلي المشنوء المبغوض قوله
ايا المعرفة اي غير الموكدة واخذ هنا القيد مما بعده قوله اي سواء كانت موصولة
او شرطية او استفهامية او نعتا او حالا قوله لانها بمعنى بعض اي حيث اضيفت
للمعرف والمجرد اي عن شيء واحد ليس له ابعاض بخلاف ما اذا اضيفت للمنكر فانها جنسية
بمعنى كل قوله وان كررتها اي سواء كان الضميران بها او لا ضمير المتكلم او غيره كما هو
مقتضى عبارة التسهيل اذ لا قيد وان خصه بعضهم بكون الضميرين او لا ضمير المتكلم
لعطف اي بالواو كما في التسهيل قوله فاضف ايا الخ حذف الاضافة اليه لان الاضا
فة لما ذكر جنسية ليست بواجبة بلازمة بل جائزة وانما جاز الفصل بقوله فاضفا
بين المعطوف والمعطوف اليه لكونه جوابا فليس باجنبي وصح عطف المضارع
وهو تنو على الماضي لكونه بمعنى المضارع اذ هو شرط والشرط يجب ان يكون مس
تقبلا لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيجب تقديم الجزا على الشرط
لانا نقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل او يقول الاصل ان تنو الاجزا فاضف بعطف
شرط وجواب على مثلهما وحذف جواب الثاني لدلالة الاول وحذف جواب الشرط
اذا لم يكن ماضيا جاز في الشعر افاده بعضهم قوله لان المعنى جنسية اي فنا انشاد به المراد
اي الثانية موكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور فانه مثل البا

والذي لانها تاتي للمتكلم ومعه غيره افاده البصوني قوله الجمع اي او الجمع نحو اي الدينار
دينارك او العطف عليه بالواو نحو اي زيد وعمرو ومثل قام قوله بالمعرفة الباء داخلة
على المقصور عليه اي اجعل اي حالة كونها موصولة مقصورة على المعرفة لا
تتجاوزها الى النكرة قال سم يمكن ان يوجه بان في اي ابهاما من جهة الجنس ومن
العين واشتراط تعريف المضاف لتعيين الجنس واما العين فبالصلة فلم يجتمع تعريفان
من جهة واحدة وقال غيره لان معناها معنى الذي وهو معرفة قوله ولا تضاف لنكرة اي
ولا يجوز ان يقال لا تضرب اي رجل هو افضل لما تقدم قوله وبالعكس من الموصولة
الصفة اي في المعنى كما بينه الشارح واعترضه الشاطبي بان العكس في اللغة
رد اخر الشيء اوله وليس مرادا هنا فلو قال بالضد لكان اولى والنكرة عند المعرفة
قوله فلا تضاف الا الى نكرة اي لانها لو اضيفت الى معرفة لكانت بعضا مما تضاف
وذلك لا يتصور في الصفة اي لان باب الا تكون صفة الا اذا دلت على الكمال والتي بمعنى
بعض لا تدل عليه ويشترط في النكرة ان تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى
او معنى فقط نحو مررت برجل اي عالم فتمثيل لعدم المماثلة قوله مطلقا اي بهما
الكلام اي تكميلا مطلقا وقضيته جواز اضافة الشرطية لمعرفة اذا نويت
الاخر وهو قضية اطلاقه فيما تقدم ايضا ولا مانع من صحته نحو اي زيد تضرب
وحينئذ فمنع ابن عقيل ما ذكر ممنوع قوله الى النكرة والمعرفة بيان للاطلاق في
كلام المصنف وقول الشارح مطلقا اي سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا او مثنى او مجموعا
بدليل قوله سوى ما تقدم الخ قوله بان يجعل الشرط مجزوم يحذف الى قوله ثلاثة
احوال الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية الثاني
لزوم الاضافة الى النكرة وذلك في المنعوت بها والواقعة حالا الثالث لزوم الاضافة
الى المعرفة وذلك في الموصولة قوله اذا كانت اي الخ صرح ابن اباض بان ما لا يجوز
قطعه عن الاضافة لفظا وما يجوز وبقي قسم اخر لم يذكره ولا يجوز اضافته
وهو النكرة الموصوفة نحو مررت بمن معجب لك وصلة المنادى نحو يا ايها الانسان بابر نعله

ويمكن ان يقال ان كلامه في اقسام ما يضاف منها كما هو ظاهر فلا يرد ما ذكر نذير قوله
لدن بفتح اللام وضم الدال او فتحها وسكون النون ويقال فيه لدن وقلن بعلامر من القول
ولد ولد ولدو وله ولدن قوله يجر ما بعده بعد قوله اضافة بيان ان عامل الجر
هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر وهي فائدة حسنة لم تستفد من الامر
هنا وباب اعمال المصدر الى حيث قال وبعد جره الذي اضيف له الخ قال سم وهذا
احسن من قول الشاطبي انما ذكر الجر لذكر مقابله وهو النصب وقوله بالاضافة
اي بسببها جلا بنا في ما ذكرناه قوله او جملة اي اسمية او فعلية في تاويل عليه
تمثيله قوله وتندر نصبها لدن اتينا بابع النعما بالقصر النعمة بمعنى المنعم به وتابع
اي شباب قوله صريع غوان فهو رفته الخ الصريع المصروع وغوان جمع غانية
وهي المستغنية بحسنها عن التزين بالحلي وراقهن اعجبهن والذوائب جمع ذؤابة بضم
الذال وبالضم وهي الخصلة من الشعر والشاهد في اضافة لدن الى جملة شب واحتمال اظهار
ان بعيد لا ظهورها احيانا خلاف الاصل الظاهر قوله الا لدن وحينئذ مقتضاه ان لدن ظرف
مكان دائما وليس كذلك لتصريح الرضي بان لدن اسم لمبتدا غاية زمانا او مكانا وعمته
اضافتها الجملة مطلقا تمحض للزمان قوله حيث فقط هذا هو الصحيح لما علمته وحده
وحينئذ فلا يرد في البيتين السابقين لظرف زمان لاضافتها الى الجملة قوله هذا هو الاصل
لغ الاشارة الى قول الناظم والزموا اضافة لدن فجر ونصب غدوة لو قال على قوله ونصب غدوة الخ
ندر قوله ونصبا تمييزا وتمييزا الخ هذا اشتمل النصب على التمييز والنصب على التشبيه
بالمفعول به وان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار وجعل ايضا ابتداء اسم قوله وط
زال مهيج من حر الكلب منهم الخ من حر الكلب ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ان قدر
المتعلق من هاد فيه كان نصبه على الظرفية قياسيا والا كان سماعيا لما تقدم في قوله
وشرط كون ذا مقيسا الخ والشاهد في قوله لدن غدوة بالنصب قوله نصب على التمييز
اي لان غدوة من تمييز المفرد ووجهه ان لدن اسم لاول زمان مبهم بنفسه واذا بها المبهم
بغدوة قوله لكن يضعفه اي التشبيه سماع النصب الخ وذلك لانه لو كان المعنى ليته

لنصبها ما ذكر لم تنصبا عند حذف نون لدن لان اسم الفاعل لا ينصب حذفه وفي التنوين ولا
يرد الضارب زيدا والضارب هو اعم والازال لعوض من النون قوله او خبرا عطف على قوله على
التمييز اي او نصبا خبرا لكان قال الناظم وهذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من
الاضافة اي معنى وتوفيه من لدن شبوا الخ قوله اي لدن كانت الساعة غدوة ويحتمل على كون
المقدر الساعة لفظا لدن كما في النصب يجر اي لانها اسم لابتداء غاية الزمان في ما ذكر كما
قوله فلو عطفت على غدوة المنصوبة اي كان قلنا غدوة لدن وعشية قوله جاز
جر المعطوف الخ رده ابو حيان بان غدوة عند نصبه ليس في محل جر لانها على مذهب
من نصبه بكان مضمرة قال ولا يلزم على النصب انتصاب غير غدوة بعد لدن وهو
غير محفوظ لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وقد يجاب
بان المقتضي لجر المعطوف كون الاول في محل اسم يكون مجرورا في بعض اللغات كما لا يكون
الاول في محل جر في من الى ذلك قول الشارح مراعاة للاصل ويؤيد هذا الجواب ما ذكروه
في باب الاستثناء في جواز العطف على مجرور وعلى بالنصب فراجعه قوله واستبعده
الناظم نصب المعطوف اي بلزوم نصب غير غدوة بعد لدن وتقدم الجواب عنه
قريبا قوله بعيد عن القياس اي لان القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف واما النصب
بعدها فنادر وخاص بغدوة فلا يظهر في المعطوف الا الجر لانه الاصل الخ فيظهر
في التصريح فهو قريب من نحو جاء القوم غير زيد وعمرا بالنصب عطفا على
زيد كما سبق في الاستثناء فتدبر قوله لدن وقت هو غدوة انما قدر لفظا وقت
مضافا اليه لان الضمير المقدر يطلب مرجعا وان كان الظاهر ان حالة الرفع
كحالة النصب من ان لدن منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى قوله وقيل على التشبيه
بالفاعل قال في التصريح ظاهره انها مرفوعة بلدن اي لتشبيهه باسم الفاعل
فيما تقدم تدبر قوله غير غدوة اي لكثرة استعمالها معها قال في التصريح ولا
تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة اي بالعلمية والتانيث وذلك
بان يريد بها غدوة يوم بعينه ولا تنصب الا مع وجود النون في لدن وفي

حذفها

حذفها قال بعض ارباب الحواشي قوله ولا تنصب الا مع وجود النون الخ ينافيه قول المص
فيما مر للمص حكى سماع النصب بها محذوفة النون اهـ ويمكن ان يقال الاعتراض لان
قوله ولا تنصب الخ قياسا والنصب بها محذوفة النون امر سماعي تدبر قوله الا
انها تختص اي تنفرد عن عند قوله لمبدأ الغايات اي لاول المسافات والمراد بالغاية مطلق
المسافة لان الغاية لا مبدأ لها كما تقدم نظيره والمراد بالمبدأ الاول فيشمل ابتداء الاول
من الزمان والمكان ولذا لم يقل لابتداء الغايات ومن هنا قال ابن هشام وغيره يعاقب نحو من
ومنه قوله انها موضوعة لتفسير الابتداء لاول الشيء ولا ينافيه قول الرضي انها ملازمة
لمعنى الابتداء اذ لا يلزم من ذلك كونه [illegible] بل اللازم كونها اذا استعملت تحقق
معها معنى الابتداء قوله ومن ثم اي من اجل كونها ملازمة لها ذكر لا تنفك عنه بخلاف
عند قوله وفي التنزيل الخ في حق الخضر عليه الصلاة والسلام والدليل على نعت قبلها فيما
ذكر انه لو اتى بلدن او عند فيهما صح ذلك لوجود معنى الابتداء في الموضعين لكن زين
ذلك دفعا للتكرار وفي اللفظ قوله لعدم معنى الابتداء هنا في المثال اذ يكون حاصل
المراد جلست في مكان قريب منه وبيان العدم معنى الابتداء انه لا يصح ان يقال جلست
من عنده قوله ان الغالب اي الكثير في الاستعمال لذلك لم تقع في التنزيل الا كذلك ومن
غير الغالب قوله لدن نشب ولدن انت يافع قوله انها مبنية اي على السكون [illegible]
لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف وقيل لكون
بعض لغاتها على وضع الحرف كما تقدم واجري الباقي مجراه قوله الا في لغة قيس اي فانها
معربة عندهم تشبيها بعند واعرابها عندهم خاص بلغتها المشهورة وهي لدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما في التصريح قوله وبلغتهم قرئ من لدنه اي جاء
باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون وهي قراءة ابي بكر عن عاصم وحكي عن الفارسي
ان الكسرة في هذه القراءة ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين حين
سكنت الدال وعلى هذا فهي مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما قوله جواز
ابراد [illegible] اي قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله على مامر اي من ان غدوة منصوبة

على التهميز او التشبيه بالفاعل اما على انها خبر لكان مضمرة او بفاعل لها او خبر مبتدا
محذوف وفي مضافة كما هو ظاهر تدبر قوله انها اي لدن لا تقع الا فضلة غالبا وعند
تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا عن السفر وهذا لا يتاتى في لدن
الخبر هو المتعلق المحذوف والا فالمجرور لما سدت مسده اعطي ماله من العمدية قوله
وهي مثل عند مطلقا هذا يقتضي انها معربة والمصرح به خلافه اذ قد ذكرها
لكن في المغني ما يوهم ما ذكره الشارح من كونها معربة قوله الا ان جرها اي جر
الحروف بها فهو من اضافة المصدر لمفعوله قوله تقول هذا القول عندي صواب
الخ هذا امثلة لان المعاني وقرن التمثيل للاعيان لظهوره ومثاله عندي مال وقد يقال
انما قرن التمثيل له ليصح قوله بعد ذلك ويمتنع ذلك في لدى اي جعلها ظرفا للمعاني
ولو مثل للاعيان لم يصح ذلك اذ ما ذكره المصنف قوله ويمتنع ذلك في لدى بل الظاهر انه
نادر لا ممتنع واسال العفو لك به قوله والزموا الاضافة ايضا مع اشارتك الواو
مع معطوفة على لدن وان مع الثانية مبتدا خبرها قليل فيكون لزوم الاضافة معلوما
من كلامه فيكون ولو من مع الاولى مبتدا وما بعدها خبر لانه لا يفيد اللزوم المذكور
ولا ينافيه قوله الاتي تجرد مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وما ياتي اذا لم تكن قوله
وهي اسم الخ اتى بذلك تمييزا بانها المتمحضة للمكان والزمان لا تخرج عنهما او ان المراد من كون مع
الاصطحاب ما يشمل من القرب فلا حاجة لما ذكره ارباب الحواشي في التنبيه كان الاصطحاب
نحو زيد مع عمرو ولذا وقعت خبرا عن الجثة والتي لزمته نحو جئتك مع اذان الفجر
والمتمحضة نحو جاء زيد مع عمرو واي مع صاحبك الله في الزمان وهو الظاهر والمكان والتي
لزمت القرب نحو ان مع العسر يسرا ونحو ان مع اليوم اخاه غدا قوله فتح اعرابا اي
لشبهها بعند في وقوعها صفة وصلة وخبرا وحالا ودالة على حضور نحو جئتني
ومن معي او القرب كما مر وان كان يشبه البنا كما قاله المص لشبهها بالحرف في الجمود
المحض للزومها وجها واحدا في الاستعمال لخالص زد اللام في الاضافة لان لدن نوع
من النصب في الذي لا يناسب الجمود وانما ردت في الافراد لتقوية الكلمة قوله في بتشي

منح

منكم وهو اي معكم الخ المراد بالمشي المسافر الماشي والمال ولعلها بكسر اللام اي وقتا بعد وقت
قوله وغنم بفتح الغين وسكون النون قوله فانها مبنية عند هم الخ اي لما هو عن الحرف وقيل
لتضمنها معنى المصاحبة وهي معنى حقه ان يؤدى بالحرف وان لم يوضع له حرف كالاشارة
قوله والصحيح انها باقية على اسميتها اي لان المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يتاتى
ان يكون مستقلا وغير مستقل كما هو ظاهر قوله في الساكنة اي العين جعل الشارح لو
حصين في الساكنة وغيره من الشراح جعل الكلام على التوزيع فجعل الفتح للمعربة وبه
والكسر للساكنة وما سلكه الشارح اظهر لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا
في الساكنة الا ان يقول بعض الشراح ان قول الناظم لسكون راجع لقوله وكسر فقط
قوله تفرد مع اي عن الاضافة فتنون حالة كونها مفردة دون اللام وعلى هذا فتكون ناقصة
في الاضافة تامة في الافراد كعكس اب واخ واما يد فناقصة فيهما وغير هذه الاسما تامة
فيهما فكملت القسمة العقلية في الاسما نقصانا وتماما قال البهوتي فيها زمرة ومحال
والعامل فيه عاملها فيقتضي انها لا تفرد الا منونة دون اللام مع ان فيها بعد الافراد خلافا
تدبر قوله وتنتصب على الحال الخ دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به كما في قوله
اي فوا بين حرب وا هوا ونا معا والاول يقول الخبر محذوف ومعا حال قوله بمعنى جميعا كذا
قال المص وقال ابو حيان ليس بصحيح لقول ثعلب اذا قلت جاءا معا احتمل ان فعلهما في وقت او
وقتين واذا قلت جاءا جميعا فالوقت واحد قال سم وظاهر ان قول ثعلب لا يبطل قول المرادي
بل يلتزم تغليطه قوله نحو جا الزيدان معا اصلها معي فيفعل بها ما يفعل بفتى والظاهر على
هذا ان اعرابها تقديري وان فتح العين فتح بنية واختاره ابن مالك وهو الجوز ومذهب الخليل الي
انه فتح اعراب كحال الاضافة واختاره ابو حيان قوله وتستعمل للجميع اي مذكرا ومؤنثا قوله
وافنى رجالي فبادوا معا واصبح قلبي بهم مستفزا بادوا اي هلكوا ومستفزا بفتح
الفا والزاي المعجمة اسم مفعول من استفزه الخوف ازعجه قوله وقد يراد بما بعد
اي فيكون اسما لهذه الغايات كما تقدم ونستعمل استعمالها فيجري فيه ما ذكره الشارح قوله
ماله اضيفا اي الاسم الذي له اضيف لفظا غير واضيف اصالة جرى على غير من جهة له

وكان الواجب أن يزاد الضمير على المذهب البصري ويجاب بما تقدم عن البهوتي عند قول الناظم
الكلام وما يتألف منه قوله أي من الكلمات الخ فيه تلويح بالاعتراض على المصنف بالخروج عن
السياق وانه كان الظاهر ان يقول وغير واخواتها اذ عد منها ما له اضيف انا وبا ماعدا ما يجوز
لعطف غير معطوفا على لدن فيفيد انها ايضا من الاسما الملازمة للاضافة مع انه ترك ذلك
وذكر بعض احكام غيره ويمكن الاعتذار عن المصنف بانه لم يحكم بكونها ملازمة للاضافة
لان بعضهم حكى فيها القطع عن الاضافة لفظا ومعنى افاده البهوتي قوله الملازمة للاضا
فة أي غالبا وكثيرا فلا يرد انها تقطع عنها لفظا ومعنى لان ذلك نادر وقليل كما سياتي
الاشارة الى ذلك في الشرح فيما قوله دال على مخالفة ما قبله الخ أي جاءني رجل غير
او بالوصف كدخلنا بوجه غير الذي خرجنا به والمراد بالحقيقة المعنى الماهية والاورد
زيد غير عمرو فان حقيقتهما واحدة وهو الحيوانية والناطقية والتركيب صحيح قوله
واذا وقع أي لفظ غير قوله بغير تنوين أي لنية معنى المضاف اليه قوله ثم اختلف الخ أي في
حينئذ ضم لفظ غير من غير تنوين قوله ضمة بناء خبر مبتدأ محذوف والجملة الى الضمة
المعلومة من ضم ونبع النصب على المفعولية المطلقة له لكن يبعده ما بعده قوله
لانها كقبل في الابهام أي من حيث انها لا يتضح معناها الا بما تضاف اليه قوله فهي
اسم أي ليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وخبرها في محل نصب والله
والتقدير ليس المقبوض غيرها قوله على ما افهمه كلامه أي حيث قال بناء قوله وقال
الاخفش اعراب أي ضمة اعراب الحاقا بما قبله وحذف التنوين حينئذ للتخفيف
وقيل لا تتضمن معنى المضاف اليه قوله ذكره بعضهم أي في جواز القطع عن الاضافة لفظا
قوله وجوزها ابن خروف أي الاعراب والبناء لتعارض دليليهما قوله الفتح مع تنوين
أي لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى قوله والحركة اعراب باتفاق أي لان التنوين اما
للتمكين فهو خاص بالمعرب او للعوض من المضاف اليه مذكور قال البهوتي
نقلا عن السيوطي ويجوز كون الحركة حينئذ بناء وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة
قوله والضم مع التنوين أي في كون الحركة اعراب بالاتفاق والا فغير حينئذ اسم

ليس

للبصرة لا غير قوله يجوز ايضا على قلة الفتح الخ بهذا كملت لغير الاحوال الاربعة الا
تية في قبل وبعد قوله لان المضافة لفظا تضمن الرضى اعرابا يقتضيه قوله تعينها
لا تعيينه وقوله لاحتمال ان تكون فتحة بنا وهذا يقتضي ان الاضافة للمبني
تقتضي البنا على الفتح مطلقا وكان الاظهر ان يقول لان المضاف له لفظا حيث تعينها
لا تتعين البنا خبر عبارته لان هذا هو المحتاج اليه في توجيه النظر واما ذكر الضم وما
يرد عليه غير محتاج اليه فيه تدبر قوله لاضافتها الى المبني قال الشارح على ان
الاوضح التعليل بان تكون الاضافة الى المبني انما توثر البنا اذا كان المضاف مبهوما
به أي لا محذوف ولا لضعفها سببا للبنا بالمحذوف قوله لا يجوز الحذف بعد غير ليس
الخ عبارة اللقاني النفيية بليس لاخراج غيرها من ادوات النافية للجنس وهو
خلاف ما صرح به ابن الحاجب في قوله ولحن من جره أي جر قبل وبعد لا غير
وليس غير وتبعه الرضي حيث قال ولا يحذف ما تضاف اليه الا مع النفي بلا
وليس الخ وقول الرضي التعريف نبه يوافقه قول اللقاني النافية في لا غير الخ ولعل
وجه التخصيص بلا النافية ان عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفرا ومن وافقه
وخصه ابن هشام في المغني بالشعر تامل قوله وهم مجمعون كنحن مجمعون
أي مقام عليهم الحجة بالسماع قوله وقولهم لا غير لحن غير جيد لا غير لحن جملة
اسمية في محل نصب مقول القول وغير جيد خبر المبتدا وهو قولهم قوله جوابا
به نحو اعنيته الخ جوابا مفعول له لاعنيته وجملة تنحو به صفته وعن متعلق
بتسال واسقطنا صفة عملا للعائد محذوف قوله ما حرف من قول السيرافي الخ أي
حيث قال ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد أي النفي لم يجز الحذف فانه شامل
للا وغيرها من ادوات النفي قوله ولا يتبعها من ذلك أي يحذف المضاف اليه بعد غير مورد
السماع مع سمع الا بعد ليس قوله كالفتحة في لا رجل مقتضاه ان غير لبنيتها مضافة
تقدير او لصوبه مفردة وهو خلاف كلام الرضي قوله وبنا مصدر الخ يحتمل ان يكون مفعولا
مطلقا على تقدير مضاف والاصل ضم بناء وان يكون مفعولا لاجله أي لاجل البنا بل هذا

او لمناسبا ني من ان مجيئه لبعد حالا وان كان مقصورا على السماع قوله قبل وغير مبتدا
ونصبه يجوز ضبطا قبل وغير بالضم من غير تنوين نظرا لحكاية الحال التي تكون عليها
حال قطعها عن الاضافة وبعد وما بعده معطوفات على المبتدا او مبتدا محذوف لكنه
الخبر تقديره كذلك ويتعين فيها الضم من غير تنوين لان الوزن لا يستقيم الا بذلك
قوله وحسب اي التي هي بمنزلة لا غير في المعنى لانها التي تستعمل مجردة كما
سيأتي قوله واول الصحيح ان اصله اوأل بهمزتين بعدها الواو على وزن افعل فقلبت الهمزة
الثانية واوا وادغمت في الواو وقيل فوعل في الجمع اوائل بالهمز ولم يقولوا اواول
وهو لا يستلزم ثانيا لان معناه ابتداء الشيء ويستعمل صفة بمعنى اسبق فيمنع الصرف
للوصفية ووزن الفعل فيمتنع جئتك ثانيته بالتاء ودخول من عليه ويستعمل اسما
بمعنى سابق نحو لقيته عاما اولا ونحو قولهم ماله اول ولا آخر فيصرف ويؤنث بالتاء
ويستعمل ظرفا نحو رأيت الهلال اول الناس اي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا
قطع عن الاضافة بني على الضم قوله ودون هو اسم لادنى مكان من الشيء ومكان المضاف
اليه فيكون ظرفا في المكان كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب
المتفاوتة كقولك زيد دون عمرو ثم تجوز به واستعمل في تجاوز حكم الى آخر نحو
وفعلنا بزيد الاكرام دون الاهانة او محكوم عليه الى آخر نحو اكرمنا زيدا دون عمرو
اي دون اللقاني قوله ان الجهات الست اي اسماؤها قوله وعل هي بمعنى فوق كما سيأتي
في الشرح قوله في انها لازمة للاضافة الخ اورد عليه انه يجوز قطعها عن الاضافة
لفظا ومعنى كما يصرح به قول المصنف او انصبا الخ بل بعضها لا يجوز اضافتها عند جماعة
وهو عل وقد يجاب بان المراد كثرة اضافتها فلا يرد القطع المذكور لانه نادر وقليل كما
تقدم قال البهوتي ويمكن ان المصنف لم يذكر ملازمة الاضافة مع غير وكيف يجعله الشارح وجه
شبه بل كان الاظهر الاقتصار على الثاني المذكور في كلام المصنف وهو انها تقطع عن
الاضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وكان الشارح اخذه من قول المصنف عند ما اذا
اضيف ان الاصل فيها الاضافة وحكم على ذلك الاصل بكونه لازما لانه الاصل في كل

اصل

اصل فقال المصنف ذلك يصح ان يجعله وجه شبه وعلى هذا يكون قوله السابق بين الظرفان
الملازمة للاضافة الخ مدلولا عليه بكلام المصنف وان لم يكن صريحا فلا يعترض عليه بانه اغفله
فتدبر قوله فتبنى على الضم هذه اشارة الى الحالة الاولى من الاحوال الاربعة وقوله اما اذا
نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى الحالة الثانية وقوله فان لم يلفظ به اشارة
الى الحالة الثالثة وقوله فان قطعتها عن الاضافة الخ اشارة الى الحالة الرابعة قوله معربة
الجواب اي نعم وجير واي وبلى قوله في الجمود لعل المراد به عدم التصرف بالملازمة الظر
فية وشبهها والمراد به عدم التثنية والجمع قوله والافتقار وان كان موجودا
حال الا اي الوصف ذلك الحذف والتبيين للمعنى المقصود وهذا الافتقار وان كان موجودا
حال الاضافة لفظا لكن ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسم فلم
تبن ولم يرجح بناء حيث واذ واذا حال اضافتها لان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة
في الحقيقة لمصادر الجمل المضاف اليها فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل التنوين
في كل وبعض عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام المبدل مقام المبدل منه فكان المضاف اليه
مذكورا نحو وانما اختار وا في هذه الظروف البناء دون التعويض لانها قليلة التصرف فناسب
البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي وبنيت على حركة ليعلم ان لها عراقة
في الاعراب وعلى الضم ليكمل لها جميع الحركات او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله
في قراءة الجماعة اي السبعة وهي في هذه الحالة معرفة لاضافتها معنى الى معرفة
منوية وقال الاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي انما بنيتا
على الضم اذا فقد المضاف اليه معرفة اما اذا فقد نكرة فانهما يعربان سواء نوي معناه او لا
[illegible] والمراد بنية المضاف اليه ان ينوي ان في الكلام مضافا اليه محذوفا بناء على سبب المقام معنى
كما ذكره بعض محققي اشياخنا وليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ كما في التنوين نحو
قوله بحسب اي لا غير والجار زائدة لتزيين اللفظ وقوله اي حسبي ذلك اشار به الى ان
حسب مبتدا خبره محذوف او خبر لمبتدا محذوف وهو اولى لما سيأتي قوله ابتدا
بدا من او انه الضم على نية معنى المضاف اليه اي من اول الامر قوله على حين ابتنا نقدر والمضيه

المصدر في العمري ما ادري واني لا وجل من الوجل وهو الخوف وعلى اينا منعلق تعدو وابا العين المهملة
وقال البعض في تعدو والذي تصبح بفتح بالغين المعجمة لا بالمهملة واز اشتهر على الالسنة
والمنية الموت والشاهد في اول حيث بني على الضم لنية معنى المضاف اليه والتقدير
اول الوقت او اول الساعة قوله لعمر الاله تعلة بن مسافر الخ تعلة بفتح المثناة فوق
وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل وكذا مسافر وهو في موضعه ولعنادا
مفعول مطلق وبيتنة بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه قوله افيا من تعاهي نحو
من عل قبر خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اي الجري اقبا من القبب وهو دقة الخصر
والهاد ضامر البطن والشاهد في قوله من عل حيث بني على الضم لنية معنى المضاف اليه
والاصل من علوه اي فوقه قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى
عليه العواطف كل مولى اي ابن عم فاعل نادى وقرابة مفعوله او مضاف اليه والمفعول
محذوف وما مولى الثاني بدل من الضمير في عليه قدم لضرورة النظم والمعنى نادى كل ابن عم
قرابته ليعينوه فما رجع احد منهم قوله واعربوا نصبا اي اعرب نصبا او
نصبين او نصبا والاولى لعامر ضرورة واقتصاره على النصب لانه الاصل فيه
الظرف وبه يعلم منه انه جواز الجر بمن لانه شانها ولم يطلق في الاعراب لانه لا يشمله
لما ذكر مطلق الاعراب قوله اذا ما فقد الضمير في نكرا عائد الى قبلا وما بعده لانه وان
تاخر لفظا فهو نيته التقدير اذ هو مفعول اعربوا وسقطا ما في بعض الحواشي قوله وما
من بعده قد ذكرا هذا الجزء غير لانه لم تذكر بعد ما انها تعرب بالنصب كما تقدم
وقد يجاب بان المراد واعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يتاتى فيهما ومع هذا فالصواب
جعل كلامه على المجموع لا على كل فرد فرد لان علا لا تنصب على الصحيح ولا تنصب
على الظرفية ولا غيرها وحسبا لا تنصب مقطوعة عن الاضافة وسياتي في النثر
الاشارة الى ذلك قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا الخ ساغ اي سهل تناوله
وقبلا منصوب على الظرفية وفيه الشاهد واغص من باب علم يعلم والفرات
العذب السائغ وجوز الجيم اي البارد من تسمية الاضداد قوله لها ضنوا بعدها

كملت